

حریتک وحریتی

عبدالله أوجلان
والقضية الكردية في تركيا الأردوغانية

- توماس جيفري ميلي
- فيديريكو فينتوريني

تقديم: ديلر ديريك

الكتاب: حريتك وحريتي
تأليف:

- توماس جيفري ميللي

- فيديريكو فينتوريني

تقديم: ديلر ديريك

الغلاف والتصميم الداخلي: صلاح الدين يوسف

هذه الترجمة مأذونة بها حصرياً من الناشر لكتاب

Your Freedom and Mine

Abdullah Öcalan

and the Kurdish Question in Erdoğan's Turkey

Edited by

- Thomas Jeffrey Miley

- Federico Venturini

عن دار النشر



Montreal - Chicago - London

حقوق النشر محفوظة لصالح "بلاك روز بوكس" ٢٠١٨

بلاك روز بوكس. رقم: SS٣٩١

الترقيم الدولي للنسخة الورقية بالغلاف الصلب: ISBN 978-1-55164-670-1

الترقيم الدولي للنسخة الورقية بالغلاف العادي: ISBN 978-1-55164-668-8

الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ISBN 978-1-55164-672-5

الطبعة الأولى

THE
KURDISH
CENTER FOR STUDIES

المركز الكردي للدراسات

info@nlka.net

www.nlka.net

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

الطبعة الثانية

الناشر: دار شليير للطباعة و النشر / ٢٠٢٠

العنوان: قامشلي - شارع الجسرين - الشارع الفرعي حي قدور بك

weje.vejin@gmail.com

weshanashiler@gmail.com

www.shiler.info

مطبعة الشهيد هر كول

ديريك - شمال شرق سوريا

لا يسمح بإعادة نشر أو طباعة هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي وسيلة أو شكل كانت، سواء إلكترونية أو ورقية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية والتسجيلات والوثائق المتضمنة أو تداول المعلومات الواردة فيه، دون الحصول على إذن كتابي من الناشر أو من المصور في بعض الحالات التي يكون للصور حقوق فكرية.

Your Freedom and Mine

**Abdullah Öcalan
and the Kurdish Question
in Erdoğan's Turkey**

Edited by

**- Thomas Jeffrey Miley
- Federico Venturini**

Presented by

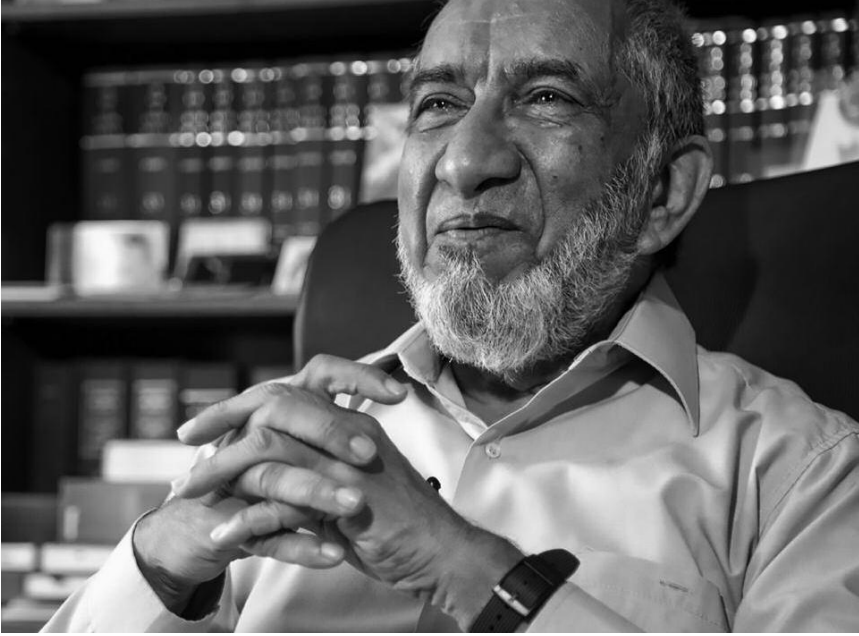
Diller Derrick



Montreal • Chicago • London

إهداء إلى ذكرى القاضي عيسى موسى

1936-2017



الفهرس

١١	تقديم ديلر ديريك.....
١٥	تمهيد توماس جيفري ميلي.....
١٩	تمهيد فيديريكو فينتيروي.....
٢١	ملاحظة من الناشر.....
٣٥	الجزء الأول: السياق التاريخي للصراع.....
٣٧	الصراع التركي الكردي في السياق التاريخي.....
٢١١	حرية العيش: تطور الصراع التركي الكردي وجهود حله.....
٢٥٣	الملحق الأول: الثورة في سوريا وغرب كردستان (روح آفا).....
٢٥٩	الملحق الثاني: التسلسل الزمني: من "بي.كا.كا" إلى اتحاد المجتمعات الكردستانية.....
٢٦٧	تاريخ الأحزاب الكردية القانونية المحظورة والمعدلة.....
٢٦٩	الملحق الثالث: المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK).....
٢٧٣	الملحق الرابع: "روح آفا" والوحدة الكردية.....
٢٧٥	الجزء الثاني: حملات التضامن الدولي.....
٢٧٧	عبدالله أوجلان: أربعة عقود من المقاومة.....
٢٨٩	لقائي مع الحركة الكردية.....
٢٩٩	المفوضية الأوروبية التركية وحملة السلام من أجل كردستان في المملكة المتحدة.....
٣٠٩	الملحق الثاني: الحملة ضد تجريم المجتمعات (CAMPACC).....
٣١٠	الملحق الثالث: سيرة ذاتية عن إستيلا شמיד.....
٣١١	حملة الحرية من أجل أوجلان والحركة النقابية البريطانية.....
٣٢١	الجزء الثالث: وفود السلام الدولية التابعة للمفوضية الأوروبية التركية إلى "إمرالي".....
٣٢٣	محنة الكرد في تركيا ومصير الشرق الأوسط.....
٣٣١	البيان المشترك لوفد السلام الدولي إلى "إمرالي".....
٣٤٣	تركيا والكرد: فرصة للسلام؟.....
٣٥٥	خطاب المفوضية الأوروبية التركية عن تقريرها بشأن وفد السلام الدولي الثالث إلى "إمرالي".....
٣٥٧	إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان والسلطوية في تركيا.....
٤٠٥	المجلس الأوروبي ووفاء عملية السلام: تقرير من وفد "إمرالي" إلى "ستراسبورج".....
٤١٩	الجزء الرابع: تأملات (ردود فعل) مبعوثي المفوضية الأوروبية التركية إلى "إمرالي".....
٤٢١	معركة مع الأسد داخل القفص.....
٤٢٩	لقائي مع النضال الكردي من أجل الحرية.....
٤٣٥	سياسية من دول الباسيك في كردستان.....
٤٣٩	الطريق إلى السلام لا يزال طويلا: تغيير الآراء بشأن القضية الكردية.....
٤٤٣	تدريب على الإدراك.....
٤٤٩	"من فضلك.. انقل للناس حكايتي".....
٤٥٥	قمع الكوميديين والصحافيين والسياسيين.....
٤٥٩	باحث وناشط في مهمة عمل كموفد للسلام.....
٤٦٧	تجربة سياسية أوروبية جاهلة.....
٤٧٥	١٠ لحظات قوية في تجربة غاضبة.....
٤٨١	الجزء الخامس: تحليل الكونفيدرالية الديمقراطية.....
٤٨٣	الباحث عن الحقيقة.....

٤٩٣	الرأسمالية وحركة الحرية الكردستانية
٥٠٣	الكونفيدرالية الديمقراطية والحكم الذاتي الديمقراطي
٥١٣	مراجعة لـ"مانيفستو الحضارة الديمقراطية" الذي وضعه عبدالله أوجلان
٥٣٧	الكفاح جنباً إلى جنب مع حركة الشباب الكردي: رسائل من المسيرة الطويلة لحرية "أوجلان"
٥٥٥	مخاطر وبشائر تقرير المصير: من كردستان إلى كتالونيا
٥٦٧	الجزء السادس: الجغرافيا السياسية والمعضلات.. والاندفاع نحو الشرق الأوسط
٥٦٩	سياسات القوى الإقليمية والعالمية في النزاع السوري
٥٧٥	الحرب على الإرهاب وأزمة اللاجئين في أوروبا
٥٨١	الرقص مع الشيطان
٥٨٩	رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب والمنافع المتوقعة
٥٩٥	تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الرقة: آفاق المنطقة والكرد
٦٠٥	الخاتمة.....

تقديم

ديلر ديريك

غالباً ما تُروى الحكاية التالية بين الرفاق في حركة الحرية الكردستانية: " ذات يوم، التقى الشابُ عبدالله أوجلان برجلٍ كردي عجوز وتحدّث إليه عن كردستان، ومشيراً إلى جذع شجرة ميتٍ وجاف. قال الرجلُ العجوزُ بنوعٍ من الاستسلام: " الشعبُ الكردي كهذه الشجرة الميتة. هل يمكنكُ إعادتها لتصبحَ خضراء مرةً أخرى؟ ". علمَ "أوجلان" ما كان يُفترض بهذا المثل أن يعني، وكانت كلماتُ هذا الرجل تحكي قصةً اضمحلال شعبٍ واجه تاريخاً من الإنكار والعنف والإبادة الجماعية. لم يكن الكرد وحدهم من يشبهون هذا الجذع الذابل، فقد تسبّب فشلُ الاشتراكية القائمة، والديمقراطية الاجتماعية، وبعض حركات التحرر الوطني، في إحباط آمال الناس المتعلقة بعود تحقيق مجتمعٍ حرٍّ وديمقراطي يقودنا إلى تحرر الإنسان. وعلى مدار العقود التالية، انبعثت هذه الشجرةُ وتحولت إلى حديقة ذات تنوع بالألوان وطاقة فاتنة ومرونة متجددة. حكايةُ الأمل والتحرر هذه، هي الإرثُ والقناعات الراسخة الذي تركه "أوجلان" لينتقل إلى الأجيال القادمة.

وتقليداً (كعادة) لفلاسفة الشعب في الشرق الأوسط، استقى "أوجلان" رؤاهُ من ألم ومعاناة المكبوتين الذين جالوا في شوارع الفقر والمعاناة واليأس. وككردي في بلاد ما بين النهرين وعامل في تركيا، وكاشتراكي في القرن العشرين، ومقاتل في سبيل الحرية في الجبال، وكأخٍ للنساء المستعبדות، وجد نفسه في وسط فوضى الاستعمار والذكورية والرأسمالية. ووسط كل هذه الفوضى، أصبح "أوجلان" ثورياً في كردستان.

داخلَ الجدران المدمّرة والباردة لمنزل صغير من الطوب في قرية "آمد" (ديار بكر)، احتشد عشرات الشباب الذين تملّؤهم المُثل العليا. جاؤوا من العدم والفقر، يقودهم شعورٌ عميق تجاه البؤساء والمنسيين. من ظلمات هذه الغرفة الباردة، انبعث لهيب نيران النوروز الثورية ليدفئ وينير الطريق للفقراء والشباب والبؤساء والنساء والعمال والفلاحين. كان لهيبُ بدا أنه يقود كل الظالمين بعيداً. علمَ "أوجلان" ورفاقه آباءنا أهميةً ومعنى النضال ضد الاستعمار والفاشية ودولة الإرهاب. تعرّض آباؤنا للتعذيب في السجون، وقُتلوا في الزقاق المظلمة، وتعرضوا للذبح في شوارع القرى، وتعرضوا للحرق أحياناً في الأقبية، وأجبروا على المنفى. ولكنهم لم يستسلموا أبداً. علمونا أنّ المقاومة هي الحياة وأن

الاستسلام خيانة؛ خيانة لوجودنا ولموقعنا في التاريخ. وفي سبيل أن نحيا، كان على المرء أولاً أن يقاتل. ولكن ما معنى هذه الحياة؟

إعادة الحياة مرة أخرى إلى عروق المهمشين تطلّب الغوص في أعماق جذور التاريخ لفهم نشوء عبودية الإنسان: من الزقورات القديمة في الدولة السومرية إلى قصور الطبقات الحاكمة اليوم. "أوجلان" يرشدنا عبر عالمية نضال الإنسانية القديم من أجل الحرية، من الخلايا الجذعية للمجتمع الأول الذي ولد بين نهري دجلة والفرات، إلى التمزقات التقنية والثقافية في تاريخ الحضارة، وعلم الاجتماع الكمي للحرية وإمكانات كل إنسان. ولكنه لم يترك الأمر هنا، فقد كانت رؤيته مانيفستو لبناء عالم آخر.

ربما لا يكون هذا أكثر وضوحاً في أي شيء سوى المهمة الأكثر ثورية التي وضعها لنفسه ولحركته: التحرير غير المشروط للنساء من كل أشكال العبودية والهيمنة. وقد تسبب إصرار "أوجلان" على مواجهة الذكورية في قلب مسار التاريخ رأساً على عقب. في منطقة كانت تتعرض المرأة فيها للبيع مقابل بضع خراف أو ماعز أو قطعة من الأرض، ويعتبر فيها "شرف" الرجل أكثر قدسية من الحياة نفسها، واختزل فيها معنى الأنوثة إلى العبودية الجنسية المجردة. كانت النساء أول الثائرين في التاريخ يرسمون الحياة بأيديهن وألوانهن الخاصة. أصبح نموذج "أوجلان" - الأمة الديمقراطية والكونفيدرالية الديمقراطية- يركز على الديمقراطية وتحرير المرأة والإيكولوجيا، سلاحاً للمرأة التي خسرت -عبر التاريخ- قوة الدفاع عن النفس وكذلك غاياتها في السياسة والاقتصاد والإبداع والثقافة. وانطلاقاً من معرفة أنّ "أوجلان" رفيقهم الأعظم، توجهت نساء كردستان إلى الجبال ونزعن أصفادهن خطوة تلو الأخرى، وطالبن باستعادة عروشهن المسلوبة عبر التاريخ، وتحولن إلى رائدات شبيهات بالآلهة لثقافة المقاومة والأخلاق والجمال. كان صبرُ الإلهتين إنانا وتيامات يشع من أيدي المرأة العاملة في بلاد ما بين النهرين من جديد، من سنجار إلى كوباني والرقّة وعفرين (الأخيرة احتلها الجيش التركي وحلفاؤه من الجهاديين في مارس ٢٠١٣).

اليوم، بات الجيل الكردي الشاب ورفاقهم الدوليين جاهزين للوقوف على الجبهة الأممية ضد الفاشية الدولية. تسلحوا بفلسفة جمال الإنسانية العالمي، والأممية الحقيقية المبنية على تضامن الشعوب والوعي الإيكولوجي وتحرير المرأة، وتسلحوا بالإرادة الحقيقية للمقاومة الصلبة. هم يعملون على التحول من (هبون) مجرد الوجود إلى (خويون) الاستقلال، وهو تحولٌ بنائي من مجرد الوجود إلى التفرد، وخلق وسائل ذاتية

لتقرير المصير من خلال إنشاء أنظمة فردية وعوالم حياة واقتصادات وسياسات واجتماعيات، وبالتالي تأكيد وتطبيق شروط الوجود الفردية والخاصة عليها.

اليوم، تحت شعار الديمقراطية الكونفيدرالية، أصبحت كردستان -التي نساها العالم وأنكرها ذات يوم- مركزاً للتخيلات الجذرية. واستلهاماً من فلسفة "أبو"، هناك عربٌ وكرد وأتراك وأرمن وتركمان وسريان وآشوريون وشيشانيون، يشكلون سوياً إدارات محلية، وتعاونيات وجمعيات وأكاديميات، انطلاقاً من روح أخوة الشعوب. وبقيادة فكر "أبو"، أعلنت آلاف النساء -اللائي قادتهن مقاومتهن التاريخية إلى هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في شمال سوريا- النصر في عملية تحرير مدينة الرقة كهدية لكل نساء العالم، من نفس ميدان المدينة الذي كان يوماً ساحة لسوق العبودية للفكر الذكوري المغتصب، في القرن الحادي والعشرين. شعوب منطقتنا الجميلة كانت يوماً تتحول ضد بعضها البعض من خلال الشوفينية والتفوق والعنصرية وعهد السلطوية القومية، ومع ذلك، أصبحوا الآن ينظرون إلى بعضهم البعض بعين المساواة ويواجهون معاً الفاشية. وبدأ الرجال والنساء، الذين طردوا من الجنة، في إعادة بناء أسس الحياة الحرة معاً، جنباً إلى جنب كرفاق وشركاء أصحاب هدف، بعيداً عن علاقات الهيمنة والاستعباد، وبعيداً عن المفاهيم الزوجية التي تخدم هدف الخداع والاستعباد. أعاد الشعب، الذي ابتعد عن اقتصاده وعالمه الطبيعي من خلال الليبرالية الجديدة والصناعية، أعاد اكتشاف علاقاته وحب أرضه الأصلية من خلال فهم نفسه كجزءٍ من النظام البيئي للحياة.

ومن خلال استخدام حكمته ومعرفته وخبرته وصلاحياته كقائد، حشد "أوجلان" ملايين الناس من أجل تطوير وعيهم السياسي على أساس شروط مستقلة، يقودها الالتزام بمجتمعٍ أخلاقي وسياسي. وقد زوّد الحركة الجماهيرية بأساليب التنظيم وقيادة نفسها. اليوم، ومع استعادة النساء سلطة الحكمة والحب، يعود المجتمع إلى تناغمه البيئي والأخلاقي، من جبال كردستان إلى أودية وسهول الشرق الأوسط. الثقافة الثورية تركز على الشراكة (الشراكة الثورية والتضحية)، وتعلمنا أن نشعر بعمق بمعاناة الآخر، وأن نضع أنفسنا على حدود خط النار من أجلهم. هذا هو إرث حركة الحرية الكردستانية لنا، خاص للفتيات الكرديات الشباب، وهذا نموذجٌ جذبٍ ناجح يجذب الملايين من الشعب الكردي ومن الدوليين لهذا الصراع حالياً، وهو ما يجعلها قلب الصراع العالمي ضد الفاشية.

من خلال أفكار "أوجلان" وممارساته، بدايةً من الشجرة الذابلة في شوارع كردستان ووصولاً إلى جذور التاريخ، برز إرث المقاومة. ومع توحيد عدد كبير من الناس، تحوّل لينمو

إلى شجرة لها أفرع عديدة، وازدهرت وتتوجت بقيادة المرأة للصراع وإيكولوجية التحرر الشامل. وبقدر ما هي حية ورائعة، هذه الشجرة باتت جاهزةً لتنبت حياةً سياسية منتعشة للعالم كله.

لعلّ هذا الكتاب يفجر حوائط الحامية العسكرية لمجمع جزيرة "إمرالي" من خلال القوة الميتافيزيقية لخيال الإنسان. وطالما أننا لا نزال نشعل حبنا للحرية ونبقيه على قيد الحياة من خلال أفعالنا، فإن هذا الفيلسوف المحتجّر وراء سجون "إمرالي"، سيظل الأكثر حرية بيننا على الإطلاق.

الحرية للقائد عبدالله أوجلان!

تمهيد

توماس جيفري ميلي

جاءت فكرة هذا الكتاب بالأساس من الناشط السياسي والمؤلف الكندي المعروف "ديميتري روسوبولوس". أذكر أنّ أول مرة ناقشت معه احتمالية وضع كتاب كهذا معه، وكان بصحبتنا "فيدريكو فيتنتوريني"، في فبراير/شباط ٢٠١٧، بينما كنا على متن حافلة صغيرة من إسطنبول. كوفد سلام عالمي للهيئة المدنية التركية بالاتحاد الأوروبي، استقللنا الحافلة لمدة ثلاث ساعات إلى سجن "إدرين" القريب من الحدود مع اليونان، في محاولة قد تبدو غير ناجحة لزيارة الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي "صلاح الدين دميرتاش"، البرلماني التركي الملهم للکرد والذي ينحدر من نسل الزازا الرئيس المشترك للحزب التقدمي المؤيد للکرد حزب ديمقراطية الشعوب. كان حينها، ولا يزال، محتجزاً بشكل غير قانوني، وتتألف التهم الملفقة له من مجموعة من الأحكام تصل إلى ١٨٣ عاماً من السجن.

يعيش "دميرتاش" في ظروف مشابهة لظروف احتجاز زعيم حركة الحرية الكردستانية عبدالله أوجلان، وإن لم تكن تلك الظروف مشددة بنفس القدر في حالة "أوجلان" الذي قضى حتى الآن ١٩ عاماً في سجن جزيرة "إمرالي". كان الغرض الأساسي من وفدنا، هو محاولة لقاء "أوجلان" للحث على الإفراج عنه وتشجيع إعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، ومع ذلك فإنه لم تكن لدينا آمال حقيقية أو تخيلات حقيقية عن فرص نجاحنا في هذا الغرض. ولاحقاً في تلك الأمسية التي ذهبنا فيها إلى "إدرين"، بعد أن عدنا إلى الفندق في إسطنبول، تشاركنا الأفكار حول خططنا الوليدة لمشروع الكتاب، مع باقي الوفد الذي تلقى الفكرة بحماس شديد، ومن هنا فاضت المشاعرُ لنبدأ عملنا.

هذا الكتابُ هو جهدٌ جماعي وامتداد لحملة تضامن دولية، ولكن حملة تضامن من نوع مختلف. المشكلة في التضامن، على الأقل من الناحية التي يتم ممارستها به دوماً والنظر إليه، هي أنه غالباً ما لا يتم التمييز بينه وبين فعل الخير والإحسان. كلنا رأينا اللافتات: تميل الكاميرا إلى الأسفل بينما تركز على نظرتنا السيادية على ضحية أو غرض ما. الدموع تنهمرُ والأيادي تنبسط.. "أنقذوا الأطفال".." نحن العالم".." تبرعوا ببعض

المال" .. "وقعوا عريضة ما، واحضروا مسيرة، وأنشدوا الأغاني، واشعروا بشكل جيد تجاه أنفسكم"، وغير ذلك.

ومع ذلك، فإن الحملة الدولية للتضامن مع حركة الحرية الكردستانية تعمل بالتوافق مع معايير مختلفة، وقيم الكونفيدرالية الديمقراطية: التضامن المشترك والطموح لبناء مجتمع حر يتجاوز الهرمية والقمع. على الأقل كانت هذه هي تجربتي الشخصية. في البداية، تعاملت مع الحركة وتعرفت عليها من خلال جهود "ديلر ديريك"، والتي هي من الناحية الاسمية تلميذتي ولكن في الواقع كانت واحدة من أعظم أساتذتي. منذ ذلك الحين، كنت دوماً أشعر بالإعجاب والانبهار تجاه روح الحركة الجماعية وإرادتها الجماعية للنضال والكفاح. وبالطبع، وجدت أن التطبيق العملي لمعايير الحركة الثورية والديمقراطية المتشددة، لا يمكن إلا أن يكون منتشرًا بين الجميع.

اليوم، أصبحتُ أعتبر بعض الأشخاص الذين تعرفت عليهم من خلال انخراطي وتعاملي مع حركة الحرية الكردستانية ونضالها، من بين أقرب الأصدقاء والمفكرين والمثقفين المقربين إليّ. المتعة والرؤى اللانهائية أحصل عليها من المحادثات شبه اليومية مع أشخاص مثل "إستيلا شميد وجهاد حمي"، فرصة التعاون مع نخبة من الباحثين الشباب المخلصين مثل "محمد النعيم ولقمان جول دفي وجيروم روس وريبوار صالح وغوني يلديز"، ميزة التواصل والتعلم من نماذج للباحثين المحنكين والنشطاء مثل "جانيت بيل ورادا ديسوزا وسامون دابيز ونيك هيلديارد وليز ليفيدو"، ومتعة استحضار القدوة والمثل العليا مثل "دونالد ماثيوز ودارنيل ستيفن سامرز" في حوار مع الحركة. كل هذه الخبرات، التي وسّعت أفقي الأخلاقية والوجودية إلى حد كبير، وأنا أدين بكل ذلك لانخراطي مع القضية الكردية.

ما أمله هنا هو أن هذا الكتاب يكون سبباً في رفع الوعي الدولي بشأن حالة عبدالله أوجلان وحركة الحرية الكردستانية ونموذجه الملهم بقوة ومشروعه السياسي. نحن في "الغرب" يمكننا أن نتعلم الكثير من هذه الحركة. أولاً وقبل كل شيء، يمكننا أن نتعلم من كيفية نضالهم، وكيفية كفاحهم حتى ضد كل الاحتمالات الممكنة. يجب علينا النضال، إن كانت الإنسانية وربما الحياة على الكوكب، ستنجو من الهجمات المستمرة واستبداد الطغاة ودعاة الحرب. والرهان هو الكونفيدرالية الديمقراطية أو كارثة.

إنه من الشرف لي أن حظيتُ بالفرصة للعمل مع فريق دار نشر "بلاك روز بوكس" على هذا الإصدار، فهي دار نشر -كما يعلم عدد كبير من القراء- بذلت الكثير لتسويق عمل

"موراي بوكشين"، للمساعدة في نشر أفكاره المهمة عن الشيوعية والمجتمع البيئي بين جمهور واسع. ومن بين قراء "بوكشين"، وربما أكثرهم تأثيراً، السيد "أوجلان" الذي أصبح لديه طريقته في التعبير عن هذه الأفكار، في شكل الكونفيدرالية الديمقراطية، ويلهم من خلالها النضال الباسل لحركة الحرية الكردستانية.

أتوجه بشكرٍ خاص إلى "ناثان مكدونيل" في دار نشر "بلاك روز بوكس"، لإيمانه وإخلاصه لهذا المشروع، ولـ"ديفيد كان" لدقته الشديدة في المراجعة اللغوية والتحرير، وربما قبل كل شيء إلى شريكتي "جوانا ريا" وإلى طفلنا الجميل "جيمس"، واللذين ساعداني على الحياة بحبهما في أكثر الأوقات يأساً.

موشيه، تنزانيا

أبريل/نيسان ٢٠١٨

تمهيد

فيدريكو فينتيرونى

بدأ "حريتك وإيائى" بفكرة تسليط ضوء أكبر على عمل الهيئة المدنية التركية بالاتحاد الأوروبي في وفد مفاوضات السلام بـ"إمرالى". ونظراً إلى تعقد الوضع بشدة، أدركنا سريعاً أن هناك كثيراً من الأمور يجب أن يقال، وكانت النتيجة أن هذا الكتاب توسع بشكل كبير إلى أكثر مما كان في منظوره الأصلي. وعلى الرغم من أنه لم يكن ممكناً تضمين كل المواد الأصلية في النسخة الأخيرة من الكتاب، فإننا نعتقد أننا نجحنا في وضع الخطوط الأساسية للمسألة الكردية، وعمّقنا النقاش، وقدمنا بعض الإجابات عن المعارك التي لا تزال تنتظر أن يتم حلها.

هذا الكتاب له عدة أهداف مختلفة. الأول هو تقديم عرض تاريخي موثق وتحليل سياسي للقضية الكردية، اعتماداً على مواد أصلية وشهادات مباشرة. ومن أجل إظهار التنوع في التجربة، منحنا المساحة للمؤلفين للكتابة بأساليب مختلفة ومن خلفيات مختلفة، بما في ذلك النشطاء والمحامون والسياسيون والصحافيون والأكاديميون. وحدها تعددية الأصوات بإمكانها أن تصف مدى تعقد أحجية الشرق الأوسط. هذه المجموعة تهدف إلى تسليط الضوء على مدى تعقيد الوضع الحالي وتداعياته الدولية.

يهدف أيضاً الكتاب إلى خرق جدار الصمت بشأن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، لتسليط الضوء على مأساة وآمال الشعب الكردي. في أعقاب المقاومة البطولية للمقاتلين الأكراد في "كوباني" وصرايحهم ضد تنظيم "داعش"، سقطت عباءة جديدة من الصمت على مساعيهم وطموحاتهم من أجل الحرية، كما هو الحال مع الأقليات الأخرى في الشرق الأوسط. هذا الكتاب يكشف طبيعة حقيقية جداً في انتهاكات حقوق الإنسان، ويدعو إلى إطلاق عملية سلام في تركيا بأقرب وقت ممكن، وهي عملية سلام يجب أن يلعب فيها عبدالله أوجلان دوراً رئيسياً.

وكما أشار شريكى في الكتاب "توماس جيفري ميلى" مراراً، فإن كتاب "حريتك وإيائى" هو عملٌ تغلب عليه مشاعر الحب. كل من شارك في هذا العمل فعل ذلك بسبب علاقاتهم والتزامهم بالتغيير الاجتماعي. وكما يقول المثل القديم في حقبة السبعينيات: "إذا كنت قد جئت لمساعدتي، فإنك تضيع وقتك. ولكن، إذا كنت قد جئت لأن حريتك

مرتبطة بحريتي، فدعنا نعمل سوياً". هذا الأمر يعد أساسياً بالنسبة إلى عملنا: نحن ننظر إلى مشروع هذا الكتاب ليس فقط لأننا نريد مساعدة الحركة الكردية، ولكن لأننا نؤمن أن صراعنا يرتبط داخلياً مع صراعهم وصراع العديدين في هذا العالم.

الهدف الأخير، والأهم، لهذا الكتاب هو تعزيز المعرفة من أجل الإلهام بضرورة التغيير. نحن نأمل أن يستلهم القراء من النموذج الكردي في القتال من أجل عالم مختلف. يعلم الشعب الكردي وضعه بشكل وثيق لأنه يعيشه يومياً، وفي هذا الكتاب يشارك تجربته مع بقية العالم. قيل إن الكردَ شرعوا في قيادة أنجح حركة وأكثرهم تقدماً من أجل التحول الاجتماعي في العقود الأخيرة، وهذا الكتاب يحث الجميع على دعم والتعلم من والاستلهام من تجربتهم. لا يمكننا التخلي عنهم، وفي هذه الأيام المظلمة، يجب أن نستلهم منهم لبناء تغيير حقيقي في مدننا وأحيائنا وشوارعنا.

هناك شخص يجسد هذه الروح حتى النهاية، وهو القاضي الراحل "عيسى موسى" رئيس المحكمة العليا الأسبق في جنوب إفريقيا ومحامي نيلسون مانديلا. كرّس عيسى حياته لمحاربة نظام الفصل العنصري ولم يتوقف أبداً، وكان على جبهة القتال لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وبينما كان هو قائد وفد مفاوضات "إمرالي" للسلام، فإننا عملنا سوياً وعلمنا الصبر والدقة والتركيز والإخلاص والالتزام. ومنه تعلمنا أن الصراعات تحتاج إلى رؤية كلية يكون لكل شخص فيها دورٌ يلعبه.

أتوجه بالشكر إلى توماس جيفري ميلي لأنه عرض علي فرصة المشاركة في هذا المشروع، وإلى ناثن ماكدونيل في دار نشر "بلاك روز بوكس" لمساعداته الحاسمة لنا، وإلى خوسيه هوكر للترجمة والتدقيق اللغوي والتحرير، وإلى مكتب آرسين لاو والسيدة ديدار إرديم لعملهما الدؤوب في الدفاع عن الحقيقة والعدالة.

هذا الكتاب هو مجرد قطرة ماء في محيط واسع، ولكن ما الذي يصنع المحيطات سوى تجمع القطرات؟ وكتابتنا هو مجرد جهد من بين ملايين الجهود لآخرين، كما تعمل خلية النمل سوياً بصبر قطعة وراء قطعة، لتفتح شقا في التاريخ. وسيحكم القارئ وحده ما إذا كنا حققنا هدفنا من الكتاب. حاولنا قدر استطاعتنا أن نقوم بعملنا، والآن دعونا نخرج لنغير مجتمعاتنا في مسعى جماعي حقيقي لمستقبل ديمقراطي إيكولوجي.

أودين، إيطاليا

أبريل/نيسان ٢٠١٨

ملاحظة من الناشر

ديميتريوس روسوبولوس، مؤسس دار نشر "بلاك روز بوكس"

يونيو/حزيران ٢٠١٨

غالباً ما يسألني الكثيرون عن سبب شغفي بالقضية الكردية في وقت فيه عدد كبير من الشعوب الأخرى في العالم يعانون من الإنكار وحرمان من حقوقهم من خلال القمع والهيمنة. وجوابي هو أنني لا أشفق على الكرد لمعاناتهم، وإنما لأنني استلهمت منهم روح المقاومة والرؤية المستقبلية.

وباعتبارهم أكبر شعب في العالم بلا دولة، فإن الكرد كانوا ضحية للإذلال من قبل الأنظمة الاستعمارية والقومية. ولهذا، فإنهم من بين جميع الشعوب، لديهم سبب جيد لاستدعاء هذه الأنظمة تحت مظلة التساؤلات والتشكيك. اليوم، تبني حركة الحرية الكردستانية بجسارة مجتمعاً جديداً يتخطى الدولة والقومية، اقتصاداً جديداً يتخطى الرأسمالية، وعلاقات جنسانية تتخطى الذكورية، ونظماً تكافلي إيكولوجي يتجاوز النظام التصنيغي. هذا الخيال السياسي المثالي يتقدم على قدم وساق في شمال سوريا، وهي منطقة يعيش فيها ٤ ملايين شخص وتسمى بـ"روج آفا". وكما شاهد عدد كبير من الوفود الزائرة، فإن السكان بما فيهم الكرد وعدد كبير من المجموعات الإثنية الأخرى، أسسوا عملية ديمقراطية مباشرة تعتمد على التنظيم المجتمعي الداخلي، والمجالس في الأحياء والشوارع، وبرنامجاً متميزاً لتعليم المواطن. هذه التجربة في مجتمع جديد، جذبت أعين الناس من كل أنحاء العالم لدراساتها ودعمها. وفي عالم، اختفت فيه الثورة الاجتماعية من هذه المنطقة، على الرغم من الغزو العسكري من قبل الاستعمار والقوى الرأسمالية في تحطيم هذا المجتمع الوليد. وفي هذه الأثناء، فإن الإعلام الغربي تجاهل إلى حد كبير الوضع، ولم يتم تسليط الضوء عليهم سوى بعد أن بدأ عناصر تنظيم "داعش" في هجماتهم الدامية ونجحت الميليشيات الكردية البطولية في دحرهم، بما في ذلك النساء، وبعدها انتبعت وسائل الإعلام الرئيسية لهذه التجربة.

إن الإلهام الأكبر للأفكار الكردية الطليعية، ينبع في الأساس من القائد الكردي المحتجز زعيم حركة الحرية الكردستاني عبدالله أوجلان. على مدار عقدين من الاحتجاز الفردي، درس كتابات عدد كبير من المفكرين لإعادة التفكير في سياسة الحركة التي أنشأها

وقادها، بحثاً عن إجابات جديدة لأسئلة قديمة وأسئلة جديدة لإجابات قديمة. ومن بين الكتب التي قرأها، كان كتاب "إيكولوجيا الحرية" و"التحضر بدون مدن" للمُنظر الاجتماعي العظيم موري بوكشين، وهما كتابين نحن في "بلاك روز بوكس" نفتخر بنشرهما. تأثر "أوجلان" بعمق من تحليلات "بوكشين" الملحمية لصراع يمتد آلاف السنين بين الحرية والهيمنة منذ ما قبل التاريخ وحتى عصر المدن والحاجة إلى سياسات تحررية مثالية، تتركز على التنظيم المجتمعي الديمقراطي، من أجل إنقاذ الإنسانية من أزمة اجتماعية وإيكولوجية. هذا النوع من الأفكار سيساعد إلى حد كبير الحركة الكردية في مسعاها للخروج من مستنقع النظامية والعسكريتاتية والماركسية اللينينية. وبعد وفاة "بوكشين"، أصدر حزب العمال الكردستاني بياناً، جاء في قسم منه: " قدم إلينا فكر الإيكولوجيا المجتمعية، ومن أجل هذا سنذكره دائماً ونظل نمثله... ونحن نحمل على عاقبتنا مهمة أن يبقى (بوكشين) حياً في نظالنا. وسنضع وعده قيد التنفيذ لنصبح أول مجتمع ينشئ الكونفيدرالية الديمقراطية".

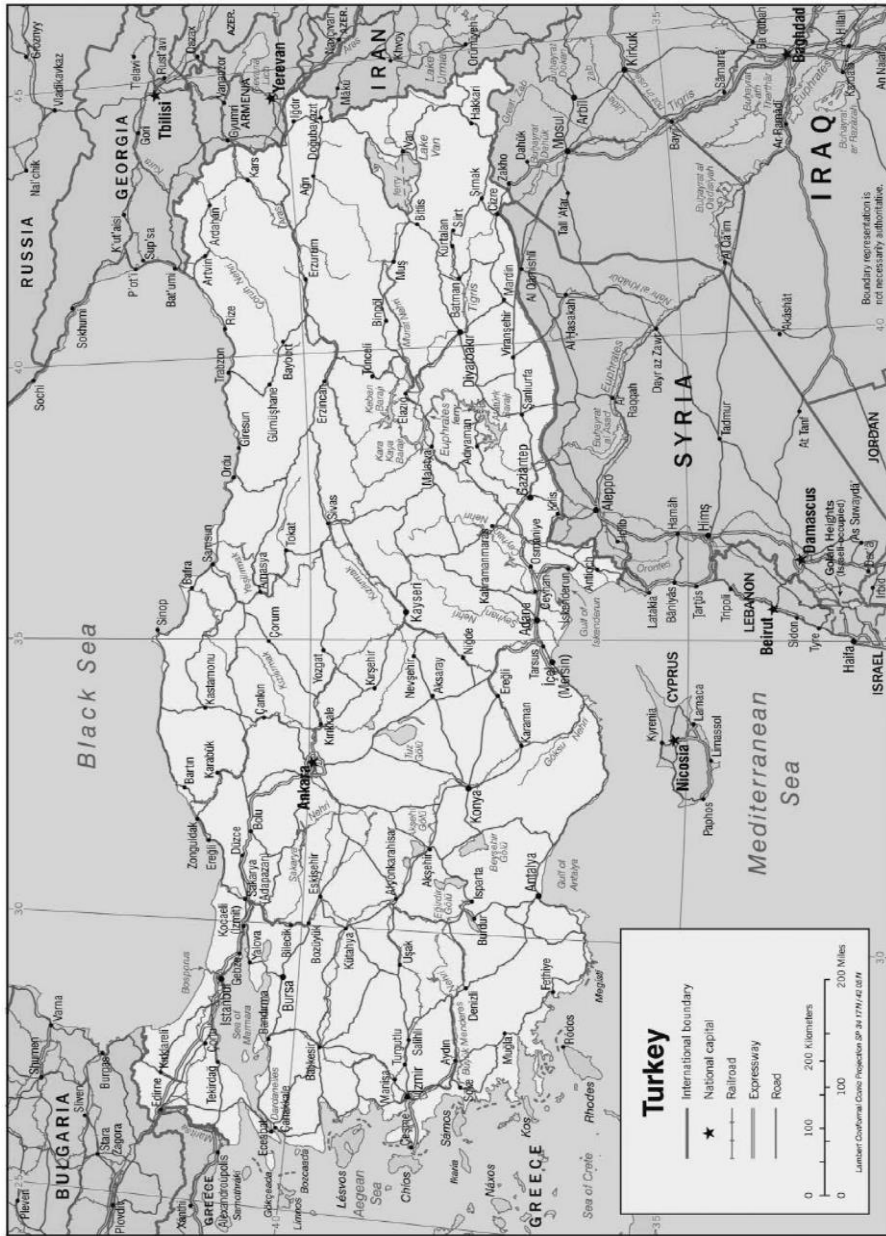
في بدايات عام ٢٠١٦، تمت دعوتي من قبل الهيئة المدنية التركية بالاتحاد الأوروبي للمشاركة في وفد مفاوضات السلام الدولي إلى إسطنبول، وكانت مهمتنا التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تجري ضد السكان الكرد في تركيا، واستكشاف آفاق العودة إلى عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني. ثم جاء وفد ثانٍ في ٢٠١٧، ولكن هذه المرة أيضاً زار ديار بكر (آمد) في جنوب شرق تركيا. وخلال الزيارتين، التقينا عدداً كبيراً من الأفراد والمؤسسات التي واجهت مصاعب وعادة ما تعرضت لتجارب مؤلمة. كانت مهمتنا أن نجذب انتباه العالم أن تركيا حليف "النااتو"، يسيطر عليها في الواقع نظام قمعي تخلى عن أبسط قواعد حقوق الإنسان. ما شهدناه هناك كان مجتمعا يعيش في بوتقة قاسية من الاستبداد والسلطوية.

إن النضال الكردي مهمٌ لنا جميعاً، حيث إن مصيرهم مرتبط بشكل وثيق بمصيرنا أيضاً، والتهديدات التي يواجهونها يشعر بها العالم المعاصر كله. إن الزيادة المرعبة في السلطوية الذكورية المتزامنة مع تزايد العنف بشكل كبير، والتي تميل عادة إلى الاستبداد الديني، هي نتاج أزمة الحداثة الرأسمالية، وهذا ينطبق على الدولة التركية النيوليبرالية المتطرفة بقدر ما ينطبق على تنظيم "داعش" الوحشي وحكومة "الأسد" السلطوية، وحكم الرجل القوي كما في حال الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين. وقد علق الكرد الذين يسعون إلى تغيير العالم وقلب ٥ آلاف عام من السلطوية والهيمنة، في قلب هذا الصراع الملحمي بين القوى السياسية، رغم أنهم يواجهون تهديدات الإبادة

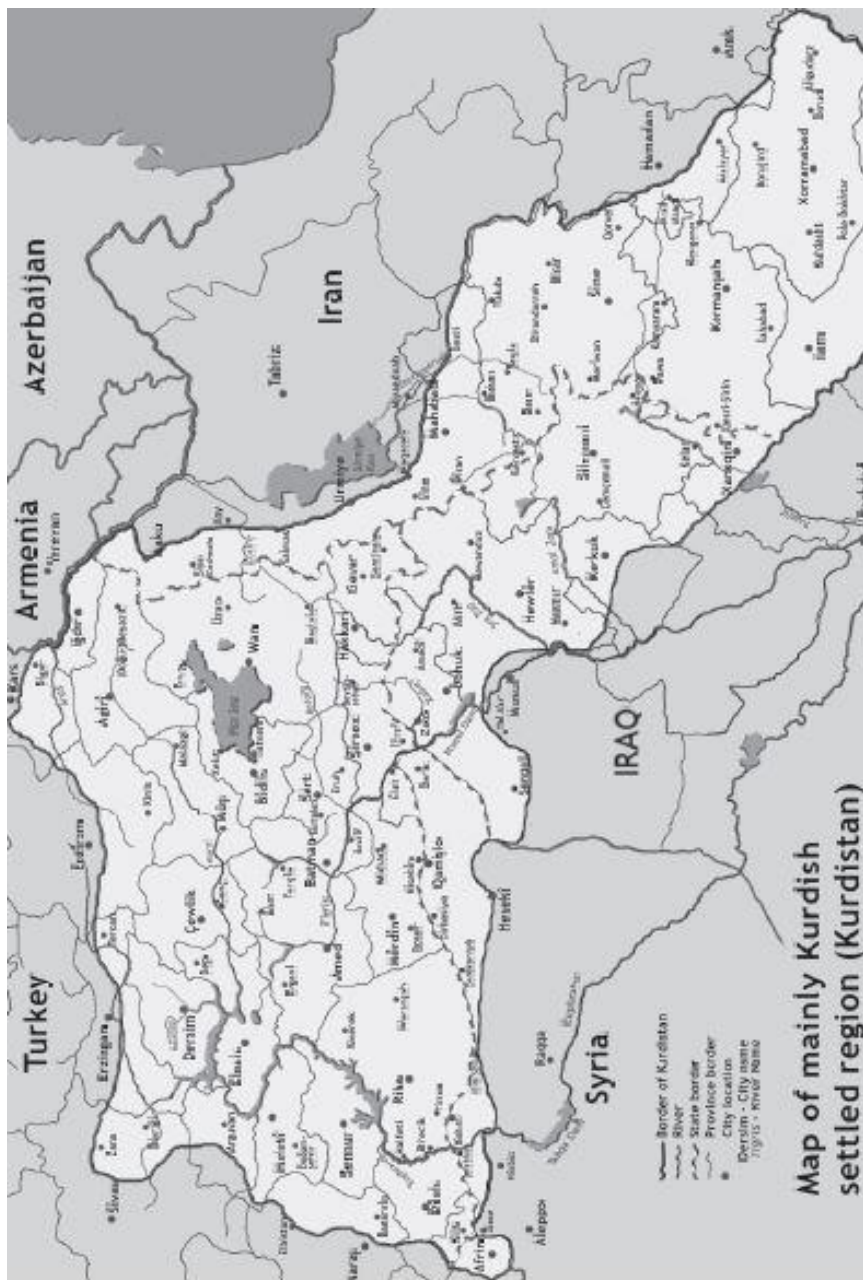
والانقراض. وكما هو الحال في أغلب الصراعات السياسية في الشرق الأوسط، هناك ميلٌ تجاه الارتداد عن هذا الرعب فيما يبدو مأساة لا معنى لها. ولكن هذا في الواقع هو بارقة أمل في ظل الأزمة التي ينحدر العالم نحوها، لتذكرنا بالشعار اليساري القديم "الاشتراكية أو الهمجية". وفي ظل العاصفة الدولية للفاشية والأصولية وعدم المساواة الفاحشة والأزمة الإيكولوجية، يتحتم علينا أن نتضامن لتحقيق نتيجة ديمقراطية ونسوية وإيكولوجية للقضية الكردية، ونتعلم عن كثب من هذه الحركة الجسورة، من أجلهم وبنفس القدر من أجلنا.

خلال رحلة سفر وفد عام ٢٠١٧ التي امتدت لثلاث ساعات من إسطنبول إلى سجن "إدرين"، اقترحت على توماس جيفري ميلي أن يعمل على مشروع كتاب تنبع فكرته الأساسية من عمل وفدنا. هو، ولاحقا الوفد كله، وافقوا بحماس على هذه الفكرة. في البداية، كان الهدف هو جمع مجموعة من الوثائق التي سجلت عمل الهيئة المدنية التركية بالاتحاد الأوروبي وما رصدته تلك المهمة من نتائج. وفي النهاية، ذهب المشروع إلى ما هو أبعد بكثير من ذلك. كانت النتيجة هي أن هذا الكتاب المهم ربما يعد أكثر رؤية عامة موثوقة عن السياسة المعاصرة لحركة الحرية الكردستانية وأهدافها من أجل الحل السياسي للصراع التركي الكردي، بالإضافة إلى التوثيق النادر لمبادرات التضامن العالمي الملهمة المرتبطة بهذه القضية.

أهدي هذا الكتاب إلى ذكرى القاضي عيسى موسى وإلى صديقي العزيز عثمان كافالا المفكر وفاعل الخير الذي سخر حياته للحرية والديمقراطية والثقافة، والذي يقبع في السجون التركية منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧. هذا الكتاب لم يكن ليصدر أبداً بدون عمل ثقافي وفكري مخلص من قبل "ميلي"، الذي كان مسؤولاً عن محتوى هذا الكتاب، ولم يكن الكتاب ليرى النور لولا إخلاص عمل مساعدي وزميلي في "بلاك روز بوكس"، ناثن ماكدونيل.



خريطة سياسية لتركيا الحديثة. المصدر: كتاب الاستخبارات الأمريكية عن الحقائق العالمية. ٢٠٠٦



خريطة كردستان وتحمل أسماء المناطق باللغة الكردية. المصدر: TATORT Kurdistan



توماس جيفري ميلي بصحبة القاضي عيسى موسى. فبراير ٢٠١٦. القاضي "موسى" هو المحامي السابق للزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا، وكان رئيس وفد إمرالي للسلام. وفي غياب "موسى"، تولى "ميلي" مهمة المتحدث الرسمي.



صورة جماعية لأعضاء وفد "إمرالي" الأول مع عدد مع المنظمين المحليين. إسطنبول،
فبراير ٢٠١٦.



أعضاء وفد "إمراي" مع الرئيسة المشتركة لـ "DTK" ليلي غيفين وعضو مجلس الإدارة موسى
فايسولاني. ديار بكر (آمد)، فبراير ٢٠١٧.



أعضاء الوفد يعقدون مؤتمرا صحفيا أمام سجن "إدرين" المحتجز بداخله الرئيس المشترك
لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، بعد رفض طلبهم بالدخول لزيارته.



عضءاء الوءء مع المءامین ابراهیم بلمیز وریزان ساریکا وسیربای کوءکو. اءطنبول، فبرایر
۲۰۱۷.



فرحات إنجي أحد السياسيين المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي الـ ١٣ المعتقلين
منذ أواخر ٢٠١٥.



القس جوريان بصحبة فيديريكو فينتورين وويرت شونبيرج وجوناثان ستيل وعضوة البرلمان الأوروبي جولي وارد، في منتدى عام بعنوان: "وفد السلام يدعو إلى عودة عملية السلام إلى تركيا"، نظمه مركز مركز التقدم والسلام في كردستان في مبنى البرلمان في "ويستمستر" في لندن. فبراير ٢٠١٧.



بالتعاون مع اليسار الأوروبي الموحد، نظمت المفوضية الأوروبية التركية المؤتمر السنوي
بعنوان: "الاتحاد الأوروبي وتركيا.. الشرق الأوسط والكرد" في مقر البرلمان الأوروبي في
بروكسل.

الجزء الأول
السياقُ التاريخي للصراع

الصراع التركي الكردي في السياق التاريخي

توماس جيفري ميلي وجهاد حمي وجوئي يلديز

ملاحظة المحرر: هذه نظرة عامة مؤلفة من تاريخ إنكار الدولة وإرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان التي أرتكبت من قبل الجمهورية التركية ضد المواطنين الكرد على مدار القرن الماضي. ويجب الإشارة إلى أن هذا الفصل يعتمد تقريباً بشكل حصري على شهادات مؤرخين وعلماء اجتماع متاحة باللغة الإنجليزية. الدليل الذي نقدمه هنا عن القمع المتجذر والمنتظم ضد الشعب الكردي حاسم، وعلى وجه الخصوص حين نأخذ في الاعتبار أن السجل الذي نعتمد عليه يبقى متحيزاً بشكل كبير ضد وجهة نظر أولئك الذين أسماهم إيريك وولف بـ "شعب بلا تاريخ".

الإبادة الجماعية تطارد وهم القومية التركية

إنّ فهم الصراع الطويل والداامي بين حركة الحرية الكردستانية والدولة التركية، يتطلب بعض الوعي بالسياق التاريخي، حيث إن تمرّد حزب العمال الكردستاني، من بين أسباب أخرى، على الدولة التركية، يعد واحداً من أطول التمردات في الشرق الأوسط، حيث امتد على مدار ثلاثة عقودٍ حتى الآن.

من السهل جداً أن نعزو الصراع الجاري إلى العقلية القومية و/أو الميول نحو العنف – هذا النوع من العقلية لا يولد من فراغ، فربما تكون هذه العقلية سبباً. صحيح، ولكن هي أيضاً أعراض ونتائج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية تاريخية أكثر عمقا – تدفعها الحرب والصدمة- وترتبط أيضاً بديناميات قاسية لتطور الرأسمالية المستقلة، والتي نتج عنها نوع من الذهان الاجتماعي.

ولدت الدولة التركية كطائر العنقاء، حيث نهضت من رماد سابقتها –الإمبراطورية العثمانية- في ظل حالة الدمار والفوضى المروعة وغير المسبوقة، ناهيك عن هزيمة وإذلال الحرب العالمية الأولى. بعض أكثر المعارك دموية لهذه الحرب المروعة، تم خوضها على الجبهة الروسية العثمانية (هاليدي ٢٠٠٥، ص ٨١). بالإضافة إلى ذلك، أطلقت السلطات العثمانية هجوماً مبيداً ضد السكان الأرمن، وهي ذروة عقودٍ من المذابح

والتطهير، والتي ارتكبت في عام ١٨٩٠ على يد حامية كردية أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، لغرض القمع العرقي (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٠٧). لم يكن الأرمن وحدهم ضحية التطهير العرقي والتهجير الجماعي، حيث إن عدداً كبيراً من الجناة والداعمين لهم عانوا من مصير مشابه بين صفوفهم. كان اللاجئون والمنفيون من شمال القوقاز والبلقان، والجماعات التركية العرقية الشركس، من بين مئات الآلاف الذين طردوا إلى الأناضول في موجات متعاقبة على مدار النصف الآخر من القرن التاسع عشر. وقد بقي عددٌ كبير منهم "يمتلئ بالذكريات الحزينة على معاملتهم من قبل المسيحيين" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٠٧) - وهي حالة أخرى تحول فيها الضحية إلى قاتل، أو داعم للقاتل (مامداني ٢٠٠٢).

ورغم ذلك، فإن ما حدث للأرمن في عام ١٩١٥ كان استثنائياً في وحشيته وبشاعته. وكما يلخص "آندرسون" الأمر، فإن "الترحيل الظاهري، بقدر ما كان يبدو قاسياً، فإنه كان غطاءً لإبادة جماعية منظمة تقودها الدولة لمجتمع بالكامل" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٠٧). كانت هذه هي أول إبادة جماعية ترعاها الدولة في القرن العشرين، كان هذا محاولة إبادة أطلقت في خضم العقاب على الهزيمة على الجبهة العثمانية الروسية، وحفزه خليط من الكراهية والخوف - الخوف من أن الأرمن حشدوا الدعم لجنود الإمبراطورية الروسية.

يبقى وهم القومية التركية مطارداً من قبل أشباح ضحايا الإبادة الأرمنية - غير المذكور- ويجب أن تبقى مقموعةً ومنكرة بشدة. وكما سبق أن وثّق فرانز فانتون في الجزائر، فإن من يعانون من الصدمة نتيجة الحروب يمكن أن يكونوا مرتكبين للعنف، ويمكن أن يكونوا طغاة، وكذلك مقموعين (فانون ٢٠٠١). إن ضخامة وحجم الجرائم التي أرتكبت ضد الجيران في مسار الحرب، هي جرائم لا يمكن إنكارها، ولكنها لا يمكن أن تمحى أو تنسى تماماً يوماً ما. وعلى هذا، فإن الوهم الاجتماعي يبقى مرتبطاً بما أشار إليه ستيفن كازمير، في سياق الولايات المتحدة، على أنه "صدمة الجاني" (كازمير ٢٠١٥). وقد نتجت الصدمة في هذه الحالة عن درب من الجرائم الجماعية والفردية المفرطة التي تواطأ فيها الكرد، بينما لا يزال المتورطون غير نادمين ولم يتم عقابهم.

سجلٌ حافلٌ دَامَ وطويلٌ للعسكرة والسلطوية

إن الصراعَ الجاري بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية، لا يمكن فهمه إلا بوضعه في سياقٍ تاريخيٍّ أكثر عمقا —سياق يغلب عليه سجلٌ حافلٌ من السلطوية العسكرية، ويعتبر اتصالاً بـ"نمط طويل وسائد من العنف السياسي"، تسبب في ابتلاء ووحشية كبيرة للجمهورية، وانعكس وتعزز في إطار الخيالات الاجتماعية المهيمنة (أورلاو ١٩٨٢، ص ٥٣).

كقائدٍ لحركة التحرير الكردستانية، أكد عبدالله أوجلان أنه منذ السنوات الأولى المبكرة جداً للجمهورية، كان إقصاءُ الصوت الجمعي الكردي —وخصوصاً الذي ينادي بالحكم الذاتي الديمقراطي- من بين أولويات أجندة القوى المعادية للديمقراطية في إطار الدولة التركية، ولهذا السبب، فهو يقول إن "معركة حزب العمال الكردستاني ليست مع الجمهورية، وإنما مع معاداة الديمقراطية الموجهة نحو الجمهورية" (أوجلان ٢٠١٢، ص ٤٨ إلى ٥١).

تفككت الإمبراطوريةُ العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، والمقاطعات (المناطق) التي ظلت تحت حكمها، تم تنظيمها في أنظمة "دول حديثة" —وهو نظام استقر في المنطقة بشكل أو بآخر منذ ذلك الحين. وبحلول نهاية "الحرب العظمى"، رضخت الإمبراطورية العثمانية للضغوط العسكرية الروسية في الشرق والبريطانية وحلفائها العرب في الجنوب". وفي الأقاليم العربية التي أجبر العثمانيون على الانسحاب منها، "حدد البريطانيون والفرنسيون مجموعة جديدة من المقاطعات تحولت فيما بعد إلى دول: لبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن وفلسطين" (هاليدي ٢٠٠٥، ص ٨١).

في الوقت ذاته، وانطلاقاً من المناطق النائية في الأناضول التابعة للإمبراطورية العثمانية، "تأسست دولة تركية جديدة". هذه الدولة التركية الجديدة كانت عرضةً في البداية لسيطرة خارجية بشكل كبير، ترسخت رسمياً في معاهدة "سيفر" عام ١٩٢٠. تنازلت معاهدة "سيفر"، التي فرضتها القوى العظمى، "ليس فقط على المناطق الواقعة في الغرب إلى اليونان وفرضت مضيقاً تحت السيطرة الدولية"، وإنما أيضاً وبشكل حاسم، اعترفت بـ"احتمالية وجود دولة كردية منفصلة" في الشرق. ومع ذلك، فإن تسوية "سيفر" لم تتماش. وبدلاً من ذلك، "رفضت الحركة القومية التي تزعمها مصطفى كمال باشا هذه الاتفاقية، وبعد سلسلة من الجولات الناجحة، استعادت الاستقلال التركي"، وبالتالي توجه إلى اتفاقية جديدة في ١٩٢٣، وهي اتفاقية "لوزان". في المعاهدة الجديدة، تم

"تأسيس حدود واستقلال الدولة التركية الجديدة"، ومعها نُكث وعد الاستقلال الكردي، أو الدولة الكردية (هاليدي ٢٠٠٥، ص ٨١. وأنظر أيضاً: ياديرجي ٢٠١٧، ص ٥ و٦).

لم تُنسَ مكائد القوى العظمى حتى يومنا هذا. ولا تزال محاولاتهم لتقسيم وتوزيع غنائم النصر في نهاية الحرب العالمية الأولى، في معاهدة "سيفر"، وتحديدًا في وعد "سيفر" بالاعتراف بالاستقلال أو حتى دولة كردية، لا تزال تولد الخوف والذعر بين القوميين الأتراك حين يتعلق الأمر بـ"القضية الكردية"، ولا تزال تعتبر أساساً لـ"التوجه نحو تقييم المطالب الكردية في تركيا على طول الخط التأمري" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٦). وكما أشار فريد هاليدي ذات مرة، بالإشارة إلى خبرته الشخصية في إجراء لقاءات مع مسؤولي الحكومة التركية في تسعينيات القرن الماضي –بعد عقود من عضوية حلف الناتو- حين سأل عن حقوق الكرد، فإن هؤلاء المسؤولين "كانوا يتكئون على مكاتبهم في أنقرة ويعطون الزوار الغربيين محاضرة عن (متلازمة سيفر)، وهي التوجه –بحسب الفهم التركي- الغربي لتقسيم وإضعاف أو التدخل في الشؤون التركية وشؤون الدول المجاورة" (هاليدي ٢٠٠٥، ص ٩٢).

"كمال" أيضاً كان قد وعد الكرد بالاستقلال السياسي واحترام هويتهم اللغوية والثقافية، على الأقل في خضم الحرب من أجل الاستقلال، بينما كانت نتائج حملته "لا تزال متوازنة". ولكن ما إن "بدا النصر قريباً ومؤكداً، امتلأت المناطق الكردية بالمسؤولين الحكوميين، وتم تغيير أسماء الأماكن الكردية وتم حظر اللغة الكردية في المحاكم والمدارس" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤١٨. وناتالي ٢٠٠٥، ص ٧٣).

ومع ذلك، فإن روابط الدين خدمت بشكل كبير في توحيد الأتراك والكرد، حتى في احتمالية "أمة واحدة". ورغم ذلك، فإنه بحلول عام ١٩٢٤، ومع قرار "كمال" بإلغاء الخلافة، تحطمت كل المشتركات الرمزية تماماً. كان إلغاء الخلافة هو ما أطلق الثورة الكردية الكبرى الأولى، ثورة الشيخ سعيد، والتي اندلعت في ١٩٢٥ (ماكديويل ١٩٩٦، رومانو ٢٠٠٦). وقد نزل الجيش التركي بكامل ثقله لإحباط وقمع الكرد، ليس فقط الثوار –وإنما نوبة دموية من الانتقام الجماعي: "قرى بأكملها أريدت أو تم حرقها وتسويتها بالأرض، وقُتل الرجال والنساء والأطفال" (ماكديويل ١٩٩٥، ص ١٩٦).

كان القمع الوحشي للكرد هو شارة بدء –واستمرار- ما سُمي بـ"التعنت الكمالي". وبالطبع، أطلق السلطوية والعسكرياتية الجمهورية الكمالية الشابة، وتحولت الدولة إلى دولة الحزب الواحد. وأصبح التحكم في المناطق الكردية هو الوظيفة الرئيسية للجيش

التركي -سبب وجوده الرئيسي. أصبحت الصحافة تحت الرقابة، وتعرض الصحفيون للترهيب والاعتقال، وتعرضت اتحادات التجارة والجمعيات المدنية للقمع، وأصبحت حريتهم في التعبير محدودة، ومُنعت أحزاب المعارضة السياسية تماماً (ماكديول ١٩٩٦، ص ١٩٨). باختصار، كان هذا "إشارة فرض الديكتاتورية" في أنحاء الجمهورية (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤١٩).

في هذه الأثناء، تلى " قمع المناطق الكردية، عمليات تهجير وإعدامات وتترك ممنهج". وبعد عام ١٩٢٥، لم يعد الكرْد موجودين، ولم يعد "كمال" نفسه يذكر كلمة "كرد" علناً مرة أخرى. وبهذا، اكتمل وتأسس أكبرُ وهمٍ قومي للجمهورية التركية، وهو وهم " أن الأمة تتألف من مكون واحد من الناس"، وهو وهمٌ قومي تركي وطوباوي لا يزال مستمراً ومفروضاً ومطبقاً حتى يومنا هذا على الدولة التركية (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤١٨ و ٤١٩).

منذ زمن "كمال" وحتى حاضرنّا، تشتت المُثلُ الجمهورية في تركيا باستمرار من خلال الوعي القومي العسكري والعدواني التركي، والوهم الاجتماعي المسيطر الذي يرفض ولا يقبل أبداً "الاعتراف بالتميز الثقافي والعرقي للأقلية الكردية" (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ١٨٢). ويعتبر هذا الأمر جزءاً مهماً من إرث "كمال" -الذي يعتبر رمزاً كبيراً في الوعي القومي التركي، وبطل حرب الاستقلال ومؤسس الجمهورية والأب الروحي للقومية التركية- وهو ما يعتبر عبادة مفروضة بالأمر حتى يومنا هذا، وزيارة أي مدرسة تركية في أنحاء البلاد ستثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك.

ظهور الوعي القومي التركي والدولة القومية التركية

إن لفظ "أتاتورك" يعني حرفياً "أب الأتراك"، وهو لقبٌ مُنح رسمياً لـ"كمال" من قبل الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركي) في عام ١٩٣٤، قبل أربع سنوات من وفاته فقط. وعلى الرغم من أنه يعتبر "أب الأمة" من قبل الكثيرين، فإنه لم يكن هو وحده من استدعى الوعي القومي التركي من الفراغ.

كان الوعي القومي التركي يتطور تدريجياً على مدار القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وقد انتشر بالأساس بين النخبة المتحدثة باللغة التركية، وتطور من التزام عثماني مبكر مرتبط بالتوجهات "الإصلاحية" و"الحداثية"، قبل التحول إلى القومية التركية

العرقية الكاملة بحلول العقد الأخير من الإمبراطورية العثمانية. وقد أثبت البيروقراطيون العلمانيون، والمتشبهون بالغربيين، ومن يعتقد أنهم "مجددو" النظام الإمبراطوري الذي كان ينحدر وقتها، أثبتوا أنهم القابلات (الدايات) غير المعتمدات للأمة التركية. وكان الجيش في الطليعة، مدافعاً عن شرف الأمة، ويجسده بشكل أكبر من يسمون بـ"الأتراك الشباب"، الذين تأسست مجموعتهم الرئيسية من قبل جمعية الاتحاد والترقي.

في صيف عام ١٩٠٨، في المنستير وسالونيك، في خضم الخوف والشائعات بشأن توصل البريطانيين والروس إلى اتفاقية لتقسيم ما تبقى من مناطق روميليا، اندلعت ثورة عسكرية وانتشرت سريعاً (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٠٠). وقد حفزت القناعات الوطنية الضباط المتمردين، الذين عرفوا بـ"الشباب الأتراك"، وغضبوا تحديداً تجاه تجاهل السلطان عبد الحميد الثاني الخطير للاستثمار في الجيش. وقد تحركوا انطلاقاً من شعور طارئ بالحاجة إلى الدفاع عن سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية، حتى وإن كان عصياناً للسلطان.

في البداية، كان مصدر شعبية "الشباب الأتراك" هو دعوتهم إلى استعادة الحكومة الدستورية. ولكن ما إن وصلوا إلى السلطة، انقلب "الشباب الأتراك"، وربما بشكل غير مفاجئ، إلى الانتهازية حين تعلق الأمر باحترام الدستور.

كان "الشباب الأتراك" يقلدون الغرب، الذين طالبوا بالاعتراف والاحترام، وبمقعد على الطاولة، في صورة القوى العظمى. ولكن من أجل أن يحدث هذا، علموا أن "تحولاً ما مطلوب في الدولة العثمانية، من أجل إعطائها قاعدة جماهيرية حديثة من النوع الذي أصبح قوة لخصومها". (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٠١). ومن أجل حشد الجماهير لدعم الدولة، آمن "الشباب الأتراك" بأن الدعوة الصريحة لهذه الفئة من الأمة مطلوبة. وبهذا أصبح تعريف الخيال الاجتماعي مرتبطاً بالأمة التركية، وتم نشرها أكثر من أي وقت مضى من قبل الإمبراطورية، وخصوصاً في النظام المدرسي (حامي ٢٠١٦).

ربما كان "الشباب الأتراك" في جمعية الاتحاد والترقي انتهازيين حين تعلق الأمر بالدستورية، ولكنهم كانوا مؤمنين بشكل حقيقي حين تعلق الأمر بالأمة، وهنا كان لهم علامة مميزة ضارية وعدوانية وإقصائية للقومية التركية (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٥). وهانيوغلو (٢٠١١، ص ٦٤).

ازدهرت الخيالاتُ القومية العرقية التركية استجابة للحدود والتناقضات، وسلسلة الفشل المتعاقبة للمشروع العثماني. وقد ظهرت هذه الخيالاتُ القومية العرقية أكثر قوة في العلاقة الجدلية مع اتجاهات وصدمات التفكك الإمبريالي والتحريض الانفصالي. وهذا يساعد على تفسير ما السبب وراء كون القومية التركية –منذ بدايتها- تنعكس دوماً مع جرعة كبيرة من جنون العظمة بشأن القوى العظمى. وفي المقابل، وبشكل متوقع، فإن "التحول التدريجي من العثمانية إلى القومية التركية سرّع من الميول الانفصالية بين السكان غير الأتراك" (روستو ١٩٦٥، ص ١٧٧). ولكن فقط في ذروة الحرب العظمى، ومع موت الإمبراطورية، انهارت المفاهيمُ العثمانية تماماً إلى غير رجعة –وهذا الفراغ امتلاً سريعاً بالقومية التركية العرقية التي هيمنت حديثاً، والتي تجسدت في بطل الحرب "كمال"، وأضفي عليها الطابع المؤسسي في جمهوريته.

وبالطبع، كانت "أسطورة" القومية العرقية التي نشرها النظام الكمالي، تحتل مرتبة متقدمة بين أكثر الأساطير تطرفاً في مرحلة ما بعد الحرب، وهي فترة وفيرة من النواحي القومية المتطرفة، بحسب وصف "آندرسون" المقتضب لها (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٢٠).

حلول منتصف الثلاثينيات، كانت الدولة تنشر أيديولوجية أن الأتراك، الذين يعتبر الحثيين والفينيقيين في البحر المتوسط فرع منهم، نشروا الحضارة من وسط آسيا إلى العالم، من الصين إلى البرازيل، وأن الأتراك هم من حركوا تاريخ الإنسانية، وتحدثوا بلغة هي أصل كل اللسانة الأخرى، والتي تم اشتقاقها من لغة الشمس التي تحدث بها الأتراك الأوائل.

مع ذلك، وكما يستنتج "آندرسون"، فإن الأساطير المفرطة للكمالية، وانعكاسات "جنون العظمة العرقي"، كانت دوماً تعكس "حالة انعدام الأمن الكامنة والتصنع من المؤسسة الرسمية". وهذا الأمر بالاتساق مع عالم الاجتماع التركي الشهير كاجلار كيدار، الذي وضع التفسير الكلاسيكي لـ "التسكين بالأثر الرجعي" (الأور الترك) في شكل الحثيين وأبناء طروادة، في الأناضول، كنوع من آليات التعويض عن الإفراغ الناتج عن التطهير العرقي في أصل النظام" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٢٠).

والأكثر من ذلك، فإن تفسير "كيدار" يساعد على تفسير أسباب العنف المفرط في رد الفعل على الثورة الكردية عام ١٩٢٥. بالطبع، يعتبر "كيدار" هذا الحدث لحظة

حاسمة وكذلك نقطة تحول رئيسية في مسار الجمهورية الوليدة، بما يخدم التأكيد على الميول العسكرية والسلطوية والقومية العرقية. ووفقاً لـ "كيدار"، فإن الثورة الكردية كانت "تذكيراً قوياً بأنه على الرغم من ترحيل الأرمن والتبادل اليوناني، فإن الدولة الجديدة لم تكن قد وصلت إلى درجة التجانس القومي المرغوبة من قبل البيروقراطية". ونتيجة لذلك، "وضع التمرد الحكومة على قدم الاستعداد للحرب من جديد، وكانت محاكم الاستقلال تتمتع بسلطات استثنائية لقمع المطالب الكردية في الشرق، وتستخدم هذه السلطات والصلاحيات بحصانة". وفي خضم موجة عنيفة من القمع في الشرق، تم إصدار "قانون جديد للحفاظ على الأمن" وتطبيقه فوراً في أنحاء البلاد، وبهذا "تسلحت الحكومة التركية بالإطار المؤسسي للحكم السلطوي". كانت هذه القنوات "مع استثناء فترة قصيرة في ١٩٣٠"، محكومة "بأن تظل مغلقة على مدار عقدين من حكم الحزب الواحد" (كيدار ١٩٨٧، ص ٨٣ و ٨٤). وانطلاقاً من الثلاثينيات، وفرت الفاشية الإيطالية نموذجاً لعلاقات الدولة/الحزب الناشئة، تحت ذريعة "توحيد القوى" (هيوستن ٢٠٠٨، ص ١٢٧. وكيدار ١٩٨٧، ص ١٠٠).

على مدار تلك الفترة، استغل النظامُ الصمتَ الفعال للمعارضة لبناء وتعزيز "دولة قومية مركزية علمانية تركية". وكانت هذه الدولة القومية لها ردات فعل عنيفة، وربما سادية، تجاه الثورات في المناطق الكردية، وكان من بين ردات الفعل تلك "تطبيق برامج وقوانين أخرى مخصصة لمحو الهوية العرقية الكردية تماماً" (آنجريس ٢٠٠٤، ص ٣٩٠). وكانت دولة قومية يهيمن عليها شعارُ القومية الاستيعابية في أصلها، والإقصائية في حقيقتها (بروباكر ١٩٩٦).

وقد تم التعبير عن عقليتها القمعية بشكل جيد من خلال الكلمات الشهيرة لرئيس الوزراء آنذاك عصمت إينونو الذي كان والده "كردي تعرض للتتريك"، وكان قدره أن يخلف "كمال" كرئيس للوزراء بعد وفاة مصطفى كمال باشا في عام ١٩٣٨. وقد أصر، في ١٩٢٥، في خضم موجة القمع الوحشية، على أنه "في مواجهة الأغلبية التركية، ليس للأقليات الأخرى أي تأثير. ولهذا، علينا أن نعمل على تتريك السكان الذين يعيشون في أراضينا بأي ثمن، وسنعمل على إبادة كل من يعارض الأتراك أو (التتريك)". ويمكن أن نرى العقلية الإقصائية والمؤمنة بالسيادة والتفوق بشكل أكبر في وزير العدل في حكومة "كمال"، الذي قال في ١٩٣٠، إننا "نعيش في دولة تسمى تركيا، هي الأكثر حرية في العالم. وكنائب عنكم، أشعر أنه يمكنني التعبير عن قناعاتي دون تحفظ. أنا أؤمن بأنه يجب أن يكون الأتراك هم السادة، سادة هذه الدولة وحدهم دون غيرهم. وهؤلاء الذين لا

ينحدرون من نسل تركي خالص، يمكن أن يكون لهم حق واحد في هذه الدولة، وهو حق أن يكونوا خدام وعبيد" (أوزكان ٢٠٠٦، ص ٧٠).

كانت هذه الدولة القومية على استعداد فعلياً لإبادة كل من صنفته على أنه عدو داخلي، وكانت على استعداد للانخراط في إرهاب الدولة من أجل قمع أي علامات على المقاومة الكردية المتجددة، وربما كان الحدث الأكثر وحشية في ديرسيم في عام ١٩٣٨، هو إبادة قرى بأكملها، واستخدام "القصف الجوي، والغاز وقنابل المدفعية". وقد أعد القنصل البريطاني وقتها تقريراً، قال فيه "علمنا من مصادر متعددة أنه في عمليات إخلاء المناطق التي يشغلها الكرد، استخدم الجيش طرقاً أشبه بتلك التي استخدمت ضد الأرمن خلال الحرب العظمى: قُتل آلاف الكرد ومن بينهم نساء وأطفال، وتم إلقاء آخرين - وأغلبهم أطفال- في نهر الفرات، بينما لا يزال هناك آلاف آخرين في مناطق عدائية جداً تجاههم، ومن تم تجريدهم من مواشيهم ومتعلقاتهم الأخرى، تعرضوا للترحيل إلى ولايات في وسط الأناضول" (الاقتباس من مكدويل ١٩٩٦، ص ٢٠٦).

أصبحت القومية التركية في إطار مؤسسي، وربما تم نشرها بالأساس من خلال نظام التعليم الذي أجبر فيه كل الطلاب على تكرار نشيد يومي، يقول: "أنا تركي، أنا صادق، أنا جاد في عملي. قانوني هو حماية الأطفال، واحترام الكبار، وحب دولتي وأمتي أكثر من شخصي. مثلي العليا هي الترفع عن نفسي والارتقاء. وعلى استعداد للتضحية بوجودي من أجل الوجود التركي" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ٨٦). ورغم ذلك، كان تأثير هذا التلقين القومي محدوداً في المناطق الكردية، بالنظر إلى حقيقة أنه وفقاً لتعداد عام ١٩٦٠، كان "معدل ٨٥% من السكان في ١٥ مقاطعة كردية يعانون من الأمية" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ٩٧).

من موت "كمال" وحتى التحالف مع "الناتو"

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، حافظ النظام الكمالي طويلاً على موقف الاستقلال والحيادية. وقد كانت هناك بارقة أمل قصيرة بين علماء الاجتماع، في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، حينما "بدا أن الثورة البلشفية ستنتشر" عبر الشرق الأوسط، وحين "دعت مجالس شعوب الشرق إلى الجهاد ضد الاستعمارية"، وحين وفرت "موسكو" الدعم "لقواها المتشددة في داخل تركيا"، ولكن بحلول عام ١٩٢١، "انهزمت القوات الموالية للسوفييت، ورأى الاتحاد السوفييتي أنه من الأفضل السعي إلى السلام" مع النظام

الكمالي. ومنذ عام ١٩٢٣ وما بعده، حافظ النظام الكمالي في المقابل على "الحياد الجاد تجاه الصراعات المتنامية في أوروبا"، والتي دامت حتى "بداية مرحلة الحرب العالمية الثانية" (هاليدي ٢٠٠٥، ص ٨٤ و ٨٥).

كانت وفاة "كمال" في ١٩٣٨، بمثابة إشارة مهمة لإعادة الاصطفاف في العلاقات الدولية، "بعيداً عن الحيادية وتجاه التحالف مع الغرب"، خصوصاً وأن نتائج الحرب أصبحت أسهل في التنبؤ بها. ومع ذلك، وبشكل صادق ينم عن الكثير، فإنه "لم يكن هناك طلبة تركية واحدة أطلقت في المعركة ضد الفاشية" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٢٩).

ومع توقع أن روسيا ستخرج من الحرب "بشكل أكثر قوة وتهديداً"، وتوقع أن "ستالين" سيطلب من تركيا تقديم امتيازات استراتيجية وغيرها، كما قدمها هو، وفي الواقع فرضها عبر شرق أوروبا، فإن خليفة "كمال" عصمت إينونو، حث بفعالية الغرب على تأمين حدود دولته و"الاستقلال". ولم تكن مخاوف "إينونو" خاطئة. وفي نهاية الحرب، اقترح "ستالين" المنتصر "مراجعات لاتفاقيات الحدود المتعلقة بالحدود الشرقية"، ومراجعة معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بحرية الدخول إلى "المضايق التي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط". وقد أشيع وقتها أن "ستالين" كان "يطلب قاعدة على المضائق". وسارع "إينونو" بطلب المساعدة من الولايات المتحدة، وهو ما انعكس بعد ذلك وتم النص عليه في عهد "ترومان" عام ١٩٤٧ - بالإعلان الفعال للحرب الباردة الجديدة. وكونها حليف موالي لـ"الغرب"، أرسلت الجمهورية التركية جنوداً إلى الحرب الأولى الساخنة في إطار الحرب الباردة - حرب كوريا. وبهذا في عام ١٩٥٢، أمنت تركيا عضويتها في حلف الناتو، "رغم البعد عن شمال المحيط الأطلسي" (هاليدي ٢٠٠٥، ص ١٠٦ و ١٠٧).

عبر الانضمام إلى حلف الناتو عن لعبة تاريخية للحظ، فقد أثبت تحالفاً مصيرياً طويل الأمد، مما يدل على تغيير كبير في ظروف "الاستقلال" من ناحية معايير ومشروع مؤسس الجمهورية، في مقابل أن تكون تركيا مندرجة ضمن خطة مارشال، ومن أجل المساعدة العسكرية. وكان هذا يعني التبعية للغرب، ونهاية أي صورة معادية للإمبريالية غير معقولة ولا يمكن التساهل معها من جانب قطاع كبير من المواطنين، سواء من اليمين الإسلامي أو اليسار العلماني (هاليدي ٢٠٠٥، ص ١٠٧).

بالنسبة لحلف الناتو، كان ضم تركيا له مميزات جيو-استراتيجية كبيرة وواضحة، فقد مثلت الجمهورية "أقصى شرق أراضي الناتو خلال الحرب الباردة. ولم يكن هناك أحد

أقرب إلى موسكو". وبهذا، لعبت الدولة التركية بفعالية دوراً في الجبهة الأمامية للحرب الباردة، وهي حماية حدود "العالم الحر". وبالطبع، فإن "ثلث حدود الناتو مع دول حلف وارسو، تم تأمينها من قبل الدولة التركية". ونتيجة لذلك، تدفق الوجود العسكري بوفرة، وتم تسليح الجمهورية بـ"أحد المعدات التقنية"، و"تم استخدامها كمركز للتنصت"، وتم تسليم "مليارات الدولارات كمساعدات أمريكية" إلى النخبة التركية، والتي سرعان ما تحولت إلى "متعاقدي دفاع لدى الجيش الأمريكي". والنتيجة: ثاني أكبر قوة في حلف الناتو، و"الأكبر في أوروبا" (جانسر ٢٠٠٤، ص ٢٢٥. وياديرجي ٢٠١٧، ص ١٨٦). في تركيا، كما في الولايات المتحدة، أعادت البذخ في الإنفاق العسكري على الدولة في الداخل، حيث عزز الدوافع العسكرية في إطار الأوهام الاجتماعية المهيمنة.

ولم يكن من قبيل الصدفة، أن يتزامن التحول تجاه التحالف مع "العالم الحر" مع انتهاء حكم الحزب الواحد. أجريت انتخابات مزورة في ١٩٤٦، تلتها انتخابات حقيقية في ١٩٥٠، خسر فيها حزب "كمال" حزب الشعب الجمهوري، وبهذا خرج "إينونو" من السلطة. وانتقلت السلطة بشكل سلمي إلى الحزب الديمقراطي، وانتخب جلال بايار رئيساً للدولة، وعدنان مندريس رئيساً للوزراء.

التحول من دولة الحزب الواحد إلى سياسة التنافسية الحزبية

لعبت الضغوط التي مارستها دول حلف الناتو لتبني انتخابات تنافسية في تركيا - على الأقل لحفظ ماء الوجه للحرية في مقابل مليارات الدولارات التي تحصل عليها تركيا كمساعدات مخصصة لحماية "العالم الحر" - لعبت دوراً مهماً في إقناع "إينونو" في القبول بهذا التحول. ومع ذلك، فإن الانتقال إلى نظام التمثيل التنافسي كان انتقالاً في إطار الكمالية. ولم يسمح سوى بـ"تعددية محدودة"، وكان قادة الحزب الديمقراطي يحظون بإشادة قادة المؤسسة الكمالية. وبهذا، كان تحول السلطة من فصيل كمالي إلى فصيل كمالي آخر.

طبقت حدود معينة للمعارضة - بقيت الاشتراكية خارج حدود التساهل القانوني، وظلت القضية الكردية في تجاهل تام دون ذكر. وكانت السياسة الرسمية مترسخة في القمع والإنكار. لم تقم الحكومة الجديدة "بأي تغييرات" حين تعلق الأمر بـ"الأيديولوجية الرسمية للمواطنة التركية" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ٩٦. وياديرجي ٢٠١٧، ص ١٩٢). وتحت

حكم الحزب الديمقراطي "بقي الكرد غير مسموح لهم قانونياً باستخدام مصطلح (الكرد) في الأماكن العامة أو التحدث بلغتهم دون المخاطرة بالتعرض للقمع" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ٩٦. وياديرجي ٢٠١٧، ص ١٩٢).

وبالطبع، شارك الحزب الديمقراطي واستمر في نشر نفس القومية العرقية التركية الإقصائية الخبيثة كما فعل حزب "كمال". بل إن الحزب الديمقراطي ناصرَ ظهورها من جديد حين "تبنت الحكومة قضية الأقلية التركية في قبرص، وطالبت بحق التدخل في الجزيرة التي تم التخلي عنها في معاهدة لوزان"، بطلب من الحكومة البريطانية، وأطلقت كذلك "مذبحة منظمة ضد المجتمع اليوناني في إسطنبول" (والتي تم إعفاؤها من التبادل رسمياً في عام ١٩٢٣). وقد غلبت النزعة تجاه العنف القومي بشكل طبيعي على الرئيس الجديد، بايار، الذي كان قيادياً ذات يوم في التنظيم الخاص لجبهة الاتحاد والترقي، المسؤول عن التطهير العرقي لليونانيين من إقليم سميرنا، قبل أن تبدأ الحرب العالمية الأولى (أندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٤ و ٤٣٥).

ومع ذلك، فإن الانتقال إلى نظام انتخابي تنافسي جزئياً، فتح المتنفس لعلمانية الجمهورية المتشددة، كنافذة للحساسيات الدينية بين قاعدة الفلاحين التي يسيطر عليها الحزب الحاكم. وكما أكد "ساريباي"، فإنه بما أن الأغلبية في الدولة كانت من الفلاحين، والأغلبية منهم مسلمين مخلصين، فإن "تسامح الحكومة تجاه الدين، والسماح بأسس أوسع للممارسات الدينية والتعليم، كان نتيجة طبيعية للديمقراطية وكذلك تأقلم ضروري معها" (ساريباي ١٩٩٠، ص ١٢٣). ورغم ذلك، فإن المنطق "الديمقراطي" نفسه لم ينطبق على الكرد، بما أنهم كانوا أقلية. ومع ذلك، وبشكل حاسم، ظهر الريف الكردي من جديد كـ "معقل قوي للإسلام" (باستثناء ديرسيم، التي كان العلويون يخشون من إحياء السنية فيها) (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٣٩٧). ورغم ذلك، وكما وضعها القائد الكردي عبدالله أوجلان في إطارها، فإن "الحزب الديمقراطي جاء بجزء من الطبقة العليا الإسلامية إلى النظام"، ولكن هذا في المقابل أطلق مخاوف بين المؤسسة الكمالية بشأن "رفض وإلغاء العلمانية" (أوجلان ٢٠١٢، ص ٥٠).

ومن المفارقة إلى حد ما، نظراً إلى القاعدة الفلاحية الشعبية (رغم أنه ربما ليس بسبب التحالفات الجيوسياسية الجديدة)، فإن الحزب الديمقراطي قاد أيضاً التحول من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد أكثر تحراً إلى حد ما. هذا التحرر الاقتصادي جاء أيضاً كنتيجة طبيعية لقادة الحزب الديمقراطي، الذين كانوا أقل اعتمادية على الدولة بسبب موقعهم

ضمن النخبة، فربما كان "بايار" قومياً تركياً متعصباً، ولكنه كان مصرياً، بينما كان "مندريس" مالكاً لمساحات كبيرة من الأراضي، و"من أثرياء زارعي القطن". في الوقت نفسه، خططت الحكومة لاسترضاء الاستياء بين قاعدتها الشعبية من خلال استخدام "المساعدات الأمريكية الوفيرة في توفير الائتمان الرخيص وضمان أسعار مرتفعة للمزارعين، وبناء الطرق لتوسيع الزراعة، واستيراد الآلات لتحديث إنتاج المحاصيل التي تدر أموالاً كثيرة، وكذلك تخفيف القيود على الصناعة". ونتيجة لذلك، "قفز دخل الفرد في الريف" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٤).

تدخل الجيش في السياسات المدنية، الجولة الأولى: انقلاب ١٩٦٠

ظل الحزب الديمقراطي في السلطة لعقد كامل، قبل أن يتم الإطاحة به بالعنف في عام ١٩٦٠، من خلال أول انقلاب في الجمهورية، فما الدوافع وراء هذا الانقلاب؟

بحلول منتصف هذا العقد، بدأ الازدهار الناجم عن المعونات يتخذ طريقاً "التضخم المتزايد، ونقص البضائع، والتحول إلى السوق السوداء" (ساربياي ١٩٩٠، ص ١٢٦). وقد نجح "مندريس" في تأمين نصر انتخابي ثالث في عام ١٩٥٧ بالرغم من ذلك، لكن مع التضخم المستمر وتراكم الدين العام، "تحول إلى إجراءات قمعية بشكل كبير، واستهدف الصحافة والمعارضة البرلمانية من أجل الحفاظ على منصبه" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٥). وفيما يتعلق بالاعتماد الديمقراطي، فإن "نظام بايار-مندريس" بدأ يبدو وكأنه "على الأقل استبدادي كالنظام الذي أطاح به تماماً". (شوجر ١٩٦٤، ص ١٧٢).

وفي مقابل الخلفية المعروفة من الأزمة الاقتصادية والإجراءات القمعية ضد المعارضة، بات الحزب الديمقراطي "أكثر ارتباطاً بعودة ظهور الإسلام" في الريف، و"كلما زاد ارتباط الحزب الديمقراطي بالإسلاميين، زاد اعتبار الآخرين له على أنه جزء من الحركة الإسلامية الهامشية التي تعارض البيروقراطية المركزية والعلمانية" (ساربياي ١٩٩٠، ص ١٢٤). وهكذا، كان يُنظر إلى الحكومة بشكل متزايد على أنها تضرب بعرض الحائط بكل حدود الأفكار الكمالية الأساسية وعقيدتها، خصوصاً فيما يتعلق بالدوائر الحضرية والنخبوية، في بيروقراطية الدولة وكذلك في الجيش. "جاء الضباط ليروا مشاكل تركيا بالطريقة التي تم التعبير عنها من قبل المعارضة الجمهورية والصحافة" (أحمد ٢٠١٤، ص ١١٧).

عادةً ما يؤدي القمع إلى العنف، وفي هذه الحالة حدث ذلك بكل تأكيد. وقد تسبب القمع المتزايد لقنوت المعارضة القانونية وحرية التعبير والانتقاد السلمي، في زيادة حجم المظاهرات العنيفة، التي "حدث بشكل متزايد في المدن التركية خلال ربيع عام ١٩٦٠". ومن أجل مواجهة العنف، استدعى "مندريس" الجيش، ولم يكتف بهذه الخطوة الخطيرة، بل إنه أوكل إلى القوات المسلحة "مهمة تفريق المسيرات الانتخابية للحزب الجمهوري (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٠). وباتخاذ تلك الإجراءات، فقد تجاوز حدوده.

كان الجيش التركي في طليعة عمليات "التغريب" والإصلاحات الحداثية قبل تأسيس الجمهورية. ولكن بعد النصر في حرب الاستقلال، وفي إعلانه عن مبادئ الجمهورية، أصر "كمال" دوماً على "الفصل الواضح بين الشؤون المدنية والعسكرية". وقد اتبع قادة الجيش الذين تحولوا إلى السياسة من الجيل الأول للجمهورية، بمن فيهم خليفة "كمال" عصمت إينونو، تلك المبادئ بالتنجي عن مناصبهم العسكرية قبل الحصول على أي منصب في الحكومة. ولكن "كمال" كان لديه رؤية مثالية للجمهورية، وهي رؤية لم تتعرض أسسها لمثل هذا التحدي من قبل. ونتيجة لذلك، بدأ سلوك الجيش تجاه التدخل في واقع الحياة السياسية المدنية في التغيير. وفي مقال نُشر في منتصف الستينيات، سلط عالم السياسة الأمريكي الألماني دانكورت روستو، الذي كان يعيش آنذاك في "إسطنبول" كلاجئ، بعد أن هربت عائلته من برلين في عام ١٩٣٣، سلط الضوء على روح وعقلية الجيش، وازدواجيته وشعوره بالأزمة، حول توقيت الانقلاب.

تطلبت عقيدة وممارسات "كمال أتاتورك" امتناع الجيش عن السياسية والطاعة للسلطات المدنية. ولكن ماذا إن ترك القادة المدنيين الإرث الكمالي للإصلاح وخانوه -كما فعلت حكومة "مندريس" بخطوات سريعة في الخمسينيات؟ وقد تسببت أحداث عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ في فرض يد الجيش على الأزمة. وعمد القادة المدنيين، بعد أن تنازلوا تدريجياً عن روح الإصلاحات الكمالية، إلى انتهاك الدستور الذي كان يفترض بالجنود أن يلتزموا به، وكانوا يحاولون استغلال الجيش كأداة لهذا الغرض. وقد كانت نصيحة استقالة الجنرال "كورسل" من منصبه العسكري في أبريل ١٩٦٠، بمثابة صدى لمبادئ "أتاتورك" في الامتناع عن ممارسة السياسية. ولكن في الواقع، لم يكن لدى الجيش في هذا الوقت خيار بشأن الامتناع عن ممارسة السياسة: إذا أطاع الأوامر الصادرة له من

"مندريس"، فإنه سيتورط بأقصى قوة في السياسة نيابة عن رئيس الوزراء، وإذا رفض إطاعة الأوامر، فإنه سيتورط بشكل أكبر في السياسة ضد "مندريس". وفي ثورة السابع والعشرين من مايو ١٩٦٠، اختار الجيش الخيار الثاني. وعلى الرغم من إعادة العمل بالدستور المدني في خريف عام ١٩٦١، فإن شعوراً كان لا يزال يسري بين ضباط الجيش الشباب بأن تركيا ليست ناضجة سياسية بما يكفي لاتباع سياسات برلمانية تنافسية، وأن النظام السلطوي تحت قيادة الجيش وحده هو من سيكون بإمكانه تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية المطلوبة (روستو ١٩٦٥، ص ١٨٦-١٨٧).

باختصار، في ربيع عام ١٩٦٠، كشف الجيش التركي بشكل لا لبس فيه أنه "لن يسمح لنفسه بالتحول إلى أداة للقمع السياسي ضد إرث أتاتورك. وكذلك لن يسمح للجيش، كما تبين فيما بعد، للحكومة بأن تحيد كثيراً عن هذا الإرث" (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٠).

وعلى الرغم من أن الانقلاب قاده الجنرال جمال كورسل، "فإنه لم يكن عمل القيادة العليا، ولكن بعض المتآمريين من الرتب الأقل" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٥). وقد انخرطت فصائل مختلفة ورتب مختلفة في إطار المجلس العسكري المكون من ٣٨ ضابطاً، والذي أطلق على نفسه اسم لجنة الاتحاد القومي. وقد اجتمع أعضاء لجنة الاتحاد القومي في عزمهم على فرض الولاء والإخلاص لمبادئ الكمالية التي حادت عنها حكومة "مندريس"، وفقاً لوجهة نظر الجيش (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٠). والأكثر من ذلك، كان هناك قليل من التوافق -قلة فقط "كان لديهم مفاهيم مسبقة عن مستقبل تركيا السياسي" (أحمد، ص ١١٩). وقد شكل الكولونيل ألب أرسلان توركيش نموذجاً استثنائياً بارزاً، فقد كان رجلاً لديه أجندة قومية متشددة، قادت بعد ذلك إلى تأسيس حزب فاشي جديد في الدولة، هو حزب الحركة القومية. ومع ذلك، فإن الأغلبية لم يكن لديها خطط طموحة مماثلة، "أغلب الضباط أرادوا العودة إلى ثكناتهم فقط بعد إجراء انتخابات عادلة وحرّة، وإعادة السلطة إلى السياسيين" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٢٠).

القضية الكردية في انقلاب ١٩٦٠

غالباً ما ظلت القضيتين الكردية والعلمانية محل تشابك، خصوصاً في أعين الجيش. كان من بين الشكاوى البارزة ضد الحزب الديمقراطي وقادته، هو إدراك أنهم "سمحوا للكرد بالخروج عن السيطرة" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٤). ومن بين التدايعات الفورية للانقلاب، "نشرت نخبة الدولة وحدات خاصة في القرى الكردية، لإرهاب السكان المحليين ووضع أساس لدور الجيش في أجهزة السياسة التركية" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ٩٧).

لم يستغرق المجلس العسكري وقتاً طويلاً ليتبنى "سياسة تلاعبية لا عملية بشكل أكبر من الإنكار تجاه الكرد". وعلى الفور قام بتمرير قانون "لتغيير أسماء الأماكن الكردية إلى أسماء تركية، وهي أسماء كانت مؤلمة للرأى العام وليست مناسبة للثقافة القومية والقيم الأخلاقية والعادات والتقاليد" بشكل ممنهج، وسرعان ما "تم تمرير قانون آخر لإنشاء مدارس داخلية محلية لها هدف محدد هو استيعاب الكرد" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٤). وتسببت الانتفاضات المتزامنة للكرد تحت قيادة الملا مصطفى في العراق، في زيادة التوتر بشكل أكبر، وهو ما دفع الجنرال جمال كورسل إلى تحذير الكرد في تركيا من أنهم إذا حاولوا محاكاة هكذا انتفاضات، "فإن الجيش التركي لن يتردد في قصف قراهم ومدنهم وتسويتها بالأرض" (انتصار ١٩٩٢، ص ٨٨).

في الواقع، كان الجنرال جمال كورسل، الذي قاد الانقلاب، ولاحقاً شغل مناصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء والقائد الأعلى للجيش" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٢١)، قبل أن يتم إعادة تأسيس الحكم المدني في خريف ١٩٦١ (وظل رئيساً حتى عام ١٩٦٦)، كان يسعى إلى التأكيد بشكل رمزي على إنكاره للكرد. وفي ربيع عام ١٩٦١، كتب "مقدمة الطبعة الثانية من كتاب شريف فرات Dogu Illeri Varto Tarih"، وهو كتاب لمؤلف تركي كردي، قيل فيه إن "الكرد في حقيقتهم ينحدرون من أصول تركية، وأنه ليس هناك شيء يسمى بالأمة الكردية". وواصل "كورسل" طريقه بالإعلان أن "ليس هناك أمة موجودة لها هوية خاصة بها تسمى الكرد"، وأصر على أن "الكرد ليسوا أبناء نفس البلد فقط، بل إنهم أشقاء عرقيين للأتراك" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٤).

دفع إعلان الرئيس إلى "مظاهرات احتجاجية كبرى" في مدن الإقليم الكردي، من "ماردين" إلى "دياربكر" إلى "سويرك" إلى "بدليس" إلى "وان". وظهر جيلٌ جديد من الكرد في الشوارع، يرفع لافتات تعلن بصراحة: "لسنا أتراك، نحن كرد.. يجب على الحكومة التركية الاعتراف بحقوقنا القومية". ولكن هذه المظاهرات انتهت بمذبحة: "وفقاً لمصادر

كردية، قُتل ٣١٥ متظاهراً رميةً بالرصاص، وأصيب ٧٥٤ آخرين" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٤-٤٠٥).

مولد الجمهورية الثانية

انقسم المجلس العسكري بين "المتشددين والمعتدلين" و"على الرغم من سلوكه تجاه الكرد، فإن كورسل دعم العودة إلى الحكم المدني". وفي الواقع "أوكل مهام كتابة دستور جديد إلى مجموعة من المثقفين، وهي خطوة مميزة وفارقة يتخذها أي جنرال" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٥). وقد صُمم الدستور الجديد الذي كتبه أساتذة القانون وتم التصديق عليه في استفتاء في يوليو/تموز ١٩٦١، "صُمم لمنع انتهاك السلطة الذي تميز به عهد حكم مندريس". وتم تأسيس محكمة دستورية جديدة، بالإضافة إلى غرفة عليا جديدة، وتم التأسيس لـ"التمثيل النسبي، وتعزيز قوة القضاء، وضمان الحريات المدنية، وحرية الصحافة والحرية الأكاديمية". ومع ذلك، وفي نفس الوقت، تم إنشاء "مجلس أمن قومي يسيطر عليه الجيش"، ومُنح هذا المجلس "سلطات أوسع" (أندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٦).

وقد تم توضيح الهدف من مجلس الأمن القومي في المادة الثالثة من الدستور التركي، فوظيفته كانت مساعدة مجلس الوزراء "على اتخاذ القرارات المرتبطة بالأمن القومي والتنسيق" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٢٣)، وهو امتياز عسكري كافٍ لتأهيل الاعتماد الديمقراطي للدستور الجديد بشكل كبير، وفقاً لمعايير معظم المؤلفات المؤثرة في العلوم السياسية المقارنة (مثل لينز وستيان ١٩٩٦). وقد زاد من مشكلة الديمقراطية التمثيلية، حقيقة أن "مصطلح الأمن القومي كان فضفاضاً وشاملاً لدرجة أن الجنرالات كانوا قادرين على التدخل في كل القضايا المطروحة أمام مجلس الوزراء". ولتزيّد الأمور سوءاً، تم تكريس المزيد من الامتيازات العسكرية، وفقاً للمادة ١١٠، من خلال زيادة سلطات مجلس الأمن القومي وجعل رئيس الأركان مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام رئيس الوزراء، وبهذا تخطى تبعية لوزير الحرب (أحمد ٢٠١٤، ص ١٢١).

وهكذا، وُلدت الجمهورية الثانية في تركيا. وعلى الرغم من أنه تم التكريس لوصاية الجيش في الدستور الجديد واستمرار إنكار حقوق (ووجود) الكرد، فإنه بشكل أو بآخر كانت هناك خطوات متقدمة مهمة في اتجاه التحرير (رومانو ٢٠٠٦، ص ٤١). لقد ضمن

الدستور الجديد حدوداً أوسع للتسامح مع "حرية الفكر والتعبير والانتماء والنشر، وضمن المزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضمن أيضاً حقوقاً محدودة لاتحادات التجارة في الاعتصام". وسمح الدستور الجديد أيضاً "للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، بإنشاء الحزب الاشتراكي، وحزب العمال التركي" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٥-٤٠٦).

من بين أولى الأوامر التي أصدرها الجنرال "كورسل"، بعد إحكام السيطرة على إسطنبول وأنقرة، هو اعتقال قادة ومسؤولي الحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء "مندريس" والرئيس "بايار". وفي الإجمال، تم اعتقال ما يقرب من ٦٠٠ مسؤول مرتبطين بالحزب الديمقراطي، وتمت محاكمتهم بتهمة مختلفة، بما في ذلك "الفساد السياسي والمالي وانتهاك الدستور" (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٣). وقد نتج عن هذه المحاكمات "إدانة وسجن ما يقرب من ٤٥٠ شخص لمدد تتراوح ما بين عام ومدى الحياة". وقبل عقد الانتخابات الجديدة، ترأس المجلس العسكري الإعدام المثير للجدل لرئيس الوزراء السابق "مندريس" الذي كان لا يزال يحظى ببعض الشعبية، بالإضافة إلى اثنين من وزرائه، حيث "حكم عليهم بالإعدام شنقاً"، وبالتالي كان هذا إشعاراً مسبقاً قبل إعادة تقديم السياسات الحزبية التنافسية، بشأن المصير الذي ينتظر أي سياسي يجرؤ على خرق المبادئ الكمالية الرئيسية (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٣). وقد حكم على الرئيس السابق "بايار" أيضاً بالإعدام، ولكن تم تخفيف عقوبته إلى السجن مدى الحياة قبل أن يتم الإفراج عنه بموجب قانون العفو في منتصف الستينيات (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥١).

الدمقرطة والاستقطاب الاجتماعي في الجمهورية الثانية

صاحبت التوجهات الديمقراطية للجمهورية الثانية المزيد من الاستقطاب الاجتماعي. ربما لم يتسبب دخول حزب العمال التركي في الحياة السياسية العامة في تأثير كبير في عقول وقلوب الجماهير التركية الكادحة، ولكن بدأت كتلة جديدة من الطلاب الثوريين في الظهور في ساحات الجامعات (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٤٩).

تركيا لديها تقليد طويل من النشاط الطلابي يعود إلى "أواخر العهد العثماني" و"شجع أتاتورك، في شكل ثورة ثقافية تركية، شباب الأمة باستمرار على التقدم في طليعة الجهود الكمالية الحداثية". في الواقع، كان الشغب الطلابي هو ما عجل بحدوث هذا

الانقلاب، فقد كان دافعهم هو منع "ما اعتقد الطلاب أنه محاولة من قبل (مندريس) والحزب الديمقراطي لإلغاء الإصلاحات الكمالية" (أورلاو ١٩٨٢، ص ٥٧).

ولكن كانت عملية وطبيعة تطرف الطلاب التي انتشرت في أواخر الستينيات مختلفة، حيث إنه بمرور هذا العقد، أصبحوا أكثر عرضة للعوامل المؤثر من "العالم الأول والثاني والثالث". تقاطعت الجمهورية التركية مع كل من "أوروبا من الغرب، والاتحاد السوفييتي من الشمال، والمشرق من الجنوب والشرق"، و"تعرض الطلاب الأتراك لأفكار وتأثيرات مستقاة من العوالم الثلاثة: تمرد الحرم الجامعي، والتقاليد الشيوعية، وخيال العصابات، وكل واحدة من هذه يبدو أن لها صلة خاصة بمظالم ووحشية المجتمع من حولهم، والذي كان أغلب السكان فيه لا يزالون ريفيين ونصفهم تقريباً يعاني من الأمية" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٧).

وعلى الرغم من أن حزب العمال التركي كان يحظى دوماً بأقل نسب الدعم الانتخابي، فإن الحزب رغم ذلك ساهم في تحويل مسار السياسة التركية بعدة طرق. وقد "أجبر الحزب الأحزاب الأخرى على تعريف أنفسهم بشكل أفضل من ناحية المصطلحات الأيديولوجية". وقد جذب كذلك الدعم من قبل المثقفين الشباب، "وكان بمثابة غطاء قانوني لعدد قليل ولكن مهم من كوادرات الحزب الشيوعي التركي المحظور"، وبشكل أكثر شمولاً، "كان نوعاً من المختبر للييسار التركي"، والذي منه ظهرت "فصائل لا حصر لها" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٠).

في هذه الأثناء بحلول نهاية الستينيات، وعلى الطرف الآخر من نهاية الطيف الأيديولوجي، حدث تطوران مهمان بشكل كبير. الأول، هو ظهور القوميين المتشددين، الجناح الفاشي الجديد، الذين تزعمهم الكولونيل ألب أرسلان توركيش، والذي كان واحداً من الأنصار الرئيسيين للانقلاب قبل أن يتم تحييده من قبل التيار المعتدل داخل المجلس العسكري في خريف ١٩٦٠. تبني حزب الحركة القومية الذي أسسه "توركيش" وسائل فاشية بشكل علني، بما في ذلك تأسيس تنظيم شبابي وقوة شبه عسكرية باسم "الذئاب الرمادية"، إشارة إلى "رمز في الميثولوجيا التركية ما قبل الإسلام". كانت مهمة هذا التنظيم هي "غزو الشوارع (والحرم الجامعي)، والسيطرة عليها بدلاً من اليسار". وقد نُشرت "أيديولوجية واستراتيجية" الذئاب الرمادية في مجلتها الرسمية: "ما هي عقيدة الذئاب الرمادية؟ نحن نؤمن أن العرق التركي والأمة التركية متميزة. ما هو مصدر هذا التميز؟ الدم التركي" (جانزر ٢٠٠٤، ص ٢٢٨).

في ديسمبر ١٩٦٨، وبهدف غزو الحرم الجامعي والشوارع واستعادة السيطرة عليها، أطلقت "الذئاب الرمادية" حملة "لترهيب الطلاب والأساتذة والصحافيين وباعة الكتب، وأخيراً السياسيين اليساريين" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦٠. وأندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٨). وهكذا، بدأت موجة من العنف ومواجهة العنف بين اليمين المتطرف واليسار، والتي استمرت في "زيادة وتيرتها" خلال فترة السبعينيات، وهو ما ساهم بشكل كبير في "زعزعة استقرار الشكل الدستوري للحكومة" (أورلاو ١٩٨٢، ص ٦٣. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٤٣-٤٤).

أخذ التطور الثاني المهم في يمين التيار السياسي شكلاً جديداً وأكثر تصلباً وشدة للإسلام السياسي، وناصره البروفيسور نجم الدين أربكان، عضو المجلس الصوفي الذي كان له شبكة علاقات واسعة في دوائر الأعمال في إسطنبول، والذي لم يمتنع حزبه (النظام الوطني) عن إدانة الحكومة التركية بسبب موقفها المؤيد للأمريكان (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦٠. أندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٨).

هيمن سليمان ديميريل وحزبه "العدالة" على وسط التيار السياسي من منتصف الستينيات -والذي غالباً ما واجه اتهاماتٍ من قبل الدوائر الكمالية المتشددة بأنه "استمرار للحزب الكمالي"- وقد كان "رهاناً رابحاً بين الناخبين" (ليفي ١٩٩٠، ص ١٣٨). في الواقع، كان التشابك في القاعدة الانتخابية واضحاً. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات هامة بين حزب العدالة لـ"ديميريل" وحزب "مندريس" الديمقراطي. ومن بين هذه الاختلافات، أن "ديميريل" انتبه للتحذير الناتج عن إعدام "مندريس"، وحافظ على الضوابط والتوازنات الدستورية الجديدة. وعلاوة على ذلك، كان "ديميريل" رجلاً عصامياً من الريف. وعلى عكس "مندريس"، لم يأت من النخبة الكمالية. وقد أعطاه هذا مصداقية شعبية كبيرة، بغض النظر عن برنامجه، حيث إن عدداً كبيراً من سكان الريف "كان ينظر إلى خلفيته ومساره المهنية على أنه تجسيدٌ لآمالهم" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٣).

سهّل حظ الوسط و"ديميريل" الانتخائي تعافي الاقتصاد التركي خلال أغلب فترة الستينيات، كانت نسب النمو "مرتفعة، وقفزت الدخول الحقيقية بشكل مستمر، بمعدل ٢٠% في السنوات ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٩" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٤). وقد كان هذا التعافي ناتجاً عن تنفيذ سياسات التصنيع لاستبدال الواردات، بالتزامن مع استمرار ضخ المساعدات الأمريكية والمساعدات العسكرية، وبالإضافة إلى التحويلات التي جاءت من العدد المتزايد من العمال الأتراك الذين هاجروا إلى أوروبا (أندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٨. وكيدار ١٩٨٧، ص ١٨٠).

حاول حزب "كمال" الشعب الجمهوري، الذي كان لا يزال تحت قيادة الرئيس السابق إينونو (ولكن أصبح أكثر تأثراً بالسياسي الصاعد بولنت أجاويد)، إعادة التوجه نحو وسط اليسار، ولكنه لم ينجح في ذلك. وقد أثار هذا شعاراتٍ معادية للشيوعية من قبل "ديميريل" -وانطلق شعار "وسط اليسار هو الطريق إلى موسكو"- وفي النهاية أثار انقساماً بين صفوف الحزب (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٦).

التطورات في الجمهورية الثانية وديناميات الرأسمالية العالمية

كانت الانشقاقات في حزب الشعب الجمهوري من بين أعراض الاتجاه العام نحو الهشاشة السياسية التي ابتليت بها الجمهورية الثانية (أحمد ٢٠١٤، ص ١٣٢). وبدورها، كانت هذه الهشاشة شكلاً "هيكلياً" لعملية "تغيير اجتماعي واقتصادي وديموغرافي" سريعة ومركبة، وهي عملية بدأت في الخمسينيات واستمرت بوتيرة متسارعة على مدار الستينيات والسبعينيات. في الواقع، في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥، تضاعف حجم سكان الدولة تقريباً، من ٢١ مليون إلى أكثر من ٤٠ مليون. وشهدت هذه الفترة كذلك عملية تمدن سريعة، مع زيادة نسبة السكان المقيمين في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف شخص، من حوالي ٨.٤% في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٢٥% في عام ١٩٧٥، ونمت إسطنبول من مليون إلى ٥ ملايين، بينما نمت أنقرة من ٢٩٠ ألف إلى ٢.٢ مليون، "وظهرت مدن عشوائية يسكنها عاطلون عن العمل أو مهاجرون عاطلون، وهو ما أصبح سمة بارزة في المشهد الحضري لتركيا". كل تلك التحولات "أسست لضغوط شديدة على البنية السياسية لتركيا" (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٢-٢٨٣).

من بين النقاط التي أصر عليها عالم الاجتماع التركي العظيم كاجلار كيدار، هي أهمية البعد النظامي العالمي، مثل أين وكيف اندمجت الجمهورية التركية في النظام الرأسمالي العالمي. وبشكل أكثر تحديداً، قال "كيدار" إن "نقاط التحول في الاقتصاد العالمي" تعمل كمعطيات حاسمة، حيث تتشكل ملامح الديناميكيات السياسية والاقتصادية المحلية على نحو متعاقب ويتم إعادة تشكيلها، وبالتالي يتم استغلالها في الصراعات على التميز المحلي. ووفقاً لـ "كيدار":

بعد انتهاء الحارب العالمية الثانية، كانت تركيا إلى جانب بعض الدول في "العالم الحرب"، واقعة تحت ضغط كبير لتبني إصلاحات برلمانية. وقد سمحت هذه الملبسات مع ازدهار الاقتصاد العالمي، للبرجوازية بتشكيل حكمها السياسي الخاص، وإعادة تشكيل الجهاز الإداري وفقا لذلك. ومهد تطور الرأسمالية تدريجيا لاستراتيجية صناعية شبيهة لخبرات ما بعد ١٩٤٥، في البلدان الأخرى متوسطة الدخل في ظل هيمنة البرجوازية التصنيعية. (كيدار ١٩٨٧، ص ٣).

لا يبدو أن الضغوط الخارجية وحدها يمكن أن تفسر التحول تجاه التنافسية وإن كانت التعددية محدودة في الجمهورية التركية. قبل كل شيء، دام نظام "سالازار" في البرتغال ونظام "فرانكو" في إسبانيا جيدا خلال فترة السبعينيات، بحسب ما يشير "آندرسون". يشدد "آندرسون" نفسه على المقارنة مع إسبانيا، ويمضي بالقول إن خطوة تركيا السابقة - وإن لم تكن كاملة - تجاه التحول الديمقراطي، تُفهم على أنها دورة تنافسية للنخب - كانت ممكنة فقط بسبب "أنه لم يكن هناك صراع طبقي قابل للانفجار لاحتوائه، ولا سياسات راديكالية لسحقها". ومن خلال منظور مقارن مع مسار إسبانيا، تظهر الديناميكيات المحلية أكثر حسماً، على الأقل بالنسبة لـ (آندرسون)، الذي يعزو عدم وجود "صراع طبقي متفجر" نسبياً إلى مجموعة متنوعة من العوامل المحلية، مثل: (١) أن "معظم الفلاحين يمتلكون الأرض"؛ (٢) "العمال كانوا قليلين"؛ (٣) "المثقفون هامشيون"؛ (٤) "اليسار لا يكاد يظهر"؛ وبشكل حاسم، (٥) "خطوط الانقسام في المجتمع، في تلك المرحلة لا تزال ملموسة، كانت عرقية أكثر منها طبقية في طبيعتها" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٣).

هذا الادعاء الأخير لـ "آندرسون"، بأن خطوط الانشقاق في المجتمع "كانت عرقية أكثر منها طبقية"، تتعارض مع تحيزه الماركسي الأرثوذكسي وتعاطفه مع العلمانية المتشددة للكمالية، وهيمنة أيديولوجية الدولة، وبالتالي يقلل من أهمية الانقسام الديني العلماني، ناهيك عن تقاطعها - وفي الواقع تشابكها الكبير - مع الانقسامات العرقية والطبقية على حد سواء. يبدو أن "آندرسون" هنا يقلل من مشكلة تركيا القومية، وحتى يقلل من ضراوتها، يصفها في أي مكان آخر بـ "القومية المتكاملة". وليس فقط لأنه يضعها في صورة انعكاس لانقسام "عربي وليس طبقي"، كما لو أن البعدين ليسا مرتبطين بشكل وثيق، وكان البعد الطبقي لم يكن حاسماً لفهم محنة الكرد.

بهذا الشكل، يبدو أن "آندرسون" بالغ في تقدير المدى الذي يمكن أن يقال فيه إن "التحول الديمقراطي" قد حدث. كما أنه بهذا الشكل يتجاهل بعض الإعجاب اللينيني الطويل للبعد المناهض للاستعمار في القومية التركية، حتى إن كان متفقاً مع "كيدار" بشأن كيف أن أرواح ضحايا الإبادة الأرمنية لا تزال تطارد الوهم التركي القومي المعاصر. وهو يقلل، ليس فقط بشكل حاسم، من ضراوة القومية التركية، وإنما يميل أيضاً إلى التعامل معها كما لو أن ضراوتها المستمرة هي نتيجة لديناميات داخلية ذاتية تركية فقط.

بهذا الشكل، يخالف بشكل بارع الشق الأول من التفسير المنهجي للعالم لـ "كيدار"، لصالح أسلوب أكثر مرونة على المستوى المحلي، وهو أسلوب تحليلي على غرار أسلوب "برينر"، كما يتجاهل "آندرسون" بشكل مشابه الشق الثاني من تفسير "كيدار"، أي حجة "كيدار" عن كيف أن "الهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية، وفرت بعداً مهماً للسياق العالمي" (كيدار ١٩٨٧، ص ٤). في تفسيره، يكشف "كيدار" عن إدراكه للمقارنة بين إسبانيا، ولهذه الغاية أيضاً اليونان والبرتغال وإيطاليا، ولكنه يؤكد على البعد المختلف تماماً لهذه المقارنة. يشير "كيدار" إلى أنه بين فترة منتصف الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات في إسبانيا، "تزايدت عائدات السياحة من ثلث أرباح الصادرات إلى ١٠٠% في عام ١٩٦٥، وبعدها تراجعت بشكل نسبي لتستقر حول الثلثين تقريباً بحلول نهاية العقد". وعلى النقيض من ذلك، لم تجلب الجمهورية التركية فعلياً أي عائدات من صناعة السياحة. وبدلاً من ذلك، "وفرت المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية أهم بند ائتماني (بعد الصادرات) بشكل سنوي، حتى عام ١٩٧٤". وهو يقول، وإن كان بشكل اعتراضي، "إن المهم هو أن مثل هذا الاعتماد على التمويل الأجنبي، لَوَّث البيئة السياسية للدولة بشكل ملحوظ" (كيدار ١٩٨٧، ص ١٨٠).

النزعة العسكرية وشبه العسكرية في الجمهورية الثانية

منذ نشأتها، لم تتسامح الجمهورية التركية مع المعارضة الشيوعية. في الواقع، تم حظر الحزب الشيوعي، وتم قتل قادته، على يد "كمال" خلال حرب الاستقلال، في عام ١٩٢١. ولكن الدوافع المعادية للشيوعية في القومية التركية، نشأت في الأصل منذ بداية الحرب الباردة، وقد نتج ذلك بشكل رئيسي عن دمج الجمهورية التركية في حلف "ناتو" واستقلالها عن المساعدات العسكرية الأمريكية.

وبشكل أكثر تحديداً، في عام ١٩٥٩، ساعد الأمريكيان على تنظيم وتمويل وتسليح وتدريب قوات "مكافحة العصابات"، ونشروا كوادراً "الذئب الرمادية" واستخبارات الجيش التركي (MIT). ووفقاً لـ"زوركر"، فإن قوات مواجهة العصابات تأسست "لتنظيم المقاومة في حالة سيطرة الشيوعية على الوضع" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦٣). ومع ذلك، كان لدى المنظمة ميل للعمل بشكل استباقي. ووفقاً لـ"جانزر"، فإنها "تلقت أول تدريب لها على تقنيات التعذيب خلال استجواب المواطنين من الدول الاشتراكية، وخصوصاً يوغوسلافيا وبلغاريا". وسرعان ما بدأت قوات "مكافحة العصابات" في إدارة "غرف تعذيب سيئة السمعة"، لعبت دوراً كبيراً في القمع الخارج عن القانون للييسار (جانزر ٢٠٠٤، ص ٢٢٩-٢٣٠).

لم يقتصر أثر النزعة العسكرية على الأنشطة الخارجة عن القانون التي يقوم بها اليمين المتطرف فقط. وعلى العكس من ذلك، شهدت الجمهورية الثانية مولد وتوسع التدخل العسكري في "الحياة السياسية والاجتماعية الاقتصادية" التركية السائدة. لم يتم الاكتفاء بزيادة "مستويات أجور ومعيشة" طبقة الضباط بشكل كبير فقط، بهدف حماية الطبقة العسكرية من الآثار الضارة الناتجة عن التضخم، وإنما كذلك تم إرسال الضباط المتقاعدين للعمل كسفراء أو تم تعيينهم كمديرين للشركات والبنوك". ولعل من أبرز نتائج ذلك، هو "دخول الجيش التركي عالم الأعمال والصناعة" مع تأسيس "رابطة المساعدة المتبادلة للجيش (OYAK)، والتي كانت تهدف تدريباً، ولكن بشكل مستمر، إلى (التوسع والتنوع)"، إلى درجة أنه يمكن لها أن "تكون موجودة تقريباً في كل مجالات الاقتصاد من إنتاج السيارات إلى التأمين والمجال المصرفي"، بل إنها وُصفت بأنها "القطاع الثالث في الاقتصاد"، إلى جانب "الدولة والقطاع الخاص" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٢٣). وهكذا، وُلدت النسخة التركية المدعومة أمريكياً من المجمع الصناعي العسكري.

إن الرابط الحاسم بين النزعة العسكرية والنزعة القومية، وهم ما تم التشديد عليه بشكل كبير قبل وقت قليل من قبل المُنظرة الثورية روزا لوكسمبرج، واضح تماماً في حالة تركيا، كما هو واضح في حالة اندماج وتبعية الدولة التركية القسري في الهواجس الأوسع المعادية للشيوعية، ومكائد حلف "ناتو" في سياق الحرب الباردة. في الواقع، فصلت الحدود الجنوبية "العالم الحر" عن المجال السوفيتي. ولم يساعد الأمريكيان فقط في تمويل وتجهيز الجيش التركي وتعزيز النزعة العسكرية التركية في العموم، وإنما قاموا بتدريب وتسليح الجماعات شبه العسكرية المتطرفة التي تتلهم إلى شن حرب قذرة تتخطى كل حدود القوانين القمعية التي تنتهجها الجمهورية.

وقد تم التأكيد على أهمية الروابط بين الأجهزة القومية للجمهورية التركية، والأمريكان والجماعات شبه العسكرية الإرهابية المدعومة من الدولة، من قبل عبدالله أوجلان الذي أصر، في خط ليس ببعيد عن منظور "كيدار" (على الرغم من تحديثه)، على أن:

يمكن تقسيم تاريخ الجمهورية إلى ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى، من عام ١٩٢٦ إلى ١٩٥٠، والتي تميزت بسلطوية واستبدادية الحزب الواحد. والمرحلة الثانية، من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠، وقد تميزت بالخصومة العنيفة بين الاستبدادية البيروقراطية وملوك الأراضي، والبرجوازية التجارية والصناعات البديلة للواردات، بهدف إعادة توزيع أرباح الدولة. أما المرحلة الثالثة، فتمتد من ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٠، وقد شهدت هذه الفترة تضمين صريح لرأس المال العالمي في أرباح الدولة كنتيجة لتدخلها المباشر. العامل المشترك بين هذه المراحل الثلاث، هو النظام الذي أسسته الدولة واحتكارات الرأسمال الخاص، والذي خضع له كل من المجتمع والمواطنين. لقد خاضت الأساليب الأوليغارشية القاسية صراعا مع الأحزاب والنقابات التي تتمحور حول الدولة. وكانت القوة المهيمنة التي أبقت هذا الصراع تحت السيطرة، هي الإمبراطورية البريطانية من ١٩٢٥ وحتى ١٩٤٥، والولايات المتحدة من ١٩٤٥ حتى ٢٠١٠. وبعد عام ١٩٥٠، كانت أوروبا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جزئياً، من بين هذه الأطراف الفاعلة. ولكن كان "جلاديو" حلف "ناتو" هو الحاكم الحقيقي. (أوجلان ٢٠١٢، ص ٥٤-٥٥).

اليسار التركي والقضية التركية في الستينيات

أثبت حزب العمال التركي، الذي سمح به الحزب الاشتراكي للمرة الأولى وفقاً لدستور ١٩٦١، أنه "جاذب إلى حد كبير للکرد، حيث اكتسب الزخم السياسي طابعاً له توجه يميني بشكل أكبر... كان اليسار فقط الذي شعر الكرد أنهم يُعاملون فيه بنوع من المساواة بشكل أو بآخر". والأكثر من ذلك، اختبر المثقفون الكرد الحريات الجديدة التي مُنحت وفقاً للدستور الأكثر تحرراً، ونشروا مجموعة من

المجلات ثنائية اللغة حول المواضيع المؤيدة للکرد، ولكنهم سرعان ما تحرروا من الوهم بشأن الحدود الموضوعة للتعددية التي يتساهل معها النظام الدستوري الجديد عندما تم إغلاق هذه الدوريات، وتم "اعتقال محرريها والمساهمين الرئيسيين فيها، وتم وصمهم بأنهم (شيوعيون وانفصاليون)". وقد عزز الشعور المتبادل بالاضطهاد من الانتماء بين النشطاء الكرد واليسار التركي. "كان إغلاق مجلة كردية أو يسارية، الواحدة تلو الأخرى، عرضاً من الصعب على الكرد تجاهله" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٠٥-٤٠٧).

على مدار الستينيات، زادت هذه الانتماءات واتخذت شكل روابط عضوية، من خلال حزب العمال التركي والنقابات المنتسبة إليه، والتي انجذب إليها عدد كبير من الكرد بشكل مفهوم، لأنها "قدمت وسيلة للقوة التنظيمية للأناس العاديين". في الواقع، هذه التنظيمات تقول إنها تمثل الجماهير الكادحة والمقهورين والمهمشين، وهي فئات يمكن للکرد أن يضعوا أنفسهم تحت بنودها دون أدنى شك. وصف "ماكديول" ببلاغة العداء العنيف والتهكم والعنصرية التي واجهها الكرد، ولا يزالون يواجهونها، على النحو التالي:

في حين أنكرت الدولة أن الكرد ليسوا أي شيء سوى أترك، فإن عدداً كبيراً من الأتراك أنكروا هذه الرواية من خلال نبذهم. أن تكون كردياً، كما كان لو أن تكون تركيا قبل قرن من الزمان، كان يعني أن تكون ريفياً بدائياً أو أسوأ من ذلك، مثل شخصية "كاليبان". "أين ذيك؟".. هكذا كان أطفال مدرسة "كوتاهيا" يضايقون محمد توناكار في المدرسة الثانوية في ثلاثينيات القرن العشرين. مثل هذه السخرية كانت شائعة لكل كردي في المنفى. وبحلول الستينيات، كانت العنصرية لا تزال علنية ولم تتراجع، وكان "من يعيشون شرق ملاطية يعتبرون أجنباً لدى الجميع باستثناء الدوائر الرسمية". وذكرت إحدى الصحف "أوتوكين"، أن "الكرد لا يملكون وجوه كال بشر" وحرضت على تهجيرهم إلى إفريقيا لينضموا إلى أنصاف البشر والحيوانات الذين كانوا يعيشون هناك. وذهبت إلى التحذير كذلك من أنه "يمكنهم التعلم من خلال سؤال زملائهم في العرق، الأرمن، أن الأتراك كانوا صبورين جداً، ولكن حين يغضبون ليس هناك ما يمكن أن يقف في طريقهم". وأدلى آخرون بإشاراتهم إلى الإبادة الجماعية بشكل أكثر صراحة، بالقول

"نحن نحتاج حلاً [للقضية الكردية] حاداً كالسيف. أحضروا القوزاق والمهاجرين القيرغيز مع أسلحتهم. هذا سيحل المشكلة بشكل نهائي" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٧).

فقط في اليسار، كان الكرد يأملون إيجاد قدر من الراحة من مناخ الكراهية المنتشر في تركيا. ومع ذلك، كانت هناك إشارات على زيادة التسامح وربما الحساسية تجاه محنة الكرد في بعض الدوائر التركية الليبرالية في ذلك الوقت. ولعل أكبر دفقة في التيار الرئيسي، كانت من نصيب أحمد حمدي بشار، في مجلته الجديدة "عالم السلام". في العدد الثاني من هذه المجلة (مايو ١٩٦٢)، تضمنت "مقالاً قال إنه ليس هناك تطور حقيقي يمكن أن يحدث (في الشرق)، بينما لا تزال هناك موضوعات معينة محظورة، أو في سياق المنع والعنف" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٠٥). ولّد هذا المقال جدلاً كبيراً، حتى بدأ في اختراق دفاعات الإنكار المتفشي. ولكن ظروف الجدل التركي السائد حول المشاكل في "الشرق"، ظلت بعيدة كل البعد عن الاعتراف الكامل ودعم الحقوق الثقافية والسياسية للمجتمع الكردي. في الواقع، كانت العقلية الشوفينية التركية لا تزال متأصلة إلى حد كبير، لدرجة أنه حتى اليسار التركي يجيب الآمال في أغلب الأحيان.

ومع ذلك، سرعان ما ظهر أثر الروح العصرية لليسار الجديد وتعاطفه المتزايد مع الأقليات القومية، وانتشر من الغرب. وبحلول أواخر الستينيات، تحولت شواغل كل من حزب العمال التركي، ولا سيما في أوساط الطلاب الراديكاليين، والشواغل الرئيسية حول "التخلف الاقتصادي للشرق"، وتم تفسيرها من خلال عدسة الاستعمار الداخلي، وبالتالي "خرجت الدعوات الأولى للاعتراف بمشكلة الهوية التركية" (زوركر ٢٠١٧، ص ١٤).

الاقتصاد السياسي للتمرد الكردي

ظهرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم على أساس التطرف والاستقطاب في الستينيات بشدة، خاصة في المنطقة الكردية. هذه التحولات أطلقت صراعاً طبقياً في المنطقة، وفي المقابل قوضت وزعزعت استقرار أنماط انتقاء النخبة التي ظهرت استجابة للحوافز الانتخابية التي صاحبت الديمقراطية الجزئية. وكما أكد "ياديرجي" مؤخراً في مساهمته المهمة حول فهمنا للأسس السياسية الاقتصادية للنضال الكردي من أجل الحرية، مقارنة بما كان في الخمسينيات في ظل هيمنة الحزب الديمقراطي وفي ظل

استمرار مطاردة ذكريات عام ١٩٣٨ (القمع الوحشي في ديرسيم) للوعي الجمعي الكردي، فإن النخبة الكردية التقليدية أثبتت قابليتها للتأثر بإغراءات مشاركة الاستقطاب. وبحسب ما قال "ياديرجي": "شكلت استراتيجية التنمية التي تقودها الزراعة خلال عقد حكم الحزب الديمقراطي، بداية عمليتين متقاطعتين: الاندماج الاقتصادي للمنطقة الكردية في الاقتصاد التركي، واستيعاب النخبة الكردية القديمة في الحياة السياسية التركية" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ١٩٣).

لكن مع اندماج النخبة بهذا الشكل، تفاقمت أوجه عدم المساواة بين الكرد. استخدمت حكومة الحزب الديمقراطي "مساعدات خطة مارشال لدعم استيراد الآلات الزراعية" ولتوزيع الأراضي ظاهرياً، رغم أن معظم الأراضي المملوكة للدولة "كانت مستخدمة بالفعل للرعي". لم يؤد أي من ذلك إلى تحسين ظروف المعيشة بالنسبة للفلاحين الكرد. وعلى النقيض من ذلك، ومع استحداث ضرورات السوق، فإن النخب المستقرة -وخصوصاً ملاك الأراضي الكبار- حصلوا على المزيد والمزيد من الأراضي، ما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، وإجبار الكثيرين على الهجرة إلى المراكز الحضرية للعمل. كان هذا النمط واضحاً في معظم المناطق الريفية في الجمهورية التي كانت لا تزال ريفية فقط، ولكن أعلى نسبة من الفلاحين الذين لم يملكوا الأراضي كانت بين سكان المنطقة الكردية. في الواقع، وكما ذكر "ياديرجي"، فإنه من بين جميع أنحاء تركيا، ارتفعت نسبة عائلات الفلاحين التي لم تمتلك الأراضي من ٥.٩% فقط إلى ٣٠.٧% في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠، ولكن في مقاطعة "دياربكر"، قفزت الأعداد من ٣٧.١% إلى ٤٧% في نفس الفترة. (ياديرجي ٢٠١٧، ص ١٩٤).

وهكذا، تفاقمت الانقسامات الطبقية في الريف الكردي. ونضجت الظروف الموضوعية ليندلع تمردٌ ثوريٌ بين الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، على الرغم من أن هذه الضغوط ربما أصبحت أخف، إن لم تكن استنزفت من خلال الهجرة الخارجية بأعداد كبيرة إلى مدن الصفيح وطبقات البروليتاريا الحضرية المزدهرة (رغم قلتها نسبياً) وشبه العاطلين.

بعد ذلك، بدأ "قسم من الأطفال المتعلمين جيداً في هذه الطبقة الريفية التقليدية"، بالانشقاق إلى جانب بعض الطلاب الكرد الآخرين في أنقرة وإسطنبول. وبفعالية، حملوا على عاتقهم لواء القضية الكردية، وبشكل أكثر حدة بحلول نهاية الستينيات، وضعوا أنفسهم في مواجهة استسلام وتواطؤ جيل آبائهم (غونيس ٢٠١٢،

ص ٥٠-٦٤)، وسرعان ما نجح العمال الكرد المهاجرون في تنظيم أنفسهم كذلك (ياديرجي ٢٠١٧، ص ١٩٧-١٩٨). أثبتت الروابط العضوية بين المثقفين الكرد والأغلبية المظلومة من الفلاحين الكرد والعمال، أنها أسهل في تضميدها، وأصعب في قطعها، من الروابط التي تجمع هؤلاء الطلاب بالجماهير الكادحة في بقية أنحاء الجمهورية، ناهيك عن باريس أو نيويورك. ضربت رسالتهم وترأ حساساً.

وهكذا تشكلت الروابط العضوية بين الطلاب المتشددين والعمال، وربما الشباب شبه العاطلين بشكل خاص. شبه العاطلين، يُعرفوا أيضاً باسم "اللومببروليتريا". في كل أنحاء الجمهورية، كان عدد السكان ينمو بسرعة، وقد فاق هذا النمو سوق العمل ونظام التعليم (أحمد ٢٠١٤، ص ١٣٢). ولكن معدلات نمو السكان ونمو تلك الطبقة كانت أعلى بشكل أكبر بين الكرد (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٠٧). ونتيجة لذلك، ظهرت بين مدن الصفيح المحيطة بالمراكز الحضرية، شريحة متنامية من الشباب الكرد الذين ليس لديهم ما يخسرونه سوى قيودهم.

لم يثق أحد في شريحة "اللومببروليتريا"، بل وحتى تمت السخرية منهم من قبل أيديولوجي الوعي البروليتاري، على الرغم من أن "فانون" دافع عنهم في سياق النضال ضد الاستعمار. "اللومببروليتريا"، هم أولئك الذين "جاءوا بلا كلل في أنحاء البلدات المختلفة، على أمل أن يُسمح لهم يوماً ما بالدخول إليها". وقد تنبأ "فانون" بأنه "في هذه الكتلة من الإنسانية، من بين هؤلاء الذين يعيشون في مدن الصفيح، ومن قبل اللومببروليتريا، سيجد التمرد رأس حربيته المدنية". واعتقد "فانون" أنه وجد في اللومببروليتريا، "الذين هم حشد يتضورون جوعاً اقتلعوا من قبيلتهم ومن عشائريهم"، وجد فيهم موضوعاً ثورياً، وأنهم في الواقع، "القوى الأكثر عفوية والأكثر ثورية التي تنبع من شعب مستعمر" (فانون ٢٠٠١، ص ١٠٢-١٠٣).

"أوجلان" أيضاً، من خلال الإشارة إلى التطرف في السيتنيات والسبعينيات، سلط الضوء من داخل محبسه على أهمية من يعانون من شبه البطالة في مدن الصفيح. وهو يؤكد أن "البطالة اشتدت في النصف الثاني من القرن العشرين. ووفرت الأسس المادية لحركات التحرر الحديثة". وبالإضافة إلى العنصر العفوي، القائم في الظروف المادية المحلية، شدد "أوجلان" أيضاً على أهمية "الحافز الخارجي" الذي ينتج عن "حركات التحرر الوطني والصراعات الطبقيّة في أماكن أخرى من العالم، حيث تكسبه القوة". وقد تسارعت وتضخمت تأثيرات روح العصر بسبب "تقدم تكنولوجيا المعلومات الحديثة"

(أوجلان ٢٠٠١، ص ٥٠). وقد كانت هذه نبؤة تحقق ذاتها، حيث إن القناعة بأن شعلة الوعي الثوري كانت مشتعلة ليس فقط بين الشباب الكرد والأتراك، بل في أنحاء العالم، جزءاً من تيار أوسع وجزءاً من صحوة ثورية عالمية كان مقدراً لها أن تكتسب زخماً.

وقد أثبتت تأثيرات روح العصر، وخصوصاً بين الشباب، قوتها المستلهمة من صور "الحركات الطلابية في ألمانيا والولايات المتحدة، وفرنسا تحديداً (حيث قارب الطلاب من إطلاق ثورة للإطاحة بالجنرال ديغول في مايو ١٩٦٨)". (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٨). هكذا صور من حول العالم، ساعدت في إشعال فتيل الخيال الثوري.

ظهور أطروحة الاستعمار الداخلي

بين الكرد، كانت ظروف إشعال هذا الفتيل ناضجة بشكل خاص، ولذلك كانوا متفائلين جداً بشأن مثل هذه الاقتراحات. لم تكن الانقسامات الطبقية في الريف الكردي صارخة وتزداد سوءاً فقط، في ظل اكتظاظ مدن الصفيح والمراكز الحضرية بالشباب الكردي النازح وغير العامل، بل إن التفاوت في الظروف المعيشية بين المنطقة الكردية وبقية أنحاء البلاد، زاد بمرور الوقت.

في الواقع، وكما وثق "ياديرجي"، "على مدار فترة طويلة من استبدال الواردات المخطط له، انخفضت حصة الدخل القومي في المقاطعات الـ ١٧ الشرقية وجنوب الشرقية باستمرار: في عام ١٩٦٥ كانت ١٠.٣٩٪، وفي ١٩٧٥ تقلصت إلى ٩.٥٦٪، وبحلول عام ١٩٧٩، تراجعت بشأكبر إلى ٨.١٧٪"، رغم حقيقة أن السكان في المناطق الكردية نموا بشكل أسرع من باقي الجمهورية. باختصار، بينما كانت تركيا تتقدم في مسعاها على مسار "تطوير استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات"، فإنه يبدو أنها كانت تترك المنطقة الكردية وراء ظهرها، أو أسوأ من ذلك حتى، بدا أنها تدفع تلك المنطقة الكردية بعيداً عنها. وقد نتجت "حالة من التخلف الهائل نتيجة إهمال الدولة والبارانويا" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٠٦ و ٢١٣).

كانت جاذبية أطروحة الاستعمار الداخلي أكثر من مجرد نتاج جزئي لروح العصر، بل بالتأكيد كانت صحيحة للعديد من الكرد، وكان السبب لهذا وجيهاً. بحلول نهاية الستينيات، كان المفكر والناشط الكردي الدكتور سعيد قرمزي توبراك، وهو الذي تعرض للاعتقال مع عشرات المثقفين الكرد من قبل حكومة "مندريس" في عام ١٩٥٩، فيما

يعرف باسم "حادث ال٤٩"، وهو "إجراء قمعي تركي قومي لم يُنس حتى الآن". برز "قرمزي توبراك" ك"واحد من الشخصيات البارزة للحركة المؤيدة للكرد في الستينيات". وقد ساعد الرجل على تمهيد الطريق لـ"عبدالله أوجلان"، وتشجيعه على "النظر إلى الصراعات التحررية المعادية للاستعمار في آسيا وإفريقيا" ليستلهم منها. وفي عام ١٩٧٨، ضمّن "أوجلان" مخططاً لهذه الأطروحة في البيان الأساسي لحزب العمال الكردستاني (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٣٦).

ومع ذلك، لم يكن القوميون الكرد وحدهم في إدانتهم لمؤامرات ومكائد الإمبريالية، فقد سارع القوميون الأتراك في إلقاء اللوم على مؤامرات القوى الأجنبية أيضاً في زيادة الوعي المؤيد للكرد. وقد أثبتت الأزمات المتكررة في العلاقات الدولية للدولة الكمالية، والتي نجمت عن الوضع في قبرص إلى جانب الدعوات لحماية الحكم الذاتي للأقلية التركية على الجزيرة وسط مخاوف من أن حركة "إينوسوس" ستصل إلى توافق مع عضو حلف "ناتو" اليونان، أثبتت فعاليتها الكبيرة في تأجيج لهب الشوفينية التركية، وسمحت حتى بإحياء الأفكار الرئيسية المناهضة للإمبريالية التي خفت لفترة طويلة، على الرغم من عملية "جلاديو" وحلف شمال الأطلسي.

وفي حين أن اليمين المتطرف تجسد من خلال القدرة على الجمع بين مناهضته الصارخة للشيوعية مع القشور الجديدة المعادية للولايات المتحدة، فإن انقسامات اليسار بدأت في التفاقم، خصوصاً بين الماركسيين. وكما في أي مكان آخر، "تسبب الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا، في أزمة في الوعي في أوساط اليسار التركي". وقد تسبب ذلك حتى في انقسام حزب العمال التركي.

كانت أطروحة الاستعمار الداخلي فيما يتعلق بكردستان، جزءاً من نقاش أوسع حول اليسار التركي. هذا النقاش بشأن التكتيكات الثورية كان مرتبطاً بشكل وثيق بالنقاش حول التشخيص السليم للمرض الذي يصيب الجسد السياسي. على أحد الطرفين، كان هناك من يقول إن الجمهورية التركية كانت "مجتمعاً إقطاعياً ناضجاً لاستيعاب ثورة اشتراكية"، وأنه علاوة على ذلك، هذه الثورة "يمكن تحقيقها بالوسائل الديمقراطية". وعلى الطرف الآخر، هناك من يصرون على أن "تركيا كانت مجتمعاً يعمل بنمط الإنتاج الآسيوي ذا خصائص إقطاعية، وأن الطبقة البروليتارية فيه ضعيفة جداً" لفرض إرادتها من خلال الوسائل الديمقراطية.

هذه المجموعات الأخيرة انقسمت بدورها حول ما إذا كانت الجمهورية التركية من النوع الذي تكون فيه التكوينات الاجتماعية "من النمط الآسيوي" أو "إقطاعية" بالدرجة الأولى. وفي حين أن المدافعين عن نظرية الإقطاعية "يرون الدولة، كحليف محتمل في ائتلاف تقديمي لمحاربة المصالح الإقطاعية والكومبرادورية، فإن المدافعين عن نظرية "نمط الإنتاج الآسيوي"، في المقابل، يتصورون أن "الصراع بين الدولة الظالمة (بما في ذلك القوات المسلحة) والسكان" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٨-٢٥٩).

منذ عام ١٩٧٠ وصاعداً، استجاب المدافعون عن نظرية "نمط الإنتاج الآسيوي" لمستويات متزايدة من العنف والتحريض من قبل اليمين التركي المتطرف، من خلال تقرير أن "التحريض لم يكن كافياً وأن الدعاية المسلحة وحدها (بمعنى آخر الهجمات الإرهابية) وصراعات العصابات المسلحة، يمكنها أن تحقق الثورة". وبهذا، بدأت حملة "حرب عصابات حضرية، تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٩).

في هذه الأوساط شبه العسكرية الثورية نفسها، ازدهرت حالة من التعاطف تجاه محنة الكرد، و"كانت هناك مطالبات بالانتباه إليها". ولكن كانت لا تزال هناك حدود للحساسية تجاه القضية الكردية في اليسار التركي، وإصرار شبه كامل على أن "الهويات الإثنية يجب أن يتم صهرها من خلال التضامن"، وهو إصرار فسره المثقفون الكرد والنشطاء على نحو متزايد على أنه دليل على الهيمنة والتوطن المؤسسي للشوفينية القومية التركية. وهكذا، تم زرع بذور لمزيد من الانقسامات.

أما بالنسبة لمؤيدي النظرية الإقطاعية، وكذلك أولئك على اليسار التركي الذين راهنوا بثقتهم على جبهة شعبية وطنية، فإن كلتا المجموعتين شرعتا في المطالبة بعباءة المثل العليا الكمالية المناهضة للإمبريالية والتي تم تحريفها بشكل كامل، خاصة منذ أن قبلت النخبة الحاكمة في الجمهورية "مبدأ ترومان وخطة مارشال" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٣٠). لقد تلطخت مصداقية المواقف التكتيكية لكلتا الجماعتين، وكذلك إيمانهم بال مسار الديمقراطية أو باحتمالات الحصول على الدعم في صفوف الجيش، في يونيو/حزيران ١٩٧٠، "حين اندلعت مظاهرات ضخمة للعمال في إسطنبول وتم التعامل معها بقسوة من قبل الجنود" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٥٩). وحين كان هناك اتصالات ناجحة مع بعض الضباط المتطرفين، كان يتم التعرف عليهم سريعاً والتطهر منهم.

وفي مقابل ما بدا أنه تأكيدٌ نظري لحدود تكتيكات الجبهة "القومية الشعبية" و"الكماليون الجدد"، فإن الدعم للتكتيكات البديلة لـ "حروب العصابات" زاد في الدوائر

المتشددة، سواء بين الكرد أو بين الأتراك. وعادت اللهجة المحلية من جديد لتصبح مشروطة بالتأثيرات القومية لروح العصر المحيطة. وكان للتوجه نحو حرب العصابات، في الواقع، نطاق عالمي، لا سيما فيما كان يسمى بـ"العالم الثالث"، الذي ترتبط به الجمهورية التركية أيضاً، حتى وإن كان موقعها في النظام العالمي يمكن وصفه بشكل أكثر دقة على أنه "شبه طرفي" وليس "طرفي". وكما وصفها "هوبزباوم"، فإنه "في الربع الثالث من القرن، توجهت كل الأعين إلى حروب العصابات"، التي كانت "تكتيكاتها تجد حافزاً قوياً من قبل أصحاب الأيديولوجيات في اليسار المتشدد"، خاصة بين "الناقدين المتشددین للسياسات السوفيتية" (هوبزباوم ١٩٩٤، ص ٤٣٩). ويجب أن يثير اسم "الرئيس ماو" الانتباه، كما هو الحال بالنسبة لاسم فيدل كاسترو، أو في هذه الحالة هو تشي منه.

في الواقع، هذه النقطة بشأن روح العصر يجب التشديد عليها. ولأجل فهم مسار اليسار الكردي والتركّي آنذاك، فمن الحاسم أن نضع الأمر في إطار هذا السياق التاريخي العالمي. كانت هذه هي أفضل فترة لـ"ريجيس دوبريه" الذي أثار جدلاً كبيراً، وتعرض للسجن من قبل نفس البلطجية في بوليفيا الذين قتلوا صديقه تشي جيفارا. كانت هذه هي اللحظة الشهيرة التي قال فيها إنه في كوبا مع تشي، كان قد حلم بالمستقبل، الذي تجيب فيه تكتيات حرب العصابات على سؤال: "كيف يمكن الإطاحة بقوة الدولة الرأسمالية؟". في الواقع، قد تصبح حرب العصابات "نواة جيش الشعب" وتنبؤ بـ"دولة اشتراكية مستقبلية" (دوبريه ١٩٦٧، ص ٢٤). وبهذا، كان بإمكانه بثبات رفض "من يدمنون الأفيون الانتخابي، والذين ستأتيهم الاشتراكية في اليوم الذي يصوت فيه نصف الناخبين زائد واحد لصالحها"، وأيضاً رفض الثوريين الملتزمين الذين ظلوا مؤمنين بـ"الهوس القديم"، الذين آمنوا بأن "الوعي الثوري والتنظيم يجب ويمكن أن يسبق التحرك الثوري". (دوبريه ١٩٦٧، ص ٨٣). كانت هذه لحظة من المؤلف أن يختتمها "ديري" بالقول إن "السياسات الثورية، إن لم تكن سيتم حجبها، فإنها يجب أن يتم تحويلها عن السياسة على نحو أن الموارد السياسية يجب أن يتم تضمينها في تنظيم سياسي وعسكري في نفس الوقت" (دوبريه ١٩٦٧، ص ١٢٣).

كانت هذه اللحظة التي أثار فيها كتاب فرانز فانون الأخير وشهادته "البائسون في الأرض"، غضباً كبيراً. وهو كتاب دافع فيه "فانون" بضراوة عن استناد الصراع المسلح إلى أرضيات نفسية، كـ"قوة تطهير" وممارسة قادرة على "حشد الناس"، وفي الواقع هي ممارسة "تجمعهم سوياً في كيان واحد، حيث إنّ كل فرد يشكل رابطة عنيفة في السلسلة الكبيرة، وجزء في التنظيم الكبير للعنف الذي ظهر فيما بعد كرد فعل على عنف المحتل في

البداية". والأكثر من ذلك، أن "فانون" أصر على أن ممارسة العنف "عندما تنشأ عن حرب التحرر، فإنها تقدم إلى وعي كل شخص أفكار القضية المشتركة والمصير القومي والتاريخ الجمعي"، وكذلك "تحرر المواطن من عقدة النقص ومن اليأس والتراخي"، وأنها "تجعله لا يخشى أحداً ويستعيد احترامه لذاته" (فانون ٢٠٠١، ص ٧٤).

"استعادة الأمن والنظام" وتحطيم اليسار

اكتسب العنف لدى اليمين المتطرف، تحديداً، زخماً كبيراً منذ نهاية عام ١٩٦٨ وما بعده. كان المشهد معدياً لدوامه من العنف والعنف المضاد بين اليمين المتطرف واليسار كانت تجري بالفعل (كامارا ١٩٧١). وبحلول بدايات عام ١٩٧١، كانت حكومة "ديميريل" مغلوقة على أمرها ومشلولة و"عاجزة عن التحرك لوضع حد للعنف في الحرم الجامعي والشوارع" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦١).

في الثاني عشر من مارس، تدخل الجيش فيما عُرف بعد ذلك باسم "انقلاب ١٩٧١". قدم رئيس الأركان مذكرة إلى رئيس الوزراء يشجب فيها وضع "الفوضى" في الدولة، وهدد بأن الجيش سيكون مجبراً على "استعادة القوة بنفسه"، بما يتوافق مع "واجباته الدستورية"، بهدف "تنفيذ الإصلاحات بروح كمالية" إذا لم يتم استعادة النظام سريعاً. في البداية، رحب بعض المنتمين إلى اليسار بأنباء تدخل الجيش، وأملوا أن يكون ذلك سبباً في إطلاق حركة في الاتجاه التقدمي، ولكنهم سرعان ما تحرروا من هذه الفكرة الساذجة. كانت هذه المرة مختلفة، على عكس انقلاب ١٩٦٠، حيث جاءت الأوامر مباشرة من القيادة العليا، ناهيك عن ذكر أن القيادة العليا كانت مفتونة بـ "تهديدات التيار الشيوعي" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦١-٢٦٢).

ونتيجة لذلك، لم يكن تفويض الجيش لـ "استعادة النظام والقانون" أكثر من مجرد أمر لـ "تحطيم اليسار". وأصبح حزب العمال التركي محظوراً، وتم توجيه الاتهامات لقادته "ليس فقط بـ"تنفيذ وتبني دعاية شيوعية"، ولكن أيضاً بـ"دعم الانفصال الكردي". وفي هذا الشأن، كان الحدث الذي تسبب في حظر الحزب مهماً: قرار في مؤتمر الحزب "يعبر عن الدعم للطموحات الديمقراطية للشعب الكردي" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٣٥). كانت الرسالة واضحة وصريحة: أي اعتراف بحقوق الكرد في ممارسة صوتهما الجماعي،

كانت خارج حدود ما هو مسموح به من حدود كانت المؤسسة الكمالية على استعداد للتسامح معها.

في نفس الوقت، تعرض الإسلام السياسي إلى القمع جزئياً. صدر الأمر لحزب نجم الدين أربكان "النظام الوطني" لحل نفسه، ولكنه لم يتعرض للمحاكمة. وبهذا الشكل، سعى بقوة إلى تغيير اسم الحزب إلى "حزب السلامة الوطني"، ولم يكن لديه أي مشاكل مع "قوات إنفاذ القانون"، التي ركزت بدلاً من ذلك على غضبها تجاه اليسار التركي والكردي.

وبالنسبة لعدم شرعية اليمين المتطرف، لم تبد القيادة العسكرية أي اعتراض بعيداً عن ذلك. لم يتعرض حزب الحركة القومية اليميني المتطرف للحظر، بل إن "عناصر مواجهة حرب العصابات الذين حصلوا على التمويل والتسليح من قبل الجيش"، لعبوا دوراً بارزاً في "قمع اليسار" (زوركر، ص ٢٦٢-٢٦٣). وكان الهدف الرئيسي لهجماتهم الوحشية هو "ترهيب العمال وكبح تشدد النقابة" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٣٥).

ومع ذلك، فإن القمع القانوني وغير القانوني لليسار، لم يقدم الكثير لاستعادة "الأمن والنظام". وبدلاً من ذلك، تصاعدت دوامة العنف. في الواقع، منذ عام ١٩٦٩، حين اندلعت المشادات العنيفة مع اليمين المتطرف، بدأ الشباب الأتراك والميليشيات الكردية اليسارية في التوجه إلى لبنان، حيث تلقت هناك تدريبات شبه عسكرية مع حركة التحرير الوطني الفلسطينية في مخيمات "فتح". وفي نفس الوقت تقريباً، "تأسست شبكة من النوادي الاجتماعية"، في أنحاء المنطقة الكردية، وفي أنقرة وإسطنبول كذلك، وسُميت بـ"بيوت الثقافة الشرقية الثورية" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٠٨-٤٠٩. وأنظر أيضاً: غونيس ٢٠١٢، ص ٦٦-٦٩).

تدهور أوضاع حقوق الإنسان في باكور

من بين المظاهر الرئيسية لحالة انعدام القانون (إن لم تكن الفوضى الكاملة) في الأشهر والسنوات السابقة على انقلاب ١٩٧١ العسكري، هو التدهور السريع لأوضاع حقوق الإنسان في الشرق الكردي. دافعت الأندية الثقافية في الشرق "بشكل صريح عن الحركة القومية الكردية"، ولهذا كانت مستهدفة من قبل اليمين المتطرف "بتغاضٍ من الدولة". وبحلول بداية عام ١٩٧٠، نشرت الحكومة التركية "قوات الكوماندوز في المنطقة الكردية من أجل تفتيش القرى بحثاً عن الانفصاليين أو إشارات على وجود نشاط

انفصالي". وقد تميزت تلك العمليات الأمنية بالميل تجاه "التعذيب الوحشي التعسفي". ساهمت اتفاقية السلام بين القيادي القومي الكردي برزاني وحكومة البعث في العراق، والتي اكتملت في مارس ١٩٧٠، في "تعزيز مخاوف أنقرة تجاه الكرد على أراضيها". بحلول بدايات الخريف، اعتُقل عددٌ كبير من الكرد الذي انخرطوا في الأندية الثقافية الكردية، وجرّت "محاكمات ضخمة"، في كلٍّ من إسطنبول وديار بكر (آمد)، ما أدى إلى توقيع عقوبات مشددة عليهم، وبعضهم "تخطى ١٠ سنوات سجن" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٠٩).

بعد ذلك، وفي بدايات عام ١٩٧١، رفع جيش التحرير الشعبي التركي الذي كان قد تأسس حديثاً، وجبهة التحرير الشعبي التركي، من رهانهم من خلال تنفيذ سلسلة من الغارات على البنوك لنهبها، بالإضافة إلى اختطاف ضباط عسكريين أمريكيين، كان الأمر كفعل ورد فعل، وكأن الوضع كله دخل إلى دائرة مفرغة. وحين تحدث وزير الداخلية في مارس ١٩٧١، لشرح تدخل الجيش، زعم أنه في المدهامات التي تجري في الشرق "عثر على عدد كبير من الأسلحة"، واتهم القيادي الكردي العراقي برزاني بـ "مساعدة الانفصاليين" في تركيا (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤١٠).

ولا داعٍ لذكر أن قمع الطرق القانونية للتعبير السياسي لم يسفر عن شيء سوى أنه تسبب في تعزيز نفوذ اليساريين وظهور الحركة الكردية التي آمنت بأن خيار حرب العصابات كان الخيارَ الأسْمَى. ومن ثم، تسارعت وتيرة حملة الاختطافات، وسرعان ما أُعلنت الأحكام العرفية، وتم وقف العمل بالمواد التحريرية التي نص عليها دستور ١٩٦١. وبالإضافة إلى ذلك، عُلق حق الإضراب، وتم القبض على "الإرهابيين" المشتبهين وإخضاعهم لتعذيب وحشي وممنهج. وقد تبع كل تلك الإجراءات إجراءات أخرى أكثر "إرهاباً"، تسببت في المقابل في إطلاق "مطاردة حقيقية وعنيفة لكل من لديه تعاطف مع اليسار أو حتى الليبرالية التقدمية"، وهكذا دواليك. (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦٢. وأحمد ٢٠١٤، ص ١٣٥-١٣٧).

ومع ذلك، وجد الجيش نفسه في معضلة، فقد كان متحفظاً على الاستيلاء على السلطة بشكل مباشر، وعززت المصاعب والتشهير الذي عانى منه المجلس العسكري لدولة اليونان المجاورة من تلك التحفظات. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن تصدر "الإنذارات والمذكرات" على "أسس يومية لإبقاء السياسيين في حالة اضطراب"، على الأقل ليس من دون فقدان ماء الوجه. ولهذا، بوتيرة بطيئة ولكن بثبات، استعاد

السياسيون المدنيون، وخصوصاً "ديميريل"، السيطرة في النهاية في النزاع على السيطرة على مجلس الوزراء التنفيذي، وفي أكتوبر ١٩٧٣، عُقدت الانتخابات (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٦٤).

على مدار السنوات اللاحقة في فترة السبعينيات، تأرجح حزبُ الشعب الجمهوري (الذي سيطر عليه أجاويد بقوة) مع "ديميريل" وحزبه "العدالة"، لتشكيل سلسلة من "الائتلافات الحكومية" الضعيفة وغير المستقرة، والتي في بعض الأحيان اعتمدت على دعم كل من حزب الحركة القومية الفاشي وحزب السلامة الوطني الإسلامي الذي تزعمه "أريكان" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٣٨. وزوركر ٢٠١٧، ص ٢٦٦). وعزز الغزو الناجح لقبرص في ١٩٧٤ من لهيب الشوفينية القومية التركية. وفي هذه الأثناء، استمرت عملية الاستقطاب الاجتماعي الجارية على قدم وساق، مع تخطي عمليات التعذيب والعنف في اليمين المتطرف أي انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل اليسار.

تعرض حزبُ العمال التركي للحظر خلال تلك الفترة، وفي ظروف سرية، تفكك في النهاية. وقد تنافس عدد لا يحصى من فصائل حرب العصابات على الهيمنة على اليسار، ومن بينهم جيش التحرير الشعبي المستوحى من ألبانيا، وجبهة التحرير الشعبية المستلهمة من "جيفارا"، والحزب الماوي الشيوعي التركي/ الماركسي اللينيني (أوزكان ٢٠٠٦، ص ٧٦-٧٧).

وفي ظل كل ذلك، زاد عنف اليمين المتطرف بشكل ثابت، خصوصاً في المنطقة الكردية. "جددت سلطات الأمن في الدولة أيضاً من عملياتها" في المنطقة، و"كان الهدف الظاهري هو تطويق العنف، ولكن عملياً غصت البصر عن الأنشطة اليمينية"، وركزت على اضطهاد اليسار. "بحلول نهاية عام ١٩٧٨، تعرض ما بين ٢٠ إلى ٣٠ شخص للقتل يومياً في الشرق" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤١٣).

الأزمة الاقتصادية و"الاستقرار" النيوليبرالي

ولتزيد الأمور سوءاً، بمرور سنوات هذا العقد، بدأت الظروف الاقتصادية في البلاد في التدهور بشكل كبير كذلك. وقد كان هذا نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها "التراجع الاقتصادي العالمي"، والذي ارتبط بشكل وثيق بـ "انهيار أسعار النفط في ١٩٧٤"، "ناهيك عن ذكر "الحصار الأمريكي والعقوبات الأوروبية" التي أعقبت الغزو التركي لقبرص"،

وكذلك "تكلفة الاحتلال" نفسها (أحمد ٢٠١٤، ص ١٤٦). من الناحية الاقتصادية، تبين أن الصراع الداخلي لـ"الناتو" مع اليونان مكلفٌ جداً (دورماز ٢٠١٤). وفي الوقت نفسه، أدى الانهيار الاقتصادي في ألمانيا إلى عراقيلَ جديّة في التحويلات المالية التي كان يجريها العمال الأتراك المغتربين (زوركر ٢٠١٧).

دفعت التطوراتُ الثورية في إيران والغزو السوفييتي لإيران، بالولايات المتحدة وأوروبا إلى إعادة تأكيد تضامنها مع تركيا، وبهذا تم رفع العقوبات والحصار بحلول نهاية العقد. وفي هذه الأثناء، كان الضرر قد حدث بالفعل. في الواقع، وفقاً لدراسة "دورماز" الموثقة والمدققة، فإن "الحصار كان له أثر هائل على اقتصاد تركيا وقدرتها الدفاعية، لأن الحملة على قبرص تطلبت استمرار الدعم اللوجستي، وكانت تركيا تعتمد في ذلك الوقت على الولايات المتحدة في جزء كبير من إمداداتها العسكرية" (دورماز ٢٠١٤).

بحلول نهاية العقد، وجد رئيس الوزراء "أجاويد" نفسه مجبراً على طلب الإعانة من صندوق النقد الدولي، الذي طلب في المقابل برامج إصلاحات هيكلية مؤلمة. حلَّ عصرُ النيولبرالية، وكانت الجمهورية التركية من بين أوائل من أجبر على التخلي عن حلم التصنيع لاستبدال الواردات، وعانت من النتائج الاجتماعية للتقشف الاقتصادي المفروض لتجنب التخلف عن سداد الديون التي تضخمت إلى "خمسة أضعاف" تقريباً، في أقل من عقد (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢١٤-٢١٥).

أثبت برنامجُ الاستقرار الذي تمت الموافقة عليه في يناير ١٩٨٠ أنه نقطة حاسمة بالنسبة إلى الدولة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي (أحمد ٢٠١٤، ص ١٤٧). لم يلقِ التقشف المفروض قبولاً اجتماعياً. وتسببت معارضة النقابات ونشطاء اليسار في زيادة صعوبات تطبيق "الحزمة الاقتصادية النيولبرالية". وبحلول سبتمبر، كان الجيش قد تدخل للمرة الثالثة، ومرة أخرى تحت إشراف القيادة العليا. وقد شجع المجلس العسكري "السياسات الاقتصادية النيولبرالية وكان له وجهة نظر في الإبقاء على (نائب وزير الشؤون الاقتصادية الذي تلقى تدريباً على أيدي الأمريكيين) توجت أوزال في الحكومة"، ومنحه مسمى "نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية". وقد كان "أوزال" رجلاً "عمل في البنك الدولي ومعروف في الدوائر الاقتصادية في الغرب"، وكان يثق به مجتمع الأعمال في تركيا. وبعد ذلك، أصبح "أوزال رمزاً كبيراً في السياسة التركية"، وأصبح رئيساً للوزراء ورئيساً للجمهورية. كان برنامج "أوزال" نوعاً من "الحل التشيلي"، وقد لقي هذا البرنامج تشجيعاً وقبولاً من قبل الجيش الذي ساهم في تطبيقه. وهكذا فإن بداية النيولبرالية في

الجمهورية عملت إلى جانب رد الفعل السلطوي. في الواقع، الأخيرة جعلت الأولى ممكنة (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢١٧-٢١٨. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٠٤-١٠٦).

نشأة حزب العمال الكردستاني

في عام ١٩٧٨، وفي مقابل هذه الخلفية للأزمة الاقتصادية المصحوبة مع القمع التعسفي والعنف في المنطقة الكردية، أنشأت مجموعة من طلاب الجامعات الكرد (والأتراك) في أنقرة حزب العمال الكردستاني (PKK)، وكان عبدالله أوجلان من بينهم.

تعرض "أوجلان" للتطرف بسبب الأحداث التي وقعت في أعقاب انقلاب ١٩٧١، خاصة ما يسمى بـ "حادثة قزل دره" في مارس ١٩٧٢، حين قصف الجيش التركي منزل قروي اختبأ فيه عناصرُ العصابات اليسارية مع ثلاث رهائن (فنيين إنجليز تابعين لحلف الناتو). وقد كان عناصر العصابات يطلبون فدية هي عدم إعدام مؤسسة جيش التحرير الشعبي التركي دنيس غيزميس، الذي يشير إليه كثيرون على أنه "نشي جيفارا التركي". جميع من كانوا في هذا المنزل قتلوا عدا واحد هو (أرطغرل كوروشو).^١ ولا داعٍ لذكر أن "غيزميس" أُعدم في النهاية لدوره في اختطاف الجنود الأمريكيين قبل الانقلاب.

شارك "أوجلان" في مظاهرات نظمها الطلاب المتشددون في جامعة أنقرة ضد مذبحة "قزل دره"، وتعرض للاعتقال خلالها وسُجن لمدة سبعة أشهر. كانت هذه هي أول تجربة له مع القمع الحكومي. كان "أوجلان" وقتها طالباً في السنة الأولى، وانخرط في اتحاد الشباب الثوريين، وكان صديقاً شخصياً لـ "ماهر كايان" زعيم جبهة التحرير الشعبي التركية وواحد من المسلحين الذين قتلوا في مذبحة "قزل دره". كانت هذه الأشهر السبعة بمثابة "حاضنة" من نوع ما بالنسبة لـ "أوجلان"، حيث أصبح بعدها أكثر تشدداً بفعل التجربة واستغل هذا الوقت للتفكير (أوزكان ٢٠٠٦، ص ٧٨). وفور إطلاق سراحه من السجن، بدأ "أوجلان" في التنظيم بفعالية وعقد العزم على تشكيل جماعته الخاصة. وكما ذكر "أوجلان":

بحلول نهاية عام ١٩٧٢، تم إطلاق سراحنا. أنا أذكر: الشيء الأول الذي فعلته هو النجاح في الاختبارات خلال ١٥ يوماً، والحصول على حق حضور السنة الثانية في الكلية. وبمجرد أن حققت هذا، أجريت اجتماعات فردية في أقصى درجات السرية مع كل فرد محتمل أن يصبح

نواة لهذه الجماعة. كانت فكرة الاستعمار تظهر في ذلك . قلت:
"القضية الكردية هي قضية استعمار". لم يفكر أحد في تشخيص مماثل
(بشأن كردستان) إن كنت تذكر. ولكن مصطلحا "كردستان"
و"مستعمرة" خطرا على بالي.. هل تصدق أنه حين كنت أهم بإخبار
أحد ما، كنت أذهب إلى أعرق غرفة، وإن كان هناك بابين كنت أغلقهما
كليهما، وأنا ببساطة كنت أهمس في أذنيه (الاقتباس لـ"أوركان" في
٢٠٠٦، ص ٨٠).

بعد عفو من قبل رئيس الوزراء أجاويد في عام ١٩٧٤، جمع "أوجلان" ستة من
زملائه السياسيين "لإطلاق حركة تحرر قومية كردية تستند إلى الماركسية واللينينية". وفي
العام التالي، غادرت تلك المجموعة أنقرة بهدف التبشير وضم أفراد جدد في أنحاء
المنطقة الكردية، وكان التركيز الأساسي على المناطق المختلفة التي ينحدر منها الأعضاء
الستة المؤسسين: أورفة، إيلازيغ، تونجلي، غازي عنتاب، وماراش (ماكديول ١٩٩٦،
ص ٤١٨).

وفي هذه المرحلة الأولية للتأسيس والتجنيد، عُرفت المجموعة ببساطة باسم
"أنصار أبو"، وهو مصطلح لا يزال منتشرًا في الاستخدام للإشارة إلى تأثير "أوجلان" (وايت
٢٠٠٠، ص ١٣٥). وتألفت عقيدتهم من رسالة بسيطة ولكن قوية كان معظم الناس
مستعدين للإنصات إليها، وبالتالي الانتشار بسرعة في أنحاء الريف الكردي. كانت الرسالة
هي: للشعب الكردي "الحق في تقرير مصيره". لقد أدركوا وقتها أن هذا يعني "تأسيس
كردستان موحدة ومستقلة، وتحول اشتراكي للمجتمع". ومع ذلك، بشروا بأنه لإدراك هذه
المدينة الفاضلة، فإن هذا يتطلب التضحية والدم والنار. في الواقع، كان "أنصار أبو"
متأكدين من أنه: ليس هناك سوى حرب شعبية طويلة ضد الاستعمار التركي والإيراني
والعراقي والسوري، يمكنها أن تحقق التغيير المجتمعي المرغوب" (جونجردان وأكاليا
٢٠١٦، ص ٣-٤).

"الحرب الشعبية الممتدة" والصراع الكردي في سبيل "تقرير المصير"

يمكن تعقب فكرة "الحرب الشعبية الممتدة" ونسبتها إلى الفكر السياسي والتطبيق
العملي لـ"ماو تسي تونغ"، الذي نفذها كتكتيك سياسي عسكري في مسار الحرب الأهلية

الصينية الطويلة، التي أسفرت عن صعوده الناجح إلى السلطة. ونتيجة لهذا، تمت محاكاة هذا النموذج من قبل العصابات المسلحة التي عملت في سياقات مختلفة. فيدل كاسترو في كوبا، المقاتلون الأحرار في بنجلاديش، الناكساليين في الهند، الجيش الشعبي الجديد في الفلبين، وفي الآونة الأخيرة جيش التحرير الشعبي في النيبال والحزب الشيوعي في بيرو "الدرب المضيء"^٢.

ولكن على الأغلب كان نموذج "هو تشي منه" و"فيت كونغ" في فيتنام، هما من ألقيا بثقلهما على ذهن "أوجلان" خلال فترة "حضائته" في السجن ومن بعدها. ويجب أن نضع في الاعتبار أن الأمريكيان أجبروا على الانسحاب من فيتنام في أغسطس ١٩٧٣ وهي ضربة مدمرة من قبل "فيت كونغ" كانت مثيرة للإعجاب بالتأكيد، وسيطرت على العناوين الرئيسية لكل صحف العالم في ذلك الوقت. ربما ينفذ الكرد "المُسْتَعْمَرُونَ" ضربة مماثلة ضد مستعمراتهم. لم تفشل هذه الأفكار في تغذية خيال "أوجلان" فيما يتعلق بالاحتمالات الثورية.

كانت الفكرة الرئيسية من وراء الحرب الشعبية الممتدة، كتكتيك عسكري، هي استغلال المميزات القليلة التي يمكن أن تحققها مجموعة مسلحة صغيرة في معركة "ضد الدولة التي تمتلك جيشاً كبيراً ومسلحاً بشكل جيد". من بين هذه المميزات المحتملة، وبشكل حاسم، "قاعدة الدعم الشعبي الواسعة". وفي هذا الشأن، يمكن لـ"استراتيجية الحرب الشعبية الممتدة" أن تكون متميزة عن نظرية ريجيس دوبريه ذات الصلة، نظرية "فوكو"، والتي كانت عصرية جداً في هذا الوقت في الغرب، والتي طورها "دوبريه" كنتيجة لخبراته وتجاريه مع "تشي"، وقال فيها إن الدعم الشعبي ليس ضرورياً أن يستبق، ولكن يمكن بنائه بشكل تدريجي، في سياق نضال الجماعات المسلحة^٣. (وبالمناسبة، هو ابتكار يرتبط بشكل وثيق بوفاة تشي المؤسفة).

أثبتت استراتيجية "الحرب الشعبية الممتدة" وجهة النظر في "تجنب المعارك الحاسمة"، ويتم النظر إليها من حيث المبدأ على أنها عملية من ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، يجب على الجماعة المسلحة أن تنشئ قاعدتها الأولية للعمليات في "منطقة نائية أو تضاريس يكون العدو ضعيفاً فيها". وفي المرحلة الثانية، "مع تزايد قوتها"، تنشئ الجماعة المسلحة "مناطق قاعدة ثورية وتنتشر نفوذها في أنحاء الريف". وأخيراً، في المرحلة الثالثة، يكون للحركة "قوة كافية لتطويق المدن الصغيرة والسيطرة عليها، وبعدها المدن الكبيرة، وفي النهاية تستولي على السلطة"^٤.

منذ بدايتهم، كان "أنصار أبو" مميزين عن "كل الجماعات الكردية السابقة عليهم في تركيا (أو في أي مكان آخر)"، في جانبين مهمين: أولاً، "استقوا أفكارهم على سبيل الحصر تقريباً من البروليتاريا النامية في تركيا"، وثانياً، "كان يملؤهم الغضب تجاه استغلال البروليتاريا الريفية والحضرية على أيدي المغتصبين (ملاك الأراضي الأثرياء)، والتجار والمؤسسة الحاكمة" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤١٨. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٦٨). وعلى هذا النحو، كان وعيهم عن التحرر الوطني ممزوجاً بالفعل بالتطبيق العملي للحرب الطبقة.

في الواقع، كانت أصول الطبقة العاملة وعقلية الطبقة العاملة لهذه المجموعة الأولية من المبشرين الثوريين، من بين أكثر الأدوات فاعلية في التجنيد، وبالتأكيد كانت أكثر إقناعاً للفلاحين الكرد من أي مفاهيم ماركسية لينينية غامضة ومجردة (وايت ٢٠٠٠، ص ١٥٥-١٥٦. وفان برونسين ١٩٨٨، ص ٤٢). وكما أشار "أوجلان" نفسه بعد عقود، حين كان يفكر (مرة أخرى) في السجن، فإن "التنظيم المبكر كان مجموعة من الأشخاص ليس لديهم مواهب تنظيمية عالية، ولم يكونوا بالضرورة على وعي بالقضايا الاجتماعية. كلهم جاؤوا من خلفية فقيرة وكانوا أناس صادقين. وقد كان المجتمع يقدر هذه الصفات، التي أصبحت الأسس الاجتماعية للمنظمة. وقد هيمنت الدعاية الشفهية على الصراع السياسي" (أوجلان ٢٠١١، ص ١١٣).

لم تكن استراتيجيتهم واضحة تماماً في البداية، ولم يكن هناك تمييزاً واضحاً بين الجبهات الكردية والتركية من أجل التحرر والنضال. على العكس من ذلك، وكما يقول "جونجردان"، فإن "أنصار أبو" اعتبروا أنفسهم "ماركسيين انخرطوا في صناعة ثورة، وكردستان هي منطقة ارتكازهم ونواياهم هي توحيد اليسار الثوري في تركيا" (جونجردان ٢٠١٧، ص ٢٤٧). جعلت جغرافية كردستان، "التي تميزت بسلسلة جبال مهمة تحيط بها، زاغروس في الشمال الغربي وطوروس في الشرق"، إلى جانب تاريخ القمع الوحشي من قبل المؤسسة الكمالية، المكان مثالياً ليكون معسكراً لقاعدة ثورية، ومناسباً لإطلاق "المرحلة الأولى" (جونجردان وأكيا ٢٠١٦، ص ١. وأوبالانس ١٩٩٦، ص ١٤٦).

تسبب مقتل حقي قرار في مايو ١٩٧٧، وهو أحد "أنصار أبو" تركي الأصل وتعرض لإطلاق نار على يد شخص كان يبدو ظاهرياً أنه عضو في مجموعة يسارية معادية ولكن كان هناك صلة لجهاز المخابرات التركي بالأمر، تسبب في اتخاذ قرار عام ١٩٧٨ بتأسيس حزب رسمي، حزب العمال الكردستاني أو PKK (أوجلان ٢٠١١، ص ١١٣. وأوزكان ٢٠٠٦، ص ٨٤. وغونيس ٢٠١٢، ص ٧٩).

سرعان ما أصبح حزب العمال الكردستاني هو "أول منظمة عسكرية سياسية تتجاوز الروابط المناطقية والقبلية وقادر على جذب تعاطف قطاع واسع من الكرد الذين يعيشون في أجزاء مختلفة من البلاد" وأظهر باستمرار "قدرة هائلة على حشد الكرد سواء داخل أو خارج تركيا". وعلى مدار العقود التالية، وفقاً لبعض التقديرات، فإنه أدرج "١٠ آلاف مسلح مدرب على مستويات عالية، وكان بإمكانه ضمان ولاء ٥٠ ألف مسلح، و٣٧٥ ألف متعاطف وفقاً لتقديرات الحكومة" (أوزكهرمان ٢٠١٧، ص ٥). ووفقاً لتقديرات أخرى، "تنامت عضوية الحزب من بضع مئات من المقاتلين في الثمانينيات إلى ما بين ١٥ ألف ٢٩ ألف في عام ١٩٩٤" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ١٨).

في الأساس، نُظم حزب العمال الكردستاني على الخطوط الديمقراطية الكلاسيكية المركزية والماركسية اللينينية. وفي البيان التأسيسي للحزب "طريق الثورة في كردستان"، استنكر الحزب الجديد فصائل اليسار التركي التي كانت لا تزال ترفض الاعتراف بوضع كردستان كـ "مستعمرة داخل الدولة" أو مركزية القضية الكردية في النضال الثوري. وأوضح البيان الهدفين الرئيسيين: (١) تحويل المجتمع الكردي من خلال القضاء على علاقات الاستغلال، (٢) وتوحيد كردستان وإنشاء دولة مستقلة" (جونجردان ٢٠١٧، ص ٢٤٩. وأوزكان ٢٠٠٦، ص ٨٧، و ٩٨-١٠١). ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، دعا حزب العمال الكردستاني إلى صراع محدد ضد ثلاث مجموعات، تعتبر عدواً وجودياً للشعب الكردي: (١) اليمين الفاشي شبه العسكري (الذئاب الرمادية، وما يشبهها)، (٢) عملاء الدولة ومؤيديها، (٣) و"طبقة ملاك الأراضي الكرد الاستغلاليين". ومع ذلك، عملياً، ركزوا جهودهم في البداية على الصراع الطبقي داخل كردستان (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤١٩).

حزب العمال الكردستاني والتطبيق العملي للحرب الطبقيّة

كانت المنطقة بالتأكيد جاهزة لصراع طبقي. وكما وصف "جونجردان" الأمر باقتضاب، فإن "علاقات الاستغلال تم تحديدها بشكل أساسي من خلال تقسيم العمل والتسلسل الهرمي على أساس الاختلافات بين العامل الزراعي والمزارع المستأجر ومالك الأرض. في بعض الأحيان، حافظ بعض ملاك الأراضي الكبار - وفي بعض الأحيان يكونون زعماء قبليين ودينيين - على علاقات وثيقة مع الدولة واعتبروا الفلاحين والقرويين رعايا لهم" (جونجردان ٢٠١٧، ص ٢٥٠). كانت أهداف حزب العمال الكردستاني الأولى في هذه الحرب الطبقيّة، هم ملاك الأراضي في المقاطعة التي ينحدر منها "أوجلان"، مقاطعة

"أورفة". في أغسطس عام ١٩٧٩، اتخذ الحزب أول تحرك نحو العنف الثوري، حين "حاول اغتيال محمد جلال بوكاك"، وهو رجل "سيطر شخصياً على ٢٠ قروي" بالإضافة إلى مدينة سيفريك، الذي عمل فيها ممثلاً عن حزب العدالة. وقد ساهم الإصرار العنيف لحزب العمال الكردستاني لمواجهة هذا "القطب المحلي المكروه" في ضمان تعاطف الفلاحين الفقراء والعمال في العداء الذي تلى هذه الأحداث (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤١٩-٤٢٠. وسعيد ٢٠١٧، ص ٤٠٦. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٧٥).

ولكن العنف الثوري لحزب العمال الكردستاني لم يكن محصوراً بالأعداء الطبيعيين. وفي خضم الاضطرابات العنيفة ومواجهة العنف بين اليسار واليمين المتشدد في أنحاء الجمهورية، لم تكن الاشتباكات بين المجموعات اليسارية المتنافسة غير مألوفة، ولم يكن حزب العمال الكردستاني استثناءً من هذا الأمر. في الواقع، انتشرت شائعات بأن "أنصار أبو" طردوا كل الخصوم المحتملين من موطن "أوجلان" الأساسي في مقاطعة "أورفة" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤١٩. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٤٨). وقد أدت حقيقة أن حزب العمال الكردستاني ميز نفسه عن الجماعات اليسارية الأخرى من ناحية سلوك العنف الثوري والتكوين الطبقي لكوادره كونهم من طبقات عاملة ومن خلفيات مهمشة، أدت إلى تشويه سمعة وإنكار الجماعات اليسارية الأخرى، سواء الكردية أو التركية، على أنها "تصححية وإصلاحية" حتى وإن لم يكن هذا هو الحال دوماً (وايت ٢٠١٥، ص ١٧). في الواقع، في سنواته الأولى، كان غالباً ما يُتهم حزب العمال الكردستاني بأنه يضم أعضاء "تم الاعتداء عليهم بدنياً" من قبل المنظمات المنافسة. وقد عبر التنظيم عن أسفه تجاه هذه الأفعال في البداية، بما فيها "النقد الذاتي" بشأن هذه المسألة في المؤتمر الأول للحزب. ومع ذلك، استمرت "المواجهات المسلحة من حين لآخر" مع الجماعات المنافسة في اليسار "على مدار عدة سنوات" (وايت ٢٠١٥، ص ١٧. وماركوس ٢٠٠٧، ص ٤١).

لم يكن حزب العمال الكردستاني وكيلاً ثورياً للعنف فقط، وإنما يجب أن نذكر أنه وجد نفسه مستهدفاً بشكل صريح كهدف للعنف. وقد أدت الاضطرابات العنيفة ومواجهة العنف، والتي ارتكبت أغلبها على أيدي اليمين المتطرف بالتعاون الوثيق مع "الدولة العميقة"، أدت إلى حصيلة قتلى يومية تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠ شخص بحلول نهاية ١٩٧٨. وفي إحدى الوقائع، حدثت مذبحة "ماراش"، التي قتلت فيها "الذئاب الرمادية" ما يزيد على ١٠٠ علوي كردي في يوم واحد. ونتيجة لذلك، سخر حزب العمال الكردستاني أعضاءه المسلحين للحماية، وهو ما كان يعني أن أي مشادة قد تتحول سريعاً إلى الدماء (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤١٣).

وفي بعض الأحيان، ارتكبت أعمال العنف بناء على رغبة صريحة من ملاك الأراضي الكرد، مثل اغتيال خليل جاوغون، الذي قتلته قوات الشرطة في مايو ١٩٧٨، بينما كان يضع ملصقات وكتابات تذكارية لإحياء مرور عام على اغتيال حقي قرار (أورهان ٢٠١٥، ص ١١١).^٥ لم يكن "جاوغون" بالتأكيد الضحية الوحيدة. في الواقع، "يقدر أن ٢٠ على الأقل من كوادري وقياديي الحزب، قُتلوا خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨" (أورهان ٢٠١٥، ص ١١٠). وهكذا، حتى قبل أن يتم إعلان حزب العمال الكردستاني رسمياً، فإنه كان يقدم بالفعل "شهداء" ثوريين. وقد قتل مئات آخرين بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ (أورهان ٢٠١٥، ص ١١١).

انقلاب ١٩٨٠ وحالة الطوارئ

حل شهر سبتمبر من عام ١٩٨٠ وحمل معه الانقلاب وإعلان حالة الطوارئ. وفي أعقاب ذلك، تم جمع واعتقال ما يقرب من ١٧٩٠ شخص يشتبه في عضويتهم في حزب العمال الكردستاني، وكان من بينهم عدة أعضاء في اللجنة المركزية، واتهموا بالدعوة للانفصال. أُجريت محاكمات جماعية لهؤلاء المعتقلين (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٥)، ولكن تمكن القادة الرئيسيون، ومن بينهم "أوجلان"، من "التسلل عبر الحدود"، واستمروا "في التحضيرات للتمرد من سوريا ولبنان المجاورتين" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٠. رومانو ٢٠٠٦، ص ٥٠). لم يفعل الانقلاب والقمع سوى أنه عزز من عزيمة حزب العمال الكردستاني، وزاد من صلابته التزامه بالحرب الثورية (انتصار ١٩٩٢، ص ٩٦. غونيس ٢٠١٢، ص ٨٩).

كان القبض على المشتبه في عضويتهم لحزب العمال الكردستاني جزءاً من حركة قمع أوسع اجتاحت أنحاء البلاد: "في الأسابيع الستة الأولى التي تلت الانقلاب، اعتقل ١١ ألف و ٥٠٠ شخص. وبحلول نهاية عام ١٩٨٠، ارتفع العدد إلى ٣٠ ألف، وبعد مرور عام واحد كانت جرت ١٢٢ ألف و ٦٠٠ عملية اعتقال. وبحلول سبتمبر ١٩٨٢، أي بعد عامين على الانقلاب، كان ٨٠ ألف شخص لا يزالون يقبعون في السجن، من بينهم ٣٠ ألف ينتظرون المحاكمة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٤. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٨٠). وإلى جانب الاعتقالات الجماعية، جرت عمليات تعذيب وانتهاك ممنهجة.

في هذه الأثناء، بدأ الجنرالات على الفور بتطهير النظام السياسي، و"إعادة تشكيل النظام السياسي بأكمله على أسس جديدة" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٤٩). تم اعتقال كل زعماء الأحزاب، و"تم تسريح أعضاء البرلمان وإلغاء الأحزاب" و"تم طرد كل رؤساء البلديات والمجالس المحلية (أكثر من ١٧٠٠)" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٣). أسس الجنرالات مجلساً للأمن القومي، وعلقوا العمل بالدستور، وعلقوا عمل النقابات المهنية مثل نقابات المحامين والأطباء، وكذلك النقابات التجارية، و"تم إعلان الإضراب عن العمل خروجاً على القانون، وصدرت أوامر للمضربين عن العمل بالعودة إلى أعمالهم" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٥٠).

لم يكن هذا هو أقصى ما وصلت إليه موجة العنف آنذاك، فقد "وضعت الجامعات تحت سيطرة مركزية مشددة"، وأصبح أساتذة الجامعات أصحاب الرؤى التقدمية أهدافاً مشروعة -تم تطهير أكثر من ٣٠٠ منهم في أواخر ١٩٨٢، "وتلى ذلك موجة ثانية من الإقالات في أوائل عام ١٩٨٣" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٥).

لا حاجة للقول إن "النظام تبنى سياسات خارجية وعسكرية مؤيدة للغرب". وفي هذه الأثناء، على المستوى المحلي، أعطى الجنرالات الأولوية لـ"تحتيم كل جوانب اليسار -ليس فقط المتشددين، وإنما (الاشتراكيين الديمقراطيين) والنقابيين وحتى أعضاء رابطة السلام التي تضمنت نخبة المجتمع التركي". ومن أجل هذا الغرض، حاول النظام أيضاً وإعادة التوازن إلى الأيديولوجية الكمالية الرسمية، وبدأ في الترويج لـ(تركيبة تركية إسلامية)" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٥٠-١٥١). بدأ المجلس العسكري يصر على أن "العلمانية لا تعني الإلحاد" (أندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٤١). كانت رمزية إعادة التوازن الأيديولوجي للنظام هي أن المواد الدينية "يتم تلقيها بشكل إلزامي للطلاب للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية". وقد استمرت "التركيبة التركية الإسلامية" التي ظهرت للمرة الأولى في ذروة انقلاب ١٩٨٠، في تعزيز قوتها منذ ذلك الحين، بسبب -إلى حد كبير- أنه "من خلال إلحاق هزيمة كبيرة باليسار، نجح الجيش عن غير قصد في تمكين الحركة الإسلامي من جمع كل الساخطين في أوساط الطبقة الأفقر في المجتمع (تقريباً)"، على الأقل خارج كردستان (سافران ٢٠١٥، ص ٦٠).

دستور ١٩٨٢

في أكتوبر من عام ١٩٨١، بعد أكثر من عام على الاستيلاء على السلطة، "عين مجلس الأمن القومي لجنة استشارية لكتابة دستور جديد"، ومع ذلك حظرت "السياسيين السابقين من الانخراط في النقاش السياسي العام" بشأن الدستور. اقترحت مسودة الدستور التخلص من مجلس الشيوخ، و"مركزية السلطات في مكتب الرئيس". ولأجل هذا الهدف الأخير، منحت الرئيس سلطات حل البرلمان، بالإضافة إلى "الحكم بالمراسيم، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية". وإلى جانب تلك الابتكارات الرئاسية، سعى الجيش إلى تكريس صلاحيات دستورية دائمة لنفسه، تحت ستار "المجلس الرئاسي" الجديد. وكانت هناك بنود أخرى وضعت قيود دستورية فيما يتعلق بـ "حرية الصحافة والنقابات". كانت هذه "ديمقراطية بلا حريات"، حسب ما أشار "أحمد" في صياغته المناسبة للعبارة، أو على نحو أدق، نسخة أكثر محدودية من التعددية التنافسية (أحمد ٢٠١٤، ص ١٥١).

أصبح مجال التعددية التنافسية أكثر تقييداً بسبب "قانون الانتخابات الجديد، الذي حرم أي حزب لا يحصل على نسبة ١٠% من إجمالي الأصوات من التمثيل الانتخابي" (كليفلاند ٢٠٠٤، ص ٢٨٥) - وكانت هذه عقبة هائلة من المنظور التنافسي.

على الرغم من هذه العيوب الفاضحة من منظور الحقوق والديمقراطية، فإن الدستور الجديد حصل على تأييد أغلبية المواطنين الذين كانوا يتوقون إلى استعادة القليل من الحريات، ولكن بشكل صادق، لم يسمح بأي نوع من النقاش. ومع تمرير الدستور الجديد، أصبح الجنرال كنعان أورن، الذي قاد الانقلاب، بشكل تلقائي "الرئيس الجديد لمدة ٧ سنوات" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٥٢).

"فقط في الجنوب الكردي كانت هناك نسب مرتفعة من التصويت بـ (لا) خلال الاستفتاء على الدستور" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٢٧). ولا داعٍ للقول إن الدستور الجديد تسبب في مضاعفة عداوة الجمهورية تجاه أي إبداء للغة أو الثقافة الكردية، في ثلاثة بنود منفصلة (٢٦ و ٢٨ و ٨٩)، والتي حظرت أي استخدام لـ "اللغات المحظورة" في الوثائق المطبوعة أو الإعلام أو أي منشورات أخرى، وكذلك حظرت أي حزب سياسي من الدفاع عن "أي لغة غير تركية" أو الترويج لها (انتصار، ص ٩٦). وإلى جانب هذه البنود، كانت هناك المادة ٦٦، التي أعلنت صراحة، أن "الجميع مرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة هو تركي" (جونتر ١٩٩٧، ص ٥١-٥٢. وناتالي ٢٠٠٥، ص ١٠٧). والأكثر من ذلك،

حظرت المادة ١٤ "الصراعات السياسية التي تستند على اللغة أو العرق أو الطبقة أو الطائفة" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢١٩).

بالإضافة إلى "محظورات الدستور الجديد لاستخدام اللغة الكردية" والتعبير عن الهوية الكردية، فإن المجلس العسكري أيضاً أعاد مراجعة قانون العقوبات لتجريم أي تعبير من هذا القبيل قبل عودة السلطة رسمياً إلى السيطرة المدنية (انتصار ١٩٩٢، ص ٩٦). وقد جاء هذا على رأس "حظر استخدام المصطلحات (كرد) أو (كردي)"، وإلى جانب اللجوء المتكرر لاستخدام "الإجراءات القاسية"، مثل المادتين ١٤١ و ١٤٢، اللتين "حظرتا إنشاء منظمات شيوعية و/أو انفصالية"، والمادتين ١٥٨ و ١٥٩، اللتين حظرتا "إهانة رئيس الجمهورية والبرلمان والحكومة والسلطات العسكرية". "حتى المحامين الذين دافعوا عن الكرد المتهمين بتعزيز النزعة الانفصالية، تعرضوا للمحاكمات" (انتصار ١٩٩٢، ص ٩٦).

وفي ظل مناخ القمع ورد الفعل، عادت الأساطير القومية التركية الخام حول الكرد إلى الظهور مجدداً، بل إنها ازدهرت بقوة، مثل الادعاء الزائف حول أن "الكرد هم مجرد قبيلة تركية آسيوية أخرى، وبالتالي هم من أصل تركي" (انتصار ١٩٩٢، ص ٩٧). مثل هذه الأساطير الزائفة روجت لها الدولة رسمياً، و"أنكرت المنشورات الحكومية (بشكل ممنهج) أصالة وحرية الهوية العرقية الكردية" وزعمت "الكتابات التركية القومية" أن "احتفال الكرد بعيد النوروز هو في الحقيقة عطلة تركية" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ١٠٩).

كوزير سابق للأشغال العامة ورجل كردي الأصل، خضع شرف الدين آلي الذي تسبب في فضيحة في أبريل ١٩٧٩ من خلال تصريحه العلني: "هناك كرد في تركيا، وأنا أيضاً كردي"، خضع للمحاكمة من قبل المجلس العسكري، و"حُكم عليه بالسجن بتهمة الدعاية الكردية والانفصالية" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤١٣. وانتصار ١٩٩٢، ص ٩٧).

بعد إدانة "آلي"، جرت محاكمة صورية لـ ٣٠ ناشطاً كردياً اتهموا بالانتماء إلى حزب العمال الكردستاني. وكان الجمهور مُعدداً لمثل هذه المحاكمات من خلال بث برنامج تلفزيوني مدته ٩٠ دقيقة يستعرض "شهادات لا تحصى" من "الفلاحين الذين يشجبون أهداف وبرامج وأنشطة حزب العمال الكردستاني". في الواقع، تم تصويرهم على أنهم إرهابيين "عقدوا العزم على تعظيم ثرواتهم على حساب الشعب الكردي". وقد ذهب أحد الفلاحين في البرنامج إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث زعم أن "حزب العمال الكردستاني أسوأ من الغزاة الأوروبيين"، وأن الحزب "أجبر ابنه على قتل والدته وشقيقته" (انتصار ١٩٩٢، ص ٩٦).

ص ٩٧). باختصار، لم يتم فقط تجريم حزب العمال الكردستاني وقمعه بوحشية، بل تم تصويره إلى حد كبير باعتباره العدو الأول للشعب. وسرعان ما تزايدت الشائعات حول أن زعيم حزب العمال الكردستاني، هو "أرمي في حقيقة الأمر، وأن هدف حزب العمال الكردستاني هو إبادة المسلمين السنة" (ناتالي ٢٠٠٥، ص ١٠٩). باختصار، روج المجلس العسكري، من خلال القمع والدعاية الرجعية، إلى أنه يمكن أن يقضي على أي تعبير عن الوعي القومي والهوية العرقية الكردية في مهده. وربما يكون نجاح في هدفه لفترة وجيزة، ولكن سرعان ما آلت الأمور إلى دوامة.

إعادة التوازن النيوليبرالي في ميزان القوة الطبقية

في غضون ذلك، شرع النظام العسكري في تفكيك نموذج التصنيع لاستبدال الواردات، و"أطلق العنان لقوى السوق" (آندرسون، ص ٤٤١). ومع قمع اليسار، "بدأت عملية تغيير جذري في الاقتصاد في ظل أدنى حد من المقاومة لها" (كيدار ٢٠٠٤، ص ٦٧). وبشكل متوقع، أدى إطلاق العنان لقوى السوق إلى زيادة مستويات انعدام المساواة، وانخفضت الأجور والرواتب كنسبة من الدخل القومي من حوالي ٣٠% في السبعينيات إلى حوالي ٢٠% في الثمانينيات. وكذلك، أضعفت موجة الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية و"المرونة"، وظائف القطاع العام الصناعي، الذي كان "يشكل نواة الحركة العمالية في الستينيات والسبعينيات"، وبدأت "ظروف العمل غير الرسمية والمتنوعة" في الانتشار (كيدار ٢٠٠٤، ص ٦٧).

وقد أدت إعادة التوازن الناتجة في ميزان القوى بين اليد العاملة ورأس المال، إلى تحقيق أداء جيد بالنسبة للأخير - إلى جانب تراجع الأجور، "تضاعفت قيمة الصادرات ٣ مرات، وازدهرت الشركات الجديدة، وارتفعت الأرباح" (آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٤١). وبشكل حاسم، بدأت جغرافيات جديدة للتنمية في الظهور. وسرعان ما أصبحت مدن الأناضول الصغيرة "مراكز صناعية إقليمية"، أطلق عليها اسم "النموذج الأناضولي"، وقد استفادت من التحول نحو "الشركات المصنعة كثيفة العمالة"، خاصة نظراً إلى "تفاليدها الكامنة والقوى العاملة غير المنتظمة"، وتواصل أصحاب المشاريع الناشئة "بشكل مباشر مع سلاسل البيع بالتجزئة والجملة في أوروبا". وقد كانت هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال تميل إلى النظر إلى "التعاملات مع البيروقراطية الاقتصادية للدولة" على أنها "عبء أكثر من كونها منفعة"، و"لم يتبنوا النمط الغربي والعلمانية المسلحة التي تبناها

نظراًؤهم الأكثر حصانة في إسطنبول" (كيدار ٢٠٠٤، ص ٦٨). بحلول هذا الوقت، كانت بذور الخصم الإسلامي المستقبلي للهيمنة الكمالية قد عُرسَت بالفعل (سافران ٢٠١٥، ص ٦١).

باختصار، شهدت فترة الحكم العسكري "إعادة هيكلة كاملة للنيلوليرالية السلطوية" في جميع أنحاء الجمهورية. ومن بين أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بفعل هذا التحول في الأحداث، كانت تلك التي حدثت بين الجنوب الشرقي الكردي وبقية أنحاء الجمهورية. لم يقتصر النظام العسكري على مضاعفة القمع وإنكار الصوت الجمعي الكردستاني، بل إنه تجاهل "القطاع الذي كانت تعتمد عليه المناطق الكردية الريفية في الغالب بشكل كبير: الزراعة". اجتمع "إلغاء برامج الدعم ودعم الأسعار بعد عام ١٩٨٠، مع التوجه في الأسواق الدولية نحو خلق تدهور حاد في ظروف التجارة القطاعية". وكنتيجة لذلك واجه الفلاحون المزارعون "مديونيات متزايدة وشديدة لتغطية التكاليف" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢١٨). وهكذا، تزامنت التنمية الرأسمالية في قلب الأناضول جنباً إلى جنب مع الإهمال الاقتصادي للمحيط الكردي.

بعد أن وضع أسساً سلطوية ونيلوليرالية جديدة، أصبح الجيشُ مستعداً للتراجع والسماح مرة أخرى بالسياسات التنافسية الانتخابية، وإن كانت أقل تنوعاً وأكثر محدودية مما كانت عليه. بعد اعتماد الدستور الجديد في نهاية عام ١٩٨٢، تم إدخال قانون جديد للأحزاب السياسية. وبموجب هذا القانون، يمكن تشكيل أحزاب جديدة، بشرط موافقة مجلس الأمن القومي عليها. ومما زاد الطين بلة، أنه "جرى حظر الطلاب والمدرسين وموظفي الخدمة المدنية من عضوية الأحزاب". وكذلك، لم يتمح السماح للأحزاب الجديدة بـ"تكوين جذور في المجتمع لأنه لم يكن مسموحاً لها بإنشاء أفرع للشباب أو النساء، أو تطوير العلاقات مع النقابات التجارية أو فتح أفرع لهم في القرى" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٦).

وفي غضون الأيام القليلة الأولى، فشل أو ألغى ١٢ من بين ١٥ طلباً لتقنين الوضع القانوني للأحزاب. ويشمل هؤلاء المحظورون خلفية "ديميريل" في حزب العدالة، بالإضافة إلى حزب ديمقراطي اجتماعي أنشأه نجل "إينونو" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٥٢-١٥٣). ٣ أحزاب فقط تم السماح لها بالمنافسة في انتخابات نوفمبر ١٩٨٣: (١) حزب الديمقراطية القومي (يرتبط بشكل وثيق بالجنرالات)، (٢) الحزب الشعبوي (غالباً ما كان كمالياً وتألّف من أعضاء حزب الشعب الجمهوري القديم)، و(٣) حزب الوطن الأم (حزب

تورجوت أوزال، "الرجل صاحب برنامج الإصلاح الاقتصادي" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٧). وكان "أوزال"، الذي انتصر، على الرغم من خلفيته في البنك الدولي وأجندته النيوليبرالية المتشددة، يشبه سلفه "ديميريل"، حيث كان "من نوع السياسيين الذي يمكن أن يُعرفه التركي العادي على أنه (رجل عصامي) ينحدر من بلدة ريفية "ومسيرته المهنية" تجسد الكثير من الآمال والأحلام. ومما له دلالة، فإنه "كان معروفاً أيضاً بصلاته مع طريقة (النقشبندي) الدينية، وأثبت عزمه على (استخدام سيطرة الدولة على الدين للترويج لهذه الطريقة أكثر من أي وقت مضى" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٨. آندرسون ٢٠٠٨، ص ٤٤٢).

حزب العمال الكردستاني يلجأ إلى الهجوم

على مدار "فترة الحكم العسكري"، وفي أغلبها، ظل "حزب العمال الكردستاني متوارياً" آمناً خارج الحدود التركية، رغم أنه نفذ "هجمات على فترات متقطعة" لقتل الجنود الأتراك الذين يحرسون الجدار الحدودي. وإلى جانب ملاه الآمن في سوريا وسهل البقاع في لبنان، فإن حزب العمال الكردستاني نجح في التوصل إلى اتفاقية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تزعمه "بارزاني" في العراق، وبهذا الشكل حصل على ملاذ آمن ثالث، في جبال قنديل في العراق، والذي لا يزال موجوداً حتى يومنا هذا (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٠. غونيس ٢٠١٢، ص ٩٩).

في هذه الأثناء، أعد الحزب "لعودته إلى تركيا". وفي مؤتمره الثاني، في عام ١٩٨٢، صاغ وحدد حزب العمال الكردستاني مزيداً من تكتيكات الحرب الشعبية الممتدة، مشدداً على أنه، في المرحلة الأولى على الأقل، كان التركيز في أعمال حرب العصابات هو "استعراض حدود سيطرة الدولة" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٠. غونيس ٢٠١٢، ص ٩٩-١٠٠). بدأت أعمال العنف في أغسطس ١٩٨٤، بسلسلة من "الكائن المذهلة ضد قوات الأمن". في أكتوبر، قُتل "ثلاثة أعضاء من وحدة مسؤولية عن حماية الرئيس أوران"، حيث كان في جولة في يوكسكوف، قبل أن يتم "نصب كمين وقتل ثمانية جنود" في مقاطعة "هاكاري" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢١).

فتح الانقلاب العسكري وبدء الحملة المسلحة لحزب العمال الكردستاني "فصلاً جديداً من العنف في المنطقة". ووفقاً لأغلب التقديرات، فإن أكثر من ٤٠ ألف شخص قُتلوا منذ عام ١٩٨٤، ونزح حوالي ٤ ملايين شخص، وتم إجلاء وتدمير ما يزيد على ٣

آلاف قرية. في عام ٢٠٠١، تم توجيه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارجة على القانون أو الناتجة عن إجراءات موجزة أو تعسفية، لزيارة تركيا. وقد وفرت السلطات التركية الأرقام الرسمية التي تتضمن تفاصيل العنف منذ إعلان الدولة حالة الطوارئ في عام ١٩٨٧: "ما يزيد على ٢٣ ألف يشتبه أنهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني قتلوا، وقُتل أكثر من ٤٤٠٠ مدني غير مسلح وأصيب ٥٤٠٠ آخرين، وقُتل ما يزيد على ٥ آلاف ضابط شرطة ورجل درك، وأصيب ١١ ألف آخرين" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٦ و ٢٧٧. الهامش ٩٩).

استجابت الدولة بكبرياء جريح وإصرار بإطلاق ما يسمى بـ"عملية الشمس"، والتي تطورت سريعاً إلى "مطاردة عابرة للحدود إلى العراق" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٥). على مدار "معظم ١٩٨٥، قام الجيش التركي بمطاردة مكثفة في محافظات جنوب شرق البلاد بحثاً عن المخبين النشطين" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٦). هيمن حزب العمال الكردستاني من جديد على العناوين الرئيسية في أنحاء البلاد في ربيع ١٩٨٥ بعد "المعركة الكبيرة في سيفريك"، والتي حصدت أرواح ٦٠ من رجال العصابات المسلحة والجنود والمدنيين (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢١). وبحلول الصيف، تفاخرت الدولة بأنها قتلت ٩٧ مخرباً واعتقلت ٣٠٩ آخرين، وخلال فترة ٣ أسابيع في الخريف، ألقت القبض على ما يزيد على ألف آخرين (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٦). وتشير تقديرات أخرى إلى أن أعداد القتلى قاربت ٢٠٠ شخص، في حين بلغ عدد الحوادث المسلحة ٧٠ حالة (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢١). ومع ذلك، تشير تقديرات أخرى مرتبطة بحزب العمال الكردستاني إلى أن "العمليات ضد القوات التركية والمتعاونين معها من الكرد"، بلغت حوالي ٥٠ في الفترة ما بين يونيو ونوفمبر (انتصار ١٩٩٢، ص ٩٩).

وفي كل تلك الفترة، استمرت المحاكمات الجماعية للمخبين" على قدم وساق، و"جذبت انتباه وسائل الإعلام الخارجية ومنظمة العفو الدولية". وقد ساعدت شيطنة الدولة و"الدعاية الدؤوبة" للمنظمة حزب العمال الكردستاني على تعزيز سمعته في الدوائر الدولية، وكذلك على الأرض في كردستان "كجماعة مقاومة كردية مهيمنة في تركيا" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٧).

كان من بين أهداف حزب العمال الكردستاني البارزة مُلأك الأراضي أصحاب السطوة. ومن خلال السلاح والعنف الثوري، سعى حزب العمال الكردستاني ليثبت للفلاحين الأكراد أنه هناك بدائل أخرى غير الخنوع لـ"التعامل مع الطبقة العدوة"، وفي

نفس الوقت "إثبات عدم قدرة الدولة على حماية الموالين لها" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢١). ومع ذلك، ووفقاً لـ"ماكديول"، فإن عنف حزب العمال الكردستاني وموجة القمع والترهيب التي أثارها "خلقا تناقضاً بين الكرد العاديين" - "أغلبهم كانوا يخشونها" وقليلون "كرهوها"، إما بسبب "أنها هددت موقفهم الآمن في إطار النظام" أو بسبب أنها هددت "نظرتهم التقليدية للعالم". ومع ذلك "أعجب آخرون بسرية (أو ليس بسرية كاملة) بجرأة الحزب" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢١).

من بين العناصر المهمة لترسانة القمع التي تبنتها الدولة التركية، رداً على الهجمات على مؤيديها المحليين، كان قرار "تسليح القرويين من أجل الدفاع عن أنفسهم" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢١). وقد سعى ما يسمى بـ"نظام حراسة القرى" إلى استغلال الولاءات والانقسامات العشائرية، وسرعان ما أدرج "أولئك الذين عُرفوا بانتماءاتهم الحزبية اليمينية أو اليمينية المتطرفة" إلى الصراع مع حزب العمال الكردستاني (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٢). في أبريل عام ١٩٨٥، أوضح الجنرال "أورن" أن "تعديل قانون القرى يسمح بتأهيل وتسليح حراس القرى على نفقة الحكومة" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ١٦). جندت الدولة بشكل جماعي: وفقاً لـ"ماكديول"، "بحلول عام ١٩٩٠، كان هناك ما يقرب من ٢٠ ألف من حراس القرى، وبحلول عام ١٩٩٣ وصل العدد إلى ٣٥ ألف". وكانت الحوافز الاقتصادية من بين الطرق الرئيسية للتجنيد. كان يتم دفع رواتب للحراس "تبلغ عدة أضعاف فوق متوسط دخل الفرد في المنطقة" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٢. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٨٣). ويقدر آخرون الرقم بأعلى من ذلك بكثير. وفقاً لـ"يلديز" و"بيرو"، فإنه "بحلول عام ١٩٨٧، جندت تركيا ٧٠ ألف من حراس القرى". تدهورت أوضاع حقوق الإنسان سريعاً، حيث إن "نظام حراس القرى أدى إلى تفاقم العنف غير القانوني، وخصوصاً ضد المدنيين"، وفي المقابل "أصبح حراسُ القرى هدفاً لحزب العمال الكردستاني" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ١٦). باختصار، أوجد ردُّ فعل الدولة الظروف المناسبة لنشوب حرب أهلية كاملة في الجنوب الشرقي، وهي حرب تتسم بكل من الانقسامات الطبقية القروية والقبلية.

في عام ١٩٨٥، قامت السلطات التركية "ببناء سياج من الأسلاك الشائكة إلى جانب حدودها مع سوريا"، مما جعل من الصعب على حزب العمال الكردستاني تنظيم هجمات عبر الحدود. غير أن الحدود مع العراق التي تمر عبر تضاريس جبلية متعرجة كان من المستحيل إنشاء سياج حولها، واضطرت الدولة إلى الاعتماد أكثر على حراس القرى "كوسيلة لعرقلة طرق وصول حزب العمال الكردستاني وطرق الإمداد الخاصة به" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٣). استجاب حزب العمال الكردستاني بـ"هجوم شرس" على نظام

حراس القرى، ابتداءً من عام ١٩٨٧. "خلال العامين التاليين تعمدت محو عائلات القرية وعائلات الأغا، رجال ونساء وأطفال، دون ندم، في محافظات ماردين وسعرت وهاكاري". وقد أدى هذا بدوره إلى "عمليات مضادة على قرى الإمداد التابعة لحزب العمال الكردستاني، حيث أظهر حراسُ القرية أنهم ليسوا أقل وحشية من حزب العمال الكردستاني" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٣). كان الوضع "فعل ورد فعل"، كما لو أنها دوامة. ولكن على وجه العموم، أثبت حراسُ القرى "أنهم ليسوا خصوصاً جديرين لحزب العمال الكردستاني" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٠٧).

ولذلك، ألحق حراس القرى بالجيش التركي، الذي أصبح هدفاً مركزياً أيضاً فيما بعد. في مارس/آذار ١٩٨٦، اتهم نائب عن حزب العمال الكردستاني الحكومة بـ"التقليل الشديد للخسائر التي تكبدها الجيش"، وقال إنه "على الأقل ١٥٠٠ جندي تركي تعرضوا للقتل" من أغسطس/آب ١٩٨٤. وبالمقارنة، قدرت الأرقام الحكومية عدد القتلى بـ ٨٤ جندياً فقط، إلى جانب ١٢٥ من العناصر المسلحة و ٦٦ مدنياً (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٩). وقد تضاعف عدد ضحايا الجيش في أعقاب هجوم حزب العمال الكردستاني الفعال عام ١٩٨٧، ضد نظام حراس القرى. بحلول نوفمبر ١٩٨٦، أجبر وزير الإعلام على الاعتراف بأن الأرقام كانت أعلى إلى حد ما من التقديرات السابقة، وأكد أيضاً أنه "كانت هناك أكثر من ٢٠ غارة جوية تركية على معسكرات المتمردين في المناطق العراقية، بالإضافة إلى عمليتي استكشاف برية" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٩).

وعلى وجه الخصوص، كانت هناك غارة جوية في ١٢ أغسطس/آب عام ١٩٨٦، حيث "هاجمت ١٠ طائرات معسكرات المتمردين الكرد المزعومة قرب الحدود"، في أعقاب "إصدار مرسوم بتعديل الأحكام العرفية وقواعد قانون الطوارئ للتفويض (بالمطاردات الحثيثة) في الدول المجاورة". وذهب رئيس الوزراء "أوزال" إلى حد التباهي، بالقول إنه "سوف يتم تعقب أعضاء هذه العصابات حتى مخابئهم بهدف تدميرهم. وإن لزم الأمر، سنفعل ذلك مرة أخرى" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٥٩). أدت الضربات عبر الحدود إلى تصعيد التوترات الدولية، خصوصاً مع إيران، التي أعلنت أن هذه الغارات هي انتهاك للحياد التركي في الحرب العراقية الإيرانية الدائرة. وبعد أكتوبر/تشرين الأول، حين بدأت وسائل الإعلام التركية في نشر تقارير عن "خطط تركيا لاحتلال إقليم كركوك الغني بالنفط" في حالة هزيمة إيران، نفى وزير الخارجية التركي هذه الادعاءات بشدة (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٦٠).

بالإضافة إلى عمليات حرب العصابات، شكّل حزب العمال الكردستاني جبهة التحرير الشعبية الكردستانية (ERNK)، "والتي تهدف إلى أن تكون نواة داخل كردستان، لتوفير شبكات مدنية لطرق الإمداد والقواعد وحرب المدن والاستخبارات، وأخيراً نواة لحشد وتعبئة الجماهير"، وقد "توسعت صفوفها بسرعة هائلة". وربما ما كان أكثر فعالية من قدرة حزب العمال الكردستاني على العنف الشديد، هو أن "الدعم الجماعي المزدهر" للمشروع السياسي لتقرير المصير، جعل "حزب العمال الكردستاني أكثر خطراً على الدولة" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٤. وغونيس ٢٠١٢، ص ١٠٩-١١١).

ردُّ الفعل التركي على عنف حزب العمال الكردستاني: تصاعد إرهاب الدولة

استمرت دوامة القمع والعنف على قدم وساق -القمع من خلال الأجهزة القانونية، وكذلك من قبل قوات الأمن. وفي عام ١٩٨٢، كان وزير التعليم قرر أن الأغاني الشعبية لا يمكن أن تُغنى إلا باللغة التركية. وفي العام التالي، نجح قانون يحظر استخدام اللغة الكردية في تجنب استخدام الكلمة المحظورة حتى. وحتى من منحوا أطفالهم أسماء كردية حُظر عليهم تسجيلهم في الأوراق الرسمية، على أساس أن مثل هذه الأسماء "تتناقض مع الثقافة القومية والأخلاق والتقاليد وتهين الجمهور... وبحلول عام ١٩٨٦، جرى إعادة تسمية ٢٨٤٢ من بين ٣٥٢٤ قرية" في محافظات "أديامان وغازي عنتاب وأورفا وماردين وسمرت وديار بكر (آمد)" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٥).

في هذه الأثناء، استمر تزايد وجود الجهاز العسكري في الأراضي الكردية. وبحلول أوائل التسعينيات، وصل عدد الجنود الحكوميين في المنطقة الكردية إلى ٢٠٠ ألف جندي (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٢٥). ومع ذلك، من الرتب والملفات الكثيرة المتركة في المنطقة، كان "الإحباط" مشكلة كبيرة، لدرجة أن "الجيش هدد باتخاذ إجراءات مضادة حادة لإحباط الانشقاقات الجماعية" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٠٦). نصت المادة ٧٢ من دستور عام ١٩٨٢، على نظام الخدمة العسكرية الإلزامي لجميع الذكور الحاملين للجنسية التركية، واستكمل بقانون الخدمة العسكرية "رقم ١١١١" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٢-١٣). كانت المدة الاعتيادية لهذه الخدمة الإلزامية ١٨ شهراً. وقد تُرجم هذا، بالإضافة إلى مستويات "الإحباط" المرتفعة بين من تمركزوا في المنطقة الكردية، إلى خوف وكرهية واسعة النطاق لـ"التهديد الإرهابي" في أوساط عائلاتهم.

إحدى الطرق التي استجابت بها الحكومة على انخفاض الروح المعنوية بين الجنود، كانت من خلال تجنيد اليمينيين المتطرفين للمساعدة. بعد الانقلاب العسكري في ١٩٨٠، قمع المجلس العسكري القوى شبه العسكرية اليمينية المتطرفة أيضاً. وكالة الاستخبارات التركية (MIT) "جاءت لزيارة إخوانهم السابقين في السلاح وقدموا لهم عرضاً جذاباً: إطلاق سراحهم من السجن بالإضافة إلى دخل مضمون إذا وافقوا على قتال الأقلية الكردية" (جانزر ٢٠٠٤، ص ٢٤٠). وكان من بين العمليات التي نفذت لمواجهة العصابات "عمليات الرأية الزائفة التي ارتدت فيها العصابات المضادة ملابس مقاتلي حزب العمال الكردستاني وهاجمت القرى وأعدمت الناس عشوائياً" (جانزر ٢٠٠٤، ص ٢٤١).

حاولت السلطات التركية لفترة طويلة الحفاظ على "وهم أن حزب العمال الكردستاني كان يعمل (بشكل حصري) من خارج الحدود". ومع ذلك، في نهاية المطاف، أجبرت السلطات على "الاعتراف بأن حزب العمال الكردستاني اعتمد على الدعم المحلي وأن (الاختطافات) التي تم الإبلاغ عنها بشكل مستمر في الصحافة، كانت في الواقع حالات انضمام إلى العصابات المسلحة". وبهذا، كان الجيش التركي في مواجهة "وضع العصابات التقليدي". وكما يصف "زوركر" الأمر، فإنه "كان واضحاً أن أغلب السكان المحليين دعموا حزب العمال الكردستاني وأن عناصر العصابات المسلحة اندمجوا ببساطة في سكان القرى". وقد أدى هذا إلى أعمال عدائية وضغائن ارتكبت ضد السكان المحليين (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٠٨).

عُين حاكمٌ عامٌ "للمحافظات الكردية الثماني" في يوليو/تموز ١٩٨٧، وأعلنت حالة الطوارئ فيها. كانت صلاحيات الحاكم العام "واسعة النطاق، بما في ذلك إخلاء القرى والمراعي حين يرى ذلك ضرورياً" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٥). وكان التعذيب شائعاً حين "يعجز الجنود الأتراك على التمييز بين القرويين الريفيين والمتمردين المسلحين، وكانت هناك تقارير عن طرد القرويين من أراضيهم وإحراق منازلهم وتدمير محاصيلهم وبساتينهم وماشيتهم"، وهي اتهامات دعمها في وقت لاحق "قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذين وجدوا أن السلطات التركية مسؤولة عن تعذيب المدنيين، والقتل خارج نطاق القانون لغير المقاتلين، وعمليات الاختطاف والاختفاء وتدمير القرى والممتلكات والمحاصيل الكردية" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٧). عدد قليل من القرى "نجت من صدمة أو تواتر العمليات الأمنية" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٥). وكما يسرد "ماكدويل" بوضوح:

في بعض الحالات، كانت تصدر أوامر بـ"الاعتقال والقتل". وبحسب أحد طالبي اللجوء، فإن "الأطفال أصبحوا خائفين لدرجة أنه كلما جاء شرطي إلى المنزل، وضعوا أيديهم على الفور على رؤوسهم كبادرة على الاستسلام". وكان يتم احتجاز المعتقلين في ظروف غير إنسانية وكانوا يتعرضون بشكل متكرر للضرب بالعصا والصدمات الكهربائية أو الاعتداءات الجنسية. وبحسب أحد الفلاحين، فإنه "كنت مستعدا للاعتراف بأنني قتلت ١٠٠ رجل، لأنهم أحضروا زوجتي وشقيقي، وجردوهما من ملابسهما وهددوا باغتصابهما أمامي" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٥).

وبالمثل، أفاد "يلديز" و"بيرو" بما يلي:

سادت أجواء من التهيب والعنف. استهدفت قوات الأمن الحكومية حزب العمال الكردستاني، على الرغم من أن المجتمعات الريفية الكردية غالبا ما كانت تعلق في تبادل إطلاق النار. وكان يصاحب العمليات الأمنية في القرى الكردية اعتقالات تعسفية، وسرقة كل ما يمكن أن يُنقل، وضرب وتعذيب و"اختفاءات" ... وفي الاعتقال، كان الكرد يتعرضون لإعدامات خارج نطاق القانون، وتعذيب وسوء معاملة، بما في ذلك (الفلقة) وهي (ضرب باطن القدمين)، والعلاج بالصدمات الكهربائية والاعتصاب. وكان يتم تسهيل ذلك من خلال التساهل النسبي الذي مكن السلطات العامة من إخضاع الكرد لفترات احتجاز طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، وفي مناخ من الحصانة بين قوات الشرطة والدرك، حيث كانت الإدانات على مثل هذه الأفعال نادرة، والأحكام، إذا صدرت من الأساس، تكون مخففة. وقد تسبب الإرهاب التالي على ذلك، فرار الآلاف من منازلهم. وتضاعفت موجات النزوح الجماعي الداخلي بسياسات حكومية متعمدة لإخلاء القرى. أجبر ما بين ٣ إلى ٤ ملايين قروي على ترك منازلهم (بحلول نهاية التسعينيات) ... وبدأت التقارير عن العثور على مقابر جماعية أُلقت فيها قوات الأمن جثث من اختفوا قسريا، في الظهور اعتبارا من نهاية الثمانينيات (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ١٧).

إجراءات جزئية تجاه "الدمقرطة"

حتى مع استمرار تصاعد الصراع في جنوب شرق البلاد، والذي انتشر بالإرهاب المدعوم من الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان، فإنه في جوانب أخرى من الجمهورية، بدا أن هناك تقدماً بطيئاً نحو "المزيد من الديمقراطية". كانت هناك ضغوط من الطبقة السياسية القديمة للسماح لهم بالمشاركة بشكل علني في السياسة مرة أخرى، على الرغم من أنهم منعوا من هذه المشاركة بموجب الدستور الجديد. وقد رُضخ "أوزال" لهذه الضغوط، وسمح بإجراء استفتاء شعبي حول هذه المسألة، وحشد الدعم لمعارضة هذا الإصلاح، ولكنه خسر بفارق هامش ضئيل جداً في أوائل سبتمبر ١٩٨٧. وسُمح للقادة السياسيين القدماء بالعودة إلى الحلبة الانتخابية. وهكذا، استأنف "ديميريل" و"أجاويد" مسيرتهما في الحياة العامة (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٨٩).

في الأشهر التي سبقت الاستفتاء، تقدم "أزوال" لعضوية المجتمع الأوروبي، وتم قبول الطلب في أبريل ١٩٨٧. ومع ذلك، سجّل المجتمع الأوروبي مخاوف "بشأن الصحفيين الذين حُكم عليهم بالسجن بسبب ذكر (الانفصاليين الكرد)". بالإضافة إلى ذلك، مرّر المجلس الأوروبي "مشروع قانون (يدعو الحكومة التركية إلى الاعتراف بالمشكلة الكردية"، على الرغم من أنه لم يكن هناك ذكر صريح لمدى إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الكردية. في يناير ١٩٨٨، وقعت تركيا اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع التعذيب، رغم أن هذا لم يحدث اختلافات كبيرة على أرض الواقع (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٦٥-١٦٦).

على الجبهة المحلية، أجبرت نتيجة الاستفتاء على التوجه لإجراء انتخابات جديدة، خرج منها "أوزال" مرة أخرى منتصراً. ولكن التيار السياسي أصبح أوسع كثيراً. وقد أُلح "أوزال" حتى إلى أن حظر السياسات الشيوعية الذي أسس له في قانون العقوبات، ربما يتم رفعه قريباً، وهو ما أدى إلى زيادة التوترات بين رئيس الوزراء والجيش (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٩٠). في عام ١٩٨٩، نجح "أوزال" في تأمين انتخابه من قبل أغليبيته في البرلمان، ليصبح الرئيس الثامن للجمهورية، على الرغم من الدعم الضعيف له ولحزبه "الوطن الأم".

كانت الأحزاب المعارضة تنتقد بشدة تراجع الأجور الذي حدث في أعقاب إعادة هيكلة النيوليبرالية. وهذا ما جعل أوزال يعتنق تحولاً "شعبوياً" من نوع ما، والذي شمل زيادة أجور القطاع العام، واستثمارات كبيرة في الريف. ولكن لم يكن هذا هو الدواء

الشافى. وعلى العكس من ذلك، تسبب هذا في تصاعد العجز وارتفاع التضخم (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢١). وبحلول نهاية هذا العقد، عادت معدلات التضخم إلى مستويات ما قبل عام ١٩٨٠ -حوالي ٨٠% (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٩١)- ما أدى إلى تناقص شعبيته المتراجعة بالفعل.

بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١، شرعت الحكومة التركية تدريجياً في "تحرير النظام السياسي" بشكل أكبر. وفي أبريل ١٩٨٩، تم تمرير عدد من الإصلاحات التحررية، من بينها "تقليل فترة إبقاء المواطنين رهن الاحتجاز من قبل الشرطة (من ١٥ يوماً إلى ٢٤ ساعة)، وهي الفترة التي كانت تحدث فيها معظم عمليات التعذيب". ومع ذلك، لم يتم تشريع وسن هذه الإجراءات. وبشكل جوهري، وبعد عامين في أبريل ١٩٩١، وبناءً على طلب الحكومة، قرر البرلمان "السماح باستخدام اللغة الكردية في النطاق الضيق" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٩٦). وبعد شهرين، تم رفع الحظر عن اتحاد النقابات التجارية التقدمي التركي أخيراً، بعد أحد عشر عاماً من الحظر.

بشكل كبير، وفي نفس الوقت تقريباً، خالف "أوزال" واحداً من أكبر المحظورات في الخيال القومي التركي، عندما طرح سؤالاً على الدبلوماسيين والصحفيين، بعد اجتماع مع أعضاء المجتمع الأرمني، وقال: "ماذا يحدث إذا تفاوضنا مع الأرمن وأنهينا هذه المسألة؟ ماذا إن اعترفنا رسمياً بالإبادة الأرمنية في ١٩١٥ والاعتراف بماضينا؟ دعونا نأخذ بزمام المبادرة ونجد الحقيقة. دعونا ندفع الثمن الاقتصادي والسياسي، إن لزم الأمر".

ومع ذلك، في قضية "الحرب على الإرهاب" لم يتزحزح النظام أبداً. "حدد قانون مكافحة الإرهاب الجديد... مفهوم (الإرهاب) بشكل فضفاض"، بما في ذلك "التصريحات الشفهية أو المكتوبة". وعلى هذه الأسس الوحشية، جرت محاكمة "عدد لا يحصى من النقابيين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان والصحافيين وأعضاء النيابة العامة"، بتهمة "الإرهاب" (ملفقة (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٩٦).

في هذه الأثناء، خلال انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩٩١، خرج "ديميرل" وحزبه "الحزب الديمقراطي" منتصرين. وحلّ حزب "أوزال" في المركز الثاني بشكل مفاجئ. وحلّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل مخيب للآمال في المركز الثالث، وهو الحزب "الذي تضمن أصوات حزب العمل الشعبي الكردي الذي نافس مرشحوه على قائمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لأنه لم يستطع المشاركة بسبب عدم وجود

مرشحين له في كل المحافظات"، وحل بعده حزب الرفاه الذي ترأسه "أربكان"، والذي نافس في الانتخابات في تحالف تكتيكي مع القوميين اليمينيين المتشددين (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٩٦-٢٩٧).

تصاعد فظائع إرهاب الدولة في باكور

بينما كانت الساحة التنافسية الانتخابية تتحرك في اتجاه أكثر تحرراً، وبشكل أكثر تنافسية، كانت الحربُ غير الرسمية في الجنوب الشرقي مستمرة في التصاعد "بسرعة مخيفة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٢٩٧). وفي هذا الصدد، كان عام ١٩٩٠ حاسماً. جاءت "المقاومة المدنية المتنامية" ضد قوات الأمن لتتمة حملة العصابات المصلحة. "لأول مرة، تجرأت عائلاتُ شهداء حزب العمال الكردستاني على الحصول على جثثهم من السلطات لدفنها، ونظموا جنازات علنية، سرعان ما أصبحت فرصة للاحتجاجات الجماعية" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٧. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٦٤). في الربيع، في جزيرة بوطان (بوتان)، خرج ما يزيد على ١٠ آلاف كردي في مظاهرة عامة. ورداً على ذلك، فرضت قوات الأمن حظراً للتجول "في ١١ بلدة في محافظتي ماردين وسعرت" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٧). ومع تصاعد المقاومة المدنية، حدثت زيادة مقابلة في عدد القتلى المدنيين على أيدي قوات الأمن. في شهر مارس وحده، قُتل أكثر من ١٠٠ شخص، مقارنة بـ ١٦ شخصاً فقط في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٩ (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٧).

لأول مرة، أصبح موضوع التمرد قضية بارزة في النقاش العام. تم كسر المحظورات القديمة وبات من الصعب الشك في أن "المسألة الكردية هي أخطر تحدٍ محلي واجهته الجمهورية" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٩). ظلت وجهة النظر المهيمنة هي أن "اللغة الوحيدة التي يفهمها الكردي هي التي تخاطبهم بها قوات الأمن، وأنه مطلوب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة". ومع ذلك، وفي أوساط عدد متزايد من السياسيين، كان هناك "اعتراف متزايد بأن الجيش ليس لديه إجابة على الخسارة التدريجية لـ (القلوب والعقول) في الجنوب الشرقي" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٧).

لم يقبل الجيش بهذه التخمينات المتعاطفة. وبعد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء في أبريل ١٩٩٠، عادت الحكومة إلى سياسة الرقابة "الضمان إبقاء المواطنين

على جهل بالتطورات"، وهي خطوة لم "تثر غضب الصحافة" فحسب، بل إنها حملت معنى أيضاً بأن قوات الأمن التركية لديها انتهاكات خطيرة تخفيها (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٧). وفي الوقت نفسه، وفي مناورة أكثر قسوة، منحت الحكومة الحاكم العام "صلاحيات أوسع لإعادة توطين (الأشخاص الذين تعتبر نقلهم ضرورياً... في أماكن تحددها وزارة الداخلية" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٧). احتضن "أوزال" هذه الإجراءات على أنها خاصة به، ولكن تردد أن الجيش هو من وضع مسودتها.

وبهذا الشكل، سخر الحاكم العام هذه السلطات الاستبدادية لاستخدامها. وكما وثق "ماكدويل"، فإن "عدد القرى التي دُمّرت والمواطنين الذين تم ترحيلهم ارتفع: تم تدمير ١٩ قرية في ديرسيم في أبريل، وتم إخلاء وتدمير ٢٧ قرية وكفر في شرناق في أغسطس وسبتمبر، ما أدى إلى تشريد ما يزيد على ٣٠ ألف شخص. وفي بوتان وحدها، تم إخلاء ٣٠٠ قرية وكفر في الفترة حتى نوفمبر، ونزوح ٥٠ ألف شخص. وقد رفض كثير من الضحايا ببساطة الانضمام إلى حراس القرى" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٨).

كانت خطة الدولة واضحة بشكل كبير: من أجل حرمان حزب العمال الكردستاني من دعم القرويين، قررت الحكومة تهجير سكان القرية بالكامل من المناطق التي لا يسهل وضعها تحت المراقبة (فان بروينسن ١٩٩٩). يشير هذا الالتزام المبدئي إلى انتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبت عند الضرورة، وإلى عزم الدولة على تطهير أراضي عدو الأمة بأي ثمن. ومع ذلك، كان الأسوأ لم يأت بعد.

في يوليو/تموز ١٩٩٠، نشر الحزب الديمقراطي الاشتراكي، الذي ضم بحلول هذا الوقت عدداً كبيراً من المكون الكردي، نشر تقريراً مثيراً للجدل عن وضع الجنوب الشرقي للبلاد، حيث اقترح فيه "توصية مذهلة وغير مسبقة: حرية التعبير عن الهوية والحرية اللغوية في التعبير، وإلغاء حراس القرى والحاكم العام وحالة الطوارئ، وبرنامج ضخّم للتنمية الإقليمية". وبحسب تقديرات "ماكدويل"، فإن "وجهة نظر الكرد باتت تلقى صدىً لها"، وليس فقط من جانب اليسار (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٨). في أوائل عام ١٩٩١، كانت هناك تقارير عن أن مسعود يلماز الذي حل محل "أوزال" كرئيس للوزراء بعد أن أصبح الأخير رئيساً، رأى أن "اللغة الكردية يجب أن تصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا". وفي نفس الوقت تقريبا، أعلن "أوزال" نفسه "قبول فكرة الحكم الذاتي الكردي في منطقة شمال العراق" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٨). وبشكل

أكثر جرأة، وبعد أن أصبح "ديميريل" رئيساً للوزراء مرة أخرى، أعلن أن "رغبته كانت الاعتراف بحقوق الثقافة الكردية وتوفير المزيد من الاستثمارات للمحافظات الجنوبية الشرقية التي عانت من عدم التطوير"، وقال أيضاً إن "ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان سيجري التحقيق فيها" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ٢٠٩). ولكن مع حلول ربيع عام ١٩٩٢، أُجبر رئيس الوزراء على الاعتراف أنه لم يستطع الوفاء بهذه الوعود.

تسببت الأوضاع في العراق في زيادة تعقيد الأمور. ولإضافة المزيد من التوتر والارتباك الاجتماعي للحرب غير المعلنة في الجنوب الشرقي، دخلت موجتان من اللاجئين الكرد إلى تركيا قادمتين من العراق: الأولى في عام ١٩٨٨، بعد الإبادة باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد السكان الكرد من قبل نظام صدام حسين قبيل انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، والثانية في ربيع ١٩٩١ بعد أن هاجم صدام حسين الكرد مرة أخرى في أعقاب الانتفاضة ضده -وهي انتفاضة شجعتها الولايات المتحدة، ولكنها تركت الكرد بشكل حاسم لمواجهة مصيرهم فيها (انتصار ١٩٩٢). وفي الموجة الثانية، ضغط ما يقرب من ٥٠٠ ألف كردي على الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا. كانت مخيمات اللاجئين داخل تركيا مرعبة و"غير ملائمة ليسكنها البشر... كانت الأحياء السكنية تشبه وحدات السجون... وتم التحكم في حركة اللاجئين بصرامة" (انتصار ١٩٩٢، ص ١٠٩). ومع ذلك، أقامت "أنقرة" أيضاً علاقات رسمية مع حزين كرديين رئيسيين في العراق، الحزب الديمقراطي لـ"برزاني" وحزب الاتحاد الوطني لـ"طالباني" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٣٠)، وهو ما كان بمثابة جرس إنذار للدوائر العسكرية واليمينية المتطرفة.

"انقلاب" أوزال

بحلول عام ١٩٩٢، خرج الرئيس نصف الكردي "أوزال" إلى العلن ليعلن انقلاباً درامياً - "عفو عن أعضاء العصابات المسلحة والاعتراف بحزب العمال الكردستاني كمشارك في النظام السياسي التركي" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٣١. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٦٢. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٥٥)- وهو موقف على الأرجح كلف الرئيس حياته.

مثل هذه الإشارات غير المسبوقة عن الاستعداد لتقديم تنازلات، دفعت حزب العمال الكردستاني إلى الرد بالمثل. في أوائل عام ١٩٨٨، أشارت الرسائل الواضحة من جانب "أوجلان" إلى استعداده للتفاوض. وفي مقابلة في سهل البقاع لصالح صحيفة

"ميليت" التي تصدر في إسطنبول، عرض على الحكومة التركية "وقف إطلاق النار إذا اعترفت بحزب العمال الكردستاني". وتوقع الكثيرون في ذلك الوقت أن هذا العرض جرى تحت ضغط مضيفيه، الذين كانوا يخشون من (الإعداد لتدخل عسكري كبير في سهل البقاع" (أوبلانس ١٩٩٦، ص ١٦٨). ورغم ذلك، تسببت هذه المقابلة الصحفية في عاصفة، على الأقل بسبب تأثيرها الإنساني فيما يخص التصورات بشأن زعيم حزب العمال الكردستاني الذي تعرض للتشويه إلى حد كبير. وكما يذكر "زوركر"، فإن "الرجل الذي كان يعد عدو تركيا الأول لسنوات طويلة (كان كذلك بشكل ما) وشيطان حقيقي، اتضح أنه رجل من لحم ودم وأحد مشجعي نادي جالاتاسراي لكرة القدم" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٠٧-٣٠٨).

في عام ١٩٩٠، وبالتزامن مع الإخلاء الممنهج للقري، حذر "أوجلان" من حمام دم أكبر. ومع ذلك، كان حريصاً على التأكيد للمرة الأولى، أنه "ليس هناك قضية انفصال عن تركيا. شعبي يحتاج إلى تركيا. لا يمكننا الانفصال على الأقل لمدة ٤٠ عام" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٢٨-٤٢٩).

وفي العام التالي، تم التخلي عن التلميحات المشابهة بشأن استعداد حزب العمال الكردستاني للتفاوض. في مارس ١٩٩١، وفي ذروة الانتفاضة الكردية العراقية "ألمح متحدث حزب العمال الكردستاني إلى أن الحزب قد يرحب بالحل الفيدرالي في إطار تركيا". ومرة أخرى، في نوفمبر، "سأل الصحفي عصمت عصمت زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان بشأن ما إذا كان سيقبل الحل الفيدرالي، وأجاب الأخير بأن (هذا هو ما نراه بدون أدنى شك)" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٠. عصمت ١٩٩٢، ص ٣٤٢). استجاب الرئيس "أوزال" لهذه المبادرة بطريقة "صدمت أنقرة"، من خلال الإشارة إلى أنه "على استعداد للحديث بشأن النظام الفيدرالي إن كان من أجل معارضته". الاستعداد للحديث كان هو ما أثار الصدمة، واستغل "أوجلان" الفرصة. وفي خلال شهر، "عرض على أنقرة وقف إطلاق النار والتفاوض إذا وافقت الأخيرة على إطلاق سراح جميع سجناء حزب العمال الكردستاني، وأوقفت (حربها السرية) في كردستان، وسمحت بنشاط سياسي حر في تركيا، وأعلنت التزامها بوقف إطلاق النار" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٠. ورومانو ٢٠٠٦، ص ٥٦).

وخلال كل ذلك، وعلى الرغم من هذه المبادرات الشفهية، فإن دوامة العنف والقمع واصلت تصاعدها. ومثل ربيع عام ١٩٩٢ نقطة تحول أخرى مشؤومة -عندما

ذبحت قوات الأمن ما يقرب من ١٠٠ مدني خلال مهرجان النوروز- "التركيز السنوي للتعبير عن الهوية الكردية" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٥. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٦٦). وبعدها، في أغسطس/آب، اعتدت قوات الأمن على مدينة "شرناق"، بعد تقارير (غير مؤكدة) عن نشاط حزب العمال الكردستاني. وكانت النتيجة وحشية: بلغ عدد إجمالي السكان حوالي ٢٠ ألف شخص، هربوا بشكل جماعي، وتم تدمير عدد كبير من المباني. وعانت مدينتان كرديتان أخرتان، وهما دارجسيت وتشوكورجه، من مصير مشابه (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٥. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٦٧). استجاب حزب العمال الكردستاني بجرعة من الوحشية الخاصة به. وفي سبتمبر/أيلول، وعلى مدار يومين متعاقبين، "قضى الحزب على ٤٠ من عشيرة حراس القرى بالقرب من وان" (ومن بينهم كثير من النساء والأطفال)، وبعدها "نصب كمينا وقتل ٢٩ جنديا". وصل العنف المتزايد إلى مستويات غير مسبوقة. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد القتلى بلغ ٣ آلاف في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩١ وحده، تشير الأرقام الرسمية للقتلى إلى ألف قتيل، وتبعها ما يقرب من ٢٠٠٠ قتيل في ١٩٩٢. ومع تزايد العنف، تحطم "أي وهم بشأن سلطة الحكومة" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٥). وكما لخص يلديز ويرو مسار عام ١٩٩٢، فإن:

تقارير الحكومة عن هجمات حزب العمال الكردستاني استخدمت كمبرر لانتقام قوات الأمن ضد السكان المدنيين. هاجم حزب العمال الكردستاني قوات الأمن المكلفة بالخدمة في مدن المنطقة الكردية، وانتقلت القوات الحكومية بعنف وصل إلى حد أن سكان المدن قُتلوا أو أصيبوا أو أجبروا على الفرار خوفا. فتحت قوات الأمن الحكومية النار وأطلقت الرصاص بشكل عشوائي على المنازل والمحال والسيارات، وأطلق النار على المناطق السكنية باستخدام مدرعات "بانزر" والدبابات الأخرى والمدفعية الثقيلة. وخلال العملية الأمنية، تعرضت مكاتب المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمحامين إلى المداهمات والتدمير، وشنت القوات حملات على كل منزل لإجبار أعضاء حزب العمال الكردستاني على الخروج. وشهد عام ١٩٩٢ كذلك، زيادة جوهرية في الاغتيالات، بما في ذلك الأطباء رفيعي اند المستوى والمحامين والمدرسين والقادة السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان ورجال الأعمال. أعلن

وزير الداخلية آنذاك عن ٨٨١ ضحية خلال هذا العام في ١٣ محافظة تحت حكم الطوارئ في الجنوب الشرقي التركي، كانت ههجووية مهاجمي الضحايا فيها غير معلومة (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٧-١٨).

في هذه الأثناء، استمرت المقاومة المدنية على قدم وساق. وخلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، حدثت سلسلة من الانتفاضات الكبيرة المعروفة باسم (سرهلدان). وفي أغلب المدن في المنطقة، في ديار بكر (آمد) وباتمان وشرناق وسعرت، نُظمت عملية المقاطعات وإغلاق المحال. واستجابت الدولة بـ"المزيد من الإخلاءات القسرية للمستوطنات الكردية الريفية"، ظاهرياً من أجل "قطع الإمدادات اللوجيستية لحزب العمال الكردستاني". وأصبحت الإجابة على الصوت الجماعي والعقاب الجماعي هي القاعدة (غونيس وزيدان لوجلو ٢٠١٤، ص ٤).

أول وقف إطلاق نار لحزب العمال الكردستاني وانهيائه

أدت العلاقات الناشئة بين الدولة التركية والحكومة الإقليمية الكردية الجديدة في العراق، إلى ضربة قاصمة ضد حزب العمال الكردستاني، في أواخر عام ١٩٩٢، حين تعاونت ونسقت حكومة الإقليم الكردي العراقية مع الجنود الغزاة الأتراك "في هجوم ضخم ضد ما يقرب من خمسة آلاف تقريباً من العناصر المسلحة لحزب العمال الكردستاني الذين اختبؤوا في أودية بهدينان"، والتي قُتل فيها مئات العناصر المسلحة. وفي أعقاب الهجوم التركي-الكردي العراقي المشترك، "كانت هناك توقعات كبيرة بأن حزب العمال الكردستاني انكسر بهذا الشكل" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٦).

تضاعفت هذه الشائعات في مارس/آذار ١٩٩٣. وفي مقابلة مع القيادي الكردي الراحل جلال طالباني، أكد أنه التقى "أوجلان" وأن حزب العمال الكردستاني "بات مستعداً للتخلي عن الصراع المسلح"، ومستعد حتى لإدانة أي خطط إرهابية أخرى، في مقابل الحل التفاوضي. وبعد أيام قليلة من نشر هذه التصريحات، أدلى "أوجلان" ببادرة أخرى غير مسبوقة، بالإعلان عن "وقف إطلاق نار أحادي الجانب" على أن

يكون من النوروز وحتى ١٥ أبريل، "وخلال هذه الفترة، ستدافع قواته فقط عن نفسها إذا تعرضت للهجوم". وأضاف "أوجلان" أنه إذا استجابت السلطات التركية بشكل إيجابي، فإنه "ليس هناك سبب لعدم تمديد وقف إطلاق النار... أنا شخصياً أود أن أصبح قادراً على العودة بدون سلاح إلى الجنوب الشرقي للانخراط في النشاط السياسي". في الواقع، في السادس عشر من أبريل، مدد "أوجلان" وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى، إلى جانب دعوته المعتدلة بشكل ملحوظ: "يجب أن يتم منحنا حريتنا الثقافية وحق بث اللغة الكردية. يجب إلغاء نظام حراس القرى ورفع حالة الطوارئ. يجب أن تتخذ السلطات التركية الإجراءات الضرورية لمنع جرائم القتل المجهولة، ويجب الاعتراف بالحقوق السياسية للتنظيمات الكردية" (ماكديل ١٩٩٦، ص ٤٣٦. وغونيس ٢٠١٢، ص ١٣٣).

لم ينظر الجيش التركي إلى وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى والمبادرات المفاجئة المعتدلة من جانب "أوجلان"، إلا على أنها إشارة على الضعف. وكان رد فعل الجيش هو الإجهاز على الأسد بينما هو جريح (وايت ٢٠٠٠، ص ١٦٨). ورغم ذلك، وافق الرئيس "أوزال" على التفاوض. وبعدها بشكل مفاجئ، توفي الرئيس في ظروف مريبة، وأعلن رسمياً أنه عانى من نوبة قلبية. وبعد ما يقرب من ٢٠ عاماً، تم نبش جثمانه وفحصه، وأخيراً ثبت ما كان يشتبه فيه لفترة طويلة، وهو أن الرئيس "أوزال" تعرض في الحقيقة للتسميم، كما كانت زوجته تقول دائماً^٧. كان ما حدث انقلاباً سرياً للقضاء على أي احتمالية للسلام.

بعد وفاة "أوزال"، أصبح "ديميرل" رئيساً وأصبحت السيدة تانسو تشيلر أستاذة الاقتصاد السابقة والوزيرة في حكومة "ديميرل" السابقة، أصبحت رئيس الوزراء الجديدة. أوضحت "تشيلر" منذ البداية أنه ليس لديها أي نية للتدخل في خطط الجيش للقضاء على حزب العمال الكردستاني في الجنوب الشرقي. وبهذا، تصاعد الهجوم وتدهورت أوضاع حقوق الإنسان، حيث سعت قوات الأمن التركية إلى توصيل رسالة واضحة قاسية وعنيفة، مفادها أنها ليست لديها رغبة في التفاوض مع خصم ينظرون إليه على أنه ضعيف. ركزت قوات الأمن جهودها على القتل فقط.

من جانبها، بحلول نهاية مايو، أوقفت "مجموعة من حزب العمال الكردستاني حافلة بالقرب من بينغول، وقتلت ٣٥ جندياً خارج الخدمة كانوا على متنها". كانت هناك تكهنات على نطاق واسع بأن العملية "كانت من تنفيذ قائد مارق من حزب

العمال الكردستاني يهدف إلى تخريب وقف إطلاق النار". وعلى أي حال، "لم يكن لدى أوجلان خيار آخر سوى الإعلان عن انتهاء وقف إطلاق النار رسمياً" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٣٧. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٦٩). وهكذا، استؤنفت الأعمال العدائية على الجانبين. وفي عام ١٩٩٥، دعا "أوجلان" إلى وقف إطلاق نار أحادي الجانب للمرة الثانية، ومن جديد نُظر إلى هذه الدعوة على أنها إشارة على الضعف، وكان الرد الحكومي هو هجوم عبر الحدود على جبال شمال العراق (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨).

فور أن أصبحت "تشيلر" رئيساً للوزراء، جدد الجيش من هجماته، بما في ذلك "هجمات رهيبية ومدمرة على بلدي كولوب وليجا" (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٣٨). ومن جديد، ارتفعت حصيلة القتلى، واستمرت المذابح ضد المدنيين على أيدي قوات الأمن التي حظيت بالحصانة الكاملة. وعلى سبيل المثال، نفذت قوات الدرك "عملية عسكرية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، أدت إلى اختفاء ١١ رجلاً كردياً بعد احتجازهم خلال العملية". وفي واقعة أخرى "اختفى" ٣ رجال من قرية تشاغلايان في دياربكر (آمد)، بعد الإخلاء القسري للقرية. وقد أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كلا الواقعتين في وقت لاحق، وأعلنت المحكمة أن "تركيا انتهكت حق الحياة" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٨).

وإلى جانب هجمات الجيش المتزايدة، حظرت الحكومة التركية الحزب السياسي الكردي HEP، والذي تأسس بعد الانفصال عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي (غونيس ٢٠١٢، ص ١٥٦-١٦٤). وعلاوة على ذلك، قررت المحكمة الدستورية تجريد "أحد أكثر الأعضاء الكرد اعتدالاً في الجمعية التشريعية" من حصانته البرلمانية، وسرعان ما تلى ذلك مجموعة من رفع الحصانات البرلمانية عن أعضاء آخرين. وعلاوة على ذلك، تزامنت تلك الإجراءات القانونية مع اغتيلات خارج نطاق القانون للسياسيين الكرد، وهجمات بالقنابل على مقارهم وأفرع مكاتبهم، واعتقالات لأعضاء الحزب (ماكديول ١٩٩٦، ص ٤٣٩). وبهذا الشكل، أُغلقت نافذة الفرصة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي بشأن مسألة حقوق الإنسان في المنطقة الكردية.

استجاب حزب العمال الكردستاني لهذه التطورات للمرة الأولى بنقل الصراع إلى داخل المناطق التركية، وأطلق سلسلة من الهجمات ضد المواقع السياحية على طول

الساحل الجنوبي لتركيا. وبدأ الحزب كذلك في الهجوم على أهداف تركية خارج حدود تركيا، في أوروبا الغربية، وكان أول هجوم هو استهداف السفارة التركية في "بيرن".

ولكي يكون التصعيد التكتيكي من جانب حزب العمال الكردستاني في سياقه، فإن مدى الفظائع التي كانت ترتكب في الريف الكردي، والتي كان الحزب يستجيب لها، لا يمكن نسيانه. وبحلول نهاية التسعينيات، تم إخلاء ٣٥٠٠ قرية وكفر بالكامل قسراً، وتم إخلاء عدد كبير آخر "طوعاً" لأن السكان لم يكونوا لينجو من هذه الهجمات (فان برونسين ١٩٩٩). كان الريف مدمراً، وهلك الديموغرافيا تماماً. وبحلول نهاية عام ١٩٩٣، كان يشار إلى رقم ١٠ آلاف قتيل على نطاق واسع، وبحلول نهاية ١٩٩٤ قفز هذا الرقم إلى ٢٠ ألف، بالإضافة إلى تدمير ٢٠٠٠ قرية. بحلول هذا الوقت، بحث "حوالي مليون لاجئ من الريف عن مأوى لهم" في دياربكر (آمد)، وهو "نمط تكرر في مدينة تلو الأخرى في أنحاء كردستان". وفي هذه الأثناء، "فر ما يقرب من ٢٠ ألف آخرين عبر الحدود" إلى الإقليم الكردي في العراق (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٨).

١٩٩٣.. نقطة تحول في الحرب

كان عام ١٩٩٣ نقطة تحول بالنسبة لحزب العمال الكردستاني، فقد أدت هجماته في غرب أوروبا إلى "حظر حزب العمال الكردستاني والكيانات التابعة له في ألمانيا، واحتجاز عدد من مؤيديه في فرنسا، وهي خطوات هددت الموارد المالية لحزب العمال الكردستاني" التي كان يحصل عليها من المشتتين الكرد الذين يتزايدون بقوة (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٨).

في العام التالي، تمكنت الدولة من حشد ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف جندي في الجنوب الشرقي، في محاولة للقضاء على حزب العمال الكردستاني "إلى الأبد". وفي مسعاهم -وفي ظل تصميم وعزم على استئصال جميع بقايا التنظيم- أصبحت "عمليات التعذيب وإطلاق النار على القرويين العاديين منتشرة على نطاق واسع"، إلى درجة أن الكثيرين منهم "هجروا منازلهم خوفاً على حيواتهم" (ماكدويل ١٩٩٦، ص ٤٣٨). وقد وثق "يلديز" و"بيرو" انتهاكات أوضاع حقوق الإنسان في ذلك الوقت بتفاصيل قاتمة، أكدت لاحقاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

تشير سجلات العمليات العسكرية التركية، التي قدمتها الحكومة التركية إلى المحكمة الأوروبية في قضية "أورهان" ضد تركيا، إلى أن ٣٠ عملية جرت في محافظة ديار بكر (آمد) من ٢ إلى ٣١ مايو/أيار ١٩٩٤. وعلى الرغم من عدم وجود سجلات لأعداد القوات، فإن المحكمة أشارت إلى أن أعداداً كبيرة من الوحدات العسكرية شاركت في العمليات العسكرية في ديار بكر. وأشارت التقارير التفصيلية لقصف طائرات الهليكوبتر والطائرات المقاتلة لقرى كردية في عام ١٩٩٤، ما أسفر عن مقتل ٢٦ مدنياً، من بينهم ما لا يقل عن ١٧ طفلاً. وذكر الشهود أنه في الأيام التي سبقت الهجوم، وجهت قوات الدرك تهديدات بالقتل للقرويين بسبب رفضهم الانضمام إلى فرق حراس القرى.

أثبتت أحكام المحكمة الأوروبية كذلك نمطا من عمليات الاختطاف والقتل خارج نطاق القانون من قبل موظفي الدولة ومن يعملون بالنيابة عن السلطات الرسمية في ذلك الوقت. ووحدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكمها، عدداً كبيراً من القضايا التي انتهكت فيها تركيا حق الحياة والحرية. وأكد تقرير للجنة البرلمانية التركية بشأن عمليات القتل السياسي الغامضة، والذي تم تسريبه إلى الصحافة في عام ١٩٩٥، أن حراس القرى انخرطوا في عمليات قتل خارج نطاق القانون، إلى جانب مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية الأخرى، مثل الابتزاز.

وبالإضافة إلى عمليات القتل خارج نطاق القانون، سلطت القضايا المعروضة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الضوء على الطبيعة المنهجية لتدمير القرى في الجنوب الشرقي، بما في ذلك حرق المنازل وتدمير المحاصيل وقتل الماشية. وفي أعقاب تحقيقاتها لتقصي الحقائق، وصفت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "مينتس وآخرين ضد الحكومة التركية"، المخالفات القانونية المرتكبة في الجنوب الشرقي التركي في التسعينيات على النحو التالي: "رأت اللجنة أن إحراق منازل المدعين الثلاثة الأوائل، يشكل عملاً من أعمال العنف والتدمير المتعمد، في تجاهل تام لسلامة ورفاهية

المدعين وأطفالهم الذين تركوا دون مأوى ومساعدة، وفي ظروف سببت لهم الألم والمعاناة. ولاحظت على وجه الخصوص الظروف المؤلمة التي مُنعت فيها المدعين من إنقاذ ممتلكاتهم الشخصية والحالة الشخصية القاسية التي وجدوا أنفسهم فيها فيما بعد، كونهم حُرِّموا من منازلهم في القرية وسبيل رزقهم الذي تمكنوا من جنيه من حداثتهم وحقولهم" (يلدز ويرو ٢٠١٠، ص ١٨-١٩).

لم يكن هناك انقطاع على مدار ما تبقى من هذا العقد. في الواقع، كانت السنوات بين ١٩٩٢ و ١٩٩٩ الأكثر دموية في الصراع حتى ذلك الوقت. تشير الأرقام الرسمية إلى أنه من بين ٣١ ألف عنصر من قوات الأمن والمدنيين ومقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين فقدوا حيواتهم في الفترة السابقة على أسر "أوجلان" (أي بين ١٩٨٤ و ١٩٩٩)، هناك "٢٧ ألف و ٤١٠ شخص قتلوا في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٩" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٣). ومن الصعوبة تماماً أن يتم تقدير الفظائع التي ارتكبتها قوات الأمن التركية ضد حقوق الإنسان، واللجوء إلى العقاب الجماعي. بدا أن قوات الأمن كانت عازمة على ما هو أكثر من مجرد القضاء على حزب العمال الكردستاني، وبدلاً من ذلك، كانت تأمل في تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة إلى الأبد. كان التطهير العرقي والشتات الجماعي هو الهدف، إلى جانب الإسكات النهائي للصوت الجماعي الكردي. وكما يشير "ياديرجي" بشكل مقنع، فإن:

عمليات إخلاء القرى كانت متعددة الأوجه وتتضمن أكثر من الهدف المعلن بمكافحة حزب العمال الكردستاني. شكلت هذه العمليات جزءاً من رغبة الدولة المستمرة في كسر المجتمعات الكردية في المحافظات ذات الأغلبية الكردية، وتعزيز السيطرة في قلب الأراضي الكردية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تشتيت السكان الكرد لن يحقق فقط الأهداف طويلة الأمد باستيعاب الكرد في الثقافة التركية المهيمنة والقضاء على الهوية الكردية، بل إنه سيؤدي إلى تراجع الدعوات للحكم الذاتي (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٥).

كان لوحشية الدولة التركية في الجنوب الشرقي تداعيات، خصوصاً في أوروبا، حيث أدى زيادة عدد المشتتين الكرد والمتحدثين باللغة الكردية، رغم الحظر، إلى زيادة الوعي الأوروبي بشأن مدى عمق كارثة حقوق الإنسان التي كان يتم تحضرها ضد الكرد.

وظهرت القوة الدبلوماسية الجديدة للكرد في الشتات الأوروبي، على سبيل المثال، في يونيو عام ١٩٨٨، حين "تم التطرق إلى مسيرة كردية في دورتموند من قبل رئيس الوزراء الدانماركي السابق، ووزير يوناني سابق، بالإضافة إلى حزب الخضر" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٦٥). بدأت السلطات التركية تظهر كأشرار بغضضين في الأوساط الدولية لحقوق الإنسان. وحتى إدارة "كليتتون" بدأت في تأنيب الحكومة التركية على مدى انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

لم تكن التداعيات من حيث السمعة والازدراء الأخلاقي محدودة في أوروبا أو دوائر حقوق الإنسان الدولية وحدها، فقد أدت الفضائح التي ارتكبت في الجنوب الشرقي إلى كشف الصحافة التركية في نهاية المطاف، عن "التحالف الوثيق بين عناصر في الدولة التركية وعناصر إجرامية، أو (المافيا) ... التي تُعرف أيضا باسم (الدولة العميقة)" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٦٦). كان حادث السيارة الذي وقع في نوفمبر ١٩٩٦، والمعروف باسم "حادث سوسورلوك"، مبرراً للصحافيين الذين خرجوا سريعاً ليصرخوا على وجود مثل هذه العلاقات القذرة. في السيارة نفسها، قُتل أحد المسلحين الفاشيين الجدد سيئ السمعة، ونائب رئيس الشرطة الذي كان منخرطاً في الشؤون الأمنية للدولة، بالإضافة إلى إصابة زعيم قبيلة كردية على علاقة بحراس القرى. أدى الحادث إلى ضجة كبيرة. وأخيراً، بات العامة الأتراك على علم بـ"التواطؤ بين الدولة والمجرمين" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٦٦). ورغم ذلك، فإن هذه الضجة لم تفعل الكثير لتغير ديناميات الإجرام على الأرض، واستمرت عمليات العقاب الجماعي ضد الكرد بلا هوادة على أيدي قوات الأمن و"الدولة العميقة".

في هذه الأثناء، وعلى خلفية التحرر الاقتصادي وإلغاء الحواجز أمام تدفقات رأس المال منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي فصاعداً، كانت الدولة التركية عرضة لأزمات هروب رأس المال -في ١٩٩١ و ١٩٩٤ و ١٩٩٨، ومرة أخرى في ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٥-٢٢٦). وإلى جانب نوبات التضخم المرتفعة وعجز القطاع العام الذي تزايد بقوة، كانت هذه الضغوط المتعددة على النسيج الاقتصادي مصدر قلق متزايد، لا سيما في دوائر الأعمال التركية. وسرعان ما أصبحت التكلفة المادية للحرب الدائرة ضد حزب العمال الكردستاني -أو- الكرد، والتي تقدر بحوالي ٢ مليار دولار سنوياً في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٩، سرعان ما أصبحت مسألة استياء. وباتت "الدعوة إلى بدائل"، أقل في التكلفة وأكثر إنسانية في التعامل "وسائل لعلاج المسألة الكردية"، باتت أكثر شيوعاً (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٦).

صعود نجم إسلام "أربكان" السياسي

على الرغم من هذه الحساسيات المتزايدة بين عامة الشعب التركي، وربما على وجه الخصوص مجتمع الأعمال، فإن المؤسسة السياسية الكمالية ظلت تحارب بشكل ملحوظ ضد القضية الكردية. ولكن هذه المؤسسة، بدورها، وجدت نفسها محاصرة بشكل متزايد، خاصة من الجناح الإسلامي. حقق حزب الرفاه الذي تزعمه نجم الدين أربكان تقدماً هائلاً في انتخابات البلديات عام ١٩٩٤، والأكثر إثارة للصدمة هو تحقيقه تقدماً كبيراً في المناطق الحضرية، حيث سيطر على ٦١ من بين أكبر ١٥ مدينة تركية، بما في ذلك إسطنبول وأنقرة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣١٩). ظهر رئيس الوزراء والرئيس المستقبلي رجب طيب أردوغان للمرة الأولى على الساحة الوطنية، بصفته رئيس بلدة إسطنبول اللامع. وبدأت رياح التغيير تهب، وبعدها بدا أن حزب الرفاه الإسلامي "كان يميل إلى اتخاذ موقف أكثر تصالحية" فيما يتعلق بالكرد، حيث أشار "أربكان" نفسه مراراً إلى الحاجة إلى التفاوض والتنازل (زوركر ٢٠١٧، ص ٣١٠).

أكدت الانتخابات العامة في ديسمبر ١٩٩٥، الشعبية المتزايدة لواجهة "أربكان" للإسلام السياسي، حين حصل حزب الرفاه على أكبر نسبة من الأصوات. وفي أعقاب الانتخابات، بات واضحاً أنه "ليس هناك حكومة مستقرة يمكن أن تتولى الحكم بدون مشاركة الإسلاميين". حتى دوائر الأعمال ذات الأصول الغربية فضلت وجود حكومة مستقرة على وجود بدائل علمانية. وهكذا، أصبحت الجمهورية العلمانية تحت حكم رئيس وزراء إسلامي صريح (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٢٢-٣٢٣).

ومع ذلك، فإن العلاقات بين حزب "الرفاه" الذي تزعمه "أربكان" والجيش التركي تدهورت سريعاً. وفي نهاية فبراير ١٩٩٧، قدم الجيش إلى مجلس الوزراء "لائحة طويلة من المطالب (وصفها بالنصائح)، تهدف إلى تقليص تأثير الإسلاميين في الاقتصاد والتعليم وفي أجهزة الدولة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٢٤). وبحلول منتصف ١٩٩٧، أجبر رئيس الوزراء "أربكان" على التنحي، وفي أوائل عام ١٩٩٨، حظرت المحكمة الدستورية وحظرت حزبه من المشاركة في الحياة العامة. حلّ مسعود يلماز وحزبه "الوطن الأم" محل "أربكان" ليملأ الفراغ، في تحالف ضعيف آخر شمل الحزب الديمقراطي اليساري الذي تزعمه "أجاويد". وهكذا، نجح الجيش "في تنفيذ ما سُمي في تركيا آنذاك بـ(أول انقلاب ما بعد الحداثة" (زوركر، ص ٢٣٥). ولكن الجيش لم يستطع منع المد الإسلامي المتصاعد طويلاً.

لاحقت المؤسسة الكمالية أيضاً رجب طيب أردوغان، واتهمت رئيس بلدية إسطنبول بـ"التحريض على الكراهية الدينية"، بسبب قراءته قصيدة قديمة كتبها ضياء غوكالب، تقارن المآذن بالحرب خلال تجمع انتخابي، وبسبب هذا "تم الحكم عليه بالسجن عشرة أشهر" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٢٥). ولكن، في حالة "أردوغان"، عزز الاضطهاد من شعبيته وعزيمته. وبحلول عام ٢٠٠٢، عاد للانتقام. وفي ظل حزب الرفاه، أجبرت القوى الإسلامية على إعادة تنظيم نفسها، وهو ما فعلوه، أولاً تحت اسم حزب الفضيلة، الذي تم حظره أيضاً في عام ٢٠٠١، وبعدها تحت اسم حزب العدالة والتنمية (AKP)، تحت قيادة "أردوغان" وعبدالله غول.

اختطاف عبدالله أوجلان

في عام ١٩٩٨، وتحت الضغوط المتزايدة والتهديدات العسكرية من قبل الحكومة التركية، أجبر زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان على مغادرة سوريا التي كان يعيش فيها كمنفى على مدار ما يقرب من عقدين (رومانو ٢٠٠٦، ص ٥٨). وهكذا، بدأت رحلة عذاب قادته أولاً إلى روسيا ثم إلى إيطاليا واليونان. وبينما كان في حالة فرار، أعلن "أوجلان" في أغسطس ١٩٩٨، وقف إطلاق نار أحادي الجانب للمرة الثالثة، والذي انتهى في وقت لاحق حين تم أسره في كينيا، في طريقه إلى جنوب إفريقيا، في الخامس عشر من فبراير ١٩٩٩ (وايت ٢٠٠٠، ص ١٨٥-١٨٦. وغونيس ٢٠١٢، ص ١٣٤-١٣٥).

تسبب أسر "أوجلان" في فيضٍ من المشاعر، وأطلق "موجة من الإرهاب" تضمنت "اغتيال المحافظين المحليين وتفجير تسبب في مقتل ١٣ شخصاً" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٩. ووايت ٢٠٠٠، ص ١٨٨). وربما كانت تلك المشاعر واضحةً تحديداً بين الكرد في الشتات (رومانو ٢٠٠٦، ص ١٦٣). خرجت المظاهرات في كل أنحاء العالم ضد السفارات والقنصليات اليونانية والإسرائيلية (حيث تورطت الدولتان في عملية الاعتقال، إلى جانب الاستخبارات المركزية الأمريكية). وفي برلين، قُتل ثلاثة من الكرد وأصيب ١٦ آخرين في هجوم على القنصلية الإسرائيلية، وبعدها هددت الحكومة الألمانية بترحيلهم إذا استمرت المظاهرات.^٨

أُعيد "أوجلان" إلى تركيا وتم حبسه انفرادياً في سجن بجزيرة "إمرالي" في بحر "مرمرة"، وهو لا يزال هناك حتى يومنا هذا. تم تخصيص ما يزيد على ١٠٠٠ جندي تركي على الجزيرة لحراسة عدو الشعب الأول^٩. وأدانته المحكمة العسكرية بالخيانة والدعوة للانفصال، وبحلول يونيو كان أُدين وحكم عليه بالإعدام^{١٠}، وعلى الفور طعن "أوجلان" على هذا القرار.

خلال المحاكمة، ضرب "أوجلان" بشكل مفاجئ على وتر التصالحية، ودعا إلى العفو عنه وعن تنظيمه، ولكن في المقابل، أعلن أنه مستعد ويرغب في خدمة "الجمهورية الديمقراطية" (جانتز ٢٠١١، ص ٧٣). وإلى جانب ذلك، قدم إلى المحكمة - كجزء من دفاعه- نص تحت عنوان: "إعلان بشأن حل القضية الكردية"، أعلن فيه أولاً التزامه بمشروع "يهدف إلى إصلاح الدستور السياسي لتركيا"، وحاول "فصل فكرة الجمهورية عن فكرة القومية". وبحسب كلماته، فإنه: "في دستور الجمهورية التركية، تم مساواة المواطنة بالهوية التركية، وهو ما يجعل الكرد غير مرئيين تاريخياً. ويجب أن يكون هناك دستور جديد يُعرف المواطنة من الناحية المدنية" (أكايا وجونجردان ٢٠١٤، ص ١٨٩-١٩٠).

وإلى جانب هذه الإشارة على المستوى الإيديولوجي، اتخذ "أوجلان" أيضاً تحركات هامة تصالحية على مستوى التكتيكات، بما في ذلك الإعلان وقف إطلاق نار جديد أحادي الجانب، مصحوباً بدعوة صريحة لحزب العمال الكردستاني للتحرك خارج حدود تركيا. وافق حزب العمال الكردستاني على هذه الدعوة، وفي الثاني من أغسطس ١٩٩٩، بدأ في التراجع على نحو فعال. ولكن قبول عرض النوايا الحسنة بالقوة الوحشية من قبل قوات الأمن التركية التي نصبت كميناً للعناصر المسلحة التي كانت تتراجع، وهو ما نتج عنه مئات القتلى (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩).

لم تكن المشاعر المحيطة بأسر ومحاكمة "أوجلان" قاصرة على الكرد، حيث ساد شعور بالنشوة القومية بين عدد كبير من الأتراك، وهو ما انعكس في نتائج انتخابات أبريل ١٩٩٩ التي حصل فيها حزب الحركة القومية (MHP) اليميني المتطرف، على نسب غير مسبقة من الدعم الانتخابي. وقاد الحكومة الجديدة القومي على نحو متزايد "أجاويد"، الذي تخلى عن أي إشارات عن اليسارية، بينما تراجعت القوى الإسلامية مؤقتاً وانهار "الوسط". وعلى النقيض، أدى حزب ديمقراطية الشعوب المؤيد للكرد على نحو جيد في الجنوب الشرقي، وفاز بالسيطرة على المدن الكردية مثل دياربكر (آمد)

وباتمان ووينغول وهاكاري وسعرت وشرناق (أحمد ٢٠١٤، ص ١٧٣. وغونيس ٢٠١٢، ص ١٦٦).

تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي

في ديسمبر ١٩٩٩، وبعد سنوات من التأخير، أعلن المجلس الأوروبي أخيراً في قمة "هيلسنكي" أن "تركيا مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي". كان الاتحاد الجمركي ساري المفعول منذ ١٩٩٥، ولكن الآن أوضح المجلس أن نتائج ترشح تركيا للعضوية الكاملة ستعتمد في النهاية على "تحقيق تركيا تقدماً مرضياً لملافاة شروط كوبنهاجن للاتحاد الأوروبي، والتي تضمنت صراحة: (استقرار المؤسسات الضامنة للديمقراطية، سيادة القانون، حقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات)" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٧). عملياً، كان هذا يعني أن الجمهورية عليها أن تعترف وتحترم حقوق الإنسان للکرد، بما في ذلك حق ممارسة صوتهم الجماعي، أو - كما صاغها رئيس الوزراء الأسبق مسعود يلماز في ذلك الوقت- فإن "الطريق إلى الاتحاد الأوروبي يمر عبر دياربكر" (جانتر ٢٠١١، ص ٩٤).

وبحلول نهاية نوفمبر ١٩٩٩، رفضت المحكمة العليا للاستئناف في تركيا طعن "أوجلان" على عقوبة الإعدام بحقه، وهنا تدخلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. طلبت المحكمة الأوروبية من تركيا تعليق الإعدام إلى أن تفصل في الطعن المقدم على الحكم. وكان من الواضح بشكل كبير أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي تعتمد ليس فقط على "الحلول المرضية لمشكلتها الكردية" في العموم، وإنما أيضاً "وبشكل محدد على وقف حكم إعدام أوجلان". وكما صاغ السفير الألماني في تركيا الأمر بصراحة، فإنه "إذا أعدمتم تركيا، يمكنكم أن تنسوا تماماً هيلسنكي" (جانتر ٢٠١١، ص ٨٢).

في أغسطس ٢٠٠٢، وكجزء من "السعي نحو الحصول على موعد لبدء محادثات الدخول إلى الاتحاد الأوروبي"، ألغت تركيا عقوبة الإعدام، وفي نفس الوقت خففت عقوبة "أوجلان" بالإعدام إلى السجن مدى الحياة (جانتر ٢٠١١، ص ٨٩). ومع ذلك، في ديسمبر ٢٠٠٢، كان واضحاً أن تركيا لم تلبّ بعد شروط كوبنهاجن، ولهذا لم يتم تضمين تركيا من بين الدول العشر التي مُنحت عضوية الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٤ (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٣٦).

كجزء من جهودها لتلبية شروط كوبنهاجن، تبنت حكومة "أجاويد" في أكتوبر ٢٠٠١، حوالي ٣٤ تعديلاً على دستور عام ١٩٨٢، وحذفت القيود على استخدام لغات أخرى غير اللغة التركية. وقد سهلت هذه التعديلات الدستورية تبني سلسلة من القوانين المتوائمة التي تهدف إلى مواءمة القانون التركي مع بعض معايير الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إلغاء "عدد كبير من القيود على حريات التعبير والتجمع" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٨).

ومع ذلك، استمر الاستخدام المفرط للقوة وعمليات القتل خارج نطاق القانون على أيدي قوات الأمن التركية، وهو ما وثقته منظمات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، اندفع المحتجزون الكرد إلى الاحتجاج في أعقاب أحداث العنف في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٠. وأفاد "يلديز" و"بيرو" بالتالي:

تسببت عملية لقوات الأمن لنقل المحتجزين من ٢٠ سجن إلى سجون جديدة "من الفئة د"، تحتل من نزيل واحد إلى ثلاثة نزلاء، إلى مقتل ٣٠ من السجناء واثنين من قوات الدرك. وقد تلا هذا إضراب عن الطعام من قبل أكثر من ١٠٠٠ سجين في أنحاء تركيا، استمر لمدة ٦١ يوماً للاحتجاج على النقل المخطط له للسجناء. أدرك السجناء أن المؤسسات الجديدة ستؤدي إلى المزيد من العزلة للسجناء وستعرضهم للانتهاكات والتعذيب. كان نظام السجون من "الفئة د" يهدف إلى إنهاء الحياة الجماعية للتنظيمات السياسية، التي قيل إنها باتت خارجة على السيطرة (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢٠).

في هذه الأثناء، وفي سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٠، أي بعد عام واحد من الكمين الوحشي الذي نصبته القوات التركية لمقاتلي حزب العمال الكردستاني بينما كانوا ينسحبون، دعا الحزب إلى إنهاء الصراع المسلح مع تركيا. وقد تلا هذه البادرة، في أبريل/نيسان ٢٠٠٢، تغيير الاسم رسمياً من "حزب العمال الكردستاني" إلى "مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني" (KADEK)، كإشارة ملموسة إلى إعادة التوجيه الأيديولوجي والتكتيكي للمنظمة، توافقاً مع الرغبة المعلنة لـ"أوجلان" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢٠. وغونيس ٢٠١٢، ص ١٤٠-١٤١). بعدها رفعت تركيا حالة الطوارئ في الجنوب الشرقي، بعد أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد تركيا، ومنذ هذه النقطة وحتى يونيو/حزيران ٢٠٠٤، ظل الصراع في أدنى مستوياته. في الواقع، كان الصراع

قد تراجع أكثر من أي وقت مضى منذ وقف إطلاق النار أحادي الجانب الذي أعلنه "أوجلان" في ١٩٩٩. وكما وثق "يلديز" و"بيرو" الأمر بدقة، فإن:

بينما تم الإبلاغ عن مقتل ١٩٤ من ضباط الشرطة وقوات الدرك في عام ١٩٩٩، فإن الرقم المقابل في عام ٢٠٠٠ كان ٢٧ قتيلاً فقط. والأرقام نفسها لمن يشتبه بأنهم مقاتلو حزب العمال الكردستاني كانت ١٢٠٢ و٣٦٥ على التوالي. بلغ عدد القتلى المدنيين غير المسلحين ٦٤ في ١٩٩٩ و٤٣ في عام ٢٠٠٠. وعلى مدار السنوات القليلة التالية، ظل عدد القتلى يتراجع. كانت هناك تقارير أنه بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ ويوليو/تموز ٢٠٠٣، كان عدد القتلى من حزب العمال الكردستاني ١٦١ ومن قوات الأمن ٣٩، خلال العمليات التي جرت في الجنوب الشرقي. وتراجعت حالات القتل خارج نطاق القانون بشكل حاد، ولكن لم تختف هذه الظاهرة بأي شكل من الأشكال. وتراجعت وتيرة إخلاء القرى، وبدأت عملية ما يشار إليه عادة في الهيئات الدولية بـ"التطبيع" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢٠).

ومع ذلك، لم يتوقف الصراع، وقد أشارت رابطة حقوق الإنسان التركية نفسها إلى أن أعداد الوفيات خلال هذه الفترة كان حوالي ١٠٠ سنوياً (يلديز وبيرو، ص ٢٠).

صعود "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية

في هذه الأثناء، وعلى خلفية الأزمة الاقتصادية الجارية، حدث "زلزال" انتخابي في نوفمبر ٢٠٠٢، وانتهى تآم تقريباً لكل الأحزاب التي كانت في السلطة. حقق حزب العدالة والتنمية و"أردوغان" انتصاراً ساحقاً، حيث حصل على ما يزيد على ٣٤% من الأصوات. وكشفت خريطة الانتخابات بوضوح عن انقسام الدولة: الجنوب الشرقي الكردي (سيطر فيه الحزب الجديد المؤيد للکرد، حزب ديمقراطية الشعوب HADEP)، والساحل الجنوبي والغربي بالإضافة إلى تركيا الأوروبية، حيث المعازل الكمالية العلمانية لحزب الشعب الجمهوري الذي ترعّمه دنيز بايقال، وبقية المناطق —ومن بينها أنقرة وإسطنبول— دعمت حزب العدالة والتنمية (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٣٨-٣٣٩). لم يكن "أردوغان" قادراً على أن يصبح عضواً في البرلمان بسبب عقوبة السجن التي صدرت

بحقه. ولهذا، تم تعيين عبدالله غول رئيساً للوزراء، ولكن اعتُبر بشكل كبير "وكيلاً" لحين تعديل الدستور حتى يتم السماح لـ"أردوغان" بأن يحلّ محله في مارس ٢٠٠٣ (أحمد ٢٠١٤، ص ١٨٢).

وبعد أقل من أسبوعين، كانت هناك هزيمة كبيرة، وبشكل أو بآخر، هزيمة "مؤلمة" لتحرك الحكومة للسماح بنشر ٦٢ ألف جندي أمريكي في الأناضول، بهدف فتح جبهة شمالية في الحرب ضد العراق (أحمد ٢٠١٤، ص ١٨٣). انشق أكثر من ١٠٠ من نواب الحزب بسبب هذه المسألة، وبالتالي حدث خرق كبير في العلاقات مع الولايات المتحدة، لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. وقد نتج عن هذا القرار تداعيات دراماتيكية على تطور القضية الكردية في العراق كذلك، حيث إن الولايات المتحدة لجأت إلى استخدام الإقليم الكردي هناك كقاعدة بديلة لعملياتها (جانتر ٢٠١١، ص ٩٠).

ربما كانت حكومة "أردوغان" تسيطر على السلطة التشريعية، ولكنها كانت في مواجهة دولة معادية: البيروقراطية، وظل "الجيش والشرطة والقضاء" خارج سيطرة الحكومة (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٣٩). بدأ الصراع على السيطرة بين أجهزة الدولة. وباتت أولوية "أردوغان" هي "التخلي عن الحكم الذاتي للدولة وإرساء السيطرة السياسية على مفاصلها". وكانت أولى تحركات "أردوغان" هي تبني دور المحرر، تحت رقابة حليفه، الاتحاد الأوروبي. وكان شعاره: يجب تلبية شروط كوبنهاجن. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٣ ويوليو/تموز ٢٠٠٤، مرر البرلمان ٢٦١ قانوناً جديداً، أغلبها يتعلق بدور الجيش في الحياة السياسية، والإجراءات القانونية، وحقوق الإنسان. وفي العام التالي، تم تمرير ١٦٦ قانوناً آخرين مشابهيين. وفي ظل سيل التحرير، تم تحجيم دور مجلس الأمن القومي، وتم تقويض الامتيازات العسكرية الرسمية بشكل تدريجي، ولكن استمرت قوتهم الفعلية على أرض الواقع. ومع ذلك، وفي ظل إجراءات تحررية أخرى توسع من نطاق حرية الصحافة والحريات المدنية، بدأت الجمهورية التركية في تلبية المعايير الأوروبية، "على الأقل على الورق" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٠-٣٤١. وإيكاريوس-كيلى ٢٠١١، ص ١٣٠). وعد إضافة "على الأقل على الورق" مهمة، حيث إن تطبيق هذه القوانين كان محل تساؤلات واسعة منذ ذلك الحين (أوزكهرمان ٢٠١٧، ص ٦).

كان من بين الإجراءات التحررية، بعض الإشارات تجاه الكرد. في عام ٢٠٠٢، تم تمرير تشريع يسمح بالبحث المحدود باللغة الكردية. ونتيجة لذلك، "بدأت القناة التلفزيونية المملوكة للدولة، في البث باللغة الكردية لمدة ٣٠ دقيقة أسبوعياً" (ياديرجي

٢٠١٧، ص ٢٢٨). وربما ما هو أكثر أهمية، هو أنه تم رفع حالة الطوارئ في الجنوب الشرقي أخيراً. هذه الإجراءات، إضافة إلى تخفيف عقوبة "أوجلان"، رفعت "الآمال بشأن أن الصراع الممتد والوحشي مع حزب العمال الكردستاني ربما قارب على بداية مرحلة مثمرة أكثر سلمية" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٢٨).

كانت هذه الآمال سابقة لأوانها، فبحلول عام ٢٠٠٤، خرج قائد القوات البرية التركية الجنرال إيلكر باسبوج عن صمت الجيش للرد مباشرة على دعوة رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو لـ "ضمان الحقوق الثقافية والسياسية للشعب الكردي في تركيا". أجاب "باسبوج" بسخط: "ليس هناك أحد يمكنه أن يطالب أو يتوقع من تركيا أن تقوم بترتيبات جماعية لمجموعة عرقية معينة في الساحة السياسية، حيث إن هذا من شأنه أن يعرض هيكل الدولة القومية ووحدة الدولة كذلك إلى الخطر" (ياديرجي، ص ٢٢٨-٢٢٩). كانت سابقة تأسيس حكومة إقليم كردستان في العراق ثقيلة إلى حد كبير على عقل الجنرال. وأعرب "باسبوج" عن قلقه الواضح من أن حكومة إقليم كردستان "جلبت سلطة سياسية وقانونية وعسكرية ونفسية للکرد في المنطقة"، وفي الواقع، أنها "الوضع قد يخلق نموذجاً جديداً من الانتماء لشريحة من مواطنينا" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٣٠).

في أعقاب هذا الرد، في يونيو/حزيران ٢٠٠٥، اشتكى جنرال آخر هو حليمي أوزكوك، في دورية "جمهوريات" الشهيرة، من أن "سلطات الجيش كانت محدودة للغاية في الحرب على الإرهاب"، وهو ما دفع وزير العدل في الحكومة التركية إلى التأكيد له على "أن الحكم والجيش في نفس الجانب أينما حل الإرهاب"، وأضاف، لسبب جيد: "نحن لا نريد أي ضغوط من الاتحاد الأوروبي، نحن نريد التعاون" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٩١). وبعد ذلك، خلال خطاب أدلى به "أردوغان" في ديار بكر في أغسطس، اعترف رئيس الوزراء آنذاك في سابقة بأن "تركيا لديها مشكلة كردية، لدينا الثقة بأننا قادرون على مواجهتها بشجاعة ديمقراطية". وقد أثار هذا رداً حاداً من القادة العسكريين، وهذه المرة من قائد الجيش الأول هورست طولون، الذي حذر رئيس الوزراء من أنه حين "تحدث عن الديمقراطية وقدم تنازلات إلى الاتحاد لأوروبي وحزب العمال الكردستاني، فإنه بهذا الشكل يتخلى عن موقف الكماليين الذين أسسوا الجمهورية في ١٩٢٣" (أحمد ٢٠١٤، ص ١٩١-١٩٢). وكان التذمر العسكري كافياً لإقناع "أردوغان" بالتراجع والابتعاد عن متابعة الإصلاحات التحررية فيما يتعلق بالکرد.

ومع ذلك، كان "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية يحلقان عالياً. ساعدت الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على جلب حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كما دفعت تركيا إلى السعي للمرة الثامنة عشرة نحو الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي. وفي المقابل، قدم صندوق النقد الدولي "برنامج يركز على الانضباط المالي والفوائض الكبيرة في الميزانية". هذه المرة، بدا أن التقشف القسري هو مفتاح الانتعاش النيوليبرالي. انخفضت ديون القطاع العام، على الرغم من أن نظرة أقرب إلى الأرقام تكشف أن العجز في الحساب الجاري استمرّ في النمو طوال هذه الفترة. ومع ذلك، كان الاقتصاد ينتعش. "بعد التراجع بنسبة ٩.٥% في ٢٠٠١، زاد الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال السنوات الأربع التالية". وبات التضخم، للمرة الأولى منذ فترة طويلة، تحت السيطرة. "بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، انخفض التضخم السنوي إلى أقل من ٨%، وهو مستوى لم نشهده منذ الستينيات" (ياديرجي ٢٠١٧، ص ٢٣٣-٢٣٤ و ٢٣٧).

في ربيع عام ٢٠٠٧، كان عبدالله غول المنتمي لحزب العدالة والتنمية هو المرشح للرئاسة. وقد أطلق هذا رد فعل بين القوى العلمانية، بما في ذلك آنذاك نجدت سيزر، الذي حشد المعارضة بفعالية للتهديد المحتمل للجمهورية العلمانية. ومن جديد ظهر الجيش مجدداً، من خلال تحذيرات قيادة الأركان من أنه "لا يجب أن ينسى أحد أن الجيش كان يشارك في الطبيعة العلمانية للدولة، وأنه سيوضح موقفه إذا لزم الأمر" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٢). كان تدخل الجيش بمثابة تذكير بـ "انقلاب ما بعد الحداثة" الذي نفذته ضد "أربكان" في العقد الماضي. ولكن القوى الإسلامية كانت أقوى كثيراً هذه المرة، وصلاحيات الجيش كانت أقل كثيراً من السابق. ونتيجة لذلك، كان رد فعل حزب العدالة والتنمية مختلفاً تماماً، حيث "رد ببيان شديد اللهجة قال فيه إن قيادة الأركان تابعة لرئيس الوزراء، وأنه في الديمقراطيات من غير المقبول أن ينتقد رئيس الأركان حكومته" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٢).

في مايو ٢٠٠٧، وبناء على نصيحة من الجيش والرئيس وقتها، أعلنت أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في أبريل ورئاسة عبدالله غول، لاغيةً وباطلة. واستجاب رئيس الوزراء "أردوغان" لهذا الحكم بغضب، حيث دعا إلى انتخابات مبكرة وقدم مجموعة من التعديلات الدستورية، من بينها احتمالية أنه في المستقبل يمكن أن يتم انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل المواطنين. وقد شكلت الانتخابات المبكرة والاستفتاء الدستوري التالي لها "انتصاراً مدوياً لحزب العدالة والتنمية" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٢-٣٤٣). وفي الانتخابات العامة، حصل الحزب على ٤٦.٥% من إجمالي

الأصوات، وحقق الاستفتاء الدستوري فوزاً بنسبة ٦٩٪. وقد مثّل هذا تراجعاً كبيراً للعلمانيين، وتعززت سيطرة حزب العدالة والتنمية بشكل أكبر في الربيع التالي، بعد أن حاول المدعي العام حظرّ الحزب "على أسس أنه أصبح مركزاً للنشاطات المعادية للعلمانية"، ولكن فشلت هذه الادعاءات بفارق صوت واحد في المحكمة الدستورية (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٣).

صياغة أوجلان للنموذج الكونفيدرالي الديمقراطي

جاء تدمر الجيش على التساهل المزعوم لحزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية، على خلفية قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مايو ٢٠٠٥، الذي قضى بأنه يجب إعادة محاكمة عبدالله أوجلان، وقد أعيدت فتح قضيته، "بهدف تلبية مبدأ المحاكمة العادلة" (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ٢٠٠٥، الفقرة ٢١٠). وكجزء من دفاعه أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قدم "أوجلان" نصاً طويلاً ومفصلاً، وصفه بأنه "إشكالية الحداثة الرأسمالية" (أوزكان ٢٠٠٦، ص ١٢٣-١٣٢. وسعيد ٢٠١٧، ص ٩٦-١٠٢). وقد تم نشر هذا النص لاحقاً في ٤ مجلدات، وظهرت للمرة الأولى باللغة التركية في ٢٠٠٩-٢٠١٠. في هذا النص، ذهب "أوجلان" إلى ما هو أبعد من الدعوة إلى "جمهورية ديمقراطية"، ودعا إلى ما أسماه "الكونفيدرالية الديمقراطية"، في إشارة إلى موراى بوكشين الذي أصبح "أوجلان" على اطلاع وثيق بأعماله بينما كان يقضي عقوبة الحبس الانفرادي في سجن إمرالي (غونيس ٢٠١٢، ص ١٣٦).

وفقاً لـ"أوجلان"، فإن مشروع الكونفيدرالية الديمقراطية "مبني على الحكم الذاتي للمجتمعات المحلية وتنظيمها في شكل مجالس مفتوحة، ومجالس للمدن، وبرلمانات محلية، ومؤتمرات أكبر". وأضاف، بشكل حاسم، أن "المواطنين أنفسهم هم وكلاء هذا النوع من الحكومات الذاتية، وليست السلطات القائمة على الدولة" (أكايا وجونجردان ٢٠١٤، ص ١٩٠). وكانت هناك إعادة تعريف جذرية لمصطلح تقرير المصير مطروحة، وهو تعريف أعاد تنشيط الالتزام الإيديولوجي في صفوف حركة الحرية الكردستانية، وأعطى "توجيه سياسي للصراع المعاصر" للكرد في تركيا، وتبلور بقوة في التطورات الثورية في روج آفا منذ ٢٠١٢.

إن نموذج الكونفيدرالية الديمقراطية، كما فصله "أوجلان" نظرياً وأسست له حركة الحرية الكردستانية عملياً، يعد مبتكراً بشكل خاص من ناحيتين: الأولى، في الضمانات الطليعية وضمانات الحكم الذاتي التي يمنحها للنساء، وثانياً: في ضمانات الحكم الذاتي التي يمنحها للأقليات الثقافية والدينية. وفيما يتعلق بأول هذين الابتكارين، فإنه يجب ملاحظة أن "النساء لعبت بشكل تقليدي دوراً مهماً في حزب العمال الكردستاني، وشكلت ما يقرب من ثلث القوات المسلحة للحزب في أوائل التسعينيات" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٥).

منذ عام ٢٠٠٥، أصبح "حزب العمال الكردستاني وكل التنظيمات المنضوية تحت لوائه" مؤسساً على قواعد نموذج الكونفيدرالية الديمقراطية، تحت لواء "منظومة المجتمع الكردستاني KCK" إلى جانب "مؤتمر المجتمع الديمقراطي"، الذي تم اعتباره على أنه "جزء من محاولة صياغة نموذج سياسي جديد، يتم تعريفه من خلال الممارسة المستمرة لسلطة الشعب من خلال المجالس المحلية في القرى والمدن" (أكايا وجونجردان ٢٠١٢، ص ١٩٣. سعيد ٢٠١٧، ص ٩٠-٩١).

تزامن إعادة تنظيم حزب العمال الكردستاني وحركة الحرية الكردستانية مع جرة جيدة من النقد الذاتي أيضاً. في الواقع، استنكر "أوجلان" في المجلد الثاني من كتاباته في السجن، وجود "أمراء حرب داخل حزب العمال الكردستاني". وفيما يشبه اعتراف، قدم "أوجلان" نقداً قوياً، قال فيه إنه "في إطار التنظيم، كان هناك ميلول تجاه إساءة استخدام الصراع المسلح من أجل أغراض وطموحات سياسية خاصة، وهو ما يناقض مسار الحزب ويتغاضى عن أي مخاوف أخلاقية... لم تكن مختلفين جداً عن خصومنا، وقد أصبحت هذه العقلية سمة مميزة في نضالنا" (أوجلان ٢٠١١، ص ١١٨).

ومع ذلك، استمرت الهجمات التركية ضد حزب العمال الكردستاني، وتعرضت قواعد الحزب ومسلحوه إلى ما يقرب من ٧٠٠ هجوم منذ الكمين^{١١}. ظل "أوجلان" القائد الرسمي لحزب العمال الكردستاني ولكن في ظل غياب، يُقال إن جميل باييك هو من اتخذ القرار في العمليات العسكرية اليومية (وايت ٢٠٠٠، ص ١٩١). بنهاية مايو ٢٠٠٤، حذر "باييك" وحزب العمال الكردستاني من أن "وقف إطلاق النار أحادي الجانب سينتهي قريباً، بسبب ما أسموه بـ(عمليات الإبادة) ضد قوات الحزب" (وايت ٢٠١٥، ص ٤٤). وبحلول الشهر التالي، انتهى وقف إطلاق النار رسمياً. ومع ذلك، كانت

هناك تقارير آنذاك، بأن "هناك انقسامات داخل الحزب بشأن استخدام العنف المسلح" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٥).

ولتقييم هذه المزاعم بشأن الانقسامات، من المهم أن نضع في اعتبارنا الهيكل المؤسسي الأصلي للتنظيم والتحولات اللاحقة عليه. جاء استنكار "أوجلان" لـ "أمرء الحرب بين صفوف حزب العمال الكردستاني" كجزء من نقد أوسع للشكل التنظيمي الماركسي اللينيني لـ "المركزية الديمقراطية" التي بُني عليها الحزب/العصابة في الأساس.

منذ البداية، جذب حزبُ العمال الكردستاني عناصرَ الطبقة العاملة والشباب و"المهمشين" الذين ليس لديهم ما يخسرونه سوى قيودهم، وكانت لديهم الحماسة لخوض النضال المسلح. تقريباً، وبحكم التعريف، يمكن أن تكون السيطرة عليهم صعبة، بحسب ما أقر الأمين العام الأسبق المعين على ملطية والإيزيغ لعالمة الأثرولوجيا أليزا ماركوس. بالإشارة إلى الأيام الأولى، فإنه "باعتبارك أميناً عاماً للجنة كان بإمكانك أن ترفض أي هجوم مخطط له، ورغم ذلك يمكن أن يحدث هذا الهجوم... هكذا كان الشباب. على سبيل المثال، قد يقرر الناس من تلقاء أنفسهم أن يذهبوا لتنفيذ سرقة للحصول على المال، أو سرقة الأسلحة أو أي شيء مثير للإعجاب مثل مهاجمة شخص كان عميلاً للدولة" (ماركوس ٢٠٠٧، ص ٤٧).

مثل الكثير من الجماعات المسلحة اليسارية في ذلك الوقت، تصور "أوجلان" في الأساس أن البنية المركزية الديمقراطية وسيلةً فعالة لفرض الانضباط والسيطرة على المنظمة. على هذا النحو، ومنذ البداية، تم تنظيم حزب العمال الكردستاني في شكل ماركسي لينيني، حيث كانت له لجنة مركزية مسؤولة عن اتخاذ القرارات، إلى جانب "لجان تحضير إقليمية في أنحاء أقاليم تركيا للإشراف على الإجراءات المحلية". بالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة التي أجبر فيها "أوجلان" على الفرار إلى سوريا، تم إنشاء مجلس رئاسي مهمته "تنسيق تنفيذ قرارات أوجلان". وضم المجلس الرئاسي في البداية سبعة أعضاء، هم: رضا ألتون وجميل باييك ودوران كالكان ومصطفى كاراسو ومراد قرة يلان وعثمان أوجلان ونظام الدين تاش. أما بالنسبة للوحدات المسلحة، فقد عملت تحت أوامر "التسلسل الهرمي للقادة"، وكانوا "خاضعين لنظام صارم من الانضباط الداخلي، بما في ذلك (السجن داخل المخيمات)، والإعدام للمخالفين" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٥. وماركوس ٢٠٠٧، ص ٣٢٢، الهامش ١).

كانت العلاقة الدقيقة بين المجلس الرئاسي و"أوجلان" بعد نفي الأخير موضع خلاف كبير منذ فترة طويلة. في الواقع، أصر "أوجلان" في كتاباته من داخل السجن، على أنه في مرحلة ما بحث مسألة الانسحاب من التنظيم من منطلق الإحباط، خاصة في ظل اعتماده على معلومات غير موثوقة حول ما كان يحدث في ساحة المعركة، وإذا جاز التعبير: "هذا الوضع ضايقي كثيراً، لكنني لم أكن في وضع في التنظيم يسمح لي بفرض إرادتي. وفي إحدى المراحل فكرت في الانسحاب تماماً، وهو ما قلته لأحد الصحفيين الإيطاليين" (أوجلان ٢٠١١، ص ٥٥).

ومع ذلك، فإن "أوجلان" يواجه اتهامات بارتكاب عمليات سوء استغلال للسلطة داخل حزب العمال الكردستاني خلال الفترة السابقة على إجباره على المنفى. ووفقاً لاستخلاصات أليزا ماركوس، التي استخلصتها بشكل كبير من لقاءات مع المسلحين المحيطين في فترة أسر "أوجلان"، فإن زعيم حزب العمال الكردستاني كان يلجأ سريعاً إلى "القتال ضد الانتقادات الحقيقية والمحتملة داخل التنظيم"، وعزز ثقافة تنظيمية انتقادية للغاية لمظاهر المعارضة (ماركوس ٢٠٠٧، ص ٩٦). وتعد هذه انتهاكات خطيرة بما فيه الكفاية، ولكن "ماركوس" أضافت ما هو أكثر خطورة:

هذه النظرة غير المتسامحة تجاه المعارضة ساعدت حزب العمال الكردستاني على تجنب الانقسامات الإيديولوجية التي أضعفت تنظيمات كردية أخرى، ولكنها عززت أيضاً السلطات الديكتاتورية التي تمتع بها (أوجلان)، وسرعان ما أصبحت أداة استخدمها هو وكبار مقاتلي حزب العمال الكردستاني بحرية للتخلص من أولئك الذين استاءوا منهم، ومن بدا أنه غير جدير بالثقة، أو من كان ببساطة عبئاً في ساحة المعركة (أليزا ماركوس ٢٠٠٧، ص ٩٦. وأنظر أيضاً الادعاءات المتعقبة بقتل المنتقدين داخليا في وايت ٢٠٠٠، ص ١٤٤-١٤٦).

إذا كان الأمر كذلك، فابتداءً من عام ٢٠٠٠ ومن داخل محبسه الانفرادي في "إمرالي"، وجه "أوجلان" نداءات متكررة "من أجل الإصلاح والتغيير الداخلي"، و"الرغبة والتعمد" الكامل لـ "تحليل ونقد شامل للماضي". في الواقع، في المجلد الثاني من كتاباته في السجن، أصر "أوجلان" بشكل لا لبس فيه: (١) أن "النضال المسلح لا يمكن إلا أن يكون الملاذ الأخير"، (٢) أن "حرب العصابات والتمرد المسلح الذي خضناه في الماضي تخطى بكثير سياسياً وعسكرياً حقنا المشروع في الدفاع عن النفس"، (٣) أنه "يجب أن

يرتقي الجميع إلى مسؤوليته عن الماضي. عندها نبني سجلاً شاملاً لجميع الجرائم التي ارتكبت في هذه الحرب سواء من قبلنا أو من قبل خصومنا"، و(٤) "يجب علينا أن نحاسب على جميع الجرائم التي ارتكبت من جانبنا أو باسمنا، ويجب أن تتم محاسبة جميع الأفراد والمؤسسات المتورطة في مثل هذه الجرائم" (أوجلان ٢٠١١، ص ١٢٢-١٢٣).

هذا الموقف من النقد الذاتي من جانب "أوجلان"، قاده إلى الكشف عن جذور انتهاكات حزب العمال الكردستاني في "هيكله الهرمي الشبيه بالدولة"، وهو هيكل يعتقد الآن أنه "يتسبب في تناقض دياكتيكي مع مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة". ووفقاً لهذا التشخيص الذاتي، ورغم "رؤى حزب العمال الكردستاني بشأن الحرية، فإننا لم نستطع تحرير أنفسنا من التفكير بهيكل هرمي" (أوجلان ٢٠٠٩، ص ٢٨).

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط حزب العمال الكردستاني ارتباطاً وثيقاً بعبادة التسلسل الهرمي، وكان مذنباً في المشاركة في عبادة الحرب. وكما يوضح "أوجلان" الأمر بقوة، فإن:

هناك تناقض رئيسي آخر هو قيمة الحرب في الاعتبارات الإيديولوجية والسياسية لحزب العمال الكردستاني. كان يتم إدراك الحرب على أنها امتداد للسياسة باستخدام وسائل مختلفة ويتم تخفيف وطأتها بوصفها أداة استراتيجية. كان هذا تناقضاً صارخاً مع إدراكنا الذاتي بأن الحركة تناضل من أجل تحرير المجتمع. ووفقاً لهذا، فإن استخدام القوة المسلحة لا يمكن تبريره إلا لغرض الدفاع الضروري عن النفس... إن حزب العمال الكردستاني يؤمن بأن النضال المسلح سيكون كافياً لكشف الحقوق التي حُرم منها الكرد. ومثل هذه الفكرة الحتمية عن الحرب ليست اشتراكية ولا ديمقراطية، رغم أن حزب العمال الكردستاني يعتبر نفسه حزب ديمقراطي... إن الهزيمة المفترضة لحزب العمال الكردستاني التي ظنت السلطات التركية أنها حققتها من خلال اختطافي إلى تركيا، كانت في النهاية سبباً كافياً للنقد وإعادة النظر في الأسباب التي منعتنا عن تحقيق تقدم أكبر في حركة التحرير لدينا. لقد جعل الانقطاع الإيديولوجي والسياسي الذي مر به حزب العمال الكردستاني من الهزيمة الظاهرية بوابة لآفاق جديدة (أوجلان ٢٠٠٩، ص ٢٩-٣٠).

ورغم ذلك، فإن مثل هذا الحكم النقدي الذاتي والدعوة العاجلة للإصلاح، كانت بلا شك دواءً مراً بالنسبة للكثير من مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين ضحوا وعانوا كثيراً على مر السنين. وفي وقت قصير، أُعيد توجيه استراتيجيته وتكتيكاته التنظيم بشكل جذري. حتى فكرة الدولة القومية المستقلة لـ"كردستان الكبرى"، تم استنكارها بشكل صريح من حيث المبدأ. وتبع ذلك فترة من البحث عن الذات الداخلية وصراع الأحزاب. ولا داعٍ للقول إنه ليس كل من في التنظيم أدركوا استخلاصات "أوجلان" على أنها "بوابة لآفاق جديدة" فُتحت لهم، حيث إنه بالنسبة للكثير من أنصار "أبو" السابقين، كان من الصعب للغاية الاعتراف بهذا.

في نوفمبر من عام ٢٠٠٣، أعاد حزبُ العمال الكردستاني تسمية نفسه للمرة الثانية خلال مؤتمر آخر للحزب، وقد غيّر الاسم هذه المرة من مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني إلى مؤتمر الشعوب الكردستانية KCK. كانت إعادة تبديل الاتجاه توجي بوجود درجة كبيرة من الارتباك. وبالفعل، بحسب بعض الروايات، فإن ما يصل إلى ١٥٠٠ مقاتل غادروا التنظيم خلال هذه الفترة^{١٢}. وهناك روايات أخرى تتحدث عن انقسام بين جناحي "الإصلاحيين" و"التقليديين" داخل التنظيم، وحتى داخل المجلس الرئاسي—وهو انقسام يقال إنه تسبب في انفصال القادة "التقليديين" أمثال جميل باييك ومراد قرة يلان وفهمان حسين عن القادة "الإصلاحيين" أمثال كاني يلماز ونظام الدين تاش والأخ الأصغر لـ"أوجلان" عثمان أوجلان، وهو ما أدى في النهاية بالمجموعة الأخيرة إلى ترك التنظيم^{١٣}.

ساعد الحظر الذي فرضته المحكمة التركية العليا على حزب ديمقراطية الشعوب في مارس ٢٠٠٣، وسجن زعيمه مراد بوزلاق، في ترجيح كفة رؤية "التقليديين" بأن استمرار التمرد المسلح شرطٌ أساسي لنجاح وبقاء التنظيم.

وفقاً لـ"بول وايت"، فإن جميل باييك كان "أكثر من نجح في فرض سلطته في غياب أوجلان" من بين كل القادة البارزين في اللجنة المركزية أو المجلس الرئاسي. ويؤكد "وايت" أن "باييك يمثل حزب العمال الكردستاني القديم بشكل ما"، لكنه يضيف أن "المثير للسخرية، هو أن إرث (باييك) كأحد صقور حزب العمال الكردستاني" هو ما جعله مهماً في استراتيجية "أوجلان" لمفاوضات السلام مع الدولة التركية. وقد كان هذا، بحسب "وايت"، بسبب أن "أوجلان بدا أنه يريد في الأساس سلاماً دائماً، ولكنه أيضاً كان يدرك الحاجة لمواصلة الضغط على أنقرة للوفاء بوعودها". ومع ذلك، يؤكد

"وايت" أنّ سلطة "باييك" وبالتالي حكمه الذاتي كان محدوداً في نهاية المطاف، حيث إنه كان نابعاً في الأساس من "قربه التاريخي من أوجلان" (وايت ٢٠١٥، ص ٢٤-٢٥).

في مؤتمر الحزب الذي انعقد عام ٢٠٠٣، فاز الجناح "التقليدي" باليد العليا، وبحلول يونيو/حزيران ٢٠٠٤ أعلن انتهاء وقف إطلاق النار. وكان السبب المعلن: "العمليات العسكرية التي تجريها الدولة ضد مقاتلي التنظيم". وفي الفترة ما بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب، كانت هناك تقارير عن وقوع ٥٠ اشتباك بين مقاتلي حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية. ومع ذلك، فبحلول نهاية أغسطس/آب، أعلن حزب العمال الكردستاني أنه "مستعد لوقف الهجمات إذا وافقت الحكومة التركية على الهدنة". ولكن بعد ذلك، في شهر سبتمبر/أيلول، اندلع "العنف بشكل كبير" في محافظة سمرت، حيث "أعلنت قوات الحكومة أنها توسع من عملياتها" لاستهداف حزب العمال الكردستاني. واستمرت الاشتباكات بشكل متقطع، ما أسفر عن مقتل ١٦٦ شخصاً بحلول نهاية العام (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢١)^{١٤}.

تصاعد الاشتباكات

في عام ٢٠٠٥، ومع استمرار الاشتباكات، عاد حزب العمال الكردستاني إلى اسمه الأصلي. وقد أدت المخاوف التركية بشأن التطورات في شمال العراق، والتي أطلقتها ظهور حكومة إقليم كردستان ترشيح القيادي الكردي جلال طالباني رئيساً للعراق، أدت إلى "تصعيد الجيش من عدد الاشتباكات والعمليات التي ينفذها في الجنوب الشرقي قرب الحدود العراقية". في شهر مايو، نفذت قوات الأمن التركية عملية كبرى في منطقة "ديرسيم" شملت ١٠ آلاف جندي يلاحقون ٣٥٠ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني. وفي الشهر التالي، شارك ما يقرب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جندي في سلسلة حملات أمنية في "ديرسيم" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢١).

ومن ثم، في الثاني من يوليو/تموز، تعرض "سنة أشخاص للقتل وأصيب ١٥ آخرين في انفجار قنبلة زرعها المقاتلون الأكراد على متن قطار" في محافظة "بينغول"، وعلى مدار الشهر "تضاعفت أعداد الهجمات التي تم نسبتها إلى القوميين الكرد" (وايت ٢٠١٥، ص ٤٤). أنكر حزب العمال الكردستاني تورطه في مثل هذه الهجمات، وبعضها

كان بلا شك من تنفيذ مجموعة كردية جديدة تسمى "مقاتلي الحرية في كردستان TAK"، وهي جماعة أصّر حزب العمال الكردستاني باستمرار أنه ليس لديه أي صلات بها.

لا تزال أصول وطبيعة "مقاتلي الحرية في كردستان" محاطة بالغموض، وقيل إنها "مجموعة منشقة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني الساخطين على منظور التنظيم الساعي إلى تسوية سلمية"، والرافضين لتخلي حزب العمال الكردستاني عن هدف إقامة دولة مستقلة لكردستان الكبرى (وايت ٢٠١٥، ص ٤٥). وأنظر أيضا إيكاريوس-كيلى ٢٠١١، ص ٣٥-٣٧). ومع ذلك، ورغم دعوات "أوجلان" المتكررة للسلام والمفاوضات، فإن "مقاتلي الحرية في كردستان" تعهدوا بشكل متكرر بالولاء لـ"القائد أبو زعيمنا التاريخي". ورغم ذلك، أدت طبيعة المجموعة الجديدة في استهداف المدنيين -بما في ذلك تفجيرات "المتاجر، ومنتجع سياحي قرب أنطاليا، ومدينة تشيشمي الساحلية، ومحطة حافلات في إسطنبول، وأحد أفرع حزب العدالة والتنمية في إسطنبول وفي كيسلي"، إضافة إلى إشعال الحرائق في الغابات- أدى كل هذا إلى شكوك لدى البعض بأن هذه الهجمات هي "عمليات زائفة"، تم تنسيقها من قبل عناصر في "الدولة العميقة" بهدف تشويه سمعة "أوجلان" وحزب العمال الكردستاني والتقليل من احتمالات التوصل لتسوية سلمية. وإن كانت هذه هي نية "مقاتلي الحرية في كردستان"، فإنها بالتأكيد نجحت في ذلك، حيث إن الهجمات الإرهابية ساعدت في "زيادة الشعور المعادي لحزب العمال الكردستاني بين الأتراك العاديين"، وأثارت أيضاً عمليات انتقام ذات طابع قومي متطرف عنيف في تركيا (وايت ٢٠١٥، ص ٤٦-٤٧. وغونيس ٢٠١٢، ص ١٤٩).

أيّاً كان شكل العلاقات بين حزب العمال الكردستاني و"مقاتلي الحرية في كردستان"، فإن موجة الإرهاب التي اندلعت في صيف ٢٠٠٥، استُخدمت لتبرير عملية عسكرية تركية كبرى جديدة في أكتوبر، شارك فيها ما يقرب من ١٠ آلاف جندي في الجنوب الشرقي، وهو ما تسبب في المقابل في اندلاع اشتباكات متعددة في محافظتي "ماردين" و"وان"، وأدى إلى تدهور حاد في أوضاع مدن "ديار بكر" و"وان" (يلديز ويرو ٢٠١٠). وسرعان ما تفاقم الموقف بسبب الاحتجاجات والعنف في نهاية العام، والذي تزامن مع الذكرى السادسة لأسر "أوجلان". وقد تلا هذا أحداث مارس/آذار، حين اندلعت أربعة أيام من أعمال الشغب، سقط فيها ٧ ضحايا، بعد الاحتجاجات التي شهدتها جنازة أربعة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني قُتلوا في العملية العسكرية في "موش" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢١).

في أغسطس ٢٠٠٦، أطلق "مقاتلو الحرية في كردستان" حملة تفجيرات كبرى، شملت بنكا في أضنة ومدرسة في إسطنبول ومنتجعات سياحية. وقد تسببت هذه المرة في إدانة حزب العمال الكردستاني بشكل صريح لهذه الأعمال، وأعلن الحزب رسمياً عن وقف إطلاق نار جديد في الأول من أكتوبر، بعد دعوات "أوجلان" في هذا الشأن^{١٥}. ومع ذلك، رفض رئيس الأركان التركي وقف إطلاق النار، وطالب حزب العمال الكردستاني بـ"التخلي عن سلاحه بدون شروط مسبقة". وهكذا، استمر العنف على قدم وساق، "بما في ذلك تفجير قنبلة في دياربكر (آمد)، تسبب في مقتل ١٠ أشخاص أغلبهم من الأطفال، وتفجير قنبلة يدوية في مقهى في جنوب غرب مدينة إزمير". وبعدها، في ديسمبر، قُتل "أربعة جنود على الأقل في انفجار لغم، وقُتل جندي آخر في تفجير مروحية في بينغول". وقد أثار اغتيال قائد المجتمع الأرميني هرانت دينك، وهو "مؤيد صريح لحقوق الإنسان والأقليات في تركيا" في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، أثار "المزيد من الاضطرابات" (يلدیز ويرو ٢٠١٠، ص ٢١). وفي مايو/آيار ٢٠٠٧، نسبت الحكومة التركية تفجيراً في أنقرة تسبب في مقتل ٦ أشخاص وإصابة ١٢١ آخرين إلى حزب العمال الكردستاني، وهو ما أثار المزيد من الغضب والخوف بين الأتراك العاديين. وفي الشهر التالي، تسبب تفجير انتحاري لحزب العمال الكردستاني في أحد القواعد العسكرية في "تونجلي"، في مقتل ٧ جنود وإصابة ٦ آخرين.

وفي هذه الأثناء، استمرت حدة التوترات على الحدود مع إقليم كردستان في العراق، حيث زادت تركيا من مستويات جنودها على الحدود، ونشرت ما يقرب من ١٤٠ ألف جندي على الحدود بحلول يوليو/تموز ٢٠٠٧. وإلى جانب ذلك، أُعيد فرض حالة الطوارئ الجزئية فيما سُمي بالمناطق الأمنية المؤقتة بين محافظات "شرناق وسعرت وهاكاري". وكما هو متوقع، أدى التواجد العسكري التركي المكثف إلى اشتباكات متقطعة مع حزب العمال الكردستاني (يلدیز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٢).

في هذه المرحلة، كان هناك تاريخ طويل لتنفيذ القوات التركية عمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية. في الواقع، منذ أن أسس حزب العمال الكردستاني لسيطرته الفعلية على جبال قنديل في أوائل التسعينيات، كانت الهجمات الكبرى شائعة بشكل كبير، إلى جانب القصف العشوائي والتفجيرات التي أدت إلى وفاة وتشريد العديد من المدنيين. في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٥، كانت هذه الهجمات تحدث بهدف ظاهري هو "القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في المنطقة"، وحصلت حتى على غطاء شرعي "من خلال اتفاقية (المطاردة الساخنة) التي

عقدتها مع العراق". وقد تم تنسيق الهجوم الذي حدث عام ١٩٩٢ مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تزعمه القيادي الكردي العراقي الراحل جلال طالباني الذي أصبح رئيساً للعراق فيما بعد، تحت ضغوط من جانب الولايات المتحدة (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٣). في عام ١٩٩٥، حدث الهجوم التركي على خلفية صراع السلطة بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الذي يتزعمه "بارزاني"، والذي ادعت "انقرة" أنه أدى إلى انهيار مراقبة وضبط نشاطات حزب العمال الكردستاني في العراق. وبحلول نهاية التسعينيات، خرجت تقارير على نطاق واسع تكشف أن "القوات التركية قدمت الدعم لكل من الحزب الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني" في المعركة ضد حزب العمال الكردستاني، حتى في ظل استمرار الغارات الجوية التركية لقتل المواطنين الكرد في العراق (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٤).

ومع ذلك، بعد هزيمة نظام البعث وتوحيد حكومة إقليم كردستان تحت هيمنة حزب "بارزاني"، تم تقليص التنسيق والتعاون انطلاقاً من مخاوف مسبقة ومحتملة للعدوى، أي أن الحكم الذاتي الكردي والاستقلال المحتمل في العراق، ربما يكون له أثر على المواطنين الكرد في تركيا. وبحلول مارس/آذار ٢٠٠٣، تم نشر "أكثر من ٦٠ ألف جندي تركي ومدفعية ثقيلة" على الحدود، وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٦، أدت المناوشات في الجنوب الشرقي إلى تعزيز هائل لوجود الجنود الأتراك، وبحلول أغسطس/آب ٢٠٠٦، استؤنفت العمليات العسكرية عبر الحدود، واستهدفت "الطائرات التركية مواقع حزب العمال الكردستاني" في الجانب العراقي من الحدود (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٥).

توسعت الهجمات التي تنفذها القوات التركية في كردستان العراق في عام ٢٠٠٧، بعد أن دفعت الاشتباكات المستمرة في الجنوب الشرقي رئيس الوزراء "أردوغان" إلى "الدعوة لإجراءات قوية" ضد قوات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، والتأكيد بقوة على "حق تركيا في مكافحة الإرهاب". وفي مايو، أُلحِم "أردوغان" إلى أن "البرلمان بات جاهزاً لدعم أي قرار يتخذه الجيش لشن هجمات عبر الحدود على حزب العمال الكردستاني"، وفي يونيو، أُعلن إنشاء "المناطق الأمنية المؤقتة"، ومن هذه المناطق الأمنية بدأ التجهيز للهجمات المحتملة (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٥). بعد مقتل أربعة جنود أتراك في انفجار لغم بينما كانوا يطاردون مقاتلي حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية، استجاب الجيش التركي بقصف عشوائي "تسبب في تدمير ٩ قرى كردية وأجبر سكانها على الفرار"^{١٧}.

تسبب انتصار "أردوغان" وحزبه "العدالة والتنمية" في انتخابات ٢٠٠٧ العامة في تعزيز سلطاته، ولكنه مع ذلك استمر في اختيار طريق العدوان العسكري. في أغسطس/آب، بعد ثلاثة أيام فقط من حلف اليمين لأعضاء البرلمان الجديد، زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي العاصمة التركية "أنقرة"، ووقعت الدولتان على "مذكرة تفاهم فيما يتعلق بإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني" في قاعدته بـجبال قنديل. ولكن في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، نصب "حوالي ٤٠ إلى ٥٠ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني كميناً لوحدة كوماندوز تركية في جبال غبار" بالقرب من الحدود العراقية، ما تسبب في "مقتل ١٥ وإصابة ٣"، وهو "أكبر تركيز لمقاتلي حزب العمال الكردستاني منذ استئناف الحملة المسلحة في يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٤" (جينكينز ٢٠٠٧). وفي المقابل، هدد "أردوغان" بهجوم تركي واسع آخر ما لم تتخذ حكومة إقليم كردستان والسلطات الوطنية العراقية، إضافة إلى الأمريكان، خطوات جادة وحاسمة للقضاء على العناصر المسلحة. نقل "أردوغان" القضية أيضاً إلى البرلمان التركي، وهناك حصل على تصويت ٥٠٧ مقابل ١٩ صوتاً فقط، لصالح طلبه الرسمي "بإصدار أمر بهجمات استراتيجية وعلى نطاق واسع داخل العراق لمدة عام كامل" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٦). كانت طبول الحرب تقرر بصوت عالٍ بحلول هذا الوقت. وبدأت دعوات إنشاء منطقة عازلة داخل الحدود العراقية تلقى صدىً واسعاً بين السياسيين.

بعد ذلك، في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول، نفذ "ما يقدر بـ ١٥٠ إلى ٢٠٠ مسلح من حزب العمال الكردستاني هجوماً على كتيبة مشاة قوامها ٥٠ فرداً في موقع عسكري بالقرب من قرية دالكيجا"، في محافظة "هاكاري"، وهي أيضاً ملاصقة للحدود العراقية". هذه المرة "قُتل ١٢ جندياً وأصيب ١٧ آخرين"، بينما تعرض ٨ جنود للأسر كرهائن وتم نقلهم عبر الحدود إلى معسكرات شمال العراق. وتم تفسير احتجاز الرهائن، للمرة الأولى منذ منتصف التسعينيات، على أنه محاولة لإجبار السلطات التركية على المفاوضات (جينكينز ٢٠٠٧). ولكن إذا كانت تلك هي النية الحقيقية لاحتجاز الرهائن، فإنه يبدو أنه جاء بنتائج عكسية". خرجت "مظاهرات حاشدة ضد (الانفصال الكردي) في جميع أنحاء البلاد"، وكذلك في أوساط "الحركات القومية التركية في الشتات" في أوروبا. وفي هذه الأثناء، استغل الجيش التركي الحادث لتقديم عملياته الجارية على أنها عمليات "دفاعية" في طبيعتها (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٦). وكان رد الفعل التركي هو "قصف قواعد حزب العمال الكردستاني" في الرابع والعشرين من نفس الشهر، كما عمل الجيش التركي على تسريع وتيرة استعداداته لـ "عملية عسكرية كبرى عبر الحدود" مرة أخرى^{١٨}.

وقد ساهمت التعهدات التي قدمها الجيش الأمريكي والقادة المدنيين فيما يتعلق بـ"مشاركة المعلومات الاستخباراتية"، إلى جانب وعود بممارسة الضغوط على سلطات حكومة إقليم كردستان، ساهمت في تهدئة توتر الموقف إلى حد ما، رغم أنه في نوفمبر، أدى "القصف الذي نفذته القوات التركية في مناطق واقعة بين دهوك والحدود العراقية مع تركيا"، أدى إلى المزيد من نزوح المدنيين الكرد العراقيين. وفي الشهر التالي، قصفت "ما يزيد على ٥٠ مقاتلة تركية مواقع حزب العمال الكردستاني في الزاب وهاكورك وأفشين". وقال المسؤولون العراقيون المحليون إنه في خضم الهجمات، استُهدف ١٠ قرويين و"قتلت امرأة واحدة" على الأقل (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٦). وأفادت تقارير أخرى في وقت لاحق من الشهر نفسه، عن استهداف ٨ من القرويين الكرد العراقيين، ومقتل مدنيين اثنين.

تواصلت الهجمات الجوية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، بينما "جدد الجيش والحكومة تهديداتهما بعملية عسكرية كبرى" عبر الحدود، في حين أن "حلف الناتو والاتحاد الأوروبي دعوا إلى ضبط النفس"، على الرغم من فشلهما في التعليق على حقيقة أن العمليات الجارية عبر الحدود شكلت "انتهاكاً للالتزامات التركية وفقاً للقانون الدولي" (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٧). وبحلول نهاية فبراير/شباط ٢٠٠٨، انطلقت "العملية العسكرية الكبرى عبر الحدود" التي تم التهديد بتنفيذها مراراً، تحت اسم "عملية الشمس"، والتي شملت ما بين ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جندي تركي^٩. ولكن بحلول نهاية الشهر، بدأ هؤلاء الجنود على الأرض في الانسحاب. سارع حزب العمال الكردستاني إلى إعلان أن مقاومته الشرسة أجبرت بفعالية الجنود الأتراك على الانسحاب. وقد اتفق بعض المحللين الخارجيين مع هذا الطرح، مثل بول وايت الذي يصف عملية الشمس بأنها "فشل تام"، وأضاف أن "ما حدث لم يخدم سوى في تعزيز قوة أردوغان وإضعاف الجيش" (وايت ٢٠١٥، ص ٤٩).

مؤامرة إرجينكون

تُعد إضافة "وايت" بشأن وجود صراع بين "أردوغان" والجيش التركي منطقية على خلفية ما كان يوصف بـ"صراع مفتوح على السلطة بدون قيود بين المؤسسة الكمالية القديمة وحزب العدالة والتنمية" والذي اندلع في عام ٢٠٠٧ (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٣).

وقد جرى حساب التطورات المتعلقة بالنزاع الكردي حتماً، واستخدامها في المكائد التي دبرها كلا الطرفين في الصراع من أجل الهيمنة على تركيا.

من بين الإجراءات التي مررتها حكومة "أردوغان" في مسعاها لتلبية معايير "كوبنهاجن"، كان إلغاء حصانة الجنرالات. وبداية من عام ٢٠٠٧، شجعت حكومة العدالة والتنمية على "سلسلة من التحقيقات الجنائية التي حددت ضباط رفيعي المستوى، فيما عُرف لاحقاً باسم (مؤامرة إرجينكون)" (وايت ٢٠١٥، ص ١٠٧). في الأساس، "أرجينكون" هو اسم "قومي متعصب وعام لموطن الأتراك الأسطوري في آسيا الوسطى"، وقد كشفت أواخر التسعينيات، وخصوصاً بعد حادث سوسورلوك عام ١٩٩٦، عن وجودها، واتضح أنه اسم يستخدم للإشارة إلى شبكة سرية غير قانونية تربط قوات الأمن التركية بميليشيات اليمين المتطرف، قوات "مكافحة التمرد"، وهو لفظ مرادف لـ "الدولة العميقة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٤). كانت هذه هي "الدولة العميقة" نفسها التي كانت مسؤولة عن عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الكردية. وقد أدان الادعاء العام عدداً كبيراً من الضباط رفيعي المستوى بالمشاركة في هذه الشبكة غير القانونية، والتي أصرت على أنها "تورطت في واحدة أو أكثر من المؤامرات التي تهدف إلى انقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٤-٣٤٥).

في ١٠ يوليو/تموز ٢٠٠٨، اتُهم ٨٦ شخصاً، من بينهم جنرالات ورؤساء أقسام شرطة ورجال أعمال وأشخاص من الصحافة العلمانية، وجهت لهم اتهامات بالتآمر، اتُهموا جميعاً بالانتماء إلى منظمة "إرجينكون" سيئة السمعة (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ٢٧٤). وخلال مسار جلسات الاستماع، ظهرت العديد من التفاصيل الدنيئة عن الحرب القذرة ضد حزب العمال الكردستاني والعقاب الجماعي للکرد: ومن بينها، وجود مقابر جماعية بعضها تم التنقيب عنه خلال المحاكمة، والكشف للمرة الأولى للجمهور التركي عن المدى الواسع لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون التي وقعت (يلديز ويرو ٢٠١٠، ص ١٧).

تبع ذلك المزيد من الاعتقالات لأصحاب المناصب العليا، حيث أن التحقيقات الجنائية ضد شبكة "إرجينكون" توسعت بشكل كبير. واستغلت بعض وسائل الإعلام اليسارية هذه المعلومات التي تم الكشف عنها خلال المحاكمات، لنشر ادعاءات واسعة بشأن مؤامرات للانقلاب الوشيك من قبل المؤسسة الكمالية القديمة (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٥).

استمرت التحقيقات المرتبطة بقضايا "إرجينكون" ست سنوات متواصلة، وسيطرت على عناوين وسائل الإعلام التركية خلال تلك الفترة. في عام ٢٠١٠، توسعت التحقيقات بشكل أكبر، حين تلقت صحيفة "طرف" التركية حقيبة تحتوي ما يقرب من ٨ آلاف مستند مرتبطة بخطط مزعومة في إطار الجيش التركي لتنفيذ انقلاب عسكري، سُمي باسم "عملية المطرقة". كان الكثير من هذه المستندات مشكوك في مصداقيته، وثبت بعد ذلك أن بعضها مفبرك، ولكن مع ذلك "قدم الادعاء التركي قضيتين جديدتين ضد ضباط عسكريين بارزين" استناداً إلى تلك الوثائق (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٥). في الواقع، "بحلول سبتمبر عام ٢٠١١، كان ١٥% من كل الجنرالات في السجن" (وايت ٢٠١٥، ص ١٠٧). أغلقت قضية المطرقة في عام ٢٠١٢، وقضية "إرجينكون" في العام التالي لها. بهذا الشكل، انكشفت "الدولة العميقة" إلى حد كبير، على الرغم من أن المخالفات في إجراءات المحكمة المتعلقة بقضية المطرقة تحديداً، دفعت الكثيرين إلى التشكيك في أن النتائج كانت متوقعة سلفاً، وأن "أردوغان" وحزب "العدالة والتنمية" كانوا يسعون إلى إخضاع كل "القوى المضادة" في إطار سيطرتهم على السلطة (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٦).

وفي الواقع، وفي ذروة محاكمات "إرجينكون" و"المطرقة"، بدا أن الجيش التركي بات في مكانه الطبيعي بشكل فعال، تابع على الأقل للسلطات المدنية. وكان الدليل على هذا واضحاً: في يوليو/تموز ٢٠١٣، التزام الجيش التركي بـ"الصمت التام" حين جرى تعديل المادة ٣٥ من قوانين الخدمة الداخلية، وهي المادة التي شكلت القاعدة الأساسية لتدخلات الجيش في السياسة لفترة طويلة. حددت المادة أن "مهمة القوات المسلحة التركية هي الحماية والدفاع عن الوطن التركي والجمهورية التركية، بحسب ما تم وصفه في الدستور"، وقد تم تغييرها الآن لوضع حد لمهام الجيش، ولم تعد عبارة "الدفاع عن النظام الجمهوري" متضمنة في هذه المادة نهائياً. وبدلاً من ذلك، أصبحت مهام الجيش التركي محدودة في "الدفاع عن حدود الدولة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٦).

عملية أوصلو

لم تؤثر تحقيقات "إرجينكون" في البداية على ديناميات الصراع العسكري الجاري في الجنوب الشرقي، واستمر العنف على مدار عام ٢٠٠٨. في الواقع، اتخذ الصراع أبعاداً دولية إلى حد كبير، حين اختطف حزب العمال الكردستاني "ثلاثة من السائحين الألمان

كانوا يتسلقون جبل أارات" في أوائل يوليو، وأعلن الحزب أن "المتسلقين الثلاثة سيظلون رهن الاحتجاز حتى تتخلى ألمانيا عن (سياساتها العدائية تجاه حزب العمال الكردستاني)". وأصرت السلطات الألمانية سريعاً على أنها لن تتفاوض مع "الإرهابيين"، ومع ذلك، كانت هناك تقارير تفيد بأن "الحكومة الألمانية تواصلت مع الرهائن". طالب حزب العمال الكردستاني منظمة الصليب الأحمر بالتوسط، وبعد أسبوعين، تم الإفراج عن الرهائن (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢٢). وخلال الأسبوع التالي، وقع انفجار مزدوج في "إسطنبول"، قُتل فيه ١٧ شخصاً وأصيب ١٥٤ آخرين. ووجهت الحكومة التركية أصعب الاتهام لحزب العمال الكردستاني، ولكن من جانبه، نفى حزب العمال الكردستاني أي مسؤولية له عن التفجيرات^{٢٠}.

بعد ذلك، في أكتوبر ٢٠٠٨، انتشرت أنباء عن أن "عبدالله أوجلان يتعرض لسوء معاملة في السجون التركية"، وهو ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات في أنحاء الجنوب الشرقي، وخلال تلك الاحتجاجات "سقط قتيل واحد من المتظاهرين، وأصيب عدد كبير منهم" (يلديز وبيرو ٢٠١٠، ص ٢٢). بالإضافة إلى ذلك، اندلعت اشتباكات عنيفة في محافظة "هاكاري" مرة أخرى، مع تنفيذ حزب العمال الكردستاني هجوماً على مركز حدودي في شميندلي ليلة الرابع من أكتوبر، ما تسبب في مقتل ١٥ جندياً تركيا وإصابة ٢٠ آخرين، بينما كانت هناك أنباء عن مقتل ٢٣ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني خلال العملية نفسها^{٢١}.

ولكن، من وراء الستار في أوسلو، انطلقت اجتماعات بين "ممثلين رفيعي المستوى من وكالة الاستخبارات الوطنية، وممثلين عن حزب العمال الكردستاني من بينهم شخصيات بارزة مثل زير آيدار وصبري أوك ورمزي كارتال وأدم أوزون، إلى جانب حضور وسيط دولي"، وقد انطلقت هذه الاجتماعات في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ -وهي عملية استمرت حتى منتصف عام ٢٠١١. وطلب الجانب التركي "قائمة مطالب من حزب العمال الكردستاني" وتم إعداد "ما لا يقل عن ثلاثة بروتوكولات" (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٤، ص ٢). ووفقاً لـ "غوني يلديز"، فإن محادثات "أسولو" التي استمرت بشكل متقطع حتى منتصف ٢٠١١، شملت قيادة حزب العمال الكردستاني في قنديل ومسؤولي الحزب في أوروبا وممثل رئيس الوزراء آنذاك "أردوغان" هakan فیدان (الأخير عُيّن لاحقاً رئيساً للاستخبارات الوطنية التركية)، إلى جانب ممثلين عن الاستخبارات التركية، وكانت الوساطة تتم من خلال ضباط بالاستخبارات البريطانية (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٣-٣٤).

تعقب "يلديز" أيضاً أصول "عملية أوصلو" السرية إلى "قرار اتخذه مجلس الأمن القومي في اجتماع عام ٢٠٠٧، جمع القوات المسلحة التركية بالحكومة. على الجانب التركي، كانت العملية شاملة نسبياً، بقدر أنها جمعت بين حزب العدالة والتنمية الحاكم ومعارضيه (التيارات العلمانية القومية)"، خصوصاً داخل وكالة الاستخبارات التركية "يلديز ٢٠١٧، ص ٣٤).

منذ مطلع عام ٢٠٠٩، ومع انطلاق عملية أوصلو على قدم وساق، بدأ "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية في إرسال إشارات أكثر ليبرالية تجاه الكرد، حيث أن المسؤولين الكبار في الحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء نفسه، أشاروا مراراً إلى "المسألة الكردية".

كانت الانفتاحة الديمقراطية، وحتى مولد "المبادرة الكردية"، موضع ترحيب. "أنشأت الحكومة قناة تلفزيونية مملوكة للدولة تبث باللغة الكردية في أوائل عام ٢٠٠٩، وسمحت بافتتاح مؤسسات خاصة لتعليم اللغة الكردية في ديسمبر (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٤، ص ٢). بالإضافة إلى ذلك، اقترح "أردوغان" إعادة تسمية القرى الكردية التي سبق أن مُنحت أسماءً تركية، وأعلن كذلك عن خطة لـ "توسيع نطاق حرية التعبير، وإعادة المواطنة التركية إلى اللاجئين الكرد، وتمديد العفو الجزئي عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني"^{٢٢}.

ومع ذلك، سرعان ما كانت نية الحكومة موضع تساؤل، بعد أن اعتُقل آلاف الكرد في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، وأُتهموا بـ "وجود روابط مع مظلة التنظيم، اتحاد المجتمعات الكردستانية KCK... وكان من بينهم رؤساء بلديات منتخبون ونشطاء سياسيون ومحامون وطلاب" (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٤، ص ٢). وقد تلا هذا الاضطهاد القانوني في ديسمبر، بحظر من جانب المحكمة الدستورية للحزب الموالي للكرد "حزب المجتمع الديمقراطي"، وهو ما أدى إلى اعتقال ما يزيد على ١٤٠٠ من النشطاء المنتمين إلى الحزب، واعتقال زعيمه ومحاكمته بتهمة "الإرهاب"^{٢٣}. وتقول مجموعة الأزمات الدولية إن عدد النشطاء الذين تم اعتقالهم أعلى من ذلك بكثير، بالآلاف (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٤، ص ٢).

من جانبه، أعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار أحادي الجانب للمرة السادسة في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، بعد أن دعا "أوجلان" التنظيم إلى التخلي عن السلاح والاستعداد للسلام. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أرسل الحزب "مجموعة سلام" تتكون من ٣٤ شخصاً من بينهم ٨ من مقاتلي الحزب من جبال قنديل إلى مخيم

"مخمور" للاجئين في شمالي العراق، عبر الحدود إلى مدينة "سيلوبي". "كانت هذه المجموعة محل ترحاب من قبل الكثيرين... آلاف الكرد المتحمسين يلوحون بعلمات النصر خرجوا في حفل ترحيب تم تنظيمه" من قبل حزب المجتمع الديمقراطي الذي كان قانونيا آنذاك، وحضر الاحتفال عددٌ كبير من رؤساء البلديات والبرلمانيين المنتمين إلى حزب المجتمع الديمقراطي (كايسر وجونجردان وواكر اقتباسا عن وايت ٢٠١٥، ص ٥٢).

رأى الجمهورُ التركي في هذا الاحتفال "موكب انتصار"، وهو ما أشعل غيرة القوميين الأتراك. خرجت "احتجاجات ضد الاستسلام المزعوم للقوميين الكرد في عدد من المدن التركية"، وتذمر زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض ديز بايقال، قائلا إن "الإرهابيين أصبحوا أبطال" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٢). وبدأ الكماليون في الهجوم على حزب العدالة والتنمية بحجة إذعانه للكرد، وهو ما دفع الحكومة إلى التراجع وتأجيل أي إيماءات تصالحية.

بعد ذلك، في أوائل ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٩، انتهك حزبُ العمال الكردستاني بشكل فعال وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه، من خلال نصب كمين للجنود الأتراك في ريسديا، في وسط الأناضول، ما تسبب في مقتل ٧ وإصابة ٣ آخرين. وكانت هناك تقارير متضاربة بشأن ما إذا كان الكمين من تنفيذ وحدة مارقة عن الحزب، أم أنها عملية حصلت على موافقة "قنديل". ورغم ذلك، بعد ٤ أيام أعلنت المحكمة الدستورية حظر حزب المجتمع الديمقراطي الموالي للكرد، وهو ما أطلق "موجة كبيرة من أعمال الشغب من قبل الكرد في كل أنحاء تركيا، ونتج عن ذلك اشتباكات عنيفة بين المؤيدين للكرد وقوات الأمن، إضافة إلى المتظاهرين المؤيدين لتركيا"، وقد تسبب ذلك في عدد كبير من حالات الوفاة والإصابة^{٢٤}. بحلول نهاية هذا الشهر، صدرت مذكرات اعتقال بحق ٨٠ من قادة ونواب الحزب الجديد (حزب السلام والديمقراطية)، الذي تشكل ليحل محل الحزب المحظور. واستمرت موجة القمع ضد الممثلين السياسيين للكرد خلال العام الجديد، وأدين "١٥١ سياسي وناشط كردي في النهاية بـ(مساعدة حزب العمال الكردستاني)" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٣-٥٤).

وفي نفس اليوم في منتصف مارس/آذار ٢٠١٠، قتل حزبُ العمال الكردستاني اثنين من الجنود الأتراك وأصاب ٥ آخرين في اشتباكات في محافظات هكاري وباتمان وسعرت، والتي قُتل فيها اثنان من مسلحي العمال الكردستاني كذلك. وفي الأسبوع نفسه، قُتل ضابطا شرطة تركيان على أيدي مقاتلي حزب العمال الكردستاني في "محافظة

سامسون في جنوب شرق تركيا" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٤-٥٥). ومع ذلك، ورغم كل هذا العنف، استمرت "عملية أوصلو".

في الأول من مايو/آيار عام ٢٠١٠ / أعلن حزبُ العمال الكردستاني رسمياً انتهاء وقف إطلاق النار ونفذ "هجوماً في تونجلي تسبب في مقتل ٤ وإصابة ٧" من الجنود الأتراك^{٢٥}. وفي نهاية الشهر، أضاف عبدالله أوجلان "المزيد من الدراما على هذا الإعلان من داخل محبسه، بإعلانه التخلي رسمياً عن كل محاولات التقارب مع السلطات التركية، وتسليم المهمة لقادته العسكريين". ونظراً إلى دعواته المتكررة لضبط النفس من جانب قيادة حزب العمال الكردستاني، فإن هذه الدعوة الأخيرة تم تفسيرها آنذاك على أنها "خطوة محسوبة ضد سجنانيه الأتراك، هدفها إرباكهم بشبح العودة إلى الحرب الشاملة على كلا الجانبين" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٥). وكانت النتيجة: تصاعد العنف، بما في ذلك هجمات صاروخية نفذها حزب العمال الكردستاني "على قاعدة بحرية في الإسكندرونة"، والمزيد من الاشتباكات بين حزب العمال الكردستاني والجنود الأتراك في محافظات هكاري والإيزج.

رغم ذلك، ومع استمرار صيف ٢٠١٠، أعربت المجموعات الكردية المسلحة عن رغبتها في التفاوض، وهذه المرة على لسان القيادي بحزب العمال الكردستاني مراد قرة يلان، الذي أكد في لقاء مع شبكة "بي.بي.سي" البريطانية أن حزبه كان ينوي "التخلي عن السلاح مقابل الحقوق السياسية والثقافية"، ومع ذلك، حذر أيضاً من أنه "إذا لم تقبل الدولة التركية هذا الحل، فإننا سنعلن الكونفيدرالية الديمقراطية بشكل مستقل" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٥). ربما لم يقصد الاستقلال، ولكن مع ذلك الممارسة أحادية الجانب لحق تقرير المصير تعد استراتيجيّة، في حال فشل الحوار. وعشية رمضان، أعلن حزب العمال الكردستاني رسمياً عن وقف إطلاق نار جديد رسمياً، تم تمديده لاحقاً حتى انتخابات يونيو/حزيران العامة في ٢٠١١، على الرغم من أن العمليات العسكرية والاشتباكات المتقطعة لم تتوقف^{٢٦}.

وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات العامة، انحرف "أردوغان" نحو موقف أكثر عدائية تجاه الكرد، "ورفض أي تنازلات تجاه مطالب حزب العمال الكردستاني وعزز من عملياته العسكرية" في الجنوب الشرقي. وقبل فترة وجيزة من الانتخابات، انهارت "عملية أوصلو" نهائياً.

ظهور "دميرتاش"

لم يعن انهيارُ المفاوضات السرية للسلام قبيل انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١١ نهايةً السياسة، أو أن السلاح والقنابل وحدها من تتحدث باسم حركة الحرية الكردستانية بمجرد انهيار المفاوضات. على النقيض من ذلك، بدأ أن الجناح السياسي في الحركة بدأ في اكتساب زخمٍ مستقلٍ بذاته، وهو زخم شجعه "أوجلان" خلال جهوده لإعادة هيكلة الحركة الكردية وفقاً للخطوط الديمقراطية الكونفيدرالية، وهي عملية إعادة الهيكلة التي لم تسع إلى أن تحلّ محل حزب العمال الكردستاني، ولكن هذا دفع نحو انتشار مبادرات قائمة على المشاركة الذاتية من القاعدة إلى القمة، من داخل المجتمع الكردي. وفي الوقت نفسه، بدأ الصراع من أجل الدعم الانتخابي في ساحة التمثيل النيابي، رغم الاضطهاد الكبير، بدأ أن ينتج عنه ظهور شخصيات جديدة بارزة، وهي شخصيات رغم أنها لم ترغب ولم تستطع منافسة جاذبية "أوجلان" أو حزب العمال الكردستاني، فإنها ولدت قدراً كبيراً من الحماس في حد ذاتها. وربما الأبرز على الإطلاق من بين هذه الرموز الجديدة، كان رجل يسمى أحياناً من قبل المعلقين الغربيين بـ"أوباما الكردي"، وهو صلاح الدين دميرتاش.

بدأ "دميرتاش" مسيرته السياسية في عام ٢٠٠٧، حين ظهر للمرة الأولى كأحد أعضاء ائتلاف "مرشحي الألف أمل"، على القائمة التي جمعت بين حزب المجتمع الديمقراطي الكردي إلى جانب مرشحين آخرين من تنظيمات يسارية مختلفة في أنحاء تركيا. بهذا الشكل أصبح أولاً عضواً في البرلمان، وفي عمر الـ٣٤، أصبح زعيم الكتلة البرلمانية للحزب. وبعد حظر الحزب بموجب حكم المحكمة الدستورية في ٢٠٠٩، ساهم "دميرتاش" في تأسيس حزب السلام والديمقراطية الجديد، وإلى جانب جولتان كيشانك، تم انتخابه رئيساً مشتركاً للحزب. في عام ٢٠١١، شكل "دميرتاش" جزءاً من قائمة "العمل والديمقراطية والحرية"، وهي القائمة التي حصلت على دعم حزب السلام والديمقراطية، بالتنسيق والتحالف مع ١٨ تنظيمًا يسارياً آخرين في أنحاء تركيا، وهو تحالف انتخابي سرعان ما تبلور في حزب الشعوب الديمقراطي. وهذه المرة، تم انتخاب "دميرتاش" نائبا عن محافظة هاكاري^{٢٧}.

حدثت الحملة على خلفية العداء المتزايد بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني. وقبل أقل من شهرين من الانتخابات، خرج الآلاف من الكرد إلى شوارع دياربكر (آمد) بقيادة النواب ورؤساء البلديات الكرد، وعلى رأسهم "دميرتاش"،

لـ"المطالبة بحقوقهم والدعوة إلى إنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٧). توجه "دميرتاش" إلى الحشد، وأكد على أربعة مطالب: (١) حق التعلم باللغة الكردية، (٢) إطلاق سراح النشطاء المحتجزين، (٣) إنهاء العمليات ضد حزب العمال الكردستاني، (٤) إلغاء العقبة الانتخابية الخاصة بضرورة الحصول على ١٠% من إجمالي الأصوات لدخول البرلمان (وايت ٢٠١٥، ص ٥٧).

في أبريل/نيسان ٢٠١١، تدخل المجلس الأعلى للانتخابات التركي لحظر ١٢ من مرشحي حزب السلام والديمقراطية، من بينهم الأيقونة ليلي زانا، أول امرأة كردية تصبح نائبة في البرلمان، وكانت قضت ١٠ سنوات بالفعل في السجن بعد تجريدها من حصانتها البرلمانية في عام ١٩٩٤ وإدانتها بالخيانة بعد التحدث باللغة الكردية في البرلمان التركي. أطلقت موجة الاعتقالات الجديدة "مظاهرات غاضبة من قبل المتظاهرين الكرد" في دياربكر (آمد) من جديد، بالإضافة إلى "وان"، وامتدت المظاهرات لتشمل ميدان "تقسيم" في إسطنبول. وأعقب ذلك اضطرابات مدنية، بعد أن لجأت قوات الشرطة إلى الأساليب الثقيلة لتفريق الجماهير. وقد أثار هذا بدوره مخاوف لدى الرئيس التركي عبدالله غول إلى درجة أنه استدعى "دميرتاش" شخصياً. ومع ذلك، رفض "دميرتاش" الدعوة، وأشار إلى وفاة متظاهر واتهم الشرطة بـ"فتح النار على المتظاهرين"، وهو اتهام تم التأكد من صحته لاحقاً. وفي مسيرة انتخابية في اليوم نفسه، استنكر "أردوغان" من جانبه ما وصفه بـ(التخريب المتعمد) واتهم "حزب السلام والديمقراطية بـ(تشجيع الشباب الكرد على التظاهر بعنف وإلقاء زجاجات المولوتوف)" (وايت ٢٠١٥، ص ٥٧-٥٩). وبعد أيام قليلة، اعتُقل حوالي ٣٥ ناشطاً كردياً من بينهم "قادة محليين في حزب السلام والديمقراطية"، واتُهموا بـ"الانتماء إلى الشبكة الحضرية المزعومة لحزب العمال الكردستاني، حركة KCK" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٠). وتلا ذلك تصاعد في الاحتجاجات المدنية والمواجهات المسلحة. وفي هذه الأثناء، بدأ حزبُ السلام والديمقراطية في التهديد بمقاطعة الانتخابات إذا استمر مناخ التهيب والقمع.

وفي نفس اليوم الذي تم اعتقال النشطاء فيه، في شمال تركيا، تعرضت قوات الشرطة المرافقة لرئيس الوزراء "أردوغان" لكمين، وهو ما تسبب في مقتل ضابط واحد وإصابة آخر. وربما لحسن حظ "أردوغان" أنه لم يكن مرافقاً لهذا الموكب خلال وقت الهجوم. ومع ذلك، انتاب "أردوغان" ومؤيديه سخطٌ شديد في أعقاب الهجوم. وأشارت مصادر أمنية على الفور بإصبع الاتهام إلى حزب العمال الكردستاني، الذي "لم يعلن في البداية مسؤوليته عن الهجوم" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٠). وبعد ما يقرب من ١٠ أيام على

الهجوم، أعلن حزب العمال الكردستاني أخيراً "أن الهجوم نفذته مقاتلونا انتقاماً من الإرهاب الذي تمارسه قوات الشرطة ضد الشعب التركي"، ولكن رغم ذلك كان حريصاً على الإشارة إلى أن "الهجوم استهدف الشرطة... ليس المدنيين أو رئيس الوزراء" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٠).

مع ذلك، أصبح الأمر الآن شخصياً بالنسبة لـ"أردوغان"، وفي أعقاب هذا الهجوم، انتقد بعنف حزب السلام والديمقراطية المؤيد للکرد، وكرر اتهاماته بأن "حزب السلام والتنمية هو مجموعة من الإرهابيين"، بينما صعد من العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني أيضاً (وايت ٢٠١٥، ص ٦١). بدأ بعض المعلقين في ذلك الوقت في التخمين أن "أردوغان" قرر أن ينافس من أجل الحصول على دعم قاعدة اليمينيين القوميين المتطرفين. ولكن في ذلك الحين، وقبل أقل من أسبوعين على الانتخابات مع مطلع يونيو/حزيران، ورغم الانتهاء الكامل لمفاوضات أوصلو السرية، بدا "أردوغان" يتراجع مرة أخرى ويميل تجاه المفاوضات والتسوية بشأن القضية الكردية، حيث أعلن في أحد مؤتمراته الانتخابية في قلب كردستان، في دياربكر (آمد) أن "الأرض باتت مهيأة لعملية الحل" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٣).

كانت نتائج الانتخابات انتصاراً ساحقاً لرئيس الوزراء "أردوغان"، وكانت "أفضل نتائجه على الإطلاق، حيث حصل على ما يقرب من ٥٠% من الأصوات". وحصل حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، على ما يقرب من نصف هذه الأصوات ٢٦%، على الرغم من خضوعه لعملية تجديد دماء طال انتظارها في قيادته، أدت إلى آمال عالية (تبين فيما بعد أنه لا أساس لها). في هذه الأثناء، حقق حزب الحركة القومية اليميني المتطرف نتائج ضعيفة نسبياً، حيث حصل على ١٣%، بينما حصل حزب السلام والديمقراطية المؤيد للکرد على ٦.٥% بشكل مفاجئ من إجمالي الأصوات في أنحاء البلاد، وهو ما جعله يحصل للمرة الأولى على ٣٥ مقعداً برلمانياً (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٨). ويعد هذا نوعاً من الانتصار الأخلاقي لحركة الحرية الكردستانية، بعد أن أصبح "دميرتاش" تحديداً أكثر ظهوراً على الساحة السياسية التركية. في الواقع، في جنوب شرق تركيا، تفوق حزب السلام والديمقراطية على حزب العدالة والتنمية الحاكم.

استمرار القمع ضد حركة الحرية الكردستانية

ظل ستة من نواب حزب السلام والديمقراطية الذين انُخبوا نواباً في السجن. واحد منهم فقط هو خطيب ديكل، أُطلق سراحه بسبب "انتخابه نائباً عن دائرة دياربكر (الشرق)"، ولكن المحكمة الدستورية سرعان ما تدخلت لتجريدته من المنصب، وأعادته المجلس الأعلى للانتخابات إلى "السجن في وقت لاحق" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٤). ويُعد "ديكل" رمزاً تاريخياً في الحركة، وله تاريخ طويل من الاضطهاد السياسي، وكان سبق أن جرى رفع الحصانة البرلمانية عنه وسجنه في عام ١٩٩٤ مع الأيقونة ليلي زانا، بتهمة "الانتماء لحزب العمال الكردستاني"، وأطلق سراحه بعد عقد كامل، تحت ضغوط من الاتحاد الأوروبي، ليعود إلى السجن مرة أخرى في ٢٠٠٧، وهذه المرة بتهمة "الإرهاب" بسبب تصريحه الذي دعا فيه إلى الحل السلمي للصراع الجاري مع حزب العمال الكردستاني، وأدين مرة أخرى في أبريل/نيسان ٢٠١٠، كجزء من حملة القمع التي نفذتها الدولة ضد اتحاد المجتمعات الكردستانية KCK، بتهمة كون الحركة "الجناح المدني لحزب العمال الكردستاني"^{٢٨}.

تسببت الإجراءات العدائية تجاه "ديكل" من جانب السلطات التركية، في رد فعل من جانب حركة الحرية الكردستانية. وتدخل أحمد ترك الذي مُنع من الانضمام إلى حزب السلام والديمقراطية أو أي حزب آخر بعد حل حزب المجتمع الديمقراطي في ٢٠٠٩، وبات رمزاً قيادياً في حركة مؤتمر المجتمع الديمقراطي، تدخل نيابة عن حزب المجتمع الديمقراطي، وحذر من أن "قرار تجريد ديكل من عضويته في البرلمان كان قراراً سيأخذ تركيا إلى طريق الفوضى... وسيدفع شعبنا إلى بيئة من الصراع". واتهم أيضاً "الحكومة التركية والقضاء بمحاولة عرقلة جهودنا لخلق قاعدة ديمقراطية سياسية"، أي محاولة إبقاء الحركة مقصاة من ساحة السياسات النيابية الديمقراطية بأي وسيلة كانت. وعلى ضوء هذه الإجراءات، قال "ترك" أيضاً إن البرلمانين المنتخبين من حزب السلام والديمقراطية يجب "أن ينظروا في احتمالات مقاطعة البرلمان" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٤)^{٢٩}.

سرعان ما حدثت المقاطعة فعلاً، بينما تزايدت وتيرة "الاشتباكات بين قوات الأمن وحزب العمال الكردستاني" في أعقاب الانتخابات. في يوليو/تموز، نجح حزب العمال الكردستاني في قتل ٢٠ جندياً تركيا في أسبوعين فقط، وخسر ١٠ من مقاتليه في هذه المشاجرات العنيفة. وفي أغسطس/آب، رفعت القوات المسلحة التركية من رهانها مرة

أخرى، حيث "أطلقت هجمات متعددة على الثوار الكرد، وقصفت ١٣٢ هدفاً"، من بينها "٦ أيام من الغارات الجوية" في الإقليم الكردي في العراق. تباغت رئاسة الأركان التركية بمقتل ١٠٠ من العناصر المسلحة، وإصابة ٨٠ آخرين. وفي الوقت ذاته، نفذت الحكومة الإيرانية بموافقة وتعاون القيادي الكردي العراقي "بارزاني"، غارات جوية في شمال العراق أيضاً، واستهدفت حزب الحياة الحرة الكردستاني PJAK، والذي "يوصف على نطاق واسع على أنه فرع لحزب العمال الكردستاني". تأسس حزب الحياة الحرة الكردستاني في عام ٢٠٠٤ كجزء من محاولة الحركة تعريف نفسها بما يتوافق مع الخطوط "الكونفيدرالية الديمقراطية"، وكانت فرع لحركة الحرية الكردستانية يتمدد داخل "شرق كردستان" في إيران. وبحلول نهاية سبتمبر/أيلول، تلقى حزب الحياة الحرة الكردستاني ضربة قاصمة على أيدي القوات المسلحة الإيرانية، وعانى من الهزيمة و"وافق على الانسحاب كيلومتر واحد بعيداً عن الحدود الإيرانية والامتناع عن أي أنشطة عسكرية على الأراضي الإيرانية"^{٣٠}. وكان هذا يعني، منذ هذه اللحظة فعلياً، أن صفوف حزب العمال الكردستاني حصلت على تعزيزات من خلال كوادر حزب الحياة الحرة الكردستاني، في المعركة ضد الدولة التركية. وعلى الأقل، ادعى الجيش التركي وأجهزة الاستخبارات، وجود "زيادة حادة في عدد المواطنين الإيرانيين في صفوف القتلى المتمردين في الأشهر التالية"^{٣١}.

في هذه الأثناء، عقد حزب المجتمع الديمقراطي "مؤتمراً غير عادي" في يوليو/تموز في محافظة دياربكر (آمد)، بمشاركة ما يزيد على ٨٥٠ مندوباً، من بينهم عدد كبير من البرلمانيين ورؤساء البلديات المنتمين إلى حزب السلام والديمقراطية، وخلال هذا المؤتمر أعلن حزب المجتمع الديمقراطي صراحة دعمه لمشروع "الحكم الذاتي الديمقراطي". حاولت زعيمه حزب المجتمع الديمقراطي والبرلمانية آيسل توغلوك التأكيد في تصريحاتها لوسائل الإعلام عقب المؤتمر مباشرة، أنه على الرغم من أن "الشعب الكردي أعلن الحكم الذاتي"، فإنه رغم ذلك "لا يزال ينتمي بالولاء لوحدة الأمة التركية ويحترم سلامة أراضي البلاد"، وكانت حريصة على تأكيد هذه النقطة الحاسمة التي سبق أن أصرّ عليها "أوجلان" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٧). ما ورد على لسانها تحديداً، هو: "كوننا الشعب الكردي، فإننا نعلن استقلالنا الديمقراطي في ضوء الحقوق التي تكفلها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية في بلد مشترك قائم على أساس سلامة أراضيهِ وفي إطار منظور الأمة الديمقراطية مع شعوب تركيا" (جيلكان وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠). ومع ذلك، لم تشدد تقارير وسائل الإعلام على النقطة المتعلقة باحترام سلامة أراضيهِ

الوطن، وإنما على الطبيعة أحادية الجانب لهذا الإعلان، ومن ثم ساهمت مجدداً في موجة من رد الفعل القومي التركي.

بحلول نهاية يوليو/تموز، تدخل "أوجلان" مرة أخرى، وهذه المرة على الأقل ليظهرَ يأسه من الجانبين (الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني)، حيث ألقى باللوم على الجانبين بسبب "عنادهما"، وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بإعلان أن "الجانبين يستخدماني لتحقيق مصالحهما. وأنا سأنتهي هذا الدور على الفور... لا يمكن أن تكون هناك مباحثات سلام وفقاً للظروف الراهنة" (وايت ٢٠١٥، ص ٦٩).

استمرت هجماتُ الجيش التركي والعنف المضاد من قبل حزب العمال الكردستاني في التصاعد خلال شهر سبتمبر/أيلول. أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بياناً في بداية الشهر بشأن غارات جوية نُفذت في نهاية أغسطس داخل الأراضي العراقية، وهو ما يتعارض مباشرة مع ادعاءات الحكومة، وأصرت على أن عدداً كبيراً من المناطق التي تم استهدافها "لم تستخدم من قبل الجماعات المسلحة، ولكن كان يسكنها مدنيون" (وايت ٢٠١٥، ص ٧٠).

بات واضحاً أن السلام بدأ أبعدَ كثيراً عن أي وقت مضى. وبعد ذلك، وفي منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠١١، تم تسريبُ تسجيل صوتي على الإنترنت، يتضمن أصوات نائب رئيس الوزراء حقان فيدان (الذي عُين في وقت لاحق رئيساً للاستخبارات التركية)، بالإضافة إلى وكيل الاستخبارات التركية، خلال اجتماع مع ثلاثة من الممثلين الأوروبيين لحزب العمال الكردستاني^{٣٢}. وبهذا، أُجبرت الحكومة على الاعتراف بأنها "انخرطت في محادثات سرية مباشرة مع حزب العمال الكردستاني"، وهي المحادثات التي أثارت غضب الصحف القومية اليمينية المتطرفة في تركيا كما هو متوقع، وقد ذهبت تلك الصحف إلى حد اتهام "فيدان" بالخيانة (وايت ٢٠١٥، ص ٧٣).

انتشرت حالة الهستيريا التي انتابت اليمين القومي المتطرف في تركيا سريعاً، وتسببت في تسميم المناخ العام، وبالتالي إعادة رئيس الوزراء حساباته بشأن تكلفة ومنافع القمع والإكراه في مقابل التسوية والتنازلات، وهو ما رجح كفة الخيار الأول بشكل أكبر. وكانت النتيجة المتوقعة: الفعل ورد الفعل، ودوامه جديدة. وهكذا، تزايد عنف حزب العمال الكردستاني أيضاً. وبعد أسابيع من الغارات الجوية الوحشية على كردستان العراق، استجاب حزبُ العمال الكردستاني بهجوم على تشوكورجه ويوكسكوف، في محافظة هاكاري، ما تسبب في مقتل ٢٦ جندياً تركيا وإصابة ١٨ آخرين^{٣٣}.

شهد شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، موجة جديدة من الاضطهاد القانوني ضد حركة الحرية الكردستانية، حيث استُهدف قادة مظلة التنظيم، اتحاد المجتمعات الكردستانية KCK، ومرة أخرى حدثت موجة اعتقالات بسبب "الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني". اعتُقل ١٥٠ ناشطاً وممثلاً في الرابع من أكتوبر/تشرين الثاني، وارتفع عدد السياسيين الكرد المعتقلين في هذا الوقت إلى ما يزيد على ٢٥٠٠ (وايت ٢٠١٥، ص ٧٩).

في بداية أكتوبر/تشرين الأول، كانت هناك آمال رغم ذلك بأنه يمكن إحياء عملية السلام، وقد نبعت هذه الآمال بشكل رئيسي من الرئيس التركي حليف "أردوغان" وشريكه في حزب العدالة والتنمية عبدالله غول. في اليوم الأول من الشهر، أشار الرئيس "غول" للبرلمان التركي بأن "صياغة دستور جديد هي واحدة من المهام الرئيسية للبرلمان"، على أن يكون دستوراً "يحصل على موافقة الأغلبية في الاستفتاء" (وايت ٢٠١٥، ص ٧٨). ولأن الرئيس كان حريصاً أيضاً على أن "الدستور الحالي لا يتوافق مع طموحات الشعب التركي"، فإن الكثيرين كانوا متفائلين بأنه يدفع نحو إصلاحات ليبرالية، ربما حتى تتضمن بعض التنزلات والاعتراف بالحقوق السياسية للكرد. ورغم ذلك، سرعان ما تجرد الأكثر ذكاءً ونزاهة من بين هؤلاء المتفائلين من آمالهم مع استمرار تصاعد العنف، خصوصاً بعد أن استجاب الرئيس "غول" لهجمات حزب العمال الكردستاني في منتصف الشهر بغضب عارم، متوعداً بـ "انتقام عظيم". وبحسب كلمات الرئيس التي لم يكن هناك لبس في فهمها، فإن أصداء العداء الكمالي تجاه الكرد كانت واضحة وعلى مرأى ومسمع الجميع. هدد الرئيس بأنه "لا ينبغي لأحد أن ينسى ذلك: أولئك الذين تسببوا بهذا الألم لنا سوف يتحملون آلام أكبر من ذلك كثيراً، وهؤلاء الذين يعتقدون أنهم سيضعفون دولتنا من خلال هذه الهجمات أو يعتقدون أنهم سيضعفون دولتنا في المكان الذي يريدونه، سيرون أن انتقامنا على هذه الهجمات سيكون عظيماً جداً وسيعانون منه مرات عديدة" (وايت ٢٠١٥، ص ٧٨-٨٠). كان هذا على أقل تقدير "ثورة بلاغية عنيفة"، وإشارة على أشياء كثيرة في الانتظار.

في هذه الأثناء، استمر اليمين المتطرف وحزب المعارضة الرئيسي "حزب الشعب الجمهوري"، في الهجوم على الرئيس ورئيس الوزراء بتهمة التساهل مع الكرد، وذهب البعض إلى وصف مباحثات السلام في أوصلو على أنها لا تقل عن الخيانة. ومع ذلك، وبالنسبة لأغلب المعارضة، كان القلق الأكبر يتعلق بالإصلاح الدستوري المقترح وما سيفعله بشأن العلمانية، في ظل إحكام حزب العدالة والتنمية قبضته على السلطة بقوة. وعلى خلفية تعزيز حزب العدالة والتنمية هيمنته في إطار الساحة البرلمانية وتقدمه

الكاسح في أجهزة الدولة، أثارت التعديلات الدستورية المقترحة "مخاوف متزايدة في أوساط التيارات العلمانية بالمجتمع التركي، من أن الحزب الحاكم يدفع نحو أسلمة الدولة" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٩). تعززت هذه المخاوف من خلال حقائق إضافية هي أن محادثات دخول الاتحاد الأوروبي بدا أنها متوقفة نهائياً. لا يمكن أن ننسى أن المسألة الكردية كانت دائماً رهينة في لعبة أكبر في نهاية المطاف، وظلت اعتبارات العدالة وحقوق الإنسان تخضع دائماً لمنطق الصراع من أجل السلطة، وإلى المكائد والحسابات الميكافيلية بين المتنافسين الرئيسيين في الصراع، وأجزاء من الطبقة الحاكمة التركية، و"الدولة العميقة".

من جديد، صعدت الدولة التركية من إجراءاتها ضد حركة الحرية الكردستانية على الصعيد القانوني في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث اعتقلت ٧٠ ناشطاً آخرين، واتهمتهم بالانتماء إلى حزب العمال الكردستاني، وهذه المرة شملت القائمة محامي "أوجلان" كذلك وليس أعضاء حزب السلام والديمقراطية فقط (وايت ٢٠١٥، ص ٨٣). وعلى الرغم من ذلك، وحتى في خضم التصعيد المتزايد للقمع، كان رئيس الوزراء "أردوغان" قادراً على إلقاء "عظمة رمزية" للکرد -بحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، حيث قدم "اعتذاراً تاريخياً أمام حزبه الحاكم (العدالة والتنمية) نيابة عن الدولة التركية على أعمال القتل والقمع التي جرت في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ خلال التمرد في ديرسيم"، وهو القمع الذي تسبب في "إجبار عشرات الآلاف من العلويين على الفرار". ورغم أنه لم يذكر شيئاً عن المجازر الحديثة التي كانت تدور وقتها، فإنه قال: "إذا كانت هناك حاجة للاعتذار نيابة عن الدولة، فإنني سأعتذر.. أنا أعتذر" (وايت ٢٠١٥، ص ٨٣).

كان ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، نقطة انحدار أخرى، ففي الـ ١٥ من الشهر، اقتحمت قوات الأمن التركية "منزلاً وقتلت ٨ زعمت أنهم مقاتلون من حزب العمال الكردستاني" في محافظة "بينغول". وتلا ذلك أسبوعاً تقريباً من الحرب المفتوحة بين القوات المسلحة التركية وحزب العمال الكردستاني في محافظة "ديار بكر"، قتلت فيها "القوات التركية على الأرض بمساعدة المروحيات المقاتلة"، ما يقدر بـ ٥٠ إلى ٧٠ مقاتلي حزب العمال الكردستاني (وايت ٢٠١٥، ص ٨٤).

بعد ذلك حدثت غارة روبوسكي الشهيرة. في منتصف الشهر، التقطت طائرات أمريكية بدون طيار صوراً لمن قيل إنهم عناصر مسلحة تابعة لحزب العمال الكردستاني يتحركون تجاه الحدود التركية من الأراضي العراقية. وفي يوم ٢٨ من الشهر نفسه،

بالقرب من النقطة نفسها التي التقطت فيها الطائرات بدون طيار هذه الصور، استُهدف ٤٠ قروياً من خلال مقاتلة إف ١٦ تركية. كان أغلب هؤلاء مراهقين محلين يهربون السجائر والوقود والمنتجات الأخرى التي يبيعونها في "السوق السوداء" عبر الحدود. وقد نجا أربعة أفراد فقط من هذه المذبحة الوحشية، التي أثارت موجة من الاحتجاجات في أنحاء المنطقة الكردية وانتشرت في أنقرة وإسطنبول. خرج قائد حزب العمال الكردستاني باهوز إردال، ليحث "شعب كردستان على التحرك بعد هذه المجزرة والسعي إلى تصفية الحسابات من خلال سلسلة من الانتفاضات". ونيابة عن حزبه، اقتبس الرئيس المشترك لحزب السلام والديمقراطية صلاح الدين دميرتاش، حريفاً عن الرئيس "أردوغان" تصريحه عن الرئيس السوري بشار الأسد، الذي قال فيه إن "القائد الذي يقتل شعبه يخسر شعبيته"، ومع ذلك كان "دميرتاش" حريصاً على الإصرار على أن الكرد يجب أن "يردوا من خلال الوسائل الديمقراطية". وقد أعربت المعارضة الكمالية أيضاً، حزب الشعب الجمهوري، عن رفضها لهذه المجزرة^{٣٤}.

وقد لخص "وايت" شعور اليأس في ذلك الوقت، بالقول: "هكذا، انتهى عام ٢٠١١ كما بدأ، بعنف دموي على الجانبين. ومع اقتراب العام من نهايته، بدا أنه ليس هناك ما يمكن أن يمنع انزلاق كردستان تركيا إلى دائرة دموية عميقة من العنف" (وايت ٢٠١٥، ص ٨٥).

تعهدت حكومة "أردوغان" بدفع تعويضات لضحايا غارة روبوسي، ولكن الأدلة المتعلقة بالقضية أعلنت على الفور "سراً رسمياً". أنشأ البرلمان التركي لجنة للتحقيق في المجزرة، ولكنها حصلت على تصريح محدود للاطلاع على تقرير وزير الداخلية، ولم يتم السماح لهذه اللجنة باستجواب مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ومسؤولين بالدولة ضمن التسلسل القيادي. وحتى يومنا هذا، لم يصدر أي حكم قضائي ضد أي من مسؤولي الدولة المتورطين في هذه المجزرة (جيليكان وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠).

تواصل نمط المواجهات المسلحة خلال عام ٢٠١٢. وفي أوائل فبراير/شباط، قتلت القوات المسلحة ١٣ من العناصر المشتبه في كونها عناصر مسلحة، وفي منتصف الشهر أغارت المقاتلات التركية مرة أخرى على أهداف مزعومة لحزب العمال الكردستاني في كردستان العراق. ومن جانبه، قتل حزب العمال الكردستاني رجال شرطة في وسط الأناضول وإسطنبول، في مايو ويونيو، على التوالي. وشهدت أشهر الصيف زيادة التوتر الذي أثارته بشكل كبير الأحداث في شمال سوريا، والتي تُعرف باسم "غرب كردستان" أو

"روج آفا"، ففي التاسع عشر من شهر يوليو/تموز، وفي خضم الحرب الأهلية السورية، تراجع نظام "الأسد"، وتخلّى فعلياً عن السيطرة لصالح القوات الثورية التي تستلهم أفكارها من عبدالله أوجلان وترتبط عضوياً بحركة الحرية الكردستانية.

في هذه الأثناء، داخل كردستان تركيا (أو باكور)، أصبح النزاع ثقيلًا بشكل كبير، حيث تركز في محافظة هاكاري. في أوائل أغسطس/آب، لجأ حزب العمال الكردستاني إلى تكتيك غير شائع ويمكن القول إنه "طائش"، وهو "معركة الجبهة"، حيث حاصر الطرق المؤدية من إيران والعراق إلى مدينة "شمدينلي"، واستجابت القوات المسلحة التركية بالمزيد من الهجمات الجوية، وهو ما نتج عنه وفقاً للتقارير ما يزيد على ١١٥ قتيلًا من العناصر المسلحة. وفي منتصف أغسطس/آب، تبع ذلك انفجارٌ لغم تسبب في مقتل ١٥ آخرين من العناصر المسلحة واثنين من الجنود الأتراك، في محافظة "هاكاري" أيضاً، وبعدها انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من مركز للشرطة في "غازي عنتاب"، ما تسبب في إصابة ٦٥ شخصاً ومقتل ٩ مدنيين، من بينهم أربعة أطفال (وايت ٢٠١٥، ص ٨٦).

كان رد فعل الدولة التركية تجاه مقتل المدنيين عنيفاً بشكل كبير، حيث أطلقت "٦ أيام من القصف المكثف لقواعد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل"، وأشارت التقارير إلى مساعدة الاستخبارات الأمريكية لهذه العملية. وأشارت بعض التقارير إلى وجود ضحايا من المدنيين وإدانة رسمية من قبل حكومة الرئيس "بارزاني"، وهي إدانة تجاهلها "أردوغان"، الذي أعلن أن "صبر حكومته نفذ وتعهده بمواصلة الهجمات" (وايت ٢٠١٥، ص ٨٧).

خلاصة ما قيل، كانت أشهر الصيف مميتة بشكل خاص. بين شهري يونيو/حزيران وبداية سبتمبر/أيلول، قُتل ما يقرب من ٨٠٠ شخص، من بينهم "حوالي ٥٠٠ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وما يزيد على ٢٠٠ من أفراد الأمن، و٨٥ مدنياً". وفي منتصف سبتمبر/أيلول، واجه ٤٤ صحافياً كردياً، كانوا معتقلين منذ ديسمبر/كانون الأول من العام السابق عليه، واجهوا اتهامات بالإرهاب في إحدى محاكم إسطنبول. وبحلول أوائل ديسمبر، هدد "أردوغان" بأن المصير نفسه ينتظر النواب البرلمانين المنتمين إلى حزب السلام والديمقراطية، وأن حصانتهم البرلمانية يمكن أن تُرفع عنهم، واتهمهم من جديد بكونهم مجرد جناح سياسي لحزب العمال الكردستاني (وايت ٢٠١٥، ص ٨٧).

في هذه الأثناء، خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، دخل بضعة مئات من السياسيين الكرد المعتقلين في إضراب عن الطعام للمطالبة بتحسين معاملة عبدالله أوجلان، بما في

ذلك حقه في لقاء محاميه الذين مُنعوا من زيارته منذ أوائل عام ٢٠١١. استمر الإضراب عن الطعام لمدة ٦ أشهر حتى مارس/آذار ٢٠١٣، وتدخل وزير العدل التركي من وراء الكواليس، وعقد لقاءات سرية مع المضربين عن الطعام، واتخذ إجراءات للتأكد من بقاء هذه التحركات التي يجريها بعيدة عن الأضواء. لم تستجب السلطات التركية لمطالب السماح لـ"أوجلان" بلقاء محاميه (في الواقع، لم يتمكن المحامون من لقائه حتى يومنا هذا). ومع ذلك، قبلت السلطات التركية بلقاء بين "أوجلان" وشقيقه "محمد"، طلب خلاله "أوجلان" بإنهاء الإضراب عن الطعام (جيليكان وآخرون ٢٠١٥، ص ١١).

بدء "عملية الحل"

في نهاية عام ٢٠١٢، بدّل "أردوغان" مساره من جديد، وألقى بقبلة على الجمهور التركي، حين أعلن في لقاء تليفزيوني عن أن الاستخبارات التركية تجري مفاوضات مع "أوجلان" في سجن "إمرالي". وهكذا، انطلقت ما تسمى بـ"عملية الحل"، وأحيانا يُشار إليها بـ"عملية إمرالي". وقد كانت هذه العملية هي التالية التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة بعد "عملية أوصلو" الفاشلة، على الرغم من أنها ستنتهي إلى العقبات الهيكلية نفسها، وفي ربيع ٢٠١٥، لاقت المصير نفسه كما كان مصير "عملية أوصلو" السرية.

قوبل إعلان "أردوغان" الصريح والظهور المفاجئ لـ"عملية الحل" بتفاؤل ملحوظ يقترب إلى حد الحماسة في دوائر السياسة الخارجية الغربية، بينما أشارت مجموعة الأزمات الدولية إلى أن المحادثات "تمتعت بدعم سياسي واسع"، وأعربت عن أملها في أنه من الممكن أن توفر "فرصة حقيقية لإنهاء الصراع الكردي طويل الأمد في تركيا" (اقتباس عن وايت ٢٠١٥، ص ١٠١). وفي الواقع، أعلن زعيم حزب المعارضة الرئيسي حزب الشعب الجمهوري الكمالي، كمال كليجدار أوغلو، عن "دعمه للحكومة في مفاوضاتها مع أوجلان"، على شكل وصية مقتضبة لـ"حل المشكلة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٤). وكدليل على نافذة الفرصة التي فُتحت بهذا الشكل، نُشر مقال رأي للصحافي إحسان داغي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ في صحيفة "توداي زمان" الصادرة باللغة الإنجليزية التي يمولها "جولن"، الذي أكد أن "أوجلان رجل يتقدم في السن، وفي عصر السياسات الكردية ما بعد أوجلان، سيكون من المستحيل العثور على أو خلق زعيم مثله لتحقيق السلام معه" (اقتباسا عن وايت ٢٠١٥، ص ١٠٣).

في الأسبوع الأول من شهر يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٣، سُمح لنواب حزب السلام والديمقراطية أحمد ترك و آيلا آكات عطا بزيارة أولية لـ"أوجلان" في سجن "إمرالي". وطوال مراحل "عملية الحل"، كُلف البرلمانيون عن حزب السلام والديمقراطية الذي تحول إلى حزب الشعوب الديمقراطي بمهام الوساطة، وقاموا بدور المحاور ونقلوا الرسائل بين "أوجلان" وقنديل. وجاءت الزيارة الثانية في ٢٣ فبراير/شباط، وهذه المرة قام بالزيارة النواب عن حزب السلام والديمقراطية بيرفن بولدان وسري سوريا أوندرو وألتان تان. وجاءت الزيارة الثالثة في أبريل/نيسان ٢٠١٣، وقد شملت الرئيس المشترك لحزب السلام والديمقراطية وحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش (جيليكان وآخرون ٢٠١٥، ص ١١).

ومع ذلك، لم يؤد إعلان "أردوغان" عن "عملية الحل" إلى وقف العداءات من جانب السلطات التركية. على النقيض من ذلك، في اليوم التالي لأول زيارة لحزب السلام والديمقراطية لـ"أوجلان" في "إمرالي"، أعلن وزير الداخلية التركي إدريس نعيم شاهيم، أن "العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني ستستمر"، وبعد يومين من هذا الإعلان، كرر "أردوغان" نفس النقطة التي أعلنها وزير الداخلية، حيث أصر على أنه "لا مجال للسؤال عن وقف نضالنا ضد التنظيم الإرهابي الانفصالي بدون التخلي عن سلاحه". وللتأكيد على أن هذه النقطة أكثر من مجرد كلام، نفذ الجيش التركي في اليوم نفسه "عملية جوية على وادي بولمور في ديرسيم" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٤).

لم يكن عنف الدولة التركية ضد حزب العمال الكردستاني محصوراً في نطاق تركيا فقط. وعلى العكس من ذلك، في التاسع من يناير/كانون الثاني، قتلت الاستخبارات التركية -بأسلوب الإعدام- ثلاثة ناشطات كرديات من بينهن واحدة من مؤسسات حزب العمال الكردستاني هي سكينه جانسيز، بالإضافة إلى ممثلة حزب الشعوب الديمقراطي في أوروبا فيدان دوغان، وليلى سويلمز^{٣٥}. وقعت عملية القتل الثلاثية تلك في مركز المعلومات حول كردستان، في قلب "باريس". وقد فسر الكثيرون هذا على أنه "تحريض يهدف بوضوح إلى تخريب عملية السلام بين حزب العمال الكردستاني وأنقرة" (وايت ٢٠١٥، ص ١١٢). وكانت نتيجة ذلك، موجة هائلة من الاحتجاجات الشعبية من الكرد في أنحاء فرنسا وألمانيا، وسط هتافات مثل "نحن حزب العمال الكردستاني"، وحملوا لافتات كتب عليها "قتلت النساء وأوروبا صامتة" (وايت ٢٠١٥، ص ١١٤).

التوتر بين "أردوغان" وحركة "جولن"

أوحى توقيتُ هذه العملية التحريضية بأن عناصرَ في الدولة العميقة التركية يرغبون بشدة في فشل "عملية الحل". الأمور المتعلقة بالدولة العميقة غامضة بطبيعتها، ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن عملية القتل الثلاثية في "باريس" نُفذت بالتزامن بشكل وثيق مع تزايد التوترات الحادة بين حكومة "أردوغان" وحليفه منذ زمن طويل حركة "جولن"، التي انتشرت شائعات لفترات طويلة بأنها تعاونت عن قرب مع عناصر في الدولة العميقة. في الواقع، كانت هذه العلاقات مفيدة دون أدنى شك لحكومة العدالة والتنمية على مدار العقد الأول من وجودها بالحكم، وهي "سنوات التكافل" بين حركة "جولن" وحزب العدالة والتنمية (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٧).

منذ الثمانينيات، نجحت حركة جولن، من خلال "شبكتها في المدارس الإعدادية والثانوية والكليات والجامعات"، في "بناء كادر كبير من الاقتصاديين والمديرين والمحامين والإداريين الأتقياء أصحاب التعليم الجيد"، والذين أصبحوا مفيدون إلى حد كبير لحزب العدالة والتنمية في محاولته لإحباط هيمنة المؤسسة الكمالية على "القضاء والنيابة العامة والشرطة والإدارة العامة"، وعلى ذلك، انتشر "عدد كبير من أتباع فتح الله جولن داخل الحزب، وحصلوا على مراكز رفيعة في القضاء والشرطة والإدارة، تحديداً بعد عام ٢٠٠٧". كان هذا "التكافل" طبيعياً، حيث إنه على المستوى الإيديولوجي، كانت هناك مستويات عالية من التقارب بين الاثنين، حيث إن "كليهما فضل التركيبة التي تجمع القيم الإسلامية مع اقتصاد السوق الحر الرأسمالي" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٤٦-٣٤٧).

رغم ذلك، فيما يتعلق بالقومية التركية، كانت حركة "جولن" -رغم كونها إسلامية- مرتبطة إلى حد كبير بالدولة العميقة، وتبعاً لذلك كانت صارمة وقوية في قناعاتها القومية التركية. الدليل فيما يتعلق بهذا الأمر، هو خطاب تحريضي أُلقي في خريف ٢٠١١، بعنوان "الإرهاب والعذاب"، والذي دعا فيه "جولن" -في إشارة متعمدة لحزب العمال الكردستاني ومؤيديه- قائلاً: "يا الله، وحدنا.. أما هؤلاء الذين لا يستحقون سوى العقاب من بيننا، فاضرب بيوتهم رأساً على عقب، ودمر وحدتهم، وحول منازلهم إلى رماد، عسى أن تمتلئ منازلهم بالبكاء والاسترحام، واحرق واقتلع جذورهم، واجلب أمورهم إلى نهايتها" (اقتباساً عن وايت ٢٠١٥، ص ١١٥-١١٦).

في فبراير/شباط ٢٠١٢، استغل المدعي الخاص صدر الدين ساريكايا الذي تربطه صلات وثيقة بـ"جولن"، تحقيقاً قضائياً بحق حركة KCK الكردية، ليأمر الرجل الذي عينه "أردوغان" مؤخراً كرئيس للاستخبارات الوطنية التركية حاقان فيدان، بـ"الإدلاء بتصريحات عن اللقاءات التي أجراها -كمبعوث خاص للحكومة- مع قادة حزب العمال الكردستاني" خلال عملية "أوسلو" (أوزكان ٢٠١٦). لم تكن حركة "جولن" مطلعة على محادثات أوسلو، وكان لها رد فعل غاضب تجاه الكشف عن هذه المفاوضات، حيث إنه بالنسبة لعدد كبير من أعضاء حركة "جولن" -خصوصاً الذين لديهم "صلات وثيقة بالدوائر القومية المتشددة"- كانت هذه المفاوضات "تترقى إلى الخيانة العظمى". استجاب "أردوغان" لمذكرة اعتقال "فيدان" من خلال دفع المجلس التشريعي لـ"تمرير قانون يعفي الاستخبارات التركية من المحاكمة"، وعلى الفور أقال "المدعين العوام في القضية" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٧).

وادعى "أردوغان" فيما بعد أن "هذه اللحظة كانت (اليوم الذي ظهر فيه الوجه الحقيقي للهيكल الموازي)، واستخدم المصطلح الذي استخدمه مؤيدو الحكومة لوصف وتعريف حركة جولن" (أوزكان ٢٠١٦). وفي الأشهر التالية، استجاب "أردوغان" بالقوة على ما اعتبره هجوماً مباشراً عليه من قبل أتباع "جولن"، ما دفع "جولن" في المقابل إلى وصف "أردوغان" بـ"الفرعون" (وايت ٢٠١٥، ص ١١٧). ومع بدء جولة جديدة من المفاوضات، تزايدت حدة التوترات بين حكومة "أردوغان" وحركة "جولن"، وانتشرت "شائعات في الصحف بشأن إجراءات حكومية وشيكة ضد حركة جولن" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٧).

"عملية الحل" تكتسب زخماً

في اللقاء الأول في "إمرالي" في أوائل يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، حذر "أوجلان" سريعاً من أن "الزمرة الانفلاقية ستحاول تخريب هذه العملية" (اقتباساً عن يلديز ٢٠١٧، ص ٣٧). ولم يكد يمر أقل من أسبوع على اللقاء الأول وعملية القتل الثلاثية في باريس، وفي أعقاب هذه العملية، رفض "أوجلان" في البداية استمرار المحادثات، ولكن بدّل رأيه بعد أن "استخلص أن هجوم باريس نفذته تيار داخل الدولة"، في محاولة لـ"منع المحادثات بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية" (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٧). وفيما يتعلق بوجهة نظر قنديل، قال القيادي بحزب العمال الكردستاني جميل باييك، لأحد

المحاورين في وقت لاحق، إن رئيس الاستخبارات التركية "فيدان"، قبل "تحمل منظمته المسؤولية عن الاغتيال، ولكنه ألقى باللوم على التيارات السرية" التي تعمل بشكل مستقل. وبشكل أكثر تحديداً، نقلت البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي برفين بولدان لـ"أوجلان"، في زيارة لاحقة إلى "إمرالي"، أن "فيدان" أخبر وفد حزب الشعوب الديمقراطي أنه يشك في وقوف إما في تيار "أتباع جولن" أو التيار القومي العلماني داخل الاستخبارات التركية، وراء عملية القتل التحريضية في "باريس". ومع ذلك، أظهرت اللقاءات الأحدث لمسؤولي حزب العمال الكردستاني مع "يلديز"، أن حزب العمال الكردستاني يشك في أن "فيدان" كان على اطلاع جيد بالاستعدادات لعملية القتل في "باريس" منذ بدايتها (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٧).

على الرغم من هذا التحريض، فإن "عملية الحل" بدا أنها تكتسب زخماً كبيراً. في ٢٤ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٣، وكإشارة على حسن النوايا تجاه حركة الحرية الكردستانية، مرتت حكومة "أردوغان" قانوناً يسمح للمواطنين بالدفاع عن أنفسهم أمام المحاكم "بلغتهم الأم". وبعد أسبوعين، أعلن "أردوغان" أمام الرأي العام التركي أن رئيس الاستخبارات التركية "فيدان" التقى "أوجلان" في "إمرالي". وفي ١٩ فبراير/شباط، وفي إشارة ثانية على حسن النوايا تجاه حركة الحرية الكردستانية، أطلق سراح ١٠ أعضاء باتحاد المجتمعات الكردستانية KCK، وكان من بينهم الرئيس المشترك المنتخب لبلدية دياربكر (آمد) فرات آنلي. وفي ٢٣ من الشهر نفسه، زار الوفد الثاني لحزب السلام والديمقراطية "أوجلان" في سجن "إمرالي". وفي الثالث عشر من مارس/آذار، رد حزب العمال الكردستاني الجميل للحكومة التركية على إشارات حسن النوايا التي أرسلتها، من خلال إطلاق سراح ٨ مسؤولين حكوميين كان يحتجزهم كأسرى. وبعد يومين، أكد القيادي بحزب العمال الكردستاني مراد قره يلان أن تنظيمه كان بالفعل على استعداد للمشاركة بقوة في منظور الحل الذي قدمه أوجلان" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٥).

ومع اكتساب "عملية الحل" زخماً كبيراً، استمرت محاولات تخريبها أيضاً. بعد ٥ أيام من زيارة وفد حزب السلام والديمقراطية إلى "إمرالي"، تم تسريب ما جرى خلال اللقاء الذي استغرق دقائق إلى صحيفة "ديلي ميلليت" في تحرك مضاد من قبل عناصر الدولة العميقة. والأكثر إثارة للقلق، في ٢٠ مارس/آذار، تعرضت وزارة العدل ومكتب "أردوغان" في المقر الرئيسي لحزب العدالة والتنمية في "أنقرة" للتفجير^{٣٦}.

ولكن طبول الحرب لا يمكنها أن تطيح بالدعوات إلى السلام، ففي اليوم التالي، أعلن "أردوغان" أنه يعمل على تشكيل لجنة من ٦٣ "من الحكماء" للإشراف على المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الحكم النهائي بعدم الملاحقة القضائية، فيما يتعلق برئيس الاستخبارات التركية "فيدان" وأربعة آخرين من مسؤولي الاستخبارات لدورهم في عملية أوصلو (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٥).

خطاب "أوجلان" بمناسبة عيد النوروز في ٢٠١٣

زاد من حالة التفاؤل، من الجانب الكردي، خطابٌ تاريخي من قبل عبدالله أوجلان تمت قراءته في احتفالات "النوروز" في دياربكر (آمد)، دعا فيه "أوجلان" حزب العمال الكردستاني إلى إعلان وقف إطلاق نارٍ جديد والانسحاب عبر الحدود.

كان هذا الخطابُ دليلاً على رؤية "أوجلان" للكونفيدرالية الديمقراطية على أنها بديل ديمقراطي لاستبداد الدولة القومية، وهي رؤية كانت تسعى ل يتم تطبيقها ليس على الكرد فقط، وإنما على كل شعوب الشرق الأوسط وما ورائه. بدأ "أوجلان" خطابه بتحية "كل شعوب الشرق الأوسط ووسط آسيا" التي تحتفل بعيد النوروز، والذي أشار إليه على أنه يوم "الصحو والانتعاش والعودة"، ويوم تتوحد فيه شعوب المنطقة. في هذه المناسبة التاريخية، تنبأ "أوجلان" بأن هذا اليوم سيذكره التاريخ على أنه "فجر ونقطة تحول لعصر جديد"، عصر "التسامح الديمقراطي". وبعد ذلك وجه "أوجلان" التحية إلى "كل الذين يسرون على الطريق تجاه الحقوق الديمقراطية والمساواة والحرية"، قبل أن يتوجه إلى الكرد بشكل خاص، باعتبارهم "شعب عريق يقيم في الأراضي المقدسة في بلاد ما بين النهرين والأناضول، مهد الحضارات الزراعية والمدنية"^{٣٧}.

كان "أوجلان" يقر بخطاب شعب ذي أصول قديمة، يقع في معهد "الحضارة"، حضارة "عمرها آلاف السنين"، ولكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون متجانسة. في الواقع، يشير "أوجلان" إلى أنها تتكون من "أعراق وديانات ومعتقدات مختلفة" يشارك فيها الكرد "بالصدقة والاتفاق"، وهي حضارة "بنيانها سويًا". وواصل "أوجلان" بالتأكيد على أن "المجتمعات التي كانت تعيش بشكل مشترك"، عانت في الآونة الأخيرة -وهو يعني هنا "آخر قرنين من الزمان- من "التنافس ضد بعضها البعض" من خلال "الاحتلال العسكري، والتدخلات الإمبريالية الغربية، وسياسات القمع والإنكار"، التي تهدف في

النهاية إلى "صهر المجتمعات العربية والتركية والفارسية والكردية" في منطق "الدولة القومية" و"حدودها التخيلية ومشاكلها المصطنعة"^{٣٨}.

وهكذا، بدأ "أوجلان" بإيجاز في إيصال رؤية عن المنطقة عاشت وتعاونت فيها مجتمعات قديمة لها تاريخ قديم يتميز بالعلاقات المتناغمة بين الأعراق في أغلبه، ولكن تم تقسيمه وغزوه مؤخراً من قبل المكائد الإمبريالية، إلى جانب استبداد الدول القومية.

واصل "أوجلان" خطابه بالتبشير بـ"صحوة" كبرى بين شعوب الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تعد بإنهاء "الأنظمة الاستغلالية" ونهاية "القمع والإنكار". هذه الصحوة تبشر بـ"العودة إلى الجذور"، حيث إن شعوب المنطقة بدؤوا في "السعي من أجل السلام والصدقة" و"المطالبة بحل لوقف الحروب التحريضية والصراعات ضد بعضها البعض"^{٣٩}.

جاء موضوعُ النضال بعد ذلك، وبشكل أكثر تحديداً، نضال الكرد. بدأ "أوجلان" بالحديث عن نضاله الفردي: "تمرده على اليأس والجهل والعبودية التي ولد فيها"، ولكنه سرعان ما يطمس الإشارة إلى النضال الجماعي للكرد، والجهود المبذولة لـ"خلق وعي جديد، وإدراك جديد، وروح جديدة". إن النضال الجماعي للكرد، وهو نضال سارع "أوجلان" إلى التأكيد عليه، لم يكن ولا يمكن أن يكون "ضد أي عرق أو ديانة أو طائفة أو جماعة بعينها"، وعلى النقيض من ذلك، كان النضال موجهاً ضد "القمع والجهل والظلم، وضد التخلف القسري وكذلك ضد كل أشكال القمع"^{٤٠}.

أشار "أوجلان" بشكل خاص إلى الشباب و"النساء العظيمات"، وتوجه لهم و"لكل من يسمع صوتي"، قبل أن يعلن بشكل أكثر إثارة للتفاؤل، عن "انتهاء فترة الصراع المسلح، وفتح الباب نحو السياسات الديمقراطية"^{٤١}.

قدم "أوجلان" تلميحاته لمناصريه، وللمسلحين الكرد، قائلاً: "لم تكن تضحياتنا ولا نضالنا عبثاً". وبفضل هذا النضال، استعاد الكرد "هويتهم وجذورهم". ورغم ذلك، أصر على أن "الكرد وصلوا الآن إلى مرحلة إسكات الأسلحة لإفساح المجال للأفكار والسياسة للحديث"، في الواقع، حان الوقت لـ"سحب قواتنا المسلحة" خارج حدود تركيا. وقد أكد أن إنهاء الصراع المسلح "ليس النهاية، وإنما بداية جديدة". صراع جديد يبدأ "لخلق المساواة والحرية والدولة الديمقراطية لكل الشعوب والثقافات". وهو مشروع مختلف عن "خلق جغرافيات تستند إلى عرق أو أمة واحدة، وحادثة مزيفة تنكر

جذورنا وأصولنا". مشروع يمكن ويجب أن يُحتضن من جانب كل شعوب المنطقة، ومن جانب "الأرمن والأتراك والسرّيان والعرب، وكل الشعوب الأخرى"، وكذلك من جانب الكرد^{٤٢}. كان مشروعاً للحرية والمساواة الديمقراطية.

بعد ذلك توجه "أوجلان" ليخاطب صراحة الرأي العام التركي. وبدأ بالإشارة إلى أن ما يُسمى بتركيا الآن، هي "الأناضول القديمة" التي عاش فيها الأتراك والكرد جنباً إلى جنب لسنوات طويلة، خصوصاً "تحت راية الإسلام"، وفعلوا هذا لفترة طويلة بروح "الصداقة والتضامن". فُرضت مفاهيم "الاحتلال والإنكار والرفض والاستيعاب القسري والإبادة" في وقت متأخر جداً، في القرن الأخير فقط، وصاحبها الاستعمار والدول القومية في بداية "الحداثة الرأسمالية"، وعكست "جهود النخبة الحاكمة" لتقسيم واحتلال الشعوب التي يحكمونها، بهدف تعزيز "قبضة الاستبداد" على الأغلبية والأقليات على حد سواء^{٤٣}.

تطرق "أوجلان" أيضاً للأحداث الرئيسية التي يتردد صداها ويعاد إنتاجها بشكل متقطع في الخيال القومي التركي، وإلى الأحداث التي اندلعت في فترة عصر ما قبل التاريخ وتأسيس الجمهورية، وإلى معركة جاليبولي وحرب الاستقلال، التي ذكر أن الأتراك والكرد "سقطوا شهداء فيها إلى جانب بعضهم البعض"، وإلى افتتاح البرلمان التركي في عام ١٩٢٠، والذي أصر على أن الأتراك والكرد افتتحوه سوياً. الماضي المشترك كان واقعاً. والمستقبل المشترك بات ضرورة. وأكد "أوجلان" أن "هذه الروح نفسها التي أنشأت البرلمان التركي، قادت الطريق إلى عصر جديد"^{٤٤}. إن هذا العصر الجديد ليس استعادة لما هو قديم فقط، بل استعادة للجمهورية أيضاً، وبشكل أكثر تحديداً، استعادة الدافع الديمقراطية لتأسيس الجمهورية، والذي سرعان ما تشوه إلى شكل قومي عرقي واستبدادي.

وبعد أن خاطب كل من جمهوره في حركة الحرية الكردستانية وكذلك الرأي العام التركي، خاطب "أوجلان" أخيراً "كل الشعوب المضطهدة"، بما في ذلك النساء اللاتي أشار إليهن على أنهن "الطبقة الأكثر تعرضاً للاستعمار والقهر"، وكذلك إلى "كل المذاهب والثقافات المهمشة التي تعرضت للإقصاء"، وإلى "الطبقة العاملة وكل الطبقات الثانوية". كان خطاب "أوجلان" متعدد الجوانب، كما يقول علماء الاجتماع، وكان خطاباً عالمياً كذلك. كان "أوجلان" يتوجه بندائه إلى هؤلاء الذين تم إقصاءهم

واستعبادهم في التسلسل الهرمي المترسخ والمستدام بمنطق الحداثة الرأسمالية، ودفع في طريقه منطق بديل ورؤية لـ "الحداثة الديمقراطية"^{٤٥}.

حفّز "أوجلان" مرة أخرى الأناضول وما وراء النهرين باعتبارهما يمتلكان "الجغرافيا" و"الثقافة" المناسبتين لبناء هذا النموذج البديل: هو نموذج تحتاج إليه الشعوب بشدة، بقدر ما تحتاج "الخبز والماء". في الواقع، هو يؤكد أن المنطقة وجدت نفسها في خضم "نسخة أكثر تعقيداً وأكثر عمقا من حرب الاستقلال"، نموذج يتطلب الوحدة والتضامن بين الشعوب المكونة للمنطقة، بين "الكرد والتركمان والسريان والعرب". وأصر "أوجلان" على أن الوقت قد حان لشعوب المنطقة لاستعادة مصطلح "نحن" من إعادة الصياغة "الضيقة والحاكمة" للفظ "نحن" إلى لفظ "الواحد". قال "أوجلان"، بلهجة تبشيرية: "يجب علينا التوحد ضد هؤلاء الذين يريدون تقسيمنا ودفعنا لقتال بعضنا البعض". وليؤكد على هذه النقطة بشكل أكبر وبلهجة أكثر صراحة في طبيعتها التبشيرية لهذه الدعوة العاجلة، أضاف: "عيد النوروز منارة لنا جميعا. حقائق رسائل موسى وعيسى ومحمد يجري تطبيقها في حياتنا اليوم ببشارة جديدة"، حيث إن شعوب المنطقة تناضل "من أجل استعادة ما خسرتة"^{٤٦}.

وفي الختام، أشاد "أوجلان" ببداية "قفزة ديمقراطية كبيرة إلى الأمام" تعد بقيم التنوير مثل الحرية والمساواة والعدل والسلام، ممزوجة بـ "قيمنا الوجدودية الخاصة وأساليب حياتنا"^{٤٧}. كانت رسالته قوية وديمقراطية إلى حد بعيد، وهي رسالة تشهد وتلفظ في الوقت نفسه على دافع ديمقراطي ثوري ودافع نحو سلام ديمقراطي.

خطوات مبدئية تجاه الحل السلمي

ألقيت رسالة "أوجلان" في احتفالات عيد النوروز في الثاني والعشرين من مارس/آذار، وأعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار في اليوم التالي. والجدير بالذكر، أن خطاب "أوجلان" اقترح وقف إطلاق النار وانسحاب حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية، ولكنه لم يدع إلى نزع السلاح. وظلت الحاجة للدفاع عن النفس قائمة.

نظراً إلى حجم العنف والظلم الذي مارسته الدولة التركية ضد حركة الحرية الكردستانية، فإن الدعوات لنزع السلاح من جانب السلطات التركية تم تفسيرها بشكل

مفهوم في الدوائر المؤيدة للكرد على أنها دعوات للاستسلام غير المشروط، وهو أمر كان ليترك الحركة بلا دفاع تماماً في مواجهة الاستبداد التركي، ولكن نزع السلاح كان تحديداً ما تطالب به السلطات التركية. ومع ذلك، تواصلت المفاوضات على خلفية هذا التناقض المستعصي. في الواقع، ووفقاً لمجموعة الأزمات الدولية، قدمت السلطات التركية خارطة طريق على النحو التالي: أولاً، يعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي التركية، و"الخروج بدون أسلحتهم"، وبعد أن يحدث هذا تتخذ الحكومة خطوات نحو الديمقراطية، يتبعها في المقابل "نزع كامل لسلاح حزب العمال الكردستاني وتسريح قواته". وعلى النقيض من ذلك، تواصل مجموعة الأزمات الدولية، أن "حزب العمال الكردستاني توقع من الحكومة أن تجري إصلاحات دستورية وقانونية، وتتخذ خطوات مثل السماح للكرد الذين هُجروا من أراضيهم بالعودة إلى قراهم الأصلية، في الوقت الذي أعلن فيه حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والانسحاب من التمرد المسلح" (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٤، ص ٥).

بحلول نهاية مارس/آذار، وجد "أردوغان" نفسه يصير على أن "العملية تتطور كما هو مخطط لها"، في حين أن المعارضة الكمالية في البرلمان لم تضع وقتاً في توجيه الانتقادات له على ضعفه في الدفاع عن مصالح الأمة. وأجبر رئيس الوزراء على التوضيح، أنه بالرغم من أن ظروف سجن "أوجلان" تحسنت، فإن المزيد من التنازلات -مثل الاعتقال المنزلي- ليس مطروحاً من الأساس، وأن كل الشائعات بشأن "الانتقال إلى الإدارة الذاتية في الجنوب الشرقي لا يعكس الحقيقة". وأوضح بشكل أكبر، في اليوم الأخير من الشهر، أن حزب العمال الكردستاني "عليه أن ينزع سلاحه أولاً وبعدها ينسحب"، وهو ما دفع في المقابل إلى إبداء رد فعل من "قنديل"، بأن "الانسحاب منزوع السلاح ليس جزءاً من أجندتهم"، ولسبب وجيه.. أضاف القيادي بحزب العمال الكردستاني وعضو المجلس التنفيذي لاتحاد المجتمعات الكردستانية جميل بابيك، أن "قوات الكريلا لا يمكنها أن تتراجع خطوة واحدة إلى الوراء بدون الحصول على ضمانات قانونية" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٦).

بدأت مجموعة من القوى الغربية في الظهور: تم الدفع بـ"أوجلان" بشكل كبير لدور الوسيط بين حزب العمال الكردستاني في "قنديل" -الذي أعرب بشكل مستمر عن عدم الثقة والحذر- من جانب، وبين السلطات التركية على جانب آخر، ولم يكن هناك شك في أن عناد السلطات التركية كان مشروطاً بالعناصر المتشددة داخل الدولة العميقة التي تحاول تخريب المفاوضات بأي وسيلة كانت، وبالمعارضة البرلمانية التي كانت

مستعدة لاغتنام أي تنازلات تقدمها حكومة "أردوغان" على أنها ضعف وسوء إدارة في أفضل الأحوال، وخيانة في أسوأها.

يجب أن يُقال الكثير عن هذه المجموعة من القوى التي تمثلت في "عملية الحل"، والتي تضمنت تياراً أضيق إلى حد ما من التيارات التي ظهرت في "عملية أسلو" السابقة عليها. شمل ممثلي حركة الحرية الكردستانية "أوجلان" وعدد من نواب اليسار وحزب السلام والديمقراطية الذي تحول إلى حزب الشعوب الديمقراطي، بالإضافة إلى القيادة العليا لحزب العمال الكردستاني في "قنديل"، وإن كان حضورها غائباً. وقد أدى هذا إلى اختلافات مهمة عن مفاوضات "أوسلو"، التي جرت خارج حدود الدولة على "أرض محايدة"، وهو ما سمح حينها لممثلي حزب العمال الكردستاني من "قنديل" باللقاء والتفاوض بشكل مباشر مع سلطات الدولة. وعلى النقيض، هذه المرة حدثت المفاوضات في "إمرالي"، في حضور "أوجلان"، ولكن كما هو واضح، بدون القيادة العليا لحزب العمال الكردستاني. كُلف حزب السلام والديمقراطية (حزب الشعوب الديمقراطي في وقت لاحق)، بمهمة نقل الرسائل المتبادلة: من وإلى السلطات التركية، وكذلك من وإلى "أوجلان" والقيادة العليا لحزب العمال الكردستاني. وعلاوة على ذلك، جرت كل الاتصالات بين ممثلي حزب السلام والديمقراطية و"أوجلان" في حضور السلطات التركية، وهو الأمر الذي سبب المزيد من القيود للمداولات الفعالة والتواصل الصريح بين الأطراف المختلفة التي تمثل حركة الحرية الكردستانية.

في هذه الأثناء، كان التمثيل على جانب الدولة التركية أيضاً محدوداً عما كان عليه في "أوسلو" في عدة جوانب. لم يكن اليمين المتطرف وحزب الحركة القومية المتشدد وحدهما من تم إقصاؤهما هذه المرة، بل تم إقصاء ثاني أكبر حزب في الدولة أيضاً، حزب الشعب الجمهوري الكمالي، الذي غاب عن طاولة المفاوضات. ويفسر "يلديز" أن الأطراف المنخرطة شملت فقط "ضباط الاستخبارات التركية ومسؤولي وزارة العدل" وأحد وزراء حكومة العدالة والتنمية وعدد من نواب الحزب الحاكم. وعلاوة على ذلك، وكما يشير "يلديز" بشكل ملحوظ، تم استبعاد تيار "جولن" في أجهزة الدولة من المشاركة أيضاً (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٤).

منذ البداية، قال "أوجلان" إنه سيكون من الأفضل أن يتم توسيع شريحة الممثلين المشاركين في المفاوضات، لتشمل أطرافاً أخرى من المجتمع المدني، مثل منظمات حقوق الإنسان والنقابات التجارية الرسمية وممثلي مجتمع الأعمال، وما شابه

ذلك. ولكن، بعيداً عن إنشاء لجنة حكماء، ذهب هذه النصيحة أدراج الرياح (يلدیز ٢٠١٧، ص ٣٦).

في أوائل شهر أبريل/نيسان، وبعد الوفد الرابع لحزب السلام والديمقراطية إلى "إمرالي" -تلك المرة كان الوفد مكوناً من الرئيس المشترك صلاح الدين دميرتاش، إلى جانب بيرفن بولدان وسري سوريا أوندار- غادر الوفد حاملاً رسالة من "أوجلان" إلى القيادة العليا لحزب العمال الكردستاني في "قندیل"، يطالبهم فيها بـ"الالتزام بالتعليمات بالانسحاب إلى مواقع خارج الحدود التركية" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٦).

من جانبها، واصلت الحكومة التركية خططها لتشكيل لجنة من الحكماء، شملت "فنانين وكتاب مثل أورهان كنجياي وقادر إينانير ويلماز أردوغان وباسكين أوران ضمن أعضائها". وكإشارة على حسن النية، وبمناسبة اجتماعه الأول مع اللجنة، أعلن "أردوغان" أن "الوقت ليس مناسباً لتصفية الحسابات، ولكنه وقت مباركة كل جانب الآخر. حان وقت إدراك قانون الأخوة. حان وقت التأكيد على القيم المشتركة وليس الاختلافات" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٧). وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، وخلال تصويت برلماني قاطعه حزب الشعب الجمهوري المعارض وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد بشكل ملحوظ، تم تشكيل "لجنة لعملية الحل"، وكانت الأصوات لصالح حزب العدالة والتنمية الحاكم وممثلي حركة الحرية الكردستانية.

تلا هذه الإشارة الرمزية من جانب "أردوغان"، في الأسبوع الثاني من أبريل/نيسان، خطوة أخرى صغيرة في اتجاه تخفيف القمع القانوني ضد الحركة، من خلال تمديد حدود حرية التعبير. مرّر البرلمان التركي إصلاح "تحريري" بموجبه أضيف شرط "إضفاء الشرعية وتشجيع الأساليب التي تنطوي على استخدام القوة والعنف أو التهريب أو التشجيع على توظيف هذه الأساليب"، على مادة "إصدار الأحكام على من يقوم بالدعاية لمنظمة إرهابية، أو يطبع وينشر إعلانات تلك المنظمات وبياناتها" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٧). وبالمثل، أعلنت وزارة العدل أنها أطلقت سراح حوالي ٢٠٠ من المشتبه بهم الذين كانوا قيد الاعتقال فيما يتعلق بالقضية المسماة بـ"عمليات KCK" في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، والتي اعتُقل خلالها ما يزيد على ٨ آلاف شخص، وقد كان تحرك وزارة العدل التركية خطوة أخرى صغيرة.

رغم ذلك، وعلى نحو مقلق، تواردت أنباء في ذلك الوقت في وسائل الإعلام عن أن عملية "تأسيس مخافر - محطات عسكرية مشددة تشبه القلعة المحصنة"، تسارعت في

أعقاب وقف إطلاق النار. وبالتالي، تعززت آراء من يحملون وجهات نظر متشككة داخل المعسكر المؤيد للكرد حول الطبيعة الحقيقية للعبة النهائية للسلطات التركية. هل كان الأمر خطوتان صغيرتان إلى الأمام، وخطوة إلى الوراء؟

ومع ذلك، واصلت حركة الحرية الكردستانية التأكيد على التزامها بالعملية. وبعد اللقاء الخامس مع ممثلي حزب السلام والديمقراطية في "إمرالي"، جرى تسليم خطاب من "أوجلان" إلى مقر حزب العمال الكردستاني في "قنديل"، يدعو فيه إلى عقد مؤتمر صحفي يوم الخامس والعشرين بحضور مجموعة كبيرة من الصحافة التركية والدولية، ويعلن خلاله القيادي في "بي.كا.كا" وعضو المجلس التنفيذي لاتحاد المجتمعات الكردستانية مراد قره يلان، عن انسحاب تدريجي اعتباراً من الثامن من مايو/آيار، ومع ذلك أصر في الوقت نفسه على أن "التنظيم لن يتخذ قراراً التخلي عن السلاح إلا كجزء من عملية، (١) يتم إجراء تغييرات دستورية فيها، و(٢) يتم الإفراج بموجبها عن عبدالله أوجلان بشكل نهائي، و(٣) تفكيك القوات الخاصة والمنظمات المشابهة التي تعمل في إطار القوات الأمنية التركية، و(٤) إلغاء نظام حراس القرى".

وكما أعلن، بدأ "بي.كا.كا" فعلاً في الانسحاب التدريجي في الثامن من مايو/آيار. ورغم أن رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني أعلن تأييده لـ "عملية الحل"، فإن "وزارة الخارجية العراقية أعلنت معارضتها دخول عناصر حزب العمال الكردستاني المنسحبين من تركيا إلى الأراضي العراقية" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٨). ومع ذلك، تدخل الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لدفع عملية السلام قدماً، وأرسل في الوقت نفسه رسالة إلى الحكومة العراقية، وإن كان متوقعاً أنها صيغت في إطار مضلل ومنحاز بشأن "الحرب على الإرهاب"، من خلال "ثناء الشعب التركي على الشجاعة في السعي نحو حل سلمي وتاريخي تجاه العنف مع حزب العمال الكردستاني الذي كان وباءً في تركيا لفترة طويلة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٩).

في يومي ٢٥ و ٢٦ من مايو/آيار، عُقد مؤتمرٌ تاريخي في "أنقرة" اقترحه "أوجلان"، وخصص لموضوع "الديمقراطية والسلام". ولا شك أن هذا الحدث وفر بعض الأسس للتفاؤل بشأن "عملية الحل".

احتجاجات جيزي بارك

بعد ذلك، اندلعت احتجاجاتُ جيزي بارك، وهي موجة المظاهرات التي انتشرت في أنحاء البلاد، وتركت أثراً لها على كل المحافظات الـ ٨١ في تركيا، وشملت مشاركة مئات الآلاف من المحتجين. أثّرت هذه الموجةُ بسبب سخط المواطنين من تكتيكات البلطجة التي اتبعتها قواتُ الشرطة والإخلاء القسري للاعتصام السلمي لنشطاء البيئة الذين كانوا يحتجون على خطة "التطوير الحضري" التي شملت إزالة آخر منطقة مساحات خضراء في وسط إسطنبول^{٤٨}. وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، فإن "الاحتجاجات التي عمت أنحاء البلاد أشعلها عنفُ السلطات تجاه سلامة من تظاهروا في جيزي بارك في المقام الأول، والمحاولات الوحشية لسلبهم حقهم في التظاهر السلمي تماماً. وأشغل غضبُ المحتجين، توسعُ قوات الشرطة في استخدام الغازات المسيلة للدموع ومدافع المياه والرصاصات المطاطية وضرب المتظاهرين، خلال ما كانت احتجاجات سلمية على نحو كبير" (منظمة العفو الدولية ٢٠١٣، ص ٦).

تلا ذلك نمطٌ من الاحتجاجات المتصاعدة و"العنف الجديد والخطاب الحكومي المتشدد على نحو متزايد"، واستمر هذا الوضع خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز. ويوثق تقريرُ منظمة العفو الدولية في ذروة موجة الاحتجاجات، مدى "عدم التسامح الذي أظهرته السلطات التركية تجاه أي شكل من أشكال الاحتجاج، مهما كانت سلبية. وحتى المحتجين الذين كانوا يقفون فرادى في ميدان تقسيم، كانوا يتعرضون للاحتجاز بسبب ما أصبح لاحقاً يسمى بـ "احتجاجات الرجل الواقف". في الواقع، ذهب "أردوغان" إلى ما هو أبعد من ذلك بـ "إعلان أن قرعَ القدور والأواني تضامناً مع المظاهرات، سيتم اعتباره جريمة، وكانت هناك قضية واحدة على الأقل تم فتحها على هذا الأساس". امتد القمع إلى ما هو أكثر من المتظاهرين، ليشمل أيضاً "الصحافيين الذين ينشرون تقارير عن هذه الاحتجاجات"، وكذلك "الأطباء الذي يعالجون الجرحى، والمحامين الذين يدافعون عن حقوقهم، وكانوا يتعرضون للاستخدام العشوائي والتعسفي للقوة". وهددت السلطات كذلك بقمع "أصحاب الأعمال الذين يفتحون أبوابهم للمتظاهرين الذين يهربون من عنف الشرطة" (منظمة العفو الدولية ٢٠١٣، ص ٦).

لم يكن العنفُ الذي أطلقته الدولة تجاه المتظاهرين بنفس شدة فظائع حقوق الإنسان التي ميزت تعامل الدولة لفترة طويلة تجاه الكرد. ومع ذلك، كان العنف حقيقياً جداً ومفرغاً جداً رغم كل شيء. وبحلول منتصف يوليو/تموز، وفقاً للجمعية الطبية

التركية، كان هناك "أكثر من ٨ آلاف حالة إصابة على مسرح الاحتجاجات"، وبحلول نهاية أغسطس/آب، كان "عدد القتلى الذين سقطوا خلال الاحتجاجات ٥ أشخاص"، وكانت هناك "أدلة قوية تربط مقتل ٣ منهم بسوء استخدام القوة من قبل قوات الشرطة". وقد جرت مراجعة أعداد القتلى مرة أخرى في وقت لاحق، ليرتفع إلى ٩ قتلى (زوركر ٢٠١٩، ص ٣٥٦).

وما كان أكثر إثارة للقلق، هو أن السلطات لجأت سريعاً إلى استخدام قانون مكافحة الإرهاب لاستخدام المنظمات غير الحكومية و"الجماعات السياسية والكيانات المهنية" التي خرجت لتعلن دعم المحتجين، وهو ما تسبب في تثبيط قدرة المجموعات التركية على التحقيق في "الادعاءات الوافية لعنف وتعسف الشرطة" (منظمة العفو الدولية ٢٠١٣، ص ٦-٧).

أكد تقرير "العفو الدولية" على أن "السلطات التركية استجابت لاحتجاجات جيزي بارك... بوسائل عديدة تمثل استمراراً لأنماط قديمة ممتدة لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، وهي إنكار الحق في التجمع السلمي، والاستخدام المفرط للقوة من قبل ضباط الشرطة، واضطهاد الآراء المعارضة المشروعة، والتغاضي عن انتهاكات الشرطة". وقد سلط التقرير الضوء كذلك على الحداثة النسبية للأحداث، وأشار إلى أن موجة الاحتجاجات كانت "لا نظير لها من حيث عدد المشاركين فيها، واستمراريتها لمدة تزيد على الشهرين، وحقيقة أنها امتدت تقريباً إلى كل محافظات الدولة التركية". تميزت موجة احتجاجات جيزي بالاختلافات الطبقية التي تتناقض إلى حد كبير مع الأنماط السابقة للاحتجاجات والقمع. في الواقع، ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، لم يكن الأمر يتعلق فقط بأن "أغلب الذين شاركوا في العشرينيات من عمرهم ولم يسبق لهم أن انخرطوا في أي شكل من أشكال الاحتجاج السياسي"، وإنما أيضاً وبشكل حاسم، أن "كثيرين منهم ينحدرون من الشرائح الميسورة في المجتمع". وقد ساعد الوضع الديموغرافي لهؤلاء الذين تعرضوا للقمع، في رأي "العفو الدولية"، في تسليط الضوء على ردود الفعل القمعية المزمنة، وتسبب في "المزيد من الوعي الداخلي بالنسبة لشرحية أوسع من الجمهور التركي، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها سابقاً من تظاهروا بشأن القضايا السياسية الحساسة، مثل الحقوق والسياسات الكردية".

كان تمايز الوضع الديموغرافي للمتظاهرين نقطة قوة وضعف في الوقت نفسه. بالتأكيد جمعت احتجاجات "جيزي بارك" الكثير من "المجموعات والمظالم المختلفة"،

بما في ذلك "مناصري البيئة والعلمانيين والنقابات المهنية والشيوعيين والليبراليين"، رغم أنه كان واضحاً أن موجة الاحتجاجات يهيمن عليها شبابُ الطبقة المتوسطة (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٥).

استجاب "أردوغان" لاندلاع هذه الاحتجاجات بغضب، وأصر على أنه "يجب إنهاء تلك الاحتجاجات على الفور". وفي البداية، دعا بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية إلى "المصالحة والحوار"، إلا أن "أردوغان" أصر بدلاً من ذلك على استخدام سياسة "المواجهة". وأشار إلى المتظاهرين على أنهم "مخربون" وكافرون ليس لديهم احترام لـ"الإرادة الوطنية" التي أعرب عنها انتصارُ حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، وتعامل مع الاحتجاجات على أنها "عمل تأمري"، واعتبر أن المحتجين هم "مجموعة من الدمي في أيدي المصالح المالية الدولية الغامضة التي تهدف إلى زعزعة اقتصاد تركيا" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٦).

دفع الدورُ البارز لشباب الطبقة المتوسطة المتحضرة، إلى جانب مهاراتهم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنسيق موجة الحشد، دفع العديدَ من المعلقين إلى عقد مقارنة بما حدث في ميدان التحرير في مصر عام ٢٠١١، وهي الحركة التي ثبت أنها كانت قادرة على الإطاحة بالرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، ومع ذلك أشار "زوركر" بشكل صحيح، إلى أن "توازن القوى الشعبية كان مختلفاً في الجمهورية التركية. في مصر، شملت المعارضة ضد مبارك "ائتلافاً واسعاً من اليسار إلى اليمين لعب فيه الإخوان المسلمون دوراً حاسماً"، إلى جانب الحركة العمالية. وعلى النقيض في تركيا، فإن "الأغلبية من المحافظين السنة والبروليتاريا الحضرية، ظلوا في أغلبهم موالين لـ(أردوغان)"، وهو ما ترك الحركة أكثر ضعفاً من الناحية الديموغرافية، حيث تشكلت في الأساس من "ائتلاف من المجموعات الحضرية والطبقة المتوسطة والأقليات من الكرد والعلويين" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٦). وهكذا، كانت القاعدة الشعبية الداعمة لـ"أردوغان" أكبر كثيراً، وبالتالي كانت موجة الاحتجاجات أكثر ضعفاً.

مع ذلك، حظت الاحتجاجاتُ باهتمام كبير في ذلك الوقت باعتبارها "أكبر مصدر قلق واجهته الأمة على مدار عقود"، وكذلك "أكبر التحديات" التي واجهت حكومة أردوغان منذ صعودها إلى السلطة^{٤٩}. ومنذ البداية، أكد "أوجلان" أهميتها، حيث استجاب لاندلاع هذه الاحتجاجات في أوائل يونيو/حزيران، من خلال "توجيه التحية لمقاومة جيزي"، ولكنه في الوقت نفسه حذر من أن "لا يجب لأحد أن يسمح لنفسه بأن يتم

استغلاله من قبل الدوائر القومية، أو دوائر تفضل الانقلاب العسكري" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٩).

كان تحذير "أوجلان" نافذاً بالفعل، حيث كان من بين أكثر التفاصيل المثيرة للاهتمام في ردود الفعل المختلفة تجاه موجة الاحتجاجات، التناقض بين غضب "أردوغان" والموقف التصالحي الذي تبناه ودعا له فتح الله جولن، الذي "رفض العنف ودعا إلى الحوار الودي من مستقره في ولاية بنسلفانيا الأمريكية"، وهي "إشارة أخرى على أن العلاقة" بين "أردوغان وجولن" والعلاقة بين الحركتين "تدهور سريعاً جداً" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٦).

لم تظهر فقط التوترات بين حركة "أردوغان وجولن" على السطح بشأن "جيزي"، وإنما كذلك تضاعفت آفاق التوصل إلى السلام مع حركة الحرية الكردستانية كذلك. وكما يشير "يلديز"، فإن السبب في هذا كان أن "المتظاهرين جعلوا إدارة أردوغان أقل ثقة في نفسها وأكثر سلطوية من ذي قبل". لا شك أن هذا كان نقطة تحول كبيرة، وربما كان نقطة اللاعودة. وقد ألقى عددٌ من أعضاء حزب العدالة والتنمية التقاهم "يلديز"، باللوم على حركة "جولن" في موجة التظاهرات، وأصرّوا على أن "التيارات التي تسعى لاستهداف الحكومة وإفساد عملية السلام قدمت الدعم المالي والسياسي لمتظاهري جيزي بارك، من خلال وسائل الإعلام التي يتحكمون فيها". ومن الجدير بالملاحظة، أن حزب العمال الكردستاني ظل ملتزماً بعملية السلام ولم يتراجع علناً عن المفاوضات مع "أردوغان" طوال فترة موجة الاحتجاجات. ومع ذلك، كان لتزايد النزعة السلطوية لدى الحكومة تداعياتٌ سلبية على كل القوى التي تناضل من أجل الديمقراطية، خاصة التي تحالفت مع حزب الشعوب الديمقراطي، وبالتالي حركة الحرية الكردستانية (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٩).

إن مصير "سري سوريا أوندار"، المخرج السينمائي التركي والممثل الذي أصبح نائباً برلمانياً عن حزب السلام والديمقراطية، والذي تحول إلى رمز لمقاومة "جيزي" بعد إصابته بقنبلة غاز ونقله إلى المستشفى، يوضح هذه النقطة جيداً^٥. ولأن "أوندار" كان من بين ممثلي حزب السلام والديمقراطية الذين زاروا "أوجلان" في "إمرالي" في فبراير/شباط وأبريل/نيسان ٢٠١٣، رفضت الحكومة مشاركته في الوفود التالية (رغم أنها تراجعت فيما بعد)، بسبب اكتسابه سمعة سيئة لمشاركته في احتجاجات "جيزي" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٦٩).

تزامنت موجة مقاومة "جيزي" مع حالة من التلكؤ من جانب حزب العمال الكردستاني حين تعلق الأمر بالانسحاب. بحلول سبتمبر/أيلول، أعلن التنظيم وقفَ عملية انسحابه، وتعلل بعدم اتخاذ الحكومة خطوات لتنفيذ وعودها بتقديم قوانين لإلغاء تجريم عناصر "الكريلان". ومع ذلك، قدم المسؤولون الحكوميون الذين التقاهم "يلديز" تفسيراً مختلفاً، يعكس مدى جنون العظمة الذي انتاب الحزب الحاكم في أعقاب "جيزي"، حيث أصرت تلك المصادِرُ على أن حزب العمال الكردستاني قرر وقف انسحابه "بسبب بدء" الاحتجاجات المعارضة للحكومة، أي أن الحزب تبني تكتيك "الانتظار لرؤية ما ستسفر عنه الأحداث" في حالة أثبت المتظاهرون قدرتهم على الإطاحة بالحكومة، وهو ما تنبأ به المحللون المتفائلون في ذلك الوقت.

توقف "عملية الحل"

تسببت احتجاجات "جيزي"، التي تم تفسيرها من منظور العداء المتصاعد مع حركة "جولن"، في تفاقم ردود الفعل القمعية من جانب الحكومة. وفي المقابل، أجبر هذا العداء الحكومة على البحث عن حلفاء بديلين، وهو ما أدى في النهاية إلى التقارب الهائل مع القوى العلمانية القومية في أقصى اليمين، وهي القوى التي سبق أن كانت مستهدفة من قبل "أردوغان" خلال محاكمات "إرجينكون" (يلديز ٢٠١٧، ص ٤٠). وبهذا انتقل التحالف من حليف معادٍ لحركة الحرية الكردستانية، إلى آخر أكثر عداءً من الأول.

ومع انحراف حكومة "أردوغان" نحو اليمين السلطوي، فإن شرعيتها تضاءلت كثيراً في أعين التيارات الليبرالية في المجتمع التركي. وقد فرض هذا أيضاً عقباتٍ على طريق "عملية الحل"، وهو ما عكسه وقف لجنة الحكماء، التي ضربتها سلسلة من الاستقالات من قبل الأعضاء الذين انتقدوا موقف الحكومة بشأن احتجاجات "جيزي"، ومن بينهم الكاتب مراد بيلجي والصحفي كورشات بومين وباحث السياسة باسكين أوران (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٧٠).

في أواخر يونيو/حزيران، وفي يوم الاجتماع الأخير للجنة، قدمت لجنة الحكماء تقريرها عن آفاق "عملية الحل" استناداً إلى أبحاث أجرتها على الأقاليم السبعة، إلا أن "أردوغان" شك من أن ١٥% فقط من عناصر حزب العمال الكردستاني انسحبوا من تركيا. وفي الأسبوع نفسه، وخلال مظاهرة في "ليجا" ضد إنشاء موقع عسكري يشبه

الحصون، قتل الجنود أحد المتظاهرين. وفي دياربكر (آمد)، تعرض حشدٌ خرج في مظاهرة "نظمها حزب السلام والديمقراطية تحت شعار: (حان وقت اتخاذ الحكومة خطوة)"، تعرضت للاعتداء "من قبل قوات الشرطة بمدافع المياه وغاز الفلفل"، وهو ما دفع المتظاهرين إلى الرد بـ "إشعال الألعاب النارية والتراشق بالحجارة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٧٠).

خلال شهر يوليو/تموز، توقفت "عملية الحل"، وفي اجتماع مع شقيقته في جزيرة "إمرالي" في نهاية الشهر، هدد "أوجلان" بالانسحاب من المفاوضات إذا فشلت الحكومة في اتخاذ أي خطوات بحلول أوائل أكتوبر/تشرين الأول. وبحلول شهر أغسطس، أصدر مراد قرة يلان القيادي بحزب العمال الكردستاني ورئيس "وحدات الدفاع الشعبي" التي تأسست حديثاً، تحذيراً مبكراً بشأن التوترات المتزايدة بشأن قعقعة (صدى السلاح عند تحريكه) الدولة التركية في استجابتها للتطورات التي تجري في "روج آفا"، ناهيك عن ذكر الحصار الوحشي الذي فرضته، إلى جانب حصار مماثل من قبل حكومة إقليم كردستان في العراق كذلك. وتصاعدت التوترات بشكل أكبر خلال العام التالي، أثناء الحصار الطويل لتنظيم "داعش" على "كوباني".

مع ذلك، في صيف عام ٢٠١٣، دعا وزير الخارجية التركي الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديموقراطي PYD -الذي يرتبط بالأساس بحركة الحرية الكردستانية في تركيا- صالح مسلم، إلى "أنقرة" مرتين. ودار حديث في تلك الفترة بشأن أنه قد يتم السماح لـ "ب.ي.د" بفتح مكتب تمثيلي في "أنقرة". ولكن سرعان ما توقف كل هذا. ولكن حتى في ظل استمرار هذه المحادثات، فإن "قرة يلان" و "باييك" كانوا يستنكرون "الهجمات التي تتعرض لها ثورة (روج آفا) باستمرار من جبهات متعددة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٧٢).

في نهاية سبتمبر/أيلول، أعلن "أردوغان" أخيراً "حزمة الإصلاحات الديمقراطية" التي طال انتظارها، إلا أن الدوائر الكردية استقبلتها بخيبة أمل كبيرة، ورفضها نواب حزب السلام والديمقراطية باعتبارها إشارة فارغة خالية من أي محتوى ديمقراطي ملموس. ظلت "عملية الحل" متوقفة منذ الخريف وحتى الشتاء. وفي هذا الشأن، وبحلول أوائل ديسمبر/كانون الأول، قدمت لجنة الحل بالبرلمان التركي تقريرها إلى البرلمان، والذي قال فيه رئيس اللجنة ناجي بوستاني، إنه "أدرك الجميع أن عملية السلام أوجدت سلباً،

ويجب أن يتم عمل شيء ما لتوجيهها نحو السلام الإيجابي" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٧٧-٧٨).

كان القول أسهل من الفعل، خصوصاً في ظل تزايد مناخ الاستقطاب، الذي شعرت فيه حكومة "أردوغان" بالضغط من كل الاتجاهات، وأصبحت شرعيتها وقدرتها على النجاة محل شك. تصاعد الشعور بجنون العظمة وإحساس الحصار في الدوائر الحكومية، بعد التحقيق القضائي الذي انطلق في ديسمبر/كانون الأول بشأن الفساد، وقد استهدفت التحقيقات في البداية "أربعة وزراء وأبناءهم، ولكنها توسعت فيما بعد لتشمل أسرة أردوغان، ومن بينهم نجله وصهره". انتشرت شائعات على نطاق واسع بأن التحقيقات تدفعها قوى متحالفة مع حركة "جولن"، تحتل "مناصب قيادية في الأجهزة الأمنية، والبيروقراطية المدنية، والقضاء" (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٩).

في ذلك الوقت، حذر "أوجلان" أيضاً -في نقاشات مع نواب حزب السلام والديمقراطية/الشعوب الديمقراطية في "إمرالي- من أن قضايا الفساد التي تجري قد تصل إلى محاولة الانقلاب، وطلب من حركته أن تتخذ موقفاً صريحاً وواضحاً ضد أي محاولة كهذه. وجاء على لسان "أوجلان": "هؤلاء الذين يريدون تحويل الدولة إلى هرج ومرج من خلال إشعال نيران الانقلاب، يجب أن يعلموا أننا لن نسكب الزيت على النار. سنقف في طريق كل محاولات تنفيذ الانقلاب، كما فعلنا من قبل وحتى الآن" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٧٩).

لم تكن تلك الجهود التي بذلها "أوجلان" من جانبه كافية لمواجهة قوة الجذب التي تدفع بـ"أردوغان" إلى فلك اليمين المتطرف، حيث أنه كان "يسعى إلى النجاة". وبما أنه الآن بات في حرب مع نفس العناصر التي سبق أن كانت تحميه داخل الدولة، فإن قناعته تزايدت بأنه إذا كان يرغب في النجاة، فإنه لم يكن لديه خيار سوى التصالح مع القوى القومية العلمانية التي سبق أن استهدفها خلال محاكمات "إرجينكون". وكانت الزيارة التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة إلى المستشفى الذي يرقد فيه الجنرال المتقاعد "الذي كان قد حُكم عليه بالسجن ١٨ عاماً بتهمة التآمر ضده من قبل القضاة المنتمين إلى حركة جولن"، رمزاً لخطة النجاة التي اتبعتها رئيس الوزراء (يلديز ٢٠١٧، ص ٣٩).

كانت الحكومة قد أعلنت بالفعل عن سيطرتها على شبكة مدارس حركة "جولن" في نوفمبر/تشرين الثاني، ومع بداية محاكمات الفساد، شنت الحكومة حملة مضادة في شكل "عملية انتقالات واستبعادات ضخمة لأفراد الشرطة المعروفين بعلاقاتهم مع حركة

جولن". وكذلك بدأ "أردوغان" يتحدث ببلاغة عن الحاجة لـ"القضاء على الهيكل الموازي" أو "الدولة داخل الدولة"، في حين تزايدت الاتهامات التي تربط مؤامرات حركة "جولن" بالأجهزة الاستخباراتية للولايات المتحدة (التي يعيش فيها)، وكذلك مع إسرائيل. وفي المقابل، كان رد فعل "المدعين العوام المتعاطفين مع حركة جولن، هو إصدار أوامر لقوات الدرك بتفتيش الشاحنات المتوجهة إلى سوريا"، وبهذا الشكل انكشف تواطؤ حكومة "أردوغان" في توفير إمدادات الأسلحة لـ"المقاومة الإسلامية" ضد نظام "الأسد"، وهو ما دفع الحكومة إلى موقف حرج للغاية مع شركائها في حلف "ناتو" على الأقل (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٨-٣٥٩).

دورة انتخابية جديدة

على خلفية الصراع المفتوح بين حكومة "أردوغان" وحركة "جولن"، كانت الانتخابات المحلية والرئاسية على مقربة في ربيع وصيف عام ٢٠١٤، على التوالي. وعلى مدار الحملات الانتخابية، بذل صلاح الدين دميرتاش وباقي قيادة حزب الشعوب الديمقراطي جهوداً كبيرة، لإخماد الشائعات التي انتشرت في أوساط اليسار التركي العلماني، من أن حركة الحرية الكردستانية على استعداد لدعم "أردوغان" في طموحاته الرئاسية، في مقابل الاعتراف بالحقوق الكردية الكبرى (يلديز ٢٠١٧، ص ٤٠-٤١).

في الفترة التي سبقت الانتخابات، مرّر البرلمان "الحزمة الديمقراطية"، وقد تضمنت بالفعل بعضَ التقدم فيما يتعلق بالحقوق الثقافية، ومن بينهم السماح بـ"التدريس باللغة الكردية في المدارس الخاصة، والدعاية الانتخابية باللغة الكردية"، ولكن كان هناك القليلُ فيما يتعلق بـ"التحول إلى الديمقراطية" بشكل أوسع (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨١). في رسالة نقلها أعضاء الوفد الذي واصل لقاءاته في "إمرالي"، حث "أوجلان" باستمرار على تسريع عملية السلام. ومع ذلك، قبل أقل من أسبوعين على الانتخابات المحلية، كانت هناك رسالة أخرى أقل صبراً صادرة عن "قنديل"، أعلنوا فيها أن "الحكومة لم تعد تتحاور من أجل حركة الديمقراطية". كان هذا من شأنه أن يظهر الاختلافات والحساسيات داخل حركة الحرية الكردستانية على السطح، حيث رد الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، قائلاً: "السيد أوجلان هو من أطلق هذه العملية، وأي بيان بشأن انتهائها لا يمكن إلا أن يصدر عنه وحده" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨٢).

في الأسبوع نفسه، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً في قضية أقامها محامو "أوجلان" بشأن ظروف احتجازه في "إمرالي". وقررت المحكمة أن "تركيا انتهكت (جزئياً) الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان"، على الأقل في الفترة حتى عام ٢٠٠٩، حين تم احتجاز زعيم حركة الحرية الكردستانية في عزلة تامة -وربما ما هو أكثر أهمية- وكذلك فيما يتعلق بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة بدون إمكانية الحصول على عفو. وقد أعلنت المحكمة الأوروبية أن هذين الإجراءين يتعارضان مع المادة ٣، المادة الخاصة بحظر التعذيب، والتي تقول إنه "لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة" (جيليك ٢٠١٥، ص ٨٢). وقوبل هذا الحكم من جانب اليمين المتطرف التركي باعتباره "استفزاز"، ولم ترد عليه الدولة التركية حتى الآن، على الرغم من التزامها بالامتثال لهذه الأحكام.

أُجريت الانتخابات في ٣٠ مارس/آذار، وكانت هناك توقعات كبيرة بأن العداء الداخلي بين "أردوغان" وحركة "جولن"، سيؤثر على فرص الأول في الدورة الانتخابية الجديدة. ومنذ انطلاق فترة الحملات الانتخابية، اتخذ "أردوغان" خط اللهجة العدائية بشكل متواصل، حيث "استنكر المعارضة الليبرالية وأتباع جولن، ووصفهم بأنهم متآمرون وعملاء لدول أجنبية" وأعداء للشعب التركي (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٨). وقد ساعد الاستقطاب على حشد جمهور "أردوغان" الأساسيين، وهكذا كان أداء حزب العدالة والتنمية أفضل مما هو متوقع، حيث احتفظ بالسيطرة على أنقرة وإسطنبول، ونجح في إعادة رسم خريطة انتخابية "بات لها نمط مألوف حالياً، هو سيطرة حزب الشعب الجمهوري على الساحل الغربي وتراقيا، وسيطرة حزب الشعوب الديمقراطي على الجنوب الشرقي، وباقي المناطق يسيطر عليها حزب العدالة والتنمية" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٨).

فسّر "أردوغان" هذا النجاح الانتخابي في الانتخابات المحلية على أنه إثبات لهجومه على أتباع "جولن"، ولجأ إلى تصعيد هذا الهجوم بشكل أكبر في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية. في هذه الفترة، واصل بدون توقف حملته الانتخابية، وظل يلقي خطاباً تحريضياً تلو الآخر ضد "المؤامرة الجولنية"، وفي نفس الوقت أطلق "حملة تطهير واسعة المدى داخل قوات الشرطة والنيابة العامة"، وعمد إلى استئصال العناصر التي تُعرف بأنها تابعة لـ "جولن" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٨).

اختار حزبُ الشعب الجمهوري الكمالي مرشحاً مشتركاً في الائتلاف الانتخابي مع حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، وبشكل غريب كان المرشح شخصاً غير معروف نسبياً يُدعى "أكمل الدين إحسان أوغلو"، وهو رجل لديه توجهات إسلامية محافظة، وأطلق عليه بعض منتقديه الأكثر علمانية لقب "أردوغان لايت" (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٩). في هذه الأثناء، قدمت حركة الحرية الكردستانية صلاح الدين دميرتاش مرشحاً رئاسياً، على رأس حزب الشعوب الديمقراطي الجديد (HDP)، الذي يعتبر منصة توحيد حزب السلام والديمقراطية الذي أُعيدت تسميته إلى حزب "حزب الأقاليم الديمقراطية DBP"، في تحالف مع شريحة واسعة من الرموز والمنظمات اليسارية التركية. وعلى مدار الحملة، اتبع "دميرتاش" نغمة أساسية من المعارضة الشديدة لطموحات "أردوغان" الرئاسية، مؤكداً على مديحه لمتظاهري "جيزي بارك"، وكذلك عرض صوراً له خلال مشاركته في هذه الأحداث^{٥١}.

بحلول شهر مايو/آيار، حذر حزبُ العمال الكردستاني مجدداً، على لسان عضو المجلس التنفيذي دوران كالكان، من أنه "إذا لم يتم اتخاذ أي خطوات، وإن لم تكم هناك استجابة لمشاريع القائد أبو، وإذا استمر قمع الشعب، فإن الكريلا سيتدخلون في هذه العملية". ولم تكن هذه هي الإشارة الوحيدة على الاستئناف الوشيك للأعمال العدائية، ففي اليوم التالي لبيان "بي.كا.كا"، انتشرت تقارير في وسائل الإعلام عن أن "الدولة التركية أنشأت ٣٤١ محطة عسكرية، و ٩٠٠ كيلومتر من الطرق العسكرية، وتم تدريب ٢٠٠٠ من حراس القرى". وعلى مدار الشهر، اندلعت مواجهات بين قوات الشرطة والشباب الكرد الذين احتجوا على إنشاء تلك المحطات العسكرية في دياربكر (آمد) وشرناق وماردين، بينما استجاب "أردوغان" بالتهديدات، قائلاً: "عليكم أن تذهبوا وتعيدوا هؤلاء الشباب الذين ذهبوا إلى الجبال، وإن لم تفعلوا، فإننا سنطلق الخطة باء والخطة جيم" (جيليك وآخرون، ص ٨٣-٨٥).

وما كان أكثر خطورة، هو الآثار الجانبية للحرب الجارية في سوريا، والتي باتت واضحة بشكل متزايد (أوزكهرمان ٢٠١٧، ص ١٣). تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا ١.٥ مليون شخص في شهر مايو/آيار، وكذلك تزايدت الاشتباكات في "روج آفا" بين القوات الثورية الكردية والمتمردين الإسلاميين، وكان لذلك أثرٌ في الوعي العام، وكان هذا هو الوضع تحديداً بعد أن أذاعت وحداتُ حماية الشعب الكردية (YPG)، اعترافات أحد عناصر "داعش" الذين اعتقلتهم، والتي قال فيها إن "تنظيم القاعدة لديه مكتب إمدادات عسكرية في منطقة الريحانية في هاتاي" على الساحل المتوسطي في تركيا،

وهناك يتم استضافة المسلحين الإسلاميين قبل أن يتم نقلهم عبر الحدود للمشاركة في المعارك في "روج آفا". وبحلول نهاية الشهر، حظرت الحكومة نشر أي تقارير بشأن الشاحنات المملوكة للاستخبارات التركية التي يتم اعتراضها على حدود "روج آفا" وهي تحمل أسلحة للمسلحين الإسلاميين في سوريا (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨٤-٨٥).

الجدير بالملاحظة، أنه في الشهر نفسه، انعقد مؤتمر الإسلام الديمقراطي الذي يستلهم أفكاره من "أوجلان"، في دياربكر (آمد) بتنظيم من حركة الحرية الكردستانية، وتوجه "أوجلان" بخطاب إلى هذا المؤتمر أصر فيه على أن التعددية والمساواة والإسلام الديمقراطي أمر ضروري، وأن تفسير الإسلام "من جانب الدولة والحكومة، يتناقض مع جوهر مبادئ الإيمان بالإسلام" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨٤).

في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية، استمرت إنشاءات الحصون العسكرية في أنحاء المنطقة الكردية على قدم وساق. وكانت هناك تقارير عن أن "أوجلان" أصيب بالإحباط بسبب فشل الحكومة في اتخاذ أي خطوات جدية تجاه السلام. بدا أن "أوجلان" كان يتوقع أن الوقت ينفذ، وأن نافذة الفرصة لتحقيق السلام ستُغلق قريباً.

في العاشر من أغسطس/آب، حصل "أردوغان" على ٥٢% من الأصوات، وبهذا الشكل حصل على الأغلبية من الجولة الأولى. كانت هذه النتيجة دليلاً آخرًا على استمرار القبول الشعبي لرئيس الوزراء الذي أصبح رئيساً، حتى في خضم العداء مع "جولن"، وكانت أيضاً خطوة أخرى تجاه تعزيز سيطرته على السلطة لإدراك طموحاته الرئاسية المفرطة. ولكن في الوقت نفسه، كانت هذه النتيجة دليلاً على الحدود الواضحة لهذه الجاذبية، وتأكيداً للانقسامات العميقة في الدولة (زوركر ٢٠١٧، ص ٣٥٨).

في الأسبوع الذي أعقب الانتخابات، تصاعد التوتر على الجبهة الكردية، حيث نُصب تمثالٌ للقيادي في "بي.كا.كا" معصوم قورقماز، الذي قاد أول هجوم على الأراضي التركية في ١٩٨٤، بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على الحدث، في مقاطعة "ليجا" في محافظة دياربكر (آمد). قُتل "قورقماز" على أيدي القوات التركية في ١٩٨٦، ومنذ ذلك الحين حظيت ذكراه بالكثير من التكريم من قبل حركة الحرية الكردستانية. وأمرت المحكمة التركية بإزالة التمثال الذي كان قد نُصب في المقابر، وتدخلت قوات الدرك وحاول المتظاهرون الشباب وقف تدمير التمثال، واندلعت اشتباكات أطلقت النيران فيها على رأس متظاهر شاب يبلغ عمره ٢٤ عاماً يدعى مهدي تاشكين، ما تسبب في مقتله^{٥٢}. وبعد هذا الحادث، تبادل كل من الحكومة وحركة الحرية الكردستانية الاتهامات بالاستفزاز،

حيث قال نائب رئيس الوزراء التركي بشير أتالاي: "ما حدث اليوم كان ضروريا. لا يمكننا التسامح مع مثل هذه الأعمال. وكأحد المسؤولين عن عملية السلام، يمكنني القول إن ما رأيناه هو استفزاز صريح"، في حين أن اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK) استجاب من جانبه بإصدار تحذير، جاء فيه: "من الواضح أن حكومة العدالة والتنمية تلعب بالنار. هم يعلمون جيدا أهمية قورقماز بالنسبة للکرد... قرارهم بالهجوم على مقابرنا وإزالة التمثال، يهدف فقط إلى نسف عملية السلام"^{٥٣}.

في نهاية أغسطس/آب، أعلن رئيس الوزراء الجديد أحمد داود أوغلو أعضاء حكومته. وكان الجدير بالملاحظة، أن نائب رئيس الوزراء "أتالاي" الذي كان يعتبر من المنتمين نسبياً إلى معسكر الحماة، لم يتم إعادة تعيينه، وتضمن مجلس الوزراء الجديد يالچين أكدوغان المعروف بتشدده ويعتبر من الداعمين للحرب على الإرهاب (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨٧). انتشرت شائعات عن أن نائب رئيس الوزراء الجديد مدافع قوي عما يُسمى بـ"النموذج السريلانكي" في التعامل مع الكرد، في إشارة إلى الاستراتيجية العنيفة التي اتبعتها جيش سريلانكا في مواجهة التمرد وإجراءات القمع التي تقترب من جرائم الإبادة، بما في ذلك "قصف المدنيين باستمرار، واستهداف المستشفيات، ومحاولة منع العالم من اكتشاف ما يحدث"، وفقاً لتقرير "هيومن رايتس ووتش"^{٥٤}.

زادت الأوضاع سوءاً فيما يتعلق بآفاق السلام المعقدة بالأساس، ففي اليوم التالي لبيان نائب رئيس الوزراء المتشدد، تناغم الجيش التركي معه من خلال رئيس الأركان نجدت أوزال، الذي أعلن صراحة أن "الحكومة لم تطلب رأينا في خارطة الطريق (بشأن السلام)، وعلمنا عنها من خلال الصحف. كنا نأمل أن يتم الأخذ برأينا. قالت الحكومة إن المشكلة سيجري حلها بدون سلاح، ولكننا لا نريد للأمهات أن يبكين. إذا تم تجاوز الخطوط الحمراء لعملية الحل، فإننا سنرد بما هو ضروري" (جيليك وآخرون ٢٠١٦، ص ٨٧).

حصار "كوباني"

تضاءلت آفاق التوصل إلى السلام بشكل أكبر في منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، مع بداية الحصار الطويل لـ"داعش" على مدينة "كوباني"، وهو الحصار الذي استمر لما يزيد على ٦ أشهر. بحلول ٢٠ سبتمبر/أيلول، عبر ٦٠ ألف كردي نازح على الأقل الحدود

الفاصلة بين تركيا وسوريا، إلى منطقة "سروج" بمحافظة "شانلي أورفا"، على الرغم من الاشتباكات مع قوات الأمن على الجانب التركي من الحدود (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨٩)^{٥٥}. وبحلول اليوم الأول من شهر أكتوبر، وبعد أن نجح "داعش" في "الاستيلاء على ٣٥٠ قرية ومدينة كردية في المناطق المجاورة لـ(كوباني)"، ارتفع عدد النازحين الذين خرجوا إلى "شانلي أورفا" إلى ٣٠٠ ألف، وبحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، وصل العدد إلى ٤٠٠ ألف^{٥٦}.

في ذلك اليوم نفسه، ٢٠ سبتمبر/أيلول، وصلت قوات "داعش" إلى "مسافة ١٥ كيلومترا من مدينة كوباني"، بينما على جانب الدفاع، وصل ما يزيد على ٣٠٠ مقاتل كردي إلى المدينة المحاصرة، حيث عبروا الحدود من تركيا، للمشاركة كتعزيزات لوحدة حماية الشعب الكردية السورية المحاصرة. من جانبه، أطلق القيادي البارز بحزب العمال الكردستاني مراد قره يلان، نداءً مفتوحاً للشباب الكردي في تركيا لمحاكاة هذه السابقة والانضمام إلى القوات الكردية في سوريا للدفاع عن ثورة "روج آفا" من هجوم بلطجية "داعش"^{٥٧}.

أغضبت الاشتباكات التالية على الحدود بين الكرد الذين يحاولون التوجه لمساعدة "كوباني" والقوات التركية، إلى جانب اللامبالاة من جانب السلطات التركية تجاه حصار "كوباني"، وفي الواقع عدم استجابتها، أغضبت تحديداً المتشددين الكرد في تركيا، كما أدت إلى استياء كبير في الأوساط السياسية والدبلوماسية الغربية (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٥، ص ٤). اقتبس مقال في صحيفة "ذي جارديان" البريطانية عن النائب الهولندي السابق بالبرلمان الأوروبي والخير بالشؤون التركية جوست لاجيندجك، قوله إن "صور الجيش التركي كمتفرج ومشاهد، ولا يفعل أي شيء تجاه قتل الكرد أمام أعينهم، خلقت حالة عالمية من الإيمان بأن تركيا تلعب لصالح حساباتها". وعلى نفس المنوال، أكد أحد مسؤولي إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، أن "هناك حالة قلق متنامية تجاه تلكؤ تركيا في منع وقوع مذبحة على أقل من ميل من حدودها... هذه ليست الطريقة التي يتصرف بها عضو حليف (ناتو)، في وقت يترأى فيه الجحيم على بعد مرمى حجر من حدودها"^{٥٨}.

يمكن للحرب أن ينتج عنها تحالفات غريبة، والدليل على ذلك حالة التحالف بين القوات الثورية الكردية في "روج آفا" والتحالف الجوي بقيادة الولايات المتحدة، والذي بدأ في قصف أهداف "داعش" في العراق في أعقاب الطفرة والتهديد المدهشين اللذين

أثارهما التنظيم في ذلك الصيف، بعد أن نجح في الاستيلاء على الموصل في يونيو/حزيران، وبات على مسافة ٤٠ كيلومترا من "إربيل" في أوائل أغسطس/آب. لاحظت الولايات المتحدة شجاعة وانضباط وكفاءة قوات حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية، التي توحدت لكسر حصار "داعش" على الإيزيديين على جبل "سنجار" في أوائل أغسطس/آب، وهو الحصار الذي أثار جولة جديدة من الضربات الجوية الأمريكية في العراق^{٩٠}. في ٢٣ سبتمبر/أيلول، وسعت الولايات المتحدة من حملتها الجوية ضد أهداف "داعش" إلى سوريا، بالقرب من "الرقعة"، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه، أطلقت أولى غاراتها الجوية على "داعش" بالقرب من "كوباني"^{٩١/٩٠}.

حتى مع ذلك، بحلول السادس من أكتوبر/تشرين الأول، بدا الوضع في "كوباني" سيئا بالنسبة لوحدة حماية الشعب الكردية تحديدا، بينما كانت أعين الصحافة الغربية تتابع الوضع عن كثب. نشرت صحيفة "إندبندنت" البريطانية تقريرا، نقلت فيه تصريحات عن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي قال إن "القوات الكردية تقاتل داخل المدينة. مئات المدنيين غادروا. تنظيم (داعش) سيطر على ٣ أحياء في الجانب الشرقي من كوباني. هم يحاولون دخول المدينة من الجنوب الغربي كذلك"^{٩٢}. ومع ذلك، لفت انتباه التقرير نفسه، تصريحات للرئيس "أردوغان" من الجانب الآخر للحدود، حيث كان يلقي خطاباً أمام مجموعة من اللاجئين في "غازي عنتاب"، وارتدى وشاح التنبؤ حين قال إن "كوباني" على وشك السقوط.

في الدوائر الكردية، تم تفسير تنبؤ "أردوغان" بشكل واسع على أنه إقرار بهذا السقوط. في الواقع، وفقا لتقديرات "يلديز"، كان ينظر إلى "نبرة أردوغان المستخدمة في خطابه -من قبل الأطراف الكردية داخل وخارج تركيا- على أنها نبرة احتفالية". إن حقيقة أن "أردوغان" أصر على أنه "بالنسبة إلينا.. حزب العمال الكردستاني وداعش سواسية"، أشعل غضب الكرد بشكل أكبر (يلديز ٢٠١٧، ص ٤٢).

أصدر "أوجلان" تصريحاً بشأن "كوباني" في اليوم نفسه، أكد فيه أن "شعبنا في كوباني سيقاوم حتى النهاية، وستتجلى المقاومة في كل مكان"، وأضاف -لسبب وجيه- في إشارة إلى تركيا، أن "أي دولة تدعم داعش ستجد نفسها تعاني من التدمير"^{٩٣}. وبعد يومين، أوضح "أوجلان" بشكل أكبر أنه "يعتبر أن حقيقة كوباني وعملية الحل في تركيا لا يتجزأان في رحلة الديمقراطية والنضال من أجل الإنسانية التي كلفت الجميع كثيرا".

وبشكل أكثر صراحة، حذر "أوجلان" من أنه "إذا نجحت محاولة المجزرة هذه (في كوباني)، فإنها ستكون نهاية عملية الحل الجارية، وستضع أسس انقلاب جديد سيدوم طويلاً".^{٦٤}

في الأيام التالية على هذه التصريحات من "أوجلان" و"أردوغان"، واستجابة للدعوات من جانب اتحاد المجتمعات الكردستانية وحزب الشعوب الديمقراطي لـ"تحرك دائم"، خرج الكرد إلى الشوارع في حشود تتجاوز عشرات الآلاف في "باكور" وما ورائها، في أنحاء تركيا كلها وأوروبا، للاحتجاج على تلكؤ الحكومة التركية في وجه المجزرة التي تجري في "كوباني"، إلى جانب إعاقته الكرد من محاولات عبور الحدود للمساعدة في الدفاع عن "كوباني". وتلا ذلك اشتباكات بين قوات الأمن التركية وأعضاء ما يسمى بـ"حزب الله" الكردي. وبعد "الأحداث التي أدت إلى مقتل ٤٩ شخصا في حوالي ٤٠ مدينة"، فُرض حصارٌ على عدد من المناطق الحضرية، من بينها دياربكر (آمد)، حيث غمرت "الدبابات والمدفعية التركية الشوارع" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٨٩).^{٦٥} وكما أشار "يلديز" بجدارة، فإنه "بالمقارنة باحتجاجات جيزي التي دامت لأشهر ونتاج عنها ٩ قتلى من المدنيين، فإن مدى الضحايا كان لافتاً" (يلديز ٢٠١٧، ص ٤٢).

لم تهدأ الاحتجاجات حتى أرسل "أوجلان" رسالة أخرى، دعا فيها إلى وقف المظاهرات في سبيل الجهود المتجددة للسلام.^{٦٦} ولكن "أوجلان" لم يتدخل لنزع فتيل الأزمة، إلا بعد مقتل نائب رئيس شرطة "بينغول"، وهو ما أطلق عملية إعدامات خارج نطاق القانون لأربعة من "الإرهابيين" المشتبه بهم، وهو ما تسبب في وصول التوترات إلى ذروتها.

ربما انتهت موجة الاحتجاجات بعد دعوة "أوجلان"، ولكن السلطات التركية ظلت منزوعة بسبب هذه الأحداث حتى بعد هدوء المظاهرات. التقى "يلديز" أحد المسؤولين الأتراك في ربيع عام ٢٠١٧، وقال هذا المسؤول -في استعداده للأحداث- إن "إظهار قدرة حركة الحرية الكردستانية على حشد الجماهير بهذه السرعة في أكثر من ١٢ مدينة، صدم الحكومة وربما التيارات القومية الأخرى داخل الدولة، وهو ما جعلهم يعتقدون أن حزب العمال الكردستاني لم يخسر قدرته أبداً في إقناع الجماهير الكردية بالواجهة العنيفة مع قوات الأمن التركية، رغم محادثات السلام الجارية" (يلديز ٢٠١٧، ص ٤٢).

في رسالة "أوجلان" التي دعا فيها إلى وقف موجة المظاهرات، حذر من "المحرضين"^{٦٧}. كان المحرضون بلا شك، وسيظلون، من بين قوات الأمن التركية التي قتلت ٣ من أعضاء حزب العمال الكردستاني في مركبة متحركة في منطقة كاجيزمان في كارس في شمال شرق تركيا"، في الثالث والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول. وفي اليوم التالي، فيما يبدو أنه انتقام، قُتل "ثلاثة جنود من قبل أشخاص ملثمين في منطقة السوق في يوكسكوفيا بمحافظة هاكاري". ومع ذلك، أسرع "بي.كا.كا" بإصدار بيان أصر فيه على أنه لم يأمر بهذا الهجوم، وبعد ذلك "تم فرض حظر نشر فيما يتعلق بالحادث" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٠). في ذلك الحين، بدا أن العناصر المتشددة داخل الدولة العميقة تمسك بزمام المبادرة لمحاولة عرقلة محادثات السلام بشكل نهائي.

في النهاية، سمحت السلطات التركية بدخول التعزيزات إلى "كوباني" من الأراضي التركية، في التاسع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول، ولكن بدلاً من أن تسمح للمتطوعين المرتبطين بحركة الحرية الكردستانية بذلك، اختارت بدلاً منهم مقاتلو "البيشمركة" التابعون لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٥، ص ٤)، وتم استبعاد أي نوع من التعاون مع حركة الحرية الكردستانية على جانبي الحدود تماماً.

وكما تؤكد مجموعة الأزمات الدولية و"يلديز"، فإنه في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول، اجتمع مجلس الأمن القومي التركي برئاسة "أردوغان"، وقرر أن "الدولة التركية ستناضل في الحرب ضد الهياكل غير القانونية التي تعمل تحت مظهر قانوني... وسيتم إظهار العزم على منع الأعمال الاستفزازية الموجهة نحو الإضرار بالجو الإيجابي الذي أحدثته عملية السلام، وسيتم اتخاذ جميع التدابير لضمان السلامة والأمن العامين" (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٥، ص ٥. يلديز ٢٠١٧، ص ٤٣). كانت هذه إشارة إلى إعادة تجريم وشيكة لحركة الحرية الكردستانية عبر المحكمة، بتبريرات العودة إلى النموذج الأمني قبل كل شيء.

وفي نقلهم رسالة "أوجلان"، أضاف ممثلو حزب الشعوب الديمقراطي أنهم "يأملون أن يكرر أيضاً قادة اتحاد المجتمعات الكردستانية KCK، دعوتهم المتظاهرين للابتعاد عن العنف"، وهي إضافة أوحى -على نحو معقول للغاية- بأنه كانت هناك اختلافات كبيرة داخل الحركة، من حيث الحساسيات بشأن اللجوء إلى العنف المضاد. ومع ذلك، لم يتم الاعتراف بمثل هذه الاختلافات المحتملة، ناهيك عن استغلالها، من

قبل السلطات التركية بعد بداية حصار "كوباني". وبدلاً من ذلك، انحرفت الحكومة التركية مجدداً نحو سلوك العناد المطلق، ومن جديد بدأت في استخدام تعريف فضفاض لـ "الإرهاب"، بينما أنكرت بصورة منهجية الواقع المستمر لإرهاب الدولة، وفي الواقع "العودة إلى الحرب على الإرهاب" و "نموذج الأمن العام" (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٥، ص ٤). أوضحت تصريحات رئيس الوزراء داود أوغلو بعد أقل من أسبوع من قرار مجلس الأمن القومي في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول، الكثير في هذا الشأن. توجه "داود أوغلو" إلى حزب الشعوب الديمقراطي بنبرة اتهامية، قائلاً: "مفاوضاتنا ستستمر إذا استمر حزب الشعوب الديمقراطي في العمل وفقاً للإطار القانوني. سنخاطبهم فقط إذا ظلوا خارج الأحداث التي تتطور إلى العنف والإرهاب والأعمال المحظورة والأعمال التي تسبب في خسارة الأرواح والممتلكات، وإذا اتخذ الحزب موقفاً ضد مثل هذه الأعمال". وبعبارة لا تقبل الشك، أجاب النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي سري سوريا أوندار، قائلاً: "فعلنا كل شيء من جانبنا من أجل عملية السلام، ونحن نعلن للعالم كله أننا مستعدون للاستمرار في فعل هذا" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩١).

باختصار، وكما استنتجت مجموعة الأزمات الدولية، فإن "تأخر أنقرة في رد الفعل تجاه حاجة الكرد السوريين للمساعدة العسكرية... كان نقطة تحول بالنسبة للصراع بين تركيا و(بي.كا.كا)". أشعل مزيج تقاعس الحكومة التركية من خلال العرقلة التامة لمحاولات الكرد الأتراك لعبور الحدود للدفاع عن ثورة "روج آفا" من هجوم "داعش"، أشعل "غضباً" في أوساط قاعدة حركة الحرية الكردستانية (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٥، ص ٤). في المقابل، زادت قدرة الحركة على حشد الجماهير في المظاهرات في أنحاء الجنوب الشرقي والغيتوهات الكردية في المناطق الحضرية في أنحاء تركيا، زادت من مخاوف أجهزة الأمن التركية من أن نموذج "روج آفا" قد ينتشر إلى تركيا. وزاد عزم العناصر المتشددة في الدولة العميقة لتطبيق "نموذج سريلانكا" بشدة وانتشر تأثيرهم، وهو ما عكسه قرار مجلس الأمن القومي في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول، بإعلان "التلويح بالحرب على الإرهاب"، واللهجة العدائية من وزراء الحكومة فيما بعد.

في الحقيقة، كان الحديث عن تطبيق "نموذج سريلانكا" يتسم بالغلو في أفضل الأحوال ووهمي في أسوأها. كانت حركة الحرية الكردستانية أقوى كثيراً بفضل قوتها في "روج آفا". وساعد حصار "كوباني" في إظهار الشجاعة والمثابرة والانضباط الثوري الذي تمتعت به القوات الكردية السورية. امتلك المقاتلون الثوريون شجاعة قناعتهم والرغبة في التضحية، وقدسوا الاستشهاد، وهو شيء لم يكن مقاتلو "داعش" مستعدين له ولم

يواجهوه من قبل، ناهيك عن ذكر خبرة قوات "الكريلا" التي خاضت حرباً مع ثاني أكبر جيش في حلف "ناتو"، تركيا، لمدى تقترب من ٤ عقود. كل هذا حظي بالاهتمام الكافي من جانب الولايات المتحدة (أكبر جيش في حلف الناتو)، وكذلك من جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث أن الكرد السوريين أظهروا مقاومة لافتة طوال فترة الحصار. خلال وبعد هذا الحصار، تقارب الأمريكيان وفيما بعد الروس أيضاً، للتعاون مع القوات الكردية السورية، التي تم اعتبارها أفضل حليف على الأرض لمواكبة غاراتهم الجوية على "الجهاديين". في الواقع، كان تحالفاً غير مألوف.

نحو اتفاقية دولمة بهجة

في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني، بدأت القوات الكردية السورية في استعادة السيطرة على الأراضي، وبحلول منتصف يناير/كانون الثاني، كانت قد استعادت مدينة "كوباني" بالكامل، وبحلول منتصف مارس/آذار، نجحت الجهود المشتركة للقوات على الأرض والأمريكان الذين قدموا الدعم الجوي، في كسر الحصار. وكانت هذه هي أول هزيمة كبيرة لـ"داعش"، وإشارة كبيرة على ما سيحدث بعد ذلك.

وبينما كان الزخمُ ينقلبُ ضد "داعش"، بدا لفترة من الوقت أنه يمكن إحداث اختراق من نوع ما في "عملية الحل" كذلك. "أوجلان" نفسه، في منتصف أكتوبر/تشرين الأول بعد دعوته لوقف موجة التظاهرات، أعلن أن مرحلة جديدة من عملية السلام قد بدأت. وبحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، أصر الرئيسُ الشرفي لحزب الشعوب الديمقراطية والنائب البرلماني أرطغرل كوروشو، أنه على الرغم من أن "العودة إلى السياسات الأمنية بحجة مظاهرات كوباني زادت من القمع، فإننا مع ذلك نبذل جهداً لإعادة إحياء عملية السلام". ومع اقتراب نهاية الشهر، أعلنت نائب رئيس حزب الشعوب الديمقراطي برفين بولدان، عن تشكيل "وفد وأمانة مفاوضات موسعة"، في حين قال الرئيس المشترك للحزب "دميرتاش"، إن حزب المعارضة الكمالي الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، سينخرط أيضاً في المفاوضات، وبهذا ألمح أن محادثات السلام اكتسبت زخماً من جديد (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٠-٩٣).

مع ذلك، وفي نفس الوقت تقريباً، ضرب القيادي بحزب العمال الكردستاني مراد قره يلان وترّاً أكثر صدامية. وفي رده على مزاعم متحدث الحكومة بولنت أرينتش التي

قال فيها: "نحن لسنا ملزمين بتنفيذ عملية الحل"، سخر القيادي في "بي.كا.كا" قائلاً: "وكأننا متعطشون إليها. الأمر ليس كذلك. يد السياسات الكردية باتت أقوى من أي وقت مضى. ويجب أن يعلم بولنت أرينتتش وكل مسؤولي الدولة أن (بي.كا.كا) لديه العديد من الخيارات. وفي ظل أن هذه الفترة القصيرة الكردية مطروحة على كل الجوانب واكتسبت دعماً شعبياً، فإن كل القيود التي كانت مفروضة في الماضي انتهت. حزب العمال الكردستاني لا يحتاج لأحد في هذه الفترة". ومع ذلك، أضاف أنه "على الرغم من ذلك، ليس هناك أي شك في أن الشعب الكردي والشعب التركي يشعران بالحاجة إلى السلام والأخوة والصداقة والتعايش المشترك". وقبل أن يختتم تصريحه، قال: "ومع ذلك، يجب أن يعلم الجميع أن أحداً ليس في حاجة إلى حزب العدالة والتنمية" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٣).

على الرغم من ذلك، بحلول أوائل ديسمبر/كانون الأول، كان رئيس الوزراء "داود أوغلو" يزعم أن "بيئة جديدة ظهرت بشأن عملية الحل"، وأضاف أن الحكومة كانت تأمل "في التوصل إلى نتيجة بحلول الانتخابات العامة في يونيو/حزيران ٢٠١٥". في اليوم الأول من الشهر، قدم "أوجلان" مسودة لـ "عملية مفاوضات السلام والديمقراطية"، وفي التاسع من الشهر نفسه، عقد وفد من حزب الشعوب الديمقراطية يضم "إدريس بالوكان وبرفين بولدان وسري سوريا أوندار وخطيب ديكل (الذي كان قد أطلق سراحه في يوليو/تموز)، عقد اجتماعاً مع نائب رئيس الوزراء يالجين أكدوغان، ناقشوا خلاله مسودة "أوجلان". وفي التاسع عشر من الشهر نفسه، أصر "أردوغان" على أن "تطورات كبيرة قد تحدث"، وكذلك أن "نحن الآن في امتداد الوطن" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٤ و ٩٦).

مع ذلك، وحتى إن بدت المفاوضات تتكشف، فإن حكومة العدالة والتنمية كانت تقترح -في الوقت نفسه- تعديلات ديمقراطية على قانون واجبات الشرطة وسلطاتها، وكذلك عدداً من القوانين القمعية والتشريعات التي تقترب من "الحرب على الإرهاب" و"نموذج الأمن العام". وقد دفع هذا الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي "دميرتاش"، للتحذير من أن "هذه قانون يحاولون تطبيقه بحجة أحداث كوباني. وهو يحمل إمكانية أن يقوض عملية المفاوضات بشكل خطير. إذا أصبحت المسودة قانوناً، فإن رئيس الوزراء سيأمر (بإطلاق النار)، وحينها ستطلق الشرطة الرصاص على المواطن في رأسها ثم يقولون: (وجهه كان مغطى، وكان يحمل زجاجة مولوتوف، أو أنه كان يمسك بحجر في يده)، وسيقتل أبنائنا في الشوارع. سنعارض هذا القانون في البرلمان، وسنثير

ضجة حوله لنحاول منعه بالاحتجاجات والمسيرات في الشوارع". وقد استجاب رئيس الوزراء "داود أوغلو" لهذا التهديد، بالقول: "دميرتاش سيكون مسؤولاً عن الدماء التي ستهدر". وفي المقابل، كرر النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي سري سوريا أوندار انتقادات "دميرتاش" لمسودة قانون الأمن الداخلي، من داخل مقر البرلمان، وأصر على أنه "لا يمكن تحقيق السلام بالاستعداد للحرب. هذا أسوأ حتى من الأحكام العرفية، هذا قانون يتناسب مع الانقلاب" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٥).

مع تكثيف وتيرة المفاوضات وتزايد مستويات العداء وانعدام الثقة إلى ذروتها في الوقت نفسه، عادت مسألة نزع السلاح من جديد كمحور أساسي للخلاف. أصر مسؤولو الحكومة على أن "خارطة طريق عملية الحل ستتضمن عاجلاً أو آجلاً ودون شك مسألة نزع السلاح". وعلى النقيض، استجاب القيادي في "بي.كا.كا" جميل بابيك بعبارات لا لبس فيها، قائلاً: "لن ننحي أسلحتنا جانباً تحت أي ظرف قبل أن نناقش مسودة المفاوضات وننهيها وفقاً للتواريخ التي حددناها، ونتوصل إلى اتفاقية في هذا الشأن. لم يتم تلبية أي من مطالبنا لننحي سلاحنا جانباً. هل تم حل أي مشكلة من مشاكلنا لنقبل بالتخلي عن سلاحنا؟ لا يمكننا لنا التخلي عن السلاح، ولا يمكن لقوات (الكريل) أن تتخلى عن مواقعها، قبل أن يتم إدراك الحل السياسي الديمقراطي للقضية الكردية" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٤ و ٩٨).

في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، امتد العنف مرة أخرى من الحرب في سوريا إلى المنطقة الكردية في تركيا. وكان الحافز هذه المرة هو جنازة أربعة من الجنود الكرد الأتراك الذين انضموا إلى وحدات حماية الشعب الكردية، قُتلوا في "كوباني" و"سنجار" و"أعيدوا إلى وطنهم" من خابور إلى جزيرة بوطان. خلال الجنازة، اندلعت مشاجرة بين أعضاء حركة الشباب الديمقراطي الوطني (YDG) الذين كانوا "يحرسون خيمة العزاء التي نُصبت في حي النور" وعناصر مرتبطة بـ"حزب الدعوة الحرة" المعروف باسم "حزب الله الكردي". وسرعان ما تصاعدت المشاجرة إلى مواجهة مسلحة، استمرت حتى الساعات الأولى من الصباح، ووقعت بعض أعمال إشعال الحرائق، ما أسفر عن ٣ قتلى من بينهم رجل يبلغ من العمر ٦٥ عاماً ينتمي إلى حزب الدعوة الحرة، وشابين أحدهما ١٩ عاماً والآخر ١٥ عاماً ينتميان إلى حركة الشباب الديمقراطي الوطني.

من جديد، كان هناك استنكار واسع للمحرضين، وكانت الحكومة أول من قدم هذا الاستنكار. استغل رئيس الوزراء "داود أوغلو" الحادث لتمهيد الساحة لتلك التعديلات

الديكتاتورية لقانون وجبات وسلطات الشرطة، حيث قال إنه "كلما تكون عملية الحل على الطريق الصحيح، تخرج بعض العناصر التي تحاول استغلالها. هذا التحريض لن يكون له أثر على عملية الحل، ولهذا السبب حزمة إصلاحات الأمن الداخلي مهمة. لن نسمح للأشخاص المجهولين الذين يرتدون أقنعة الوجه بإشغال المكان". وبشكل أكثر عدوانية، أضاف نائب رئيس الوزراء "أكدوغان" أنه "كلما نقول إن الأمور في نصابها، يخرج قادة (قنديل) بتصريح يقولون فيه إنه (إذا غطى أحدهم وجهه خلال أي عمل أو إلقاء لزجاجات المولوتوف، فإنه لا يتبعنا وإنما هم عملاء). وبعد ذلك بيوم تقع أحداث جزيرة بوطان. بعض الأشخاص وضعوا أقنعة على وجوههم وألقوا زجاجات المولوتوف، وحاولوا إحراق منازل المواطنين. من الواضح تماماً أنهم يستهزأون بنا في قنديل، ويقولون: (أنا لا أعترف بك). ما أعنيه هو أنه كلما نقرب من تحقيق نتائج، يدخل المحرضون إلى المشهد ويرغبون في تخريب العملية برمتها".

في المقابل، أصدرت الأجنحة الذكورية والأنثوية في حركة الشباب الثوري الوطني بياناً مشتركاً، أصرروا فيه على أن الدولة التركية نفسها حرّضت على المواجهة. ووفقاً للبيان المشترك، فإن "من واجهناه في جزيرة بوطان كان الدولة نفسها. عملية مشتركة أطلقها حزب الله الكردي وداعش وقوات الدرك التركية، واجهت مقاومة حركة الشباب. هذه العملية جرى تنسيقها بالكامل من خلال الدولة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ٩٨-٩٩).

نمت حركة الشباب الثوري الوطني سريعاً على مدار مسار "عملية الحل"، حيث بذلت حركة الحرية الكردستانية جهوداً متضافرة لحشد الشباب الحضري. ظهرت حركة الشباب كظهير مهم في الاشتباكات التي واكبت انتهاء محادثات السلام. وطالما استمرت المفاوضات، اتهمت السلطات التركية قيادة "قنديل" بأنها قادرة على السيطرة على الشباب الحضري، وما إن انتهت المفاوضات حتى أصبح ينظر إلى الشباب الحضري على أنهم ملحق لحزب العمال الكردستاني، شبكة (الكريلا) من الشباب المتحضر، ببساطة.. جيل جديد من "الإرهابيين" يعيش في ظروف حضرية، ولكنه يطيع الأوامر المباشرة الصادرة عن "قنديل"^{٦٨}.

من خلال موجة الاحتجاجات خلال فترة حصار "كوباني"، ظهر تكتيك حفر الخنادق لإعلان أحياء معينة "مناطق حكم ذاتي"، من خلال قطع طريق الوصول إليها على قوات الأمن التركية. انبثق مسار "الحكم الذاتي الديمقراطي" والإعلان عن تهيئة

الظروف لـ"الكونفيدرالية الديمقراطية" من العصيان، وفقاً لتأكيدات "أوجلان" فيما يتعلق بحق الدفاع عن النفس. وبعد موجة جديدة من العنف في جزيرة بوطان، تم حفر المزيد من الخنادق، ولكن ما ينبثق عن العصيان، غالباً ما يتم إخماده عن طريق القمع الوحشي الذي تمارسه الدولة. في السادس من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، قتلت الشرطة التركية شاباً يبلغ من العمر ١٤ عاماً في جزيرة بوطان. ووفقاً لتقرير شبكة "VICE" الإخبارية الأمريكية في ذلك الوقت، فإن "حركة الشباب الثوري الوطني كانت تعمل كقوة شبه عسكرية في جزيرة بوطان على مدار الأشهر القليلة التي سبقت الواقعة، وأغلقت عدداً من الأحياء الكردية من خلال نقاط التفتيش المسلحة والدوريات. وقال أعضاء المجموعة، وأغلبهم في أعمار تتراوح ما بين العقد الثاني وأوائل العقد الثالث، للشبكة الأمريكية، إنهم كانوا يفعلون هذا من أجل حماية شوارعهم بعد اندلاع المعارك المسلحة في ديسمبر بينهم وبين الشرطة وجماعة حزب الله التركية (ليس لها علاقة بحزب الله في لبنان). بعد أيام من القتال العنيف، وافقت حركة الشباب الثوري الوطني على التخلي عن السلاح في السادس من يناير/كانون الثاني، وفتحت الطرق إلى الأحياء التي سبق أن أغلقتها. ورغم ذلك، فإن السلطات تحركت فور تراجع حركة الشباب الثوري الوطني، حيث اندفعت شاحنات مدافع المياه والمدركات العسكرية إلى منطقة (كودي) في جزيرة بوطان، حيث يقال إن القوات الخاصة فتحت النيران هناك، ما تسبب في مقتل واحد وإصابة ٣ آخرين^{٦٩}."

كان الشاب القتيل يدعى "أوميت كورت"، وقد أطلق النار عليه "بينما كان في طريقه إلى منزله بعد أنهى عمله كرسام ومصمم ديكور"، حيث كان "يعبر من المنطقة التي سبق أن سيطرت عليها حركة الشباب الثوري الوطني". وضعت شبكة "VICE" الأمر في عنوانها بشكل مناسب، حيث قالت إن "الغضب يغلي" في أعقاب جريمة القتل على يد الشرطة. وفي السابع من الشهر، توقف "مركبة مدرعة تابعة للشرطة أمام قسم شرطة دجلة على مخرج سيلوي في منطقة جزيرة بوطان"، وقد تعرضت هذه المركبة لهجوم صاروخي، اتهم فيه حزب العمال الكردستاني، ما تسبب في إصابة ضابطين، وتلا ذلك معركة بالسلاح (جيليك وآخرون، ص ١٠١)^{٧٠}.

استمرت الاشتباكات بين حركة الشباب الثوري الوطني وقوات الشرطة على مدار عدة أيام وأسابيع. وفي التاسع من الشهر نفسه، زار وفد حزب الشعوب الديمقراطي جزيرة "إمرالي"، وبعده تم نقل رسالة تحمل طلباً مباشراً من "أوجلان" إلى الشباب في جزيرة بوطان، يطالبهم فيها بالتراجع. وقد استجاب الشباب على الفور، وأوقفوا كل

أنشطتهم المسلحة في الشوارع^{٧١}. ولكن في الرابع عشر من الشهر نفسه، قُتل شاب يبلغ من العمر ١٢ عاماً يُدعى "نيزان كازانان" برصاصة في الرأس أطلقتها قوات الشرطة في جزيرة بوطان أيضاً. وكما هو متوقع، استؤنفت الاشتباكات مرة أخرى.

كان العنف المتصاعد بدأ في جذب انتباه وسائل الإعلام الغربية بشكل أكبر، وفي نهاية الشهر، نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية تقريراً حذرت فيه من أن الاشتباكات في جزيرة بوطان، تهدد بـ"تقويض محادثات السلام"، وبشكل أكثر تحديداً، أن "العنف يهدد بالتسبب في تشدد الرأي العام على جانبي الصراع، مع اقتراب تركيا من الانتخابات البرلمانية المهمة في يونيو/حزيران^{٧٢}".

ومع ذلك، بدا أن المفاوضات لا زالت تتقدم، حتى في خضم العنف المتصاعد. وفي التاسع من فبراير/شباط، أعلن نائب رئيس الوزراء يالغين أكدوغان، أنه "تم الوصول إلى نقطة إيجابية" في عملية الحل، وأضاف: "انطباعي هو أننا قريبون جداً من الوصول إلى نتيجة". وبعد يومين، التقى بعضوي وفد حزب الشعوب الديمقراطي إلى "إمرالي" برفين بولدان وسري سوريا أوندان في مكتب رئيس الوزراء، رغم أنه بعد اللقاء حذرت الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي فيجان يوكسك داغ، من أن حزمة الحكومة الديكتاتورية المقترحة لـ"الأمن الداخلي" تهدد عملية الحل (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٤).

في الأسبوع التالي، تحول نقاش حول "حزمة الأمن الداخلي" داخل البرلمان إلى اشتباكات جسدية بين الحكومة وحزب المعارضة الرئيسي (حزب الشعب الجمهوري)، الذي كان عدد كبير من أعضائه يخشون أن "أردوغان" سيستخدم القانون الجديد ليخلق دولة بوليسية^{٧٣}. وفيما يتعلق بمشروع القانون، حذر نواب حزب الشعوب الديمقراطي مجدداً من أن "حزب العدالة والتنمية يضع عملية السلام على مسار خطير جداً" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٥).

في خضم كل هذه الصراعات المتصاعدة وحالة الارتباك، ظلت أسبابُ التفاؤل حول مصير عملية الحل مستمرة. ربما قبل كل شيء، كان من بين هذه الأسباب التعاون غير المسبوق بين الجيش التركي وحركة الحرية الكردستانية في شمال سوريا في الفترة ما بين ٢١ و٢٢ فبراير/شباط، فيما يسمى بـ"عملية شاه الفرات"، وهي العملية التي تم تنفيذها لنقل قبر سليمان شاه جد عثمان الأول مؤسس الإمبراطورية العثمانية^{٧٤}. كان القبر محاصراً من جانب قوات "داعش"، وشكلت وحدات حماية الشعب الكردية حزاماً

أمنياً مجاله ٥ كيلومترات، لمساعدة القوات المسلحة التركية على نقل الرفات إلى ضريح جديد يقع في قرية "إشمة" التي تقع تحت السيطرة الكردية (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٥). وقد وجه "أوجلان" نفسه التحية لهذه الخطوة باعتبارها "رمز لتاريخ جديد لشعوبنا". ومع ذلك، كان هذا التحالف قصير الأجل، وفي الواقع.. بحلول شهر مارس/آذار، أنكر الجيش التركي أنه حدث من الأساس (يلديز ٢٠١٧، ص ٤٥).

بعد ذلك، في اليوم الأخير من شهر فبراير/شباط، وفيما بدا في ذلك الوقت تقدماً تاريخياً، بعد لقاء آخر بين ممثلي حزب الشعوب الديمقراطي ونائب رئيس الوزراء يالچين أكدوغان، قرأ النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي سري سوريا أونداز، رسالة "أوجلان" ترسم ملامح السلام النهائي (وفي وقت لاحق أطلق عليها اسم اتفاقية دولة بهجة). ووفقاً لما ورد على لسان "أوجلان" ذلك اليوم، فإنه "بتحويل ٣٠ عاماً من الاشتباكات إلى سلام دائم، يكون الهدف الرئيسي لنا هو الوصول إلى الحل الديمقراطي. وعلى أساس المبادئ التي تشكل أدنى القواسم المشتركة، أدعو حزب العمال الكردستاني إلى عقد مؤتمر استثنائي في الربيع من أجل اتخاذ قرار استراتيجي وتاريخي بشأن إنهاء النضال المسلح. هذه الدعوة هي إعلان نوايا تاريخي يهدف إلى استبدال السياسات الديمقراطية بالصراع المسلح" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٦).

بعد ذلك، واصل "أونداز" ليقراً قائمة عناوين من ١٠ بنود مدرجة في إطار الاتفاقية: (١) السياسات الديمقراطية، تعريفها ومحتواها. (٢) تعريف الأبعاد الوطنية والمحلية للحل الديمقراطي. (٣) ضمانات قانونية وديمقراطية للمواطنة الحرة. (٤) العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسات الديمقراطية والتوجه نحو إضفاء الطابع المؤسسي عليها. (٥) الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية لعملية الحل. (٦) معالجة العلاقة بين الديمقراطية والأمن بطريقة تحمي النظام العام والحريات طوال العملية. (٧) الحلول القانونية وال ضمانات لمشكلات النساء والثقافة والمشكلات الإيكولوجية. (٨) تطوير نهج ديمقراطي تعددي فيما يتعلق بالاعتراف بمفهوم وتوصيف وتعريف الهوية. (٩) تعريف الجمهورية الديمقراطية والوطن المشترك والأمة على أساس المعيار الديمقراطي وتقديم ضمانات قانونية ودستورية في إطار النظام الديمقراطي التعددي. (١٠) دستور جديد برؤية تهدف إلى استيعاب كل هذه الخطوات والتحولت الديمقراطية (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٦).

وقد أشار نائب رئيس الوزراء "أكدوغان" الذي كان حاضراً خلال إلقاء البيان، قائلاً: "إننا نجد هذا البيان مهماً فيما يتعلق بتسريع العمل نحو نزع السلاح، وتحقيق حالة كاملة من عدم العمل وتحديد أولويات السياسة الديمقراطية كوسيلة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٧). ومن جانبه، أشار رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو إلى بيان "أوجلان" على أنه إشارة لبداية مرحلة جديدة من مفاوضات السلام^{٧٥}، وبدأ أن الرئيس "أردوغان" أيضاً سعيداً بهذه الاتفاقية، حيث أعلن أن "البيان كان دعوة مهمة جداً جداً لنا" (اقتباساً عن يلديز ٢٠١٧، ص ٤٧).

ومع ذلك، بحلول نهاية الأسبوع الأول من مارس/آذار، كانت الحكومة تنأى بنفسها عن الاتفاقية، وفي الخامس عشر من الشهر، تراجع الرئيس "أردوغان" سريعاً، وأنكر تماماً وجود مسألة كردية في تركيا (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٠٩). وكانت المرة الأخيرة التي سُمح فيها لممثلي حزب الشعوب الديمقراطي بقاء "أوجلان" في الخامس من أبريل/نيسان.

رسالة "أوجلان" في نوروز ٢٠١٥

خلال احتفالات عيد النوروز في دياربكر (آمد)، التي انعقدت يوم الحادي والعشرين من مارس/آذار ٢٠١٥، أُلقي على الحضور واحدة من بين الرسائل الأخيرة لـ "أوجلان" قبل أن يعود إلى ما يقترب من العزلة التامة، وكان من قرأها أيضاً هو سري سوريا أوندار. جمعت الرسالة بشكل فعال وعلى حد سواء، بين الشعور بالإلحاح والأمل. بدأ "أوجلان" بتحية "كل شعبنا وأصدقائنا الذين يقفون إلى جانب السلام والمساواة والحرية والديمقراطية"، قبل أن يشرع في تشخيص "الأزمة التي سببتها السياسات النيوليبرالية المفروضة على العالم كله من قبل رأس المال الاستعماري والمتعاونين المحليين المستبدين"، وهي أزمة "جرى محو التنوع العرقي والديني بين شعبنا وفي إطار ثقافتنا بفعل حروب الهوية الوحشية عديمة الفائدة"، وقال أيضاً: "تواجهنا مهمة بدء عملية جديدة على أساس المبادئ العشرة التي أعلنت رسمياً في اتفاقية دولمة بهجة التاريخية". وأصر "أوجلان" على أن "هذه الاتفاقية ضرورة تاريخية لعقد مؤتمر لبدء وقف ما يقرب من ٤٠ عاماً من النضال المسلح من جانب حزب العمال الكردستاني ضد الجمهورية التركية". ولتحقيق هذه الغاية وبالتالي دخول عصر

جديد، يستند إلى "المواطنة الدستورية الحرة والمتساوية في مجتمع ديمقراطي"، دعا "أوجلان" إلى الهدنة واستئناف المصالحة.

بعد ذلك، ضرب "أوجلان" على وتر إقليمي وربما عالمي، بالتأكيد على أن "ما هو حق لشعبنا ولدولتنا يجب أن يكون في الوقت نفسه صالحا للمنطقة بأكملها"، وهي المنطقة التي خضعت لفترة طويلة -وخصوصا خلال القرن الأخير- إلى مكائد "فرق تسد" التي دبرتها الرأسمالية الاستعمارية، والتي "وضعت هويات عرقية ودينية ضد بعضها البعض، على أسس هوية الدولة القومية". وبعد ذلك توجه مباشرة إلى قضية "داعش"، معتبرا أنها منظمة تعكس صورتها "الوحشية القديمة للقوى الاستعمارية، التي لم تكف عن طموحاتها في الشرق الأوسط"، والتي "تجسد معنى الوحشية وتذبح الكرد والتركمان والعرب والإيزيديين والآشوريين". وأكد "أوجلان" أن "الوقت قد حان لإنهاء هذا العدوان الوحشي". ومن أجل النجاح في هذه المهمة الطارئة، دعا "أوجلان" الدول القومية إلى "الانخراط في نوع جديدة من العملية الديمقراطية"، و"بناء أوطان ديمقراطية جماعية في الشرق الأوسط".

اختتم "أوجلان" رسالته بمناشدة لـ"الشباب والنساء الذين يحاربون من أجل الحرية"، من خلال توجيه "التحية إلى مقاومة ونصر كوباني"، الذي أصر على أن "له أهمية كبيرة للمنطقة كلها والعالم بأكمله". وأخيرا، وجه "أوجلان" التحية لـ"روح إشمة" (في إشارة إلى التعاون بين القوات الكردية والتركمانية لنقل قبر سليمان شاه)، والتي اعتبرها "رمزا لعصر جديد". وكانت كلماته الأخيرة التي ملأها الأمل: "يحيا النوروز.. تحيا أخوة الشعوب"^{٧٦}.

مع ذلك، لم تتكرر "روح إشمة" ولم ترد السلطات التركية الجميل عنها أبدا. على العكس من ذلك، في اليوم التالي لرسالة "أوجلان"، أعلن الرئيس التركي أنه كان يعارض اتفاقية "دولمة بهجة"، وهو ما دفع الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي "ديميرتاش"، للسخرية منه بالقول: "أثبت النوروز من يريد الديمقراطية ومن يعلي من شأن الديكتاتورية". وفي اليوم التالي، أصدر الجيش التركي بيانا لاذعا على موقعه الرسمي، أعرب فيه عن استنكاره لذكر أي شيء عن "الروح"، وأنكر أي تعاون من جانب حركة الحرية الكردستانية في عملية نقل قبر سليمان شاه، وتنكر بشكل ضمني لأي احترام لعملية الحل نفسها نهائيا. ووفقا لبيان الجيش:

انتشرت أنباء وتقارير في بعض وسائل الإعلام تخص عملية تغيير موقع قبر سليمان شاه داخل الأراضي السورية، وأشارت إليها باستخدام تعبير استخدمه رأس الإرهاب -وهو شخص لم ولن نخاطبه أبدا- وهو "روح إشمة"، وادعى أن "القوات المسلحة التركية وحزب الاتحاد الديمقراطي/العمال الكردستاني تعاونوا سويا"، وهي ادعاءات لا أساس لها بالكامل. في حضور الأمة التركية العظيمة، ندين بشدة هؤلاء الأشخاص أو المؤسسات الإعلامية التي ألصقت هذه الادعاءات بالجيش الوطني النبيل والشريف، بالقوات المسلحة التركية التي قدمت آلاف الشهداء وآلاف المصابين في النضال المسلح ضد المنظمة الإرهابية التي استهدفت على مدار ٣١ عاما، تغيير النظام الدستوري للجمهورية التركية. (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٠).

الانتخابات العامة في يونيو/حزيران ٢٠١٥ ونهاية "عملية الحل"

في وقت لاحق، بدا أن اتفاقية "دولمة بهجة" هي الجهد الأخير من جانب التيار المؤيد لمفاوضات السلام داخل حكومة "أردوغان"، وسرعان ما ألقى "أردوغان" بحصته هو الآخر من خلال مطالب بالعودة إلى النموذج الأمني سريعا -فعليا، العودة إلى الحرب. وعلى نحو مشابه، لم يكن محض خيال أن حزب العمال الكردستاني، ناهيك عن حركة الحرية الكردستانية، يمكن هزيمته من خلال وسائل القمع وحدها، ولكن أيضا من خلال مجموعة من المناورات الجيوستراتيجية والحسابات الانتخابية. بعد كل ذلك، كانت الوضع سيئا بسبب الخيالات القومية العرقية التركية التي لا تزال متجذرة بشدة في أجهزة الدولة وكذلك في شريحة واسعة من الرأي العام، الذين كانوا عُرضة لفترة طويلة لدعاية الحرب على الإرهاب (جيجيك وكوشكون ٢٠١٦. وأوزكهرمان ٢٠١٧. ويلديز ٢٠١٧).

كان توثيق التعاون بين حركة الحرية الكردستانية في سوريا والولايات المتحدة (وروسيا أيضا في وقت لاحق) في الحرب ضد "داعش" (خلال وبعد حصار كوباني)، بمثابة جرس إنذار داخل أجهزة الأمن القومية التركية، التي رددت أصداؤها إلى الرئيس "أردوغان"، وأثرت على حسابات التكلفة والفوائد بشأن السعي إلى السلام. وعلى الأرجح، كانت المشادات اللفظية بين الحزب الحاكم وحزب الحركة القومية قبل فترة قصيرة من الانتخابات العامة في يونيو/حزيران، هو ما عزز عداء "أردوغان" تجاه الرئيس المشترك

لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش. بصورة موسعة، كان هذا ما أقنعه بالتخلي عن أي التزام ثابت تجاه عملية الحل والتمسك بدلاً من ذلك بما يسمى بـ"نموذج سريلانكا".

كشفت استطلاعاتُ الرأي التي أجريت في الأشهر التي سبقت الانتخابات، عن حقيقتين متداخلتين ومزعجتين لـ"أردوغان": (١) يبدو أن المستفيد الانتخابي الرئيسي من عملية الحل هو حزب الشعوب الديمقراطي، حيث تنبأت الاستطلاعات بتخطي تاريخي لعتبة الـ ١٠% المتشددة لتأمين تحقيق مجموعة برلمانية ملائمة، و(٢) أن المستفيد الانتخابي الثاني هو حزب الحركة القومية اليميني المتطرف. وعلى النقيض، بالمقارنة مع الانتخابات العامة السابقة في ٢٠١١، كان حزب "العدالة والتنمية" على مسار نتائج مخيبة للآمال، حيث انخفضت جاذبية الحزب في أوساط الناخبين نحو ١٠%^{٧٧}. وعلى الرغم من ذلك، ظل حزب "أردوغان" هو القوة السياسية الأكثر شعبية في الجمهورية، ولكن ليستطيع تأمين الأغلبية الحاكمة –بهدف إصلاح الدستور- فإنه كان في حاجة إلى ائتلاف من نوع ما.

أشارت الشائعات التي سرت طويلاً في أوساط الدوائر الكمالية، إلى أن "أردوغان" كان ينوي منح الكرد الحكم الذاتي في مقابل دعم الكرد لطموحاته الرئاسية المتطرفة. ومع ذلك، وعلى مدار الحملات الانتخابية التي تزامنت مع الأشهر الأخيرة لعملية الحل، أصر الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، بشكل مستمر، على أنه "ليس هناك صفقة قذرة" مطروحة على الطاولة أمام حركة الحرية الكردستانية. في الواقع، استجاب "دميرتاش" بعبارات لا لبس فيها لهذه الشائعات، خلال خطاب أمام مجموعته البرلمانية في ١٧ مارس/آذار، قائلاً:

أريد أن أعيد التذكير بعهدنا للشعب بأننا لن نتخلى عن مبادئ الديمقراطية والسلام والحرية. لسنا حركة تعمل على المقايضة، ولسنا حزباً يعقد الصفقات. لم تكن هناك أبداً أي صفقة قذرة بيننا وبين حزب العدالة والتنمية، ولن يكون هناك شيء كهذا أبداً. سأبقي المجموعة البرلمانية اليوم لفترة قصيرة جداً. في الواقع، سأعبر عن رسالتي بجملة واحدة. أيها السيد "أردوغان"، لن تكون زعيماً للأمة أبداً ما دام حزبُ الشعوب الديمقراطي موجوداً، وطالما شعب حزب

الشعوب الديمقراطي موجودٌ على هذه الأرض. لن نجعلك رئيساً. لن
نجعلك رئيساً. لن نجعلك رئيساً^{٧٨}.

على الفور استجاب رئيس الوزراء "داود أوغلو" لهذه التصريحات: "الشعب التركي هو من يقرر ما إن كان رئيساً سيصبح زعيماً للأمة"^{٧٩}. ولم يمتنع الرئيس "أردوغان" أيضاً عن الرد، بل على العكس من ذلك، ألقى وابلًا من الإهانات والتهجمات والتهديدات ضد "دميرتاش" وحزب الشعوب الديمقراطي. وعلى سبيل المثال، وصف حزب الشعوب الديمقراطي بـ "حزب الشواذ والملحدّين، استرضاءً للقاعدة المتعصبة لحزب العدالة والتنمية، التي تضم الطبقة العاملة الفقيرة إلى حد كبير والمسلمين الأتقياء"، وأصر "أردوغان" على أن حزب الشعوب الديمقراطي "يدعم الإرهاب ويتحد مع حزب العمال الكردستاني"، بحسب ما ورد في صحيفة "ذي جارديان" في ذلك الوقت^{٨٠}.

في الواقع، على مدار الحملات الانتخابية، دفعت احتمالات أن ينجح حزب الشعوب الديمقراطي في عرقله طموح "أردوغان" من أجل دستور رئاسي جديد، دفعت الرئيس "أردوغان" إلى تصعيد العداء تجاه حركة الحرية الكردستانية. في منتصف مارس/آذار، أنكر "أردوغان" وجود القضية الكردية. وفي نهاية الشهر، ردًا على الانتقادات بشأن هذا الإنكار، دافع عن سجله في الالتزام بالسلام و"حل مشاكل إخوتي الكرد"، على الرغم من "محاولات الانقلاب المتعددة والاعتداءات وأحداث جيزي ومحاولات الانقلاب في الفترة ما بين ١٧-٢٥ ديسمبر/كانون الأول"، والتي حالت جميعاً دون التوصل إلى حل، وفقاً للرئيس التركي. وصف "أردوغان" نفسه بـ "الناصر الوحيد" للسلام الذي أصبح بين المطرقة والسندان، بين مطرقة من يحاولون الانقلاب من جانب، وسندان المسلحين الكرد المتعصبين غير الجديرين بالثقة والذين يميلون إلى الإرهاب من جانب آخر. وفيما يتعلق بمحادثات السلام المتوقفة، أصر الرئيس على أن اللوم يقع بشكل مباشر على حزب العمال الكردستاني، لأنه يرفض التخلي عن أسلحته. وبحسب ما ورد على لسان "أردوغان"، فإنه "لا يمكن المساعدة بأي شيء كان إذا لم تضع هذه الأسلحة جانباً. وفي بيئة قُطعت فيها الوعود ونُكثت مراراً وتكراراً، فإنه لا يمكننا التقدم أكثر دون أن نرى خطوات جادة يتم اتخاذها" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٠).

مع ذلك، بحلول نهاية أبريل/نيسان، لم يعد الرئيس يصف نفسه بأنه "وسيط محبب للسلام"، ولكن بدلاً من ذلك على أنه "منفذ المثل العليا وإرادة سيادة الدولة القومية التركية". كانت هناك ثلاثة أطراف تم تخفيضها إلى اثنين فقط. تمت مساواة

حزب الشعوب الديمقراطي بشكل أساسي مع حزب العمال الكردستاني، مع التهديد بالتجريم الوشيك، إن لم يكن التهديد واضحاً بشكل علني. وكانت هناك تلميحات بنهاية أكيدة للمفاوضات. أعاد الرئيس "أردوغان" صياغة المسألة:

قول "إنه هناك مسألة كردية" يشكل، من هذه النقطة فصاعداً، انفصالاً. السبب الرئيسي للقضية الكردية هم تحديدًا الذين يقولون إن هناك قضية كردية. لم تعد هناك قضية كردية في بلادنا. هناك دولة في هذه البلاد. وجود طاولة نجلس عليها ونواجه بعضنا البعض يعني أن هذه الدولة انهارت. الدولة لا تضع سلاحها جانباً، وإذا حمل الإرهابيون السلاح، فإن الدولة ستفعل كل ما هو ضروري. لجأ حزب الشعوب الديمقراطي إلى الوسائل غير القانونية لجعل عملنا صعباً (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٧).

في الواقع، لا حاجة للإشارة إلى أن هذه لم تكن مجرد تهديدات فارغة من جانب الرئيس. في وقت مبكر من الحملة الانتخابية، حذر "دميرتاش" من أن مثل هذا العنف اللفظي سيجرم على الأرجح إلى عنف جسدي، وحث رفاقه في حركة الحرية الكردستانية على عدم الرد بالطريقة ذاتها، مهما كانت درجة التحريض. وكما يشير "دميرتاش"، بلهجة شاعرية: "أنظروا.. إذا حدث أي شيء لنا خلال فترة الدعاية الانتخابية، وهذا احتمال وارد، فإن ما أطلبه بشكل شخصي من كل أصدقائنا، أن تبحر هذه السفينة إلى الميناء" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٢).

لا شك، على مدار فترة الحملة الانتخابية، أن الحركة الكردستانية أصبحت هدفاً لإجراءات الاضطهاد القانونية وغير القانونية. على الجبهة القانونية، تم تمرير "حزمة الأمن الداخلي" الديكتاتورية في أوائل أبريل/نيسان، وفي نفس الأسبوع الذي تم السماح فيه بالزيارة الأخيرة لوفد حزب الشعوب الديمقراطي إلى جزيرة "إمرالي". أوحى الحزمة الأمنية والإسكات المتعمد لصوت "أوجلان" والعودة إلى ما يشبه العزلة التامة، أوحى بأن الحكومة مهدت الطريق للعودة إلى تفضيل الحرب بشكل واضح، وهو تفضيل كان ملحوظاً في أوساط المتطرفين القوميين والجهاديين الذي أطلقوا غضبهم تجاه حزب الشعوب الديمقراطي في مرحلة الاستقطاب التي سبقت انتخابات يونيو/حزيران وما بعدها. في الواقع، وفقاً لرابطة حقوق الإنسان، كان مسؤولو ونشطاء حزب الشعوب الديمقراطي هدفاً للتحرش والترهيب والعنف في ما يزيد على ١٧٠ مناسبة، على مدار

حملة الحزب الانتخابية. اعتُقل ١٨٥ عضواً بحزب الشعوب الديمقراطي، من بينهم ٣٣ أعلنوا أنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترة احتجازهم (جيليك وآخرون ٢٠١٥).

كان مناخ حرية التعبير غير مواتٍ على أقل تقدير. بدأت مخاوف احتمالات تزوير الانتخابات تزيد بشكل كبير. وعلى الرغم من التهيب والعنف، أعرب أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي باستمرار عن التزامهم بالحل السلمي للقضية الكردية، وتعزيز الديمقراطية في أنحاء تركيا، حتى في مواجهة الاستفزازات القاتلة.

من جديد، أطلقت قوات الأمن التركية هجماتها. وبحلول نهاية مارس/آذار، انطلقت عملية عسكرية في منطقة "مازيداغي" الريفية في "ماردين". وبعد يوم من الإعلان عن العملية، زعمت القوات المسلحة أن حزب العمال الكردستاني كان ينفذ "قصفاً بالهاون، ما دفع الجيش التركي إلى الرد"، بينما رد "بي.كا.كا" من خلال المقر الرئيسي لوحدة الدفاع الشعبي (HPG)، بأن "القوات المسلحة كانت عن قصد وعمد تعمل على زيادة حشدها العسكري، وتم إطلاق النيران من خلال قواعد عسكرية معينة ومراكز على طول الحدود، في انتهاك لقواعد وقف إطلاق النار". ومن جانبها، أصرت قيادة حزب العمال الكردستاني على أن وحدات الدفاع الشعبي "تصرفت وفقاً لاستراتيجية الحل الديمقراطي"، وأنها كانت تعمل على ضمان "الالتزام بقواعد وقف إطلاق النار". اتهم المقر الرئيسي لوحدة الدفاع الشعبي القوات المسلحة التركية وحزب العدالة والتنمية بـ"تطبيق سياسة انتخابية تهدف إلى الحصول على أصوات الدوائر القومية" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١١).

في الوقت نفسه تقريباً، أصدرت وحدات الدفاع الشعبي بياناً تعلن فيه بالتفصيل عن الاستفزازات والهجمات التي نفذتها قوات الأمن التركية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، جاء فيه: "١٩٧ طلعة جوية استكشافية، هجمتان بمروحيات كوبرا، و١٣٤ هجوماً بالمدفعية والدبابات". علاوة على ذلك، كان هناك "١٤ اشتباكاً قسرياً وقعوا خلال العمليات"، ما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة اثنين آخرين وتدمير ٥ عربات عسكرية. وبحلول الأسبوع الأول من أبريل/نيسان، قال حزب العمال الكردستاني إن "الجيش التركي يزيد من عدد الكمائن التي ينصبها"، في محاولة متعمدة لـ"جر الكرילה إلى الاشتباك" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٢-١١٣).

في الأسبوع الثاني من أبريل، تصاعدت التوترات بعد مواجهة بين "بي.كا.كا" ووحدات الجيش التركي بالقرب من قرية يوكسكوكفا في "أغري"، حيث كان مقرراً أن

تجري عملية غرس أشجار مشتركة بين حزبي الشعوب الديمقراطي والأقاليم الديمقراطية. أسفرت الاشتباكات عن قتلى من بين أعضاء حزب الشعوب الديمقراطية و"الكريلا"، بالإضافة إلى إصابة ٤ من الجنود الأتراك. وبعد الاشتباكات مباشرة، اتهم الرئيس "أردوغان" حزب العمال الكردستاني بمحاولة "نسف بيئة السلام وتخريب عملية الحل". ومن جانبها، أنكرت وحدات الدفاع الشعبي مزاعم محافظ "أغري" بأن حزب العمال الكردستاني هو من بدأ بإطلاق النار أولاً، وأكدت أن "الاشتباكات بدأت حينما فتحت القوات التركية النار على قوات حزب العمال الكردستاني في المنطقة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٤).

كان رد فعل الحكومة هو محاولة دفع "دميرتاش" للاصطفاف إلى جانب قوات "النظام والقانون"، وبهذا الشكل تعمل على إحداث فتنة بينه وبين حركة الحرية الكردستانية. ولأجل هذه الغاية، طرح رئيس الوزراء "داود أوغلو" سؤالاً استنكارياً: "هل ديميرتاش هو رئيس حزب سياسي شرعي أم أنه مدافع عن الإرهاب يدافع ويسعى إلى تشريع هذا النوع من الأنشطة الإرهابية التي تنفذها عناصر مسلحة تابعة لمنظمة إرهابية انفصالية من خلال الضغط ومن أجل التلاعب بالمواطنين؟... حان الوقت ليوضح كل شخص موقفه علناً" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٥).

في الأسبوع الثاني من مايو/آيار، زادت الضغوط على "دميرتاش" بعد أن داهمت قوات الشرطة في دياربكر (آمد) منزله. وقد جرى كل هذا في سياق البحث عن شخص هارب لتورطه في عدة جرائم ومن المفترض أن يكون مسجلاً على أنه مقيم في هذا العنوان، وهي حجة تم التذرع فيها بعد بأنها كانت خطأ غير مقصود. استجاب "دميرتاش" لهذه الواقعة، بالقول إنه "ليس من الطبيعي أن تحضر الشرطة لتطرق باب منزلي في وقت قريب من الانتخابات بهذا الشكل، وفي وسط هذه المرحلة الحساسة" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١١٩). وفي الأسبوع نفسه، أعلن "دميرتاش" أن "عملية الحل أصبحت مجمدة، وأن وفد الحزب لم يستطع زيارة جزيرة إمرالي لمدة تزيد على الشهر، وأن العزلة مفروضة على أوجلان في الوقت الحالي".

من جانبه، رأى حزب العمال الكردستاني أن العملية ليست "مجمدة" فحسب، بل إنها في الواقع انتهت تماماً. ووفقاً لما جاء في الكلمات التشاؤمية على لسان عضو المجلس التنفيذي دوران كالكان، فإن "نحن نتعرض لهجوم كحركة وكمواطنين بعد موقف الرئيس أردوغان الرافض للحل، خصوصاً منذ عيد النوروز. نحن نعلن أن هذه

بداية عملية جديدة". مع ذلك، سرعان ما أضاف القيادي في "بي.كا.كا" مراد قرة يلان: "نحن نراقب بحرص العملية، ونحاول منع التحريض. تحركاتنا تستند إلى وقف إطلاق النار أحادي الجانب. العزلة في (إمرالي) تُشكل دافعاً بالنسبة إلينا للحرب. نحن ننتظر تعليمات القائد أبو، وسنواصل مراقبة وقف إطلاق النار أحادي الجانب في هذا الإطار. ولكن، يجب أن يعلم الجميع أنه هناك حدود لكل شيء" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٢٠).

في الأسبوع التالي على ذلك، وقبل ثلاثة أسابيع فقط من الانتخابات، التقى وفد حزب الشعوب الديمقراطي إلى "إمرالي" بالقيادة العليا لحزب العمال الكردستاني في "قنديل"، وبعدها عقد مؤتمراً في دياربكر (آمد)، أعلن خلاله أن الاستعدادات لعقد المؤتمر غير العادي الذي "كان سيركز على عملية الحل"، تم تجميده بسبب "السلوك الذي أظهره الرئيس أردوغان حكومة العدالة والتنمية". تهكمت الرئيسة المشتركة لمجلس اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK)، وقالت: "عملية الحوار توقفت في هذه المرحلة. ووفقاً لوضعها الحالي، فإنها انتهت تماماً". إلى ذلك، أضاف القيادي في "بي.كا.كا" جميل بابيك، أن "تدخلات أردوغان في هذه العملية، ورفضه للمفاوضات، ورفضه للجلوس إلى الطاولة، ورفضه أحد الأحزاب، وتصريحه بأن (ليس هناك قضية كردية، بل انفصال، وأي شخص يتحدث عن المفاوضات أو الأحزاب يتحدث عن إسقاط الدولة التركية)، كل ذلك ألغى جوهرها ظروف انعقاد المؤتمر" (جيليك وآخرون ٢٠١٥، ص ١٢١).

في الأسابيع الأخيرة من الدعاية الانتخابية، تزايدت عمليات التحرش والعنف ضد حزب الشعوب الديمقراطي، وبلغت ذروتها بهجوم بقنبلة على آخر تجمع انتخابي للحزب في دياربكر (آمد)، والذي يُزعم أن عنصراً تابعاً لـ"داعش" نفذته، ما تسبب في مقتل ٥ وإصابة ما يزيد على ٤٠٠.

رغم ذلك، حقق حزب الشعوب الديمقراطي انتصاراً كبيراً في انتخابات يونيو/حزيران، حيث تجاوز عتبة الـ ١٠% بهامش كبير، وحصد ما يقرب من ١٣% من الأصوات و ٨٠ مقعداً في البرلمان التركي من بين ٥٥٠. في دياربكر (آمد)، كانت ٨٠% من الأصوات تقريباً لصالح حزب الشعوب الديمقراطي، وقد كبح الأداء المذهل للحزب في الانتخابات مؤقّتا من طموحات "أردوغان" الرئاسية المفترطة -وهي حقيقة تفسر تصعيد الصراع والقمع الوحشي ضد الحركة الكردية منذ ذلك الحين.

بعد يومين فقط من الانتخابات، أُطلقت النيران على ثلاثة من مؤيدي حزب الشعوب الديمقراطي في مقهى كان يُستخدم كمكتب انتخابي خلال الدعاية الانتخابية. وهكذا، كانت نتائج الانتخابات أبعد ما يكون عن الدفع بنهاية إغجازية لمناخ العنف والترهيب. وقد أُعيق طموحات "أردوغان" لتعزيز قبضته على السلطة، ولكن ظل حزب العدالة والتنمية هو الحزب الأول في تركيا، بنسبة ما يزيد على ٤٠% من إجمالي الأصوات. وربما ما كان أكثر إثارة للقلق، هو أن الحزب الثالث في الدولة كان حزب الحركة القومية المتشدد، الذي حصل على ما يقرب من ١٧% من الأصوات.

كانت النتيجة برلماناً معلقاً، وبعد أن فشل حزب العدالة والتنمية في التفاوض لتشكيل ائتلاف حكومي مع أي من أحزاب المعارضة الرئيسية، دعا "أردوغان" إلى انتخابات مبكرة في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني. وفي الفترة التحضيرية لهذه الانتخابات الثانية، انحرف حزب العدالة والتنمية تجاه اليمين المتشدد، وتبنى سياسات وحشية للعقاب الجماعي وارتكب جرائم ضد الإنسانية، واستغل تجدد العداء مع حزب العمال الكردستاني في يوليو/تموز، في جذب تأييد القوميين الأتراك الذين صوتوا لصالح حزب الحركة القومية.

نهاية عملية الحل والعودة إلى دوامة العنف

تفجرت الأوضاع وانزلقت نحو الحرب الأهلية عملياً في ٢٠ يوليو/تموز، حين فجر كردي محلي تربطه علاقات بتنظيم "داعش" نفسه بقنبلة عنقودية في حي "سروج" بمحافظة "شانلي أوروفا"، ما تسبب في مقتل ٣٣ وإصابة ما يزيد على ١٠٠. كان هذا هو أول هجوم من نوعه ينفذ على الأراضي التركية ويعلن "داعش" مسؤوليته عنه رسمياً. كان أغلب الضحايا أعضاء في التنظيمات السياسية اليسارية التركية، وكانوا يجتمعون في مؤتمر صحفي للإعلان عن خطط المساعدة في إعادة إعمار "كوباني" التي تبعد ١٠ كيلومترات فقط عبر الحدود.

ألقي "دميرتاش" باللوم على الحكومة في المسؤولية عن هذه المجزرة، واتهم حزب العدالة والتنمية بالتعاطف مع "داعش"، ووافقه حزب العمال الكردستاني في ذلك. وبعد يومين، عُثر على ضابطي شرطة مقتولين في "شانلي أوروفا". وأعلنت وحدة محلية تابعة لـ"بي.كا.كا" مسؤوليتها، ودعا إلى الانتقام من تفجير "سروج"، وكان رد فعل الحكومة هو

تصعيد القمع. هكذا، بدأت دوامة جديدة من العنف والقمع في تركيا. ومنذ ذلك الحين، شهدت المنطقة الكردية زيادة متسارعة في الانزلاق نحو الحرب الأهلية، حيث سقطت المنطقة في صراع عنيف متوتر، يتجاوز حتى الفظائع التي ارتكبت في التسعينيات.

في ٢٤ يوليو/تموز، بعد أربعة أيام فقط من تفجير "سروج"، أعلنت الحكومة عن التوصل إلى "ميثاق تعاون عسكري أمني" مع إدارة "أوباما"، يسمح للمرة الأولى للولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام قاعدة "إنجريك" في "أضنة" لتنفيذ غاراتهما الجوية على "داعش"، بالإضافة إلى استخدام الأراضي التركية لإطلاق هجمات الطائرات بدون طيار^{٨١}. وفي مقابل هذا إلى جانب وعود بالتعاون في مكافحة "داعش"، سرعان ما اتضح أن السلطات التركية حصلت على الضوء الأخضر لشن حرب متزامنة على حزب العمال الكردستاني، ليس داخل تركيا فقط وإنما خارج حدودها كذلك.

في نفس يوم الإعلان عن الميثاق الأمني، نفذت الدولة التركية أولى غاراتها الجوية على مواقع "داعش" داخل سوريا بالقرب من الحدود مع تركيا. وتزامنا مع ذلك، انطلقت حملة غارات جوية أكثر شدة ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، التي تقع في المنطقة الكردية في شمال العراق، واستُهدف مقاتلو وحدات حماية الشعب في غرب "كوباني" في سوريا. وقد حدث كل ذلك رغم التعاون الوثيق بين الكرد وقوات التحالف، وهو التحالف الذي تمت صياغته منذ الدفاع عن "كوباني" في إطار الصراع الدائر ضد "داعش"^{٨٢}.

إلى جانب عمليات القصف، واصلت السلطات التركية تنفيذ عمليات أمنية على أيدي قوات الشرطة داخل حدودها، واعتقلت مئات الأشخاص المشتبه في صلاتهم بـ"تنظيمات إرهابية"، ومن جديد كان واضحاً أن التركيز كان على حزب العمال الكردستاني بشكل شبه حصري.

سرعان ما تصاعد الصراع، حيث استهدف مقاتلو "بي.كا.كا" أعضاء في أجهزة الأمن التركية في أنحاء البلاد كنوع من الانتقام، بالإضافة إلى قتل المدنيين. واستجاب الجيش التركي من خلال تعزيز وتيرة القمع، بما في ذلك القصف الجوي ضد قوافل "بي.كا.كا" في محافظة "هاكاري" في الشرق^{٨٣}.

تفاقمت الأوضاع بشكل أكبر في أغسطس/آب، حيث حفر الشباب المحليون خنادق لعرقلة دخول قوات الشرطة والجنود. وفي مدينة سيلوي، في صباح اليوم السابع

من الشهر، وضعت قوات الشرطة قناصة أعلى المباني، وأطلقوا النيران وأمطر الرصاص المنازل، واشتعلت النيران في ٦ منازل في حي "زاب"، ما أدى إلى مقتل مواطنين. واعتقلت قوات الشرطة العديد من المصابين الذين كانوا يسعون إلى الحصول على المساعدة في المستشفيات^{٨٤}.

بعد ثلاثة أيام، أعلنت المجالس المحلية التي نظمتها الحركة الكردية في "سيلوي" وجزيرة بوطان، عن الحكم الذاتي. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، حذت ١٣ مدينة وحي آخر حذوهما، بما في ذلك حي "باجلار" في "باتمان"، وحي "سور" في دياربكر (آمد)، وحي "حاجي بكير" في وان، وكذلك في عدد من الأحياء والمدن، مثل ليجا وسلوان ووارتو وبولانك ويوكسكوكا وشميندلي وإدرميت ودوغبايزيد، وبشكل ملحوظ، حي "غازي عنتاب" في إسطنبول. شكل السكان المحليون وحدات للدفاع عن النفس، ولكن سرعان ما تم سحبها من قبل قوات الأمن، وكانت هناك تقارير بأن "الشرطة تجوب الشوارع في عربات مدرعة وتطلق النار بشكل عشوائي" على عدد كبير من السكان المحليين.

اكتسب تصاعد الفعل ورد الفعل، القمع والعنف المضاد، زخماً لا يتوقف. بحلول أوائل سبتمبر/أيلول، كان ما يقرب من ١٠٠ من عناصر الجيش والشرطة تعرضوا للقتل، وزادت السلطات من وتيرة القمع بشكل أكبر. في الرابع من سبتمبر، أغلقت قوات الأمن التركية مدينة جزيرة بوطان ووضعتها تحت الحصار لمدة ثمانية أيام، وكان هذا هو الأول من بين ٥٨ حصاراً فرضتها السلطات التركية على الأحياء الحضرية والمدن في المنطقة الكردية إلى يومنا هذا، وبررتها السلطات الأمنية بأنها محاولة لـ"طرد" المتمردين^{٨٥}.

لم يكن العنف قاصراً على المنطقة الكردية، ففي الأسبوع التالي لهجوم حزب العمال الكردستاني الذي تسبب في مقتل ١٦ جندياً تركيا في السادس من سبتمبر/أيلول، انتقمت المجموعات اليمينية القومية المتطرفة من خلال نهب ١٢٨ مكتبا لحزب الشعوب الديمقراطي في أنحاء البلاد، وأشعلوا النيران في عدد منها، في هجمات منسقة أصر الرئيسة المشتركة فيغين يوكسيكداغ على أنها "هجمات نفذت تحت إشراف الشرطة"^{٨٦}.

في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول، انفجرت قنبلتان في تجمع للسلام في وسط أنقرة، ما تسبب في مقتل ١٠٩ وإصابة ما يزيد على ٤٠٠، وكان هذا التجمع من تنظيم مؤيدي حزب الشعوب الديمقراطية، وكانت هناك الكثير من أعلام وشعارات حزب الشعوب الديمقراطي في التجمع. على الفور أدان الرئيس "اردوغان" هذا الهجوم: "أدين

بشدة هذا الهجوم الشنيع على وحدتنا وسلام الدولة. أيا كان منشؤه أو هدفه أو اسمه، فإننا ضد أي شكل من أشكال الإرهاب أو المنظمات الإرهابية. ونحن ملتزمون بأن نكون معاً ضدهم".

اعترض المتعاطفون مع الكرد على المساواة بين حزب العمال الكردستاني وتنظيم "داعش" في التعليق نفسه. وفي هذه الأثناء، لم يشك حزب الشعوب الديمقراطي بشأن نقص الأمن خلال التجمع، وإنما اتهم علناً الدولة بالتواطؤ في الهجوم. وأعلن "دميرتاش" أن "هذا الهجوم لا يستهدف دولتنا أو وحدتنا الوطنية، بل تركبها الدولة ضد شعبها. نحن نشهد مجزرة هنا. هجوم وحشي وبربري تم تنفيذه ضدنا. حصيلة القتلى مرتفعة". وأضاف "دميرتاش" أنه لا يتوقع "أن يتم تقديم المسؤولين عن هذا الهجوم إلى العدالة"^{٨٧}.

مع اقتراب الانتخابات المبكرة، استمرت وتيرة الحصار على المناطق الكردية وعمليات مكافحة الإرهاب على قدم وساق. وفي خطوة تتلائم مع طموحاته الرئاسية المفرطة، عزز "أردوغان" من اضطهاد النشطاء الكرد والخصوم السياسيين. اعتُقل عدد من الصحفيين المعارضين، وخلال الأسبوع السابق على الانتخابات، داهمت الشرطة مجموعة إعلامية معارضة^{٨٨}.

وفي يوم الانتخابات، حصد حزب العدالة والتنمية ثمار تحول الحكومة نحو اليمين لتطبيق تكتيك الاستقطاب وقمع الحركة الكردية. وهذه المرة، استعاد حزب العدالة والتنمية الأغلبية البرلمانية، بحصوله على ما يقرب من ٥٠% من الأصوات، من خلال حصول على جزء كبير من قاعدة حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، الذي بات واضحاً بحلول ذلك الوقت أنه اقتنع بميول "أردوغان" القومية. وتراجعت حصة حزب الحركة القومية نفسه من الأصوات من ١٧% إلى ١٢% فقط^{٨٩}.

وفيما يتعلق بحزب الشعوب الديمقراطي، فإنه خسر ما يقرب من ٣% من إجمالي نقاطه، ولكنه ظل يتخطى عتبة الـ ١٠% من الأصوات، وقد عزت الرئيسة المشتركة للحزب فيغين يوكسيكداغ هذا التراجع إلى استراتيجية "أردوغان" المتعمدة للاستقطاب، ولكنها أكدت أن أداء حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات وتخطيه عتبة الـ ١٠% في ذلك المناخ، كان إنجازاً هائلاً ونجاحاً كبيراً^{٩٠}. بمعنى آخر، كان هذا صحيحاً بالتأكيد، حيث إن الحزب الحاكم ظل ينقصه ١٣ مقعداً عن تحصيل الأغلبية المطلقة المطلوبة لتنفيذ التعديلات الدستورية من جانب واحد. وعلى الرغم من ذلك، أصر "دميرتاش" -

نظراً إلى مناخ العنف والترهيب- على أنه لا يمكن اعتبار أن الانتخابات كانت "نزيهة أو متكافئة الفرص"^{٩١}. قوبلت النتائج بحالة غضب شديدة في المنطقة الكردية، واملدت أعمال شغب في الشوارع في دياربكر (آمد).

لم تنته دوامة العنف والقمع مع إعلان نتائج الانتخابات، بل على العكس من ذلك، عزز "أردوغان" من هجماته على الحركة الكردية، وتعهد في خطابه الأول بعد الانتخابات بأن "تركيا ستسمر في معركتها ضد المتمردين الكرد حتى تصفية آخر مسلح من بينهم"^{٩٢}، وقد كان هذا انطلاقاً من شعور بالنصر بسبب القفزة الكبيرة في الدعم الانتخابي رغم كونه كان لا يزال محبطاً فيما يتعلق بطموحاته الرئاسية المفرطة.

بعد أقل من ٣ أسابيع، وفي الثاني والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني، نجا "دميرتاش" من محاولة اغتيال في دياربكر (آمد)، حين أطلقت رصاصة اصطدمت بالزجاج المضاد للرصاص للمركبة الرسمية التي كان يستقلها^{٩٣}. بعد ٦ أيام، تعرض رئيس رابطة محامي دياربكر طاهر إيجي إلى القتل بالرصاص، وقد كان مدافعا كرديا بارزا عن السلام^{٩٤}.

على خلفية تفجر العنف والزيادة غير المسبوقة في القمع، انتقدت الحكومة بشكل متكرر حزب الشعوب الديمقراطي، وزعمت أنه فشل في النأي بنفسه بشكل كافٍ عن حزب العمال الكردستاني. وكان هذا على الرغم من حقيقة أن قادة حزب الشعوب الديمقراطي ظلوا ملتزمين بشكل ثابت ومستمر على موقفهم الذي يسعى لإعادة إطلاق عملية السلام، ودعوا الجانبين مراراً وتكراراً للعودة إلى طاولة المفاوضات. وكان أكثر ما يوضح الموقف الرسمي لحزب الشعوب الديمقراطي، هو الجزء التالي من لقاء أجراه "دميرتاش" مع مجلة "دير شبيجل" الألمانية، قبيل بداية الانزلاق إلى الحرب الأهلية الفعلية، في اليوم الأخير من يوليو/تموز:

"دير شبيجل": وماذا عن الهجمات القاتلة ضد قوات الأمن التركية من قبل حزب العمال الكردستاني؟ ألا تؤكد هذه الهجمات ببساطة أن "بي.كا.كا" تنظيم إرهابي؟

"دميرتاش": لا أعلم لماذا فعل "بي.كا.كا" ذلك، ولكن كان عليهم ألا يفعلوا. ليست هذه هي الطريقة المناسبة للتصرف. نحن ندعو على الفور حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية للتخلي عن السلاح. يجب أن يكون هناك وقف مشترك لإطلاق النار.

"دير شبيجل": أعدم حزب العمال الكردستاني ضابطين، وقد كان هذا قبل أن يبدأ القصف التركي.

"دميرتاش": كان هذا العمل بالتأكيد فصلاً مظلماً وقذراً. كان انتقاماً للهجوم الذي وقع في "سروج"، ونفذته وحدة محلية تابعة لحزب العمال الكردستاني. لم يعلن التنظيم العام مسؤوليته عن الهجوم. بالنسبة لي، يبدو أن عناصر فردية كانت تسعى إلى استفزاز الدولة التركية.

"دير شبيجل": يزعم منتقدوك أن حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني يتبعان بعضهما البعض. هل أنت على اتصال قريب بشكل ما؟

"دميرتاش": بالطبع كانت هناك لقاءات. جلسنا على نفس الطاولة خلال مفاوضات السلام في السنوات القليلة الماضية. تحدثنا أيضاً إلى زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان في محبسه بجزيرة "إمرالي" في البحر المتوسط. كلماته لها ثقل كبير في حركته. بالنسبة إلينا، كان الأمر متعلقاً بالوساطة في إطار القانون. وفيما عدا ذلك، ليس هناك أي علاقة هيكلية بيننا. بالتأكيد لسنا الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني كما يتهمننا منتقدونا^{٩٥}.

فيما يتعلق بالإعلان أحادي الجانب عن الحكم الذاتي في ١٥ حي ومقاطعة، فإن الإجراءات التي تسببت في الحصار وزادت بشكل فعال من مستويات العنف، كانت أكثر التباساً بالنسبة لحزب الشعوب الديمقراطي بشكل عام، و"دميرتاش" بشكل خاص. في منتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، خرج "دميرتاش" يعلن دعمه لمن يحفرون الخنادق، وأكد أن الإعلانات أحادية الجانب بشأن الحكم الذاتي هي إجراءات قانونية للمقاومة ضد "انقلاب" أردوغان و"ديكتاتوريته". ووفقاً لـ"دميرتاش"، فإن:

تبنت المنطقة الحكم الذاتي. على من يقف وراء الحكم الذاتي أن يدرك ذلك أيضاً. في هذه العمليات (العسكرية)، لا سيما القواعد الشعبية الكردية لحزب الشعوب الديمقراطي، هم مجبرون على الانصياع. هم نفذوا انقلاباً بعد السابع من يونيو/حزيران...

يحتاج غرب تركيا تحديداً أن يدرك ذلك. ما تحتقره وتقول عليه "خندق" أو "حاجز"، هو في الواقع مقاومة ضد الانقلاب. هل يجب أن يتصرف الناس كما الحملان في انتظار ذبحها في مواجهة كل تلك

الضغوط؟ ما الذي فعله الناس ضد الحصار خلال مقاومة سرايفو، التي تشير أنت إليها بالثناء والحماس؟ هم حفروا الخنادق والأنفاق... الحكم الذاتي يستهدف الديكتاتورية. إذا أعلن مواطنو جزيرة بوطان "الديكتاتورية والنظام الرئاسي" بدلا من الحكم الذاتي، فإنهم سيرسلون وفداً احتفالياً إلى هناك. إذا كانوا أعلنوا "الديكتاتورية"، لكانت "أنقرة" رحبت كثيراً بأبواق تصدح عالياً^{٩٦}.

على نفس المنوال، في أواخر ديسمبر، دعا مؤتمر الشعوب الديمقراطية -الذي يتكون من منظمات غير حكومية مرتبطة بالحركة المؤيدة للکرد ولدى حزب الشعوب الديمقراطي علاقة وثيقة بها- دعا إلى الحكم الذاتي على المستوى المحلي في أنحاء "باكور" (شمال كردستان)، وتزامنا مع ذلك دعا إلى تشكيل إقليم كردي ذاتي الحكم. وجاء القرار النهائي لمؤتمر الشعوب الديمقراطية بعد يومين من الاجتماعات في دياربكر، ليقول إن "المقاومة الشرعية التي ينفذها شعبنا ضد السياسات التي تحط من قدر المشكلة الكردية، هي في جوهرها مطلب ونضال من أجل الحكم الذاتي والديمقراطية المحلية"^{٩٧}.

استجاب الرئيس "أردوغان" لهذا الأمر بغضب بطريقة مميزة، حيث جمع بين الأفكار الكمالية الكلاسيكية المتعلقة بالسلامة الإقليمية ووحدة الأمة، والاستدعاء المتزامن للرب: "إنهم يتحدثون الآن عن فصل أراضينا في هذا البلد. وبإذن الله، لن نسمح أبداً بإجراء عملية جراحية على وحدة دولتنا"^{٩٨}.

لم يتوقف صخب الحكومة التركية والمسؤولين الرسميين تجاه تحركات وبيانات حزب الشعوب الديمقراطي عن حد الهياج البلاغي. بحلول أوائل يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، اعتُقل ١٨ رئيساً مشتركاً للبلديات من حزب الشعوب الديمقراطي، وإجمالي ٢٩ مسؤولاً محلياً منتخبا تابعين لحزب الشعوب الديمقراطي، فيما يتعلق بالإعلانات أحادية الجانب عن الحكم الذاتي، واتُهموا بالخيانة والتعاون مع "تنظيم إرهابي"، تحديداً حزب العمال الكردستاني^{٩٩}. وفي أبريل/نيسان، قدمت الحكومة مشروع قانون إلى البرلمان، يهدف إلى رفع الحصانة القضائية عن أعضاء البرلمان، وهي خطوة فسرها الكثيرون على أنها تستهدف نواب حزب الشعوب الديمقراطي^{١٠٠}.

من بين من كانوا هدفاً لإخضاعهم للمحاكمات، الرئيس المشترك "دميرتاش" الذي أُدين في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ من قبل مكتب المدعي العام في دياربكر (آمد) بتهمة تتراوح

بين "إهانة الأمة التركية والدولة التركية ومؤسسات الدولة وأجهزتها علنا"، و"التحريض علنا على ارتكاب جرائم" و"التشهير بالرئيس التركي"، ناهيك عن ذكر "تبني دعاية التنظيمات الإرهابية". كانت هذه الاتهامات نابعة من مؤتمر صحفي رد فيه "دميرتاش" بسخط تجاه سلب وحرق مكاتب حزب الشعوب الديمقراطي في أنحاء البلاد من قبل العصابات اليمينية المتطرفة، والذي زعم خلاله أن "العصابات التي تم استخدامها في الشوارع" تعمل تحت "تنسيق" حزب العدالة والتنمية الحاكم والاستخبارات التركية، واتهم الحكومة باستخدام كل الوسائل الضرورية لبث رسالة: "إذا لم تعطونا ٤٠٠ نائبا (في الانتخابات)، فإنكم ستدفعون الثمن"^{١٠١}.

بحلول أبريل/نيسان ٢٠١٦، وبعد ٧ أشهر من الحصار وبينما أصبحت التهديدات بالملاحقة القضائية وشيكة الحدوث، تبني "دميرتاش" لهجة تصالحية تتسم بالنقد الذاتي فيما يتعلق بالإعلانات أحادية الجانب عن الحكم الذاتي. وفي اجتماع في برلين في ١١ أبريل/نيسان، انتقد "دميرتاش" حروب الخنادق، لأنها تسببت في "تهديد الأمن العام وتصعيد العنف"، وأكد رغم ذلك أن مثل تلك المواجهات "يجب أن يتم حلها من خلالها الحوار، وليس من خلال الدبابات والمدافع والأسلحة". وذهب "دميرتاش" إلى ما هو أبعد من ذلك بإعلان النأي بنفسه وبحزبه عن هذه الإعلانات أحادية الجانب، وقال إنها "لم تستطع تحقيق أي نتائج". علاوة على ذلك، حين طُرح سؤال عليه بشأن "تغيير استراتيجية" حزب العمال الكردستاني و"عودته إلى العنف بعد الانتخابات البرلمانية في السابع من يونيو/حزيران"، شدد "دميرتاش" مجدداً على التزام حزبه المبدئي بالسلام: "لم يغير حزب العمال الكردستاني استراتيجيته؟ هذا سؤال يجب أن يطرح على الحزب. نحن حزب ديمقراطي ونرفض كل أنواع العنف"، وأضاف -بعبارة لا لبس فيها- أن "العنف في حد ذاته يضيق من نطاق حركة السياسة. نحن نطالب بنهاية لهذه الحوادث العنيفة. أينما كانت تحدث، سواء في الشرق أو في الغرب، لا يمكن القبول بالعنف. سنحقق نضالنا من خلال الوسائل الديمقراطية"^{١٠٢}.

القضية الكردية والنضال من أجل الديمقراطية في تركيا

أصبحت العلاقة الوثيقة بين القضية الكردية والنضال من أجل الديمقراطية في أنحاء تركيا أكثر وضوحاً في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، حينما "احتجزت قوات الشرطة ٢٧ أكاديمياً بتهمة ملفقة هي (الدعاية الإرهابية)"، وكانت جريمتهم هي: "توقيع عريضة

(تضمنت المفكرين اليساريين العالميين نعيم تشومسكي وسلافوي جيжек)، دعوا من خلالها إلى إنهاء "المجازر المتعمدة وطرده الشعب الكردي"، اعترضاً على سياسة العقاب الجمعي والحملة القمعية ضد الحركة الكردية. وخرج الرئيس "أردوغان" غاضباً على كل من وقع على العريضة، وطالب صراحة القضاء بالتصرف حيال ما وصفه بـ"الخيانة"^{١٠٢}.

في أعقاب هذه الواقعة، استُهدف عدد كبير من الموقعين على العريضة، وخضعوا للتهديدات والترهيب من قبل المجموعات القومية التركية المتشددة. وعلاوة على ذلك، بحلول منتصف مارس/آذار، كان ٣٠ أكاديمياً على الأقل من بين من وقعوا على العريضة تعرضوا للفصل من أعمالهم التدريسية، بينما أوقف ٢٧ آخرين عن ممارسة الأنشطة التعليمية^{١٠٤}. أثار هجوم "أردوغان" المباشر على حرية التعبير للأكاديميين الأتراك، المزيد من الإدانات من جانب السفارة الأمريكية التي عادة ما تلتزم الصمت، حيث أصدر السفير جون باس البيان المقتضب التالي: "في حين أننا لا نؤيد الآراء التي أعرب عنها الأكاديميون، فإننا مع ذلك يساورنا القلق بشأن تأثير هذا الضغط الذي تقشعر له الأبدان على الخطاب السياسي الشرعي في أنحاء المجتمع التركي فيما يتعلق بمصادر وحلول العنف الجاري"^{١٠٥}.

من بين أكثر المساهمات الحاسمة في هذا الشأن إصدار معدل لتقرير نُشر عام ٢٠١٠ للمعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاثام هاوس"، تحت عنوان "الاعتدال المفقود" (واتس ٢٠١٠). كانت هذه مشكلة جوهرية بالنسبة للعقلية التركية القومية، أنها تفتقد المعتدلين. كان هناك غياب وصمت تام، يزيد من صعوبة أي محاولة لتسوية القضية الكردية في إطار تركيا ديمقراطية وسلمية، وفي إطار جمهورية قادرة على احترام حقوق الأقليات والتسامح العرقي والتنوع الديني. كان هذا الصمت الإشكالي أصعب من أن يتم تصحيحه أو حله في سياق يتم فيه خلط وجهات النظر المختلفة بـ"الدعاية الإرهابية"، ويتم ملاحقة وقمع المفكرين والأكاديميين -وكذلك الصحفيين- لكونهم تجرؤوا على التحدث ضد حرب الحكومة "الإجرامية" ضد الإرهاب.

بهذا الشكل، تم إسكات أصوات القلة الذين تحدثوا في "المجتمع المدني" التركي. حين يتعرض من يناصر السلام إلى التحرش والاعتقال واعتبارهم شركاء في الإرهاب، وحين يتم إطلاق النار على أبرز محامي مؤيد للکرد في ديار بكر (آمد) في الشوارع ويحصل قاتلوه على الحصانة، فإن دوامة القمع والعنف المضاد تنجح ببساطة في فرض ديناميكيته القاتلة والاستقطابية على المجتمع التركي. إن مثل هذا القمع والتهديدات

العنفية، تعمل على تهيش وإقصاء كل من يدعو من طرفي النزاع إلى السلام وبناصر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك أهم الحقوق الأساسية: حق الحياة.

قائمة المراجع

- *Ahmad, F. ٢٠١٤. The Making of Modern Turkey (London: Oneworld Publications).
- *Akkaya, A. and J. Jongerden. ٢٠١٢. "Reassembling the Political: The PKK and the Project of Radical Democracy," *European Journal of Turkish Studies*, No. ١٤: pp. ١-١٧.
- *Akkaya, A. and J. Jongerden. ٢٠١٤. "Confederalism and Autonomy in Turkey: The Kurdistan Workers' Party and the Reinvention of Democracy," in C. güneş and W. Zeydanliogu, eds., *The Kurdish Question in Turkey. New Perspectives on Violence, Representation, and Reconciliation* (London: Routledge), pp. ١٨٦-٢٠٤.
- *Amnesty International. ٢٠١٣. "gezi Park Protests. Brutal Denial of the Right to Peaceful Assembly in Turkey" (<https://bit.ly/٢sqRgcy>).
- *Anderson, P. ٢٠٠٨. *The New Old World* (London: Verso).
- *Angrist, M. ٢٠٠٤. "Turkey. Roots of the Turkish-Kurdish Conflict and Prospects for Constructive Reform," in U. Amoretti and N. Bermeo, eds., *Federalism and Territorial Cleavages* (Baltimore: The Johns hopkins university Press), pp. ٣٨٧-٤١٦.
- *Brubaker, R. ١٩٩٦. *Nationalism Reframed. Nationhood and the National Question in the New Europe* (Cambridge: Cambridge university Press).
- *Camara, H. ١٩٧١. *The Spiral of Violence* (London: Sheed and Ward Stagbooks).
- *Casmier, S. ٢٠١٥. "Ferguson, Meaning, and Walter Ong." unpublished paper delivered at Race and Expression. A Saint Louis University Symposium. Saint Louis, MO. ٨th April.
- *Çelik, A. et al. ٢٠١٥. *Towards a Resolution: An Assessment of Possibilities, Opportunities and Problems* (Turkey Peace Assembly and heinrich Böll Stiftung, www.turkiyebarismeclisi.com)
- *Çellikan, M. et al. ٢٠١٥. "The Trajectory of the Peace Process," in A. Çelik et al., *Towards a Resolution: An Assessment of Possibilities, Opportunities and Problems* (Turkey Peace Assembly and heinrich Böll Stiftung, www.turkiyebarismeclisi.com).
- *Çiçek, C. and V. Coskun. ٢٠١٦. *The Peace Process from Dolmabahçe to the Present-Day: Understanding Failure and Finding New Paths*. Istanbul: Baris Vakfi (Peace Foundation).
- *Cleveland, W. ٢٠٠٤. *A History of the Modern Middle East* (Westview Press, Third Edition).
- *Debray, R. ١٩٦٧. *Revolution in the Revolution?* (New York, NY: Monthly Press Review).
- *Durmaz, M. ٢٠١٤. "The US Arms Embargo of ١٩٧٥-١٩٧٨ and its Effects on the Development of the Turkish Defense Industry," *Monterey Naval College Masters' Thesis* (<https://bit.ly/٢KNBubd>).
- *Eccarius-Kelly, V. ٢٠١١. *The Militant Kurds. A Dual Strategy for Freedom* (Santa Barbara, CA: Praeger).

- *Entessar, N. 1992. *Kurdish Ethnonationalism* (London: Lynne Reinner Publishers).
- *European Court of human Rights (ECHR). 2000. *Case of Öcalan vs. Turkey*. Judgment, 12 May. (Strasbourg) (<http://bit.ly/YtEBoTh>).
- *Fanon, F. 2001. *The Wretched of the Earth* (London: Penguin Modern Classics).
- *Ganser, D. 2004. *NATO's Secret Armies. Operation Gladio and Terrorism in Western Europe* (London: Routledge).
- *Güneş, C. 2012. *The Kurdish National Movement in Turkey. From Protest to Resistance* (London: Routledge).
- *Güneş, C. and W. Zeydanlioğlu, eds. 2014. "Introduction: Turkey and the Kurds," in C. Güneş and W. Zeydanlioğlu, eds., *The Kurdish Question in Turkey: New Perspectives on Violence, Representation, Reconciliation* (London: Routledge), pp. 1-20.
- *Gunter, M. 1997. *The Kurds and the Future of Turkey* (London: Palgrave).
- *Gunter, M. 2011. *The Kurds Ascending. The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey* (New York, NY: Palgrave MacMillan, Second Edition).
- *Halliday, F. 2000. *The Middle East in International Relations. Power, Politics and Ideology* (Cambridge: Cambridge university Press).
- *Hammy, C. 2016. "AKP: A Marriage between Turkish Nationalism and Authoritarian Islam," *Kurdish Question* (<https://bit.ly/YvξOgbD>).
- *Hanioglu, M. 2011. *Atatürk. An Intellectual Biography* (Princeton: Princeton university Press).
- *Hobsbawm, E. 1994. *The Age of Extremes. The Short Twentieth Century. 1914-1991* (London: Abacus).
- *Houston, C. 2008. *Kurdistan. Crafting of National Selves* (London: Bloomsbury Publishing).
- *Imset, Ismet G. 1992. *The PKK. A Report on Separatist Violence in Turkey* (1993-1992). Ankara: Turkish Daily News Publications.
- *International Crisis group. 2014 "Turkey and the PKK: Saving the Peace Process," *Europe Report No. 234*, November (Brussels).
- *International Crisis group. 2010. "A Sisyphean Task? Resuming Turkey-PKK Peace Talks," *Europe Report No. 77*, December (Istanbul/Brussels).
- *Jenkins, G. 2007. "PKK Changes Battlefield Tactics to Force Turkey into Negotiations," *Terrorism Focus*, Vol. 4, Issue 34 (<https://bit.ly/YIRFVBD/>).
- *Jongerdon, J. 2011. "The Kurdistan Workers' Party (PKK). Radical Democracy and the right to Self-Determination beyond the Nation-State," in G. Stanfield and M. Shareef, eds., *The Kurdish Issue Revisited* (London: hurst), pp. 240-207.
- *Jongerden, J. and A. Akkaya. 2011. "Born from the Left. The Making of the PKK," in J. Jongerden and M. Casier, eds., *Nationalism and Politics in Turkey. Political Islam and the Kurdish Issue* (London: Routledge), pp. 123-142.

- *Jongerden, J. and A. Akkaya. 2016. "Kurds and the PKK," in J. Stone et al., *The Wiley Blackwell Encyclopedia of Race, Ethnicity, and Nationalism* (London: Routledge), pp. 1-5, (<https://bit.ly/2KgP3mx>).
- *Keyder, Ç. 1987. *State and Class in Turkey* (London: Verso).
- *Keyder, Ç. 2008. "The Turkish Bell Jar," *New Left Review*, July-August, pp. 75-88.
- *Levi, A. 1990. "The Justice Party, 1961-1980," in M. Heper and J. Landau, eds., *Political Parties and Democracy in Turkey* (New York, NY: I.B. Tauris), pp. 138-151.
- *Linz, J. and A. Stepan. 1996. *Problems of Democratic Transition and Consolidation* (Baltimore, MD: The Johns hopkins university Press).
- *Mamdani, M. 2002. *When Victims Become Killers* (Princeton, NJ: Princeton university Press).
- *Marcus, A. 2007. *Blood and Belief. The PKK and the Kurdish Fight for Independence* (New York, NY: NYU Press).
- *McDowall, D. 1996. *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris).
- *Natali, D. 2005. *The Kurds and the State. Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (Syracuse, NY: Syracuse university Press).
- *O'Ballance, E. 1996. *The Kurdish Struggle, 1920-1994* (London: Palgrave MacMillan).
- *Öcalan, A. 2009. *War and Peace in Kurdistan. Perspectives for a Political Solution to the Kurdish Question* (Cologne: International Initiative).
- *Öcalan, A. 2011. *Prison Writings. The PKK and the Kurdish Question in the 21st Century* (Cologne: International Initiative).
- *Öcalan, A. 2012. *Prison Writings III. The Road Map to Negotiations* (Cologne: International Initiative).
- *Orhan, M. 2015. *Political Violence and Kurds in Turkey. Fragmentations, Mobilizations, Participations, and Repertoires* (London: Routledge).
- *Orlow, D. 1982. "Political Violence in Pre-Coup Turkey," *Studies in Conflict & Terrorism*, Vol. 6, Issue 1-2, pp. 53-71.
- *Özcan, A. 2007. *Turkey's Kurds. A Theoretical Analysis of the PKK and Abdullah Öcalan* (London: Routledge).
- *Ozcan, g. 2016. "The Bully's Rise to Power: Erdoğan's Conquest of Turkey," *Roar Magazine*, 18th May (<https://bit.ly/2mIYYue/>).
- *Ozkahraman, C. 2017. "Failure of Peace Talks between Turkey and the PKK: Victim of Traditional Policy or of geopolitical Shifts in the Middle East?," *Contemporary Review of the Middle East*, 8(1), pp. 1-17.
- *Romano, D. 2007. *The Kurdish Nationalist Movement. Opportunity, Mobilization, Identity* (Cambridge: Cambridge university Press).
- *Rustow, D. 1965. "Turkey: The Modernity of Tradition," in L. Pye and S. Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton university Press), pp. 171-198.

- *Saeed, S. 2017. *Kurdish Politics in Turkey. From the PKK to the KCK* (London: Routledge).
- * Sarıbay, A. 1990. "The Democratic Party, 1947-1970," in M. Heper and J. Landau, eds., *Political Parties and Democracy in Turkey* (New York, NY: I.B. Tauris).
- *Savran, S. 2010. "Class, State, and Religion in Turkey," in N. Balkan, et al., eds., *The Neoliberal Landscape and the Rise of Islamist Capital in Turkey* (New York, NY: Beghann Books).
- *Sugar, P. 1974. "Economic and Political Modernization in Turkey," in R. Ward and D. Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton, NJ: Princeton university Press), pp. 147-170.
- *Van Bruinessen, M. 1988. "Between guerrilla War and Political Murder: the Workers' Party of Kurdistan," *Middle East Report*, No. 103, July-Aug., pp. 41-47, 50.
- *Van Bruinessen, M. 1999. "The Kurds in Movement: Migrations, Mobilisations, Communications, and the globalisation of the Kurdish Question," (<https://bit.ly/2KA94fd>).
- *Watts, N. 2010. "The Missing Moderate: Legitimacy Resources and pro-Kurdish Party Politics in Turkey," in R. Lowe and G. Stansfield, eds., *The Kurdish Policy Imperative* (London: The Royal Institute of International Affairs, Chatham house).
- *White, P. 2000. *Primitive Rebels or Revolutionary Modernizers? The Kurdish National Movement in Turkey* (London: Zed Books).
- *White, P. 2010. *The PKK. Coming Down from the Mountains* (London: Zed Books).
- *Yadigir, V. 2017. *The Political Economy of the Kurds of Turkey: From the Ottoman Empire to the Turkish Republic* (Cambridge: Cambridge university Press).
- *Yıldız, G. 2017. "How Did Turkey's Peace Process with the PKK Rebels Fail? How Can It Be Resurrected?" MPhil Thesis, Department of Sociology, university of Cambridge.
- Yıldız, K. and S. Breau. 2010. *The Kurdish Conflict: International Humanitarian Law and Post-Conflict Mechanisms* (London: Routledge).
- *Zürcher, E. 2017. *Turkey. A Modern History* (London: I.B. Tauris. Fourth Edition).

ملاحظات على مراجع الإنترنت

١. Wikipedia. ٢٠١٨. "Ertuğrul Kürkçü" (<https://bit.ly/٢IEEI٠>).
٢. Wikipedia. ٢٠١٨. "People's War" (<https://bit.ly/٢MvgWuM>).
٣. Wikipedia. ٢٠١٨. "Foco" (<https://bit.ly/٢IIbLW٦>).
٤. Wikipedia. ٢٠١٨. "People's War" (<https://bit.ly/٢MvgWuM>).
٥. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdish-Turkish conflict (١٩٧٨–present)" (<https://bit.ly/٢njnyk٧>).
٦. Wikipedia. ٢٠١٨. "Turgut Özal" (<https://bit.ly/٢dozfmL>).
٧. المرجع نفسه.
٨. Wikipedia. ٢٠١٨. "Abdullah Öcalan" (<https://bit.ly/١FatBZU>).
٩. المرجع نفسه.
١٠. BBC News. ١٩٩٩. "Text of the Öcalan verdict" (<https://bbc.in/٢Nc٨١zN>).
١١. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdish-Turkish conflict (١٩٧٨–present)" (<https://bit.ly/٢tW٨٠٧٢>).
١٢. المرجع نفسه.
١٣. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdistan Workers' Party/Cease Fire ١٩٩٩–٢٠٠٤" (<https://bit.ly/٢KwFfYF>).
١٤. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdish-Turkish conflict (١٩٧٨–present)" (<https://bit.ly/٢njnyk٧>).
١٥. المرجع نفسه.
١٦. المرجع نفسه.
١٧. المرجع نفسه.
١٨. المرجع نفسه.
١٩. المرجع نفسه.
٢٠. المرجع نفسه.
٢١. المرجع نفسه.
٢٢. المرجع نفسه.
٢٣. المرجع نفسه.
٢٤. المرجع نفسه.
٢٥. المرجع نفسه.
٢٦. المرجع نفسه.
٢٧. Wikipedia. ٢٠١٨. "Selahattin Demirtaş" (<https://bit.ly/٢IJfwBC>).
٢٨. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdistan Communities union /Detentions and court cases of alleged members"
٢٩. Wikipedia. ٢٠١٨. "Ahmet Türk" (<https://bit.ly/٢tQppRG>).
٣٠. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdistan Free Life Party" (<https://bit.ly/٢tG٤GAD>).
٣١. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdish-Turkish conflict (١٩٧٨–present)" (<https://bit.ly/٢tG٤GAD>).

٣٢. hürriyet Daily News. ٢٠١٢. "Chronology of Oslo Dialogues with PKK" (<https://bit.ly/٢tCRyFR>).
٣٣. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdish-Turkish conflict (١٩٧٨–present)" (<https://bit.ly/٢tg٤gAD>)
٣٤. Wikipedia ٢٠١٨. "Roboski airstrike" (<https://bit.ly/١NXc١mh>).
٣٥. Wikipedia ٢٠١٨. "Triple murder of Kurds activists in Paris" (<https://bit.ly/٢KysXzc>).
٣٦. Wikipedia. ٢٠١٨. "Kurdish-Turkish conflict (١٩٧٨–present)" (<https://bit.ly/٢njnyk٧>).
٣٧. The Kurdistan Tribune. ٢٠١٣. "Öcalan's historical Newroz ٢٠١٣ Statement" (<http://bit.ly/٢KoloNp>).
٣٨. المرجع نفسه.
٣٩. المرجع نفسه.
٤٠. المرجع نفسه.
٤١. المرجع نفسه.
٤٢. المرجع نفسه.
٤٣. المرجع نفسه.
٤٤. المرجع نفسه.
٤٥. المرجع نفسه.
٤٦. المرجع نفسه.
٤٧. المرجع نفسه.
٤٨. Wikipedia. ٢٠١٨. "Gezi Park Protests" (<http://bit.ly/٢K٩QgmN>).
٤٩. المرجع نفسه.
٥٠. Wikipedia. ٢٠١٨. "Sırrı Süreyya Önder" (<http://bit.ly/٢Kcbxwh>).
٥١. Wikipedia. ٢٠١٨. "Turkish presidential election, ٢٠١٤/Demirtaş campaign" (<http://bit.ly/٢Kp٧UCg>).
٥٢. Hürriyet Daily News. ٢٠١٤. "Soldier and protester killed in clashes during operation to remove statue of PKK founder" (<http://bit.ly/٢K٩m٧nH>).
٥٣. <http://bit.ly/٢tIp٢Zt>
٥٤. <http://bit.ly/٢KcFqws>
٥٥. <https://bbc.in/٢KcbyjP>
٥٦. Wikipedia. ٢٠١٨. "Siege of Kobani" (<http://bit.ly/٢IAtm٩n>)
٥٧. المرجع نفسه.
٥٨. Constanze Letsch in Suruç and Istanbul, Ian Traynor in Brussels, "Kobani: anger grows as Turkey stops Kurds from aiding militias in Syria", The Guardian, Oct ٨, ٢٠١٤, (<http://bit.ly/٢tloDGr>)
٥٩. Wikipedia. ٢٠١٨. "Genocide of Yazidis by ISIL" (<http://bit.ly/٢KdQcCD>)
٦٠. Craig Whitlock, "U.S. begins airstrikes against Islamic State in Syria", The Washington Post, September ٢٣, ٢٠١٤, (<https://wapo.st/٢tEtWAh>)
٦١. "Battle for Kobane: Key events", BBC News, ٢٠١٥, (<https://bbc.in/٢KcbyjP>)

٦٢. Heather Saul, "Erdoğan warns Kobani is 'about to fall to ISIS' as militants advance on Syria-Turkey border town", Independent, October ٧, ٢٠١٤ (<https://ind.pn/٢KmovXj>)
٦٣. "As Kobane Makes Last Stand, Öcalan gives Turkey Deadline for Peace Process", Rudaw, ٢٠١٤, (<http://bit.ly/٢KIDwIX>)
٦٤. "Öcalan Warns Kobane Fall Would Kill Kurdish Peace Process in Turkey", Rudaw, ٢٠١٤, (<http://bit.ly/٢KccSDj>)
٦٥. Özlem İlyas Tolunay, "Behind the Kobane Tragedy: The Kurdish Political Movement and Turkey", New Politics, October ١٤, ٢٠١٤ (<http://bit.ly/٢KmoB١٧>)
٦٦. المرجع نفسه.
٦٧. المرجع نفسه.
٦٨. Humeyra Pamuk, "A new generation of Kurdish militants takes fight to Turkey's cities", Reuters, September ٢٧, ٢٠١٥, (<https://reut.rs/٢KccUuV>)
٦٩. Jake Hanrahan, "Kurdish Anger Simmers as Turkey Accused of Killing unarmed Teenagers", Vice News, January ٢١, ٢٠١٥ (<http://bit.ly/٢KcGpfR>)
٧٠. "Suspected Kurdish militants attack Turkish police in southeast", Reuters, January ٨, ٢٠١٥ (<https://reut.rs/٢KIDzVB>)
٧١. Vice News, "PKK Youth Fight for Autonomy in Turkey", YouTube, February ١٣, ٢٠١٥ (<http://bit.ly/٢KccVyZ>)
٧٢. Noah Blaser, "Trench Warfare in Turkey", Foreign Policy, January ٢٩, ٢٠١٥ (<http://bit.ly/٢KIDxwv>)
٧٣. Daily News, "Opposition deputy falls from stairs at Turkish parliament amid fight over security bill", February ٢٠, ٢٠١٥, (<http://bit.ly/٢IE٣o٤٧>)
٧٤. Wikipedia ٢٠١٨, "Tomb of Suleyman Shah", (<http://bit.ly/٢IB١t٠٧>)
٧٥. <http://www.ft.com/cms/s/٠/٥d٣٠٥c١٨-bf٦٧-١١e٤-٩٩f٨-٠٠١٤٤feabVde.html#axzz٤VX٣Uqh٩r>
٧٦. Öcalan, Abdullah. "Newroz Message Abdullah Öcalan." The Kurdish Institute of Brussels. March ٢٥, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IB١thu>.
٧٧. "Opinion polling for the Turkish general Election, June ٢٠١٥." Wikipedia. June ١٩, ٢٠١٨. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. (<http://bit.ly/٢KbCRuq>)
٧٨. "We Will Not Make You the President, HDP Co-chair Tells Erdoğan." Hürriyet Daily News. March ١٧, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KonfmM>.
٧٩. المرجع نفسه.
٨٠. Tisdall, Simon. "Turkish Election Outcome Is Blow to Erdoğan and Breakthrough for Kurds." The Guardian. June ٠٧, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IEWEno>.
٨١. Tisdall, Simon. "US Deal with Turkey over Isis May go beyond Simple use of an Airbase." The Guardian. July ٢٤, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢tHCIUF>.

٨٢. “٢٠١٥ Suruç Bombing.” Wikipedia. June ٢١, ٢٠١٨. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KfKy٢H>.
٨٣. “Kurdish–Turkish Conflict (٢٠١٥–present).” Wikipedia. June ٢٦, ٢٠١٨. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KccV١X>.
٨٤. “Turkish Kurdistan: Town after Town Declares Self-government in Face of War.” Green Left Weekly. August ٢١, ٢٠١٧. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KbCRdU>.
٨٥. Winter, Chase. “Turkey Prepares Controversial Military Siege of Two Kurdish Cities | DW | ١٣.٠٣.٢٠١٦.” DW Akademie. March ١٣, ٢٠١٦. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IB١u٥٢>.
٨٦. MacDonald, Alex. “Far-right Activists Attack HDP Offices across Turkey after Anti-PKK Demos.” Middle East Eye. September ٩, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢Kp٤teJ>.
٨٧. Letsch, Constanze, and Nadia Khomami. “Turkey Terror Attack: Mourning after Scores Killed in Ankara Blasts.” The Guardian. October ١١, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IB١mCv>.
٨٨. Reuters in Istanbul. “Turkish Police Storm Opposition Media Offices as Election Looms.” The Guardian. October ٢٨, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KdQgST>.
٨٩. Weaver, Matthew. “Turkey Election: Erdoğan’s AKP Wins Outright Majority—As it happened.” The Guardian. November ٠١, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KbBZpG>.
٩٠. المرجع نفسه.
٩١. “Turkey Election: Ruling AKP Regains Majority.” BBC News. November ٠٢, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <https://bbc.in/٢KpVYSw>.
٩٢. Agencies in Ankara. “Turkey’s President Erdoğan Says New Constitution Should Be Priority.” The Guardian. November ٠٤, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IBODiT>.
٩٣. Mezzofiore, gianluca. “Selahattin Demirtaş: Pro-Kurdish Leader Says he Escaped Assassination Attempt.” International Business Times UK. November ٢٣, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢Kcd٥GB>.
٩٤. Malsin, Jared. “What the Murder of Tahir Elçi Means for Turkey and the Kurds.” Time. November ٣٠, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <https://ti.me/٢KccVit>.
٩٥. Kazim, hasnain. “Turkey’s Demirtaş: ‘Erdoğan Is Capable of Setting Country on Fire’ SPIEGEL ONLINE—International.” SPIEGEL ONLINE. July ٣١, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KaKocR>.
٩٦. “HDP Co-leader Justifies Declarations of ‘Autonomy’ as Fight against the ‘Dictatorship’.” Hürriyet Daily News. December ٢٢, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KfNQmz>.

٩٧. "Turkey's Kurds Call for Self-Rule amid Violence in Southeast." Reuters. December ٢٧, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <https://reut.rs/٢KqLIHO>.
٩٨. المرجع نفسه.
٩٩. "HDP: Arrest of Co-Mayors Is Expel of Elected Ones." Bianet—Bagimsiz Iletisim Agi. January ٦, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IB١ty٠>.
١٠٠. Solaker, Gulsen. "Turkish opposition backs immunity bill that Kurdish MPs say targets them" Reuters. April ١٤, ٢٠١٦. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <https://reut.rs/٢KIDxfZ>.
١٠١. "Investigation Launched into HDP Co-chair Demirtaş for 'Insulting the Nation'." Hürriyet Daily News. September ١٠, ٢٠١٥. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IB١stW>.
١٠٢. "HDP's Demirtaş engages in self-criticism on autonomy barricades," The Journal of Turkish Weekly. April ١٣, ٢٠١٦. Website now defunct. <http://bit.ly/٢KccVPv>
١٠٣. Weaver, Matthew. "Turkey Rounds up Academics Who Signed Petition Denouncing Attacks on Kurds." The Guardian. January ١٥, ٢٠١٦. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IACnPH>.
١٠٤. "Turkey: Academics Jailed For Signing Petition." human Rights Watch. March ١٦, ٢٠١٦. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢KomsSS>.
١٠٥. Weaver, Matthew. "Turkey Rounds up Academics Who Signed Petition Denouncing Attacks on Kurds." The Guardian. January ١٥, ٢٠١٦. Accessed June ٢٧, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢IACnPH>.

حرية العيش: تطور الصراع التركي الكردي وجهود حله

آدم أوزون

دبلوماسي كردي وعضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الكردستاني
(KNK) في بروكسل

ملاحظة المحرر: يتضمن هذا الجزء مقتطفات ذات صلة من تقرير أعده السيد "أوزون" في عام ٢٠١٤ لصالح برنامج أبحاث تحولات النزاع بمؤسسة "بيرغهوف" في برلين. نُشر التقرير الكامل بالأساس في سلسلة التحولات التي أصدرتها "بيرغهوف" (العدد ١١). هذه المقتطفات تقدم رؤية عامة جيدة للتحولات داخل حزب العمال الكردستاني من منظور أبرز ممثلي الحركة في أوروبا.

صعود حزب العمال الكردستاني ونضاله المسلح

بدأ "بي.كا.كا" بمجموعة من الناشطين الشباب في أنقرة، تحت قيادة المُنظّر عبدالله أوجلان، وعُرفوا في البداية باسم "الآبوجيين" (نسبة إلى "آبو" أو (العم)، وهو كنية عبدالله أوجلان). في مارس/آذار ١٩٧٣، بدأ هيكل المجموعة في التشكل، وفي ١٩٧٥-١٩٧٦، انتشر نفوذها في أنحاء كردستان تركيا. وكان نجاحها المذهل في هذا الوقت القصير، يشير إلى مدى تعطش المجتمع الكردي إلى الحرية: مفهوم الحرية كان له صدى لدى سكان المنطقة، خصوصاً الشباب. تأسس حزب العمال الكردستاني رسمياً في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨، إلى حد كبير بسبب أن كوادره آمنوا بأن الوسائل القانونية لتنظيم حركة قومية في إطار قانوني استنفذت، وهو ما يترك لهم المقاومة المسلحة فقط لمواجهة القوى الاستعمارية. لقد شعروا أن الثورة الشاملة وحدها بمقدورها تمكين الهوية الكردية المهددة من الازدهار. أعلن حزب العمال الكردستاني أن الصراع القانوني كان مستحيلاً في الدولة التي تنكر هوية الكرد: وحده الصراع المسلح يمكنه بنجاح مقاومة إبادة الكرد. وكان حزب العمال الكردستاني يهدف إلى خلق مجتمع كردي جديد من خلال الانتفاضة الشعبية.

نهج الدولة التركية تجاه حزب العمال الكردستاني

استجابت الدولة التركية لحركات الشباب اليسارية العالمية في عام ١٩٦٨ وحركة الاستقلال الكردي التي يقودها حزب العمال الكردستاني، من خلال تنفيذ الانقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠. وقبل فترة قصيرة من الانقلاب، فرّ الأمين العام لـ"بي.كا.كا" أوجلان عبر سوريا إلى مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان، إلا أن أغلب كوادر الحزب تعرضوا للاعتقال في سجون عسكرية في دياربكر (آمد). "وقد أمنتُ الأنباء عن تعرض كوادر الحزب للتعذيب والاضطهاد ونضالاتهم في وقتٍ لاحق، بالإضافة إلى استعدادات "الكريلا" للحرب تحت قيادة "أوجلان"، أمنتُ الدعم الجماهيري الضخم لحزب العمال الكردستاني " (أوجلان ٢٠٠٤). أدت مطالبُ الكوادر المعتقلة في "دياربكر" إلى تنفيذ أولى عمليات "بي.كا.كا" العسكرية: في ١٥ أغسطس/آب ١٩٨٤، اخترقت وحدات "الكريلا" كلّ المحافظات الكردية في تركيا. انضمّ الكثيرون إلى قوات "الكريلا" التابعة لحزب العمال الكردستاني، التي اعتبروها قواتٍ دفاعٍ شرعية ضدّ القمع التركي. في البداية، لم تتخذ الدولة التركية تلكّ الهجمات على محمل الجد، وأعلنت أنه سيتم التعامل مع المجرمين سريعاً. وأخيراً، اعترفت في ١٩٨٧ بأنها في مواجهة صراع مدعوم على نطاق واسع من قبل الكرد، وأعلنت على أثر ذلك حالة الطوارئ. ترسخت كلّ القوى في أيدي الحاكم المحلي بشكل مفرط، وهو ما كان يعني أن الصراع انتقل من الدولة إلى القوات المسلحة التركية. ومع حصولهم على الصلاحيات الكاملة، شنّ المحافظون حرباً شرسة ولجؤوا إلى تكتيكاتٍ خاصة مثل القتل خارج نطاق القانون واستخدام مجموعات "حراس القرى" شبه العسكرية^١. كما سعت تركيا إلى الحصول على حلفاء أجنب في حربها القذرة، حيث استخدمت وسائل مكافحة التمرد التي تعلمتها من الخارج في حربها ضدّ الكرد.

صراع الكرد السياسي القانوني، والعمليات العسكرية التركية

لم تستطع سياسات الإنكار والإبادة التي اتبعتها الدولة التركية من هزيمة حزب العمال الكردستاني، بل على العكس من ذلك، تزايد الدعم الشعبي لـ"بي.كا.كا"، ولم يتوقف خوض الصراع على "الكريلا" فقط، بل حتى المواطنين في الشوارع. أكثر الأمثلة الصارخة على هذا، كانت الاحتفالات الجماهيرية (المحظورة) بعيد العام الكردي الجديد "عيد النوروز"^٢. في التسعينيات. تم حظر جميع الاحتفالات العامة، وشنّ الجيش التركي هجوماً على كل التجمعات التي لم تحصل على تراخيص، وقتل المئات في تلك العمليات. ومع

ذلك، تغلب الكردُ على مخاوفهم من الدولة التركية واستمروا في الاحتفال بـ"النوروز" سنوياً.

وصل النضالُ الكردي أيضاً إلى المجال السياسي، ففي لحظةٍ محورية من عام ١٩٨٩، تم فصلُ النواب الكرد في البرلمان " أحمد ترك وعدنان إيكمن ومجد أليناك وصالح سومر" من حزب الشعوب الديمقراطي الاجتماعي (SHP)، بسبب حضورهم مؤتمراً كردياً في "باريس". في العام التالي، شكل نفسُ النواب حزباً سياسياً جديداً تحت اسم "حزب العمل الشعبي (HEP)، وفي عام ١٩٩١ للمرة الأولى، انتُخب ١٨ عضواً من حزب العمل الشعبي للبرلمان التركي، وكان من بينهم " ليلي زانا " التي حصلت فيما بعد على جائزة "سكاروف" من البرلمان الأوروبي. قررت المحكمةُ الدستورية حظرَ الحزب في عام ١٩٩٣ (فيندوغلو ٢٠١١)٣، وتم إبطالُ الحصانة البرلمانية لنوابه في العام التالي. وبينما كان النواب " ليلي زانا وخطيب ديكل وسليم صادق وأورهان دوغان " معتقلين، فرَّ النوابُ الآخرون عن الحزب إلى أوروبا، وحصلوا على حق اللجوء السياسي وشكلوا البرلمانَ الكردستاني في المنفى (PKDW). ووصل الدعمُ للشعب الكردي إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، بفضل التجمعات الضخمة التي نظمها الكردُ في أوروبا والمظاهرات والمؤتمرات الدولية التي عقدها.

تسببت جهودُ الانتفاضات الشعبية في شمال كردستان (تركيا)، والمبادرات الدبلوماسية للكرد في أوروبا، بالإضافة إلى تدفق مقاتلي "الكريل" وهجماتهم الجديدة، تسببت في شعور الدولة التركية بالتهديد، وكان ردُّ فعلها هو تنفيذُ عملياتٍ عسكرية ضخمة في معاقل "الكريل" في "بوتان" و"ديرسيم" و"آمد (دياربكر)" وسرحد (أكبر المدن الكردية في شمال كردستان). منذ عام ١٩٩١، انتهكت الدولةُ التركية القانونَ الدولي من خلال تنفيذ عملياتٍ عسكرية عبر الحدود داخل تركيا وإيران والعراق. وقد نفذت هذه العملياتُ بشكل عام مرتين أو ثلاث مرات سنوياً، باستخدام عشرات الآلاف من الجنود وحراس القرى وقوات مكافحة التمرد. وقد كلفت كلُّ عمليةٍ من بين تلك العمليات المواطنين الأتراك ملايين الدولارات.

استُخدمت كلُّ أنواع الأسلحة ضد "الكريل"، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية، التي لا تزال هناك ادعاءاتُ بأن استخدامها مستمرٌ حتى الآن (ستينفورت وموشارباش ٢٠١٠)، وقد عُثر على علاماتٍ وجروح للأسلحة الكيماوية على جثث مقاتلي "الكريل"٤. وقد استُخدم ولا يزال يستخدم العنف المشابه ضد السكان المدنيين. ويقدر أنه منذ بداية

الارتياح. بعد ذلك، عقد "أوجلان" مؤتمراً صحفياً لتمديد وقف إطلاق النار، وشرح السبب وراء حمل "بي.كا.كا" السلاح في المقام الأول، وطموحات مقاتلي "الكريلا"، وكيف أن الصراع يجب أن ينتهي في المستقبل. ونظراً إلى أهمية هذا الخطاب الذي ألقاه، فإنه يستحق أن نقتبس منه باستفاضة:

أولاً، عملية وقف إطلاق النار أدت إلى نتائج تاريخية، أطلق وقف إطلاق النار عصراً جديداً. ما هو مطلوب منا هو تعميق هذه العملية. ليس هناك شك في أن مسؤولياتنا جسام. الشعب الكردي يمر بأصعب فترة في تاريخه. خضع الشعب الكردي للاضطهاد الذي أسفر عن الإبادة وأكثر من ذلك. حملنا السلاح فقط من أجل هذا الشعب. ما فعلناه هو أننا فتحنا طريقاً لأمتنا لتتطور بحرية، ولكن لم تكن لدينا وسائل أخرى ننتبهاها في نضالنا: لهذا السبب حملنا السلاح وخضنا الصراع حتى هذه المرحلة. الوضع الكردي، في صميمه، هو وضع كردي تركي. نضالنا وصل إلى نقطة يقبل فيها الرأي العام التركي الهوية الكردية، ورأى أنه من الضروري الاعتراف بالوجود الكردي وحل المشكلة.

نحن جميعاً ندعم تطور هذه العملية. وإننا إذ نعلن أنه في ظروف محددة يمكن أن يتحول وقف إطلاق النار المحدود إلى وقف إطلاق نار دائم. هذه الشروط هي ما يلي: في المقام الأول، لا يمكن لوقف إطلاق النار أن يكون أحادي الجانب، ويجب أن تتوقف جميع العمليات العسكرية. يجب أن يتوقف الاضطهاد المتزايد للشعب، وتتوقف كذلك الاعتقالات وعمليات القتل خارج القانون. إذا استمرت العمليات العسكرية، سواء ثلاثة أيام أو ثلاثة أشهر، فإننا لن يكون لدينا خيار آخر سوى الدفاع عن أنفسنا بفعالية. هذه النقطة الأولى التي كان يجب أن أوضحها. لدى الحكومة بعض المطالب فيما يتعلق بـ "الكريلا" الذين ينزلون من الجبال. قواتنا في الجبال تحملت كل المخاطر الممكنة لتحقيق طموحاتنا السياسية. هم موجودون من أجل دعم وجودنا الوطني والحلّ المشرف. إذا تمت تلبية هذه الطموحات، إذا تمت تلبية مطالبنا الأساسية بصدق من خلال ترتيب الظروف المواتية، فإن مشكلة "الكريلا" المسلحة سيتم التعامل معها

بسهولة. وهذا يعني أنه لا توجد أي مشكلة فيما يتعلق بـ"الكريلا".
ثانياً، لدينا بعض المطالب الفورية فيما يتعلق بعملية وقف إطلاق النار. أنا أتحدث عن وقف كامل لكل العمليات العسكرية. هذا الأمر لا ينطبق فقط على "الكريلا"، وإنما على الجميع بشكل عام. ثالثاً، يجب أن يكون هناك عفو عام. نحن لا نرى أنفسنا مذنبين، ونتوقع الإفراج عن كل السجناء السياسيين. وبالطبع نتوقع أيضاً الحصول على بعض الحقوق الثقافية وتفعيلها. هذه الحقوق هي حرية الصحافة والإعلام والإذاعة الكردية والتلفزيون والصحف والكتب، وما إلى ذلك.

باختصار، يجب أن يتم تحرير اللغة الكردية. نحن نطالب بأن يعود شعبنا الذي أجبر على الخروج من قراه، بالإضافة إلى تعويضه. نحن نتوقع من الدولة أن ترفع حالة الطوارئ المفروضة على المنطقة وأن يتم إلغاء العمل بنظام حراس القرى. ولتمهيد الطريق نحو الحل، نحن نعلم العفو العام عن حراس القرى، وهذا يعني أنه إن تركوا أسلحتهم، فإننا لن نمسهم أبداً. يجب كذلك السماح بتقنين كل التنظيمات الكردية. نحن نطالب بحق تأسيس الجمعيات والمنظمات السياسية. باختصار، هذه هي توقعاتنا التي تضمن مناخاً أكثر هدوءاً وسلميةً.

هناك خطوة أخرى يجب اتخاذها، وهي الاعتراف الدستوري بالهوية الكردية. كل هذه النقاط المذكورة أعلاه، تمهد الطريق نحو الفيدرالية الديمقراطية. نحن نود أن تجري هذه المناقشات باحترام متبادل بين الجانبين^٥.

وبينما كانت هذه المطالب محل نقاشٍ علني بين الجميع، توفي الرئيس تورجوت أوزال بشكلٍ مفاجئ. ويعتقد الجميع، بما في ذلك عائلته، أنه تعرضَ للتسمم عمداً (سيبرت ٢٠١٢).^٦ خلال اجتماعٍ مع مجلس الأعمال التركي الأمريكي قال ستيفن كينزر المحرر بصحيفة "نيويورك تايمز"، إنه كانت لديه شكوك فيما يتعلق بوفاة "أوزال" (كينزر ٢٠٠١). قتلت القوى التركية المعادية للسلام الرئيس "أوزال"، من أجل إشعال الحرب من جديد. وبعد وفاته، أعادت القوات المسلحة التركية إطلاق عملياتها العسكرية ضد "الكريلا"، وبعدها قتل حزبُ العمال الكردستاني ٣٣ جندياً، وانتهت المفاوضات^٧. تصاعدت العمليات العسكرية: اشتعلت الحربُ تماماً. ومع إصرار "أوجلان" على تغيير

سياسة حزب العمال الكردستاني، أعلن "بي.كا.كا" ثمانية عمليات وقف إطلاق النار أحادية الجانب في ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٥ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ولسوء الحظ، لم تؤدّ أية من عمليات وقف إطلاق النار تلك إلى سلام دائم. وبدلاً من ذلك، رأت الدولة التركية في وقف إطلاق النار من جانب "بي.كا.كا" إشاراتٍ ضعيفٍ، واستجابت لها بالمزيد من المؤامرات والتحريض.

وقف إطلاق النار الأحادي من جانب "بي.كا.كا" في ١٩٩٥ و ١٩٩٨

بعد انتهاء وقف إطلاق النار في ١٩٩٣، طورت تركيا مفهوماً جديداً للحرب ضد حزب العمال الكردستاني، من خلال السعي للحصول على التأييد الدبلوماسي من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال "عملية دوبلين" (سيرخويون ١٩٩٥)، والدعم العسكري من المنظمات الكردية في العراق، وتحديدًا الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK). ولكن قبل الإعلان عن هذا المفهوم الجديد، بدأت الأعمال العدائية بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في أغسطس/آب ١٩٩٥، واستمرت لمدة ٣ أشهر.

انتهت هذه الحربُ بوقف إطلاق نار مشترك في ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥. لم يرغب "أوجلان" في أن يكون وقف إطلاق النار قاصراً على حزينين كرديين، وحاول فتح طريقٍ للحل السياسي للقضية الكردية، وأعلن أن وقف إطلاق النار يستهدف أيضاً وقف عمليات الدولة التركية. وللأسف، كانت محاولته بلا فائدة واستمرت الهجماتُ ضد الشعب الكردي على قدم وساق. في ربيع ١٩٩٦، أطلقت الدولة التركية حملةً عسكرية شاملة في أنحاء كردستان، وأظهرت تجاهلها لوقف إطلاق النار من جانب حزب العمال الكردستاني. في ٦ مايو/أيار ١٩٩٦، حاول عنصرٌ بالقوات الخاصة -بأمر من رئيس الوزراء آنذاك تانسو تشيلر- اغتيال "أوجلان" في منزلٍ في سوريا، ولكنه لم يكن في المنزل. وبعد هذا الاستفزاز، استأنف حزب العمال الكردستاني هجماته.

في الأول من سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، أعلن "بي.كا.كا" عن ثالث وقف إطلاق النار من جانبه. ولاحقاً، تبين أن عدداً من الدوائر التركية كانت في حوار مع حزب العمال الكردستاني بشكلٍ غير مباشر. طلب رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان والقائد القوات المسلحة التركية أن يعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار، وأبلغت الحكومة التركية

بشكل غير مباشر حزب العمال الكردستاني بشأن آلية إدارة عملية السلام، وقالت إنه يجب أن يكون الشعب مستعداً للسلام. ومع ذلك، لم تدم هذه الأجواء الإيجابية طويلاً، ولحقها على الفور مؤامرة دولية لأسر "أوجلان".

المؤامرة ضد "أوجلان" واعتقاله ومقاومته

على الرغم من أن حزب العمال الكردستاني واصل إصراره على المحادثات، فإن الدولة التركية لم تؤمن حقاً بالحوار الثنائي السياسي، واستخدمت كل الفرص الممكنة لمحاولة القضاء على أعضاء "بي.كا.كا". نفذت الدولة التركية عمليات القتل خارج نطاق القانون في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٩^١، بهدف تحريض "بي.كا.كا" على نشر الحرب إلى المدن التركية. دعم الشعب التركي سياسات "أوجلان" بشكل عام، ولكن الكرد انتقدوا- من حين لآخر- قيادة "بي.كا.كا" لعدم تصعيدها وتيرة الحرب. ورغم الضغوط، واصل "أوجلان" السعي إلى حل سياسي وأعلن أربع عمليات وقف إطلاق نار أخرى قبل ١٩٩٩. رأت الدولة التركية في عمليات وقف إطلاق النار هذه إشارات على الضعف والهزيمة، وصعدت من عملياتها العسكرية ضد "بي.كا.كا". ومع حصولها على الدعم العسكري والسياسي من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ضغطت تركيا على سوريا لإجبار "أوجلان" على مغادرة أراضيها. وفي ١٩٩٨، ألقى قائد الجيش الأول الجنرال أتيل آتيش خطاباً نارياً على الحدود السورية. ومع وجود السفن الحربية الأمريكية والإسرائيلية، بدا أن تركيا كانت تستعد لخوض حربٍ ضد سوريا (بيللا ٢٠١٠).

وانطلاقاً من قناعة بأن هذه المناورات كانت نوعاً من الاحتجاج على إقامة "أوجلان" في سوريا، طلبت الحكومة السورية منه مغادرة أراضيها. وكما فسّر فيما بعد، قرر "أوجلان" مغادرة سوريا ليوفر عليها أن تتحول إلى ضحية بسببه وأن يبحث عن مكان آخر عن الحل السياسي للقضية الكردية. في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، بدأ "أوجلان" ملحمةً عبر روسيا وإيطاليا واليونان وكينيا، حيث اختطف أخيراً من هناك وتم تسليمه إلى تركيا: "عاد من جديد مصير الكرد في القرون القليلة الماضية" (روج باش ٢٠١١).

توقع عددٌ كبير من المراقبين أنه في حال اعتقال "أوجلان"، فإن الحركة الكردية ستعاني ضربةً قاصمةً وستدبُل مقاومتها. خاطبت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "مادلين أولبرايت" مجلس الشيوخ الأمريكي، ودعت الدول التي رحبت بـ"أوجلان" إلى محاكمته

(مجلس الشيوخ الأمريكي ١٩٩٩). وبعد أسر "أوجلان"، اضطرت إلى الاعتراف بدهشتها برد فعل الشعب الكردي الضخم تجاه كلماتها: يبدو أن من سعوا إلى دعم "أولبرايت" لم يطلعوها على مدى أهمية "أوجلان". لم يخمد النضال الكردي ولم يستسلم أحد، وعلى العكس من ذلك، أظهر الشعب الكردي تحدياً غير مسبوق. وعمل شعار "لا يمكنكم إطفاء شمسنا" على تعزيز مقاومة ودعم قائدهم "أوجلان". لعدة أسابيع، انعقدت المظاهرات يومياً، إلى جانب الإضراب عن الطعام، وأعلن عددٌ كبير من الكرد عن التضحية بأنفسهم، بما في ذلك أمهات وفتاة تبلغ من العمر ١٠ أعوام في كردستان الشرقية، على الرغم من دعوات "أوجلان" و"بي.كا.كا" إلى التوقف عن ذلك.

التقى عددٌ قليل من النواب اليونانيين بـ"أوجلان" في سوريا ودعوه إلى اليونان. ومع ذلك، في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، رفض "أوجلان" الدخول إلى هناك، وبعدها توجه إلى "موسكو" حيث أقام هناك لمدة شهر واحد. وخلال تلك الفترة، عرضت تركيا على رئيس الوزراء الروسي بريماكوف صفقة، مفادها ألا تتدخل تركيا في الشؤون الروسية أبداً إذا توقفت روسيا عن التدخل في القضية الكردية الخاصة بتركيا وتوقفت عن مساعدة "أوجلان". وقد وافق "بريماكوف" بالفعل، وتجاهل دعوة البرلمان الروسي لـ"أوجلان" حين كان لا يزال في سوريا، وبدأ في مساعدة تركيا. أدرك "أوجلان" أنه كان يتحتم عليه مغادرة "موسكو"، فتوجه إلى "روما".

لم ترغب الدول الأوروبية في أن يبقى "أوجلان" في أوروبا بسبب الوضع الجيوسياسي لتركيا والعلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية معها. قبلت السلطات الإيطالية طلب "أوجلان" باللجوء السياسي، ولكنها لم تعتمده رسمياً أبداً. خيم عشرات الآلاف من الكرد في شوارع "روما" في طقس مثلج للمطالبة بإصدار التصريح لـ"أوجلان" للبقاء وللمطالبة بحل سلمي للقضية الكردية. في "روما"، أدلى "أوجلان" بعدد من التصريحات أعلن فيها أنه مستعدٌ للحل السلمي للقضية الكردية، وأن الدول الأوروبية يجب أن تلعب دوراً فعالاً في دعم عملية السلام والإشراف عليها. ورغم ذلك، قرر الأوروبيون أنهم يريدون مغادرة "أوجلان"، وبدؤوا في الضغط على إيطاليا من أجل هذه الغاية. وحين رأى "أوجلان" أنه لم يُمنح الحماية التي غالباً ما تمنح للاجئين السياسيين، قرر مغادرة إيطاليا. وفي ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، ووفقاً لبعض الضمانات المحددة، عاد "أوجلان" إلى "موسكو"، ولكنه من جديد لم يُسمح له بالبقاء في روسيا: وفي ٢٩ من الشهر نفسه، غادر إلى "أثينا".

لم يكن لدى الحكومة اليونانية سوى رغبة واحدة، هي أن يغادر "أوجلان" أراضيها، وقد أقنعوه أنه ليس آمناً له أن يبقى هناك، وأعلنوا أنهم يجرون تحضيرات لنقله إلى جنوب إفريقيا. استعدت طائرة صغيرة في جزيرة "كورفو" وأقلعت الرحلة في طريقها إلى إفريقيا. وعلى متن الطائرة، تم إبلاغ "أوجلان" بأنه سيطير إلى كينيا. وفي الأول من فبراير/شباط ١٩٩٩، وصل إلى منزل مملوك للسفارة اليونانية في "نيروبي". وبناءً على طلب اليونان، كان وفدٌ يتكون من نجل الرئيس الكيني وأعضاء في الاستخبارات ومسؤولين بوزارة الخارجية الكينية، على تواصلٍ دائم مع "أوجلان". وفي ١٥ فبراير/شباط، أبلغت السفارة اليونانية "أوجلان" أن كل شيء أصبح جاهزاً بالنسبة له للتوجه إلى هولندا، وقدمت ضماناتٍ بأنه سيكون آمناً هناك. وبينما وافق "أوجلان" على مضض، إيماناً بوعود الحكومة اليونانية، أصدر المتحدث الرسمي للحكومة اليونانية بياناً قال فيه إن "أوجلان" غادر المنزل المملوك للسفارة اليونانية بناءً على رغبته". وتمت مرافقة "أوجلان" في سيارة وباقي مرافقيه من الحزب في سيارة أخرى. ومع ذلك، فصل المسؤولون الكينيون والاستخبارات سيارة "أوجلان" وقادته مباشرةً إلى المطار، حيث سلّموه إلى عناصر الاستخبارات التركية ومسؤولي القوات المسلحة التركية، الذين كانوا ينتظرونه على متن الطائرة.

توحد العالم ليتآمر ضد "أوجلان". وبعد أربعة أيام من التجوال في السماء، رفض اللجوء، وفي تحدٍ لبنود قانون حقوق الإنسان الدولي، تم تسليمه إلى مسؤولي الدولة التركية وسجنه انفرادياً في سجن بجزيرة "إمرالي"^٩.

لقاء "أوجلان" في السجن

حين اعتُقل "أوجلان"، كان "بي.كا.كا" يعقد مؤتمره السادس، وقرر عدم اختيار قائدٍ جديد، وأعلن أنه "بدلاً من إهمال قائدنا المحتجز، فإننا نؤكد إيماننا به أكثر من ذي قبل". ألهم الغضبُ تجاه المجتمع الدولي الشعب الكردي لعقد مظاهراتٍ احتجاجية يومية (احتجاجات، مسيرات، اعتصامات، اجتماعات، إضراب عن الجوع، وما إلى ذلك)، في المدن التركية والأوروبية لإظهار دعمهم وولائهم لـ "أوجلان"، وانتشرت آنذاك أقاويلٌ عن حربٍ كردية تركية. ولتهدئة حدة الأوضاع، تراجعت الدولة التركية إلى حد ما: التقى مسؤولون بـ "أوجلان" في السجن، وأكدوا أنه في حالة دعوته لتهدئة الاحتجاجات، فإنهم سيتخذون بعض الخطوات الإيجابية. وفي وقت لاحق، أخبر "أوجلان" المحكمة الأوروبية

لحقوق الإنسان بأنه قبل عرضَ الدولة بهدف تجنب صراعٍ تركي كردي، ومن أجل خلق الأساس الملائم للانتقال وإعادة تشكيل الحزب كما كان يتبصر. دعا إلى إنهاء الاحتجاجات، وهدأت الأجواء وبدأ عصرٌ جديد.

في الثاني من أغسطس/آب ١٩٩٩، أعلن حزبُ العمال الكردستاني أنه سيسحب قواته من تركيا، وقد فعل ذلك في الأول من سبتمبر/أيلول ١٩٩٩. وفي الشهر التالي، وفي إشارة منفصلة إلى حسن النوايا بعد إعلان "أوجلان"، أرسل "بي.كا.كا" مجموعتي سلام إلى تركيا، الأولى من جبال جنوب كردستان (شمال العراق) والأخرى من أوروبا. ولسوء الحظ، ذهبت إشاراتُ حسن النوايا تلك سُدىً. اعتُقلت مجموعة "الكريلا" التي ذهبت إلى تركيا بالكامل على الفور، وحُكم على كل واحد من بينهم بـ ١٠ سنوات على الأقل، وتوفي أحدهم في السجن. وحُكم على أعضاء المجموعة الأخرى القادمة من تركيا بالسجن ١٥ عاماً، وبعضهم لا يزال معتقلاً إلى يومنا هذا.

رغم هذه التطورات، تمسك "أوجلان" بسعيه إلى تحولٍ فكري وإعادة تشكيل حزب العمال الكردستاني. وقال إنه "بدون أن ننتظر من الدولة أن تتغير، يجب أن يتخذ (بي.كا.كا) الخطوات الأولى نحو التغيير، ليس كخطوة بسيطة، وإنما كتطورٍ استراتيجي. النموذجُ الحالي حقق طموحاته. وما نحتاجه الآن هو نموذجٌ جديد يتلائم مع مطالب الحل". أظهر حزبُ العمال الكردستاني تمسكه بحلّ القضية الكردية سلمياً، من خلال إطلاق مشروع السلام في مؤتمره السابع غير العادي في ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠. وتبع ذلك مبادراتٌ أخرى تدعو للسلام والحوار، من بينها: الدعوة الطارئة لخطة عمل للسلام والدمقرطة (٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢)، وبيان المطالب العاجلة بمنع الحرب وتطوير عملية الحلّ (١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠١)، وميثاق الحل العاجل (٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢)، وعددٍ كبير من الخطابات التي تعبر عن رؤى حزب العمال الكردستاني بشأن كيفية حلّ القضية الكردية، والتي تم توجيهها إلى الرئيس ورئيس الوزراء والقائد العام للجيش وكل الأحزاب السياسية، في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢.

على الرغم من هذه الجهود الفعالة نحو السلام والحوار، واصلت الدولة التركية جهودها لإبادة حزب العمال الكردستاني. كان الائتلافُ الحاكم، وتحديداً حزبُ الحركة القومي وحزب اليسار الديمقراطي وحزب الوطن الأم، يرغب في استغلال الظروف الدولية التي هيمنت عليها خطابات "الحرب على الإرهاب" التي تلت أحداثَ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وانطلاقاً من قناعة أنها حصلت على الفرصة لتأمين الدعم الدولي

الكافي للقضاء على "بي.كا.كا"، أعلنت الحكومة التركية تجميد عملية الحوار، وتم تفسير اقتراحات حزب العمال الكردستاني على أنها إشارات للضعف ودليل على أن المشكلة "انتهت". وكانت السياسة التركية الرسمية المعتادة، هي أنه "إذا كانت الأسلحة لا تطلق النار، فإن المشكلة غير موجودة". لذلك، وإلى جانب بعض الترتيبات المتعلقة بالدمقرطة، لم تستهدف الدولة التركية الأسباب الجذرية للقضية الكردية وظلّ الدستور الذي تم إعداده بعد الانقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠، سارياً.

المعوقات الدولية لحلّ القضية الكردية

في مايو/آيار ٢٠٠٢، وما إن ظهرت قناة للحوار بين "أوجلان" والسلطات والاستخبارات التركية، وضع الاتحاد الأوروبي حزب العمال الكردستاني على لائحة "المنظمات الإرهابية"، في تغاضٍ واضح لحقيقة أن الصراع المسلح كان يدور بين القوات المسلحة التركية و"بي.كا.كا" منذ عام ١٩٨٤. يمتلك "بي.كا.كا" مقومات الهيكل العسكري كما هي محددة وفقاً لبروتوكولات جنيف الصادرة عام ١٩٤٩، ووقع حزب العمال الكردستاني على الاتفاقية التي تلزمه بالانصياع التام لقوانين النزاع المسلح (يبرو ٢٠٠٥).

إن تضمين حزب العمال الكردستاني في اللائحة الأوروبية للمنظمات الإرهابية هي قضية يتجاهل فيها الاتحاد الأوروبي قوانينه الخاصة، حيث إنه لم يوضح سبب وضع "بي.كا.كا" على هذه اللائحة (يبرو ٢٠٠٢). وقد شكل قرار الاتحاد الأوروبي ضربة قاصمة لجهود السلام، حيث إنه لم يتسبب فقط في تعزيز يد الدولة التركية في تطبيق تكتيكاتها القمعية (السماح للحكومة بوصم أي منظمة كردية أو نشطاء كرد على أنهم "إرهابيين" أو "داعمين للإرهاب")، وإنما كان توقيته مؤسفاً جداً. كان حزب العمال الكردستاني قد بدأ للتو فترة انتقالية: كان واضحاً تماماً أنه لم يعد يستخدم الأسلحة وتخلّى عن طموحاته الانفصالية لصالح البحث عن حلّ في إطار تركيا. وقبل ذلك بثلاث سنوات، أعلن "بي.كا.كا" عن وقف إطلاق نار أحادي الجانب، وسحب قواته المسلحة إلى خارج الحدود التركية. علاوة على ذلك، كان حزب العمال الكردستاني يتخلّى تدريجياً عن طموحاته في دولة كردية، ويطمح بدلاً من ذلك إلى نظام سياسي لامركزي يعتمد على المساواة والحقوق اللغوية والثقافية المعززة، والحرية الشعبية والاجتماعية، والمشاركة الفعالة للمواطنين في تشكيل مجتمعاتهم. في الواقع، في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، كان حزب العمال الكردستاني قد حلّ نفسه رسمياً خلال مؤتمر صحفي في بروكسل حضره عدد كبير من الصحفيين

الدوليين. وقد أدى قرارُ الاتحاد الأوروبي، الذي بدا أنه يتجاهل كل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحركة الكردية، أدى بالعديد من الكرد إلى خسارة ثقتهم في الاتحاد الأوروبي، ودفعهم إلى التساؤل عن السبب الذي يدفع الاتحاد الأوروبي للعمل ضدهم. وقد أكد دورَ الدول الأوروبية التاريخي في تقسيم كردستان، ونكث الوعود الخاصة بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣، ومعاملة الاتحاد الأوروبي لـ"أوجلان"، وأخيراً تصنيف حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية"، أكد كل ذلك القناعة الكردية بأن الاتحاد الأوروبي يدعم حربَ الدولة التركية ضدهم. وقد بدا أن المثلَّ القائل بأن "الشعب الكردي ليس لديه أصدقاء سوى الجبال"، ينطبق في هذه الحالة أيضاً.

فسرت حكومةُ العدالة والتنمية، التي كانت قد وصلت إلى الحكم للتو، قرارَ الاتحاد الأوروبي بتصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، على أنه دعمٌ دولي لاتباع نهجٍ عنيف تجاه القضية الكردية. وقد كررت الخطأ نفسه حينما غزت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ العراق، ووضعت في حساباتها أنه بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بتهديدات "صدام" للمنطقة، فإنهم سيتعاونون مع تركيا ضدَّ حزب العمال الكردستاني كجزء من "الحرب على الإرهاب". تخلت تركيا عن سياستها للحوار وعززت من اضطهادها العنيف لحركة الحرية الكردستانية. وفي الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٤، قرر حزبُ العمال الكردستاني التحول من "الدفاع السلبي عن النفس" إلى "الدفاع الإيجابي عن النفس"، وقرر تغييرَ وسائله في النضال من الصراع المستمر إلى الصراع الدوري، حيث تنفذ قوات "الكريل" التابعة لحزب العمال الكردستاني هجماتٍ لإثناء القوات المسلحة التركية عن تنفيذ هجمات أو قمع المواطنين الكرد، ولحماية أنفسهم. وقد صاحبت تحركاتُ "بي.كا.كا" احتجاجاتٍ حاشدة تظهر مدى دعم الشعب الكردي لسياساته الجديدة.

تحولُ "بي.كا.كا" وفكره الجديد

شكّل اعتقالُ قائدهم عن طريق مؤامرةٍ دولية ضربةً قاصمةً بالنسبة لحزب العمال الكردستاني والشعب الكردي، ودفعهم إلى الانخراط في نقاشاتٍ داخلية منذ ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤. غادر بعضُ كوادر الحركة- الذين سعوا إلى تدمير جوهر حزب العمال الكردستاني بدعمٍ من أطراف خارجية مثل الإدارة الأمريكية- الحركة بعد أن فشلوا في مساعدتهم وبدؤوا حملةً دعائية مضادة لها. وفي استجابته إلى النزاعات الداخلية، طوّر "أوجلان" استراتيجيةً

جديدة شجعها التيار الرئيسي لحزب العمال الكردستاني (الجيل المؤسس)، وخلق شعوراً جديداً أعاد إنعاش الحركة.

منذ أوائل التسعينيات، كان "أوجلان" على دراية بتغير موازين السياسات العالمية، خصوصاً تفكك نظام القطبين (الشرقي والغربي) العالمي. آمن "أوجلان" بأنه يجب على حزب العمال الكردستاني تبني تغيراتٍ استراتيجية معينة بهدف النجاة كحركة مستقلة. منذ أن تشكلَ أواخر السبعينيات، تأثر "بي.كا.كا" بقوةً بالنظام الاشتراكي الذي صاغ الحركات الثورية العالمية وصراعات التحرر الوطنية. تبنت الحزبُ مصطلح ذلك العصر والنهج الماركسي اللينيني بشأن مفهوم حق تقرير المصير من خلال تشكيل الدولة. وفي هذا الإطار، تبنت "بي.كا.كا" شعار "كردستان مستقلة موحدة وديمقراطية"، وهو ما يعني أنه كان يطمح إلى تشكيل دولة قومية. وقد تم تشكيلُ أجنحة الحزب السياسية والاقتصادية وفقاً لهذا التوجه.

أجبرت النهايةُ اللاحقة للنظام الاشتراكي- إلى جانب التطورات العالمية الجديدة والتجارب العملية في كردستان- أجبرت حزب العمال الكردستاني على البحث عن استراتيجية جديدة. وبعد تقديم الكرد في تركيا وسوريا وإيران والعراق إلى المجتمع الدولي، كان لزاماً على الحركة أن تحلل التطورات الإقليمية والعالمية من جديد وتراجع مسعاها في التغيير إلى استراتيجية شاملة: ولهذه الغاية، أعادت تعريف نفسها داخل كردستان والمنطقة والعالم.

تأسيس وخصائص نظام KCK

أدت الأنشطة التعليمية والنقاشات التي تستند إلى دفاع "أوجلان" أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى تغييرات في حزب العمال الكردستاني. طورت الحركة نظرية "الحدثة الديمقراطية"، التي تستند إلى النظام الديمقراطي والإيكولوجي والتحرر الجنساني، وتحوّل من كونه حزباً إلى نظام الكونجرس.

خلال مؤتمره في أبريل/نيسان ٢٠٠٢، حلّ حزبُ العمال الكردستاني نفسه وحلّ مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (KADEK) محله. واصل "أوجلان" التفكير وتحليل الوضع، وكجزء من السعي الحثيث نحو التغيير، حلت حركة (KADEK) نفسها في ٢٠٠٣ وحلّ محلها مؤتمرُ شعوب كردستان (KGK). وقد كانت تلك مرحلةً مهمة في

البحث عن نهج جديد. اعتبر "أوجلان"، الذي كان يؤلف كتابه "دفاعاً عن الشعب" عام ٢٠٠٤، أن مؤتمر شعوب كردستان هو بنيةً هيكلية مناسبة، ولكنها غير كافية وحدها.

في عام ٢٠٠٤، أعيد إنشاء حزب العمال الكردستاني بهوية جديدة، حيث أصبح المركز الإيديولوجي للنظام الجديد. تأسس اتحاد مجتمعات كردستاني (KKK) كمنظمة مظلة للنظام الجديد في "النوروز" في "دياريكر" عام ٢٠٠٥. وبعد عام واحد، تغير اسمها ليصبح اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK)، وهو ما يعكس تغيراً طفيفاً في نبرتها. وأصبح هذا الاتحاد هو التجمع التشريعي لهذا النظام، الذي استمر في التطور إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً.

كان تحول حزب العمال الكردستاني إلى اتحاد المجتمعات الكردستاني يستند إلى تحليلات تاريخية، وأشار أيضاً إلى ثورة سياسية وفكرية تجسد جهود خلق نموذج مؤسسي يتلائم مع النهج الجديد والرؤية الفكرية التي وصفها "أوجلان" في كتاباته. طورت الحركة حلولاً معينة لكل جزء من أجزاء كردستان، فتم تطوير أطروحة "الحكم الذاتي الديمقراطي" من أجل كردستان تركيا؛ وهو عيش تطوعي مشترك لا يتطلب تغيير الحدود الحالية للدول ولم تكن المطالبة بدولة منفصلة مطروحة. وحدد رئيس المجلس الإداري لـ (KCK) مراد قرة يلان، الأسباب وراء مثل هذا التحول:

يمثل نظام KCK فهماً جديداً وعقلية جديدة وطريقة تنظيمية جديدة ومدرسة جديدة وفهماً ديمقراطياً جديداً. إن الحضارة التي تطورت من النظام الإيكولوجي من الثورة الزراعية في منطقة "زاغروس" حققت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وإلى جانب الثورة الصناعية، جاءت الدولة القومية كحقيقة إنسانية. وفي يومنا هذا، تعيق هذه الدول القومية المستمدة من الثورة الصناعية التنمية في مواجهة عالم يتحول إلى العولمة. على الرغم من أن رأس المال الذي تطور تحت نظام الدول القومية يحاول العالم الذي يتحول إلى العولمة وفقاً لمصالحه، فإنه غير قادر على تجاوز الفوضى التي يمر بها النظام. إن الحلول المقترحة في الأنظمة الرأسمالية غير قادرة على حل المشكلة. وهذا يرجع إلى أن الدول، وتحديدًا الدول القومية، أصبحت عوامل تراجعية في سوريا. ولذلك، فإنه في سبيل إيجاد حل جوهري - وتحديدًا، مهرب من الواقع الفوضوي للنظام- نحتاج إلى التعامل مع

المشكلة بعقلية جديدة وطريقة تنظيمية جديدة. وتاماماً كما كان في الماضي، حين كانت بلاد ما وراء النهرين منطلقاً لأول ثورة في تاريخ البشرية، فإنها اليوم مكانا مناسباً للتدخل في الأزمة الحالية للنظام. لقد طور قائدنا (عبدالله أوجلان)، من خلال كفاحه العملي ونظرياته، مفهوم "الكونفيدرالية الديمقراطية"، كصيغة لحل الأزمة الحالية التي تواجه البشرية. نحن نرى أن حركة KCK هي نموذج لهذا الحل^١.

لم يكن سهلاً بالنسبة إلى منظمة كانت تطمح طويلاً وتكافح من أجل كردستان "مستقلة موحدة وديمقراطية"، أن تغير طموحاتها. في البداية، وجد كوادُر "بي.كا.كا" والمتعاطفين مع الحركة أنه من الصعب إدراك هذا التغيير بسهولة. وإلى جانب المفاهيم الخاطئة وسوء الفهم، كانت بعض الكوادر ترفض هذا التغيير. أساءت وسائل الإعلام التركية- التي كانت تخضع لسيطرة غير رسمية من قبل الدولة- فهم مناشدات "أوجلان" من أجل الحل السلمي، وقدمت تلك المناشدات كما لو أن "الحزب استسلم للدولة وأعلن اعتذاره" (ميلليت ١٩٩٩). بُذلت جهودٌ مكثفة لتدمير شخصية وقيم "أوجلان". وفي هذه الأثناء، أراد بعض الكرد استغلال هذه الفترة الانتقالية الهامة، وباستخدام العديد من المصطلحات المهيمنة لـ "بي.كا.كا" و "أوجلان"، حاولوا تقديم أنفسهم كبديل ملائم. ومع ذلك، احتضن العمود الفقري لحزب العمال الكردستاني- الذي يتكون من الكوادر القيادية والكريلا والحشود المتحمسة- الانتقال وأعلن أنه بالرغم من كل الجهود الساعية إلى تشويه "أوجلان"، فإنهم عازمون على إحداث التغيير. وأعلنوا عن تشكيل آليات تنظيمية تتوافق مع عملية الانتقال، وكذلك إعادة تشكيل لجانٍ لدعمها. وقد شرح إعلان KCK في عيد النوروز ٢٠٠٥، النظام الجديد والوسائل المطلوبة لبنائه. في الأسفل بعض المقتطفات من هذه الوثيقة:

٢- لقد تم تفسير مبدأ حق تقرير المصير الذي تم صياغته في بداية القرن العشرين، على أنه يعني الحق في تشكيل الدولة. وقد أصبحت الدول القومية التي تشكلت على هذا الأساس، عقبة في طريق التنمية. لم يعد نموذج الأمم المتحدة مؤسسة فعالة، وحرب الخليج والوضع في العراق دليلٌ على ذلك.

٣ - إن الطريق للخروج من هذا الوضع ليس العولمة على نموذج الدول القومية، بل هو النظام الكونفيدرالي الديمقراطي الذي يدعمه

الشعب. الدول ليست أبدية، ولا الدول القومية خالدة. اليوم تحلّ العولمة محل الدولة القومية. ومع ذلك، ولأن القوى الإمبريالية لم تكن قادرة على تطوير نموذج جديد إلى حد كبير، فإن أزمة النظام الحالي عمقت من الفوضى.

٦. إن تقرير مصير كردستان يدور حول التطلع إلى تشكيل ديمقراطية غير معنية بالحدود السياسية، بدلاً من تشكيل دولة على المبادئ القومية. وسيشكل الشعب الكردي في إيران وتركيا وسوريا والعراق الاتحادات الخاصة به ويتحد في بنية فوقية كونفيدرالية.

تطمح الكونفيدرالية الديمقراطية إلى تحويل الدولة إلى مؤسسة حساسة تجاه الديمقراطية عن طريق إزالة جميع الحواجز التي تحول دون إضفاء الطابع الديمقراطي عليها. هناك ثلاثة أنظمة قانونية تحكم الآن كردستان: قانون الاتحاد الأوروبي، وقانون الدولة الموحد، والقانون الكونفيدرالي الديمقراطي. وطالما أن الدول الموحدة في إيران وتركيا والعراق وسوريا تعترف بالقانون الكونفيدرالي للشعب الكردي، فإن الشعب الكردي سيرد بالمثل عن طريق الاعتراف بقوانينهم حتى يمكن التوصل إلى توافق في الآراء.

تهدف الكونفيدرالية الديمقراطية إلى حل جميع المشاكل بالوسائل السلمية، وتعتمد على السياسة السلمية. أي أعمال عدائية ضد الأرض أو الشعب أو حرياته، ستؤدي إلى أعمال مشروعة للدفاع عن النفس (مقدمة وثيقة KCK).

أما على المستوى الدولي، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى تأسيس المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK) في أمستردام في مايو/آيار ١٩٩٩، والذي يهدف إلى: تحقيق الوحدة الأخلاقية للأمة الكردية، بدون تجاهل كيف أن كردستان انقسمت بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، وحل الانقسام أو النزاع بين الأحزاب السياسية الكردية، وتوضيح معايير التضامن وتطوير استراتيجية مكثفة للحل الديمقراطي للقضية الكردية. وكانت العضوية مفتوحة أيضاً أمام الأقليات الآشورية والسريانية الكلدانية والأرمنية واليهودية والعربية والتركمانية والأذرية والتركية والفارسية في كردستان^{١١}.

حزب العمال الكردستاني ونضال المرأة

بث مشاركة المرأة في المؤتمر التأسيسي لحزب العمال الكردستاني شعوراً بأن نضال المرأة من أجل التحرر هو أساس الصراع الاجتماعي. بداية من عام ١٩٨٧، كثّف القائد الكردي عبدالله أوجلان من كتاباته عن المرأة والعائلة والمجتمع وسلطة الرجل والتأثيرات الاجتماعية والفلسفية والثقافية والنفسية لاستعمار المرأة. وقد أكد أن استعباد المرأة هو التناقض الرئيسي الذي يمنع المجتمع عن حريته، وناصر تحرر المرأة باعتباره الطريقة الوحيدة لتحقيق التنوير المجتمعي والتغيير الديمقراطي والعقلية التحررية. لم تكن النساء من عناصر "الكريل" تخضع للتعليم العسكري فقط، وإنما تم تشجيعهن على أن يصبحن الأفراد الجدد في مجتمع ديمقراطي حر. تطورت حركة المرأة الكردية إلى حركة فلسفية واجتماعية، وأصبحت نساء "بي.كا.كا" المسلحات قوة اجتماعية رائدة. تتخذ حركة النساء قراراتها بنفسها، وتختار بديمقراطية أهدافها وإدارتها من خلال مؤتمراتها وبياناتها. ومن بين الأحزاب العديدة والمنظمات التي تسعى إلى تطبيق إيديولوجية التحرر المجتمعي في إطار مظلة تنظيم المجلس الأعلى للمرأة (KJB): حزب حرية المرأة الكردستانية (PAJK) ونقابات المرأة الحرة على مستوى القواعد الشعبية (YJA) ووحدات المرأة الحرة "ستار" (YJA Star)، والتي تتبنى استراتيجيات شرعية للدفاع عن النفس، ولجنة النساء الشابات اللائي عملن على تنظيم أقرانهن. لا يُنظر إلى نضال المرأة من أجل التحرر على أنه صراع مجرد من أجل المساواة، حيث إن المساواة في الدستور لا معنى لها إذا بقي هيكل وعقلية المجتمع كما هي دون تغيير. يجب أن يستهدف النضال كلّ جوانب الثورة. يجب أن تقرّر النساء بأنفسهن ما يردن، وهو ما يعني أن نضال المرأة يجب أن يتم تنظيمه في أنحاء كردستان، من خلال التنظيم الأفقي والتغلب على السياسات الحزبية الهامشية. إن حركة المرأة الكردية تساعد على ضمان التحول الاجتماعي المطلوب من أجل مجتمع حر^{١٢}.

حزب العمال الكردستاني وسياسة المقاومة المسلحة

يعتبر "بي.كا.كا" أن التحول الأكثر أهمية كان في نهجه تجاه العنف والحرب. في البداية، كان حزب العمال الكردستاني حركة تهدف إلى السلطة والاستقلال من خلال الصراع المسلح من أجل تحقيق هذه الغاية. ولاحقاً، فُسر مبدأ التحرر الوطني على أنه الدفاع عن النفس، حيث إن النماذج العالمية على مدار الـ ٧٠ عاماً الماضية، أثبت أن استخدام السلاح لا يساعد الشعوب على تحرير أنفسهم.

في ١٥ أغسطس/آب ١٩٨٤، وبعد ست سنوات على تأسيسه، شكل "بي.كا.كا" قوات تحرير كردستان، لتكون جيشاً لحركة التحرير. في ١٩٨٦، استُبدلت قواتُ تحرير كردستان وأصبحت تحت مسمى جيش تحرير كردستان (ARGK)، وهو ما جعل جيش "الكريلا" مثالياً. وبعد الفخ الذي تعرض له "أوجلان"، انسحبت (ARGK) من تركيا في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٩، وأعدت تمركزها في جنوب كردستان (شمال العراق)، حيث مرت بفترة انتقالية وتم إحلالها بـ "قوات الدفاع الشعبي" (HPG) في عام ٢٠٠٠.

أعلنت قوات الدفاع الشعبي أنها بدلاً من خوض حرب التحرير، فإنها ستنظم نفسها حول مبادئ الدفاع عن النفس التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي تقول: "أيّما يكون هناك امتهانٌ للإنسانية، وحين لا يُطبق العدل وينتشر الظل ضد قيم الإنسانية، فإن من تحولوا إلى ضحايا لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم بكل الطرق الممكنة". على المستوى التنظيمي، تم إعادة صياغة تكتيكات الحرب والدفاع، وتبنت الحركة ووقعت ميثاق "جنيف" والبروتوكولات الإضافية في يونيو/حزيران ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة. وفي ١٨ يوليو/تموز ٢٠٠٦، وقع اتحادُ المجتمعات الكردستانية ومنظمة سويسرية غير حكومية "جينيفاكول"، وقعنا "ميثاق شرف" يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، والذي تدعمه الأمم المتحدة، في قاعة "آلاباما" بقاعة "جنيف" التي تم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات التاريخية فيها:

القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان تشمل كل أطراف النزاع المسلح... اعترافاً بمبادئ الحظر الشامل لاستخدام الألغام المضادة للأفراد الذي وُضع في معاهدة أوتاوا ١٩٧٧، فإننا نلزم أنفسنا رسمياً بالبنود التالية (أونجان وأكتاس ٢٠٠٦).

عمليات وقف إطلاق النار والحوار غير المباشر والقمع السياسي

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية (AKP)، الذي وصل إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، كان متردداً في البداية، فإنه في نهاية المطاف بدأ الحوار مع حزب العمال الكردستاني. ونتيجة لذلك، أعلن "بي.كا.كا" وقف إطلاق النار في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ولسوء الحظ، لم تؤد أي من تلك الخطوات إلى سلام دائم، والسبب في ذلك في أغلب الأحيان كان نهج حزب العدالة والتنمية: كانت الحكومة تتخذ الخطوات فقط مع

اقتراب الانتخابات المحلية والعامّة، في محاولة لخلق فترات خالية من النزاع. ولكن كان واضحاً أن حزب العدالة والتنمية يهدف إلى تعزيز قبضته على السلطة من خلال تطوير تكتيك العلاقات قصيرة الأجل والخطوات المؤقتة، وليس تطوير استراتيجية تؤدي إلى حلّ دائم. يتناول هذا الجزء الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، والتي تميزت بسلسلة من محاولات حل النزاع، إلى جانب فترات المواجهات المتجددة التي تميزت بقمع الدولة للأنشطة السياسية الكردية.

من إعلان اتحاد المجتمعات الكردستانية التوقف عن العمل العسكري وحتى وقف إطلاق النار في أكتوبر ٢٠٠٦

بعد عودة "بي.كا.كا" إلى "الدفاع الفعال عن النفس" في ٢٠٠٤، توقع بعض المفكرين الكرد والأتراك أن الصراع في طريقه إلى التصعيد بسبب التحليلات الخاطئة لحكومة العدالة والتنمية. في أغسطس/آب ٢٠٠٥، قاموا بزيارة رئيس الوزراء التركي وطالبوه بحلّ ديمقراطي للقضية الكردية. وبعد أيام قليلة، زار "أردوغان" مدينة ديار بكر (آمد)، حيث قال إن "مشكلة كردستان هي مشكلتي.. وسوف يتم حلها من خلال تعميق الديمقراطية".

رفع خطاب "أردوغان" من الأمل لدى المجتمع الكردي، وكانت هناك دعوات لحزب العمال الكردستاني لإعلان وقف إطلاق النار. واستجابة لذلك، في ١٩ أغسطس/آب ٢٠٠٥، أعلن المجلس الإداري لاتحاد المجتمعات الكردستانية KCK، التوقف عن الأعمال العسكرية لمدة شهر واحد تم تمديده في وقت لاحق إلى شهرين. ومع ذلك، في الوقت نفسه، أعلن الجيش التركي أن "العمليات العسكرية ستستمر حتى لا يتبقى فرد واحد في الجبال"، وعزز من هجماته. وأدت الاشتباكات الكثيفة إلى إعلان "بي.كا.كا" إنهاء فترة التوقف عن الأعمال العسكرية. تلا ذلك اشتباكات عنيفة ومكثفة في ربيع وصيف ٢٠٠٦، إلى جانب المحادثات الجارية. وانخرط الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني ورئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني في حوار مع الجانبين، ودعوا إلى وقف إطلاق النار. وطالب وزير الخارجية الأمريكي بالأمر نفسه. وما هو أكثر أهمية، أن الدولة التركية كانت تخوض محادثات مع حزب المجتمع الديمقراطي الكردي (DTP)، وهي أول مرة تتقبل فيها الدولة التركية الأسماء الكردية. وجرت اللقاءات مع "أوجلان" كذلك. تمت مناقشة الخطوات الملموسة المطلوبة لحل هذه المسألة في تلك

الاجتماعات، والتي تضمنت مجموعتي السلام التابعتين لـ"بي.كا.كا" (واحدة من أوروبا والأخرى من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في جنوب كردستان). وفي المقابل، كان من المفترض أن تبدأ الدولة التركية تعديل بعض القوانين. وفي ضوء الأنباء الإيجابية، أعلن "بي.كا.كا" وقف إطلاق النار في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

جرت هذه التطورات الإيجابية قبيل الانتخابات العامة في تركيا، ما جعل الناخبين الكرد يفسرونها على أنها تأييد من جانب حركة الحرية الكردستانية لحزب العدالة والتنمية. ونتيجة لذلك، حصد حزب العدالة والتنمية تأييد المناطق الكردية في انتخابات ٢٠٠٧. ولكن من جديد، أخطأ حزب العدالة والتنمية في قراءة الوضع في الإشارة إلى الدعم الذي تلقاه من الكرد، حيث زعم أنه الحزب الأول في المنطقة وأنه يمثل الشعب الكردي.

بعد استغلال الفرص التي قدمها حزب العمال الكردستاني للفوز بالانتخابات، بدأ حزب العدالة والتنمية في تغيير موقفه بشأن القضية الكردية. حلت سياسات الإبادة المسلحة محل السعي من أجل حل سلمي، وانتشرت وجهات النظر القائلة بأنه "ليست هناك مشكلة كردية إن لم تفكر بها" و"قواتنا الأمنية ستفعل ما هو مطلوب بغض النظر عما إذا كان الأمر يتضمن نساء أو أطفال"^{١٣}. في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، تم تمرير مشروع قانون يمنح الجيش الإذن بتنفيذ هجمات عبر الحدود لاستهداف "بي.كا.كا". في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، سعيًا إلى الحصول على التأييد الدولي، زار رئيس الوزراء "أردوغان" الرئيس الأمريكي جورج دابليو بوش في العاصمة "واشنطن"، وأعلن الأخير أن "بي.كا.كا" عدو مشترك وأن الإدارة الأمريكية ستدعم تركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك توفير المعلومات الاستخباراتية. بدأت الطائرات بدون طيار (البريداتور) في مراقبة جبال كردستان، وتسبب القصف التركي في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. شاركت الدولة التركية أيضاً المعلومات الاستخباراتية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة مع إيران، وقصفت الأخيرة بدورها التجمعات المدنية في كردستان العراق، في محاولة لاستهداف مقاتلي حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK)، وهي حركة إيرانية كردية. تحول الأعداء- الولايات المتحدة وإيران- إلى حلفاء ضد الشعب الكردي. بعد ذلك، أجرى الجيش التركي عمليات على جانبي الحدود، وقوبلت هذه العمليات بهجمات أكبر من جانب مقاتلي "الكريل". وبعد ما يقرب من عام، بدأت مساعي السلام في الظهور من جديد، وهو ما أدى إلى تجدد دعوات وقف إطلاق النار. وقد شعر الشعبان التركي والكردي بالتداعيات المؤلمة للحرب، وبدأ في الدعوة إلى حل سلمي.

وقف إطلاق النار غير الرسمي في ديسمبر ٢٠٠٨ ووقف إطلاق النار المُعلن في أبريل ٢٠٠٩

من أجل ترك الفرصة أمام صوت الشعب ليُسمع وللسمّاح بإجراء الانتخابات العامة في ٢٠٠٩ بشكل آمن، أوقف حزبُ العمال الكردستاني إطلاق النار بشكل غير رسمي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. علمت الدولة التركية بهذا القرار من خلال الوسطاء، وعلى خلفية توقف القوات المسلحة التركية عن إطلاق النار بشكل عام، أُجريت الانتخابات في أجواء سلمية. وفي طريقه إلى إيران في ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٩، ألقى الرئيسُ التركي خطاباً إيجابياً بشأن القضية الكردية أمام الصحفيين، قال فيه: "أمورٌ جيدة على وشك الحدوث"، وقد عززَ هذا من التوقعات وخلق أجواء إيجابية.

في مارس/آذار ٢٠٠٩، حصل حزبُ المجتمع الديمقراطي على ٩٩ مقعداً في المجالس المحلية، وهو ما ضاعف من حصته من الأصوات. أظهر حزبُ العدالة والتنمية-الذي لم يتوقع أن يحصدَ حزبُ كردي مثل هذا الانتصار- نوعاً من عدم الارتياح في الخطاب الذي ألقاه نائبُ رئيس الوزراء جميل جيجيك، الذي قاله فيه إن "حزب المجتمع الديمقراطي اندفع إلى حدود أرمينيا". في الواقع، انتصر الحزبُ الكردي في انتخابات مجلس مدينة "أغدير"، المدينة الكردية الواقعة على الحدود الأرمينية. على مرّ التاريخ، وُصف الكردُ والأرمن على أنهم "أعداء يستهدفون تقسيم تركيا"^{١٤}. في السنوات الأولى لحزب العمال الكردستاني، ادعت الدولة والجيش التركي أنه على الرغم من أنّ الكردَ مسلمون، فإن "بي.كا.كا" في الحقيقة منظمة أرمينية (غير مسلمة)، تهدف إلى تقسيم تركيا. وقد أظهر تصريحُ "جيجيك" أن هذه العقلية لا تزال مستمرة. وزعم من باتوا مهددين بسبب فوز الحزب الكردي، أن الكردَ والأرمن يسعون إلى التحالف بهدف الانتقام وتقسيم تركيا، وهي وجهة نظر لا تزال لها أصداءها في تركيا.

على الرغم من هذه التطورات السلبية التي شجعها انتصارُ حزب المجتمع الديمقراطي في الانتخابات، أعلن حزبُ العمال الكردستاني وقف إطلاق النار رسمياً في ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٩. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولة تسببت في تخريب هذا القرار: بينما كان الجميع يتوقع ردّ فعل إيجابي من جانب حكومة العدالة والتنمية، تم اعتقال ٥٢ عضواً بارزاً في حزب المجتمع الديمقراطي من بينهم نواب القادة. ومنذ ذلك الحين، تم اعتقال ١٧٠٠ سياسي كردي، من بينهم "خطيب ديكل" الرئيس المشترك لحركة المجتمع المدني "مؤتمر المجتمع الديمقراطي" (DTK).

بينما كانت الاعتقالات تجري، أعلنت الحكومة عن "عملية الانفتاح الديمقراطي" وعقدت "ورشة عمل كردية" في مقر أكاديمية الشرطة في أنقرة في الأول من أغسطس/آب ٢٠٠٩. على الرغم من أن بعض الأوساط اعتبرت هذا تطوراً إيجابياً، فإن هذه المحاولات جرت في وقت كان الاضطهاد فيه يتزايد بقوة، ما أدى بالآخرين إلى إدراك أن الحكومة ليس لديها مشروع جاد للحل، وإنما تأمل في تعطيل العملية. وبدأ أن الحكومة تسعى إلى ضمان فترة من الهدوء العسكري للتجهيز للاستفتاء على التعديلات الدستورية، تماماً كما كان الوضع قبل الانتخابات المحلية في مارس/آذار ٢٠٠٩.

دارت مناقشات حول توقف الأعمال العسكرية والانفتاح الديمقراطي والحل، في نفس الوقت الذي دارت فيه "عمليات KCK"^{١٥}. وفي ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، حظرت المحكمة الدستورية حزب المجتمع الديمقراطي وطردت ٣٧ نائباً كردياً من البرلمان من بينهم الرئيسان المشتركان للحزب "أحمد ترك وآيسل توغلوک". في المقابل، قاطع النواب الكرد الباقون الذين جرى انتخابهم كمرشحين مستقلين، قاطعوا البرلمان وعادوا إلى دياربكر (آمد)، وهو ما قطع بشكل فعال كل الصلات بين الكرد والدولة التركية، وأرسلوا رسالة قوية بأن البرلمان لم يمثل الكرد في تركيا. ارتبكت حكومة العدالة والتنمية بقوة بسبب تلك الخطوة، وأرسلت على الفور ممثليها لزيارة "أوجلان" في السجن. وقال هؤلاء الممثلين عن الدولة التركية إنهم كانوا يستهدفون إحداث تغييرات، ولكن القضاء يمنعهم من ذلك، وأنهم لم يكونوا سعداء بحكم القضاء بشأن النواب، وكانوا ينوون مناقشة هذا الأمر في البرلمان. ورد "أوجلان" بأن البرلمان هو عنوان الحل. تراجع السياسيون الكرد عن مقاطعتهم، ولكن سرعان ما نسيت حكومة العدالة والتنمية وعودها وواصلت سياساتها القمعية، ما دفع "أوجلان" إلى القول بأنه "إذا لم يتم اتخاذ خطوات إيجابية سريعاً، ففي ٣١ مايو/أيار سأسحب كل شيء". لم يهتم حزب العدالة والتنمية لهذه التصريحات، وأصدر اتحاد المجتمعات الكردستانية بياناً في الأول من يونيو/حزيران ٢٠١٠، أعلن من خلاله أن كل الخطوات التي اتخذتها الحركة واتخذها قائدهم "أوجلان" من أجل الحل الديمقراطي والسلمي قوبلت بالرفض، بل إنها كذلك استُغلت ضد "بي.كا.كا". ولهذا السبب، كان يجب مراجعة قرار وقف الأنشطة العسكرية: عادت القوات إلى الوضع النشط للدفاع عن النفس.

وقف إطلاق النار أحادي الجانب في أغسطس ٢٠١٠

في صيف ٢٠١٠، اندلعت اشتباكاتٌ ضخمة في كل أنحاء تركيا وكردستان. امتلأت وسائل الإعلام التركية بتقاريرٍ عن الاضطرابات والخسائر الفادحة. في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، كان مقررًا إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وأرادت الحكومة أن يجري الاستفتاء في أجواء هادئة. ولأجل هذا الغرض، كان عليهم التحدث إلى "أوجلان" وحثه على إعلان وقف إطلاق النار. وقد دعت منظمات المجتمع المدني والمفكرون ومؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK) وحزب السلام والديمقراطية (BDP) الذي حلّ محلّ حزب المجتمع الديمقراطي المحظور (DTP)، دعوا إلى وقف إطلاق نارٍ متبادل. وبعد أن أخذ "أوجلان" في اعتباره هذه المطالب، قال إنه لا يزال "متفائلاً بشأن السلام، وإذا كان هناك نهج جاد ومخلص تجاه السلام يأخذ في التبلور، فإنني على استعداد للعب دوري فيه". وانطلاقاً من الإيمان بأن الحوار هو إشارة على التقدم، دعا الجانبين إلى الانخراط في حوار جاد. وقد تزامنت دعوته تلك مع وقت كانت الاشتباكات فيه تتحول إلى حرب شاملة.

دفعت رسالة "أوجلان" اتحاد المجتمعات الكردستانية إلى الإعلان أنه من أجل أن يجري استفتاء ١٢ سبتمبر/أيلول في أجواء سلمية خلال شهر رمضان المعظم، واستجابة للدعوات الصادرة عن أوساط مختلفة من بينها مؤتمر المجتمع الديمقراطي وحزب السلام والديمقراطية، فإنه كان لزاماً أن يتم اتخاذ قرار هادف. وقد وضع اتحاد المجتمعات الكردستانية قائمة بالشروط التي يجب تلبيتها قبل إعلان وقف إطلاق النار أحادي الجانب، وكان بعضها يحتاج إلى التطبيق بشكل عاجل، بينما البعض الآخر كان بشأن المبدأ. أشار اتحاد المجتمعات الكردستانية إلى أنه منذ ١٣ أغسطس/آب وحتى ٢٠ سبتمبر/أيلول، لن تجري قواته أي هجمات عسكرية ولكنها ستدافع عن نفسها ضد أي هجمات عليها أو على الشعب. وأضاف اتحاد المجتمعات الكردستانية أنه من أجل أن تصبح تلك العملية المؤقتة دائمة، يجب على الدولة التركية وقف كل عملياتها العسكرية والسياسية. ومن بين المطالب الأخرى، إطلاق سراح جميع السياسيين الكرد وأعضاء مجموعات السلام الـ ١٧٠٠ بالكامل. وأكدت (KCK) أيضاً أن الوقت قد حان ليصبح "أوجلان" طرفاً في المفاوضات.

تمتع مسلمو تركيا بشهر رمضان في أجواء سلمية، وقد عزز وقف إطلاق النار من جهود حكومة العدالة والتنمية لتقديم بعض الإصلاحات الدستورية: وافق ٥٨% من

الناخبين على هذه التعديلات الخاصة بالإصلاحات القضائية، والتي تلغي الحماية لزعماء انقلاب ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ والعسكريين، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات الفردية. على الرغم من ذلك، قاطع حزبُ السلام والديمقراطية (BDP) ونصف سكان جنوب شرق تركيا هذا الاستفتاء (ويكيبيديا ٢٠١٠)، لأنه لم يكن يتضمن ما يرضي الشعب التركي، وبشكل خاص، لم يستهدف مطالبهم من أجل الحكم الذاتي الديمقراطي، أو أي من حقوقهم وحرياتهم الأساسية. مع ذلك، نظر حزبُ العدالة والتنمية إلى موافقة الناخبين في الاستفتاء على أنها تشجيعٌ له لتعزيز سياساته القمعية بدلاً من اتخاذ خطوات نحو الحلّ السلمي.

اجتماعات أوصلو: الحوار الرسمي بين الدولة التركية و"بي.كا.كا" و"أوجلان"

على الرغم من زيادة وتيرة قمع الدولة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فإن الاستفتاء أشار إلى أن الرأي العام كان يفضل أن يتوصلَ الجانبان إلى حل سلمي. وقد نشر عددٌ كبير من المفكرين مقالاتٍ دعوا فيها إلى الحوار المفتوح بدلاً من الاجتماعات وراء الأبواب المغلقة. وكان واضحاً أن كلا من الشعبين الكردي والتركي يرغبون في التحرك من العنف إلى السلام. وأخيراً، حلت سلسلة من الاجتماعات الرسمية محلّ التواصل السري مع "أوجلان". على الرغم من أنه أجرى اتصالاتٍ عديدة بشكل مباشر وغير مباشر مع الدولة منذ عام ١٩٩٣، فإن هذه الاجتماعات كانت أكثر أهمية وجوهرية، خصوصاً أنها كانت تجري بموافقة الرأي العام التركي. وقد سُمح لـ"أوجلان" باللقاء بشكل منتظم مع محاميه (الذين كانوا يذهبون إلى جزيرة إمرالي بمروحية هليكوبتر)، بينما كان في الماضي يتم عرقلة لقاءاتهم معه بسبب أعذار تافهة.

تزامناً مع تلك اللقاءات، أُجريت اجتماعاتٌ رفيعة المستوى بين الدولة التركية و"بي.كا.كا" في "أوصلو" بالنروج، على الرغم من أنه لم يتم الإفصاح عنها للعلن إلا في وقت لاحق. وقد أجرى حزبُ العمال الكردستاني بالفعل لقاءاتٍ مع المسؤولين الأتراك، ولكن الدولة دائماً ما كانت تسعى لكسب الوقت للهجمات الجديدة، وكان نهجها تجاه محادثات أوصلو مشابهاً، حيث أنه وفقاً لرئيس الوزراء "أردوغان"، كان "عناصرُ الاستخبارات يلتقون بالمثلين الكرد من أجل الحصول على المعلومات والتصرف وفقاً لها" (كوروكو ٢٠١٤). من جانبها، ورغم ذلك، فإن حركة الحرية الكردستانية تعاملت مع

هذه اللقاءات بشكل جدي، وكانت تسعى إلى تحضير المجتمع والدولة للحل، وواصلت الإعلان بشكل متكرر عن وقف إطلاق النار.

خارطة طريق "بي.كا.كا"

في عام ٢٠١٠، وبعد انطلاق المحادثات مع وفد الحكومة، أعلن "أوجلان" عن الحاجة لخارطة طريق لتعزيز الحوار والسعي من أجل حل سلمي. وقد دعا كل أطراف المجتمع إلى وضع المشروع في اعتبارهم والتفكير فيه وإبلاغه بأفكارهم وآرائهم. وبدأ الشعب الكردي فترة من المناقشات وقدم رؤاه إلى "أوجلان". وقد ألهم هذا التفاعل الأوساط الديمقراطية وكتاب الرأي في تركيا، وتنامت الآمال والتوقعات. للمرة الأولى، آمن الأتراك والکرد بأن الحل بات قريباً. في ١٥ أغسطس ٢٠٠٩^{١٦}، أعلن "أوجلان" أنه انتهى من خارطة الطريق وأعطاهها إلى إدارة السجن ليتم إرسالها إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إلا أن الدولة التركية احتفظت بالوثيقة لمدة ١٤ شهراً. وقد علق عدد من الكتاب والمؤلفين المعروفين بشأن تقديم "بي.كا.كا" مشروعاً للحل السلمي، إلا أن الدولة التركية لم تقدر خارطة الطريق ولم يكن لديها مقترحٌ بديل. وأعلن "أوجلان" أنه بالرغم من افتقار الدولة الواضح إلى مشروع أو خطة، فإنه سيتخذ المزيد من الخطوات من أجل كسر الجمود.

مجموعات السلام

انطلاقاً من هدف فتح حوار بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، تشكلت مجموعة سلام تحت قيادة "أوجلان" من ٣٤ شخصاً من مخيم "مخمور" التابع للأمم المتحدة و٨ من عناصر "الكريل" في "قنديل" (كلاهما في جنوب كردستان)، ودخلت إلى تركيا في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩. بعد أن تم استجوابهم على الحدود، توجهوا إلى دياربكر (آمد) بصحبة مئات الآلاف من المؤيدين لهم. تضمنت تفسيرات الهتافات المبتهجة بالوفد، أنها استفزازٌ نابع من الانتصار من جانب حزب العمال الكردستاني، وقد عمل القوميون الأتراك وأعضاء الحكومة على ألا تدوم هذه البهجة طويلاً. ما إن وصلت مجموعات السلام، بدأت أحزاب المعارضة الرئيسية- حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري- التحريض على اتخاذ إجراءات قمعية. وقد اعتُقل عددٌ من أعضاء

مجموعة السلام، بينما أعلن البعض الآخر أنه ليس في وسعهم البقاء في أمنٍ داخل الدولة وعادوا إلى جنوب كردستان. ولأن الحكومة كانت تفتقر إلى مشروع جادٍ للحل، فإنها وصفت مشاهدَ البهجة على أنها كارثة لـ"الانفتاح الديمقراطي"^{١٧}، وادّعت أن "بهجة حزب العمال الكردستاني والشعب الكردي أحبطتنا". كان يجب أن يتم تفسير هذه البهجة على أنها نشوة تجاه نهج السلام. وقد تسبب ردُّ فعل الدولة وإعلانها أن أي مجموعة سلام أخرى ستواجه نفس المصير، تسبب في إلغاء التخطيط لرحلة مجموعة سلامٍ أخرى كانت تنوي الحضور من أوروبا.

العمليات والضغوط ضد السياسات الكردية القانونية

خلال العمليات ضد السياسيين الكرد التي بدأت في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، اعتُقل مئات الأشخاص، ومن بينهم نوابٌ سابقون ورؤساء مجالس محلية وممثلون عن المؤسسات المدنية ونشطاء بالأحزاب، وتم حظر حزب المجتمع الديمقراطي (DTP)، ومُنع نوابه من العمل السياسي.

كانت الحركة الكردية تتوقع حظر حزب المجتمع الديمقراطي وأعلنت سريعاً عن تشكيل حزب السلام والديمقراطية. ولكن هذا الحزب أيضاً لم يستطع الهرب من إجراءات الدولة القمعية. وفي سبيل التغلب على عتبة الـ ١٠% من الأصوات في الانتخابات العامة في ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١١، أدخل حزبُ السلام والديمقراطية مرشحين مستقلين في ائتلاف مع عدد قليل من الأحزاب السياسية، ونجح في الحصول على ٣٦ مقعداً في البرلمان^{١٨}، ستة من بينهم كانوا في السجن ولم يتم إطلاق سراحهم^{١٩}.

أرادت الدولة التركية من حزب السلام والديمقراطية أن يقطع علاقاته مع حزب العمال الكردستاني وإعلانه تنظيمًا إرهابيًا. وقد طالب مسؤولون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالأمر نفسه. أبقى حزبُ السلام والديمقراطية على موقفه بأنه ليست لديه أي علاقات عضوية مع حزب العمال الكردستاني، وإنما الأغلبية الكبرى التي تدعمه تدعم أيضاً حزبَ العمال الكردستاني. رأى حزبُ السلام والديمقراطية أن "بي.كا.كا" معارضة مسلحة للدولة، وزعم أن علاقاته مع حزب العمال الكردستاني تساعد في الضغط على الأخير للتخلي عن الأسلحة، على الرغم من أن حزبُ السلام والديمقراطية لا يعتبر أن هذا الأمر هو دوره. قال حزب السلام والديمقراطية أنه إذا كانت الدولة ترغب فعلاً في حل

القضية الكردية، فإنه يجب أن تتفاوضَ بشكل مباشر مع حزب العمال الكردستاني. وقد دعم حزبُ السلام والديمقراطية لقاءاتِ الدولة التركية مع "أوجلان" في سجن "إمرالي" ومع مسؤولي "بي.كا.كا" في "أوسلو". ومع ذلك، تغاضبت الدولة عن الموقف الإيجابي للحزب، واستمرت في الضغط عليه، وادّعت أنه "يدعم الإرهاب".

توقف عملية الحوار

في إطار محادثات السلام، وافقت اللجنة الحكومية على مقترح "أوجلان" لعملية من ثلاث مراحل لحلّ النزاع (وقف إطلاق النار والإصلاحات الدستورية والتطبيع، في ظل تحول حزب العمال الكردستاني إلى طرف سياسي في تركيا)، وقد كان هذا النهج الإيجابي متوقعاً بعد انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١١ العامة. وعلى الرغم من ذلك، استغلت حكومة العدالة والتنمية وفاة جنود كانوا في عملية عسكرية في منطقة "سلوان" في دياربكر (آمد) وإعلان مؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK) عن "الحكم الذاتي الديمقراطي" (أنظر بالأعلى)، كعذرٍ لها للإعلان عن أن "لا شيء سيبقى كما كان من قبل، سيدفعون ثمناً غالياً، ولا يجب أن يتوقع أحدٌ حسن النية من جانبنا"، وبدأت في تطبيق سياستها المخطط لها طويلاً لشن حرب غير مماثلة. منذ ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١١، توقفت الحكومة عن لقاء "أوجلان"، ومنعته من لقاء محاميه وعائلته.

بعد ذلك، استغلت الدولة وسائل الإعلام التي تسيطر عليها، للترويج لفكرة أن "حزب العمال الكردستاني انسحب من المفاوضات". وفي ٥ أكتوبر/تشرين الأول، كتب رئيسُ المجلس التنفيذي لـ (KCK) مراد قرة يلان، خطاباً إلى محرر صحيفة "طرف" التي تدعم مزاعم الدولة بقوة. وقد فسّر في خطابه السبب وراء إنهاء الاجتماعات، وكشفت عن التلاعب والتضليل اللذين يحيطان بالقضية الكردية. وسلط هذا الخطاب الضوء أيضاً على ما اتضح في محادثات أوسلو، وما هو ضروري لخلق أجواء تؤدي إلى صياغة سلام دائم.

البحث عن وسائل ديمقراطية بديلة

بعد أن تعرضت جهودها في الحوار للرفض، أعلنت الحركة الكردية أنه إذا رفضت الدولة الحلّ الديمقراطي الدستوري، فإنها ستسعى إلى فرض حل على حزب العدالة والتنمية من خلال الوسائل الديمقراطية البديلة، وإذا فشل هذا، فإن الشعب الكردي سيضطر إلى خلق حله السياسي الديمقراطي. وانطلاقاً من حقيقة أنه لم يتوقع من الدولة شيئاً، أعلن مؤتمر المجتمع الديمقراطي عن "الحكم الذاتي الديمقراطي" للشعب الكردي في ١٤ يوليو/تموز ٢٠١١. لم يكن نموذج الحكم الذاتي للشعب الكردي يتعلق بالسلطة: نأى "بي.كا.كا" بنفسه عن الحكم. ولكن هذا النموذج يؤمن بأن هذا هو الطريق للمجتمع الكردي ليطور إرادته السياسية وينال حقوقه الديمقراطية الأساسية.

على ما يبدو، هددت تلك التطورات حزب العدالة والتنمية لأنه لم يكن لديه أي مقترحاته خاصة به بشأن الحل الديمقراطي، وإلا ما السبب وراء خوفها من محاولات الكرد تطوير الديمقراطية من خلال إنشاء حكمهم الذاتي الديمقراطي؟ حاولت الحكومة القضاء على إرادة الشعب الكردي الذي كان يطالب بالحل الديمقراطي، من خلال استخدام النظام القضائي ضد حزب السلام والديمقراطية (BDP)، وسعت إلى جعل الوضع مستحيلاً بالنسبة للكرد للمطالبة بالحل الديمقراطي.

بعد ذلك، أُعيد إحياء "عمليات KCK" التي بدأت في ٢٠٠٩، وهو ما أدى إلى اعتقال الآلاف (أخبار يوكسكوكفا ٢٠١٣). اعتُقل أغلب محامي "أوجلان"، إلى جانب عدد كبير من الصحفيين الكرد. ومنذ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، اعتُقل ٨ آلاف شخص من بينهم نواب ورؤساء بلديات وصحافيين ومحامين ونشطاء حقوق إنسان ومفكرين وكتاب وأكاديميين، وقبعت مئات الأطفال الكرد في السجون التركية بتهمة إلقاء الحجارة على الشرطة خلال الاحتجاجات.

الصراع على السلطة داخل هيكل الدولة

في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، تم تسريب تسجيل صوتي لاجتماعات سرية في "أسلو" بين مسؤولي "بي.كا.كا" والمسؤولين الأتراك، على الموقع الرسمي لوكالة أنباء "ديكل"، دون علم مديري الموقع. وفي وقت لاحق، نشر موقع "بيان" تقريراً، عن أنه خلال اجتماع مع الصحفيين الأتراك في أوائل ٢٠١٣، قال رئيس المجلس التنفيذي لـ "KCK" مراد قرة يلان،

إن "اجتماعات أوصلو بدأت فعلياً في ٢٠٠٥". كانت الطريقة التي تم تسريب التسجيل الصوتي على موقع "ديكل" والإعلانات التالية، دليلاً على أن طرفاً ثالثاً كان ينخرط في هذه المحادثات. ومع ذلك، ألقى رئيس الوزراء "أردوغان" اللوم على اتحاد المجتمعات الكردستانية في تسريب التسجيل الصوتي، وأعلن أن تلك الاجتماعات انتهت (ملييت ٢٠١٢). وسرعان ما زادت حكومة العدالة والتنمية من عزلة "أوجلان" من خلال تأجيل لقاءاته مع محاميه.

في ٧ فبراير/شباط ٢٠١٢، دعا الادعاء العام التركي مدير الاستخبارات الوطنية "حاقان فيدان" ومساعدته عاطف غونيس والمدير السابق للاستخبارات التركية إمري تانر، لإصدار بيانات بشأن اجتماعاتهم في أوصلو فيما يتعلق بـ"قضية KCK" (Aynaheber) ٢٠١٢. وكان واضحاً أن الادعاء العام يسعى إلى سجن مسؤولي الدولة الذين حضروا تلك الاجتماعات.

وانطلاقاً من شعور بالقلق بأنه هو نفسه قد يتعرض للملاحقة، أصر "أردوغان" على أن "فيدان" وغيره من المسؤولين بالاستخبارات التركية، لن يقدموا أي بيانات أو إفادات في هذا الشأن. وقد أوضح الصدع بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، أن اجتماعات "أوصلو" انتهت بسبب الصراع داخل هيكل الدولة. وعلى الرغم من ذلك، وانطلاقاً من شعور بأنه يتعرض للحصار، غيّر حزب العدالة والتنمية مجدداً من نهجه وفتح جبهة معركة مع (KCK). وبعد يومين، مررت الحكومة مشروع قانون يتطلب إذن رئيس الوزراء لمحاكمة مسؤولي الاستخبارات التركية.

الوضع الراهن: الخوف من السلام

بدلاً من اختيار الوسائل الديمقراطية والسلمية لحل النزاع، أظهرت الدولة التركية مراراً ازديادها للديمقراطية من خلال الاعتقالات والاحتجاز وقمع الممثلين السياسيين القانونيين للکرد (مثل: حرمانهم من الحق في التعبير عن أنفسهم بلغتهم الأم). ولكن القادة الكرد أخذوا بزمام المبادرة من جديد، من خلال إطلاق برنامج جري للمفاوضات الديمقراطية، يهدف إلى إدخال إصلاحات قانونية وقضائية طويلة الأجل.

عملية السلام في إمرالي ٢٠١٣: أملٌ جديد؟

في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، بدأ عناصرُ "بي.كا.كا" المعتقلين إضراباً مفتوحاً عن الطعام رداً على النهج العنيف لحكومة حزب العدالة والتنمية (بيستانوس ٢٠١٣). في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع اقتراب الإضراب عن الطعام إلى الموت، دعا "أوجلان" إلى وقف هذا الإضراب، وحذر أيضاً من التطورات الخطيرة في "روج آفا" أو غرب كردستان (سوريا)^{٢٠}. وقد لقي نداءُ "أوجلان" أذاناً صاغية، حيث أوقفَ مقاتلو "بي.كا.كا" المعتقلون إضرابهم عن الطعام. وبعد فترة قصيرة، أعلن "أردوغان" عن عملية حوار جديدة بين مسؤولي الدولة و"أوجلان" في جزيرة "إمرالي".

في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٣، أبلغ "أوجلان" وفدَ حزب السلام والديمقراطية الذي يزوره في جزيرة "إمرالي"، إن جهودَ الادعاء العام في تركيا لتقديم مسؤولي الاستخبارات التركية إلى المحاكمة قبل ٥ أشهر، كانت محاولة انقلاب. وقال إنه كتب بعد ذلك إلى الحكومة، في جهود أدت إلى عملية حوارٍ جديدة. قال "أوجلان" إنه سيقدم مستندات مكتوبة إلى إدارة اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK) وحزب السلام والديمقراطية، ويطرح بياناً علنياً في احتفالات النوروز في ٢٠١٣ في دياربكر (آمد)^{٢١}.

هذا ما حدث تماماً، حيث تمت قراءة بيان "أوجلان" التاريخي على ما يزيد على مليون شخص كانوا يجتمعون في دياربكر (آمد) في احتفالات النوروز في ٢١ مارس/آذار ٢٠١٣. أعلن "أوجلان" بدايةً عصرٍ جديد (سينديكا ٢٠١٣)، ودعا اتحادَ المجتمعات الكردستانية إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار وسحب وحداته المسلحة من شمال كردستان. وقدم كذلك اقتراحاتٍ مفصلة إلى الحكومة، أشار فيها إلى التعديلات التشريعية الضرورية والخطوات المطلوبة لتقدم العملية.

رداً على دعوة "أوجلان"، أعلن اتحادُ المجتمعات الكردستانية (KCK) وقف إطلاق النار في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٣. وفي مايو/آيار ٢٠١٣، راقبت الصحافةُ الدولية إعلانَه استعدادات التراجع وبداية انسحاب مقاتلي "الكريلان" من شمال كردستان.

التزامات لم يتم الوفاء بها في عملية السلام الجديدة

كان من المفترض أن تتألف عملية السلام التي فاوض اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK) الحكومة التركية عليها من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تتكون من وقف إطلاق النار من الجانبين، وخطوات بناء الثقة وتنفيذ الآليات العملية. وكانت المرحلة الثانية تتعلق بالتعديلات الدستورية والقانونية التي هي قلب وجذر القضية الكردية. أما المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي توصف بـ"التطبيع"، فإنها تتوقع إخلاء السجون وعودة الكرد في الجبال من المنفى والسماح للجميع بالمشاركة في السياسة^{٢٢}. ولسوء الحظ، لم تلتزم الحكومة بالاتفاق، واعتبرت الخطوة "غير فعالة".

في الوقت الذي كان الجانب الكردي قد اتخذ فيه خطوات استراتيجية إلى الأمام، كانت حكومة العدالة والتنمية ساكنة تماماً ولم تتحرك. بحلول ذلك الوقت، كان من المفترض أن تكون لجنة الحقيقة والمصالحة قد تشكلت، وكان من المفترض أن يكون البرلمان ممر التعديلات القانونية دعماً لهذه العملية، وكان من المفترض أيضاً إطلاق سراح السجناء المرضى وتشكيل مجموعة استشارية. كل تلك الخطوات لم تحدث بسبب الحكومة التي مرتت قانوناً يحمي موظفيها المدنيين، ولكنها لم تتخذ الإجراءات نفسها لحماية عملية السلام. وكما هو واضح، أي شخص شارك في عملية الحوار يمكن أن يتم اتهامه بخرق القانون وسجنه في أي لحظة.

إن إصرار حزب العدالة والتنمية الفعال على إعاقة الأطراف الرئيسية لعملية السلام، يثبت أن لديها دوافع خفية، خصوصاً حقيقة أن "أوجلان" مهندس هذه العملية، لا يزال محروماً من أي اتصال بالعالم الخارجي، وهو ما يلقي بالشكوك على صدق الحكومة. وقد أعلن الرئيس المشترك لحزب السلام والديمقراطية (BDP) صلاح الدين دميرتاش، أن "الحكومة تعهدت بالمساعدة على انسحاب الكريلا وتمكين (أوجلان) من التواصل مع العامة، ولكن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها" (خبر ٢٠١٣). لم تدحض الحكومة تصريح "دميرتاش"، وبدلاً من إجراء تعديلات قانونية لتمكين العملية من التقدم، عززت فعلياً من إجراءاتها التعسفية لتعزيز وضعها في الحوار، فعلى سبيل المثال، حظرت نشر الصور الملتقطة على جزيرة "إمرالي" لـ"أوجلان" ووفد حزب السلام والتنمية.

شكل حزب العدالة والتنمية، تحديداً رئيس الوزراء أردوغان، مجموعة من الخبراء لم تقدم جديداً هي الأخرى. تضمنت تلك المجموعة ٦٢ "حكيمًا" -من بينهم ١٢ امرأة- من الفنانين والسياسيين والأكاديميين والصحافيين ورجال الأعمال وممثلي المجتمع

المدني- من الأقاليم السبعة التركية. وقد أعدت المجموعة تقريراً عرضته أمام رئيس الوزراء وسط توقعات بأنه سيتم التعامل مع التوصيات من خلال حزمة "تعزيز الديمقراطية" التي أعدها "أردوغان". ولكن هذا لم يحدث، حيث أعلن البروفيسور باسكين أوران عضو المجموعة، أنه استقال منها لأن الحكومة لم تتخذ الإجراءات التشريعية التي وعدت بها بعد بدء انسحاب مقاتلي "الكريل". وهذه المجموعة غير نشطة حالياً (ميلليت ٢٠١٣).

بدلاً من الوفاء بالتعديلات التشريعية التي تعهدت بها، مضت حكومة العدالة والتنمية في بناء المزيد من الحصون، مثل الثكنات العسكرية في كردستان وتعزيز أنشطة الجيش. يبدو أن الحكومة تنوي الاحتفاظ بالخيار العسكري، فقد أنهى الجيش التركي عملياً وقف إطلاق النار من خلال قتل مدني خلال مظاهرة ضد إحدى الثكنات في "شرناق". ورداً على تكتيكات الحكومة التي تهدف إلى تخريب عملية السلام، أعلن اتحاد المجتمعات الكردستانية في ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، أن وقف إطلاق النار سيظل سارياً إلا أنه سيتم تعليق انسحاب مقاتلي "الكريل". في الوقت نفسه الذي كان وقف إطلاق النار مطبقاً في تركيا، كانت الحكومة تدعم الحرب ضد الكرد في سوريا من خلال دعم المجموعات الموالية لتنظيم القاعدة مثل "جبهة النصرة".

خلال لقاء مع عائلته في ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، وصف "أوجلان" موقف الحكومة كالتالي:

أخبرناهم أن يجرؤوا تعديلات قانونية وسيغادر مقاتلي الكريلا الدولة. كان من الممكن أن يغادروا سريعاً، في غضون شهرين فقط. ولكن الدولة والحكومة لم يفعلوا شيء. ولأنهما لم يفعلوا شيئاً، فهذا أقصى ما كان يمكن أن يحدث. لم يتم إعداد الإطار القانوني. لو كانت الدولة أعدته، لكان مقاتلو الكريلا غادروا في الحافلات وتراجعوا بارتياح. ولكن لم يتم إعداد هذا لإطار. لهذا السبب لا تزال هذه العملية على نفس الشكل حتى يومنا هذا^{٢٣}.

استنتاجات

حين تأسس، آمن حزب العمال الكردستاني بأنه ليس هناك إمكانية لتنفيذ حملة سياسية نيابة عن الشعب الكردي، في وقت يُقابل فيه أدنى نشاط سياسي ممكن بعقاب شديد. واستلهاً من الحركات القومية التحررية الأخرى واتفاقاً مع تكتيكاتها، تبنى حزبُ العمال الكردستاني نهجهم العسكري والإيديولوجي. واختار "بي.كا.كا" خوضَ حرب شعبية ممتدة لهزيمة الاستعمار التركي وإجبار الحكومة التركية على الاعتراف بالکرد.

على مرّ السنين، تطورت نظرة "بي.كا.كا" إلى الحرب وتبنى استراتيجية جديدة لاستبدال عقلية "الدفاع والتوازن والهجوم" الكلاسيكية للحرب الشعبية الثورية. وبعد عام ١٩٩٠، تميز نضالُ الشعب الكردي بحروب العصابات والانتفاضات الشعبية. ومنذ مطلع الألفية، تنامت أهمية النضال السياسي الديمقراطي، وإلى جانب الانتفاضات الشعبية، أصبح مهماً بنفس قدر حروب العصابات، والتي جرى إعادة توجيهها نحو الأعمال المشروعة للدفاع عن النفس. أصبح نضالُ "بي.كا.كا" أكثر تعقيداً، مع تبني شريحة واسعة من الاستراتيجيات. ومنذ عام ١٩٩٣ تحديداً، أكد زعيمُ "بي.كا.كا" أوجلان أهمية الحل السياسي الديمقراطي من خلال الإعلان عن وقف إطلاق النار أحادي الجانب عدة مرات. من خلال الوضع العالمي والنضج والوعي التنظيمي للشعب الكردي، بالإضافة إلى الإدراك الأوسع للقضية الكردية- والتي تتضمن في جزء منها الرأي العام التركي- يمكن أن يتحقق الحل الديمقراطي السياسي. لم تعد هناك حاجةٌ إلى هزيمة الدولة التركية وجيشها من خلال الوسائل الحربية وحدها.

مع ذلك، على الرغم من كل هذه الجهود، أظهرت الدولة التركية أنها غيرُ مهتمة بالتوصل إلى حل سياسي ديمقراطي، وحاولت إقصاء "بي.كا.كا" من الحلول المحتملة. وقد كرر حزبُ العدالة والتنمية مزاعمه بأنه على استعداد لحل القضية الكردية، إلا أنه يرفض قبول الشعب الكردي على أنه مجتمعٌ قومي له إرادة ديمقراطية يمكنه من خلالها أن يحدد مصيره. لم يتم أخذُ المطالب الكردية- الخاصة بالتعلم بلغتهم الأم واستخدام اللغة التركية في المجال العام والحرية الثقافية- على محمل الجد أبداً. من الواضح أن الدولة التركية تؤمن بأنه يمكنها إجراء إصلاحاتٍ طفيفة والسماح ببعض الحقوق الفردية وبهذا الشكل ستختفي المشكلة. لم تعامل الدولة أبداً مع جذور المشكلة أو تسعى إلى فهم تاريخها. ونتيجة لذلك، واصلت الحلول المقترحة سياسات الدولة المعتادة المتمثلة في القمع والإبادة والتدمير.

على الرغم من أن تركيا تعتبر واحدةً من أكثر الدول حداثةً في المنطقة، فإن حكمها لم يكونوا أبداً قادرين على حل المشكلة ديمقراطياً. هم يعتبرون أن النضال الكردي من أجل الديمقراطية تهديداً يزعزع سلطاتهم في نهاية المطاف. والمشكلة نفسها تواجه الدول العربية وإيران، حيث تعتبر أمة واحدة وديانة واحدة في تلك الدول هي صاحبة الأولوية، بينما المجموعات العرقية والدينية الأخرى يتم إبعادها ومنعها من تشكيل منظماتها الديمقراطية المدنية الخاصة بها. كل الأنشطة التي لا تعد جزءاً من الإيديولوجية الرسمية والأمة الرسمية واللغة الرسمية والثقافة الرسمية والسياسات الرسمية، ينظر إليها على أنها جريمة ويتم وصفها بـ"الخيانة".

حين يقارن المرء بين الأدوات التي تمتلكها الدولة التركية والأدوات التي يمتلكها "بي.كا.كا"، يتضح تماماً أن الدولة أكثر تأهيلاً لاتخاذ خطوات أكبر وأكثر أهمية. ومع ذلك، كانت الدولة ترغب دوماً في أن تصدر الوضع دائماً من خلال توقع أن "يستسلم" الكرد أو أن يرضوا بالتنازلات القليلة التي تقدمها، لأنه من المفترض أن هناك حاجة لإرضاء المعارضة. ولكن ٩٠% من الناس والمعارضة يدعمون اتخاذ الحكومة خطوات إيجابية تجاه الحل السلمي. من حين لآخر، تزعم الحكومة أن قوانينها تعرقل التقدم، ولكن هذا الادعاء ليس له معنى في ظل حقيقة أن الحزب الحاكم حصل على ٥٠% من أصوات الناخبين حين تعهد بصياغة دستور جديد. وتُظهر كل استطلاعات الرأي أن مواطني تركيا يدعمون حل القضية الكردية من خلال دستور جديد.

في مقال بصحيفة "طرف" في ٥ مايو/آيار ٢٠١٢، شرح الصحافي التركي روني مارغوليس سبب عدم حل القضية الكردية حتى الآن، حيث قال:

المشكلة ليست في الكرد ولا "بي.كا.كا" ولا الأسلحة. المشكلة هي محاولات الدولة لحل القضية من خلال استخدام العنف منذ عام ١٩٢٦. يجب ألا ننسى هذا الأمر. يبقى الحل دوماً هو وقف الظلم. طالما أن محاولات الدولة لحل المسألة هي استخدام النهج العسكري، فإن هؤلاء الذين يسعون إلى العدل باستخدام الأسلحة لن يتوقفوا عن مساعيهم، ولا يمكن وقفهم وسيستمرون في هذا. ليس هناك مثال في التاريخ تعرض فيه شعب للأبد للقمع باستخدام الأسلحة والوسائل العسكرية. من أجل إنهاء هذه الحرب، تقع على كل من هو تركي وصالح وعادل مسؤولية المطالبة بحقوق جميع من

يطالبون بحقوقهم، والتأكيد على أن السبيل الوحيد لإنهاء هذه الحرب هو إعطاء الحقوق لهؤلاء الذين يطالبون بحقوقهم. إن مطالبة جانب واحد فقط في الحرب بإلقاء سلاحه بينما الحرب لا تزال جارية، هو أمر لا معنى له. لا يمكن تنحية السلاح جانباً إلا بعد شروط معينة يتم الاتفاق عليها وضمائنات يتم تقديمها. إن مسؤولية الأتراك العقلاء ليست دعوة طرف واحد للتخلي عن سلاحه، وإنما دعوة الطرف الآخر بالاعتراف بحقوق هذا الطرف.

إن الشعب التركي جاهزٌ للحل، ولكن ليست هناك شجاعة سياسية لحل هذه المشكلة.

هناك إمكانية لأن يتحول تاريخُ الشعبين الكردي والتركي إلى مسيرة هائلة إلى الأمام نحو الديمقراطية، وهي مسيرة مهمة بنفس قدر أهمية الماء والوقود بالنسبة للناس. إن المستقبل الذي يستند إلى المعايير الديمقراطية هو أمرٌ حاسم بالنسبة للشعوب التركية والإيرانية والعربية. الكرد لا يرغبون في التهديد، وإنما يرغبون في العيش بسلام إلى جانب الآخرين. وبدلاً من أن يتم استخدامهم كأداة لـ"التقسيم والحكم"، هم يرغبون أن يكونوا قوةً موحدة على أسس حرة وقوية. هم لا يرغبون أن يكونوا أداة للقوى القمعية، بل يستحقون أن يُنظرَ إليهم على أنهم قوة ديمقراطية في مسيرة المنطقة نحو الديمقراطية. يمكن لهذا المشروع أن يكون نموذجاً مثالياً للشرق الأوسط بأكمله.

إن إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية يتطلب الحساسية. تمثل الدياناتُ السيادة والدول السيادة نفسَ العقليات التي لا تتناسب مع الديمقراطية. إن التحول إلى نظام مؤسسي ديمقراطي صعبٌ بشكل خاص، لأن المؤسسات الديمقراطية تعرف نفسها من ناحية الدولة، وتستلزم النسخة الديمقراطية الجديدة من الدولة القومية التركية حرية اللغة والثقافة.

في هذه المرحلة، للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نفسُ أهمية الحكومة التركية في حل القضية الكردية. ولسوء الحظ، فإن دعمهم يشجع الدولة التركية على ترك المشكلة دون حل. حين يكون هذا الدعم مشروطاً، فإن الطريق نحو السلام سيصبح أسهل كثيراً. وربما تكون أهم خطوة يمكن اتخاذها لدعم الحل السلمي، هي إزالة حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب الأوروبية.

حين ننظر بعين الاعتبار إلى النضال الكردي ومرحلته الراهنة، يمكننا رؤية أن حلاً للمشكلة الكردية يفرض نفسه على أجندة الأحداث العالمية. ومع ذلك، لا يمكن حل المشكلة من خلال اللجوء إلى نهج قومي ضيق: الشعب الكردي يريد صياغة مستقبل مشترك مع الشعوب الأخرى في المنطقة. إن جذور المشكلة عالمية في طبيعتها وحل المشكلة يجب أن يكون عالمياً. وحده المنظور الواسع يمكنه ضمان حل دائم للقضية الكردية. يجب على الفور إعادة إطلاق عملية الحوار بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني و"أوجلان". وليس هناك حل ممكن بإقصاء "أوجلان" و"بي.كا.ك".

ملاحظات:

- ١- دفعت الدولة التركية أموالاً وقدمت الأسلحة لما يقرب من ٩٠ ألف قروي كردي للدفاع عن قراهم في البداية، وبعد ذلك استخدمهم الجيش التركي في تنفيذ عمليات عسكرية محلية وعبر الحدود. بعض هؤلاء المنتمين إلى "حراس القرى" يحاكمون الآن على جرائمهم. وقد استخدمت الدولة التركية حراس القرى فيما يقرب من ١٧ ألف عملية قتل خارج نطاق القانون.
- ٢- وفقاً للأسطورة في الشرق الأوسط، يرمز النوروز (اليوم الجديد) إلى مقاومة وتحرر الحداد "كاوا" ضد وحشية الطاغية "أزدهاك" -وهو ما يمثل تحرر الشعوب المقهورة (أيمن ٢٠١٣).
- ٣- لا تزال هذه السياسة مستمرة إلى يومنا هذا: ٢٧ حزباً تم حظرهم بسبب القضية الكردية. ولكن كل حزب كردي يتم حظره يجري استبداله بآخر جديد.
- ٤- على سبيل المثال، يُقال إن الجيش التركي استخدم أسلحة كيميائية في وادي "كازان"، حيث قُتل ٣٩ مقاتلاً في الاشتباكات في منطقة "تشوكورجه" بمحافظة هكاري في ٢٢-٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. المصدر على الإنترنت: <http://www.kurdishinfo.com/turkish-army-claims-they-didnt-use-chemical-weapon-in-kazan-valley>
- ٥- www.serxwebun.org/arsiv/١٣٦/
- ٦- "تواترت الشائعات عن تعرض أوزال للقتل لسنوات طويلة، ربما من خلال أعضاء في قوات الأمن التابعة للدولة التي كانت تقاوم جهوده لإيجاد حل سلمي للقضية الكردية. أشارت تقارير إعلامية أنه قبل وفاته بفترة قصيرة، عارض (أوزال) تبني استراتيجية مواجهة العصابات من جانب الدولة، بما في ذلك تجنيد القتلة من الجناح اليميني، لمطاردة قادة الثوار الكرد والمتعاطفين معهم" (سيرت ٢٠١٢).
- ٧- كان قتل هؤلاء الجنود مسألة خلافية دوماً: "أوجلان" نفسه، بالإضافة إلى بعض المؤيدين للسلام في تركيا، طلبوا تحقيقاً مستقلاً في الحادث. كثيرون يؤمنون بأن الجنود الأتراك وشوا بمسارات زملائهم لحزب العمال الكردستاني لأنهم كانوا يرغبون في استمرار الصراع.
- ٨- حصدت الهجمات التي نفذتها عصابات مدعومة من قبل الدولة لمواجهة "الكريلا" (تحت أسماء مختلفة)، حياة ١٧ ألف من المدنيين الكرد من بينهم نساء وأطفال ورجال أعمال ومفكرون وصحافيون وأكاديميون وأشخاص ليسوا مقاتلين في "بي.كا.كا".
- ٩- لمذكرات "أوجلان" نفسه وتفسيراته لهذه المؤامرة، أنظر "أوجلان ٢٠١٠".
- ١٠- المصدر على الإنترنت: <https://bit.ly/٢O٩nxxgi>.
- ١١- يمكن مقارنة المؤتمر الوطني الكردستاني بالمؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا التي عانت نظام الأبارتheid، أو بمنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) قبل معاهدات أوسلو، على الرغم من أنها ليست تنظيماً عسكرياً.
- ١٢- للحصول على تفصيل أكبر للمنظمات النسائية المختلفة التي تأسست خلال النضال الكردي، أنظر الملحق الثاني (التسلسل الزمني).
- ١٣- رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في البرلمان التركي في مارس/آذار ٢٠٠٨.
- ١٤- في زمن تفكك الإمبراطورية العثمانية، وتحت مسمى خلق أمة مهيمنة، ارتكب الأتراك مجزرة بحق الأرمن وأجبروا مئات الآلاف منهم إلى الفرار. منذ عام ١٩٢٣، تناول التاريخي الرسمي التركي وكتب المدارس الأرمن على أنهم حاولوا تقسيم الدولة وكانوا يسعون إلى الصراع. دائماً ما كانت الأمة التركية تعاني من فكرة القومية والكراهية تجاه الشعب الأرمني.
- ١٥- هذه إشارة إلى القمع الضخم لأي نوع من الأنشطة الكردية في تركيا، وقد بدأ منذ ٢٠٠٩ واستمر إلى يومنا هذا.

- ١٦- هذا يشير إلى تاريخ رمزي للنضال الكردي: في هذا التاريخ من عام ١٩٨٤، أطلق حزب العمال الكردستاني حرب "الكريلا".
- ١٧- أعلنت الحكومة أولاً عن عملية "انفتاح على الأكراد" ولكن في رد فعلها تجاه رفض القوميين لاحقاً، أطلقت عليها اسم "الانفتاح الديمقراطي". وتغير الاسم مرة أخرى إلى "عملية الوحدة الوطنية والأخوة". ولكن مصطلح "الوحدة الوطنية" يُعرّف جميع من يعيشون في تركيا على أنهم "أتراك".
- ١٨- عتبة الـ ١٠% هي إجراء غير ديمقراطي هدفه إبقاء السياسيين الكرد خارج البرلمان وإجبار الأحزاب الكردية على تقديم مرشحين مستقلين. وبدون هذه العتبة، كانت نسبة الأصوات نفسها كفيلة لتقريب حزب السلام والديمقراطية من الحصول على ٦٠ مقعداً في البرلمان. في الانتخابات السابقة، قدم الحزب الكردي أيضاً مرشحين مستقلين وحصل على ٢٢ مقعداً في البرلمان.
- ١٩- أربعة من بين ٦ نواب تم انتخابهم بدؤوا إضراباً عن الطعام في السجن في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٢، وهي ذكرى أسر "أوجلان"، بهدف المطالبة بإعادة إطلاق المفاوضات مع "أوجلان" وإيجاد حل سلمي للقضية الكردية. وأجبرت المحكمة على إطلاق سراح كل النواب في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.
- ٢٠- للحصول على وصف للثورة الجارية في سوريا وغرب كردستان، انظر الملحق الأول.
- ٢١- للحصول على النص الكامل للإعلان باللغة الإنجليزية، انظر <https://bit.ly/2uh1lgZ>.
- ٢٢- المصدر على الإنترنت: <http://firatajans.com/news/guncel>.
- ٢٣- المصدر نفسه.

قائمة المراجع

- *Ayman, M. Nuri (٢٠١٣). Newroz'un anlamı ve ateşin kutsallığı (The meaning and sanctity of Newroz fire). Ozgur gundem, ١٣ March.
- * Ayheber (٢٠١٢). Türkiye ve dünyadaki bugünkü gündem (The agenda in Turkey and the world). ١٥ February. Online at: www.ayhaber.net/yazar.asp?yaziID=٨٠١٤ (الرابط لا يعمل).
- *Bestanuce (٢٠١٣). Van F Tipi'nde ٣٢ tutsak süresiz dönüşümsüz açlık grevinde (٣٢ prisoners on unlimited hunger strike in Van). ٢٩ October. Online at www.bestanuce.org/haberayrinti.php?id=٦٦٧٤٩ (الرابط لا يعمل).
- *Bila, Fikret (٢٠١٠). Öcalan'ın yakalanma süreci nasıl başladı? (How did the process of catching Öcalan begin?) Nethaberci, ٧ July. Online at: <http://nethaberci.com/sondakika-dunyahaberleri/Öcalaninyakalanma-sureci-nasil-basladi-٤٣٥١.html> (الرابط لا يعمل).
- *Breau, Susan C. (٢٠٠٢). The situation in south-east Turkey: Is this an armed conflict for the purpose of international humanitarian law? Online at: http://campacc.org.uk/uploads/seminar_breau2.pdf
- *CNNTuRK (٢٠١٠). Geçmişten bugüne PKK ateşkesleri (Past to present PKK ceasefires). ٢٨ June. Online at: <https://bit.ly/2mz1sLk>
- *Fendoğlu, hasan Tahsin (٢٠١١). Parti Kapatma, HADEP ve AİHM (Closing Party, HADEP and the ECHR). Institute of Strategic Thinking (SDE). ٣ January. Online at:

www.sde.org.tr/tr/haberler/1344/partikapatma-hadep-ve-aihm.aspx (الرابط لا يعمل).

*Haber (2013). Selahattin Demirtaş. Online at: www.internethaber.com/selahattin-demirtas/

*Kinzer, Stephen (2011). Turgut Özal'ın Ölümü Şüpheli (Suspicious death of Turgut Özal). Iktibas, 23 October. Online at: <http://iktibas.net/metin.php?seri=482> (الرابط لا يعمل).

*Korucu, Bülen (2014). Yeni başlayanlar için 7 Şubat rehberi (guide for beginners on February 7). Zaman, 12 January. Online at www.zaman.com.tr/pazar_7-subatta-ne-oldu-biliyormusunuz_2192873.html (الرابط لا يعمل).

*Kurdish human Rights Project (2011). 'Displacement in the Kurdish regions.' Presentation, Kurdish human Rights Project. Online at: www.khrp.org/khrp-news/human-rights-documents/briefing-papers.html (الرابط لا يعمل).

*Milliyet (2012). Başbakan Erdoğan'dan 'Oslo görüşmeleri' açıklaması (Declaration by Turkish Prime Minister Erdoğan concerning the Oslo meetings). 26 September. Online at: <https://bit.ly/2JlcsiR>.

*Milliyet (2012). İşte Akil İnsanlar Heyeti (Wise people delegation). 4 April. Online at: <https://bit.ly/2JLAadW>.

*Ongan, Ali and Murat Aktas (2006). Agreement with Kongra-gel to ban landmines. 19 July. Online at:

www.savaskarsitlari.org/arsiv.asp?ArsivTipID=5&ArsivAnaID=34067 (الرابط لا يعمل).

*Öcalan, Abdullah (2004). Bir Halkı Savunmak (Defending a People). Online at: www.abdullah-ocalan.com/savunmalar/4/birhalkisavunmak.html (الرابط لا يعمل).

*Öcalan, Abdullah (2010). 'A conspiracy against peace'. II Manifesto, 12 February. Online at <https://bit.ly/2uWL1fX> (الرابط لا يعمل).

*Rojbas (2011). Komplonun Ayrıntıları (Conspiracy details). 11 August. Online at: <http://rojbas1.wordpress.com/2011/08/11/komplonun-ayrintilari/> (الرابط لا يعمل).

*Seibert, Thomas (2012). Turkey hunts for what, or who, killed premier Özal. The National, September 28. Online at <https://bit.ly/2NDabrC>.

*Sendika (2013). Abdullah Öcalan'ın Newroz mesajının tam metni: "Bu son değil, yeni bir başlangıçtır" (النص الكامل لإعلان أوجلان: هذه ليست النهاية بل بداية جديدة) 21 March. Online at: <https://bit.ly/2JMATEz>

*Serxwebun (1995). Dublin'den Kürdistan ve Ortadoğu'ya (From Dublin of Kurdistan and the Middle East). Online at:

www.serxwebun.org/arsiv/164/files/assets/pages/page004.swf (الرابط لا يعمل).

*Steinvorth, Daniel and Yassin Musharbash (2010). Shocking Images of Dead Kurdish Fighters: Turkey Accused of using Chemical Weapons against PKK. Spiegel Online, 12 August. Online at: <https://bit.ly/1LaNdoa>.

*Wikipedia (2010). Turkish constitutional referendum, 2010. Online at: http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish_constitutional_referendum,2010

*Yüksekova haber (٢٠١٣). KCK operasyonlarının başladığı gün! (The day of the KCK declaration). ١٤ April. Online at: www.yuksekovahaber.com/haber/kck-operasyonlarinin-basladigi-gun-٩٨٨٨٨.htm (الرابط لا يعمل).

الملحق الأول: الثورة في سوريا وغرب كردستان (روج آفا)

لا يمكن فصلُ عملية السلام في تركيا عن التطورات التي تجري في الأجزاء الأخرى من كردستان والشرق الأوسط. أيُّ تطور، سواء بالسلب أو بالإيجاب، يؤثر بشكل مباشر على عملية السلام. إن الدولة التركية لا تزال مستمرة في معارضتها لأي تطور إيجابي في بقية أجزاء كردستان على أساس أن هذا التطور الإيجابي سيلهم سكانها الكرد. بسهولة، يمكننا أن نرى هذا الأمر في سوريا التي تدعم فيها الدولة التركية سرّاً الجماعات الموالية لتنظيم "القاعدة"، لوجيستياً وعسكرياً. وفي مقابل دعمها للثوار، تطالب تركيا الائتلاف الوطني السوري بعدم الاعتراف بالكرد. نشرت مجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية تقريراً في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، قالت فيه إن الموضوع الذي من شأنه إحباط أي عملية سلام بين الحكومة التركية وعبدالله أوجلان، هو دعم الحكومة للجماعات الموالية لتنظيم "القاعدة" التي تقاوم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) في شمال سوريا، التي تسمى أيضاً بـ"روج آفا" أو غرب كردستان^١.

كانت قد مرت ثلاث سنوات على بدء الانتفاضة في سوريا، ويبدو أن مصير هذه الانتفاضة سيحدد مصير الشرق الأوسط. على الرغم من أنه يبدو أن الأمر حرباً بين نظام البعث والجماعات المسلحة، فإن الولايات المتحدة وروسيا وإيران والسعودية وقطر والأردن وتركيا ودول أوروبية عديدة، أصبحت منخرطة في تلك الحرب. بعض هذه الدول تدعم النظام السوري، بينما تدعم أخرى جماعات المعارضة، وهو ما تسبب في طول هذه الحرب وأدى إلى مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وفرار الملايين وتدمير سوريا. كما تتنامى الكراهية بين المجموعات المختلفة من المواطنين ويزداد العنف بين الأديان بقوة يومياً. مع ذلك، أصر الكرد منذ البداية أنهم يفضلون الوسائل السلمية لحل المشاكل الحالية، ورفضوا الانحياز لأي جانب سواء النظام أو المعارضة، لأن أيّاً منهما لا يعترف بالحقوق الطبيعية والديمقراطية للشعب الكردي. وقد باءت كلّ الاتصالات بين الشعب الكردي والمعارضة بالفشل، بسبب السلوك الشوفيني للمعارضة.

في مقابلة مع صحيفة "طرف" التركية، قال فيسيل آيهان:

حين بدأت التحركات الأولية ضد بشار الأسد في سوريا، كانت تركيا تقول إنها مستعدة لدعم المطالبات المشروعة للشعب السوري. والآن، باتت هناك مناطق يحكمها الائتلاف الوطني السوري. والمثير للسخرية هو أننا لا نطالب بإلغاء هذه الإدارات، ومع ذلك نطالب بتفكيك الإدارات التي تحكم المناطق الكردية. نحن نعارض إدارات الحكم الذاتي التي تأسست في المناطق الكردية، ومع ذلك لا نتقدم بالمطالب نفسها بالنسبة للإدارات التي تحكم المناطق العربية السنية. نحن لا نقول إن العرب "لا يجب أن يشكلوا مناطق حكم

ذاتي". سوريا هي وطن المسيحيين والدروز والعلويين. ربما يتم تشكيل منطقة حكم ذاتي للعلويين أيضاً. إذا قال العلويون والدروز إنهم سيشكلون منطقة حكم ذاتي، هل ستعارضهم تركيا أيضاً؟^٢

نأى الكرد بأنفسهم عن طرفي العنف تماماً، وفضلوا اختيار "طريق ثالث"، يقترح التمثيل العادل لكل المواطنين والهويات في إطار سوريا موحدة، ويرحب بالحل الدبلوماسي، ولا ينظر إلى أحد بعين العداء ويسعى فقط إلى الدفاع عن نفسه ضد الهجمات الخارجية. هذا الطريق الثالث يعمل على تطبيق مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي الذي يركز على مبدأ المصير المشترك للشعوب. اختار الكرد بدلاً يسعى إلى مستقبل مشترك، ليس فقط للمجموعات العرقية مثل الكرد والعرب والأرمن والآشوريين والشيشان والتركمان، وإنما للهويات الدينية أيضاً مثل المسيحيين والمسلمين والإيزيديين والسنة والعلويين. لم يشارك الكرد في الحرب، واكتفوا فقط بتنظيم أنفسهم اجتماعياً وعسكرياً من أجل الدفاع عن مناطقهم. في ١٩ يوليو/تموز ٢٠١٢، اقترحت وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) المباني الحكومية في مدينة "كوباني" الكردية^٣، وأجبرت القوات الحكومية على مغادرة المدينة. خرجت إدارة المدينة دون قتال، وتم تسليم المدينة إلى مجلس شعب غرب كردستان (MGRK). وقد حدث الأمر نفسه لاحقاً في مدينتين حدوديتين أخرتين، هما "عفرين" و"جزيرة بوطان": كلتا المدينتين تم التنازل عنهما للمواطنين. وقد عزز ما جرى حتى الآن في التاريخ الكردي وعُرف باسم "ثورة غرب كردستان (روج آفا)"، من تطلعات الكرد: عزز الكرد حكمهم الذاتي ونظموا أنفسهم من القاعدة إلى القمة، من المنظمات المدنية للأطباء والمهندسين والمعلمين والشباب، بالإضافة إلى النقابات التجارية والجمعيات النسائية، وحتى المجالس العامة. وشكل الكرد أيضاً لجاناً اقتصادية، وباتوا الآن يسعون إلى الحصول على المركز السياسي، أو على الأقل، يريدون أن يتم الاعتراف بالمناطق التي يسيطرون عليها ويدافعون عنها.

من الأفضل إلقاء نظرة تاريخية على الوضع لفهم الظروف الراهنة وجدوى المشروع الكردي بشكل أكبر. تشكلت سوريا نتيجة معاهدة لندن عام ١٩٢١ بين فرنسا والإدارة الكمالية. ونتيجة لهذا الاتفاق، تم رسم الحدود بين الكرد في الشمال والكرد في الجنوب الغربي: المجموعة الأولى خضعت لحكم تركيا والمجموعة الثانية خضعت لسلطات الانتداب الفرنسي في سوريا (العربية). لم يُمنح ما يقرب من ٣ ملايين كردي يعيشون في سوريا المواطنة أبداً من قبل نظام البعث. وقد عاش الكرد في الغالب في أقاليم الجزيرة وكوباني وعفرين، في موقع محصور بين شمال كردستان (تركيا) وجنوب كردستان (العراق)، مع حدود تمتد إلى ٧٠٠ كيلومتر مع تركيا. هناك روابط عائلية تربط بين الكرد في سوريا والكرد في تركيا، على الرغم من أن الحدود تمر في قلب بعض المدن. لم تمنع الحدود الاصطناعية الكرد من الحفاظ على العلاقات عبر الحدود.

حين وصل حزبُ البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، اتخذ وضعُ الكرد منحىً نحو الأسوأ. وعمل البعثيون على إقصاء الكرد من إقليم الجزيرة، حيث رُؤوا فيهم تهديداً محتملاً، وتبنوا سياساتٍ تشييتهم وإحلال السكان العرب محلهم في المنطقة، وكانت هذه بداية ما يسمى بـ"الحزام العربي"^٤. وذهب حزبُ البعث إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال مصادرة الأراضي من الكرد وتسليمها إلى السكان العرب الجدد، وأجبر الآلاف من الكرد على الفرار إلى حلب ودمشق. علاوة على ذلك، حظر النظامُ على الكرد استخدامَ اللغة الكردية في المدارس ورفض منحهم المواطنة أو جوازات السفر، وتحول الكردُ إلى أقلية مقهورة بلا جنسية. لم يكن في إمكانهم شراء الأراضي أو الالتحاق بالجامعات^٥.

على الرغم من قمع الشعب الكردي، فإن النظامَ البعثي دائماً ما تغاضى عن إقامة القادة الكرد في سوريا، وهو موقفٌ كان له علاقة بالخلافات السورية مع العراق وتركيا: نظر النظام البعثي إلى المنظمات الكردية على أنها مفيدة كورقة للمساومة ضد الدول المجاورة. لهذا السبب استقرت عددٌ كبير من المنظمات الكردية التي لم تستطع التواجد في الدول المجاورة، في سوريا، ولهذا السبب أيضاً كان كرد "روج آفاي كردستان" أقرب إلى مركز السياسات الكردية، وكانوا أكثر نشاطاً على مر السنين. عاش زعيم "بي.كا.كا" عبدالله أوجلان في سوريا في الفترة ما بين ١٩٧٩ و١٩٩٨، حين تأسس حزبُ العمال الكردستاني، وقاد النضالَ المسلح والحشد الجماهيري لـ"بي.كا.كا" من داخل سوريا. وفقاً لسجلات حزب العمال الكردستاني، انضم آلافُ الكرد من "روج آفاي كردستان" إلى "بي.كا.كا". ويعد حزبُ الاتحاد الديمقراطي، الذي تبنى إيديولوجية ومشروع حزب العمال الكردستاني، هو الحزبُ الأكثر شعبية في "روج آفا". وقد وقع مجلسُ شعب غرب كردستان والجمعية الوطنية لكردستان سوريا (ENKS)، اتفاقية "إربيل" لتشكيل المجلس الأعلى الكردي (KSG) في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٢ في "القامشلي" أكبر مدن "روج آفا". وينفذ المجلس الأعلى الكردي عملاً عسكرياً وسياسياً ومدنياً. في ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، أعلن المجلس الأعلى الكردي الحكم الذاتي في الكانتونات الكردية- المستوحاة من النموذج السويسري- في خطوة تجاه الحكم الذاتي الديمقراطي. وأعلنت صحيفة "ميلليت" التركية اليومية هذا الأمر في ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٤، حيث قالت:

أعلنت الجمعية التشريعية للحكم الذاتي في "روج آفا" أنها قسمت المنطقة إلى ثلاثة كانتونات هي الجزيرة وكوباني وعفرين. كلُّ كانتون منهم سيشكل إدارته الذاتية الخاصة به. وقد وافقت الجمعية التشريعية على العقد الاجتماعي. ووفقاً لهذا، فإن الأعمدة الأربعة للنظام الجديد هي نظام الكانتون والجمعية التشريعية والإدارة والمحكمة الانتخابية العليا ومحكمة العدل. وترى الجمعية التشريعية، باعتبارها ممثلاً عن الكرد والعرب والآشوريين والشيشان والأرمن، أن "روج آفاي كردستان" هي جزء لا يتجزأ من سوريا المستقبلية اللامركزية^٦.

كان يجبُ على كرد "روج آفا" الذي يعتبرون أنفسهم جزءاً من سوريا ديمقراطية، أن يخوضوا معاركَ ضد قوات النظام والجماعات السلفية الموالية لتنظيم "القاعدة" مثل جبهة النصرة (التي تشكلت في يوليو/تموز ٢٠١١، كجناح غير رسمي لتنظيم القاعدة في العراق) وتنظيم داعش. وقد نجحت القواتُ الكردية المسلحة وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ) في صدّ التنظيمات السلفية، على الرغم من أن هناك تقاريرُ تشير إلى أن تلك المعارك كبدتها حياة ٦٠٠ من المقاتلين الكرد. ووفقاً لما نشرته بوابة "ntvmsnbc.com" الإخبارية، فإن: "قال أحد جنرالات الجيش السوري الحر، إن القاعدة بدأت في تطبيق دولة إسلامية في شمال البلاد". وبأخذ تطلعات تلك المنظمات والنظام السوري في الاعتبار، من الواضح تماماً أن الشعب الكردي قطع الطريقَ على تلك التطلعات. لم تتم دعوة المجلس الأعلى الكردي لمؤتمر جنيف ٢ الذي انعقد في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤. ولكن أصر الكردُ على أنهم ليسوا معادين لأي أحد وأنهم فقط يسعون إلى العيش بحرية إلى جانب الشعوب الأخرى في سوريا ديمقراطية. وفي سبيل أن تنجح عملية السلام في تركيا (شمال كردستان)، يجب على الدولة التركية تغييرَ سلوكها تجاه "روج آفاي كردستان". كان "أوجلان" يقول دوماً إنه على الدولة التركية أن تتبنى نهجاً أكثر وداً تجاه الكرد في "روج آفا". ولضمان الاستقرار في الشرق الأوسط، يجب أن يتم الاعترافُ بوضع الكرد في "روج آفا".

ملاحظات على الملحق الأول:

١. Online at <https://bit.ly/2uEARRO>.
٢. Online at www.taraf.com.tr/nese-duzel/makale-veysel-ayhan-kurtler-ucuncu-yolu-tercih-etti.htm (الرابط لا يعمل).
٣. Kobanê is a city in West Kurdistan on the Turkish border with only Kurdish inhabitants.
٤. The 'Arab Belt' is the name of the policy of arabising the Kurdish regions. Since ١٩٦٣, the Baath Party, under the slogan 'Protecting the Arabness of Cezîre', began to move Syrian Arabs to the Cezîre region. See <http://guernica.tv/rojavada-savas-vedevrim/> (الرابط لا يعمل).
- على سبيل المثال، مدينة "تل أبيض" الواقعة بين الجزيرة وكوباني، والتي يسكنها الآن العرب والكرد، هي جزء من الحزام العربي. وقد كانت خاضعة لسيطرة إرهابيي تنظيم "داعش" منذ مارس/آذار ٢٠١٣.
٥. See www.zaman.com.tr/yorum_suriyede-kurtlerin-kalbini-kazanma-mucadelesi_١٢٤٧٠٨١.html (الرابط لا يعمل).
٦. Online at <https://bit.ly/2uDvpeT>.

الملحق الثاني

التسلسل الزمني: من "بي.كا.كا" إلى اتحاد المجتمعات الكردستانية

١٩٧٣ عبدالله أوجلان، المتعاطف مع الحركة اليسارية في تركيا، يلتقي بمجموعة قليلة من أصدقائه لمناقشة الحاجة إلى تنظيم أنفسهم بشكل مستقل.

١٩٧٧ بعد مقتل حقي قرار القيادي بالمجموعة، تم تأسيس حزب العمال الكردستاني.

١٩٧٨ شجعت الدولة التركية الفاشيين على ارتكاب مجزرة في مدينة "ماراش" الكردية، حيث قتلوا ألفاً من العلويين. وسبق هذا تحديد منازل المواطنين العلويين. اكتسب جماعة "أوجلان" تأييداً شعبياً. وبدأ ملاك الأراضي المعادين في الهجوم على الجماعة، وعانى الجانبان من خسائر فادحة، خصوصاً في منطقة "هيلفان-سيفريك". وتأسس حزب العمال الكردستاني (بي.كا.كا) رسمياً في الفترة ما بين ٢٦-٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني.

١٩٨٠ ١٢ سبتمبر/أيلول: تنفيذ الانقلاب العسكري، واعتقال رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ووزراء الحكومة وعشرات الآلاف من المواطنين. حُكم على عدد كبير من السجناء بالإعدام وتم تنفيذ أغلب هذه الأحكام. بعد ذلك وضع قائد الجيش الذي نفذ الانقلاب دستوراً فاشياً جديداً وأعلن نفسه رئيساً. في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٤، توجه عبدالله أوجلان وعدد قليل من كوادر "بي.كا.كا" إلى سهل البقاع في لبنان (تحت السيطرة الفلسطينية) للحصول على التدريب العسكري والسياسي.

١٩٨١ ٢٧-٢٢ سبتمبر/أيلول: انعقاد المؤتمر الأول لحزب العمال الكردستاني.

١٩٨٢ ٢١ مارس: انتحر أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني مظلوم دوغان احتجاجاً على المعاملة التي تعرض لها السجناء في سجن دياربكر (آمد). في يوم عيد النوروز الكردي، الذي يحتفل به عادة بإشعال النيران، أشعل ثلاثة أعواد ثقاب، ودعا الشعب الكردي إلى الثورة، ثم شنق نفسه.

١٧ مايو: قبض أربعة من سجناء "بي.كا.كا" أيادي بعضهم البعض (فرحات كورتاي وأشرف أنيك ومحمد زينجين ونجمي أونار)، وأشعل النيران في أنفسهم بينما كانوا لا

يزالون على قيد الحياة، احتجاجاً على المعاملة غير الإنسانية التي يتعرضون لها في سجن دياربكر (آمد).

١٤ يوليو: أعلن معتقلو "بي.كا.كا" في دياربكر (آمد) عن إضراب عن الطعام حتى الموت. وكانت هذه نقطة تحول بالنسبة للسياسة الكردية، حيث إن الإضراب عن الطعام حتى الموت يحدث للمرة الأولى على الأراضي الكردية. وقد توفي القياديون في "بي.كا.كا" (خيري دورموش وكمال بير وعلي جيجيك وعاكف يلماز)، في سبتمبر/أيلول. ويقول الشهود: "كانت معركة إرادة. وقد كسب هذه المعركة هؤلاء الذين وضعوا حياتهم على خط النار من أجل الآخرين".

٢٠-٢٥ أغسطس/آب: انعقاد المؤتمر الثاني لـ"بي.كا.كا" بالقرب من الحدود الأردنية التركية. وقد تم اتخاذ قرارات هامة تتعلق بقضايا مثل العودة إلى كردستان والتعاون مع الحركات اليسارية والمشاركة في الأنشطة الدبلوماسية، وتأسيس تنظيمات عسكرية وسياسية، وواصل "أوجلان" قيادة الحزب.

٢٥ أغسطس/آب: تشكيل قوات تحرير كردستان (HRK)، وإعلان "أوجلان" أن الرد الوحيد على النضال في سجن دياربكر هو تصعيد النضال. وشكل الفنانون الكرد في أوروبا منظمة ثقافية تحت اسم (HUNERKOM)، وباتت الآن تعرف باسم (TEVCAND).

١٩٨٣ إجراء أول انتخابات منذ الانقلاب العسكري، وانتخاب تورجوت أوزال رئيساً لوزراء تركيا. (وقد أصبح في وقت لاحق رئيساً، وفي ١٩٩٣ بدأ حواراً مع حزب العمال الكردستاني).

١٩٨٤ ١٦ أغسطس: تحت قيادة معصوم قورقماز، أطلق حزب العمال الكردستاني حرب "الكريلا" بالهجوم على القواعد العسكرية التركية. وقد زعمت الدولة في البداية أن هذه الهجمات نفذها لصوص، ولكن لاحقاً كان واضحاً أنه لا شأن للصوص بهذه الهجمات.

١٩٨٥ الدولة التركية تبدأ في إدراك الحاجة للتعامل مع "بي.كا.كا" وتشكيل ميليشيا تسمى "حراس القرى".

٢١ مارس/آذار: تشكيل جبهة التحرير الوطني الكردستانية (ERNK) في كردستان، وفي وقت لاحق افتتحت مكاتب دبلوماسية في عدد من الدول الأوروبية.

١٩٨٦ ٢٨ فبراير/شباط: حين تم اغتيال رئيس الوزراء السويدي، سعت الدولة التركية والاستخبارات السويدية إلى توجيه اللوم لحزب العمال الكردستاني بهدف تجريم التنظيم في أوروبا. وأقرت الاستخبارات السويدية في وقت لاحق أن حزب العمال الكردستاني لم يكن متورطاً.

٢٨ مارس/آذار: إطلاق الرصاص على القائد معصوم قورقماز ومقتله. وهذا يمثل انتكاسة كبيرة للتنظيم. وفي ذكراه، تأسس جيش التحرير الشعبي الكردستاني (ARGK).

٢٥-٣٠ أكتوبر/تشرين الثاني: عقد "بي.كا.كا" مؤتمره الثالث، الذي اتضحت فيه إيديولوجية حزب العمال الكردستاني، في سهل البقاع في لبنان.

١٩٨٧ إعلان حالة الطوارئ التي تمنح الحاكم المحلي كل السلطات في المدن الكردية. وبدأت النساء في الاهتمام بالنضال وتزايدت أعدادهن بشكل كبير. انعقد لقاء مع ٢٠٠ امرأة في كولونيا في ألمانيا، وتشكلت جمعية النساء الكرديات الوطنيات (YJKW). وقد تغير الاسم في وقت لاحق ليصبح حركة حرية المرأة الكردستانية (TAKK). وتم تشكيل اتحاد الشباب الكرد (YCK) والذي بات يعرف باسم (TECAK).

١٩٨٨ الحكومة الألمانية تبدأ عمليات لقوات الشرطة ضد حزب العمال الكردستاني في فبراير/شباط. وقد تم اعتقال الكوادر القيادية ومحاكمتها فيما عُرف في وقت لاحق باسم "قضية دوسلدورف". (أطلق سراح دوران كالكان وعلي حيدر كايتم من السجن في ١٩٩٣).

١٩٨٩ ٢١ مارس: تنظيم أول احتفال شعبي بعيد النوروز. وعلى الرغم من الحظر، حضر آلاف الأشخاص وتعرضوا للهجوم، وقتل الكثير منهم على أيدي قوات الأمن التركية.

١٩٩٠ ٢٦-٣١ ديسمبر: حزب العمال الكردستاني يعقد مؤتمره الرابع في جبال كردستان. وفي هذا المؤتمر، قرر الحزب أن "الكريلا" يجب أن تهدف إلى السيطرة على الأراضي.

١٩٩١-١٩٩٢ قوات مكافحة التمرد المدعومة من قبل الدولة تبدأ في تنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القانون. وفي النهاية، تم القضاء على ما يزيد على ١٧ ألف شخص، من بينهم ناشطة حقوق الإنسان فيدات آيدين، والمفكر الكردي البالغ من العمر

٧٤ عاماً موسى عنتر، وعضو البرلمان محمد سينسر، ورجلا الأعمال الكرديين بهجت كانتورك وسافاس بولدان.

١٩٩٢ ٢١ مارس/آذار: احتفالات النوروز تتعرض للهجوم من جديد على أيدي قوات الدولة. ووفاة ما يزيد على ١٠٠ شخص في مدن جزيرة بوطان وشرناق ونصيبين.
مايو/آيار: تأسيس أول صحيفة يومية كردية تحت مسمى "أوزجور جاندیم"، وانفجار يقتل ١٣ من موظفيها في مقرها.

انعقاد انتخابات الجمعية الوطنية الكردستانية (في العراق)، بنسبة إقبال ٩٠٠ ألف ناخب. تم انتخاب المندوبين من كردستان وأوروبا. نفذت الدولة التركية- بدعم أمريكي و ٣٠٠ ألف جندي- عملية عسكرية عبر الحدود ضد ١٠ آلاف من قوات "الكريل" في كردستان العراق. ودخلت قوات (ناتو) المعركة للمرة الأولى ضد "بي.كا.كا". نظم الكرد الذين يعيشون في ألمانيا مهرجاناً ثقافياً كردياً حضره ٦٠ ألف شخص.

١٩٩٣ ٢٠ مارس/آذار: حزب العمال الكردستاني يعلن وقف إطلاق النار استجابة لدعوة الرئيس التركي توجوت أوزال. والدولة الألمانية تعلن حظر "بي.كا.كا" وأنشطته وتغلق ٣٤ مركزاً كردياً.

١٩٩٥ ٢٧-٨ يناير/كانون الثاني: انعقاد المؤتمر الخامس لـ"بي.كا.كا" في كردستان، والذي أعلن فيه حزب العمال الكردستاني عن تغيير برنامجه وعلمه.

٨ مارس/آذار: اجتمع عناصر "الكريل" من النساء بحضور ٢٠٠ مندوباً (ليس من بينهم رجال)، وأعلنوا تشكيل "اتحاد المرأة الحرة في كردستان (YAJK)". وفي عام ١٩٩٩، اجتمعت حوالي ٣٠٠ امرأة وغيرت اسم الاتحاد إلى "حزب العاملات الكردستاني (PJKK)".

وقع حزب العمال الكردستاني معاهدة جنيف، وتعهد بالانصياع للقواعد الدولية للحرب. وأعلن "بي.كا.كا" كذلك وقف إطلاق النار للمرة الثانية. وتم تشكيل البرلمان الكردي في المنفى (PKDW)، وكذلك تم إطلاق أول محطة تلفزيونية كردية (MedTV).

١٩٩٦ محاولة فاشلة لاغتيال عبدالله أوجلان في مدينة "سام"، ومقاتلو "بي.كا.كا" يواصلون هجماتهم ضد الدولة التركية.

١٩٩٨ ٨ مارس/آذار: قائد حزب العمال الكردستاني يقدم رؤاه حول نضال المرأة على أنها "إيديولوجية تحرر المرأة".

١ سبتمبر/أيلول: حزب العمال الكردستاني يعلن وقف إطلاق النار للمرة الثالثة.

١٩٩٩ ١٥ فبراير/شباط: مؤامرة دولية تجبر "أوجلان" على الخروج من سوريا في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، وتسليمه في نهاية المطاف إلى السلطات التركية في العاصمة الكينية "نيروبي".

حزب العمال الكردستاني يعقد مؤتمره السادس في كردستان. والإعلان عن أسر "أوجلان" خلال المؤتمر، وإعلان المشاركين في المؤتمر النضال

٢٤-٢٦ مايو/آيار: تشكيل المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK) في أمستردام بهولندا.

١٩٩٩-٢٠٠٠ بدء محاكمة "أوجلان" في جزيرة إمرالي. وقد حكم عليه بالإعدام إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدخلت لمنع تنفيذ العقوبة. وأعلن "أوجلان" عن تغيير استراتيجيته ونصح "بي.كا.كا" بسحب قواته المسلحة من تركيا، وقد حدث ذلك بالفعل.

٢٠٠٠ ٢٣ يناير/كانون الثاني: تأسيس قوات الدفاع الشعبي (HPG) كجزء من استراتيجية "بي.كا.كا" الانتقالية التي تعتمد على استراتيجية عسكرية تستند في الأساس إلى الدفاع عن النفس.

٢٠٠٢ مايو/آيار: الاتحاد الأوروبي يصنف حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية"، وهو ما عزز من سلطة الدولة التركية في وقت كان "بي.كا.كا" يعلن فيه عن التخلي عن الحرب النشطة. وقد شكل قرار الاتحاد الأوروبي ضربة قاصمة للسلام.

٤-١٠ أبريل/نيسان: حزب العمال الكردستاني يحل نفسه وتشكيل مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (KADEK).

٢٠٠٣ ٢٧ أكتوبر-٦ نوفمبر: مؤتمر الشعوب يحل محل مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (KADEK)، ويعلن فتح أبوابه للجميع، وليس الكوادر فقط، ويرأسه مدني.

٢٠٠٤ "بي.كا.كا" يعلن التركيز على الأنشطة الإيديولوجية وعدم التعامل مع المسائل الإدارية. وحزب المرأة الحرة (PJA) يغير اسمه إلى حزب تحرير المرأة الكردستانية

(PAJK)، وهو الحزب الإيديولوجي الرئيسي لثورة المرأة الكردية، ويركز برنامجه على الحياة الحرة وحرية المرأة وحرية الرجل والمجتمع والنضال القيادي.

٢٠٠٥ ١٧ مايو/آيار: تأسيس اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK) كنتيجة لنظريات "أوجلان". وكممثل للكرد من كل أجزاء كردستان، فإنه يتم إدارته من خلال مجلس إداري.

٢٠٠٦ ٧-١٨ أبريل: تأسيس المجلس الأعلى للمرأة (KJB)، ما تسبب في تعزيز قوة حركة المرأة الكردية.

أكتوبر/تشرين الأول: اتحاد المجتمعات الكردستانية يعلن وقف إطلاق النار بناء على طلب دوائر حكومية، ومع ذلك، أطلقت القوات المسلحة التركية على الفور عملية عسكرية.

٢٠٠٧ انطلاق حوار غير مباشر بين الدولة التركية و"بي.كا.كا" من خلال الوسطاء في "أوسلو".

٢٠٠٩-٢٠١١ "أوجلان" يلتقي بشكل منظم مع الوفد التركي نفسه الذي يلتقي مسؤولي "بي.كا.كا" في أوسلو، ويعلن الموافقة على وضع خارطة طريق للسلام. ومع ذلك، صادرت الدولة خارطة الطريق ولم تفرج عنها إلا بعد ١٤ شهراً.

٢٠١١ "أوجلان" يعد وثيقة بناءً على طلب وفد الحكومة التركية، ويقدمها إلى "بي.كا.كا" الذي أعلن قبولها، وبعد ذلك قدمها إلى الحكومة التي لم تجب عليها وواصلت الاضطهاد ولاقمع المعتاد.

سبتمبر/أيلول: وكالة أنباء تركية تنشر تسجيلاً صوتياً لمحادثات السلام الفاشلة التي جرت سرّاً في "أوسلو" بين الاستخبارات التركية ومسؤولين بارزين في "بي.كا.كا".

أكتوبر/تشرين الأول: الثوار الكرد يقتلون ٢٤ جندياً تركيا في واحدة من أشد الهجمات فتكا على مدار سنوات.

ديسمبر/كانون الأول: مقتل ٣٤ مدنياً في غارة جوية فاشلة على "روبوسكي" بالقرب من الحدود العراقية.

٢٠١٢ سبتمبر/أيلول: مئات الكرد المعتقلين يبدؤون إضراباً عن الطعام، للمطالبة بالحقوق اللغوية وظروف أفضل في السجن بالنسبة لـ"أوجلان".

ديسمبر/كانون الأول: أنقرة تعترف بمولد محادثات سلام بين الاستخبارات التركية و"أوجلان" بهدف نزع سلاح حزب العمال الكردستاني.

٢٠١٣ يناير/كانون الثاني: اثنان من المشرعين الكرد يقومان بزيارة تاريخية لـ"أوجلان" في السجن.

مقتل ثلاثة نشطاء كرد، من بينهم إحدى مؤسسي "بي.كا.كا" سكينه جانسي، في "باريس".

٢٣ فبراير/شباط: وفد ثانٍ من المشرعين الكرد يزور "أوجلان" في السجن كجزء من جهود السلام الجديدة.

١٣ مارس/آذار: الثوار الكرد يفرجون عن ٨ معتقلين أترك استجابة للتطورات في محادثات السلام.

٢١ مارس/آذار: "أوجلان" يدعو إلى وقف إطلاق النار في خطاب أصدره بمناسبة العام الكردي الجديد، داعياً المقاتلين إلى التخلي عن السلاح ومغادرة تركيا.

تاريخ الأحزاب الكردية القانونية المحظورة والمعدلة

١٩٩٠ ٧ أكتوبر/تشرين الأول: تأسيس حزب العمل الشعبي (HEP) على أيدي ١٥ نائباً كردياً من حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي التركي (SHP)، الذي تم فصلهم منه لحضورهم مؤتمراً كردياً في "باريس". وفي ١٩٩١، فاز الحزب بـ ١٨ مقعداً في الانتخابات العامة.

١٩٩٢ المحكمة الدستورية تحظر حزب (HEP). وتشكيل حزب الحرية والديمقراطية (OZDEP) ليحل محله. وسرعان ما أعلنت المحكمة الدستورية حظره أيضاً.

١٩٩٣ ٧ مايو: مع استمرار قضية (HEP)، أُعلن تشكيل حزب الديمقراطية (DEP). وفي يوليو/تموز ١٩٩٣، حظرت المحكمة حزب العمل الشعبي (HEP) وانضم كل نوابه إلى حزب الديمقراطية (DEP).

١٩٩٤ ٢ مارس/آذار: رفع الحصانة البرلمانية عن النواب الكرد ليلي زانا وخطيب ديكل وأورهان دوغان وأحمد ترك وسري ساكيك ومجد آليناك، وإخضاعهم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية، وتم الحكم عليهم بمجموع أحكام ٨٩٥ عاماً.

١٦ يونيو/حزيران: حظر حزب الديمقراطية، وهو ما دفع أغلب الكرد إلى مقاطعة الانتخابات المحلية.

مايو/آيار: تأسيس حزب ديمقراطية الشعب (HADEP) تحت قيادة مراد بوزلاق.

١٩٩٥ ٢٤ ديسمبر/كانون الأول: حزب ديمقراطية الشعب يشارك في الانتخابات العامة في ائتلاف مع عدد قليل من الأحزاب اليسارية، ولكنه يفشل في تهطي عتبة الـ ١٠% الانتخابية، وبالتالي لم يتم تمثيله في البرلمان.

أكتوبر/تشرين الأول: تشكيل حزب الشعب الديمقراطي (DEHAP) تحت قيادة تونجر باكيرهان.

١٩٩٩ ١٨ أبريل/نيسان: حزب الشعب الديمقراطي يفشل في الحصول على أي مقعد برلماني بسبب عتبة الـ ١٠%، ولكنه يحصل على ٣٧ مقعداً في المجالس البلدية في الانتخابات المحلية.

٢٠٠٣ ١٣ مارس/آذار: الدولة تعلن حظر حزب ديمقراطية الشعب وحظر ٤٦ من نشاطه من العمل السياسي. وقد كان حزب (HADEP) هو أطول حزب كردي قانوني. وبسبب التهديدات بالحظر، أعلن حزب الشعب الديمقراطي (DEHAP) حل نفسه.

٢٠٠٥ تأسيس حزب المجتمع الديمقراطي (DTP) وفوزه بـ ٦٩ مقعداً في الانتخابات المحلية، وقد قدم الحزب نظامه للرئاسة المشتركة إلى السياسة التركية، حيث تم تعيين أحمد ترك وآيسيل توغلوك كرئيسين مشتركين له.

٢٠٠٧ ٢٢ يوليو/تموز: حزب المجتمع الديمقراطي (DTP) يعلن المشاركة في الانتخابات العامة من خلال الدفع بمرشحين مستقلين بهدف تخطي عتبة الـ ١٠%، وقد فاز الحزب بـ ٢٢ مقعداً في البرلمان.

٢٠٠٨ مايو/آيار: تأسيس حزب السلام والديمقراطية (BDP).

٢٠٠٩ نوفمبر/تشرين الثاني: فتح التحقيقات ضد حزب المجتمع الديمقراطي (DTP)، والحزب يفوز بـ ٩٩ مقعداً في الانتخابات المحلية.

١١ ديسمبر/كانون الأول: المحكمة الدستورية تعلن حظر حزب المجتمع الديمقراطي وطرده أحمد ترك وآيسيل توغلوك من البرلمان.

٢٠١٠ نواب حزب المجتمع الديمقراطي ينضمون إلى حزب السلام والديمقراطية. والکرد يقاطعون استفتاء على التعديلات الدستورية بسبب عدم وجود أي تعديلات تهدف إلى حل القضية الكردية.

٢٠١١ ١٢ يونيو/حزيران: حزب السلام والديمقراطية يشارك في الانتخابات العامة من خلال دعم المرشحين المستقلين عبر ائتلاف "العمل والديمقراطية والحرية". وقد فاز الحزب بـ ٣٦ مقعداً (من بينهم ٦ مقاعد حصل عليها ٦ مرشحين معقلين ولم يتم الإفراج عنهم).

الملحق الثالث: المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK)

مقتطفات من بيان (KNK) - ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤

انعقد المؤتمر التأسيسي لـ (KNK) في "أمستردام" في ٢٤ مايو/آيار ١٩٩٩، كنتيجة للنقاشات والتخطيط الذي استمر لأربع سنوات داخل الحركة الكردية. ويشير هذا الحدث إلى دفعة كبيرة في التنظيم السياسي للکرد، حيث إنه جمع ممثلين عن كل أجزاء كردستان المقسمة، تحت لواء هدف واحد هو حل الانقسام بين الأحزاب السياسية الكردية.

أنشئ المؤتمر الوطني الكردستاني ليجسد وحدة الأمة الكردية ولتبنى استراتيجية مركزة للحل الديمقراطي للقضية الكردية في إطار الدول القائمة. وقد حددت خريطة (KNK) في ٢٦ مايو/آيار ١٩٩٩، الخطوط الرئيسية لأهدافها ومسايعها:

من أجل توثيق التعاون والنضال المشترك بين أجزاء كردستان، فإن المؤتمر يعمل على أساس الوحدة الوطنية وهدفه الرئيسي هو شعب كردستان.

إن المؤتمر يحاول حلّ المشاكل التي يعاني منها شعب كردستان والدول المجاورة سلمياً وبأساليب ودية.

إن المؤتمر يرفض كل أشكال العنف، ولكنه يدعم الإجراءات الدفاعية.

إن المؤتمر يعترف بالواقع الاجتماعي للکرد وكردستان، ويدعم ويطبق كل المبادئ الخاصة بالتمييز الإيجابي تجاه مشاركة المرأة في كل أنشطته ومشاريعه ومنظماته.

إن المؤتمر يدعم نضال التحرر الوطني لكردستان في كل الأجزاء (تركيا وإيران والعراق وسوريا)، ويعتبر تقديم أي نوع من الدعم الضروري من أجل تحقيق التنظيم السياسي واجب عليه.

إن المؤتمر، باعتباره مؤسسة تمثل شعب كردستان، يعمل على المستوى الدولي من أجل الحصول والحفاظ على مصالحه ويتعاون مع المنظمات السياسية في كردستان.

إن المؤتمر يدعم حماية الحرية والتحرر لصالح كل الديانات والطوائف والمعتقدات في كردستان.

إن المؤتمر يعمل على إحياء وتطوير اللغة والثقافة الكردية.

إن المؤتمر يسعى إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط والعالم، بالإضافة إلى العمل ضد كل أشكال التمييز والتطرف.

أنشطة (KNK)

اتخذ المؤتمر من "بروكسل" مقراً مؤقتاً له إلى حين العودة إلى كردستان. وقد وسع أنشطته إلى كل أنحاء العالم، ولديه الآن مكاناً في عدد كبير من المدن. ويتكون عمله من:

- الحشد السياسي للحكومات والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.
- تقديم المعلومات الدورية بشأن الوضع المتغير في كردستان إلى وسائل الإعلام والرأي العام.
- تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تتناول التاريخ والثقافة الكردية.
- نشر المواد، بما في ذلك نشرة KNK الرسمية.
- العمل مع السياسيين والمنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان وجماعات المرأة والنقابات التجارية والأطراف الأخرى، من أجل رفع الوعي بشأن القضايا السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان في كل أنحاء كردستان.

النقاط الرئيسية التي تم إقرارها في الاجتماع العام الثالث عشر لـ KNK الذي

انعقد في بروكسل في ٢٥ و ٢٦ مايو/آيار ٢٠١٣

إن كردستان كامة، لها الحق في العيش وتقرير مصيرها بنفسها كامة كردية في أرضها. يمكن تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط من خلال الاعتراف بالهوية الكردية وكردستان كامة. وعلى هذا، فإنه على الدول المنخرطة بشكل مباشر أو غير مباشر أن

تعرّف بهذه المشكلة، وأن تغيّر موقفها في هذه القضية المهمة والحساسة، وأن تستمع إلى رغبة المواطنين الكرد. وعلى هذا الأساس، فإنه يجب أن يتم تضمين كركوك والأجزاء الأخرى التي تم اقتطاعها من المنطقة الكردية، في خريطة كردستان، ويجب على هذه الدولة أن تحترم خريطة كردستان ومناطقها.

في هذا التجمع المهم، لفت الكرد الانتباه بشكل خاص إلى التطورات الجارية في غرب كردستان (في إطار الدولة السورية). ونحن ندعم بقوة أشقاءنا الكرد الذين يقاتلون من أجل حريتهم حالياً.

في الجزء الشمالي من كردستان، هناك عملية سلام أطلقها القائد عبدالله أوجلان. ونحن ندعو الحكومة التركية والدول الأخرى التي قد تكون مهتمة بهذه العملية، إلى الإصغاء جيداً لرغبات الحل الديمقراطي للأمة الكردية. وعلى هذا، فإن عملية السلام أو خارطة الطريق التي اقترحها القائد الكردي "أوجلان"، يجب أن يتم وضعها في الاعتبار من أجل تحقيق سلام دائم في الدولة. ولأجل هذا، نحن ندعو تركيا إلى إطلاق سراح "أوجلان" وكل السجناء السياسيين الكرد.

إن النضال الوطني في الجزء الشرقي من كردستان يحتاج إلى المزيد من التطوير، ونحن مستعدون لعملية جديدة لتحقيق أهدافنا من خلال الوسائل السلمية. ويجب أن نكون مستعدين لهذه التغييرات والوحدة الوطنية لشعبنا.

إن اجتماعنا يعلن بوضوح أن هناك مجموعات عرقية أخرى تعيش في إطار جغرافيتنا الوطنية، وهذه الأقليات العرقية والشعوب يجب أن يتم حمايتها واحترام دياناتها وعقائدها ومعتقداتها وما إلى ذلك، وسنعمل على إنشاء مجتمع ديمقراطي علماني، يحترم جميع الشعوب الأخرى في المنطقة.

عبدالله أوجلان وعملية السلام

بعد انقطاع المحادثات في ٢٠١١، أعادت الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) - نيابة عن رئيس الوزراء "أردوغان" وحكومة العدالة والتنمية وبالتالي نيابة عن سلطات الدولة التركية كلها- أعادت إطلاق الحوار في نهاية ٢٠١٢ مع القائد الكردي المعتقل عبدالله أوجلان، الذي لا يزال ممثل الشعب الكردي. تم الإفصاح عن هذه المحادثات علناً خلال احتفالات عيد النوروز في مارس/آذار ٢٠١٣. وظلت المطالب الكردية الرئيسية

هي حل سياسي للقضية الكردية وتعزيز الديمقراطية في المنطقة. وقد كان الحل المقترح الذي وضعه "أوجلان" وتبنته الحركة الكردية، يهدف إلى الإدارة الذاتية من خلال السكان المحليين لشؤونهم، من خلال نظام "الحكم الذاتي الديمقراطي".

وفي سبيل تحويل عملية الحوار إلى مفاوضات جادة، كانت هناك ثلاث خطوات ضرورية: تطبيق الإطار القانوني للمفاوضات، وتشكيل هيئة مشرفة عليها، وتأسيس لجنة دائمة للإشراف على المفاوضات. كان يجب إطلاق سراح "أوجلان" من "جوانتانامو تركيا" في جزيرة "إمرالي"، حتى يكون حراً في التفاوض على أسس متساوية مع الجانب التركي، ويعد هذا شرطاً أساسياً مسبقاً قبل أن يمكن التوصل إلى أي نتيجة إيجابية من قبل المشاركين. حتى يومنا هذا، لم تقدم الدولة التركية أي مقترحات جادة لدفع عملية الحوار إلى الأمام. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك استفزازات خطيرة تهدف إلى تخريب عملية السلام، مثل اعتقال السياسي البارز ب(KNK) آدم أوزون، واغتيالات باريس، والاستجابة العنيفة من جانب الدولة تجاه احتجاجات جيزي بارك، ومجازر ليجا ويوكسكوف، وكذلك حادثة "روبوسكي" والعمليات السياسية والتوترات المتصاعدة ضد الكرد. وقد شهدت العمليات العسكرية التركية على الحدود اشتباكات متقطعة مع عناصر "الكريلا" الكردية، على الرغم من وقف إطلاق النار الذي كانوا يرغبون من خلال تجنب المواجهة واتخاذ موقف دفاعي. وقد أدى الاقتتال الداخلي على السلطة بين الخصوم المختلفين، حزب العدالة والتنمية وحركة "جولن"، إلى طريق مسدود في عملية السلام.

على الرغم من الانتكاسات التي حدثت، ظل عبدالله أوجلان والجانب التركي متسقين في أهدافهم من أجل السلام الذي يستند إلى الحقوق المضمونة للكرد في دستور جديد يتم صياغته، وهم يصرون على أن الحل الديمقراطي يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل السلمية، وقاوموا الاستفزازات التي يتم جرها إلى النزاع، وظلوا ثابتين على موقفهم في الدفاع عن النفس (...).

الملحق الرابع: "روج آفا" والوحدة الكردية

مقتطفات من بيان KNK (١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤)

أصدر الشعب الكردي في "روج آفا" إعلاناً عن الحكم الذاتي الديمقراطي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، حين تم تأسيس ثلاثة كانتونات متعددة اللغات والثقافات من قبل المجلس الأعلى الكردي في المناطق المحررة في سوريا.

عُيِّن الكرْدُ مجلساً حاكماً لمقاطعة الجزيرة في ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، وهي إحدى المقاطعات الثلاثة في شمال شرق الدولة الذي يُعرف باسم "روج آفا"، والذي بات تحت سيطرة الكرد في الوقت الذي تحتدم فيه الحرب الأهلية في كل مناطق سوريا. وقد نُقل عن صالح مسلم الرئيس المشترك السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، قوله: "قريباً، سيتم إعلان مجالس مشابهة في عفرين وكوباني، وهما المقاطعتان الأخريتان في المناطق الكردية في روج آفا".

قال صالح مسلم إن المجلس المكون من ٢٢ شخصاً في "الجزيرة"، كان خطوة ضرورية لـ"ضمان عدم وجود فراغ سياسي". كان حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) هو الذي يقود الصراع ضد الجماعات الجهادية المعارضة مثل تنظيم "داعش"، الذي كان يسعى إلى جرّ الكرد إلى حرب أوسع.

كان من بين الأعضاء الـ ٢٢ في مجلس "الجزيرة" ممثلون لهم ملفات دفاعية وأمنية وملفات تخطيط وملفات مالية. وقال صالح مسلم: "لا يمكننا الانتظار حتى يكون هناك حل سياسي للأزمة السورية لنبدأ في إدارة شؤوننا على الأرض. المواطنون لهم احتياجات رئيسية يجب توفيرها". وشدد صالح مسلم على أن المجلس كان يتكون من ممثلين من المجتمعات المختلفة التي تعيش في المنطقة، ولم يكن قاصراً على الكرد فقط، حيث قال: "العرب المسلمون والمسيحيون يشاركون أيضاً. الفكرة لا تتعلق بأن يكون الحكم الذاتي حصرياً على الإطلاق".

ومع دعم واعتراف "روج آفا"، كان الوقت قد حان لإدراك وحدة كل المجموعات الكردية. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال المؤتمر الوطني الكردي الذي كانت تعمل لجنة الإعداد له على التنظيم، في محاولة لجمع كل ممثلي الكرد من الأجزاء المختلفة لكردستان. ألهمت التطورات في "روج آفا" الكرد في المناطق الأخرى، وسيكون لمصير المنطقة أثرٌ هائلٌ على الكرد الذين يعيشون في إيران وتركيا، حيث من المتوقع أن تساعد هذه التطورات على ضمان الوضع الرسمي لكل الكرد (...).

الجزء الثاني:
حملات التضامن الدولي

عبدالله أوجلان: أربعة عقود من المقاومة

هافين جونيير - صحافية ومحدثة رسمية للمبادرة الدولية لـ"الحرية لـ(أوجلان)..
والسلام في كردستان"

فبراير/شباط ٢٠١٥

ملاحظة المحرر: في هذا المقال، تشرح المسؤولة بالمبادرة الدولية "الحرية لـ(أوجلان).." والسلام في كردستان) هافين جونيير، التاريخ المتعلق بحملات التضامن الدولية. وقد نُشر المقال للمرة الأولى في أغسطس/آب ٢٠١٤ باللغة الألمانية ضمن تقرير كردستان، وتم تعديل المقال ونشره باللغة الإنجليزية في "القضية الكردية" في فبراير/شباط ٢٠١٥، وتم تعديله للمرة الثانية لنشره ضمن هذا الكتاب في ٢٠١٨.

ما الذي يدفع البشر نحو المقاومة والنضال سوى المصاعب والضغوط والتهديدات التي يتعرضون لها في حياتهم؟ بالتأكيد هذا الدافع هو ما يجعلنا بشرًا: هو قدرتنا على التخيل، تخيل إمكانية التوصل إلى عالم مختلف تماماً. هذا تحديداً ما بدأ عبدالله أوجلان ومجموعته الأولى التي تضمنت "حقي قرار وسكينة جانسيز وكمال بير ومظلوم دوغان" وغيرهم، في فعله منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ما فعلوه كان أنهم تخيلوا عالماً مختلفاً. من كان بإمكانه الهرب من القوة الثورية والتأثيرات التابعة لها في ١٩٦٨؟ غيّرت الثورات العالمية في ١٩٦٨ تماماً من نظرة الناس إلى العالم وكشفت ادعاءات الليبرالية. تأثر "أوجلان" ورفاقه بهذه الموجة، كما كان الحال بالنسبة لليسار في تركيا (وخصوصاً ماهر تشايان ودينيز غزمش وإبراهيم كاياباكيا)، وشعروا بأنهم متصلين بالحركات الليبرالية المتشددة الأخرى، مثل جيش التحرير الوطني الفيتنامي.

لم يكن فكر المجموعة الأولى التي تشكلت حول "أوجلان" مستوحى فقط من الكرد، وإنما من الثوريين من كل المجموعات العرقية الأخرى. انضمت المرأة منذ البداية إلى هذه المجموعة التي تحولت فيما بعد إلى حزب العمال الكردستاني، المعروف باسم "بي.كا.كا". تخيلوا أنه بالإمكان أن تكون هناك حياة دون قمع أو استغلال للنساء أو استعمار أو شوفينية قومية. ورفضوا التصورات الخاطئة للدولة الكمالية بأن الشعب الكردي غير موجود وليس له الحق في الاستمرار في الوجود، واستعاضوا عنه بتخيلاتهم

بأن لهم الحق في الوجود، وأن تحررهم كان مرتبطاً بتحرر كل الشعوب في تركيا. ربما يكون تخيل حق المرء في الوجود أمراً بسيطاً في يومنا هذا، ولكن في ذلك الحين، جعلت سياسات الإبادة (في شكلها الثقافي والمادي)، وحجم الاستيعاب التلقائي، بالإضافة إلى البنية السياسية الداخلية التي أسسها المستعمرون- من خلال الأحزاب السياسية والمتعاونين معهم- جعلت تخيل أي شيء أمراً صعباً تماماً.

لقد كلفت هذه التخيلات البسيطة- لكنها جريئة في حد ذاتها- كل نفيس. وقد كلفت المجتمع الكردي كذلك كل ما هو غالٍ ونفيس. إن كانت الحرية سهلة المنال، لما احتاج المجتمع الإنساني إلى النضال في سبيلها على مدار ٥ آلاف عام مضت. ولهذا السبب، تحاول الرأسمالية الأقوى من كل الأنظمة السياسية البطيركية، ثل (إضعاف) خيالاتنا، ويصر قاداتها على أن الليبرالية غير ممكنة، وأن هذه الحياة غير الحرة هي الحياة الوحيدة الممكنة. ولإثبات وجهات نظرهم تلك، يشيرون إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وركود الحركة النسوية وعدم قدرة الحركات البديلة على التأسيس لحياة بديلة.

لقد رفضت العديد من الحركات الاجتماعية المختلفة في أنحاء العالم التوقف عن الحلم بأنه بالإمكان الوصول إلى العالم الآخر المنشود. ويُعد "أوجلان" والحركة الكردية من ضمن هذه الفئة التي رفضت التوقف عن الحلم. رغم كل المحاولات من جانب تركيا- ومن ورائها من جانب القوى العالمية- لوأد هذه الحركة الوليدة، فإن "أوجلان" ورفاقه نجحوا في النجاة واستمروا في نضالهم. ربما تكون حركة الحرية الكردستانية فريدة في الحفاظ على نفسها من خلال الهجوم المستمر، وكذلك من خلال صعود وهبوط الرأسمالية وانهيار اشتراكية الدولة والعجز اللاحق الذي أصاب عدداً كبيراً من الثوريين. نجحت الحركات القومية الليبرالية الأخرى في السيطرة على الدول التي كانوا يقاومون حكمها ذات يوم. وقد رأى "بي.كا.كا" نتائج ذلك، حيث تحول هؤلاء الثوريون إلى حكام. ولكن كانت هناك دروس أخرى مستفادة، فحزب العمال الكردستاني نفسه- بحسب ما يقول "أوجلان"- مرّ بتجربة "الاشتراكية الحقيقية"- إلى جانب البيروقراطية والمركزية- بينما كان لا يزال حركة فقط، وقد كان هذا مفيداً بشكل بئ. وقد أثرت حركة المرأة أيضاً، في ذروتها في الثمانينيات والتسعينيات، على حزب العمال الكردستاني حين كانت الحركات النسائية منخرطة في التحرر النسوي الراديكالي. وقد شكلت تلك التجارب والظروف "بي.كا.كا" وحافظت عليه بعد أن تكيف من خلال تحليله المنفتح والنقدي لأوجه القصور الخاصة به والخاصة بحركات التحرر الأخرى.

اليوم، وبينما ننعّم بإنجازات هائلة ضد العبودية والاستعمار والفاشية، فإننا نشهد إعادة إحياء تلك الشرور. وهذا يستدعي إعادة تحليل للبنى القمعية، وكذلك للحركات البديلة نفسها. ما هي الأفكار والممارسات الثورية التي كانت، أو لا تزال، خاطئة؟ أغلب الحركات البديلة لم تبذل جهداً لفهم هذا الوضع، ولكنها بدلاً من ذلك إما انغمسوا في الدوغماتية أو استمالتهم الليبرالية، أو اختفوا تماماً. ولكن "أوجلان" ورفاقه طرحوا تساؤلاً: كيف يمكننا أن نتصرف بشكل مختلف؟ من جديد، العنصر الرئيسي هو التخيل. لقد رفضوا قبول العالم كما هو، أي أنهم رفضوا قبول أنه ليس هناك المزيد لتخيله. وبشكل متزايد، وتحديداً بعد عام ١٩٩٤، قضى "أوجلان" أغلب وقته يبحث عن الأجوبة. في الثمانينيات، كان قد بدأ بالفعل ينظر بعين النقد إلى الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، وكذلك وجه انتقادات كبيرة لليسار التركي في أعقاب الانقلاب العسكري في ١٩٨٠. ربما جعلت تعقيدات القضية الكردية وحقيقة أن "بي.كا.كا" كان لديه القدرة على العمل بشكل مستقل عن "اليسار"، جعلت من السهل بالنسبة إليه السعي وراء الحقيقة. لم تفسح الظروف الفرصة للإجابات الخاطئة أو الخداع، لأن أي خطوة في الاتجاه الخاطئ ستعني الإبادة من قبل إحدى القوى.

قد يكون "أوجلان" أي شيء، ولكنه ليس دوغمائياً، بل دياليكتياً حقيقياً. يدرك "أوجلان" أن كل الأنظمة لها عمر، وعلى هذا، فإنها مؤقتة. تنشأ هذه الأنظمة ليس لأنها محددة مسبقاً أو ضرورية أو طبيعية، وتستمر على أساس قواعد محددة قبل أن تصل إلى نقطة التوازن. ولاحقاً، تتحول من حالة التوازن تلك إلى أن تصل لمرحلة أنه لا يمكن أن يبقى الوضع مستقراً كما هو عليه. هذا تحديداً هو ما نمر به في تلك اللحظة. الرأسمالية تمر بأزمة بنيوية وعالمنا يمر بوضع فوضوي. كان "أوجلان" يكتب عن هذا على نطاق واسع منذ التسعينيات، ولكن كثفت من تلك الكتابات في السجن من داخل محبسه في جزيرة "إمرالي" منذ عام ١٩٩٩. وهو يحذر من أن هذا الوضع الفوضوي قد يتطور باستفحال بشكل غير متوقع. لدينا فرصة ليس فقط لتغيير النظام الرأسمالي المهيمن الذي يبلغ عمره ٥٠٠ عام، وإنما هناك كذلك فرصة لتغيير النظام البطيركي بشكل كامل. يتنبأ "أوجلان" ومفكرون آخرون مثل إيمانويل وولرستين، بأن الصراع سيكون شرساً وسيحدد حياتنا لقرن آخر على الأقل، إن لم يكن أكثر من ذلك. وبالنظر إلى ما يجري في أنحاء العالم وفي الشرق الأوسط حالياً فإنه من الواضح أن هذه الرؤية صادقة. لذلك، فهو يحاول - من داخل محبسه الانفرادي في "إمرالي" - ضمان أن تكون كل الشعوب المقهورة ومن بينها الكرد،

قادرة على تطبيق نظام سياسي بديل، وأن تنجو هذه الشعوب من حمام الدماء المعد لهم في كل خطوة من هذا الطريق.

يقولون إن البدايات تحدت النهايات. وقد بدأ "بي.كا.كا" كتنظيم متعدد الأعراق. تحت إشراف حزب العمال الكردستاني، حقق الشعب الكردي حقه في الوجود كشعب، وكذلك تحت إشرافه ناضلوا داخلياً وخارجياً ضد التحيز الجنسي والمجتمع الأبوي، وكلاهما إيديولوجيات هرمية وقائمة على الدول. إن حركة الحرية الكردستانية ترفض ببساطة أن يتم استيعابها داخل النظام الرأسمالي، وهي مقاومة نابعة من الدروس المستفادة مما لاقته حركات التحرر الوطنية الأخرى. وبسبب هذا الرفض، كانت الحركة ضحيةً للدعاية المعادية الهائلة التي عمدت إلى محوها تماماً.

دعونا نضرب مثلاً بـ"روج آفا" (الجزء الذي يغلب عليه السكان الكرد في سوريا). في البداية، كانت هناك ردود فعل كبيرة ضد الكرد من قبل القوى العظمى في العالم، لأن الكرد رفضوا السقوط في الفخ الذي سقطت انتفاضات عديدة أخرى في مصر وليبيا وفي مناطق أخرى حول العالم. رفض الكرد المشاركة في الحروب التي لم تجلب سوى الدماء. وبدلاً من ذلك، اختاروا الطريق الثالث الذي وضعه "أوجلان": هذا الطريق هو التوحد مع كل الشعوب التي عاشت في المنطقة بهدف تكوين حكم ذاتي قائم على الديمقراطية الراديكالية وحرية المرأة والاقتصاد البديل والحياة الإيكولوجية. تم تجاهل الكرد وإقصائهم من أي نقاش جرى حول حل النزاع في سوريا، ولكن الكانتونات التي تشكلت حديثاً لا تزال قائمة وتحاول خلق مجال لحكم الناس يضمن أن تزدهر في إطاره كل الهويات. هذا هو مناخ الحرية.

في مواجهة هذا المناخ من الحرية هناك مناخ الفاشية الذي يمثلته تنظيم "داعش" الإرهابي. إن تنظيم "داعش" يعارض بشكل جوهري تعدد الهويات في المنطقة. ولهذا السبب يوجه هجماته الشرسة ضد الكرد (ومن بينهم الكرد السنة) والآشوريين والتركمان والإيزيديين والشيعة والمسيحيين، ويحاول تطهيرهم عرقياً وثقافياً في المنطقة. إن "داعش" يتبع استراتيجية العسكرة الشاملة للمجتمع، ويروج لتفوق الرجال بشكل كامل ومطلق، ويدفع بالنساء إلى أدوار ثانوية في المجتمع، ويستخدم العنف الجنسي كاستراتيجية في هذه الحرب. في الواقع، يعتبر "داعش" هو التجسيد الحرفي لمفهوم "أوجلان" عن نظام الذكر المهيمن. مهما حاول "داعش" التنكر، فإنه ليس سوى فاشية خالصة في حقيقته. إن نموذج "أوجلان" للحرية هو تحديداً الترياق الذي نحتاجه، سواء

نظرنا إليه من ناحية الدين أو العرق أو حرية المرأة. لقد كان "أوجلان" يحاول كسر الحلقة المفرغة لسياسة "فرق تسد" من خلال شيطنة الخصوم وأفعال الانتقام. هذا هو الهدف من التحليل العميق للدولة والسلطة والنظام الهرمي، وكيف أنها تشكل أسس الحياة غير الحرة.

سجن جزيرة "إمرالي" و"أوجلان"

يبلغ "أوجلان" من العمر حالياً ٦٩ عاماً، وقد قُبِعَ في سجن جزيرة "إمرالي" في بحر "مرمرة" التركي تحت حراسة ١٠٠٠ جندي، لمدة ١٩ عاماً. على مدار ما يقرب من ١١ عاماً، منذ ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٩، كان السجين الوحيد على هذه الجزيرة. ومنذ يوليو/تموز ٢٠١١، لم ير محاميه. اعتُقل اثنان من محاميه في أوائل الغارات التي استهدفت اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK)، بينما اعتقل ٣٤ محامياً آخرين بعد ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١١. وقد تم الإفراج عن كل المحامين في عام ٢٠١٤، ولكن لم يستطع أي منهم زيارة موكلهم "أوجلان" منذ عام ٢٠١١. منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، مُنعت عائلته من زيارته باستثناء زيارة واحدة من جانب شقيقه في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦. بعد الحرب المستعرة والإضراب الهائل عن الطعام الذي بدأه السياسيون المعتقلون، سُمح بانفتاح سياسي نادر في ٢٠١٣، أطلقت على أثره محادثات بين "أوجلان" ووفود سياسية من الحكومة التركية وحزب الشعوب الديمقراطي (HDP). في أبريل/نيسان ٢٠١٥، أوقف الرئيس التركي "أردوغان" المحادثات ولم يعد بإمكان وفد البرلمانين المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي الاجتماع معه.

القيود نفسها التي فُرضت على "أوجلان"، تنطبق على عدد قليل من السجناء في سجن جزيرة "إمرالي". ونتيجة لذلك، ليس لدينا أي طريق لمعرفة وضع "أوجلان" ورفاقه الثلاث هناك. وقد وصفت اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب (CPT)، الوضع بأنه "عزلة مطلقة". حرفياً، يمكن أن يحدث أي شيء أو قد يكون حدث أي شيء هناك. وعلى الرغم من انتهاكات حقوق الإنسان الدولية التي تثبتتها هذه المعاملة، فإن قواعد اللعبة لا تزال تحددها الدولة التركية اعتباطياً، ولا تزال منظمات حقوق الإنسان صامتة إلى حد كبير بشأن قضية "أوجلان". لا يمكن ولا يجب على عمليات حل "القضية الكردية" أن تقف حائلاً دون حقوق "أوجلان" القانونية والإنسانية. وهو يعتبر بالضرورة- في ظل هذه الظروف- سجين حرب. وعلى هذا، أكدنا دوماً أن المحادثات السياسية لا يمكن أن تستمر

على نفس الوضع الذي كانت عليه، ويجب أن تتحول إلى مفاوضات. ولأجل هذا الغرض، يجب تحرير "أوجلان". ويمكننا هنا اقتباس كلمات "مانديلا" التي تتلائم مع هذا الوضع: "وحدهم الأحرار من يمكنهم التفاوض. لا يمكن للسجين إبرام تعاقدات".

إن معاملة الدولة التركية لـ"أوجلان" هي مؤشرٌ حقيقي على سلوك الدولة التركية تجاه الكرد، حيث إن مطالبَ الحكم الذاتي في المناطق الكردية- وهي أحد مواضيع المفاوضات- لم يتم الاستجابة لها من قبل الدولة سوى بالعنف والإرهاب الخالص. إن العزلة الحالية لسجن جزيرة "إمرالي" بالكامل- والتي باتت تطبق على سجون أخرى الآن- ليست فقط غير مسبقة في تاريخ تركيا وانتهاك صريح للميثاق الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، بل إنها من المحتمل أن تندّر بتصعيد حاد للنزاع. إن العزلة الحالية، إلى جانب نقل السجينين الآخرين في "إمرالي"، تقدم المزيد من الشكوك وتعتبر جرس إنذار في أعقاب انهيار المفاوضات في بداية ٢٠١٥. شهد عام ٢٠١٦ عنفاً وإرهاباً غير مسبوق من جانب الدولة في المدن الكردية في تركيا ودولة سوريا المجاورة. تعرضت المدن والبلدات الكردية للحصار من قبل الجيش التركي، وقُتل عشرات المدنيين. وفي فصول الشتاء، قُطعت إمدادات المياه والكهرباء وأصبح الطعام نادراً بسبب الحصار المستمر للطرق، وكل ذلك بهدف إجبار السكان على الخروج وتغيير ديموغرافيا المدن الكردية. استُهدفت المواقع التاريخية والموارد الإيكولوجية وتعرضت للتدمير. اجتاحت الجيش التركي واحتل مقاطعة "عفرين" في شمال سوريا في مارس/آذار ٢٠١٨ بمساعدة العصابات الجهادية، ويعمل كذلك على إنشاء قواعد عسكرية في المناطق الكردية في شمال العراق. ومع حصوله على سلطات جديدة من خلال الاستفتاء الدستوري والانتخابات المبكرة، يسعى حزب العدالة والتنمية إلى إعادة هيكلة الدولة التركية بمساعدة حزب الحركة القومية، لتوجيهها نحو حكم أكثر ديمقراطية وفاشية، ونحو هدف مباشر هو الهجوم على التطلعات الكردية في أي مكان.

على الرغم من هذا، وانطلاقاً من إدراك لما هو على المحك في ظل هذا الوضع السياسي الفوضوي، واصل "أوجلان" تركيزه على حل القضية الكردية وتطبيق الديمقراطية في تركيا والشرق الأوسط. ومن أجل هذه الغاية، واصل بناء الجسور بين الشعوب. وعلى الرغم من عزلته المطلقة، فإن الشعب الكردي يؤيد قيادته اعترافاً بتنبؤاته وقدرته على اتخاذ القرارات التي تعزز موقف الكرد وتعزز الأخوة بين الشعوب. إن ظروف سجنه المشددة لم تقلل من مكانته، ولا من قدر الاحترام الذي يحظى به، والسبب في هذا بسيط ويجب أن يُنظر إليه في سياق قيادته على مدار السنوات الماضية وفي ضوء التغير

السريع للظروف السياسية. إن حقيقة أن "أوجلان" وحركة الحرية كانوا قادرين على قيادة الشعب الكردي من وضع "عدم الوجود" إلى المقاومة القوية والسعي وراء شكل آخر للمعيشة- على الرغم من العقبات الكثيرة التي تهدد الحياة- هو ما جعل الثقة فيه غير قابلة للزعزعة. لم تنجح قضبانُ السجن في وقفه عن التغلب على الاستعمار ورفع المطالبات بالحرية. وقد ألهم، ولا يزال يلهم، مطالب الشعب الكردي في الحرية. إن "أوجلان" يعتبر رمزاً لنضال الكرد ضد الإنكار والاستعمار، ونتيجة لذلك، ينظر إليه أغلب الكرد على أنه حارسُ السلام والديمقراطية.

حملة عالمية: الحرية لـ"أوجلان"

منذ اليوم الأول الذي تشكلت فيه في مارس/آذار ١٩٩٩ (بعد أقل من شهر من اختطاف أوجلان)، لم تفقد المبادرة الدولية إيمانها بإمكانية تحريره، وإمكانية التوصل إلى السلام في كردستان. لقد عملت المبادرة الدولية- بفضل الدعم الذي تلقت من الناس العاديين والمثقفين والشخصيات المختلفة حول العالم- دون توقف من أجل تحقيق سلامٍ عادل من خلال المساعدة على إصلاح العلاقات بين الشعبين التركي والكردي، وكذلك بين كل شعوب المنطقة الأخرى. وقد اتخذ هذا العمل أشكالاً وأدواتٍ متعددة ومختلفة.

حين قررت المبادرة الدولية بدء حملة توقيعات عالمية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، كان "أوجلان" تحت العُزلة التامة لمدة ٨ أشهر، فيما أصبح يُعرف بـ"سجن جوانتانامو" في قلب أوروبا. لم تكن هناك أي مؤشرات آنذاك بشأن متى يمكن أن تنتهي هذه العزلة التامة. إما لم تمتلك منظماتُ حقوق الإنسان صلاحية العمل التي فقدتها في البيروقراطية، أو أنها ببساطة اعتبرت أن هذه سابقة لحقوقنا المتناقضة. قبل كل شيء، من قد يدعو لمناصرة شخص وُصم بأنه "إرهابي" من قبل القوى الدولية؟ ولا يزال هذا هو الحال حتى يومنا هذا. على الرغم من أن عقوبة الإعدام لم تعد متاحة قانوناً، إلا أن هذا هو أكثر الأوقات مناسبة لاستخدامها من الناحية البلاغية.

ونظراً لخطورة الوضع، بدأت التحضيرات قبل ٦ أشهر من إطلاق حملة التوقيعات العالمية. وفي يوم ٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، بمناسبة اليوم العالمي للسلام في بروكسل، انطلقت حملة التوقيعات بشكل رسمي من قبل ألف شخص وقعوا بشكل أولي، من بينهم

جيري آدامز والبروفيسور أنطونيو نيجري والبروفيسور إيمانويل وولرستين والبروفيسور آشين فانايك، ومفكرين وسياسيين ونواب برلمان ومنظمات غير حكومية من جنوب أمريكا وأوروبا وآسيا وروسيا والشرق الأوسط.

كان الهدف طموحاً: كسر صمت الرأي العام الدولي وكسر العزلة التامة التي لم تكن أبداً بهذا القدر من الشدة وطول المدة منذ اختطاف "أوجلان" في ١٩٩٩. كان هذا هو السبب وراء المطالبة بإطلاق سراحه وسراح كل السجناء السياسيين الآخرين. وصلنا إلى نقطة أننا لم نعد نتحدث فقط بشأن قائد سياسي أو فرد، بل إنه كان في قلب مصير الشعب الكردي والشرق الأوسط.

قبل أن تبدأ المبادرة الدولية، تمت استشارة مجموعة حقوق الإنسان الكردية في جنوب إفريقيا (KHRG) والحصول على دعمها، والتي يبلغ عدد أفرادها عشرات الآلاف. وفي الوقت نفسه، دعمت المنظمات غير الحقوقية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية من دول الباسيك وقبرص وبيرو والفلبين وألمانيا وإنجلترا وفرنسا، حملة التوقيع. ومن المهم أن نذكر دور فيدان دوغان التي قتلت في باريس في عام ٢٠١٣ من قبل العملاء الأتراك، فقد كانت جهودها سبباً في الدعم القوي من جانب الحزب الشيوعي الفرنسي، وكذلك عدد كبير من المنظمات غير الحقوقية الشهيرة والأفراد.

التأثير الحقيقي لهذه الحملة

إلى يومنا هذا، انطلقت أعداد كبيرة من حملات التوقيع والاحتجاجات والمسيرات التي تطالب بالحرية لـ "أوجلان". منذ ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢، انعقدت وقفات احتجاجية مستمرة من أجل المطالبة بالحرية لـ "أوجلان" في "ستراسبورج" أمام مبنى القنصلية الأوروبية. في فبراير/شباط ٢٠١٥، خرجت مظاهرة استمرت ١٢ يوماً من أجل "أوجلان" في ظل برد الشتاء القارس من ٣ نقاط انطلاق مختلفة: لوكسمبورج وفرانكفورت وبيرن. وقد ساعد كل هذا على تحسين وضعه ووضع الشعب الكردي في العموم. حين ننظر إلى العالم في السبعينيات، كان الشعب الكردي غير مرئي ومحروماً من حقوقه، ليس في إيران وسوريا والعراق وتركيا فقط، بل أيضاً في أوروبا وفي كل أنحاء العالم. وعلى العكس من ذلك، حظي الكرد الآن بالاعتراف ليس باعتبارهم أكثر الحركات ديناميكية وثورية في تركيا، ولكن ربما في الشرق الأوسط والعالم كله. والسبب في ذلك بسيط: الكرد لا يتمردون فقط،

بل إنهم منظمون وعلى غرار أشقائهم في المقاومة- جيش زاباتستا في المكسيك- لديهم صورة واضحة عن البديل المناسب. وعلى هذا الأساس، تتعقد منذ عام ٢٠١٢ مؤتمر تحدي الحداثة الرأسمالية مرتين سنوياً، بحضور المفكرين والنشطاء والحركات المختلفة والصحافيين والطلاب وآخرين يسعون إلى تعميق النقاش حول معايير الحياة الحرة، وتنظيم حملات التضامن الدولي.

على مدار السنوات الماضية، كانت هناك العديد من الحملات التي دعت لها منظمات مختلفة، وكان لكل حملة منها تركيز معين. على سبيل المثال، بدأت حملة المواطن الحر في تركيا جمع توقيعات تعلن أن "أوجلان يمثل إرادتي السياسية"، وفي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نجحت في جمع ٣.٥ مليون توقيع على الرغم من الاعتقالات والسجن والقمع ومصادرة التوقيعات في أوروبا وفي تركيا. ونظراً إلى أن الشعب الكردي لا يملك الاعتراف بحقه الجماعي كشعب في الانتخابات أو الاستفتاءات، فإن مثل هذه الحملات يكون لها أثر هائل في إعلان مطالبهم وإراتهم.

في الواقع، كانت الحملة التي جرت في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، رداً على الإصرار الاستعماري من جانب تركيا والدول الأوروبية على أن الكرد يجب أن "يجدوا قائداً آخر لهم". مكنت هذه الحملة الكرد من إحباط هذه الدعوات. وبينما قد يحاول نظامٌ عنصري استعماري ابتكار إحصائيات ومبادرات لإضفاء الشرعية على أهدافه الخاصة، فإن الكرد وآخرون- بما في ذلك المفكرون والسياسيون المسؤولون والمنظمات غير الحقوقية التقدمية- نجحوا في الحشد لتحطيم هذه الإسقاطات. وهكذا، أضاف الكرد إلى إعلان أن "أوجلان" هو "ممثلهم السياسي"، مطلباً آخر هو حريته.

استمرت حملة التوقيعات في أنحاء العالم، بهدف متجدد هو إلغاء التحيزات تجاهه وتجاه نضال الشعب الكردي من أجل الوجود والحرية. حاولنا تصحيح المعلومات الخاطئة وتثقيف المجتمع بشأن حقيقة النضال وأحداثه منذ البداية وحتى الحاضر. ونتيجةً للسياسات الاستعمارية الرسمية، لم يحظَ "أوجلان" والشعب الكردي سوى بقليل من الاهتمام، بل إنهم تم تجريمهم في معظم أنحاء العالم. لهذا السبب كان من المهم إيجاد وسائل مبتكرة وبذل جهود كبيرة لمواجهة هذه الدعاية السلبية. حان الوقت للدول الأوروبية لوضع سياسات تعترف بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الكردي ومكانته.

إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الظروف القمعية في "روج آفا" وأجزاء أخرى من كردستان، فإننا سعداء بالقول إن العديد من الكرد العاديين انضموا مؤخراً للحملة. وفي تركيا على وجه الخصوص، يتعرض الناس للاعتقال بسبب جمعهم التوقيعات أو التوقيع بأنفسهم على مطالب الحملة. ومع ذلك، تقدم العديد من الشجعان والملمهين لدعم الحملة، فقد كان بالإمكان رؤية العديد من الجنسيات في القطارات وأمام الجامعات وفي الميادين والمراكز التجارية يجمعون التوقيعات. وقد وجد البعض طرقاً لجعلون جمعهم التوقيعات أكثر إبداعاً. في السويد، على سبيل المثال، كان من يوقع على الوثيقة يحصل على ليمونة مكتوب عليها كلمة "إرهاي". لماذا؟ لأن كل من كان يتم ضبطه ممسكاً بالليمون في تركيا يُعتقل على الفور، حيث إن عصير الليمون فعال في مواجهة الآثار الحارقة لرذاذ الفلفل الذي تستخدمه قوات الأمن التركية ضد المتظاهرين.

وعلى الرغم من أنها نشأت تحت قيادة المبادرة الدولية، فإننا نفخر بالقول إن الحملة صارت ملك الجميع. وقد أعطت الكثير من المنظمات الكردية وكذلك الحزب الشيوعي الفرنسي ومجموعة حقوق الإنسان الكردية في جنوب إفريقيا، وكذلك المنظمات العالمية والمؤسسات والشخصيات الشهيرة من الفلبين وإقليم الباسك وألمانيا وبريطانيا ودول أخرى، أعطوا أولوية كبرى للحملة، وكانت هناك مشاركات من كل القارات حول العالم، وهذا هو ما يجعلها حملة عالمية.

عادة ما يوجه لنا بعض الأشخاص أسئلة عن مدى فعالية حملات التوقيع أو أعمال الاحتجاج. إن هذه الأفعال، والتضامن الذي أظهره كل الكرد حول العالم (في وقت متزامن) حين تعرض "أوجلان" للاختطاف، لم تمنع فقط تنفيذ عقوبة الإعدام، بل إنها مهدت الطريق نحو حوار مستقبلي. ومن جديد، نوه الإقرار بالجهود والعمل الذي قام به الأفراد في أنحاء أوروبا وحلفاء الشعب الكردي في أنحاء العالم، لجهودهم وإبداعهم وإصرارهم في هذه الحملة التي انتهت رسمياً في ٢٠١٥. جمعت الحملة ١٠ ملايين و٣٢٨ ألف و٦٢٣ توقيع، وربما تكون هي أكبر حملة على الإطلاق يشهدها العالم من أجل الحرية لسجين سياسي. إن التواصل مع الكثير من الناس وشرح وضع الكرد لهم، والحصول على العديد من التوقيعات، كان بحد ذاته إنجازاً هاماً. ولهذه الغاية، أعدت المبادرة الدولية العديد من المواد المختلفة بلغات مختلفة. ويمكن الاطلاع على هذه المواد على مواقعنا: www.freeocalan.org أو ocalan-books.com. وسيتم استخدام المواد التي تم جمعها من هذه الحملات، لسنوات عديدة قادمة.

حملة "الفن من أجل أوجلان"

بالتوازي مع تلك الحملة، أطلقنا أيضاً حملة "الفن من أجل أوجلان" لتحفيز التعبير المبدع عن العلاقة بين "أوجلان" والشعب الكردي والحياة الحرة وحرية المرأة. وهي تهدف أيضاً إلى تثقيف قطاع أوسع من العامة عن تاريخ الحركة، ومطالب الشعب الكردي، وإسهامات "أوجلان" الفلسفية. لدينا بالفعل مجموعة كبيرة من الأعمال التي وصلتنا من البرازيل وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وإيطاليا وألمانيا، وكذلك من الكرد من مختلف أجزاء كردستان. وقد تضمنت الأعمال الفنية بطاقات بريدية استخدمناها لإرسال ٢٠٠٠ كارت تهنئة بعيد ميلاد "أوجلان" الـ ٤٣ في أبريل/نيسان ٢٠١٣. وقمنا أيضاً بطبع بعض الأعمال المختارة على القمصان وعلى القماش وأتحنائها للبيع كنوع من التضامن. ونخطط كذلك لتنظيم معارض سيتم عرض ما أنجز فيها ونبحث عن موسيقا لتكون الأغنية الرسمية للحملة، ولا يزال هناك الكثير بإمكاننا أن نفعله. تفاصيل الحملة يمكن العثور عليها على:

<http://art-for-ocalan.org/>

حان الوقت – الحرية للشعب الكردي

رجلٌ واحد يقف في قلب كل ذلك: عبدالله أوجلان. يقبله الأصدقاء والأعداء كقائد وممثل سياسي للشعب الكردي، وهو السياسي الكردي الأكثر شهرة. أكثر من ٣.٥ مليون كردي وقعوا إعلاناً يقره ممثلاً سياسياً لهم في ٢٠٠٦ على الرغم من القمع الحاد. اختارته مجلة "تايم" ضمن أكثر ١٠٠ شخصية مؤثرة في العالم في ٢٠١٣. وقد جمعت حملة المطالبة بالحرية له أكثر من ١٠ ملايين توقيع، ويتفق الجميع على أن الحل السياسي للمسألة الكردية يجب أن يكون بالتفاوض معه.

منذ محادثات السلام في أوائل ٢٠١٣ ورسالة "أوجلان" في عيد النوروز في العام نفسه، اتخذت القضية الكردية رسمياً منعطفاً جديداً. تحطمت السياسات التركية الرسمية وسياسات الدول الأخرى والهيئات الدولية التي كانت تنكر الحقوق السياسية للكرد تماماً. وبدلاً من ذلك، بدأ الشعب الكردي صراعاً شرساً من أجل تقرير مصيرهم ومصير شعوب المنطقة الأخرى. إن التطورات السلبية الأخيرة في سوريا وتركيا، إضافة إلى توازنات القوى الجديدة في المنطقة بين الولايات المتحدة وروسيا وإيران، تزيد من عدم

استقرار المنطقة بأكملها. وعلى الرغم من الخطر الداهم الذي يهدد بإبادة الكرد تماماً، فإن التحول المأمول نحو تطبيق نظام بديل يتطلب تغيير عقلية كل فرد. إن المجتمع البديل ليس مفهوماً مجرداً. وكما أن هناك فرصة لأن يصبح الشرق الأوسط مقبرة للثقافات والمعتقدات، فإن هناك فرصة أكبر لأن يشهد الشرق الأوسط توسعاً كبيراً في مجال الحريات. إن الطريقة التي يتطور بها الصراع ستحدد النتيجة النهائية. ولذلك، فإن الخيال ضروري في سبيل تصميم شكل أحلامنا، وعلى الجانب الآخر، علينا أن نعلن صراحةً عن هذه الأحلام وأن تكون لدينا الشجاعة لتحقيقها.

في الواقع، إن حملة "الحرية لأوجلان" لا تطالب فقط بالحرية لفرد واحد، بل إنها تسعى إلى ضمان الحرية النهائية للشعب الكردي والأخوة بين الشعوب بشكل عام. وكما كان الحال بالنسبة للنضالات العالمية ضد العنصرية والاستعمار، فإن "الحرية لأوجلان" يجب أن تعني بالضرورة الحرية للشعب الكردي والديمقراطية في تركيا والسلام في الشرق الأوسط.

لقاءي مع الحركة الكردية

بروفيسور كاريان ويسترهايم – قسم التربية بجامعة "بيرغن"

رئيس المفوضية الأوروبية التركية EUTCC

ملاحظة المحرر: ما يلي هو انطباعاتُ البروفيسور ويسترهايم عن تعاملاتها مع حركة الحرية الكردستانية، بالإضافة إلى وجهات نظرها كرئيسة للمفوضية الأوروبية التركية، بشأن نشأة المنظمة ومسارها، بما في ذلك بداية وأهداف وفودها إلى جزيرة "إمرالي".

إن الهدفَ من وفودنا إلى جزيرة "إمرالي" هو مراقبةُ وضع الحقوق السياسية والإنسانية في تركيا وتسليط الضوء على وضع السيد عبدالله أوجلان في سجن "إمرالي" من خلال طلب الإذن لزيارته. لقد تسارعت وتيرةُ التعذيب البدني والنفسي الهائل الذي تعرض له "أوجلان" على مدار ١٨ عاماً مضت في ظل ظروف الحبس الانفرادي، بفعل المزيد من القيود المفروضة على حبسه. وفي الوقت الحالي، هناك مخاوفٌ حقيقية بشأن حياته.

وعلى هذا، فإن الهدفَ النهائي لوفد "إمرالي" هو المساهمة في استئناف محادثات السلام. منذ ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٥، تخوض تركيا وكردستان حربَ استنزاف خطيرة، وكل ما هو كردي أو مرتبط بالكرد أو كردستان بات هدفاً في هذه الحرب. منذ عام ٢٠١٥، تم الاستيلاء على البلديات في جنوب شرق تركيا، وتعرض نوابُ رؤساء البلديات وأعضاء البرلمان، ومن بينهم الرئيسين المشتركين لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ، و١٢ نائباً آخرين ينتمون لحزب الشعوب الديمقراطي، تعرضوا للاعتقال إلى جانب مئات الآلاف من الكرد والمدنيين الأتراك.

بعد سنوات من القتال في الثمانينيات والتسعينيات، سعت حركةُ الحرية الكردستانية إلى إيجاد حلٍ سياسي للنزاع. ومنذ ١٧ مارس/آذار ١٩٩٣، حين أعلن الأمين العام لـ"بي.كا.كا" أولَ عملية وقف لإطلاق النار، كانت هناك مبادراتٌ عديدة أُعلن عنها تتراوح ما بين وقف إطلاق النار والدعوة للسلام ووضع خارطة طريق للحل السياسي. كانت هناك أوقاتٌ انفتاح كبيرة ظهرت معها آمالٌ كبيرة، ولكن بشكل عام انهارت كلُّ

مبادرات السلام نتيجة انعدام رغبة تركيا في مد يدها إلى عدوها الأول. وانطلاقاً من قناعته والتزامه بضرورة الحل السلمي للقضية الكردية، فإن "أوجلان" باعتباره زعيم "بي.كا.كا"، كرر دعواته لمحادثات السلام منذ عام ١٩٩٣. وفي الفترة ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٥، كان "أوجلان" هو الطرف الرئيسي في هذه العملية. وقد أدت المحادثات إلى فترة من وقف إطلاق النار حتى أبريل/نيسان ٢٠١٥، وخلقت أجواءً سياسية تسمح بمناقشة الحل، وكذلك خلقت منصةً تعددية واجتماعية سياسية متسامحة. وعلى الرغم من ذلك، حلّ محلّ عملية السلام التي تواصلت في جزيرة "إمرالي"، حرباً دامية سيطرت على المشهد منذ يوليو/تموز ٢٠١٥. بعد خسارة حكومة العدالة والتنمية الانتخابات في ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٥، وانقلاب الرئيس "أردوغان" في ٢٠١٦، دُمّرت المدن الكردية مثل جزيرة بوطان وسور ونصيبين وشرناق ووارتو وسيلوي، باستخدام الدبابات والمدفعية الثقيلة والمروحيات، وفُرض الحصار على المدن والبلدات الأخرى. وعلى وجه التقريب، تأثر ١.٥ مليون شخص بسبب هذا العنف، وقُتل ما يقرب من ٣ آلاف شخص، بحسب ما نقل وفد "إمرالي" من تلك المناطق.

كان أولُ انتهاك لي مع حركة الحرية الكردستانية قبل ما يقرب من ١٥ عاماً، في صيف ٢٠٠٢، حين ذهبتُ إلى بعثة دراسية في تركيا بصحبة السفير الأمريكي السابق وخبير محنك في القضايا الكردية والقانون الدولي والتفاوض. تعهدت مؤسستُ "رافتو" في النرويج، التي اشتهرت بمناصرة حقوق الإنسان، باستكشاف ما إذا كانت هذه البعثة بإمكانها المساهمة في عملية المصالحة ما بعد الحرب وتعزيز الحوار بين تركيا ومواطنيها الكرد. انخرطت "رافتو" في القضية الكردية في عام ١٩٩٤، حين منحت ليلى زانا جائزتها السنوية في وقت كان القادة السياسيين الكرد والبرلمانيين (التابعين لحزب العمال الكردستاني أو غيره) يُزج بهم في السجون أو كانوا في المنفى في أوروبا غير قادرين العودة إلى وطنهم بشكل قانوني.

كنت متحمسة لتولي هذه المهمة في دياربكر (آمد) وأنقرة وإسطنبول، لمرافقة دبلوماسي محنك في لقاءاته مع أكثر من ٤٠ محاوراً تركيا وكرديا. في عام ٢٠٠٢، حاولت تركيا تلبية معايير الاتحاد الأوروبي وأدخل القانون المدني الجديد بعض التغييرات في مجال المساواة بين الجنسين وحماية الأطفال وغير القادرين وحرية تكوين الجمعيات. علاوة على ذلك، تم إلغاء عقوبة الإعدام. رحب المحاورون الكرد والأترك بهذه الإصلاحات. ومع ذلك، فشلت الحكومة التركية في استهداف الأسباب الجذرية للتمرد الكردي: الإنكار المؤسسي للهوية القومية الكردية والمحظورات القانونية على استخدام اللغة الكردية في

وسائل الإعلام والمدارس وإنكار الحقوق الثقافية للکرد وقمع النشاط السياسي الطبيعي للقادة السياسيين من الكرد، والفقر المدقع في جنوب شرق تركيا ذو الغالبية الكردية. تضاعفت هذه المشاكل الكردية المحددة بسبب إرث الحكم العسكري (والتدخل العسكري المستمر في العملية السياسية)، حيث تعرض المواطنون- وخصوصاً الكرد- إلى المضايقات والسجن والقتل لممارسة حقوق الإنسان أو المطالبة بالحقوق السياسية التي تعتبر معياراً اعتيادياً في الدول الغربية.

شدد القادة الكرد في ذلك الوقت على أهمية حل القضايا الناشئة عن النزاع المسلح الذي استمر ١٥ عاماً في جنوب شرق البلاد، وهذا يتضمن إعادة دمج مقاتلي "بي.كا.كا" وإعادة تأهيل القرى المدمرة والسماح للقادة الكرد المنفيين (ومن بينهم المنتمين لحزب العمال الكردستاني) بالمشاركة في النشاط السياسي القانوني. وفي حين أن بعض المحاورين الأتراك الذين التقيناهم أبدوا تعاطفاً مع كل هذه النقاط، فإنهم شعروا أن النقطة الأولى ليست ضرورية والنقطة الأخيرة غير واقعية. لكنهم بالرغم من ذلك، شجعوا فكرة الحوار المدعوم، وأبدوا حماساً للمشاركة في هذا الحوار. كان رأي المحاورين الأتراك هو أن مثل هذا الحوار يجب أن يكون مكماً للتبادل الكبير في حقوق الإنسان بين الكرد والمواطنين الأتراك الآخرين، كما أنه سيحتاج إلى جذب الأفراد المقربين من السلطة الفعلية في تركيا، لا سيما الجيش ووزارة الخارجية والأحزاب السياسية القومية. على الأقل، سيستفيد المشاركون من التعرض لنظرية وتقنيات التفاوض. وقد حث المحاورون على أن الاجتماع الأول يجب أن يكون في أسرع وقت ممكن بعد الانتخابات التركية في ٢٠٠٣، وبالحاح خاص إذا تصدرت الأحزاب التقدمية. على الرغم من ذلك، لم يكن هذا ليحدث، حيث إن رجب طيب أردوغان وصل إلى السلطة بحزبه "العدالة والتنمية". ومن بداية سياسية مفعمة بالأمل في ٢٠٠٢، تبين أن "أردوغان" أصبح رئيساً استبدادياً في ٢٠١٤، وفي ظل الاستفتاء الذي تحيط به تساؤلات عدة في ٢٠١٧، حصل على سلطات رئاسية واسعة نعلم أنه نتج عنها كارثة إنسانية وسياسية. توقفت المحاولات المدنية لإجراء حوار سلام بين المحاورين الكرد والأتراك، بسبب نقص التمويل. كانت الحركة الكردية مستعدة للحوار- وطالما كانت كذلك حتى يومنا هذا- ولكن الممولين المحتملين، مثل وزارة الشؤون الخارجية في النرويج، وجدت أن المبادرة ليست بالأهمية الكافية للاستمرار في دعمها.

رغم ذلك، حفرتني هذه المحاولة الفاشلة لإطلاق حوار سلام لطرح مبادرة جديدة ومهمة في ٢٠٠٤. قررت بعض المنظمات التي تعمل على المسألة الكردية إنشاء منصة أو مؤتمر دولي سنوي، تجتمع فيه منظمات المجتمع المدني والأكاديميات والسياسيين

وصناع القرار والنشطاء الأتراك والكرد والأوروبيين، بهدف تحليل ومناقشة القضايا الحاسمة المرتبطة بالقضية الكردية في تركيا. وقد كانت المنظمات الأولية الداعمة لهذه المبادرة، هي مشروع حقوق الإنسان في بريطانيا، ولجنة "بار" لحقوق الإنسان في إنجلترا وويلز، ومنظمة "ميديكو إنترناشيونال" في ألمانيا، ومؤسسة "رافتو" في النرويج. وقد اجتمعت المنظمات المؤسسة مع الممثلين الكرد للمرة الأولى في بروكسل، لاستشارتهم والتخطيط للمؤتمر الأول في البرلمان الأوروبي بشأن القضايا التي كان هناك أمل بأن تقرب تركيا من الحل السلمي الديمقراطي. وانعقد المؤتمر الأول بشأن الاتحاد الأوروبي وتركيا والكرد، تحت عنوان: "انتهاكات حقوق الإنسان والدمقرطة في تركيا"، في عام ٢٠٠٤، في بداية محادثات حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي. كان المتحدثون الأوائل شخصيات معروفة بشكل كبير، مثل برفين بولدان التي تعد رمزاً أساسياً في محادثات السلام بين تركيا والقائد الكردي عبدالله أوجلان، وخطيب ديكل أحد النواب الذين اعتقلوا مع ليلى زانا في ١٩٩٤، وآكين بيردال أحد مؤسسي رابطة حقوق الإنسان في تركيا. وقد نجا "بيردال" بالكاد من محاولة اغتيال في ١٩٩٨، حين أطلقت عليه ١٣ رصاصة في مكتبه، وكان "بيردال" عضواً بالبرلمان التركي عن حزب المجتمع الديمقراطي (DTP) من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩، وعن حزب السلام والديمقراطية (BDP) من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١. وقد حضر أيضاً فرانسيز وارترز عضو البرلمان الأوروبي آنذاك، ودينز بوتجيتير المحامي بالمحكمة العليا في جنوب إفريقيا وعضو لجنة "الحقيقة والمصالحة". وقد قبل رئيس الأساقفة الفخري ديزموند توتو الدعوة لأن يصبح أول راعٍ، وافتتح المؤتمر برسالة مسجلة في فيديو، وقدم نفسه إلى النضال الكردي من أجل السلام.

على مدار ١٤ عاماً، نظمت المفوضية الأوروبية التركية هذه المؤتمرات الدولية في البرلمان الأوروبي، بدعم من مجموعات سياسية مختلفة. وقد حصل المؤتمر على انتباه العالم واهتمام وسائل الإعلام، حيث تمكن من البقاء على مقربة من التطورات السياسية في تركيا. وبما أنني كنت مشاركة في تنظيم هذه المؤتمرات منذ بدايتها، فإنه من المثير بالنسبة لي أن أرى أنه بينما كان المتحدثون يخشون الحديث عن "بي.كا.كا" أو عبدالله أوجلان في عام ٢٠٠٤، فإن هذا الموضوع من بين الأكثر أهمية في ٢٠١٦، إلى جانب النقاشات بشأن استئناف عملية السلام وعن التطورات في "روج آفا" بشمال سوريا.

من بين من وضعوا مسألة عملية السلام على أجندة المؤتمر القاضي عيسى موسى، الذي انضم إلى المؤتمر للمرة الأولى في ٢٠١٠ وأصبح عضواً في المفوضية الأوروبية التركية في عام ٢٠١١. القاضي "موسى" كان واحداً من أوائل المحامين المدافعين عن نيسلون

مانديلا، ويعد رمزاً مركزياً في المؤتمر الوطني الإفريقي وقاضياً بالمحكمة العليا في جنوب إفريقيا. وقد مرَّ القاضي "موسى" ذهنياً وبدنياً، بتجربة نظام الفصل العنصري غير الإنساني. إن "موسى"، بالإضافة إلى زملاء آخرين في المؤتمر الوطني الإفريقي، يعتبرون الحركة الكردية مشابهة إلى حد كبير لهم. إن جهوده الكبيرة من أجل تعزيز السلام والديمقراطية في تركيا واستئناف عملية السلام معروفةً على نطاق واسع. لقد دعم القاضي "موسى" النضال الكردي بكل قلبه واستخدم خبراته في نضال المؤتمر الوطني الإفريقي في جهوده الحثيثة من أجل السلام واستئناف محادثات السلام بين الحكومة التركية و"أوجلان". كان لديه إيمانٌ حقيقي بالناس وقدرتهم على الوقوف ضد الظلم، واعتاد القول إنه حتى إن كانت الطريق إلى السلام ممهدة بالحجارة والمصاعب، فإنه على المرء ألا يفقد الأمل أبداً، حيث إن الأمل هو ما يبقى النضال على الطريق الصحيح. هناك درسٌ آخرُ تعلمناه من القاضي "موسى"، وهو إيمانه الصادق بقوة الصداقة. أرسل نيسلون مانديلا خطاباً إلى القاضي "موسى"، قال فيه: "عزيزي موسى، كثير من الأصدقاء احتشدوا حولنا طيلة الـ ٢٦ عاماً الماضية، وتركونا ونحن نتمتع بقدر كبير من الشجاعة والأمل. (...). المخلص لك.. ماديبا"^٣. إن لهجة الخطاب تظهر مدى قرب "مانديلا" إلى القاضي "موسى"، ومدى ثقته فيه.

آمن القاضي "موسى" بالحوار، وأشار إلى صديقه كبير الأساقفة الفخري ديزموند توتو، الذي قال: "الحوار بين الأطراف هو الطريق الوحيد لتأمين الحل السلمي للنزاع. والسلام هو شرطٌ مسبق لإرساء الديمقراطية في تركيا. والحوار الناجح سيجعل كلَّ السبل الأخرى غيرَ ضرورية"^٤. بتشجيع من القاضي "موسى"، أصدر كبيرُ الأساقفة "توتو" في ٢٠١٢، نداءً دولياً لاستئناف محادثات السلام ولحل الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا. وقد لاقت دعوة كبير الأساقفة "توتو" دعماً وتشجيعاً من قبل القادة السياسيين على المستوى الدولي والحائزين على جوائز نوبل للسلام، ومن بينهم الدلاي لاما والرئيسان الأسبقان جيمي كارتر وجوزيه راموس هورتا وزعيم حزب "شين فين" الإيرلندي جيري آدامز، ورئيس وزراء النرويج السابق شيل ماغنه بونديفيك. في أعقاب هذه الدعوة، أسس القاضي "موسى" بالتعاون مع المفوضية الأوروبية التركية، المبادرة الدولية للسلام والمصالحة (IPRI) في مؤتمر صحفي بمقر الاتحاد الأوروبي بإقليم بروكسل في الثالث من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

في فبراير/شباط ٢٠١٤، شكلت المفوضية الأوروبية التركية- بالتعاون مع المبادرة الدولية للسلام والمصالحة- وفدَ جزيرة "إمرالي"، بقيادة القاضي "موسى". حتى الآن،

ذهبت أربعة وفود في بعثات تقصي حقائق إلى تركيا وكردستان وستراسبورج. قبل الوفد الأول، قدم القاضي عيسى موسى طلباً إلى وزير العدل التركي، يطلب فيه الاجتماع بالقائد الكردي عبدالله أوجلان في جزيرة "إمرالي"، كما ترأس الوفد الثاني في أبريل/نيسان ٢٠١٦ إلى المجلس الأوروبي، والذي حظيت بالمشاركة فيه. وخلال اجتماع بين الوفد وفرق من اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب، حثهم القاضي "موسى" على زيارة "إمرالي"، وهو ما استجابت له اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب بالفعل، ولكنهم لم يقدموا إليه تقريرهم كما سبق أن وعدوا.

كان القاضي عيسى موسى عطوفاً ولديه طريقة في التقرب إلى الناس نابعة من إيمانه الصادق بالأمل والصداقة والحب والتضامن، ولم يعمل معه أحد أبداً إلا وقد مسته تلك الصفات. بالنسبة لي، كانت مشاهدة هذا الرجل المتواضع المليء بالمودة والعاطفة والقناعة السياسية تجاه القضية الكردية، تجربة غزيرة لا تُنسى.

كان من المقرر أن يقود القاضي "موسى" الوفد الثالث إلى كردستان وتركيا في ١٤-١٩ فبراير/شباط ٢٠١٧، إلا أن مرضه منعه من المشاركة. وقد أعيد إرسال خطاب "موسى" الأخير إلى وزير العدل التركي، الذي لم يستجب بشكل إيجابي إلى هذا المطلب الشرعي، لسوء حظ تركيا. وبشكل مأساوي، اختارت السلطات التركية اتجاهاً آخر، تلاه على الفور العنف والقتل والقمع والهجمات العسكرية والحصار والاعتقالات التي لا حصر لها وانتهاكات الحقوق المدنية والفظائع التي تُرتكب ضد حقوق الإنسان. فوتت تركيا على نفسها الفرصة للترحيب بالقاضي "موسى"، وهو وسيط محنك وفريد للسلام، حيث توفي في منزله في أواخر فبراير/شباط ٢٠١٧. وبنفس الروح التي تمتع بها، نحن-أصدقاؤه وزملاؤه- سنواصل الضغط على تركيا لاستئناف محادثات السلام مع عبدالله أوجلان، ولن نستسلم أبداً.

إن محبة القاضي عيسى موسى للناس في خضم الكفاح، أحاطته بهالة لن تجدها إلا بين الناس الذين واجهوا بأنفسهم صراعات قوية. عندما يثق الناس في بعضهم البعض، يؤمنون ببعضهم البعض، ويقفون سوية إلى جانب بعضهم، فإن كلاً منهم يجعل الآخر قوياً بهدف المثابرة وذات يوم ينجحون. هذه الطريقة التي تربطنا بالآخرين هي أيضاً يتم التعبير عنها بوضوح داخل حركة الحرية الكردستانية، سواء كنت في شمال كردستان (باكور) أو مخيم "مخمور" للاجئين أو "روج آفا" أو في الشتات. أنت تمر بهذه التجربة في الاجتماعات السياسية والتنظيم المشترك للمؤتمرات والحملات والأحداث، أو- كما في

حالي- عند إجراء بحث ميداني. دائماً ما تأثرت بالإيجابية والطاقة والصدقة التي وجدتتها في من ينتمون إلى هذه الحركة. وعلى الرغم من كل الاضطرابات السياسية والمشقة والتحديات الماثلة أمامنا، فإن الكرد يواصلون العمل ويواصلون الأمل في سبيل حل سلمي، أو على الأقل بارقة أمل في نفق مظلم. في كل مرة أحتك بالحركة، أشعر أنني أمتلئ بطاقة جديدة ورغبة في مواصلة العمل.

بصفتي أستاذة للعلوم التربوية، تعد المعرفة والتعلم من بين القضايا الأساسية بالنسبة لي. لقد أقتنعتني تجربتي في العمل مع حركة الحرية الكردستانية على مدار الـ ١٥ عاماً الماضية، بأنه يجب أن اعتبار الحركة ساحة للتعلم، مع آفاق النمو الشخصي. بالنسبة لعشرات الآلاف من البالغين والشباب، تعتبر الحركة مدرسة تقدم مسارات بديلة للتعلم، سواء الأنشطة التربوية التي تحدث في الجبال أو في الشوارع أو المجتمعات الكردية أو المنظمات أو في وسائل الإعلام الكردية. بصفتي باحثة، زرت على مدار السنين بعض معسكرات "بي.كا.كا" في الجبال. لقد كانت تجربة مثيرة للاهتمام، ولكنها أيضاً كانت تجربة عاطفية أن أرى بنفسني كيف أن مقاتلي "الكريلا" يقدرون قيمة التعليم والمعرفة والتعلم. من بين النساء المقاتلات اللائي التقيت بهن، امرأة قضت ٢٥ عاماً في الجبال، وقد كانت حريصة على إخباري بأنها- والكثير من رفاقها- دائماً يحملون كتاباً في جيوبهم. كانت تقرأ كل يوم، وإذا لم تستطع فعل ذلك لأي سبب من الأسباب، فإنها تشعر بأنها لم تعمل في ذلك اليوم.

في وقت لاحق، حين ذهبتُ إلى "مخمور"، وهو مخيم اللاجئين خارج "إربيل" في إقليم كردستان العراق، واجهتُ الأمر نفسه. كان الشباب، سواء في المدارس الإعدادية أو الثانوية أو المدارس المهنية، فخورين بإخباري كيف أنهم يقدرون التعليم. شارك الكثيرون منهم في بناء مدارسهم، وأخبرني اثنان منهم يعيشان في "مخمور" أنهما كانا يريدان الدراسة، وأنهما يعتبران الحصول على التعليم هو التزام، بهدف مساعدة آبائهم والمجتمع الذي قدم الكثير من أجل أن يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدارس. لم يحصل آبائهم على الفرصة أبداً لتعلم القراءة والكتابة حين كانوا يعيشون في تركيا، وشعر آبائهم وبناتهم أنهم من خلال تعليم أنفسهم، فإنهم يعوضون آباءهم عن الظلم الذي واجهوه. وصف الشباب مدى التماسك في "مخمور". ولم يحلموا أبداً بمغادرته من أجل تحقيق أحلامهم الفردية، فهم يقولون: "إما أن نترك هذا المعسكر سوياً، أو لا يغادره أي منا أبداً. على الأقل، ليس قبل أن يتحرر قائدنا عبدالله أوجلان". من دون الانخراط النشاط من جانب حركة الحرية الكردستانية، لما نجا مخيم "مخمور" نظراً إلى الضغوط السياسية المحيطة من

جانب تركيا والأطراف الأخرى، وبعد أن كان منطقة صغيرة مُنحت للاجئين الكرد من تركيا، تطور "مخمور" ليصبح واحةً خضراء ديمقراطية الحكم.

خلال مرحلة ثالثة من العمل الميداني بين مقالات وحداث حماية المرأة (YPJ) في "روج آفا" عام ٢٠١٥، تعرّفتُ على الكثيرين الذين يتبعون السلوك نفسه تجاه التعليم والتعلم كما كان النهج في الجبال وفي "مخمور"، وكلها مبنية على الثقة والصدقة والتماسك القوي بين المقاتلات النساء. لقد شددوا بقوة على أنه كي تحرّر المرأة في الشرق الأوسط نفسها، فإنّ التعليم ضروري، والصدقة والتضامن هما الغراء الذي يربطهن جميعاً.

إنّ التعليم يشكل تهديداً لحزب العدالة والتنمية والرئيس "أردوغان"، وهي حقيقةً اتضحت تماماً بعد الانقلاب المزعوم في تركيا في ٢٠١٦، والذي شهدت تركيا في أعقابه فصل آلاف المعلمين والطلاب من المدارس والجامعات، وبشكل أساسي في المناطق الكردية. وفي المناطق التي تشهد اضطراباتٍ سياسية وفي المجالات المسيسية، أصبحت المدارس في الغالب موقعا للصراع السياسي^١. في تركيا، يرى الكثير من الكرد المؤسسات التعليمية قمعيةً. يجب أن يكون متاحاً تصور أن النظام التعليمي لا ينظر إليه (ولا يكون) على أنه ذو صلة بالعملية التعليمية، لأنه سيؤدي إلى استبعاد طلابه. على مدار السنوات، نظر العديد من الكرد الشباب إلى ما هو أبعد من المؤسسات التعليمية الرسمية تجاه المواقع التعليمية التي تقدم أنظمة تعليمية وأنظمة معتقداتٍ وقيمة بديلة، سواء كانت سياسية أو دينية أو كليهما. وقد وفرت حركة الحرية الكردستانية التعليم والمعرفة لملايين الكرد، وستواصل فعل هذا.

ملاحظات:

١- دعم الغرب رجب طيب أردوغان حين وصل إلى السلطة في ٢٠٠٣. وقد كان رئيساً للوزراء حتى ٢٠١٤، حيث نجح في الحصول على الدعم الانتخابي للوصول إلى منصب رئيس الجمهورية. وفي البداية، كان يُعتبر إصلاحياً مبهرماً وجذاباً، وبدأ أنه يجسد وعد أن الإسلام والديمقراطية يمكن أن يعيشا سوياً.

٢- شاركنا القاضي عيسى موسى الخطاب الشخصي الذي أرسله له مانديلا بتاريخ ٢١ أغسطس/آب ١٩٨٩، من داخل سجن فيكتور فيرستر بجنوب إفريقيا. انظر أيضاً: "البيان المشترك لوفد السلام الدولي في إمراي" في هذا الكتاب للحصول على نسخة طبق الأصل من الخطاب.

٣- "ماديبا" هو اسم زعيم قبيلة "تهمبو" الذي حكم في ترانسكي في القرن الثامن عشر، في العشيرة التي ينحدر منها "مانديلا". اسم العشيرة يعتبر أهم من لقب العائلة، حيث إنه يشير إلى الأسلاف التي ينحدر منها الشخص. استخدم اسم "ماديبا" في "سياق ودي". أنظر:

www.nelsonmandela.org/content/page/names

٤- رسالة المفوضية الأوروبية التركية في ذكرى القاضي عيسى موسى (٢٥ فبراير ٢٠١٧).

٥- مخمور هو مخيم للاجئين يعيش فيه ما يقرب من ١٢ ألف لاجئ فروا من تركيا بعد تدمير الجيش وحرق ما بين ٣ إلى ٤ آلاف قرية. يعتبر "مخمور" اليوم قرية كبيرة أو مدينة صغيرة تأسست على أفكار عبدالله أوجلان بشأن الحكم الذاتي الديمقراطي.

٦- Grande, S. (٢٠٠٠). "American Indian Identity and Intellectualism: The Quest for a New Red Pedagogy." International Journal of Qualitative Studies in Education, ١٣(٤), ٣٤٣-٣٥٩.

المفوضية الأوروبية التركية وحملة

السلام من أجل كردستان في المملكة المتحدة

مايكل جانتر (سكرتير عام المفوضية) وكارين ويستراهام (رئيس المفوضية)

ملاحظة المحرر: ما يلي هو بيانٌ مشترك من قبل الأستاذين جانتر ويستراهام، يقدمان فيه ملخصاً مقتضباً لتاريخ وهدف المفوضية الأوروبية التركية. ما يلي هو ملخصٌ لحملة السلام من أجل كردستان التي جرت في المملكة المتحدة، والحملة ضد تجريم المجتمعات.

تأسست المفوضية الأوروبية التركية في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٤، في أعقاب ما أصبح فيما بعد مؤتمرها الأول من بين ١٤ مؤتمراً دولياً عقدتها، تحت عنوان "الاتحاد الأوروبي وتركيا والشرق الأوسط والكرد"، والذي انعقد في مقر البرلمان الأوروبي في "بروكسل" بدولة بلجيكا. وقد كانت مؤسسات "رافتو" في النرويج و"مشروع حقوق الإنسان الكردي" في المملكة المتحدة و"ميديكو إنترناشيونال" في ألمانيا و"لجنة (بار) لحقوق الإنسان في إنجلترا وويلز" بالمملكة المتحدة، هي المؤسسات التي أنشأت المفوضية الأوروبية التركية، ولكنها لم تعد مشاركة في أنشطة المفوضية حالياً.

خلال تلك السنوات، كانت مجموعة اليسار الأوروبي الموحد (GUE/NGL) في البرلمان الأوروبي، أول مجموعة سياسية تدعم المبادرة الدولية الجديدة وتواصل دعمها الحاسم. وقد قدم ستيفانو سكوارسينا عضو المجموعة، دعماً لوجيستياً هائلاً منذ عام ٢٠٠٤. وفي وقت لاحق، انضمت مجموعاتٌ سياسية أخرى، مثل الاتحاد التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين (S&D) ومجموعة الائتلاف الحر للأوروبيين والخضر.

ما شعرنا به هو أن أفراد بارزين كانوا متحمسين لدعم المبادرة: من بينهم الحائز على جائزة نوبل للسلام كبير الأساقفة ديزموند توتو (جنوب إفريقيا)، وشيرين عبادي (إيران)، بالإضافة إلى نعوم تشومسكي (الولايات المتحدة) وليلى زانا (تركيا)، والذي عملوا جميعاً كرعاة للمبادرة منذ بدايتها. مؤخراً، وكدليل على سعة الدعم الذي حصلت عليه المبادرة، دعم كل من البارونة هيلينا كينيدي مستشارة الملكة بمجلس اللوردات البريطاني،

وسايمون دابينز مدير مؤسسة "يونايتد UNITE" الدولية، ودوغلاس نيكولز الأمين العام للاتحاد العام للنقابات التجارية في المملكة المتحدة، حيث دعموا جميعهم المفوضية الأوروبية التركية.

إن المفوضية الأوروبية التركية تعمل عن قرب مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، والمعهد الكردي في بروكسل، وعدد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المهمة، والحملات الدولية مثل "حملة السلام من أجل كردستان" التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، وحملة مناهضة تجريم المجتمعات (CAMPACC) التي شاركتها في تأسيسها إستيلا شמיד، وهي إحدى مؤسسي المفوضية الأوروبية التركية وعضوة بمجلس إدارتها (أنظر الملحق الأول والثاني والثالث).

إن الهدف الأولي للمفوضية الأوروبية التركية هو تشجيع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كوسيلة للمساعدة في حل المشكلة الكردية في تلك الدولة من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحل السلمي الديمقراطي طويل الأجل للمشكلة الكردية. وعلى هذا، فإن المفوضية الأوروبية التركية تراقب وتجري مراجعات منتظمة لمدى امتثال تركيا لمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كما وردت في وثيقة "كوبنهاغن"، على الرغم من أن عمل المفوضية يمتد إلى ما هو أكثر من تركيا. وفي العامين الأخيرين، كان هناك اهتمام خاص بالوضع في سوريا، وتحديدًا الفيدرالية الديمقراطية في شمال سوريا (روج آفا). كما تقدم المفوضية الأوروبية التركية توصيات وتعمل كنقطة اتصال وتبادل المعلومات مع المؤسسات الأوروبية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى داخل وخارج أوروبا.

على مدار السنوات، ألقى قطاع عريض من الحكوميين والصحافيين والباحثين والمحامين ونشطاء المنظمات غير الحكومية ونشطاء المجتمع وآخرين، من أوروبا والشرق الأوسط وجنوب إفريقيا والهند والولايات المتحدة ودول أخرى، ألقوا جميعاً مجموعة واسعة من الخطابات التي تتناول القضايا الكردية في كل أجزاء كردستان. وفي كل مؤتمر سنوي، يكون هناك عنوان موضوعي محدد يعكس المرحلة الحالية من التطورات بشأن القضية. وتوفر المفوضية الأوروبية التركية منصة عالمية يمكن للسياسيين الكرد والمتحدثين مناقشة القضايا الحاسمة مع السياسيين الأوروبيين وكذلك ممثلي السياسات الدولية والمنظمات المختلفة. ودائماً ما تُوجه الدعوات للأحزاب السياسية والمنظمات السياسية للمشاركة في مؤتمرات المفوضية الأوروبية، ولكن حتى الآن، لم تستجب

الأطراف السياسية التركية لمثل هذه الدعوات، وعلى سبيل المثال، لم يستجب ممثلو حزب العدالة والتنمية للدعوات.

وقد شملت قائمة مقدمي المؤتمر شخصيات سياسية كردية رفيعة المستوى، من بينهم: المحامي والرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) صلاح الدين دميرتاش، الذي تم اعتقاله بسبب اتهامات لا أساس لها من الصحة إلى جانب اعتقال الرئيسة المشتركة للحزب " فيغين يوكسيكداغ " في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧. ومن بين هذه الشخصيات كذلك، رئيس بلدية دياربكر (آمد) السياسي الكردي الشهير عثمان بيدمير، وصالح مسلم وآسيا عبدالله الرئيسين المشتركين السابقين لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في سوريا. ومن بين من شاركوا في المؤتمرات، مدير برنامج بناء السلام وحقوق الإنسان في جامعة كولومبيا ديفيد فيليبس، والباحث المقيم بمعهد أبحاث "أمريكان إنتربرايز" في "واشنطن" مايكل روين، وكذلك عضو الكونجرس السابق والرئيس المشترك للتجمع الكردي في الكونجرس الأمريكي لينكولن ديفيس، والصحافيين التركيين المخضرمين جينكيز جاندار وحسن جميل، بالإضافة إلى جوزيف ويدنهولزر عضو البرلمان الأوروبي ونائب رئيس الائتلاف التقدمي للديمقراطيين والاشتراكيين في البرلمان الأوروبي، وجاي زيمر عضوة البرلمان الأوروبي ورئيسة مجموعة اتحاد يسار الشمال في البرلمان الأوروبي، وكذلك حامد بوزارسلان وعباس والي الباحثين الكرديين المخضرمين، بالإضافة إلى جوناثان ستيل مراسل الشؤون الخارجية البريطاني المخضرم. وقد شارك هؤلاء جميعاً، من بين آخرين، في مؤتمرات المفوضية.

إذاً، ما هي أهمية هذه المؤتمرات السنوية على المستوى الدولي وللكرد أنفسهم؟ وهل ساهمت المؤتمرات السنوية في أي تغييرات مهمة؟ على الرغم من أن الوضع في تركيا في أسوأ حالاته ويتم استهداف الكرد في كل أجزاء كردستان، فإن هذه المحادثات الثاقبة ساهمت في رفع الوعي وحازت على اهتمام بالغ من قبل الصحافة الدولية، خصوصاً بالنظر إلى إجرائها في البرلمان الأوروبي. وقد وفرت للکرد منصة دولية لعرض قضيتهم من قبل أشخاص معروفين ومميزين. في الواقع، لقد تم تقديم المسألة الكردية إلى الناس في جميع أنحاء العالم، وأصبحوا متعاطفين مع أهميتها الكلية في السياسة الدولية، فضلاً عن الفروق الدقيقة في الأهمية بالنسبة للأفراد على المستوى الجزئي. كثيرون أكدوا أنهم تعرفوا على الأزمة الكردية وأهميتها في السياسة العالمية للمرة الأولى، من خلال هذه المؤتمرات السنوية ومنظورها الواسع وقطاعها العريض من المتحدثين، الذين يخلصون

جميعاً إلى القضية الكبرى، وتحديدًا، قضية العدالة من أجل الكرد في إطار المعايير القانونية الدولية الحالية.

في ختام المؤتمر الأخير، المؤتمر السنوي الرابع عشر بالبرلمان الأوروبي في ٦-٧ ديسمبر، أطلقت المفوضية الأوروبية التركية مجموعةً من التوصيات التي شجعت نموذج الكونفيدرالية الديمقراطية من أجل مستقبل عادل للشعب الكردي، ودعت الأصدقاء والداعمين إلى تشجيع هذه الرؤية الجديدة.

كانت الأستاذة كارين ويستراهيم (النرويج) هي رئيسة المفوضية الأوروبية التركية منذ نشأتها في ٢٠٠٤، في حين أن الأستاذ مايكل جانتر (الولايات المتحدة) كان الأمين العام لها منذ ٢٠٠٩. وانضم إليهم البروفيسور جوست جونجران (هولندا) والدكتور ديرسيم داغديفرين (ألمانيا) وإستيلا شميد (المملكة المتحدة) والبروفيسور توماس جيفري ميلي (المملكة المتحدة)، كأعضاء في مجلس إدارة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل آدم أوزون (بلجيكا) عضو المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني الكردستاني (KNK)، عن كذب مع المجلس. وقد عمل القاضي الراحل عيسى موسى (جنوب إفريقيا/ توفي في ٢٠١٧)، في المجلس حيث قدم إليهم خبراته القيمة في نضال التحرر الوطني بجنوب إفريقيا. وكان جون رود (النرويج وإسبانيا) هو الأمين العام الأول للمنظمة، ولكنه لم يعد ناشطاً فيها.

الملحق الأول: تاريخ حملة السلام من أجل كردستان في المملكة المتحدة

منذ أن انطلقت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، رسخت حملة السلام من أجل كردستان- التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها- رسخت نفسها كحملة منظمة دؤوبة لا تكل، تسعى إلى تعزيز حقوق الشعب الكردي والدعوة إلى حل سياسي للقضية الكردية. وقد حازت على دعم السياسيين والأكاديميين والمحامين والصحافيين والكتاب، ومن بينهم بعض الرموز البارزة التي تمتلك سمعة دولية مثل نعوم تشومسكي وجون بريجير وليدي أنطونيا فرايزر ومايكل هولرويد ومارجريت درابيل وإدوارد بوند وإدوارد آلي وجاريت بيرس ومايكل مانسفيلد، والراحلين آرثر ميللر وهارولد بينتر.

تقوم أعمال حملة السلام من أجل كردستان في المملكة المتحدة (PIK) على أساس تطوعي بالكامل، ولم تتلق أي دعم أو منحة من أي سلطات حكومية محلية أو دولية أو من

مؤسسات التمويل. وقد كانت هذه الحملة هي أول مجموعة تضامن كردية تتشكل في بريطانيا.

على مدار السنوات، نجحنا في حشد الدعم لعدد لا يحصى من الحملات دفاعاً عن المجتمع الكردي في بريطانيا وأوروبا، ونشرنا عدداً لا يحصى من قضايا السجناء السياسيين الكرد والصحافيين والفنانين والمحامين والسياسيين وأعضاء النقابات التجارية.

لعبت حملة السلام من أجل كردستان دوراً حاسماً في نجاح حملة "سد إيلوسو" (١٩٩٨-٢٠٠٢)، فمن خلال مبادرتنا بالتعاون مع المجتمع الكردي في بريطانيا، نما إلى العالم الآثار المدمرة المحتملة للسد. وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت حملة "سد إيلوسو" حملة أخرى، تحت عنوان: حملة باكو-جيهان.

من بين المبادرات الأخرى المهمة، مشروع اللاجئين الذي انطلق في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، وهي حملة شاركت فيها شريحة واسعة من المجموعات والأفراد لتسليط الضوء على دور السياسة الخارجية البريطانية والاستثمارات في خلق اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد قدم المشروع منصةً أعرب فيها اللاجئون عن مخاوفهم، وهو ما يظهر جلياً في كتاب الحملة تحت عنوان "استمعوا إلى قصة اللاجئ" الذي تم نشره بالتعاون بين مشروع اللاجئين التابع لحملة سد إيلوسو و"كورنر هاوس" وحملة السلام من أجل كردستان.

كانت الحملة تهدف إلى إظهار أن غالبية المهاجرين يفرون من مناطق النزاع أو من القمع الاجتماعي والاقتصادي. في عدد كبير من الحالات، كانت الحكومة البريطانية والشركات البريطانية ودافعوا الضرائب مسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن هذا البلاء. لم تتخذ الاستثمارات أكثر الأشكال وضوحاً من شن الحروب أو تصدير الأسلحة، وإنما تضمنت كذلك العمل على مشروعات البنية التحتية: سدود الري وتوليد الطاقة الكهربائية، وخطوط الغاز والنفط والمناجم، ودعم الحكومة للسياسات التي تضع التجارة الحرة في أولويتها بدلاً من تأمين الطعام والصحة وحقوق الإنسان.

نحن نعمل مع المجتمعات في المملكة المتحدة التي تعاني بشكل كبير من السياسات الخارجية والاقتصادية وسياسات الهجرة الحالية، من أجل تسليط الضوء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيكولوجية الجذرية للنزوح، وكيف أن استراتيجيات التنمية تعمل على خلق الظروف التي تؤدي إلى النزوح القسري، وكيف أن

الممارسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان متأصلة في سياسات الهجرة واللجوء الحالية.

من بين الجوانب الأخرى المهمة في عملنا، هو المساعدة التي قدمناها في التنسيق والتنظيم لعدد كبير من الوفود إلى المناطق الكردية في تركيا والعراق ووفود السياسيين والمحامين والصحافيين الكرد الذين يزورون المملكة المتحدة. هذا التواصل المباشر وملاحظات شهود العيان، أثبتا أهميتهما بالنسبة للأصدقاء البريطانيين والأوروبيين الآخرين، لفهم وتأريخ تأثيرات الحرب التركية تحديداً ضد الكرد واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان ضد الكرد من كل المجموعات الاجتماعية، سواء كانوا سياسيين أو نشطاء أو مرآة أو صحافيين أو محامين أو غيرهم، حيث تعرض عدد كبير منهم لـ"الاختفاء" أو القتل أو التعذيب أو الاحتجاز في السجون التركية.

من بين أنشطتنا الأخرى التي تهدف إلى دعم الشعب الكردي:

- الحشد من أجل الاعتراف بحقوق الكرد من جانب الأحزاب السياسية البريطانية. ونحن نعمل باستمرار على الحشد وتقديم المعلومات لأعضاء البرلمان بشأن التطورات في كردستان. ونعقد اجتماعات علنية منتظمة في "ويستمستير"، ومنذ تأسيس برلمان ويلز وبرلمان اسكتلندا، عززنا من أنشطتها من خلال صياغة العلاقات مع ممثلي هذين الكيانين، وتنظيم اللقاءات في هذه المؤسسات.

- نشر التقارير والأبحاث الملخصة والترجمات ومجلة الأخبار الكردية الأسبوعية والبيانات الصحافية وحملات كتابة الرسائل. نحن نجتمع وننشر التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان العديدة والقضايا القانونية المتعلقة بالكرد، ونوزع هذه المعلومات من خلال البريد الإلكتروني ووسائل الإعلام الإلكترونية. كما نساعد على جمع التقارير المنتظمة بشأن حقوق الإنسان حول الانتهاكات داخل تركيا لتقديمها إلى جلسات الأمم المتحدة الجارية.

- نعمل بشكل مشترك مع المنظمات الناشطة بشأن القضية الكردية، ومن بينها المؤتمر الوطني الكردستاني ومجموعات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والنقابات التجارية.

- نعمل بالتعاون مع المجتمع الكردي في الشتات ومنظماتهم في المملكة المتحدة. ونساعد ونقدم المشورة لأعضاء هذه المجتمعات في أنشطتها المختلفة.

- نراقب عن كثب التقارير الصحفية بشأن القضية الكردية ونستجيب على الفور للأخطاء أو حالات عدم الدقة أو التشوهات الواضحة في بعض الأحيان.

كما هو واضح، تغطي مشاركاتنا قطاعاً واسعاً من القضايا، وقد كان عبء المسؤولية والمطالب على طاقمنا الصغير جداً الذي يتكون من المتطوعين، عبئاً كبيراً. ونأمل أن يجد الناس عملنا مهماً ويستحق الدعم.

مطالب الحملة:

١- الاعتراف الدولي بالحق الأساسي للشعب الكردي في تقرير المصير وتحقيق قدرتهم على ممارسة هذا الحق بدون خوف من العقاب أو القمع في كردستان تركيا وإيران وسوريا والعراق.

٢- من بين الحقوق الأساسية للکرد هو حق الحياة في سلام بدون خوف من الاضطهاد. يستحق الشعب الكردي أكثر من غيره أن يُسمح له بالسلام الذي طالما استعصى عليهم. من أجل هذه الغاية، نحن ندعو إلى حل سياسي تفاوضي للقضية الكردية، بمشاركة الممثلين الشرعيين للشعب الكردي.

٣- كسب الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعب الكردي. ويجب أن يتم احترام هذه الحقوق بشكل كامل والترسيخ لها بنصوص في قوانين الدول التي يعيشون فيها.

٤- الحرية غير المشروطة للصحافة ووسائل الإعلام الكردية.

٥- الحفاظ على اللغة الكردية والهوية العرقية من خلال تطوير حقهم في حرية التعبير.

٦- أن يحصل الأطفال والطلاب الكرد على حق التعلم بلغتهم الأم.

٧- الحقوق المتساوية للمرأة الكردية والسماح لهم بالمشاركة الكاملة على كل مستويات مجتمعاتهم والدعوة إلى إنهاء فظاعات جرائم الشرف.

٨- إطلاق سراح كل السجناء السياسيين الكرد، وعلى رأسهم عبدالله أوجلان.

- ٩- دعم الجهود الكردية لتحدي إرهاب الدولة التركية، بالإضافة إلى المطالبة بإزالة حزب العمال الكردستاني من لائحة المنظمات الإرهابية المحظورة في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- ١٠- رفض دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا بعد ضمان الحقوق الكاملة والمتساوية للمواطنين الكرد.
- ١١- أن تدفع تركيا تعويضاتٍ لملايين الكرد الذين أجبروا على النزوح من قراهم وتمكينهم من العودة لإعادة بناء منازلهم.
- ١٢- أن يبدأ المحققون الأمميون والكيانات الدولية الأخرى في التحقيق في مزاعم عمليات الإبادة الجماعية والعمليات العسكرية ضد الشعب الكردي، بما في ذلك حرب تركيا القذرة ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني وحملة "الأنفال" العراقية سيئة السمعة.
- ١٣- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في كل أجزاء كردستان، بما في ذلك وقائع التعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدامات خارج نطاق القانون، وتقديم المجرمين إلى المحاكمة.

البيان التأسيسي:

حان الوقتُ للتوصل إلى حل سلمي للحرب الدائرة منذ أحد عشر عاماً بين الدولة التركية والشعب الكردي.

منذ عام ١٩٨٤، كانت حربٌ ضروس تجري بين الدولة التركية والمعارضة الكردية المسلحة في جنوب شرق البلاد، حيث تقطن تلك المنطقة أغلبيةً كردية. وقد تشتت حوالي ٣ ملايين شخص من منازلهم، وأصبح بعضهم لاجئين في أوروبا وعاش آخرون في فقر أو عوز في مدن الغرب التركي، أو في مدن عشوائية في ديار بكر (آمد).



تنظم حملة السلام من أجل كردستان بشكل منتظم جلسات في مجلس البرلمان في ويستمينستر ولندن. في هذه الجلسة، يناقش فيديريكو فينتوريني والنائب جورج هوارث وجانيت بيهل وراهيلا غوبتا "الكونفيدرالية الديمقراطية والقضية الكردية في تركيا". أبريل/نيسان ٢٠١٦.

لقد صاحب هذه الحرب عملياتٌ تعذيب مزممة وعمليات قتل خارج نطاق القانون واختفاءات واعتقالات تعسفية لعشرات الآلاف من المواطنين الذين اشتُبه في كونهم "انفصاليين"، ومن بينهم نوابُ برلمان وكُتّاب وصحافيون وأعضاء نقابات تجارية ومحاميون ونشطاء حقوق إنسان.

قال القاضي مايكل كيري، وهو فقيه دولي مخضرم، إن "مفهوم أن الشعب يمكن أن يتم حكمه إلى الأبد ضد رغبتهم من قبل حكومات تتكون من أغلبية من شعوب أخرى، هو أمرٌ عدواني بنفس قدر الاستعمار". قالت المعارضة المسلحة في كردستان إنها ترغب في ممارسة حقها في تقرير المصير، ليس من خلال انفصال الدولة الكردية، وإنما من خلال الحكم الداخلي في إطار المنطقة الكردية. لن تكون هناك أي تهديدات تواجه سلامة تركيا، حين يؤدي السلمُ التفاوضي إلى تعديل الدستور التركي.

نحن نؤمن بأنه كما أن تركيا تتقرب إلى أوروبا، فإن عليها الامتثال لاتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية ومنظمة الأمن والتعاون في إعلان "كوبنهاغن" الأوروبي في يونيو/حزيران ١٩٩٠ والذي يطالب الدول بـ"حماية الهوية العرقية والثقافية واللغوية للأقليات القومية في مناطقهم، وخلق الظروف الملائمة لتعزيز هذه الهوية".

نحن نطالبُ حكوماتِ أوروبا بأن تحثَّ السلطاتِ في "أنقرة" على حل المشاكل التي يتعرض لها جنوب شرق البلاد من خلال التفاوض مع ممثلي الشعب. نحن نطالب منظمة الأمن والتعاون الأوروبية وحكومة تركيا، بمناقشة المساعدات التي يمكن لمنظمة الأمن والتعاون أن تقدمها لاستعادة والحفاظ على السلام في المنطقة. نحن ندعو الشعب البريطاني إلى الانضمام إلينا من أجل التواصل مع كل الشعوب في تركيا- الأتراك والكرد واللازيين والأبخاز وغيرهم الكثير- من أجل أن نتمكن جميعنا من وقف هذه الحرب.

- لورد آفييري، هارولد بينتر، جون أوستن، إستيلا شميد. أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤.

الموقعون الأصليون: طوني بين، جيريمي كورين، لورد آفييري، البارونة سارة لودفورد، اللورد دولاكيا، اللورد هيلتون، اللورد دريا، اللورد كيلباركين، اللورد ماكنير، الصحافي نيل آسكيرسون، الكاتب نعوم تشومسكي، الممثلة جولي كريستي، اللايدي أنطونيا فرايزر، الكاتب آرثر ميللر، الكاتبة مارجريت درابيل، الكاتب مايكل هولرويد، البروفيسور إرنيست جومبريتش، والكاتب المسرحي طوم ستوبارد، والكاتب المسرحي إدوارد بوند، والكاتب المسرحي إدوارد آلي، والكاتب نجيب محفوظ، والكاتب موريس فارحي، وأستاذ التاريخ الإسلامي وتاريخ الشرق الأوسط روبرت أولسون، والكاتب الإيراني إسماعيل خوي، والكاتب جيمس كيلمان، والكاتب الإيراني رضا باراهيني، والمغني والملحن الويلزي دافيد إيوان، والمحرر الصحافي تيم جوسبيل، والكاتب والباحث ديزموند فيرنانديز، والمحامي جاريث بيرس، والمحامي مايك مانسفيلد، والمحامي مارك مولر، والمحامي تيموثي أوتي، والمحامي فرانسيس وير، والمحامي إيان مكدونالد، والمحامية لويز كريستيان، والسكرتير العام للرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها في "جنيف" فيرينا جراف، ورئيس مجلس نقابات "أوكسفورد" بيل ماك-كيث، إلخ (بالإضافة إلى ٥٠٠ مؤيد).

الملحق الثاني: الحملة ضد تجريم المجتمعات (CAMPACC)

عارضت شبكة مقاومة متنامية الإطار التشريعي المناهض للإرهاب بالكامل، وأجندته السياسية، وسلطاته المطلقة. ومنذ عام ٢٠٠١، جمعت الحملة جماعات المهاجرين ودعاة الحريات المدنية والمحامين والصحفيين. وقد بُنيت الحملة على التضامن مع الأشخاص الذين تستهدفهم قوى مكافحة الإرهاب من خلال أعمال الاحتجاج والاجتماعات العلنية والعرائض والمحاضرات وتقديم المشورات (مثل اللجان البرلمانية ووزارة الداخلية)، بينما تطور بشكل جماعي التحليلات النقدية للأجندة الأمنية. وقد رفعت الحملة شعار: "جميعنا مشتبّه بكوننا إرهابيين"، وطبعته على القمصان. وقد كانت كل هذه الأنشطة تعمل على تعزيز وبناء شبكات التضامن، التي كانت ضرورية بالنسبة للمعارضة الفعالة.

من أجل بناء التضامن، كانت القوة الحاسمة بالنسبة إلينا هي علاقة العمل طويلة الأمد مع العديد من المنظمات التي يمكنها أن توفر موارد أكبر. وهذا يشمل:

The Haldane Society, solicitors' group practices (especially Garden Court Chambers and Birnberg Peirce), Statewatch, Cageprisoners, Cordoba Foundation, London Guantanamo Campaign, Peace in Kurdistan Campaign, Kurdish community centres, British Tamil Forum, Tamil Youth Organisation UK, London Somali Youth Forum, hands Off Somalia, Peace and Justice in East London (PJEL), The College of Law (Birkbeck College), State Crime Project (university of Westminster), and the National union of Journalists.

هذه الجهود التعاونية توفر الأساس لتحليلنا لاستراتيجيات الأمن والمقاومة الجماعية. انظر موقعنا على الإنترنت لمزيد من المعلومات: www.campacc.org.uk

الملحق الثالث: سيرة ذاتية عن إستيلا شמיד

"إستيلا شמיד" هي ناشطة سياسية، وهي إحدى مؤسسات حملة السلام من أجل كردستان وحملة مناهضة تجرية المجتمعات والمتحدثة الرسمية للحركة. تتضمن اهتماماتها العدالة العالمية والاجتماعية، وحقوق المرأة والحقوق المدنية، والحركات البيئية والاجتماعية، وخصوصاً حركات التحرير ومناهضة الاستعمار، ونضال الشعوب من أجل تقرير المصير.

منذ السبعينيات، كانت ناشطة في الحملات الدولية للتضامن مع النضال في إيرلندا وجنوب إفريقيا وتيمور الشرقية وفلسطين وإريتريا وكشمير والتاميل والبلوش والباسيك، والكرد تحديداً. وقد كانت من بين مؤسسي أول مجموعة تضامن كردية في المملكة المتحدة في ١٩٩٠، وهي لجنة التضامن الكردي، ومركز معلومات كردستان في ١٩٩١، وحملة السلام من أجل كردستان في ١٩٩٤. من بين مشروعاتها الأساسية الأخرى، حملة "سد إيلوسو" التي تأسست في ١٩٩٧، وحملة مناهضة تجريم المجتمعات في ٢٠٠١، ومشروع اللاجئين في ٢٠٠٢. وهي نائب رئيس جمعية هالدين للمحامين الاشتراكيين.

وُلدت "إستيلا" في "فيينا"، حيث درست الفلسفة والمسرح والفيلم والآداب بجامعة "فيينا". وقد كانت مخرجةً ومنتجةً ومستشارةً أدبيةً وكاتبةً مسرحيةً ومترجمةً وممثلةً في المسرح، وعملت مع شركات في فيينا وميونخ وبرلين وكولونيا ودوسلدورف ونيويورك ولندن. وقد عاشت في لندن منذ عام ١٩٧٤.

حملة الحرية من أجل أوجلان والحركة النقابية البريطانية

لقاء مع سايمون دابينز مدير مؤسسة "UNITE" الدولية

ملاحظة المحرر: في السابع والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، كان سايمون دابينز وتوماس جيفري ميلي في لندن، للمشاركة في مظاهرة "أتركوا عفرين وشأنها". بعد المظاهرة، ناقش الاثنان تأثيرات الحركة النقابية البريطانية على حملة الحرية من أجل أوجلان، والتي كان "سايمون" رمزاً بارزاً فيها. ويمكن الحصول على خطاب "دابينز" في المؤتمر الرابع عشر للمفوضية الأوروبية التركية في البرلمان الأوروبي في بروكسل بتاريخ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، على الرابط التالي: <https://bit.ly/٢A٨٥iVI>

توماس جيفري ميلي: ماذا كانت انطباعاتك الأولية بشأن الحركة الكردية، وكيف انخرطت في حملات التضامن مع الكرد؟

سايمون دابينز: علمتُ بالحركة السياسية الكردية للمرة الأولى في ١٩٩٢ تقريباً. وعلى الرغم من أنني سمعتُ عنها من قبل، فإن المرة الأولى التي تعاملت فيها مع السياسيين الكرد شخصياً، كانت حين رأيت مظاهرات المجموعات الكردية في الأول من مايو/آيار في ألمانيا. كانوا قد اعتادوا التجمع بشكل منضبط يحملون الأعلام الحمراء وصور قائدهم. وقد عملت أيضاً مع بعض الكرد حين كنت أعمل على خط إنتاج صحيفة "فرانكفورتر روندشاو" في مدينة "فرانكفورت" الألمانية. وكشخص يساري، تعاطفت بطبيعتي مع القضية الكردية. كنت أعلم أن لديهم منظوراً سياسياً ماركسياً لينينياً واضحاً، ولكن كان ذلك الوقت هو الفترة التي انهار فيها الاتحاد السوفيتي للتو، وعلى هذا كان السياق: "ماذا يعني ذلك بالنسبة للنضال الكردي؟". نعم، أعتقد أن أول وعي حقيقي لي بالقضية الكردية كان من خلال الشتات الكردي في ألمانيا.

أذكر أيضاً بشكل واضح حين تم اعتقال "أوجلان". في ذلك الوقت، كنت أعيش في بروكسل ولكنني كنت أزور ألمانيا بانتظام، وحافظت على التواصل مع صديق تركي كان يعمل معي في "روندشاو". أتذكر بوضوح أنني زرت في منزله في الفترة التي اعتقل فيها "أوجلان"، وقد صُدمت حين رأيت والدته تشاهد الأخبار بشأن اعتقاله، وتقول: "ها هو

ذا.. سيكون عليهم إعدامه". أذكر أنني كنت في حالة صدمة كبيرة تجاه هذا السلوك وكيف تم تشويه صورته في أوساط الرأي العام التركي.

على الرغم من ذلك، ولسبب ما، ورغم إدراكي للقضية، لم تكن القضية الكردية محور التركيز في ذلك الوقت. في السنوات التالية، بدأت أهتم أكثر وأكثر بتركيا. وعلى الرغم من أننا جميعاً نعلم بشأن "أردوغان" الآن، فإنه في ذلك الوقت، حين وصل إلى السلطة للمرة الأولى، كانت هناك انطباعات بأنه سيكون هناك انفتاح وحدث في الدولة التركية. تركيا كانت تحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا بدأت النقابات تتواصل مع النقابات التركية وتبذل جهوداً لعقد مؤتمرات هناك. ذهبت إلى إسطنبول كجزء من وفد المؤتمر ووجدت على الفور أن المكان كان مثيراً للاهتمام إلى حد كبير.

بعد ذلك، يبدأ المرء في إدراك التوترات الحقيقية الكامنة هناك، وعلى الرغم من أن الوضع كان أهدأ كثيراً مما كان عليه في الماضي، فقد انطلقت عملية السلام في وقت لاحق، ولم يتم إدراك أنه كان من السداجة من قبل الكثيرين من بيننا أن نعتقد أن تركيا كانت على الطريق تجاه التسوية الديمقراطية، سوى في وقت لاحق.

وفي وقت لاحق، اندلعت الأحداث في سوريا. وفي هذا الوقت، كان التركيز الرئيسي للنقابة في عمل التضامن هو فلسطين وكولومبيا، وبعض القضايا الأخرى الجديرة بالاهتمام، مثل دعم التغيرات التقدمية في أمريكا اللاتينية. دائماً ما كنت متعاطفاً مع السياسات التي تنتهجها الحركة السياسية الكردية، ولكن لا أعتقد أنني قد فهمت الوضع في سوريا حتى حين انسحبت القوات الحكومية السورية من المناطق الكردية في شمال شرق البلاد. وما جذب الانتباه والتركيز المباشر على الأحداث، هو الهجوم الإرهابي من عصابات "داعش" على "كوباني"، ورفض "أردوغان" السماح للمقاتلين الكرد بالعبور من المناطق التركية لدعم المقاومة في هذه المدينة. وفور أن حدث هذا، علمنا أن شيئاً ما خاطئاً كان يحدث، وعلى هذا بدأت القول على الفور إننا في حاجة إلى صياغة بيان من النقابة يدعو الحكومة التركية إلى السماح للمقاتلين الكرد بالعبور لمساعدة الكرد في كوباني.

بعد ذلك بدأت في الاستماع بشكل أكبر بشأن الإيديولوجية الراديكالية التي كانت تقف من وراء الحركة السياسية الكردية وكيف أنها تطورت وازدهرت بمرور الوقت. بدأنا في وضع قسم عن تركيا والكرد والشرق الأوسط في التقرير الدولي للجنة التنفيذية لـ"UNITE"، وبدأنا في عرض عدة خرائط على الشاشة لشرح الأسباب التي تجعل التضامن مع الكرد أمراً مهماً. بدأنا عملية رفع الوعي والإدراك بشأن أهمية وحيوية هذا الأمر كمنقابين

فيما يتعلق بحقوق المرأة والشمولية والمجتمعات المتسامحة وتعدد الثقافات، وشرحنا أن هؤلاء الناس يحتاجون إلى دعمنا.

في ذلك الوقت، كانت عملية السلام في تركيا قد بدأت تتفكك، ولكن حزب الشعوب الديمقراطي حقق نتائج مذهلة في انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥ العامة. تصادف أنني ذهبت إلى تركيا مرة أخرى في اليوم التالي لهذه الانتخابات في مؤتمر دولي للنقابات، وكانت الأجواء بين النقابات التقدمية التركية متهلهلة وشديدة التفاؤل. وبعد أن عدتُ إلى المملكة المتحدة، بدأت في قراءة المزيد بشأن الحركة التركية وتعلمت الكثير من خلال محادثات مع إبراهيم دوغوس وآدم أوزون وإستيلا شميد وعدد كبير من النشطاء، وبدأت في إدراك أهمية إقامة "أوجلان" الطويلة في سوريا والجذور التي غرسها هناك، بشكل أكبر. لم أدرك فقط أن عدداً كبيراً من الكرد السوريين كانوا قد تأثروا على نطاق واسع بإيديولوجية "أوجلان".

بعد ذلك، بدأ "أردوغان" في هجومه بعد الانتصار الكبير الذي حققه حزب الشعوب الديمقراطي في يونيو/حزيران ٢٠١٥. وسرعان ما أصبح واضحاً أنه لم يكن ليُقبل بهم أبداً وأنه سيتخلى فعلياً عن عملية السلام بالكامل وسيبدأ عملية اعتقالات وهجوم على المجتمع المدني التركي وعلى الكرد. وقد وقعت انفجاراتٌ ضد مظاهرات نقابية ونشطاء في سروج وأنقرة خلال يوليو وأكتوبر ٢٠١٥، أسفرت عن مقتل ما يزيد على ١٣٠ شخصاً. ولجأ الكرد الشباب الذين كانوا يخشون أن يتعرضوا للهجوم، إلى حفر خنادق في عدد من المدن الكردية وأعلنوا مناطق حكم ذاتي، وهو ما تسبب في إثارة جنون "أردوغان" تماماً وأعلن الحرب على جزء من شعبه. وقد تحدثتُ وناقشت مع بيرت شوينبورغ المسؤول الدولي بالنقابة العامة البريطانية، عن: "ماذا يمكننا أن نفعل؟ كيف يمكننا أن ننخرط بشكل أكبر؟ هؤلاء الأشخاص يحتاجون إلى دعمنا".

من خلال هذه النقاشات، ظهرت فكرة أننا في حاجة إلى التركيز على حرية "أوجلان"، ولكن القرار لم يكن مباشراً. قررنا في فبراير/شباط ٢٠١٦، أننا سنذهب في وفد إلى "أنقرة"، وهناك التقينا النقابات وحزب الشعوب الديمقراطي، وقد كنت منبهراً بشكل شخصي باتحاد نقابات عمال تركيا KESK الذي كان يضم عدداً كبيراً من الأعضاء الكرد، وكان الأمر كذلك بالنسبة لاتحاد نقابات الحرف الثورية في تركيا DISK.

بعد ذلك، توجهنا إلى دياربكر (آمد). لا أعلم ما كنت أفكر فيه آنذاك، فبعد ذهابي إلى فلسطين وكولومبيا تصورت أنه بإمكانني تخيل الشعور الذي يغلب على المرء حين يكون

في منطقة نزاع. كان هذا في فبراير ٢٠١٦، في خضم الحصار، وقد كان هناك إطلاق رصاص كثيف في كل مكان. أذكر أنني كنت أتحدث مع زوجتي عبر الهاتف، وسألتني: "ما هذه الأصوات؟". كانت المدينة تعج بالانفجارات طوال الليل، وكان بالإمكان سماع القناص يطلق النار على الشارع، وكان يمكننا رؤية الخط الأمامي للصراع، كان هذا بالتأكيد واحداً من أكثر الوفود الصعبة التي شاركت فيها. لم تكن حتى قوات الجيش النظامي هي التي تشارك في الهجمات، وإنما قوات شبه عسكرية. وقد كانت هناك تقارير متعددة عن أن كثيرين كانوا يتحدثون اللغة العربية، وكانت هناك شكوك كبيرة في أن "أردوغان" أدخل مقاتلي "داعش" ليعيثوا فساداً ضد الكرد في عدد من المناطق.

كل ما خرجت به كان هو فكرة أن الحرب الأهلية السورية كانت تجري فعلياً في تركيا. كان إبراهيم هادئاً جداً وتعامل بشكل جيد مع هذا الوضع، وقد كنت منبهراً به للغاية. ولكن الحقيقة هي أن هذه التجربة أصابتنا جميعاً بالصدمة، أصابتنا بصدمة كبيرة.

لقد تأثرت كثيراً. كما تعلمت لأول مرة عندما التقينا برؤساء دياربكر (آمد)، اللذين كانا معتقلين- مفهوم نظام الرئاسة المشتركة، وفكرت كيف أنهم متقدمون بمراحل كثيرة علينا. وفي مركز المرأة، التقينا عدداً من النساء المتحمسات والمحفزات. كل ما فكرت فيه هو أنني أحب هذه الحركة، وأن هذه هي قيمنا، وهذا هو ما ندعو إليه، وأننا في حاجة إلى مساعدة هؤلاء الناس بأي طريقة ممكنة.

عدنا من تلك الزيارة وبدأنا العمل على حملة الحرية من أجل "أوجلان"، والتي انطلقت مع ديليك أوجلان نجل شقيقة "أوجلان" وكاموران يوكسيك زعيم حزب السلام والديمقراطية الذي ينضوي تحت مظلة حزب الشعوب الديمقراطي. حاولت السفارة التركية وقف اجتماعاتنا في البرلمان، ولكنها فشلت وانطلقت الحملة، من خلال أكبر نقابتين في البلاد. وبعد أسبوعين، اعتُقل "كاموران" حيث استخدمت السلطات التركية ما قاله في البرلمان ضده.

سألوني: هل ستذهب إلى المحاكمة، ففعلت ذلك بصحبة عضوة البرلمان عن منطقة "إدموندتون" في لندن كيت أوسامور. كانت الأجواء في ذلك الحين أكثر هدوءاً في دياربكر (آمد)، وتوقفت العمليات العسكرية، ولكن بقيت هناك قيود في منطقة "سور". في مقر المحكمة، كان الوضع غريباً، ولكننا فوجئنا أيضاً بأنه تم الإفراج عنه بشكل غير متوقع. أعتقد أن حضور وفد أجنبي إلى المحكمة كان له تأثير كبير بالطبع، ولكن بعد شهرين، لجأت السلطات التركية كعادتها إلى أمر قضائي وحكمت عليه بالسجن ٢٨ عاماً، بينما كان في "بروكسل"، وهو ما جعله يبقى في المفنى بهذا الشكل.



النقابيان بيرت شوينبورغ وجوناثان ستيل، وعضو البرلمان الأوروبي جولي وورد، والنقابي سايمون دابيزن، خلال منتدى عام في البرلمان البريطاني في لندن، فبراير/شباط ٢٠١٧. الحركة النقابية البريطانية هي الجبهة الأمامية لحملات التضامن الكردية.

خلال اجتماع النقابة في يوليو/تموز ٢٠١٦، عقدنا أول اجتماع هامشي بشأن الوضع في تركيا والتضامن مع الكرد. وقد خاطب عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي أرطغرل كوروشو الحضور في هذا الاجتماع الهامشي، وخلال النقاش الدولي في نفس اليوم، مرتت النقابة مذكرة تدعو إلى التضامن مع كل القوى الثورية في تركيا، ومع الشعب

الكردي، والحرية من أجل "أوجلان". نقلت شابة كردية عراقية من أعضاء الحركة، تلك المذكرة وتحديث ببراعة وحظيت بحفاوة بالغة. كنا في أقصى درجات الثقة بالنفس، فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي نبدأ فيها فعلياً في بناء الوعي وإيصال مشكلة ما إلى النشطاء، وهو ما جعل الأمر كما لو أننا جننا بأمر بعيد تماماً عن مؤتمرنا وجعلناه ذا صلة بالمؤتمر.

كذلك أخذت النقابة العامة البريطانية (GMB) زمام المبادرة في مؤتمرها في "دبلن"، حيث عقدت ما كان على الأرجح أول اجتماع هامشي من نوعه لـ "الحرية من أجل أوجلان" في مؤتمر نقابي. وترأس الاجتماع بيرت شوينبورغ المسؤول الدولي بالنقابة، وقد حصل على الدعم والتأييد الكاملين من أمينها العام بول كيني، وكذلك من إبراهيم دوغوس.

في وقت لاحق من العام نفسه، ٢٠١٦، طُرحت مذكرة أمام مؤتمر اتحاد النقابات في بريطانيا (TUC) تتعلق بالوضع في تركيا، وقمنا بتعديلها لتشمل دعم حرية "أوجلان" والحقوق المدنية وحقوق النقابات والديمقراطية، وبهذا أصبحت "الحرية من أجل أوجلان" سياسة رسمية للحركة النقابية البريطانية. وبعد ذلك، نظمنا اجتماعاً هامشياً في مؤتمر حزب العمال ودعونا فيليكس أوجا عضوة البرلمان التركي عن حزب الشعوب الديمقراطي في دياربكر (آمد) والتي تحدثت مرة أخرى الحشد الموجود في الاجتماع، ما يقرب من ٢٠٠ شخص، بشأن الشرق الأوسط والنضال من أجل الديمقراطية والكرد، وكذلك حرية "أوجلان".

منذ ذلك الحين، واصلنا بناء الحملة في الأوساط النقابية البريطانية. وفي العام التالي، ٢٠١٧، طُرحت "UNITE" المذكرة إلى اتحاد النقابات البريطاني. وفي هذه المرة تحديداً، ألزمتنا الاتحاد بتشجيع المنتمين إليه لدعم والانضمام إلى حملة "الحرية من أجل أوجلان" وألزمتنا الاتحاد بتنظيم وفد إلى تركيا يشمل زيارة إلى دياربكر (آمد). وقد أسعدنا كثيراً أن المذكرة حصلت على دعم واسع، وللحق، هم يعملون بالفعل على تنفيذها^١. بات للحملة الآن منتمون إليها رسمياً من نقابات النقابة العامة في بريطانيا GMB ومؤسسة UNITE و NEU ونقابة سائقي القطارات في بريطانيا ASLEF ونقابة عمال النقل البحري RMT ونقابة الإطفائيين FBU ونقابة عمال الاتصالات CWU و EIS والاتحاد العام للنقابات المهنية GFTU، بالإضافة إلى عدد كبير من النقابات الأخرى في طور الانضمام إلينا. وعلى الرغم من أن الطريق لا يزال طويلاً، فإن الهيكل الأساسي بدأ يتخذ شكله الآن.

وبينما كان كل هذا يحدث، بدأت في القراءة عن "أوجلان" وكنت مندهشاً أن رجلاً في الحبس الانفرادي كان قادراً على إنتاج مثل هذه الأفكار العميقة عن ٥ آلاف عام من

التاريخ. وهذا ما جعلني أُلجأ لمشاهدة فيديوهات على موقع "يوتيوب" بشأن حضارة "سومر" القديمة. كما أن نقده الذاتي لحزب العمال الكردستاني مذهل. والحقيقة أنه منفتح للغاية وصادق ويتمتع بالنقد الذاتي إلى درجة ليست لدينا على الأرجح. وهناك أمر آخر مذهل، هو كيف أنه يؤكد أنه يجب أن تكون المرأة هي واجهة ومركز الحركة.

إن نموذج التحول الذي يقدمه، الذي تأثر بكتابات "بوكتشين" والكونفيدرالية الديمقراطية كنموذج للحكم، ساعدني على إعادة تقييم مواقفي الشخصي، لأنني شعرت- على المستوى الشخصي- أن هذا سيكون مناسباً. هو لا يتخلّى عن أفكار ماركس ولينين، على الإطلاق، وإنما أصبح أكثر انفتاحاً ونقداً للذات، ويرى الفشل الذي حدث في الماضي، ويفكر في أهمية انهيار الاتحاد السوفييتي وفشل اشتراكية الدولة. وأنا معجب بنهجه الكامل تجاه الدولة القومية. إنه تحول هائل بالنسبة لحركة بدأت كحركة انفصالية ثم تصل إلى هذا الاستنتاج.

على كل هذه الجبهات، كانت رحلة مذهلة. أنا أرى أن "روج آفا" نموذج ملهم. ذهبنا إلى مهمة في العراق في الصيف الماضي، قبل الاستطلاع بشأن استقلال إقليم كردستان العراق مباشرة، وقد أوضحت لي تلك الرحلة تماماً ما السبب وراء انتقادات سياسات "بارزاني" الإقطاعية القومية. إنه أمر مهين أن نرى الحزب الديمقراطي الكردستاني يتعاون من "أردوغان"، ولا يمكن أن يكون التباين مع وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة أكثر وضوحاً، وهو ما يجعل الأمر أكثر إلهاً. إن حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، يقومون بأمر مختلف فعلاً على الأرض، أمرٌ مثير للإعجاب والإلهام في الواقع، وهم على تدريب عالٍ وأصحاب عزيمة عالية ولن يستسلموا بسهولة لأي عدوان يواجهونه أو محاولات لتدمير ما قاموا ببنائه.

توماس جيفري ميلي: ما هي التحديات الرئيسية التي واجهتها في الحملة، وما الذي يجب أن يكون في أولوياتكم مستقبلاً؟

سايمون دابينز: لدينا خبراتٌ جيدة مع كوبا وجنوب إفريقيا وفلسطين وكولومبيا، وقد أصبح كل هذا تقليد تضامني للحركة النقابية البريطانية، وهذا ما أفتخر به. نحن نستخدم هذه الخبرات في مساعدتنا على بناء هذه الحملة، وهذا فقط الجانب المتعلق بالمملكة المتحدة في الحملة.

كذلك نعمل على تدويل هذه الحملة من خلال تقديم المذكرات إلى الاتحادات الأوروبية والدولية. في الواقع، نحن ندرك مدى حساسية الأمر بالنسبة للنقابات التركية، ولكننا اتخذنا موقفاً. وقد نجحت الحملة في حصد الكثير من التعاطف من جانب قطاعات مختلفة، بعضها كان مفاجئاً، حتى أن رئيس اتحاد عمال السيارات الأمريكي وقّع على خطابٍ يدعم الحملة.

أعتقد أن أولويتنا الأولى هي أن يدركَ الناسُ أن الحركةَ الكردية هي القوة الثورية الوحيدة الحقيقية في المنطقة، وهي منطقة مهمة للغاية اجتمعت فيها كلُّ القوى العالمية. الاضطراباتُ تنتشر سريعاً في تلك المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة اللاجئين التي يمكن أن يكون لها أثرٌ سلبي على الوضع السياسي، وهو ما رأيناه من خلال صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في أنحاء أوروبا. علينا أن نرفع درجة الوعي بهذه القضية، وعلينا أن ندعم أصدقاءنا ومن يدعمون قيمنا في المنطقة.

السؤال الأهم عن المنطقة التي أعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من النقاش لنخوضه حولها، هو كيف أن جزءاً من نظرية الكونفيدرالية الديمقراطية يمكن أن يتلائم مع بعض القضايا الحساسة الأخرى. على سبيل المثال، لست متأكداً من كيفية تناسب الكونفيدرالية الديمقراطية مع الصراع ضد الشركات العالمية متعددة الجنسيات، ومع المعركة لمحاولة جعل رأس المال تحت السيطرة. في البداية، كتب "أوجلان" بشكلٍ إيجابي عن الاتحاد الأوروبي، لتجاوزه فكرة الدول القومية، ولكن بعد ذلك أصبح أكثر تحزراً من هذا الوهم بعد أن رأى مدى تواطؤ الاتحاد الأوروبي في عملية اختطافه. أنا أشاطره الرأي، ومن أجل أن يكون رأس المال العالمي تحت السيطرة، نحتاج إلى بنى وهياكل عابرة للقوميات. أدرك أن الطريقة التي انتقل بها الاتحاد الأوروبي إشكاليةً إلى حد كبير، ولكن رغم ذلك أنا مقتنع أن العودةً للدول القومية ليست الحلّ للتقدم. نحتاج إلى بنى عابرة للقوميات، ولكن أنا مقتنع تماماً أن الالتزام تجاه المرأة حقيقي للغاية، وأني مذهول إلى حد كبير من تلك الحركة الشعبية القوية. نحن نحتاج إلى إعادة إحياء هذا النوع من الطاقة، فنحن لم نفقدها بالكامل.

أعتقد أنه من المثير للاهتمام أن نرى حركة يسارية راديكالية ثورية في واحدة من أكثر مناطق العالم صعوبة، ترهب كل القوى والمصالح الرجعية الممكنة، وهذا هو السبب الذي يدفع إلى تجمع الناس لوقفهم. ولكن إن كانت ستساعدنا على تنشق بعض الهواء النقي، من حيث إيديولوجيتنا الخاصة، فإن هذا سيكون إنجازاً عظيماً، لأنه وبصراحة، منذ

انهيار الاتحاد السوفييتي والطريقُ الثالث المروع الذي اتخذه توني بلير، وجد اليسار نفسه في موقف يجعل من الصعب بالنسبة له تصور بديل للنهج النيوليبرالي الموجه نحو اقتصاد السوق. أنا أؤمن حقاً بأن الحركة الكردية يمكنها مساعدتنا في إعادة التفكير في الأشياء.

لا أعلم، ليست لدي كل الإجابات بالطبع، ولكن للمرة الأولى منذ زمن طويل أشعر بالإثارة تجاه شيء ما. هذه الحملة جعلتني أتواصل مع أشخاص مثل ديلر ديريك وآدم أوزن، وأشخاص مثل إستيلا شميد والكثيرون من الأشخاص الملهمين في الحركة الكردية. ولكنها لا تزال في انتظار أن تكون في موقعها الصحيح في أعلى قمة اليسار العالمي. إن حركة المرأة تصبح أكثر وعياً، ولكن الأمر لن يكون سهلاً.

بعد ٢٠ عاماً في موقعك، تشعر بأنك أصبحت مقيداً ومن الصعب عليك تطوير أشياء جديدة، ويجب علينا أن ندرك أنه بالنسبة للعديد من أعضاءنا، فإن قضايا الخبز والملح الخاصة بهم حول الأجور والوظائف والظروف، لا تزال هي محور التركيز والأولوية بالنسبة إليهم إلى حد كبير.

هناك بالطبع أيضاً مسألة أن حزب العمال الكردستاني لا يزال على لائحة الإرهاب، وهو ما يجعل الناس خائفين. كثيرون يخشون هذا الأمر، على غرار القضية الفلسطينية، التي عادة ما يتعرض الناس للترهيب فيها بسبب هؤلاء الذين يخلطون عمداً أو عن غير قصد بين أي نقد موجه لإسرائيل ومعاداة السامية.

نحن نحتاج أن يكون المجتمع الكردي أكثر انخراطاً في الحركة النقابية. وفي هذا الشأن، بذل إبراهيم دوغوس جهداً كبيراً، وهو مستعد لتخطي كل الحدود، وهو يعبّر جيداً حاجة المجتمع الكردي ليصبح أكثر انخراطاً في نضالنا أيضاً.

في الوقت نفسه، من الضروري أن تحتاج حملة "الحرية من أجل أوجلان" إلى وجوه غير كردية. وهي تحتاج أن تظهر أن الحملة تتوسع، وتكتسب دعم شخصيات جديدة، وأنها ليست مجرد واجهة لمنظمة كردية أخرى.

في النهاية، يجب أن تكون الحركة الكردية مصدر إلهام بالنسبة إلينا جميعاً. وبعد أن رأينا كيف أنهم خاضوا الحرب ضد "داعش"، فإنني أرى أنه من النفاق أن تصمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتتواطأ في الهجوم على "عفرين"، وهذا أمر مثير للاشمئزاز، خاصة بعد أن اعتمدنا جميعاً على القوات الكردية للقضاء على وهزيمة هذه العصابات الإجرامية.

١- **ملاحظة المحرر:** صدرت مذكرة اتحاد النقابات في بريطانيا تحت عنوان "التضامن مع كل القوى الثورية والشعب الكردي في تركيا". وجاء نصها كالتالي: "إن المؤتمر يعرب عن صدمته من هول القمع المستمر وانتهاكات حقوق الإنسان الهائلة التي تحدث على أيدي الحكومة لتركية. من الواضح أنه منذ أن فشل الرئيس أردوغان في تحقيق الأغلبية الانتخابية في انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، أطلقت حكومته حرباً ضد السكان الكرد، وجُرِّمت جماعات المعارضة وضيقَت على الصحافة الحرة واستخدمت الترهيب والتهديد ضد كل من يتحدى حكمه. وقد استخدمت محاولة الانقلاب الفاشلة كعذر لتسريع هذه العملية بشكل هائل. إن المؤتمر يعرب عن صدمته أيضاً من هول التحركات الدولية للحكومة التركية، وأفعالها في سوريا واضحة للجميع وتوضح نيتها في محاربة الإدارة الثورية التي يقودها الكرد في روج آفا بدلاً من هزيمة تنظيم (داعش)". إن المؤتمر يدعو الحكومة التركية إلى:

- **الإنهاء الفوري لحالة الطوارئ وإعادة الحريات الديمقراطية وحرية الصحافة وإعادة إطلاق عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني.**
- **إطلاق سراح كل السجناء السياسيين، ومن بينهم قادة حزب الشعوب الديمقراطي وأعضاء البرلمان والقائد الكردي عبدالله أوجلان.**
- **انسحاب القوات التركية من سوريا ووقف هجماتها على القوات التي يقودها الكرد.**
- **وقف الدعم الفوري لكل المجموعات الجهادية.**

ويدعو المؤتمر كذلك الحكومة البريطانية إلى تعزيز ضغوطها على الحكومة التركية للامتثال إلى المطالب المذكورة أعلاه، كما يدعو كل النقابات إلى الانضمام ودعم عملية السلام في كردستان وحملة الحرية من أجل أوجلان. ويدعو المؤتمر اتحاد النقابات في بريطانيا إلى تنظيم وفدٍ تضامني لزيارة تركيا وزيارة المناطق الكردية.

الجزء الثالث:

وفود السلام الدولية التابعة للمفوضية الأوروبية التركية إلى "إمرالي"

محنة الكرد في تركيا ومصير الشرق الأوسط

توماس جيفري ميلي

١ مارس/ آذار ٢٠١٦

ملاحظة المحرر: هذا التقرير يتناول القضية الكردية وقضايا أخرى من جانب توماس جيفري ميلي بعد مشاركته في وفد "إمرالي" الأول. وقد أعد التقرير لصالح معهد العراق للدراسات الاستراتيجية، وتم نشره للمرة الأولى على موقع المعهد على الرابط التالي:

(<http://www.iraqstudies.com/featured\٣.html>)

بعد مرور عقد ونصف، لا تزال "الحرب على الإرهاب" كارثة متعددة الأبعاد بشكل متزايد. الشرق الأوسط في نيران مستمرة، والحروب العدوانية ضد العراق وليبيا لم تنتج الحريات التي وعدت بها. حتى الآن، لم تخدم هذه الحروب سوى في استبدال الدولة الفاشلة في محل الدول الاستبدادية. ولا تزال الفوضى والاستبداد البديلان الوحيدين المتاحان حالياً لشعوب المنطقة. هذه هي الظروف المسبقة والأسباب الجذرية وراء التعاطف مع "داعش"، حيث إن التظلمات الموضوعية تجعل رؤية التنظيم المتطرف مقبولة بالنسبة للعديد من في العالم العربي السني. وبالتأكيد لا يمكن أن تمر الحماقة القاتلة والنفاق من جانب الدول الغربية، دون أن تتم ملاحظته.

ولتزيد الأمور سوءاً، لا تزال القوات الكردية التي تعتبر الجماعة الوحيدة في سوريا التي كانت حليفاً فعالاً وموثوقاً للدول الغربية في الصراع ضد "داعش"، لا تزال تتعرض لحصار متعمد وقاسٍ، حيث يتم وصمهم بشكل مستمر بأنهم "إرهابيون" ويتعرضون لتهديدات من تركيا عضو حلف "ناتو"، في حين أنه في أغلب الأحيان يغض الغربُ بصره عما يحدث.

إن القوات الكردية في "روج آفا" تمتلك قوة حاسمة، وهي شجاعة قناعاتهم. هذه الشجاعة ظهرت باستمرار على مدار السنوات الماضية، وربما ظهرت في أكثر أشكالها وضوحاً خلال الدفاع البطولي عن مدينة "كوباني" وتحرير الإيزيديين على جبل "سنجار".

إن حكومة "أردوغان" محقة في أمر واحد، وهو أن القوات الكردية في "روج آفا" مرتبطة في الأساس بحزب العمال الكردستاني. في الواقع، تتشارك القوات الكردية في "روج آفا" والحركة الكردية في تركيا، برنامجاً سياسياً مشتركاً أيضاً، يسمى "الكونفيدرالية الديمقراطية". وهذا البرنامج مستلهم من أفكار زعيمهم عبدالله أوجلان، الذي يتعامل عدد كبير من الكرد مع كلماته على أنها تقترب من القداسة.

تعتبر رؤية "أوجلان" بشأن "الكونفيدرالية الديمقراطية"، والتي فصلها بشكل مكثف من داخل زناناته الانفرادية في سجن "إمرالي"، تعتبر إعادة تفسير صريحة لمبدأ تقرير المصير، وتوفر خارطة طريق للسلام في الشرق الأوسط ككل. يجمع نموذج بين (١) توسيع منافع صنع القرار الديمقراطي المحلي القائم على المشاركة، و(٢) الضمانات المؤسسية لاستيعاب التنوع العرقي والديني المحلي، و(٣) التأكيد على المساواة بين الجنسين، و(٤) احترام الحدود القائمة للدول والتخلي الجوهري والصريح عن هدف "كردستان الكبرى".

هؤلاء الذين استلهموا أفكارهم من "أوجلان" في سوريا ليسوا فقط الحليف الوحيد الفعال في الصراع ضد "داعش"، وإنما أيضاً أهم قوة تحارب من أجل شيء آخر غير الاستبداد و/أو الفوضى، وفي الواقع، من أجل شيء يشبه الديمقراطية.

لم يكن من قبيل الصدفة أنه في تركيا أيضاً، برزت الحركة التي تستلهم أفكارها من "أوجلان" كبطل رئيسي في الصراع من أجل الديمقراطية. وقد عرقل الأداء المذهل لحزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥ العامة، الطموحات الرئاسية المفترضة لـ"أردوغان" بشكل مؤقت، وهي حقيقة تفسر إلى حد كبير التصعيد التالي للنزاع والقمع الوحشي ضد الحركة الكردية منذ ذلك الحين. إن قمع الحكومة وترهيبها للأكاديميين والصحافيين الذين يتحدثون عن الفضائح التي ترتكبها في جزيرة بوطان، يظهر مدى دقة العلاقة بين مصير القضية الكردية ومصير الديمقراطية في كل أنحاء تركيا.

في هذه الأثناء، صاحب عدوان حكومة "أردوغان" على الحركة الكردية داخل الدولة، موقفاً معادياً بشكل متزايد تجاه القوات الكردية وراء الحدود التركية في سوريا. في الأسابيع الأخيرة، بدأ الجيش التركي بشكل مباشر قصف القوات الكردية التي تتقدم ضد "داعش"، ويهدد بتنفيذ اجتياح بري، وهو شبح قد يؤدي لإطلاقه إلى نشوب حرب مع روسيا، قد يكون لها عقوبات وخيمة على الاستقرار في المنطقة والعالم.

لذلك، فإنه يصبح واضحاً بشكل متزايد أن الجبهات الإقليمية والدولية لسياسات حكومة "أردوغان" التي لا تزال تعزز التلويح بالحرب ضد أنصار "أوجلان"، هي (١) مرتبطة بشكل وثيق و(٢) خطيرة للغاية. انتشرت الحرب في سوريا بالفعل في المنطقة الكردية في تركيا، وبالكاد يمكن تقدير احتمالات تزايد العنف وانعدام الاستقرار في بقية أنحاء الدولة.

على الرغم من أن الحركة الكردية في تركيا وسوريا مرتبطتان بالأساس بحزب العمال الكردستاني، فإنهما ليستا مختزلتان في "بي.كا.كا. فقط. بدلاً من ذلك، فإن الرابط الذي يجمع الحركة بالكامل سوياً هو "أوجلان" نفسه. ولهذا السبب، فإن الإسكات المتعمد لصوته- صوته الذي دعا باستمرار (منذ ٢٠٠٥ على الأقل) لضبط النفس والالتزام بالحل السياسي السلمي للقضية الكردية في تركيا- كان واحداً من أخطر مكونات السياسات الإجرامية والاستقطابية التي تتبعها السلطات التركية ضد الحركة الكردية في الأشهر الأخيرة.

حتى الآن، أظهر حزبُ الشعوب الديمقراطي شجاعةً كبيرة تحت النار، ولا يزال قادته ملتزمين بضبط النفس وملتزمين بمفاوضات السلام. على سبيل المثال، خلال مؤتمر الحزب في الشهر الماضي في "أنقرة"، ناشد الرئيسُ المشترك للحزب صلاح الدين دميرتاش، الحشد المضطرب بحماس، قائلاً:

إن السلوك القويم يحتاج إلى الدفاع عنه حتى في أحلك الأوقات. لا يمكننا أن نترك أنفسنا لهذه الأوقات من الأحزان. لا يمكننا أن نترك الصدمات التي نتعرض لها تقلل من موقفنا الجوهري تجاه السلام. نحن الحزب الوحيد الذي يدافع عن التنوع في تركيا. نحن نهدف إلى وحدة جديدة في هذه الدولة، وحدة لا تعتمد على مبدأ الاستيعاب القسري الفاشي، وإنما على مبدأ التعددية واحترام التنوع. لماذا يزعمون أننا نحاول تقسيم الدولة، في حين أنهم هم من يعمل على تقسيم الدولة من خلال سلوكهم الوحدوي؟ هم يسموننا الحزب الكردي، ولكننا لسنا حزباً للکرد فقط، وإنما للأتراك والأرمن والعرب والشركس كذلك. نحن حزبُ كل الديانات، ونحن حزب المرأة. نحن حزب تركيا الحقيقية، ونحن ندافع عن الحكم الذاتي والإدارة الذاتية لكل الشعوب في تركيا... تركيا دولتنا ووطننا الأم. ما يحدث للکرد هو

كارثة. إن تعزيز الديمقراطية هو السبيل الوحيد لإنقاذنا من الكارثة. الدعوة إلى السلام في الأوقات السهلة أمر بسيط. ولكن حالياً، الأمر صعب، حيث إن من يحكمون يلعنون السلام ويدفعون نحو الحرب. ولكن لا يمكن الدعوة للسلام وفقاً للكيفية التي تهب بها الرياح فقط. السلام هو اختيار أخلاقي، ونحن لن نتنازل أبداً عن السلام.

مع ذلك، فإن تفكك عملية السلام والعزلة التامة وإسكات صوت "أوجلان"، إلى جانب الأعمال العدائية التي أطلقتها حكومة "أردوغان" ضد الكرد على مدار الأشهر الماضية، تجعل من الصعب بالنسبة لـ "دميرتاش" الحفاظ على موقفه. يبدو أن الحكومة تميل إلى إغلاق المجال السياسي الذي فتحه حزب الشعوب الديمقراطي في يونيو/حزيران ٢٠١٥.

ولنكون صادقين، استقالت واحدة من أشهر النائبات عن حزب الشعوب الديمقراطي، وهي أمينة إينا، والتي تواجه حالياً اتهامات بـ "الدعاية لمنظمات إرهابية والتحريض على الكراهية"، من منصبها كبرلمانية في أواخر يناير/كانون الثاني، بسبب أن المشاركة في البرلمان "تضفي قشرة شرعية" على المؤسسات النيابية التركية، وهي قشرة أصرت على أنها يتعذر تبريرها في وقت يتم فيه "قتل الكرد على أيدي الدولة الفاشية". وفي حوار مع وفد السلام الدولي الذي قاده محامي نيلسون مانديلا السابق القاضي عيسى موسى، في إسطنبول في منتصف فبراير/شباط، شرحت بصدق وغضب:

أرفض المشاركة في مسرحية برلمانية صامتة. لم يترك النهج العسكري التركي أي مجال للسياسة. ليس الآن لأنه- ودعوني أكون واضحة- في هذه الأيام نواجه تحديات كثيرة. الأمور أصبحت أسوأ مما كانت عليه في التسعينيات. في ٣ أقبية في جزيرة بوطان، قُتل ١٧٣ مدنياً من بينهم نساء وأطفال وتم إحراق جثامينهم. ٦٠ شخص كانوا يختبئون في كل قبو في أماكن صغيرة جداً. وفي سوريا أيضاً، الوضع يزداد سوءاً، والسلطات التركية ترفض كل مطالب الحديث. انتهى وقت التسول من أجل السلام. لم يعد بإمكاننا التوسل من أجل السلام. الآن، علينا أن نخلق وضعاً يطلبون منا السلام فيه.

على الرغم من هذه الكلمات المشؤومة، فإن السيدة "إينا" رغم ذلك أضافت سريعاً: " لا نسعى إلى تقسيم تركيا، هذا يعني مزيداً من العدائية فقط من أجل الدولة التركية، وهذا لا يعني الحرية للکرد ولا السلام للأتراك".

تقريباً كل ممثلي الحركة الكردية الذين حظي وفد القاضي "موسى" الدولي للسلام بفرصة لقاءهم، ردّدوا نفس المخاوف العميقة التي أعربت عنها "إينا"، بشأن التدايعات الاستقطابية للصراع الذي كان لا يزال في طور التصاعد في جزيرة بوطان وفي كل مكان آخر في جنوب شرق البلاد. وقد حذر كثيرون من أن العنف الدائر ضد السكان الكرد كان على وشك إثارة تمزق نهائي، والوصول إلى نقطة اللاعودة. على سبيل المثال، في لقاء مع ممثلي مؤتمر الشعوب الديمقراطي (HDK)، أصرت الرئيسة المشتركة جولستان جيليك كوجيغيت، على أن:

يتم شن حرب شديدة على المدنيين. لقد تزايد العنف ضد المرأة. على الرغم من حقيقة أن الحكومة لا تعتبر هذا حرباً، فإنها حرب. حرفياً، جرائم ترتكب ضد الإنسانية. يتم قتل النساء وتجريدهن من ملابسهن. هذه القوى الأمنية كتبت أشياء جنسية وعنصرية على الجدران. هم يسببون الألم للمجتمع ويسببون مشاعر الإحباط ويقطعون الروابط المتبقية بين الأكراد وبقية المجتمع.

وبالمثل، فإن الرئيس المشترك أرطغرل كوروشو، أكد أن:

حرباً جديدة اندلعت. نحن نشهد حلقة مفزعة. للمرة الأولى، تحولت المناطق الحضرية إلى مناطق حرب. حتى من لا ينتمون لأحزاب سياسية يتعرضون للضرر... امتلأت المدن بالمدفعية الثقيلة والدبابات. قوات الدرك الخاصة التي تم نشرها لديها رخصة للقتل مباشرة، وتوفر لهم الحصانة الكاملة، وهم مرتبطون بشكل مباشر بالرئيس نفسه... وفي هذه الأثناء، يتم تجريد نوابنا من الحصانة البرلمانية. تم حرمانهم من حق الدخول إلى المناطق الواقعة تحت الحصار... السلطات تستهدف السكان كما لو أنها تتعامل مع السرطان... وفي أوساط الكرد، هناك حالة غضب كبيرة ضد الحكومة. هناك اعتقاد سائد بأن هذا يحدث لنا لأننا لم نصوت لصالح "أردوغان".

المجال السياسي للتوصل إلى حل سلمي للقضية الكردية في تركيا يتضاءل بشكل سريع. وحذرت النائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي برفين بولدان، التي عملت كواحدة من المفاوضين الأساسيين في لجنة "أوجلان" خلال عملية السلام التي باتت مجمدة حالياً، من أن:

أريد أن أشدد على أن مجزرة تحدث. حزب العدالة والتنمية الحاكم والقصر، يحاولان دفع الكرد نحو إخلاء منازلهم وأراضيهم من أجل حماية سلطاتهما. وبدون إنهاء عزلة "أوجلان"، فإن العملية لن تنطلق من جديد. باختصار، أريد التشديد على الحاجة للسلام والحل الديمقراطي. نحن الآن على شفا حرب أهلية هنا... ولدي قلق كبير من أن هذه الحرب ستنتشر في الجزء الغربي من تركيا أيضاً. الخطر يتصاعد، ويجب أن ينتهي النزاع على الفور. الوسيلة الوحيدة لتجنب الكارثة هي إنهاء عزلة "أوجلان" وإعادة إطلاق المفاوضات معه.

في الواقع، يبدو أن نقطة اللاعودة تقترب بسرعة هائلة. وقد كان أحد أعضاء فريق التفاوض من أجل السلام سابقاً خطيب ديكل، أكثر صراحة في هذا الشأن. ووفقاً لـ"ديكل"، فإن:

بصراحة، نحن نريد السلام. نحن نفضل التفاوض والسلام، نحن نريد إنهاء عزلة "أوجلان"، ولكن "أردوغان" لا يريد أي من هذا الآن... من مآذن المساجد، تخرج دعوات للناس لمغادرة المحافظة، أو أن الحكومة لن تكون مسؤولة عن أمن هؤلاء الناس. الوحشية تسود كردستان... هذه الوحشية الآن تتجاوز ما كانت عليه في التسعينيات. الجيش والشرطة يتصرفان مثل تنظيم "داعش" تجاه شعبنا. هم يقطعون رؤوس الناس ويحرقونهم أحياء ويطلقون الرصاص على الشباب في رؤوسهم. لم تكن الأمور بهذه الوحشية في التسعينيات. آنذاك، أخلوا القرى وأحرقوها ولكنهم الآن يريدون فعل هذا في مدنا. أحياناً أشعر بالخجل لكوني على قيد الحياة... أخشى ما قد يأتي في الربيع. إذا لم تتوقف هذه الحرب خلال شهرين، فإن هناك الآلاف من مقاتلي "الكريل" في الجبال، ينتظرون أن يذوب الجليد. ستتسع هذه

الحرب لتشمل كل كردستان وكل أنحاء تركيا. ونحن نخشى أن كارثة
كبيرة ستحدث في تركيا.

إن حكومة "أردوغان" تحاول تبرير أفعالها من خلال الادعاء بأنها تحارب ضد
"الإرهاب" وخطر الانفصال الكردي، ولكن- في الواقع- يبدو أن مسارها العدواني هو
الوصفة المناسبة لاستحضار العدو " الانفصالي الإرهابي " الذي تحتاجه تركيا بشدة بشكل
ما.

البيان المشترك لوفد السلام الدولي إلى "إمرالي"

إسطنبول، ١٥-١٦ فبراير/شباط ٢٠١٦

مقدمة

إن الوضع الراهن في تركيا بات حرجاً، حيث إن التصعيد الأخير للنزاع الدائر حول القضية الكردية يعرض الدولة والمنطقة المحيطة بالكامل إلى الخطر. وقد خلقت الحرب الدائرة في سوريا بالفعل عداءات واسعة وانتشرت في أنحاء الجنوب الشرقي من تركيا. إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومة العدالة والتنمية، يرتكبان فظائع ضد حقوق الإنسان في جزيرة بوطان وقرى ومدن أخرى، وهناك خطر حقيقي من اندلاع المزيد من العنف في أنحاء البلاد. كما أن قمع الدولة وترهيبها للأكاديميين والصحافيين الأتراك الذين يتحدثون عن حربها التي تشنها، يكشف العلاقة الوثيقة بين النضال من أجل حل سلمي للقضية الكردية، وبين النضال من أجل الديمقراطية في تركيا بشكل عام.

عُزلة عبدالله أوجلان

تزامن تصعيد الصراع مع العزلة الكاملة لزعيم حركة الحرية الكردستانية عبدالله أوجلان، الذي واصل من داخل محبسه الانفرادي، دوره الحاسم كمؤيد للحل السلمي، وواصل دعوته إلى السلام بشكل مستمر.

ومع ذلك، كانت حقيقة أن "أوجلان" لا يزال في السجن مشكلة جوهرية بالنسبة لمباحثات السلام، حتى خلال المحادثات التي جرت لمدة عامين بدءاً من مارس/آذار ٢٠١٣. إن وضعه في السجن يجبره على التفاوض مع السجّان، وهو عيب أصيل في عملية التفاوض. وعلاوة على ذلك، لا يمكنه استشارة مؤيديه من داخل السجن. وقبل أن تبدأ المفاوضات بشكل جوهري، يجب على الدولة أولاً أن تطلق سراحه من السجن مثلما تم إطلاق سراح نيلسون مانديلا قبل - وليس بعد أو خلال - بدء مفاوضات جنوب إفريقيا. وإلى أن يتم الإفراج عن "أوجلان"، لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات حقيقية، وإلا فإن أي "مفاوضات" ستكون مجرد حديث لا أكثر. وكما أكد "مانديلا"، يجب على القائد أن يكون حراً لأنه فقط في ذلك الوقت يمكن التفاوض نيابة عن الشعب من أجل الحل السياسي.

وفد الأعضاء العشرة الدولي للسلام

في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٦، اجتمع وفدٌ دولي من ١٠ أعضاء في إسطنبول لمحاولة المساعدة على إعادة إطلاق عملية السلام الكردية التركية، والتي كانت توقفت منذ ربيع ٢٠١٥. كتب رئيسُ الوفد القاضي عيسى موسى قاضي المحكمة العليا في جنوب إفريقيا، نيابة عن الوفد، خطاباً إلى وزارة العدل التركية في الثالث من فبراير، يطلب فيه لقاءين: الأول مع الوزارة لمناقشة طرق ووسائل استئناف عملية السلام بين الحكومة التركية و"أوجلان"، والثاني مع عبدالله أوجلان نفسه في "إمرالي" لمناقشة الأمر نفسه. طلبنا أن تجري تلك الاجتماعات في الخامس عشر من فبراير، والذي يتزامن مع الذكرى السابعة عشرة لاعتقال "أوجلان" وسجنه. وقد كان القاضي موسى، الذي عمل في السابق نيابة عن نيلسون مانديلا خلال فترة سجنه على جزيرة "روين" وفي أماكن أخرى، منخرطاً في عملية المفاوضات في جنوب إفريقيا.

نحن على اقتناع بأنه لا حزب العمال الكردستاني ولا الجيش التركي يمكنهما أن يسودا بشكل حاسم أو يتجنبنا الحرب التي قد تؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية الحادة في هذه الدولة. نحن نؤمن أن عملية السلام توفر الحل الوحيد وأن "أوجلان"، بصفتها المتحدث الرئيسي عن الحركة الكردية، هو طرف ضروري لهذه العملية. ونؤمن أيضاً، أنه لا يمكن إحراز أي تقدم حقيقي نحو الحل بدون مشاركة "أوجلان".

لسوء الحظ، لم يحصل وفدنا على أي من هذين اللقاءين اللذين طلبناهما. وفي الخامس عشر من فبراير، أقرت وزارة العدل التركية باستلامها خطابنا، ولكنها لم تكلف نفسها عناء الرفض أو القبول الرسمي لهذا الخطاب. وخلافاً لهذا الإقرار المجرد باستلام الخطاب، لم تقدم الوزارة أي رد نهائياً حتى الوقت الذي غادرنا فيه تركيا. لقد شعرنا بإحباط شديد لأننا لم نحظ بالفرصة لإشراك "أوجلان" ووزير العدل التركي في مسألة استئناف عملية السلام.

وقد التقى الوفد آنذاك ممثلين من مختلف المنظمات السياسية والاجتماعية، قدموا لنا ملخصاً عن الوضع المأساوي للدولة. وقد التقينا أيضاً محامين ومنظمات محامين كانت منخرطة إلى حد كبير في الدفاع عن أعضاء حركة الحرية الكردستانية ضد العديد من الاتهامات التي تم تزييفها، والذين تعرضوا هم أنفسهم للترهيب والقمع من جانب الدولة.

من السلام إلى الحرب

روى لنا كل هؤلاء الممثلين أنه خلال فترة عُزلة "أوجلان"، منذ أبريل/نيسان ٢٠١٥، تحولت حكومة "أردوغان" من الخطى نحو السلام إلى الخطى نحو الحرب. وقد تزامن التحول من صناعة السلام إلى صناعة الحرب مع العُزلة الكاملة لـ "أوجلان". ومع دخوله العام الثامن عشر لاعتقاله، فإنه يعيش في حياة انفرادية. وقد تم نقل اثنين من بين خمسة سجناء كانوا في سجن "إمرالي" إلى سجون مشددة أخرى. التواصل البشري الوحيد لـ "أوجلان" مع حراسه، أو مع السجناء الثلاثة الآخرين إذا تم السماح بذلك. حتى عائلته ليس بمقدورها زيارته. قدم محاموه، الذين لم يتمكنوا من زيارته منذ ٢٠١١، طلبات لزيارة "أوجلان" على الأقل مرة أسبوعياً، وهذا على الرغم من أنه بعد ٦٠٠ محاولة لتقديم الطلبات، فإنه تم رفضها بشكل متكرر بأعذار سخيفة مثل أن وسيلة المواصلات إلى الجزيرة غير متاحة، أي أن القارب الذي يستخدم للذهاب إلى الجزيرة معطل. منذ أن غادر الوفد الأخير لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في الخامس من أبريل/نيسان، لم يتم السماح لأي شخص أبداً بزيارة "أوجلان". ولم يتم تلقي أي تواصل من جانب "أوجلان" منذ ذلك الحين. واستناداً إلى أن "أوجلان" محروم من أبسط حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتواصل مع الزائرين، فإننا نعرب عن قلقنا الشديد بشأن حالته الصحية ونطرح تساؤلات بشأن ما إذا كان يحصل على الرعاية الصحية المناسبة.

بعد انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، وصلت عملية السلام إلى حائط سد بشكل حاسم وتدهورت الأوضاع في تركيا بشكل سريع. وقد علمنا أن المدن تحولت إلى مناطق حرب مكتظة بالمدفعية الثقيلة والدبابات، ويتعرض الأطفال للقتل، ويتم إطلاق النار على الآباء والأجداد في الشوارع، ولكن لا يمكن استعادة جثامينهم لفترات طويلة بسبب الحصار. وقيل لنا كذلك إن بعض قوات الشرطة حصلت على رخصة لقتل أي شخص دون عواقب، وهذه القوات الخاصة لا تخضع للحكام المحليين، وإنما ترتبط بشكل مباشر بالحكومة المركزية.

في جزيرة بوطان، تعرض الكثيرون - عدد كبير من بينهم مدنيون احتموا في ٣ أقبية مختلفة - تعرضوا للقتل وأشعلت فيهم النيران وهم على قيد الحياة، والآن تعمل الدولة على تدمير المباني لمحو أي دليل، كما أن العنف ضد المرأة في تزايد مستمر. تتعرض النساء للقتل، ويتم تجريدن من الملابس وإذلالهن في الشوارع، وهذا يشكل جرائم حرب وجرائم

ضد الإنسانية. هذه الجرائمُ تخرق معاهدةً جنيف الثالثة، كما أنها تتوافق مع معايير الأمم المتحدة لـ"الإبادة"، وهي المعايير التي وقعت عليها تركيا.

على الجانب الكردي، يتزايد الغضبُ ضد الحكومة، ويتحرك الكثيرون بعيداً عن المجتمع التركي تماماً. يشعر الكردُ أن الحربَ ضد مدّهم مرتبطة بنتائج الانتخابات. ومع ذلك، ورغم أن جرائم الحرب والفظائع ترتكب ضد الكرد، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يغضون البصر. على المستوى الدولي، يتحكم حزب العدالة والتنمية في تدفق اللاجئين إلى أوروبا، ويستخدم هذا كأفضلية لتهديد القوى الأوروبية، حيث إن الأحزاب الأوروبية الحاكمة تخشى ما يمكن أن يفعله تزايد عدد المهاجرين في إمكاناتهم الانتخابية، ولهذا يصمتون بينما ترتكب المجازر في تركيا. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها تكرر باستمرار تحالفها العسكري مع تركيا في الحرب ضد "داعش"، على الرغم من حقيقة أن العدو الرئيسي لتركيا في هذا النزاع ليس "داعش" (الذي تدعمه تركيا بالأساس)، وإنما الكرد في تركيا وسوريا والعراق وكذلك بشار الأسد.

إن حكومة "أردوغان" تواصل قصف القوات الكردية في سوريا، وهي القواتُ نفسها التي أثبتت أنها الحليفُ الوحيد للفعال للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في الصراع ضد "داعش". وهناك أنباء أيضاً عن غزو بري من جانب تركيا ضد المناطق الكردية في سوريا، وهو ما سيشعل حرباً مع روسيا، وستكون هناك عواقب لا تُحمد عقبائها في المنطقة والعالم بأسره. إذ، يعتمد مصيرُ الكرد، إلى حد كبير، على الناس الذين يدعون الحكومات والمؤسسات الدولية في أنحاء العالم لتغيير سياساتهم تجاه تركيا والوقوف إلى جانب الكرد المحاصرين.

كان اجتماعنا الأخير عبارة عن طاولة مستديرة جمعت حوالي ٥٠ مفكراً وصحافياً وناشطاً حقوقياً وأكاديمياً من الأتراك ومن الكرد، بعضهم أكد الضرورة الطارئة لاستئناف محادثات السلام، بينما أعرب آخرون عن يأسهم من أن المحادثات لم يعد لها جدوى في ظل أن الناس يتعرضون للحرق وهم على قيد الحياة.

الحل

في ضوء الظروف الراهنة، نحن -الموقعون أدناه- أعضاء وفد السلام الدولي، نجمع على ما يلي:

• نحن ندعو الحكومة التركية وعبدالله أوجلان إلى استئناف محادثات السلام على وجه السرعة. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، قال كبير الأساقفة ديزموند توتو- باعتباره كبير مجلس الحكماء (الذي أسسه نيلسون مانديلا)- في رسالة شخصية إلى رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، إن "السلام أفضل من الحرب"، وطالب رئيس الوزراء باستئناف عملية السلام مع عبدالله أوجلان.

• من أجل أن تجري محادثات حقيقية لحل القضية الكردية في تركيا، يجب إطلاق سراح عبدالله أوجلان دون أي شروط من السجن، من أجل تمكينه من أن يأخذ مكانه الطبيعي على طاولة المفاوضات من أجل حل دائم للقضية الكردية في تركيا ومن أجل ديمقراطية تركيا.

• نحن ندعو الحكومة التركية إلى تمهيد الساحة، من خلال منح الشرعية لحزب العمال الكردستاني والتنظيمات الأخرى المحظورة، وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين والسماح للمنفين بالعودة إلى تركيا للمشاركة في عملية السلام.

• نحن مصممون على الضغط على حكوماتنا ومنظماتنا غير الحكومية للضغط على الحكومة التركية لاستئناف عملية السلام باعتبارها مسألة ملحة. ونحن مصممون كذلك على الضغط على حكومات الدول التي تصنف "بي.كا.كا" وعبدالله أوجلان على لائحة المنظمات والكيانات الإرهابية، لرفع أسمائهم من هذه القوائم باعتبارهم حركة تحرر تناضل من أجل الحرية في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

• نحن ندعو منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى التحقيق، على وجه السرعة، في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات التركية ضد السكان المدنيين في مناطق النزاع، وتقييم وتحديد ما إذا كانت هذه الانتهاكات تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة أو تتناقض مع معاهدات جنيف.

• ندعو لجنة مناهضة التعذيب في المجلس الأوروبي، على وجه السرعة والإلحاح، إلى زيارة عبدالله أوجلان في سجن جزيرة "إمرالي" بهدف التحقيق في انتهاك حقوقه. وهذه الحقوق وفقاً للمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتباره سجيناً سياسياً، هي: (١) تم انتهاك حقه في التواصل مع محامي على مدار السنوات الخمس الماضية، (٢) تم انتهاك حقه في التواصل مع أفراد عائلته على مدار الأشهر الأربعة عشر الماضية، (٣) تم انتهاك حقه في ألا يكون منعزلاً عن التواصل الاجتماعي لفترة غير معروفة، (٤) تم انتهاك حقه في الحصول على الرعاية الطبية بشكل مناسب. ونحن ندعو المجلس لجنة مناهضة التعذيب إلى تقديم تقرير عاجل بنتائج زيارتها، إلى المجلس الأوروبي وإلى الحكومة التركية وإلى عبدالله أوجلان وإلى محاميه.

• نحن ندعو رابطة الأكاديميين الدولية إلى دعم الأكاديميين المعارضين في تركيا من أجل الحرية الأكاديمية، وتقديم الدعم الأخلاقي والمادي والنفسي والأكاديمي لهم.

• نحن ندعو أعضاء وفدنا إلى نشر هذا التقرير على أوسع نطاق وتقديمه إلى رؤساء الدول ووزراء الخارجية والسفراء والمسؤولين ووسائل الإعلام (الإلكترونية والمطبوعة)، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في دولنا المعنية.

الموقعون:

جانيت بيهل، كاتبة مستقلة وعضو في المجلس الاستشاري لمعهد الإيكولوجيا الاجتماعية (TRISE). (الولايات المتحدة)

الدكتورة رادها دي سوزا، أستاذة القانون بجامعة ويستمنستر والناشطة في مجال العدالة والاجتماعية. (المملكة المتحدة)

إيريك إيجلاد، كاتب وناشر بمؤسسة (New Compass Press). (النرويج)

آندريه هانكو، عضو البرلمان عن حزب (DIE LINKE) بمدينة آخن. (ألمانيا)

الدكتور توماس جيفري ميلي، محاضر في علم الاجتماع بجامعة كمبريدج.
(المملكة المتحدة)

القاضي عيسى موسى (رئيس الوفد)، المبادرة الدولية للسلام والمصالحة.
(جنوب إفريقيا)

الدكتور إيلي فان ريزيل، طبيب. (بلجيكا)

ديميتري روسوبولوس، المؤسس المشارك لـ (TRISE) و (Black Rose Books).
(كندا)

الأب جوريان، رئيس لجنة وستمنستر للعدالة والسلام. (المملكة المتحدة)

فرانسيسكو فيلاسكو، وزير الثقافة السابق. (الإكوادور)

فيدريكو فينتوريني، جامعة ليدز، المجلس الاستشاري لـ (TRISE). (المملكة المتحدة)

ملحق: خطاب القاضي عيسى موسى إلى وزير العدل التركي بكير

بوزداغ بتاريخ ٣ فبراير/شباط ٢٠١٦

٣ فبراير ٢٠١٦،

معالي وزير العدل بكير بوزداغ،

وزارة العدل

كيزلي/أنقرة

الجمهورية التركية

عزيزي بكير بوزداغ،

أكتب إليك باعتباري قاضي المحكمة العليا في جنوب إفريقيا نيابة عن الوفد الدولي الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء المعروفين في المجتمع الدولي من مجالات السياسة والثقافة والمجال العام. هذه الرموز المؤثرة التي تمتلك مجموعة واسعة من الخبرات، انخرطت في مبادرات السلام وحقوق الإنسان وتنمية الإنسان، وستجدون أسماء أعضاء الوفد مرفقة في نهاية الخطاب. يدرك أعضاء الوفد جيداً أن أولوية حكومتكم هي نشر الديمقراطية في دولتكم.

إن مهمة الوفد هي زيارة تركيا بهدف الدعوة لاستئناف عملية السلام في تركيا بين زعيم الحزب الحاكم فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، والقائد الكردي المعتقل المحترم عبدالله أوجلان. لقد توقفت عملية السلام للأسف في ظروف غير متوقعة. ومن المقرر أن تجري زيارة الوفد في الفترة ما بين ١٤ إلى ١٧ فبراير ٢٠١٦.

إن خطوتنا الأولى في مهمتنا هي طلب الحصول على إذن منك لوفدنا لزيارة سجن "إمرالي" للتشاور وإطلاع السيد "أوجلان" بشأن استئناف عملية السلام. نحن نعتقد أنه بإمكانه لعب دور محوري، مثل الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا، في ديمقراطية وعملية الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا.

إن الوفد يطلب إذنكم لزيارة سجن "إمرالي" في السادس عشر من فبراير ٢٠١٦. وإن كان غير ممكناً للوفد بالكامل زيارة "إمرالي"، فإننا نطلب منك الإذن لزيارة مجموعة مختارة من الوفد.

واستباقاً لزيارة "إمرالي"، أطلب إذنكم لي ولمجموعة مختارة من الوفد للقائك وأي من الوزراء الآخرين، لتسمحوا لنا بتبادل وجهات النظر بشأن استئناف عملية السلام والمستقبل قبل لقاء السيد "أوجلان".

وبعد زيارتنا إلى "إمرالي"، نحن نطلب جلسة مشاور واطلاع مع سعادة وزير العدل، لإبلاغه بشأن المداولات التي جرت مع السيد/ أوجلان لتشجيع الجانبين على استئناف عملية السلام.

كذلك، أود أن أشير إلى أنني عملت نيابة عن السيد "مانديلا" وزملائه حين كانوا محتجزين في جزيرة "روين" وفي سجون أخرى في "كيب تاون". وكدليل على هذا، أرفق خطاباً بتاريخ ٢١ أغسطس/آب ١٩٨٩، من "مانديلا" إليّ من داخل سجن "فيكتور فيرستر"، قبل إطلاق سراحه في ١١ فبراير/شباط ١٩٩٠.

وكأمين عام للجنة الدستورية بالمؤتمر الوطني الإفريقي، فإنني شاركتُ عن كثب في عملية السلام وفي عملية صياغة الدستور في جنوب إفريقيا. وقد تم تعييني من جانب الرئيس نيلسون مانديلا في عام ١٩٩٨، قاضياً للمحكمة العليا في جنوب إفريقيا.

وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤، شاركت في مراقبة عملية السلام في تركيا وكنت متفائلاً أنه منذ زيارتي الأخيرة إليها في يوليو/تموز ٢٠١٤، بأن تركيا ستجد حلاً سياسياً سلمياً للقضية الكردية ودمقرطة سياساتها بعد الانتخابات المحلية. ولسوء الحظ، لم يكن هذا هو الحال، ولهذا لزاماً علينا العمل سوياً لتحقيق سلام دائم في تركيا.

سيكون من الشرف العظيم أن تنتظر بعين الاعتبار في طلبنا من خلال هذا الخطاب، وفي انتظار رد منكم على وجه السرعة.

التوقيع،

القاضي عيسى موسى

قائمة المشاركين في الوفد:

جانيت بيهل، كاتبة مستقلة وعضو في المجلس الاستشاري لمعهد الإيكولوجيا الاجتماعية (TRISE). (الولايات المتحدة)

الدكتورة رادها دي سوزا، أستاذة القانون بجامعة ويستمنستر والناشطة في مجال العدالة والاجتماعية. (المملكة المتحدة)

إيريك إيجلاد، كاتب وناشر بمؤسسة (New Compass Press). (النرويج)

آندريه هانكو، عضو البرلمان عن حزب (DIE LINKE) بمدينة آخن. (ألمانيا)

الدكتور توماس جيفري ميلي، محاضر في علم الاجتماع بجامعة كمبريدج. (المملكة المتحدة)

القاضي عيسى موسى (رئيس الوفد)، المبادرة الدولية للسلام والمصالحة. (جنوب إفريقيا)

الدكتور إيلي فان ريزيل، طبيب. (بلجيكا)

ديميتري روسوبولوس، المؤسس المشارك لـ (TRISE) و (Black Rose Books). (كندا)

الأب جو ريان، رئيس لجنة وستمنستر للعدالة والسلام. (المملكة المتحدة)

فرانسيسكو فيلاسكو، وزير الثقافة السابق. (الإكوادور)

فيديريكو فينتوريني، جامعة ليدز، المجلس الاستشاري لـ (TRISE). (المملكة المتحدة)

خطاب من نيلسون مانديلا إلى القاضي عيسى موسى، ١٩٨٩

81/143299

1335/88: NELSON MANDELA

Victor Vostko Prison,
P/B X 6009,
Paarl South. 7624.
21 8 89

Dear Eissa,

Many friends have rallied around us during these past 26 years and left us with a lot of courage and hope. In this regard you and your firm have been outstanding, so much so that I sometimes wonder ^{whether} without that support we would have had the staying power for which my fellow prisoners have become so renowned. Many thanks for the flowers and birthday greetings. I only hope it will be possible for me to see you on these premises in due course. Meantime I send you, your family and staff my very best wishes.

Sincerely,
Mandela.



ملحق ٢: رقم ٦٤٨٧١٦٨٧.٣ بتاريخ ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥
الموضوع: بشأن طلبكم بالحصول على معلومات - رد من وزارة العدل، بتاريخ ٢٩

فبراير/شباط

جمهورية تركيا

وزارة العدل

إدارة القانون الدولي والعلاقات

رئيس قسم حقوق الإنسان

٢٩ فبراير ٢٠١٦

رقم: ٦٤٨٧١٦٨٧.٣ بتاريخ ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥

الموضوع: بشأن طلبكم بالحصول على معلومات

العزیز/ عيسى موسى

(essa.moosa1@gmail.com)

كملخص لمذكرة المؤرخة ١٢ فبراير ٢٠١٦، أشرت إلى رغبتك في طلب مساعدة وزارة العدل بهدف رؤية عبدالله أوجلان، وهو سجين مدان في سجن "إمرالي". لقد أرسل طلبكم إلى الإدارة العامة للسجون المسؤولة عن طلبكم.

مع الاحترام،

يورداغول كيسكين

قاضي

وزارة العدل

نائب رئيس القسم

العنوان: Milli Müdafaa Caddesi No: ٢٢ Bakanlıklar/ANKARA Ayrıntılı

U. BEKMEZ (uzman Yrd.) Bilgi:

الهاتف: ٣٧ ٨٧ ٤١٤ (٣١٢) O

الفاكس: ٢١٩٤٥٢٨ (٣١٢) O

البريد الإلكتروني: inhak@adalet.gov.tr

الموقع الإلكتروني: www.inhak.adalet.gov.tr

تركيا والكرد: فرصة للسلام؟

جوناثان ستيل – مراسل أجنبي مخضرم

٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١٧

ملاحظة المحرر: هذا التقرير أعده موفدُ المفوضية الأوروبية التركية جوناثان ستيل، وهو مراسلٌ أجنبي يعمل لصالح موقع "ميدل إيست آي" وعمل سابقاً لصالح "ذي جارديان". نُشر هذا المقال للمرة الأولى في "نيويورك ريفيو أوف بوكس".

في الأشهر التي تلت انقلاب يوليو/تموز الفاشل ضد "أردوغان"، أطلق الرئيس التركي أكبر حملة تطهير ضد المسؤولين الحكوميين في الدولة. وكما سبق وتناولت التقارير، تم وقف أو فصل ما يزيد على ١٠٠ موظف مدني ومعلم ومدعي عام وقاضي وصحافي وضابط جيش وشرطي. ٥٢ ألف شخص على الأقل يقعون الآن في السجون، أغلبهم متهمون بوجود صلات تجمعهم بحركة فتح الله جولن الداعية الإسلامي الذي يعيش في منفى اختياري بالولايات المتحدة، والذي كان حليفاً لـ"أردوغان" في الحد من السلطة السياسية للجيش في "الدولة العميقة" التركية العلمانية، ولكن انفصل عنه في ٢٠١٣، ويُتهم بأنه العقل المدبر لمحاولة الانقلاب.

في خضم حملة القمع، كانت محنة واحدة من أكبر المجموعات في تركيا هي الأقل في ملاحظتها: محنة ١٤ مليون كردي. في جنوب شرق تركيا، اقتُلعت نصف مليون كردي من منازلهم خلال عمليات الجيش التركي منذ يوليو/تموز ٢٠١٥. ووفقاً للتقارير التي صدرت في ١٠ مارس/آذار عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن هذه الأعمال الوحشية أدت إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وتدمير الممتلكات ومقتل المئات من الكرد. طالت إجراءات الحكومة الأخيرة كل قطاعات الحركة الكردية، بما في ذلك الصحفيين ومجموعات الدعم والسياسيين. وقد كان الحزب السياسي الكردي الرئيسي، حزب الشعوب الديمقراطي الذي حصل على ٥٩ مقعداً في البرلمان في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، هدفاً رئيسياً في هذه الحملة، حيث إن الدعم الذي حصل عليه يأتي من الأقليات الأخرى واليسار التركي، إلى جانب الكرد.

ليس هناك أساسٌ للشك في التعاون بين "جولن" والكرد، ولا سيما في قضية حساسة مثل التخطيط للإطاحة بزعيم تركيا. في الواقع، كانت حركة "جولن" منذ فترة طويلة مؤيدةً لاستخدام القوة العسكرية ضد الكرد أكثر من "أردوغان" نفسه. ولكن "أردوغان" يستخدم حملةً ما بعد الانقلاب كغطاء لتقويض حزب الشعوب الديمقراطي، بمزاعم أن الحزب يشكل تهديداً أمنياً. اعتُقل ٢٩ نائباً برلمانياً تابعين للحزب، ولا يزال ١٤ منهم في السجون، إلى جانب اتهام عشرات المسؤولين المحليين المنتخبين بارتباطهم بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مع الحكومة التركية لما يقرب من ٤٠ عاماً.

إن حزبي الشعوب الديمقراطي والعمال الكردستاني هما جزءٌ من حركة الحرية الكردستانية، ولكن الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش (وهو لا يزال في السجن في انتظار المحاكمة)، نفى أن يكون لحزبه أي روابط هيكلية مع حزب العمال الكردستاني أو أن يكون ذراعاً سياسية للأخير. وكذلك، لم يكن هناك أي دليل على أن حزب الشعوب الديمقراطي يدعم العنف ضد الحكومة.

في دياربكر (آمد)، العاصمة غير الرسمية لجنوب شرق تركيا الذي يغلب عليه الطابع الكردي، شهدت مؤخراً مثول تشاغلار ديميريل إحدى نائبات حزب الشعوب الديمقراطي عن المدينة، أمام المحكمة. وقد تعرضت لاتهامات باهانة الرئيس واتخاذ إجراءات ترقى إلى كونها عضو في منظمة إرهابية، وتم إجبارها على مواجهة ثلاثة قضايا من خلال الفيديو من داخل سجن "كانديرا" القريب من إسطنبول، والذي يبعد حوالي ألف ميل عن مدينة دياربكر. وفي تحدٍ ودون ندم، قالت للقضاة:

لم يتم عرض أي دليل ضدي، وأنا أرفض هذه الاتهامات، وليس من القانون أن يتم احتجاز نواب البرلمان. جميعنا اعتقلنا في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، رغم أننا نواجه اتهامات مختلفة. وهذا يثبت أن القضية هي نتيجة القرارات السياسية.

كانت جلسة الاستماع تلك تهدف إلى اتخاذ قرار ما إذا كان يمكن إطلاق سراح "ديميريل" قبل موعد محاكمتها المقرر في أبريل/نيسان. وقد قررت المحكمة عدم إطلاق سراحها، وأعلن القاضي الرئيسي- بشكل غريب- أن وجودها في السجن لمدة شهرين لن يتداخل مع مهامها البرلمانية. خلال الجلسة العامة، بكت والدة "ديميريل" التي كانت ترتدي حجاباً للشعر، بمجرد أن سمعت الحكم، لكن "ديميريل" نفسها لم تبدُ منزعجة. كأغلب الناشطات الكرد، كانت "ديميريل" تطلق شعرها دون حجاب لها، وكانت المساواة

بين الجنسين هي المبدأ الرئيسي للحركة، وهي الحركة التي قدمت مفهوم التكافؤ في أغلب المواقع العامة، حيث إن حزب الشعوب الديمقراطي يقوده رئيسان، رجل وامرأة، وللمدن الكردية رئاسة مشتركة أيضاً.

تنتمي "ديميريل" إلى فئة من النساء الكرديات العلمانيات في الثلاثينيات والأربعينيات من عمرهن، وقد أظهرن عزيمة وإصراراً غير عاديين. ومن بين أكثرهن تميزاً، فاطمة كاسان المتحدثة الرسمية لمؤتمر المرأة الحرة، وهي منظمة تناضل مع أجل الحقوق المتساوية وتم حظرها من جانب "أردوغان" في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٧. قضت "كاسان" ١٢ عاماً في السجن حين كان عمرها ١٨ عاماً فقط، وقد أخبرني في فبراير/شباط: "نحن نحاول وضع أسس للمساواة بين الجنسين. نحن نناضل ضد النظام البطريكي والانحياز ضد المرأة والآليات التي تعيد إنتاج التمييز ضد النساء، حيث إن النساء هن أول مجموعة يتم استعمارها والتحكم فيها"، وأضافت:

حتى التسعينيات، كنا اشتراكيات. رأينا انهيار الاشتراكية (السوفيتية) الحقيقية، وقررنا أن تحرير العمال لا يعني أن الآخرين أيضاً سيتحررون. الحرية لا تعادل الاستيلاء على بنية الدولة وإقامة دول قومية.

جزء من مشكلة الكرد في تركيا يتعلق بأن آمالهم لا تزال ملونة بالصراع طويل الأمد بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية. مرت ٣٣ عاماً منذ أطلق "بي.كا.كا" رصاصاته الأولى ضد الجنود والشرطيين الأتراك. في ذلك الوقت، كان حزب العمال الكردستاني حركة قومية تحررية كلاسيكية لديها أصول فكرية ماركسية لينينية جذبت مقارنات لها مع نظرائها في أماكن أخرى مثل الساندينين في نيكاراغوا وجيش الشعب الجديد في الفلبين. تغيرت استراتيجية "بي.كا.كا" منذ ذلك الحين، ولكن التنظيم لا يزال منخرطاً في المواجهات العنيفة مع قوات الأمن التركية. مر عامٌ بالكامل على انتهاء المواجهات الأخيرة بين قوات الأمن التركية والمسلحين الكرد، والتي حصدت أرواح ما يقرب من ٢٣٠٠ شخص في ١٩ مدينة وحي في جنوب شرق تركيا. قال وزير الصحة التركية آنذاك محمد مؤذن أوغلو، في العام الماضي، إن حوالي ٣٥٥ ألف نزحوا من مناطقهم، على الرغم من أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك على الأرجح. (في تقريره، قال مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن أكثر من ٥٠٠ ألف شخص نزحوا من مناطقهم). أغلب هؤلاء النازحين لا يزالوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم بسبب إغلاق قوات الأمن طرق

الوصول إلى مدنهم المدمرة، وهم مجبرون على إيجار شقق سكنية أو العيش مع أقاربهم في مناطق أخرى من تركيا.

نادراً ما ينشر الصحفيون الأجانب تقارير عن هؤلاء الكرد الذين تم اقتلاعهم من مناطقهم، في حين أن السياسيين الغربيين- حتى هؤلاء الذين انتقدوا عمليات التطهير الأخيرة- لا يقولون الكثير عن هذا الأمر. وقد كان كل هذا واضحاً منذ أن لاقت تركيا ترحاباً كبيراً من قبل الغرب لاستضافتها مليوني لاجئ سوري. وقد أثار هذا النفاق منظمات الإغاثة الكردية التي تحاول جمع تبرعات من المواطنين في ظل غياب التمويل من "أنقرة".

تعلمت حركة الحرية الكردستانية عبر الـ ١٨ شهراً الماضية، بعض الدروس الصعبة. في البداية، استلهم النشطاء في تركيا مما كان يجري في شمال سوريا المجاور لهم. أعلن الكرد السوريون الحكم الذاتي وأعادوا تسمية المنطقة إلى "روج آفا" بعد أن سحب الرئيس بشار الأسد قواته المنتشرة هناك إلى وسط سوريا في عام ٢٠١٢. وسعيًا إلى استنساخ نموذج "روج آفا"، بدأ الكرد في جنوب شرق تركيا في بناء حصون وحفر خنادق في مدنهم بعد أن انهار وقف إطلاق النار بين "بي.كا.كا" والحكومة التركية في يوليو/تموز ٢٠١٥. كان الهدف هو خلق مناطق لا يمكن لقوات الأمن التركية دخولها. وبدءاً من مدينة جزيرة بوطان في الطرف الشرقي من الحدود التركية مع سوريا، أعلنت عدة مناطق الحكم الذاتي.

لكن على عكس الجيش السوري الذي يعاني بالأساس، لدى تركيا جيش قوي واستجاب للتحدي الكردي بقوة هائلة. دعا زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، المسلحين في جزيرة بوطان بالتراجع وقد استجابوا له، في فترة قصيرة. ولكن أخذت الانتفاضة ديناميكيته الخاصة، وساعدها قادة "بي.كا.كا"، فاستمر حفز الخنادق. فرضت الدولة التركية حصاراً ودقت المدن المحاصرة بالمدفعية ونيران الدبابات. نصب مقاتلو "بي.كا.كا" كميناً للقوات التركية، وقتلوا ما يقرب من ١٠٠ شرطي وجندي خلال ٣ أشهر. بشكل ما، كان هذا انحرافاً في مسار صراع تركيا الطويل مع حزب العمال الكردستاني. في الثمانينيات والتسعينيات، تركز الصراع الكردي التركي في القرى الجبلية في جنوب شرق البلاد. قُتل ما يزيد على ٣٦ ألف شخص، من بينهم ٦٧٠٠ مدني، وفقاً لمصادر أمنية تركية. وعلى النقيض من ذلك، انتقلت المواجهات الجديدة إلى حرب في المدن الحضرية المكتظة بالسكان. وعلى الرغم من أن عدد القتلى كان أقل كثيراً، فإن المدن التي تورطت في هذه المواجهات دُمّرت بالكامل.

بعد عام، كانت الأضرار لا تزال واضحة في سور المدينة القديمة في ديار بكر (آمد)، والتي كان يقطنها حوالي ٣٠ ألف نسمة. في عام ٢٠١٥، أعلنت منظمة "يونيسكو" المدينة القديمة موقعاً للتراث العالمي بسبب جدرانها التي تمتد لأربعة أميال وتعود إلى القرن الحادي عشر، بما في ذلك البوابات الأربع والأبراج الـ ٨٢ فيها. كانت الحوائط الخرسانية التي ترتفع لعشرة أقدام تحجب الوصول إلى الشوارع التي تقود إلى ثلث المدينة تقريباً. لم يكن واضحاً سوى الجزء العلوي من مأذنة تعود إلى القرن السادس عشر في عصر ما قبل الإمبراطورية العثمانية، تركز على أربع أعمدة من البازلت وتُعرف باسم "المأذنة الرباعية". كانت الشرطة المسلحة تجري دوريات في أنحاء "سور" ولم يكن أحد من سكانها قادراً على العودة إلى المنطقة المغلقة، بينما كانت الجرافات تعمل لرفع الأنقاض. وقد تمت تسوية أجزاء كبيرة من المدن الأخرى في المنطقة بنفس الطريقة.

يتهم السياسيون الكرد الحكومة التركية بارتكاب فظائع، وهي وجهة نظر تدعمها الأدلة التي قدمها تقرير الأمم المتحدة في مارس/آذار، إلا أن إيم سينكلير ويب مديرة مكتب منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تركيا، قالت لي: "هناك حالة امتعاض كبيرة بين الناس العاديين بسبب حفر الخنادق وحقيقة أن حزب العمال الكردستاني سيطر على مدن لنفسه وجلب المعركة إليها". وكانت الحكومة تخلي مناطق كبيرة من المدن الكردية لمحاولة منع انتفاضات حضرية مماثلة في المستقبل. وبحسب ما قالت "سينكلير ويب"، فإن:

كانت تزعم أن المباني غير آمنة ومفخخة ولكنها كانت تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. يمكننا أن نخمن أنها كانت تسعى إلى الاستغناء عن الأزقة الضيقة والطرق المتعرجة الصغيرة، وإحلالها بشوارع واسعة وكتل شاهقة يمكن تطويرها بسهولة والتحكم في الوصول إليها. يبدو أن ما يجري هو نوع من الهندسة الاجتماعية.

من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها في الجنوب الشرقي وقمع السياسيين الكرد، بدا أن هدف الرئيس قصير المدى هو إضعاف خصومه في الاستفتاء الوطني الذي كان مقرراً في ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٧، والذي كان مطلوباً من الناخبين فيه الموافقة على ترسيخ ما يسمى بـ "الرئاسة المطلقة"، والذي بموجبه - في حال نجاحه - يتم إلغاء منصب رئيس الوزراء، ويكون "أردوغان" قادراً على تعيين الوزراء وحل البرلمان والتحكم في الموازنة

وترشيح قضاة المحكمة العليا، وبهذا يحق له قانوناً البقاء في السلطة حتى ٢٠٢٩. كان هذا هو ذروة التوجه نحو حكم الرجل الواحد الذي يؤسس له "أردوغان" منذ ٥ سنوات.

إلى جانب الكماليين العلمانيين في حزب الشعب الجمهوري، كان حزبُ الشعوب الديمقراطي يعارض بشدة هذه التغييرات. وبهدف ضمان أن يفوز "أردوغان" بالاستفتاء، بدأ أن الرئيس التركي يحاول إسكات حزب الشعوب الديمقراطي في ظل أنه يمثل ١٠% على الأقل من الكتلة الانتخابية. ولكن كانت لا تزال هناك أسئلة حول الأهداف طويلة المدى للرئيس التركي. هل يحتاج إلى قمع الكرد لأنه يرغب في رئاسة قوية؟ أم أنه يحتاج إلى رئاسة قوية لقمع الكرد؟ إذا كانت حملته ضد الكرد هي تحول استراتيجي أكثر من كونها مجرد مناورة تكتيكية، فإن النزاع الكردي قد يكون واحداً من تلك النزاعات التي لا يمكن حلها أبداً.

كانت هناك مؤشرات موازية. كانت أهداف الحركة الكردية في تركيا أقل طموحاً، من الناحية الجغرافية والسياسية، من طموحات القيادة الكردية العراقية، التي لديها - لسخرية القدر - علاقات جيدة مع تركيا، والسبب في ذلك - جزئياً - هو أنه ينظر إليها على أنها قوة موازنة فعالة ضد حزب العمال الكردستاني. كذلك، تتمتع تركيا بنفوذ اقتصادي وسياسي قوي على "إربيل"، حيث يمر أنبوب النفط من كردستان العراق عبر تركيا. في "إربيل"، دعا رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، إلى الاستقلال وهدد بإجراء استفتاء للانفصال عن المناطق ذات الأغلبية العربية في العراق. وقد تم تأجيل هذه المسألة بفعل معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي، حيث إن الجيش الوطني العراقي وقوات البشمركة الكردية، كانا في حاجة إلى بعضهما البعض لهزيمة التنظيم الإرهابي. ولكن بمجرد أن تم طرد "داعش" من الموصل، اندلع صراع كبير بين "بغداد" و"إربيل". كانت السيطرة على أغلب أراضي الشمال الغربي من العراق محل نزاع بين الكرد والعرب لعقود طويلة. في الأشهر الأولى من مكافحة "داعش"، سيطر الكرد على هذه الأراضي واستخدموها كمنطقة عازلة. لن يكون من السهل على الحكومة العراقية إجبارهم على التراجع.

وعلى النقيض، لم يعد الكرد في تركيا يتحدثون كثيراً عن الانفصال والاستقلال. خلال السنوات التي تلت اعتقاله في ١٩٩٩ وسجنه على جزيرة "إمرالي" في بحر مرمرة، مرَّ فكري زعيم "بي.كا.كا" عبدالله أوجلان بتحول جوهري. وقد تخلى منذ ذلك الحين عن الفكر الماركسي اللينيني، وكذلك عن طموحاته بجمهورية كردية منشقة. بات الكرد حالياً

استثناءً بين الحركات التحررية، حيث إنهم يرغبون في أن يكونوا أمة دون أن يكون لهم دولة قومية.

في كتابات "أوجلان" التي كتبها من داخل السجن، والتي نُشرت في عام ٢٠١٣ من قبل مجموعة من المتعاطفين معه يسمون بـ"المبادرة الدولية"^٢ تحت عنوان "الحرب والسلام في كردستان"، انتقد زعيم "بي.كا.كا" الدول القومية الكلاسيكية باعتبارها هرمية الهيكل وسلطوية. وكتب: "يجب أن تكون هناك دولة هزيلة كمؤسسة سياسية، تشرف فقط على المهام في مجالات الأمن الداخلي والخارجي، وفي الرقابة على الأمن الاجتماعي". وقال "أوجلان"، في كتاباته، إن النظام الأمثل للحكومة، هو "الكونفيدرالية الديمقراطية" أو "الحكم الذاتي الديمقراطي" الذي يركز على الحقوق الثقافية الجماعية المنصوص عليها في الدستور التركي، والإدارة العامة مزدوجة اللغة مع التعلم باللغة الكردية، بالإضافة إلى تفويض الصلاحيات الإدارية والسياسية إلى المجالس المحلية، ومشاركة السيادة بين الحكومة المركزية والسلطات الكردية المحلية. ولا يبدو أن هذا الأمر أكثر تشدداً من "الفيدرالية غير المتماثلة" التي تتمتع بها "كيبك" في كندا، على سبيل المثال.

على هذا، فإن هدف "بي.كا.كا" الأولي بـ"ثورة ديمقراطية قومية"- تؤدي فيما بعد إلى الاشتراكية- في كل أنحاء المناطق الكردية في إيران والعراق وسوريا وتركيا، استُبدل بـ"حل في إطار تركيا" يمكن أن يكون نموذجاً للمناطق الكردية في الدول المجاورة. وكما يصيغ "أوجلان" الأمر في "الحرب والسلام في كردستان"، فإنه "من الممكن بناء هياكل كونفيدرالية في كل أجزاء كردستان بدون الحاجة إلى طرح تساؤلات عن الحدود القائمة حالياً".

قد يقول البعض إن موقف "أوجلان" هو مجرد ستار دخاني، أجبرته عليه عقوبة السجن مدى الحياة في السجن والوقائع الجيوسياسية الجديدة. وعلى خلفية هذا الطرح، فإنه علينا أن نذكر حقيقة أن آراءه كان لها صدى كبير من قبل أنصاره في أنحاء تركيا وكذلك في شمال سوريا، وهي المنطقة التي بدأ أكبر تجمع سياسي فيها (حزب الاتحاد الديمقراطي) كفرع لحزب العمال الكردستاني. إن رفع صور "أوجلان" غير قانوني في تركيا، ولكنها يتم تعليقها في المكاتب في أنحاء كردستان سوريا.

وهذا يقودنا إلى السبب الثاني الذي يوضح لماذا يبدو حل النزاع الكردي أقل بعداً مما يبدو عليه. إن إجراء التواصل الأولي هو عادةً الجزء الأصعب في أي عملية سلام. في إيرلندا الشمالية، تبعت الحكومة البريطانية سنوات من رفض الحوار مع الجيش

الجمهوري الإيرلندي بسنوات من إنكار أن أي مفاوضات قد بدأت. ولكن الحكومة التركية كسرت المحظورَ فعلاً وعقدت محادثات سلام مع الكرد. تركيا تصف حزب العمال الكردستاني على أنه "منظمة إرهابية"، وقد أقنعت جيرانها الأوروبيين وكذلك الولايات المتحدة، بوصف "بي.كا.كا" بالأمر نفسه. ولكن في عام ٢٠١٣، صرح "أردوغان" للمسؤولين الأتراك ببدء الحوار مع "أوجلان"، إلى جانب ممثلين عن حزب الشعوب الديمقراطي.

تحدثت في إسطنبول مع برفين بولدان النائبة البرلمانية عن حزب الشعوب الديمقراطي والتي كانت عضواً في الوفد الذي أجرى أول رحلة بالقرب لمدة ساعتين إلى جزيرة "إمرالي" للقاء المسؤولين الحكوميين و"أوجلان" في ٢٠١٣. "بولدان" ونشطاء كرد آخرون يحبون تشبيه "أوجلان" بزعيم الحركة التحررية الكبيرة في جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا، والذي كان محتجزاً هو الآخر على سجن في جزيرة. هناك اختلافات في المعاملة بالطبع، ففي حين أن "مانديلا" أجبر على العمل البدني القاسي في محاجر جزيرة "روبين"، وحُرم من كتابة أي مواد باستثناء السماح له بإرسال خطابات في بعض المناسبات، فإن "أوجلان" لم يكن مجبراً على العمل، وقد تم السماح له بالحصول على أقلام وأوراق وحق نقل كتاباته (بعد خضوعها للرقابة بالطبع) إلى البر الرئيسي عبر محاميه. ولكن في حين أن "مانديلا" كان لديه رفاق من السياسيين الأفارقة في السجن، فإن "أوجلان" ظل في عزلة تامة لمدة ١٠ سنوات. أُرسل ٥ سجناء آخرين من "بي.كا.كا" إلى الجزيرة، ثلاثة من بينهم لا يزالون في السجن على الجزيرة ولكن ليس واضحاً ما إذا كان هناك تواصل بينهم وبين "أوجلان" أم لا، ولم يحظ بأي زيارات خارجية منذ أن تم السماح لشقيقه بزيارته لوقف قصير في سبتمبر/أيلول من العام الماضي.

"بولدان" قالت إنها "حضرت جميعَ الجلسات الـ ٣٢ التي أجريت وفقاً لعملية السلام". وأضاف: "ذهبت أيضاً للحديث إلى (بي.كا.كا) في مقره الرئيسي في جبال قنديل في العراق، وذهبت أيضاً إلى أنقرة. كان هناك وقفٌ لإطلاق النار. قدم (أوجلان) إلينا نظرة لما يمكن أن يكون حلاً سلمياً وللديمقراطية، ليس فقط في تركيا ولكن في أنحاء الشرق الأوسط. وقد تم إعداد سجل رسمي بما دار في هذه الجلسات. ونتج عن هذا خارطة طريق من عشر نقاط. أعطى "أوجلان" أهمية كبيرة لوجود فريق من المراقبين لمراقبة عملية تطبيقها، وقال إن اليوم الذي يصل فيه الفريق هو اليوم الذي ستبدأ فيه المفاوضات، وسيدعو حزب العمال الكردستاني إلى التخلي عن السلاح".

في ذروة هذه المحادثات، دُعيت "بولدان" واثنين من زملائها في حزب الشعوب الديمقراطي لحضور مؤتمر صحفي مع نائب رئيس الوزراء التركي يالچين أكدوغان، في مكتب رئيس الوزراء في "إسطنبول" بقصر "دولمة بهجة" في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٥. رغم أن الخطة أعلنت في البيان المشترك، قرأ كل طرف بيانه الخاصه، ووحده البيان الكردي هو من ذكر خارطة طريق "أوجلان" واعتبرها طريقاً للأمام، على الرغم من أن البيان لم يتناولها بالتفصيل. ولم يذكر بيان الحكومة أي شيء عن لجنة المراقبة أو عن بدء المفاوضات. وقد أعلن "أردوغان" موقفه بعد أيام قليلة، حيث نفى تماماً أن تكون هناك أي لجان للمراقبة أو اتفاق بشأن المفاوضات.

ما السبب الذي دفع "أردوغان" للتخلي عن محادثات السلام؟ يبدو أن الأمر في أغلبه كان انتهازية خبيثة. قدم كوما جيچيك تحليلاً واضحاً لتحول "أردوغان" في سلوكه تجاه الكرد في تركيا. وهو يقول إن هذا التحول بدأ بالهجمات التي نفذها "داعش" على مدينة "كوباني" في شمال سوريا في يوليو/تموز ٢٠١٤. وقد جذبت هذه المعركة أنظار العالم ودفعت الكرد في أنحاء المنطقة إلى الحشد للتضامن مع المدينة المحاصرة، في حين أن القوات التركية وقفت تشاهد فقط عبر الجانب الآخر من الحدود. قاتل الكردُ بضراوة للدفاع عن "كوباني" حتى بدأ التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في قصف مواقع "داعش"، وأجبر الإرهابيين على التراجع.

أعطى هذا الانتصارُ الكردَ دفعة قوية في الدعوة إلى الحكم الذاتي في أنحاء شمال سوريا. وقد رأى "أردوغان" أن العدوى تنتشر في تركيا سريعاً، وشعر أنه ليس بإمكانه أن يدع حزب الشعوب الديمقراطي يحظى بالفضل في إنهاء النزاع التركي الكردي قبل انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥ البرلمانية، خصوصاً في ظل أن حزب الشعوب الديمقراطي تعهد بإحباط طموحاته لتغيير الدستور والتأسيس للرئاسة المطلقة، بحسب ما يؤكد "جيچيك". وأضاف: "كان الدورُ المنفتح والمخلص والمطمئن والمستقر لحزب الشعوب الديمقراطي في عملية السلام، يزيد من شعبية الحزب في أنحاء المجتمع". وفي الانتخابات، حصل حزب الشعوب الديمقراطي على ١٣% من أصوات الناخبين، وحصل على دعم عدد كبير من الثوريين من غير الكرد، وفاز بـ ٨٠ مقعداً في البرلمان من أصل ٥٥٠ على الرغم من أن عملية السلام كانت معلقة (تراجع التصويت لصالح حزب الشعوب الديمقراطي قليلاً في الانتخابات التالية). بعد شهر انهارت هذه الانفراجة بعد اندلاع اشتباكات بين قوات الأمن التركية و"بي.كا.كا"، وقد دفعت هذه الاشتباكات "أردوغان" إلى إطلاق سلسلة

غارات جوية على قواعد حزب العمال الكردستاني في العراق، وهو ما أنهى وقف إطلاق النار تماما.

هل يمكن أن تستأنف الحكومة التركية محادثات السلام مع "أوجلان" والكرد بعد استفتاء أبريل/نيسان؟ استطلاعات الرأي الأخيرة بشأن التصويت متناقضة إلى حد ما، حيث يشير الكثير منها إلى أن "لا" هي من ستنتصر، في حين أن استطلاعات أخرى تشير إلى أن "نعم" هي التي ستنتصر. إذا خسر "أردوغان"، فإن مزاجه لن يكون في صالح أي نوع من المصالحة مع هؤلاء الذين عارضوه خلال الاستفتاء. وإذا فاز، فربما تكون هناك فرصة لذلك. في مقال مثير للاهتمام نشر في صحيفة "ديلي صباح" -وهي صحيفة مؤيدة للحكومة بقوة- وصفت كاتبة الرأي مريم إلبادة أطلس، استئناف محادثات السلام بأنه "لا مفر منه". وكتبت في مقالها: "السؤال الآن ليس متى، وإنما كيف يمكن إعادة إطلاق المفاوضات ومن الذي ستحدث الدولة معه".

إذا كان بالإمكان إقناع الأغلبية التركية بأن المطالب الكردية تتعلق في الأساس بالحقوق الثقافية والسلطات المحلية، فإنه لا يجب أن يكون العثور على أسس السلام أمراً صعباً. وأضافت "أطلس"، بشكل صحيح تماماً، أن "أغلبية الكرد يعيشون الآن في المراكز الحضرية، ويتمتعون بمعايير حياة أعلى ويسافرون أكثر من أي وقت مضى". في كتابه، يشير "جيجيك" إلى الأمر نفسه، ويقول إن الموطن الرئيسي التقليدي للكرد في تركيا في جنوب شرق تركيا الذي يعاني من التخلف، يعتمد فيه حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني على المؤيدين من الطبقة المتوسطة والفقراء، الذي يفضلون الإجراءات التعاونية فيما يتعلق بالاقتصاد. وهذا يتناقض مع السياسات النيوليبرالية التي ينفذها حزب "أردوغان"، وكذلك مع الطبقة المتوسطة الحضرية الكردية الجديدة في إسطنبول وغرب تركيا. ومع ذلك، بغض النظر عن رؤاهم الاقتصادية ووضعهم الاجتماعي، فإنه ليس هناك أي من المجموعات الكردية تسعى إلى السيادة الإقليمية، وهي نقطة أوضحها "أوجلان" قبل أكثر من عقد كامل. يجب أن يتم تحرير "أوجلان" من أجل استئناف المحادثات مع الحكومة على أسس عادلة، وليس هناك وسيلة أفضل لإعادة السلام.

ملاحظات:

١- جوناثان ستيل. "تركيا والكرد: فرصة للسلام؟". The New York Review of

Books ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١٧. على الرابط التالي: <http://bit.ly/٢tQSGW٩>

٢- المبادرة الدولية ليست مجرد مجموعة من المتعاطفين، ولكنها تشمل فئة واسعة من الرموز البارزة والمفكرين من كل أنحاء العالم. من بين أول من وقعوا عليها، ثلاثة من الفائزين بجائزة نوبل للسلام، هم ميريد كوريغان وأدولفو بريز إيسكيل وجوزيه راموس هورتا، واثنين من الحاصلين على جائزة نوبل في الأدب (داريو فو وجوزيه سارامغو"، والعديد من السياسيين والأكاديميين البارزين من بريطانيا وألمانيا ودول أوروبية أخرى. للمزيد من المعلومات، على الرابط التالي: <http://bit.ly/٢yQKAKM>

خطاب المفوضية الأوروبية التركية عن تقريرها بشأن وفد السلام الدولي الثالث إلى "إمرالي"

الزملاء الأعزاء،

يقدم تقريرُ الوفد الثالث للجنة الأوروبية التركية إلى "إمرالي" في مارس/آذار ٢٠١٧، تقريراً مباشراً عن الوضع في تركيا في الأشهر الأولى من ٢٠١٧، في الوقت الذي تقترب فيه الدولة من استفتاء السلطات الرئاسية في ١٦ أبريل المقبل. التقى الوفدُ بعدد كبير من السياسيين والمحامين والمنظمات غير الحقوقية والنقابيين والصحافيين ونشطاء السلام، بهدف تقييم أثر التدهور الحالي في الحريات السياسية والمدنية في تركيا، مع التركيز على القضية الكردية والاحتجاز المستمر للقائد الكردي عبدالله أوجلان.

بشرت حالة الطوارئ المفروضة في كل المناطق الكردية في تركيا، بعد أن خسر حزب العدالة والتنمية الحاكم الأغلبية البرلمانية في انتخابات عام ٢٠١٥، بإعلان حالة الطوارئ بشكل أوسع، وهي لا تزال قيد التنفيذ في أنحاء تركيا بعد الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦.

منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، قُتل ٢٠٠٠ شخص في المواجهات المتجددة وتعرض الكثيرون للزواج. وقد أشارت الأمم المتحدة في تقريرها إلى الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك عمليات القتل وتدمير الممتلكات. اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، اعتُقل أكثر من ١٠ أعضاء في البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، بالإضافة إلى ٦٤ رئيس بلدية وحاكم في المدن الكردية، وهـ آلاف من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي على مدار الـ ١٨ شهراً الأخيرة، من بينهم ٢٤٨٨ لا يزالون قيد الاعتقال.

عقدت المفوضية الأوروبية التركية مؤتمرات سنوية منذ بداية عملية دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، حيث تضم تلك المؤتمرات مؤسسات حقوق الإنسان البارزة والأحزاب السياسية والأكاديميين والصحافيين والنقابيين والكتاب والخبراء القانونيين والمفكرين الأتراك والکرد البارزين، بهدف مناقشة القضية الكردية في تركيا والشرق الأوسط. إن المفوضية الأوروبية التركية تعمل كنقطة اتصال، ومنصة لمختلف الأطراف للعمل على القضايا المرتبطة بالکرد وتركيا والشرق الأوسط، وتبادل المعلومات

مع المؤسسات الأوروبية وكذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. إن هذا التقرير الأخير يقدم المزيد إلى المعلومات الدقيقة والموضوعية بشأن الوضع السياسي في تركيا.

١٨ مارس/آذار ٢٠١٧

كارين ويسترهايم

رئيس المفوضية الأوروبية التركية

الأستاذ بجامعة بيرغين، قسم التعليم، النرويج.

إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان والسلطوية في تركيا

تقرير وفد السلام الدولي الثالث للمفوضية الأوروبية التركية

استناداً إلى زيارة تركيا في الفترة ما بين ١٣-١٩ فبراير/شباط ٢٠١٧

مقدمة

أظهرت الأحداث التي وقعت خلال العام ونصف العام الماضيين بوضوح أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في تركيا بدون وجود حل سلمي للقضية الكردية. لقد تدهور الوضع السياسي في هذا البلد بشكل درامي منذ انهيار عملية السلام في منتصف يونيو/حزيران ٢٠١٥، وبشكل أكبر منذ الانقلاب الفاشل في منتصف يوليو/تموز ٢٠١٦. استغل الرئيس "أردوغان" حالة الطوارئ لقمع جميع تيارات المعارضة، وليس فقط الجماعات التي يزعم أنها متورطة في محاولة الانقلاب. انتهكت العديد من الإجراءات القمعية المعايير الأوروبية ومعايير حقوق الإنسان التي يفترض أن تركيا ملتزمة بها. هذه الإجراءات لم تستهدف فقط حركة الحرية الكردستانية بكثافة، وإنما امتدت أيضاً لكل الأصوات المعارضة في الإعلام والمجال الأكاديمي، بالإضافة إلى النقابات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني كذلك.



مؤتمر صحفي لحزب الأقاليم الديمقراطية في دياربكر (آمد) يكشف وضع حقوق الإنسان على المستوى المحلي في المدينة. ١٧ فبراير/شباط. خلال المؤتمر الصحفي، تم نشر عدد كبير من قوات الشرطة وتم تخصيص سيارة مدفع مياه أمام المبنى، وهو مثال جيد على الشعور القوي بإرهاب الدولة في أنحاء المدينة.

ولتزيد الأمور سوءاً، لم يكن بوسع ضحايا تلك الإجراءات القمعية اللجوء إلى القضاء لإنصافهم، حيث تعرضت استقلالية القضاء لضرب كبير. في الواقع، مَرَّ النظام القضائي نفسه بحملة تطهر ضخمة وغير قانونية، وهو ما حدث أيضاً في الإدارة العامة ونظام التعليم^١.

شكلت المفوضية الأوروبية التركية وفداً دولياً للسلام، يتكون من ١٠ أعضاء من أوروبا وأمريكا الشمالية، من بينهم أعضاء في البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي وأكاديميين وصحافيين. وقد زار الوفد تركيا في الفترة ما بين ١٣ و ١٩ فبراير ٢٠١٧.

شهد الوفد ولاحظ الوضع المتدني لحقوق الإنسان في البلاد. وقد التقى أعضاء الوفد ممثلين عن حركة الحرية الكردستانية والأحزاب السياسية والنقابات والمحامين والأكاديميين والصحافيين وممثلي منظمات المجتمع المدني الأخرى في كل من دياربكر وإسطنبول، وحضروا المحاكمة المسيسة غير القانونية للسيدة تشاغلار ديميريل النائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي في دياربكر (آمد). التقى الوفد كذلك كثيراً من المواطنين في

ديار بكر، وقد قدم هؤلاء المواطنون شهاداتهم بشأن تجاربهم على مدار الـ ١٨ شهراً الماضية، وقد تضمنت تلك الشهادات تأكيداتٍ بهجماتٍ عسكرية وحصار كامل وعدد كبير من انتهاكات الحقوق المدنية، بالإضافة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

من خلال مكتب عضو البرلمان الأوروبي جولي وارد، قدم الوفد طلباً إلى وزير العدل التركي للقاء قائد حركة الحرية الكردستانية عبدالله أوجلان، الذي يمر بظروف سجنٍ غير آدمية في جزيرة "إمرالي" منذ عام ١٩٩٩، ويعتبر رمزاً حاسماً في عملية السلام. ولسوء الحظ، لم يستجب وزير العدل لهذا الطلب. لاحظ الوفد كذلك أن تركيا لا تلتزم بتوصيات لجنة مناهضة التعذيب فيما يتعلق بالمعاملة غير الآدمية وغير القانونية لـ "أوجلان".

حاول الوفد كذلك زيارة الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، والذي لا يزال محتجزاً في الوقت الحالي بالمخالفة للدستور في "إدرين". وقد رُفض طلبُ الزيارة. وقد انزعج الوفد تحديداً من الاحتجاز غير الدستوري لممثلين آخرين عن حزب الشعوب الديمقراطي، والذي يعدّ ثالث أكبر حزب سياسي في البلاد، بالإضافة إلى المحاكمة والاعتقال غير القانوني لعدد كبير من أعضاء الحزب. تصاعدت هذه الاعتقالات غير القانونية في ظاهرة مثيرة للقلق خلال زيارتنا، حيث اعتقل ٨٣٤ شخصاً على الأقل بين ١٣ و ١٥ فبراير، وفقاً لوزارة الداخلية التركية^٢.

إن تصاعد الاضطهاد الذي تمارسه الدولة التركية على حزب الشعوب الديمقراطي، لأمرٌ مثير للقلق بشكل خاص على خلفية التوجه نحو الاستفتاء بشأن التعديلات الرئاسية التي اقترحها الرئيس "أردوغان" على الدستور. كرّر ممثلو حزب الشعوب الديمقراطي الذين التقيناهم، الادعاءات المقبولة جداً بأن الرئيس "أردوغان" يحاول تقليص قدرة الحزب على العمل والتنظيم وتنفيذ حملاتٍ مضادة للتعديلات الدستورية. هذا الوضع، إلى جانب قمع وسائل الإعلام المعارضة، يعني أن ظروف الإقبال الحر والنزيه على التعديلات الدستورية المقترحة ليست متوفرة، وهو ما يلقي بشكوكٍ جدية حول الشرعية الديمقراطية لنتائج هذا الاستفتاء. كما أنها تبشّرُ بالسوء بالنسبة لعملية السلام، ناهيك عن استقرار الدولة بشكل عام.

إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان

أكد من تحدثوا إلى الوفد إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان التي جرت على أيدي السلطات التركية منذ توقف عملية السلام. في ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، طوقت قوات الأمن التركية مدينة جزيرة بوطان ووضعتها تحت الحصار، وقد كان هذا الحصار الأول من بين ٦٥ حصاراً جرى فرضه على الأحياء والمدن الحضرية في أنحاء المنطقة الكردية خلال العمليات الأمنية التي بررتها الحكومة بأنها محاولات لـ"إجبار" المتمردين على الخروج.

وقعت انتهاكات موثقة لا تحصى لحقوق الإنسان خلال هذا الحصار^٣. قُتل مئات المدنيين وأبديت بلدات بالكامل وتمت تسويتها بالأرض خلال الموجات المتعقبة من الحصار المستمر على مدار الساعة، والذي دام إلى فترات تتراوح ما بين يوم وعدة أشهر^٤. وفقاً لتقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأخير، فإن ما يزيد على ٤٠٠ ألف شخص نزحوا من مناطقهم خلال تلك العملية^٥. ورغم ذلك، تقدر منظمة العفو الدولية ومفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عدد النازحين بما يقرب من ٥٠٠ ألف شخص^٦.

تعرضت المدن الواقعة تحت الحصار لقصف بالمدفعية الثقيلة والدبابات. قُتل الأطفال، وأطلق الرصاص على الناس من كل الأعمار في الشوارع، ولكن بسبب الحظر لم يتم استعادة جثامينهم لفترات طويلة. حصلت بعض قوات الشرطة على رخصة إطلاق النار على أي شخص بحصانة كاملة. لم تكن تلك القوات تحصل على أوامرها من الحكام المحليين وإنما كانوا مرتبطين مباشرة بالحكومة المركزية. ومن بين النماذج الفاضحة في جزيرة بوطان، تعرض مدنيون كانوا يتخذون من ٣ أقبية منفصلة ملجأً لهم للحرق وهم على قيد الحياة، وبعد ذلك دمرت الدولة هذه المباني لمحو أي دليل ضدها^٧. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت مواقع وضعتها منظمة "يونيسكو" على قائمة التراث العالمي لأضرار شديدة، في حي "سور" في مدينة دياربكر^٨. هذه الأحداث تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد شرح السيد أحمد أوزمير رئيس رابطة "بار" في دياربكر، خلال لقائه مع الوفد، مدى خطورة الوضع على المستويين الإنساني والدستوري:

كان عام ٢٠١٥ نقطة تحول هائلة. حينها استؤنف النزاع المسلح وحظرت التنظيمات الكردية. منذ ذلك الحين، شهدنا عودة إلى السياسات القديمة التي تبنتها الدولة العميقة. شهدنا حرباً في المناطق

الحضرية، وتم إعلان الحصار، ولا يزال الحصار مفروضاً على حي "سور". هذا الحصار غير قانوني. حتى إذا لم تكن تركيا عضو في المجلس الأوروبي أو لم تطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً للدستور التركي، خصوصاً المادتين ١٣ و ١٥. وكذلك ليس هناك أي إطار قانوني تركي لهذه الإجراءات. المادتان ١٣ و ١٥ من الدستور تضع شروطاً لتقييد الحقوق والحريات. هناك أربع حالات لاتخاذ مثل هذه الإجراءات: (١) الحرب، و(٢) الحملات الحربية، و(٣) الأحكام العرفية المفروضة بمعرفة البرلمان، و(٤) حالة الطوارئ. لم تتوفر هذه الشروط الأربع في الحصار الذي تم الإعلان عنه. نشرت لجنة "فينيس" تقريراً للبرلمان الأوروبي، خللت فيه عدم الالتزام بالقوانين الداخلية التركية، وقد توصلت فيه إلى الاستنتاج نفسه.

لا تزال قائمة الجرائم طويلةً، فحال زيارتنا، تم فرض حظر تجوال وحصار مستمر على مدار الساعة في عدد من القرى حول دياربكر (آمد)، وكذلك على مدينة "نصيبين" الحدودية في محافظة "ماردين"، وتواردت تقارير حول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تجري هناك، من بينها إطلاق النار وعمليات تعذيب وقصف وتدمير المنازل. خلال تلك الفترة، مُنح نواب حزب الشعوب الديمقراطي ونشطاء حقوق الإنسان من زيارة المناطق الواقعة تحت الحصار^٩.

أعربت منظمة العفو الدولية والمجلس الأوروبي عن أسفهما للوضع القائم في هذه المناطق الخاضعة للحصار، وأدانت استخدام القوة المفرطة وفرض معايير وإجراءات تدخل تحت بند العقاب الجماعي، ودعت تركيا إلى السماح بدخول المراقبين المستقلين. إلا أن تلك الدعوات ذهبت أدراج الرياح^{١٠}، وبدلاً من ذلك، بحسب ما قال السيد أحمد أوزمير خلال اللقاء مع وفدنا: "لم تجرِ تحقيقات جادة أو إجراءات قانونية فيما يتعلق بتلك الجرائم الكبيرة. وقد منحت الحصانة لعملاء الدولة (الجنود الذين كانوا ينفذون الأوامر)، وعلى هذا فهم لم يواجهوا عواقب جرائمهم التي ارتكبوها".

ما كان أسوأ من منح هؤلاء الحصانة، هو أن من تحدثوا عن إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الكردية تعرضوا للاضطهاد وتم إسكاتهم بالقوة. حتى قبل أن تحدث محاولة الانقلاب الفاشل وقبل أن يتم فرض حالة الطوارئ، تعرض الأكاديميون

للتحديات بسبب معارضتهم للحرب الدائرة، وتعرض المحامون للترهيب وتلفيق الاتهامات لهم بسبب دفاعهم عن الكرد، كما خضع الصحفيون للمحاكمات، وأغلقت وسائل الإعلام التي تساءلت عن أسباب هذه الحرب. وقد تصاعد هذا الاضطهاد بشكل كبير بعد فرض حالة الطوارئ.

في الواقع، يتضمن تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" فصلاً مريعاً بشأن الأحداث الجارية في تركيا، استنكرت خلاله المنظمة "السلطوية المتزايدة للحكومة التركية"، وأكدت بشكل خاص على "القمع في أعقاب محاولة الانقلاب"^{١١}. وقد وثق التقرير الجهود المكثفة التي بذلتها حكومة "أردوغان" من أجل إسكات الأصوات المعارضة.

لقد سهلت السلطات الاستثنائية الواسعة التي مُنحت للرئيس التركي خلال فرض حالة الطوارئ، من طموحاته السلطوية المتزايدة، وسمحت بانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، بشكل يدخل تحت إطار السلطة المطلقة. وكما يشير تقرير "هيومن رايتس ووتش"، فإنه:

في ظل حالة الطوارئ، ترأس الرئيس التركي مجلس الوزراء، وبهذا الشكل مرر قراراته بدون الرجوع إلى البرلمان أو احتمالية الطعن عليها أمام المحكمة الدستورية. وقد كانت الكثير من القرارات التي تم تمريرها، تحتوي إجراءات تتعارض مع أبسط ضمانات حقوق الإنسان والتزام تركيا بالقوانين الدولية والمحلية.

وقد تضمن هذا قرارات تسمح بالفصل من الأعمال دون التحقيق، ومصادرة الممتلكات بدون الحصول على إذن قضائي، والاحتجاز لدى الشرطة لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً، بالإضافة إلى إعادة العمل بالحبس الانفرادي الذي يُحرم بموجبه المعتقلون من الوصول إلى محاميهم خلال الأيام الخمسة الأولى من الاحتجاز، وهو ما تسبب في زيادة مخاطر التعرض لسوء معاملة.

قمع الأكاديميين وحملات التطهير في النظام التعليمي

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، ورداً على مذكرة وقعها ما يزيد على ١٠٠٠ محاضر جامعي احتجاجاً على العنف الدائر في جنوب شرق تركيا، دعوا من خلالها إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع "بي.كا.كا"، أطلقت حكومة "أردوغان" هجوماً على الحرية الأكاديمية لإسكات الأصوات المعارضة. وقد خضع الموقعون على حملة "أكاديميون من أجل السلام"، لحملة ترهيب واضطهد قانوني واجتماعي، حيث خضعوا للتحقيقات الجنائية بتهمة "إهانة الدولة التركية". أُقيل العشرات منهم من جامعاتهم بحلول فصل الربيع، وفي فصل الخريف- بفضل حالة الطوارئ- أُقيل ٦٨ آخرون بموجب قرار تنفيذي، ما رفع العدد الإجمالي للمقالمين من حركة "أكاديميون من أجل السلام" إلى ١٢٦ شخصا.

خلال فترة الطوارئ، وقعت حملة تطهير حقيقية على المستوى الأكاديمي، حيث يخضع ما يزيد على ١١ ألف أكاديمي حالية للتحقيقات. وقد أُقيل ٤٤٨١ أكاديمي من وظائفهم، بالإضافة إلى إقالة ١١٠٢ مسؤول إداري^{١٢}. لم يكن الأكاديميون على المستوى الجامعي وحدها من استهدفتهم حكومة "أردوغان"، فقد امتد الهجوم على الحرية الأكاديمية إلى حملة تطهير منهجية ضد إلى أعضاء الجامعات المعينون في المدارس الإعدادية والثانوية. خلال زيارتنا إلى دياربكر، أبلغنا ممثلو النقابات المهنية أن ما يزيد على ١٠ آلاف من أعضاء نقابة معلمي المدارس الإعدادية والثانوية "Egitim-Sen"، تعرضوا للوقوف عن العمل، وأن أحد الأسباب الرئيسية لوقفهم عن عملهم هو أنهم شاركوا في إضراب في نهاية ٢٠١٥ يدعو إلى السلام. بالإضافة إلى الوقف عن العمل، وليزيد الطين بلة، أُقيل ما يزيد على ٣٠ ألف معلم يعملون لصالح وزارة التعليم خلال فترة الطوارئ، وكذلك أُلغيت عقود عمل ٢١ ألف معلم آخرين في مؤسسات التعليم الخاصة. ونتيجة لذلك، أُجبرت ١٥ جامعة خاصة وما يزيد على ٩٠٠ مدرسة خاصة على إغلاق أبوابها تماماً^{١٣}.

الهجوم على المنظمات غير الحكومية وحرية الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي

لم يكن النظام التعليمي هو الهدف الوحيد لهجمات الحكومة. وكما يشير السيد أحمد أوزمير، فإن "حالة الطوارئ تحولت إلى حملة لإبادة كل المعارضة في تركيا". وقد

شملت هذه الحملة إغلاق ما يزيد على ١٥٠٠ منظمة غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني، و١٢٣ مؤسسة و١٩ نقابة واتحاد، بموجب قرار حكومي.

أطلقت حكومة "أردوغان" كذلك هجوماً عنيفاً ضد وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة. في الواقع، حتى قبل الإجراءات القمعية في فترة ما بعد الانقلاب، كانت الأوضاع تتدهور سريعاً. في عام ٢٠١٦، احتلت تركيا المركز ١٥١ من بين ١٨٠ دولة تضمناها قائمة حرية الصحافة العالمية التي تصدرها لجنة حماية الصحفيين، في حين أن منظمة "فريدوم هاوس" وضعتها في المركز ٧١ من بين ١٠٠ دولة فيما يتعلق بحرية الصحافة، ووصفتها بأنها "دولة غير حرة"^{١٤}. أدان تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش التوجه المزعج نحو اضطهاد وحبس الصحفيين خلال عام ٢٠١٦. حتى يومنا هذا، خضع ٨٣٩ صحافي إلى المحاكمات بسبب المقالات التي نشرها، وتعرض ١٨٩ إلى اعتداءات لفظية وبدنية من جانب قوات الشرطة وقوات الأمن. حوالي ١٥١ صحافياً لا يزالون قيد الاحتجاز حالياً، وهو ما يجعل "تركيا أولى دول العالم في حبس الصحفيين"^{١٥}. اعتقلت حكومة "أردوغان" بعض الصحفيين بسبب صلاتهم المزعومة بحركة "غولن"، فيما اعتقلت آخرين بسبب صلات مزعومة بـ"بي.كا.كا". ومع ذلك، لم تقدم الحكومة أي دليل على أي نشاط إجرامي لترسيخ لهذه الاتهامات.



جوناثان ستيل بصحبة عدد من الصحفيين الكرد والأتراك المحظورين، إسطنبول، فبراير/شباط ٢٠١٧. منذ محاولة الانقلاب في ٢٠١٦، أغلقت ما يقرب من ٢٠٠ وسيلة إعلام وأقيل حوالي ٣ آلاف صحافي وتم منعهم من العمل ومزايا الضمان الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، أغلقت ١٧٦ وسيلة إعلام، وأغلبها بسبب صلات مزعومة بحركة "جولن" أو بحزب العمال الكردستاني. خلال تلك العملية، صادرت الدولة أصول وسائل الإعلام تلك. وقد استهدفت وسائل الإعلام بسبب الأقليات العرقية والدينية. في الواقع، تقريباً " كل محطات التلفاز والإذاعة المحلية التي تبث للمجتمعات الكردية والعلوية تم إغلاقها ". ونتيجة لهذا الغلق، تم إلغاء ٧٨٠ تصريحاً صحافياً فقط ما يزيد على ٣ آلاف صحفي وظائفهم^{١٦}. والأسوأ من ذلك، أن السيد بارييس باريستيران من قناة "أوزغور غون"، أبلغ الوفد أن " وسائل الإعلام التركية الرئيسية لن توظف صحافيين كانوا يعملون لصالح وسائل الإعلام التي تم إغلاقها، وهددت الدولة من يفكر في توظيفهم ". وفي هذه الأثناء، أغلقت نقابة الصحفيين الأتراك بموجب أمر تنفيذي.

كانت النتيجة هي الإسكات التام لكل التقارير التي تنتقد الحملة الدائرة من إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الكردية. وقد فسرت السيدة فاطمة غول من حزب الأقالييم الديمقراطية، الأمر على النحو التالي:

نحن منعزلون عن المناطق التركية. في حين أن النزاعات الحضرية كانت دائرة، كانت وسائل الإعلام تغطيها، ولكن لم يعد الأمر كذلك. في أعقاب محاولة الانقلاب، تعرضت وسائل الإعلام المعارضة للهلاك، بينما تتلاعب وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة بتغطيتها لخداع المواطنين. عناوينهم الرئيسية تكون كالتالي: "عملية ضخمة لاستهداف الإرهاب". لقد أصبح المواطنون يتعرضون للاعتقال بسبب ما يكتبونه على وسائل التواصل الاجتماعي.

في الواقع، امتدت حملة القمع ضد حرية التعبير إلى وسائل التواصل الاجتماعي كذلك. وفقاً لوزارة الداخلية التركية، خضع ٣١٧٠ شخص للتحقيق واعتُقل ١٦٥٦، خلال الأشهر الستة الأولى من تطبيق حالة الطوارئ، وقد اتُهم المعتقلون بـ "الدعاية للإرهاب" على وسائل التواصل الاجتماعي. أُطلق سراح ١٢٠٣ ولكنهم لا يزالون تحت تحت السلطة القضائية. اعتباراً من منتصف يناير ٢٠١٧، بقي ٨٤ شخصاً قيد الاعتقال، وأُطلق سراح ٧٦٧. وقد أضافت وزارة الداخلية أن أكثر من ١٠ آلاف قضية جرى إعدادها، وأن التفاصيل التعريفية بمن تم تحديدهم على أنهم داعمين أو مؤيدين لـ "الإرهاب"، تم نقلها إلى المدعين العوام. وقد تضمنت الاتهامات الموجهة إليهم " التحريض على الكراهية العامة، ودعم المنظمات الإرهابية والدعاية لها، وإعلان الروابط مع التنظيمات الإرهابية،

وتشويه سمعة المسؤولين، ومحاولة تدمير وحدة الدولة، وتهديد الأمن العام ". بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة الداخلية عن " تعاون عالي المستوى مع مقدمي الخدمات مثل تويتر وفيس بوك ويوتيوب ". كان الناس يتعرضون للاعتقال بسبب مشاركتهم البسيطة لبيانات أصدرها الرئيسان المشتركان لحزب الشعوب الديمقراطي، حيث كان يتم توجيه اتهامات " دعم تنظيم إرهابي " لهم. كانت تلك هي الحدود التي كانت حكومة "أردوغان" على استعداد للذهاب إليها لإسكات الكرد المعارضين^{١٧}.

في فبراير/شباط ٢٠١٧، أصدر مفوض حقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي مذكرة بشأن حرية التعبير وحرية الصحافة، أدان فيها الوضع الراهن بعبارات لا لبس فيها. وقد أعرب المفوض عن " قلقه الشديد " تجاه " مدى وسرعة تدهور الوضع فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية التعبير في تركيا ". وقد وثق " انتهاكات عديدة لا تحصى لمبادئ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومعايير المجلس الأوروبي، وكذلك عدد من المعايير الدولية ذات الصلة ". وقد أدان المفوض كذلك " الانتهاكات التي نتج عنها آثار هائلة مثل الرقابة الذاتية بالنسبة لوسائل الإعلام المتبقية التي لم تكن تتحكم الحكومة فيها ولم تكن تتعاطف مع الحكومة والحزب الحاكم، ولكن كذلك الرقابة الذاتية التي أصبحت مفروضة على المواطنين العاديين^{١٨} ".

حملات التطهير في النظام والجيش والقضاء

"إن حالة الطوارئ تمثل تهديداً لكل المواطنين وتعتبر سلاحاً لتهريب المعارضة". كانت تلك هي كلمات النائبة البرلمانية تشاغلار ديميريل خلال محاكمتها. وقد أضافت أن حالة الطوارئ هي وسيلة نجح من خلالها "أردوغان" في تعزيز قبضته على السلطة داخل أجهزة الدولة، بما في ذلك النظام التعليمي والجيش والنظام الحكومي والقضاء. وقد امتدت الهجمات المضادة لحكومة "أردوغان" كذلك إلى ما هو أكثر من المخططين للانقلاب. استغل "أردوغان" حالة الطوارئ لاستهداف وتطهير كل التوازنات والمعارضات التي تواجه سلطاته، سواء داخل الدولة أو خارجها. وقد كان "أردوغان" نفسه يميل إلى تخطي البرلمان وإصدار المراسيم التنفيذية، وبهذا الشكل قيد الوصول إلى السلطة القضائية. في الواقع، كانت التغييرات الدستورية المقترحة تهدف إلى استبدال نظام رئاسي استبدادي بنظام القانون. وكما يشرح السيد أحمد أوزمير، فإن:

منذ إعلان حالة الطوارئ، كان الحصول على العدالة محدوداً للغاية. خلال فترة الطوارئ، لم تتطلب المراسيم التنفيذية موافقة البرلمان التركي. كانت هناك مراسيم تصدر بشكل أسبوعي تقريباً. كانوا يغيرون القوانين من خلال هذه المراسيم.

كيف تعمل هذه المراسيم؟ أُقيل رؤساء البلديات وموظفي الدولة المنتخبين ديمقراطياً من خلال أحد المراسيم التنفيذية. تمت إقالة عشرات الآلاف من الناس من وظائفهم. أغلقت المنظمات غير الحكومية. وتعرض البرلمان إلى السجن... حين تنظر إلى قائمة من أقيلا من وظائفهم، فإنك تجد أن بعضهم مرتبط بحركة "غولن"، ولكن الأغلبية لم تكن مرتبطة بهذه الحركة. يبدو أن الهدف الرئيسي كان الكرْد، ولكن ليس الكرْد وحدهم...

حتى في الفترات الاستثنائية، تكون هناك قوانين ومعايير محددة، يمكن تمديدتها بموافقة أغلبية البرلمان وتُدوم لمدة ٣ أشهر. يجب أن تكون هناك علاقة بين التهديد، الذي هو السبب الرئيسي لإعلان حالة الطوارئ، وبين الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الدولة. ولكن، لم يكن هذا ما حدث.

كمحامين، لا يمكننا المساعدة لأننا- وخصوصاً في قضايا من أقيلا من وظائفهم- لم يكن لدينا قنوات قانونية يمكننا المساعدة من خلالها. لم تكن هناك طعون، وكان حق الدفاع مهدد تماماً. تعرض الناس للاحتجاز لمدة ٥ أيام بدون أن يكونوا قادرين على لقاء محاميهم. كان المواطنون يتعرضون للسجن لمدة ٣٠ يوماً بدون أي اتهامات. كمحامين، لم يكن لدينا المجال أو الآليات لإحداث أي تأثير. خلال جلسات الاستماع، نذكر القضية بشكل مستمر بالكيفية التي يجب أن تعمل وفقها مبادئ الديمقراطية والنظام القانوني. ولكن في الأحكام النهائية، نجد أن هذا لم يحدث أي تأثير.

أشار أكثر من ممثل عن حركة الحرية الكردستانية تحدثنا إليهم خلال زيارتنا، صراحة، إلى حالة الطوارئ المعلنة على أنها "انقلاب مضاد" من جانب "أردوغان"، وهو "انقلاب مضاد" يأمل الرئيس التركي أن يترسخ خلال الاستفتاء الذي جرى في أبريل/نيسان

٢٠١٧ بشأن التعديلات على الدستور التركي. خلال فترة الطوارئ، تم تنفيذ حملة تطهير ضخمة في النظام الحكومي وأجهزة الدولة بشكل عام- الجيش والشرطة. وفقاً لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، أقل ما يقرب من ١٠٠ موظف مدني من وظائفهم، ربعهم كانوا من ضباط الشرطة. وما هو أكثر أهمية، تخفيض أعداد قوات الجيش بشكل كبير. قبل الانقلاب، كان تعداد القوات المسلحة التركية يقترب من ٥٢٠ ألف شخص، وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، انخفض العدد بمقدار ٣٠% ووصل إلى حوالي ٣٥٥ ألف فقط.

كان كلا من القاضي والمدعي في محاكمة "ديميريل" في أوائل الثلاثينيات من عمرهما. ولم يكن هذا من قبيل الصدفة. وكما يشير أحمد أوزمير، الذي كان واحداً من محامين الدفاع عن "ديميريل"، قبل يومين فقط من المحاكمة:

نحن نمر بأسوأ لحظات القضاء التركي في التاريخ، من حيث انعدام استقلالية القضاء. لقد أقيل حوالي ٤٣٧٠ شخص من القضاء منذ الانقلاب. وقد اعتقل أكثر من نصفهم واتهموا بالانضمام لتنظيمات إرهابية. وعُين الطلاب الذين تخرجوا مؤخراً في كلية الحقوق ولم يتدربوا نهائياً كقضاة. ولتزيد الأمور سوءاً، أحد المعايير الرئيسية للتعيينات هو الولاء السياسي لـ"أردوغان".

تعرضت استقلالية وخبرة وكفاءة القضاة إلى ضرر بالغ نتيجة حملة التطهير الواسعة التي أطلقها "أردوغان". أقيل حوالي ٣٧٠٠ قاضي ومدع عام من وظائفهم، بالإضافة إلى ٢٠٠ آخرين من أعضاء القضاء العسكري، وحوالي ٢٥٠ قاضي وخبير ومسؤول إداري في ديوان المحاسبة ومجلس الدولة، وما يزيد على ٢٢٠ خبير ومسؤول إداري بمحكمة النقض والمحكمة الدستورية، و١٥ مسؤولاً إدارياً بالمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العوام. وقد ترك القضاء المسيس والمخترق، بالإضافة إلى الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة إلى الرئيس التركي خلال فرض حالة الطوارئ، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، فريسة في أيدي الدولة السلطوية دون أي حماية قانونية فعالة أو تعويض أو إمكانية اللجوء إلى القضاء.

وقد تفاقمت الأوضاع سوءاً، بعد أن سعى "أردوغان" إلى تضمين تبعية القضاء إلى السلطة التنفيذية كجزء من حزمة التعديلات الدستورية المقترحة. في الواقع، حذر المحامي التركي بولنت جيجيكلي، في تقييمه لمدى ومحتوى الإصلاحات المقترحة، من أن:

عملياً، كل أعضاء المحكمة الدستورية سيتم اختيارهم وتعيينهم من قبل الرئيس، وهو ما يعني أنه سيكون من الصعب بالنسبة للمحكمة الدستورية أن تتصرف باستقلالية عن الرئيس. كما أن الرئيس سيكون له سلطات أوسع على تشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العوام بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الأغلبية البرلمانية. هذا المشروع لا يترك أي مجال للتمثيل الذاتي من بين القضاة من خلال الانتخاب المباشر. وسيكون من المستحيل الحديث عن استقلال وحيادية القضاء عن السلطة التنفيذية في هذا الدستور الجديد المعدل. (تقييم التعديلات الدستورية التركية، ص ١٠).

حملة القمع على حزب الشعوب الديمقراطي وحزب السلام والديمقراطية

إذا كانت حالة الطوارئ قد وفرت الوسيلة التي نجح من خلالها الرئيس "أردوغان" في تطهير الدولة، بهدف تقليص استقلالية القضاء وإسكات الأصوات المعارضة- وفي الواقع من أجل تنفيذ الانقلاب المضاد- فإن "الحرب على الإرهاب" وفرت الحجة لفعل هذا. وتعد حملة القمع ضد حزب الشعوب الديمقراطي، التي كان لها تداعيات مأساوية، دليلاً واضحاً في هذا الشأن^{١٩}.

كان النجاح غير المسبوق لحزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، بمثابة انعكاس ومكافأة ودليل ثقة، بسبب دوره البناء والتزامه التام بعملية السلام. ولكن بالنسبة لـ"أردوغان"، أثبت نجاح حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابي كونه عقبة برلمانية رئيسية وإحباط لطموحاته الرئاسية المفرطة. وتفسر ممثلة حزب الأقاليم الديمقراطية المنبثق عن حزب الشعوب الديمقراطي فاطمة غول، لوفدنا، الأمر على النحو التالي:

كانت انتخابات ٢٠١٥ العامة ثورية بالنسبة لتركيا. للمرة الأولى، كل الجماعات المقهورة- الكرد والعلويين والمرأة- أصبح لديهم منصة. ولكن نجحت الحكومة في تحويل النتائج الانتخابية إلى عملية تطهير. في أعقاب هذه الانتخابات، استهدف النظام عدد كبير من الجماعات، وخصوصاً الكرد.

في الواقع، في أعقاب الانتخابات، اختار الرئيس "أردوغان" بشكل صريح اتباع استراتيجية الحرب والاستقطاب المجتمعي المتعمد. وقد دعا إلى انتخابات جديدة مبكرة ودفع بقوة نحو تجريم حزب الشعوب الديمقراطي. وقد دمر عمدا عملية السلام، وانحرف نحو اليمين المتشدد، واستنجد بالشعور القومي التركي المتشدد. اختار "أردوغان" أن يشعل دوامة العنف والقمع من خلال إطلاق حملة اضهاد عنيفة ضد الداعمين والمؤيدين للسلام، والذين وصفهم بأنهم "إرهابيين". أو، كما وصف إبراهيم بيلمير أحد محامي "أوجلان":

باختصار، في السابع من يونيو ٢٠١٥، أدت الأجواء التفاؤلية إلى نجاح كبير لحزب الشعوب الديمقراطي -٦ ملايين صوت، ما يعني أنه ثالث أكبر حزب سياسي تركي، بإجمالي عدد ٨٠ عضوا في البرلمان. ولكن حزب العدالة والتنمية و"أردوغان" خسرا الأصوات في الانتخابات. ولسوء الحظ، وضع "أردوغان" حساباته بالكامل على الأصوات. وكانت استنتاجه هو أن عملية السلام أدت إلى خسارته الأصوات. لقد كان يفضل الأصوات على السلام. منذ ذلك الحين، حرض "أردوغان" على مناخ من الخوف والإرهاب. ووضع في حساباته أن هذا الأمر سيساعده، وقد حدث ذلك بالفعل. في انتخابات الأول من نوفمبر، استعاد حزب العدالة والتنمية بعض الأصوات، وكان حزب الشعوب الديمقراطي أقل نجاحا. ولكن كانت التكلفة كبيرة جدا. نحن نواجه اليوم مشهدا قاتما، ونحن نتوجه إلى استفتاء تُطرح فيه الديكتاتورية على الطاولة.

أعربت "ديميريل" عن خطورة الوضع خلال الدفاع عن نفسها في محاكمتها. وجاء على لسانها:

أنا عضو في البرلمان التركي انتخبي المواطنون. عضو في حزب لديه قاعدة انتخابية من ٦ ملايين ناخب، وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان. نحن نمثل إرادة ٦ ملايين مواطن. هذه العملية القانونية هي نتيجة القرار السياسي. إرادة الشعب تتعرض للمحاكمة. وفقا للدستور، هذه المحاكمات تعني محاكمة إرادة الشعب. أليس من الغريب أنه في

الوقت الذي يرفعون فيه الحصانة عن النواب، يمنحونها للجنود؟
هذه هي عقلية أن نشن حرباً داخل تركيا وحرباً خارجها.

كانت "ديميريل" محققةً في ذكرها للرباط الوثيق بين الجبهات "الداخلية" و"الدولية" في التوجه نحو الحرب. حتى قبل الانتخابات- سواء من الناحية الزمنية أو من حيث الأهمية العارضة- وضعت الأحداث التي وقعت في "كوباني" عملية السلام تحت ضغوط شديدة. وقد أدى الدفاع الناجح عن "كوباني" ضد حصار "داعش"- وهو دفاع بطولي من جانب الثوات الثورية الكردية في شمال شرق سوريا مستلهم من عبدالله أوجلان ويسعى إلى تطبيق مشروعه "الحكم الذاتي الديمقراطي/ الكونفيدرالية الديمقراطية"، أدى إلى قلق عميق داخل أجهزة الدولة القمعية في تركيا.

لم يكن "مجتمع الأمن القومي" التركي يشعر بمخاوف بسبب احتمالات انتقال العدوى إلى تركيا (أي، انتقال نموذج روج آفا إلى تركيا)، وإنما كان يشعر أيضاً بقلق وتهديد عميق بسبب التعاون المتزايد بين القوات الكردية السورية والولايات المتحدة في الحرب الدائرة ضد "داعش". وما زاد حدة التوتر، هو أن "مجتمع الأمن القومي" التركي كان محرّجا إلى حد كبير بسبب الكشف عن تواطئه مع "داعش"، وهو ما وضع التزام تركيا تجاه حلف "الناتو" محلّ تساؤل. في الواقع، دافع حزب الشعوب الديمقراطي عن هؤلاء الذين كشفوا عن مثل هذا التواطؤ بين الدولة التركية و"داعش"، ومما لا شك فيه أن هذا تسبب في الضراوة التي انقلب بها "أردوغان" عليهم. في الواقع، واحدة من بين القضايا العديدة التي أُقيمت ضد الرئيسين المشتركين لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ، مرتبطة بالبيان الصحافي المشترك الذي كان يهدف إلى الرد على "الاضهاد العلني للصحافيين جان دوندار وإرديم غول، بسبب كشفهما شاحنات الأسلحة التي كانت تنقل من جانب الحكومة التركية إلى الجماعات الجهادية في سوريا"، وهو ما نتج عنه إدانتها بـ"كشف معلومات سرية تخص الدولة". وقد انتقد الرئيسان المشتركان للحزب هذه المحاكمة في بيانهما، واستذكر الاثنان تهديدات الرئيس بأنهما "سيدفعان ثمن هذا"، قبل أن يشيرا إلى أن "الرئيس يحدد من يدفع". وبسبب هذه التعليقات، واجه الرئيسان المشتركان للحزب اتهامات جنائية بـ"إهانة الرئيس"^{٢٠}.

لم تكن هذه التهمة سوى واحدة من مئات التهم التي وُجّهت ضد أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان منذ أن تم رفع الحصانة البرلمانية عن ٥٥ من إجمالي ٥٩ عضواً من الحزب. وقد اكتسبت تحركات رفع الحصانة زخماً في أوائل يناير/كانون الثاني

٢٠١٦، بدافع من الرئيس "أردوغان" نفسه، الذي "نصح" البرلمان علناً بأن "نواب حزب الشعوب الديمقراطي يجب أن يذهبوا إلى السجن". وفي الأسابيع والأشهر التالية، ارتفع عدد الملفات التي تسعى للنيل من حصانة النواب بشكل مهول^{٢١}.

إن الدستور التركي الذي تم سنه تحت حكم الانقلاب العسكري في ١٩٨٢ يعترف بشكل محدود فقط من الحصانة البرلمانية... وفي حين أن وعود تضيق الحصانات لمواجهة الفساد السياسية كانت بنداً رئيسياً على أجندة الكثير من المنصات الانتخابية للأحزاب السياسية منذ الثمانينيات، فإن الحصانات البرلمانية رُفعت مرتين فقط، وكلاهما حين تم تشكيل تحالفات قومية من أجل إقصاء الممثلين السياسيين الكرد في البرلمان التركي^{٢٢}.

في كلتا الحالتين السابقتين، أدى إقصاء النواب من حركة الحرية الكردستانية من التمثيل في البرلمان إلى "تفاقم النزاع الكردي طويل الأمد، وكلف عشرات الآلاف من الحيوانات على مدار عقود". وقد كانت هذه هي الحال نفسها في المرة الثالثة.

في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، بدأ أن حكومة "أردوغان" ملتزمة بالسعي نحو "حل ديمقراطي" للقضية الكردية. وخلال تلك الفترة القصيرة، أثبت "أردوغان" وحكومته إرادة ورغبة في كسر المحظورات طويلة الأمد، وفي مقدمتها حتى الاعتراف بوجود "القضية الكردية". لعب حزب الشعوب الديمقراطي دوراً حاسماً خلال فترة ما يسمى بـ"عملية الحل"، وفقاً لطلب الحكومة التركية ومؤسسات الدولة رسمياً- التي عاقبت في وقت لاحق الحزب- حيث وافق مسؤولو الحزب على العمل كـ"وسطاء بين الدولة والأجهزة الحكومية" من جانب، وعبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني من جانب آخر. ولكن بعد انهيار عملية الحل، واجه نفس المسؤولين اتهامات جنائية بسبب دورهم في مفاوضات السلام^{٢٣}.

خلال الفترة السابقة على انتخابات يونيو، بدأ الرئيس "أردوغان" في اتهام حزب الشعوب الديمقراطي بالإرهاب، حتى حين نفذ تنظيم "داعش" الإرهابي هجمات ضد الحزب وقتل مؤيديه. واجه الحزب مضايقات وترهيباً هائلاً خلال الحملة الانتخابية، وقد تصاعدت هذه المضايقات في الفترة التي سبقت الانتخابات المبكرة في نوفمبر/تشرين الثاني. ومنذ ذلك الحين، كانت الاعتداءات في ذروتها.

في خضم دوامة العنف والقمع، عانى حزبُ الشعوب الديمقراطي من موجات من حملات القمع الضخمة المدعومة من جانب الدولة. في الفترة ما بين ٢٢ يوليو ٢٠١٥ و ١٠ يناير ٢٠١٧، اعتُقل ٨٩٣٠ عضواً بالحزب وتعرض ٢٧٨٢ من بينهم للسجن. بالإضافة إلى ذلك، في الفترة ما بين يناير ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٧، تعرضت مكاتبُ حزب الشعوب الديمقراطي للاعتداءات ٤٩٤ مرة على الأقل، ومن بينها اعتداءً واحد على المقر الرئيسي للحزب، والذي تعرض لـ"إشعال النار من قبل حشود عنصرية"^{٢٤}.

في ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٦، أصدر البرلمانُ قانونَ الحصانة الذي لم يتم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في دستور ١٩٨٢ فيه. وقد تجاهل البرلمانُ القواعدَ الدستورية في ثلاث نقاط على الأقل: (١) السماح بالتصويت الشامل على مئات قضايا الحصانة في وق واحد، و(٢) عرقلة المراجعة البرلمانية لهذه القضايا، و(٣) حرمان نواب اليمين من حق الدفاع عن أنفسهم ضد الاتهامات الموجهة لهم في ملفاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، انتُهِك الدستورُ بواقع أن الرئيس "أردوغان"- الذي يلزمه الدستور بأن يبقى حيادياً تجاه الإجراءات والأنشطة البرلمانية- أطلق حملةً علنية لتمرير مشروع القانون، وزعم أن "أمتي تريدكم في السجن"^{٢٥}. في المجموع، يواجه الآن ٥٥ نائباً عن حزب الشعوب الديمقراطي ٦٥٤ تهمة جنائية في ٥١٠ قضية. إن الاتهاماتِ منعدمة الأسس والأدلة لكثير من التهم الموجهة إليهم تحتل مجلدات كاملة. ويصف حزبُ الشعوب الديمقراطي الوضعَ في تقريره بجدارية، بالقول إن قيمَ ومبادئ حزب الشعوب الديمقراطي هي التي تتعرض للمحاكمات وليست أفعال البرلمانين هي من تُحاكَم^{٢٦}. في الواقع، منذ انهيار عملية السلام، أصبحت كثيرٌ من "المفاهيم الرئيسية والقيم والمعايير ووجهات النظر" التي يدافع عنها حزب الشعوب الديمقراطي بشكل مستمر في برنامجه الحزبي وحملاته السياسية، أصبحت مُجرمة، بحجة أنها تشكل عذراً لـ"الإرهاب".

على سبيل المثال، واحدةٌ من بين الاتهامات الموجهة ضد الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطية صلاح الدين دميرتاش، هي "الدعاية لتنظيم إرهابي". الأسس المفترضة لهذه التهمة هي استخدام كلمات "الكرد" و"كردستان" في خطابين عامين في عام ٢٠١٢. وقد يكون جديراً بالذكر أن الرئيس "أردوغان" نفسه استخدم تلك المصطلحات خلال "عملية الحل"^{٢٧}.

ربما ما هو أكثر غرابة، هو أن الرئيسَ المشترك "دميرتاش" اتُهم مجدداً بـ"الدعاية لتنظيم إرهابي" على أساس صورة التُّقطت له في المقر الرئيس لحزب العمال الكردستاني في

جبال قندیل خلال "عملية الحل"، حيث زار المنطقة عدة مرات في إطار دوره كوسيط بين الدولة و"أوجلان" و"بي.كا.كا"، ولم يكن هذا فقط بعلم الدولة، وإنما كان بتوصية من الدولة نفسها^{٢٨}.

من بين القضايا الأخرى ضد "دميرتاش"، اتهمه بـ"محاولة تدمير وحدة الدولة والبلاد" و"تشجيع الجريمة والمجرمين" و"تحريض المواطنين على الكراهية والعداوة" و"الدعاية لتنظيم إرهابي". وقد كانت الأسس التي بُنيت على أساسها هذه الاتهامات، هي خطاب ألقاه "دميرتاش" في يناير ٢٠١٦ خلال تجمع لأنصاره في "وان"، أعرب خلاله عن الحق في الدفاع عن أفكاره: "علينا أن نتضامن سوياً ونناقش الأمور. نحن نقول الحكم الذاتي. لماذا يكون (دفاعك عن الرئاسة) حقاً بينما دفاعنا ليس حق؟ السيد رئيس الوزراء، دعنا نخرج في بث مباشر، أنت تدافع عن الرئاسة وأنا أدافع عن الحكم الذاتي"^{٢٩}.

هناك مثال آخر هو قضية النائب عن دياربكر (آمد) ضياء بير، الذي التقى الوفد. من بين الاتهامات التي يواجهها "بير"، اتهامات بـ"الانتماء إلى تنظيم إرهابي" و"تحريض المواطنين على الكراهية والعداوة"، بسبب تصريحاته خلال خطاب ألقاه في دياربكر في نوفمبر ٢٠١٥: "الحكم الذاتي هو حقنا وسنفوز بحقنا في النهاية"^{٣٠}. يواجه "بير" اتهامات قد تؤدي إلى الحكم عليه بالحبس ١٥ عاماً إذا أُدين في تلك الاتهامات. إن هذه الاتهامات ضده وضد "دميرتاش" وزملائهم من النواب البرلمانيين، تكشف مدى تجريم الدفاع عن البرنامج الاعتيادي للحزب ومنصة "الحكم الذاتي" من جانب الدولة التركية.

منذ انهيار عملية السلام، كان نواب حزب الشعوب الديمقراطي ناشطين ويتحدثون علناً لتوثيق وإدانة إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت الحصار الشامل، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت ضد "القادة المحليين ومسؤولي البلديات الذي تعرضوا للقتل والتعذيب وأو التهديد من قبل قات الشرطة والجيش في المدن المحاصرة"^{٣١}. وقد شكل هذا أيضاً أساساً للاتهامات الجنائية ضد نواب حزب الشعوب الديمقراطي.



اجتماع مع النائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي برفين بولدان في إسطنبول، فبراير ٢٠١٧. كمشاركة في وفود حزب الشعوب الديمقراطي/السلام والديمقراطية إلى "إمرالي" خلال محادثات السلام، كانت زائرة دائمة لـ"أوجلان" منذ حبسه ولهذا كانت طرفا رئيسيا خلال المفاوضات. التقت تلك الوفود أيضا ممثلين عن الجيش التركي وكذلك قادة حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل.

وصفت السيدة ليلي بيرليك النائبة عن محافظة "شرناق"، الوضع على النحو التالي:

ليس للقانون التركي أي معنى على الإطلاق، فحتى قوانين الحرب لم يتم تطبيقها. مُنع الناس من الذهاب إلى المستشفيات والمحال. تعرض المواطنون لإطلاق النار من قبل القناصة بينما كانوا في طريقهم يحملون الجرحى إلى المستشفيات، أو بينما كانوا في طريقهم لشراء الطعام. لدينا في حزب الشعوب الديمقراطي تقارير توثق هذه الحوادث. وهذا أحد الأسباب التي تدفعهم لملاحقة حزب الشعوب الديمقراطي. لا يريدون أن يتركوا أي شاهد. لا يريدوننا أن نتحدث عن هذا الأمر.

يواجه "دميرتاش" اتهامات إضافية بـ"إهانة الرئيس" و"إهانة موظف عام" بسبب تصريحات أدلى بها خلال اليوم الثامن لحصار جزيرة بوطان في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥: "أنتم ترون الأطفال يتعرضون للقتل في شوارع جزيرة بوطان، الرُّصع يتعرضون للقتل، ولا

يسمح للعائلات بدفنهم. أريد فقط أن أذكر السيد دواد أوغلو بأنه دخل التاريخ باعتباره رئيس الوزراء الذي لم يسمح بدفن الأطفال^{٣٢}."

وبالمثل، فإن النائبة عن دياربكر "ديميريل"، تواجه هي الأخرى اتهامات بـ"إهانة الرئيس" و"مقاومة وعرقلة أداء موظف عام لمهامه"، وقد تعرضت لتلك الاتهامات بسبب مشاركتها في وفد برلماني حزب الشعوب الديمقراطي الذي زار بلدة "سلوان" خلال فترة الحصار الذي دام ١٣ يوماً في نوفمبر ٢٠١٥. جميع أعضاء الوفد يواجهون الاتهامات نفسها، ومن بينهم الرئيسة المشتركة للحزب فيغين يوكسيكداغ التي تعرضت لإصابات بالرأس بعد تعرضها لإطلاق قنبلة غاز من قبل قوات الأمن خلال الزيارة، وهو اعتداء بشع على نائبة برلمانية ورئيسة مشتركة لثالث أكبر حزب في الدولة، ورغم ذلك لم يتم فتح أي تحقيقات بشأن الحادث.

من بين البرلمانيين الذين شاركوا في تلك الزيارة إلى "سلوان" ويواجهون اتهامات، السيدة هدى كايا النائبة البرلمانية عن "إسطنبول". التقاها الوفدُ حينما كانت بصحبنا خلال المحاولة الفاشلة لزيارة الرئيس المشترك "دميرتاش" المسجون في "إدرين". "كايا"، وهي مسلمة تقية، هي الرئيسة المشتركة لمؤتمر الإسلام الديمقراطي الذي يندرج تحت لواء حزب الشعوب الديمقراطي، ويدعو إلى "تبني منظور الدين حول مناهضة التسلسل الهرمي ومناهضة السلطة ومناهضة السياسات الشبيهة بالسلطنة ومناهضة الأسلوب البطريكي في تفسير الدين". وإضافة إلى تلك الاتهامات التي تواجهها بسبب المشاركة في زيارة "سلوان" المحاصرة، تواجه "كايا" أيضاً اتهامات بـ"الدعاية لتنظيم إرهابي" بسبب خطاب علني ألقته لإدانة الحصار العسكري على حي "سور" في دياربكر. في ذلك الخطاب، قالت "كايا" إنها "شاهدة على قتل قوات الدولة للمدنيين واختطاف الجثث وتفجير المواقع المقدسة وارتكاب المجازر التي تنكرها الدولة والإعلام"^{٣٣}. وذكرت "كايا" لوفدنا:

العام الماضي، خلال فترة الحصار وحظر التجوال في سور حين كانت المدينة مدمرة والجثث تملأ الشوارع، لم يكن بالإمكان دفع الجثث، وقد أدلينا ببيان صحفي باعتبارنا الرؤساء المشتركين. أنا قلت إن "الهمجية التي حدثت هنا ليس لها مكان في الإسلام ولا في القرآن". وقد استشهدت بالأدلة على هذا. كل المعتقدات والأديان لها أسسها في العدالة. جئنا لندافع عن الحياة ضد الموت. من بين اتهامات وزير

العدل، والتي اعتُقلت بسببها في إسطنبول، هي الدعوة للسلام،
والتحدث باعتباري الرئيسة المشتركة لمؤتمر الإسلام الديمقراطي.

إن الملاحقات المحمومة والتهمة الملفقة ضد الممثلين لثالث أكبر حزب سياسي في البلاد مزعجة بما يكفي. ولكن مدى العنف الدولة لا يزال أكبر ويتضمن معاملة وحشية وغير عادية تجاه نواب حزب الشعوب الديمقراطي المحتجزين. في الواقع، ارتفعت تقارير التعذيب على أيدي قوات الأمن التركية في أنحاء الدولة خلال فترة الطوارئ. وبشكل صادق، سجلت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أيضاً أن تقارير التعذيب في المنطقة الكردية سبقت إعلان حالة الطوارئ، وتزامنت مع إنهاء عملية السلام وبدء الحصار.

كان أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي من بين من تعرضوا للتعذيب. وقد أطلق سراح السيدة ليلي بيرليك- التي لا تزال تواجه الاتهامات- قبل فترة وجيزة من زيارتنا، وشرحت بمرونة هائلة لوفدنا، أن:

عدد كبير من النواب البرلمانين عن حزب الشعوب الديمقراطي تعرضوا للتعذيب خلال الاعتقال، ومن بينهم أنا نفسي. أصبح الانتحار شائعاً. يجب أن يتم وضع تلك الأمور في الاعتبار من جانب البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. لقد تعرضت للتعذيب، فقد أخذوني في سيارة "فورد رانجر" تابعة للقوات الخاصة، وقيدوا يداي خلف ظهري في وضع مؤلم لساعات عدة، وعزفوا أغاني تركية عنصرية بأعلى الأصوات الممكنة. ظللت مكبلة اليدين في هذا الوضع المؤلم خلال رحلة استمرت ٣ ساعات بالمروحية إلى السجن مباشرة، وبعد ذلك أصبحت منعزلة تماماً. لم يُسمح لي بالحصول على الصحف، ولم يسمح لي برؤية أي شخص. كل هذا وأنا نائبة برلمانية! تخيلوا كيف أنهم يعاملون الأشخاص العاديين.

خلال اللقاء نفسه، شدد "بير"- وهو عضو في اللجنة البرلمانية لـ"ناتو" وعاش في ألمانيا ٣٥ عاماً قبل أن يعود إلى ديار بكر (آمد) للمشاركة في مشروع حزب الشعوب الديمقراطي- على فكرة كم من المؤلم أن نشهد انفتاح نافذة الفرصة لحل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية، وانغلاقها بهذه السرعة المذهلة. بذل "بير" كل ما في وسعه لتخفيض وتيرة النزاع حين كانت الأوضاع تتفاقم. ومن خلال السفير الأسلماني، نجح في

عقد اجتماع مع رئيس الوزراء آنذاك داود أوغلو، لمحاولة إقناعه بالرغبة في بديل سلمي بدلاً عن الحصار الخانق والقمع الوحشي. وفقاً لـ"بير"، قال السيد "داود أوغلو" إنه هو نفسه يفضل نهجَ التفاوض السلمي، ولكن الأوامر العليا كانت "عمليات مكافحة الإرهاب"، أي العنف والحرب. وبعد أشهر قليلة، أُقيل "داود أوغلو" من منصبه. وقد خلص "بير" إلى استنتاج: "حاولنا وقف المأساة. وبسبب جهودنا تلك، تم تجريئنا نحن الذين يحاربون من أجل السلام والديمقراطية، وتم تصنيفنا كإرهابيين".

في الواقع، وفي إطار استهدافه باعتباره عدو للأمة، استفاد "بير" في الشرح:

حتى الآن، تعرض ١٧ ألف ناشط بحزب الشعوب الديمقراطي للاعتقال. ٧ آلاف من بينهم في السجن حالياً. كل هذا منذ الانتخابات العامة الأخيرة. من المستحيل العمل في ظل تلك الظروف. منذ أن رفعوا الحصانة عن النواب البرلمانيين، اعتُقل ٢٩ نائباً ولا يزال ١٤ منهم قيد الاعتقال. أطلق سراح اثنين مؤخراً، من بينهم ليلى. ولكن جميعنا قد نتعرض للاعتقال أو الاحتجاز في أي وقت. أنا نفسي تعرضت للاحتجاز مرتين. وتتهمني الحكومة الآن بالانتماء إلى تنظيم إرهابي. هذا الاتهام يستند إلى خطابات ألقيتها، خصوصاً بسبب القول إن الحكم الذاتي هو حق للشعب الكردي. وأواجه عقوبة السجن ١٥ عاماً بسبب هذه الاتهامات.

تعرض النواب لصدمات نفسية. بالإضافة إلى الاضطهاد السياسي والتعذيب، مرواً بوفيات وحشية لأصدقائهم وأعضاء عائلاتهم الذين قتلوا على أيدي الدولة خلال "الحصار الشامل" وحظر التجوال. ولكن ليس هناك وقتٌ للحزن، حيث إن الاعتداءات القمعية للسلطات التركية لا تزال مستمرة بلا هوادة. وبعيداً عن الآلام التضحيات الشخصية، كان هناك ألم واضح بسبب العقاب الجماعي والوحشي من جانب الدولة التركية. استخدمت "بيرليك" لفظ "إبادة"، ولم تكن الوحيدة التي استخدمت هذا اللفظ من بين من التقيناهم. وقد ناشدتنا لإدراك:

يمكننا أن نتحدث عن الإحصائيات. كانت تلك محاولة إبادة للشعب الكردي وليس مجرد نزاع مسلح. لم تسمح الدولة للناس بجمع الجثث من الشوارع. لم تكن هناك أماكن متاحة في المشرحة، ولذلك

كانت الجثث تلقى. من بين القتلى، سيدة عمرها ٧٣ عاما وطفل عمره ٣ أشهر وامرأة حامل... لم يكن بوسعنا عقد الجنازات، ولهذا كان يجب إبقاء الجثث في الثلاجات. تعرضت جثة شقيق زوجي للربط في عربة مدرعة وتم التمثيل بها في الشوارع.

على غرار النواب الثلاث المنتخبين عن حزب الشعوب الديمقراطي عن محافظة "شرناق"، والتي دعمت بأغلبية ساحقة الحزب في الانتخابات الأخيرة، تواجه "بيرليك" اتهامات عديدة بسبب كلماتها وأفعالها خلال الحصار الطويل على جزيرة بوطان وسيلوي. ومن بين الاتهامات التي تواجهها "الدعاية لتنظيم إرهابي"، وتستند تلك التهمة على أنها شاركت في جنازة عزيز يورال وهو ممرض مسجل في المستشفى الرسمي بجزيرة بوطان تعرض للقتل بسبب خرقه حظر التجول من أجل علاج سيدة أطلق عليها النار في الشارع من قبل قوات الأمن^{٣٤}. ربما من الخطأ تمييز الألم الجماعي عن الألم الشخصي، حيث إن الاثنين يتداخلان بشكل وثيق. تحدثت "بيرليك" عن ابنها المراهق، وقالت إنه رأى عمه يقتل بوحشية ويتم التمثيل بجثته في الشوارع. كان الغضب يملؤه. حينما تحدثنا عن هذا الغضب، تحولت "بيرليك" للحظات، لتتكلم بلسان أم قلقة:

لم يعد بخير. لديه غضب كثير يملؤه. لقد رأى عمه يُقتل أمام عينه. وهو ينتهج الخط العدمي الآن... هو غاضب جدا، وهذا ليس جيدا.

صرخت سيبيل يغيطالب، وهي نائبة أخرى عن حزب الشعوب الديمقراطي من دياربكر: "السبب الرئيسي لمواجهتنا هذا القمع هو أننا كنا قريبين من الحل الديمقراطي. الدولة تسعى إلى الحرب. هم لا يريدون السلام والديمقراطية". طال اضطهاد ممثلي حركة الحرية الكردستانية ما هو أكثر من النواب، حيث استهدفت الدولة السلطات المحلية كذلك. لخص هشار أوزسوي مسؤول العلاقات الخارجية والنائب البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي، الوضع على النحو التالي: "قمع حكومة العدالة والتنمية للديمقراطية المحلية لا يزال مستمرة على أعلى المستويات"^{٣٥}.

خلال زيارتنا إلى دياربكر، التقينا عدداً من ممثلي حزب السلام والديمقراطية الذين يعملون على المستوى المحلي. وقال رمضان تونج عضو مكتب العلاقات الخارجية بحزب السلام والديمقراطية، صبيحة يوم وصولنا إلى دياربكر:

دفعنا ولا نزال ندفع ثمناً كبيراً لنضالنا، نضال يشكل الأرضية السياسية لتركيا. قد تسألني.. ما نوع هذه الخسائر؟ لدينا ٤ آلاف عضو بالحزب في السجون الآن. ٨٥ من الرؤساء المشتركين لبلدياتنا في السجن. ٧٥ من المجالس البلدية سيطرت عليها الحكومة المركزية، في الواقع.. باتوا ٧٦ حيث إن مجلس بلدي آخر تمت السيطرة عليه مساء أمس. لدينا ١٠٦ مجالس بلدية، وهذا يعني أن أكثر من ٧٥% من مجالسنا البلدية باتت تحت سيطرة الدولة الآن، وتمت إقالة رؤساء البلديات وفي كثير من الحالات تم اعتقالهم. خلال اليومين الماضيين فقط، اعتقل ٤٥٠ من أعضاء حزبي الشعوب الديمقراطي والسلام والديمقراطية.

تعرض رؤساء المجالس البلدية الذين كانوا قد انتُخبوا بشكل ديمقراطي إلى النقل من وظائفهم والسجن كذلك، استناداً إلى اتهامات تشبه إلى حد كبير الاتهامات الموجهة للبرلمانيين عن حزب الشعوب الديمقراطي. في منتصف يناير ٢٠١٧، اعتُقل ٧٤ رؤساء بلديات من بينهم ٦ نواب لرؤساء البلديات. وقد حل القائمون المعينون من قبل الدولة والمعروفون بولائهم لحزب الرئيس "أردوغان" حزب العدالة والتنمية، محلّ رؤساء البلديات المنتخبين. وكان من بين قراراتهم الأولى، إغلاق الورش والمسارح والحضانات والمشاريع الاجتماعية والتعليمية للنساء، التي كانت تتم باللغة الكردية بالكامل، وإقالة الموظفين العوام الذين عملوا في تلك المشاريع. في ديار بكر، عينت الدولة أميناً عاماً على المجلس البلدي للمدينة، أزال تمثالاً يرمز إلى ذكرى مقتل ٣٤ مدنياً في قصف لطائرة تركية على "روبوسكي" (إحدى محافظات شرناق). وقد أزال القائم على المدينة كذلك نسخة من تماثيل ورموز الأسد الآشورية، والتي تعد جزءاً من التراث الثقافي للمنطقة، وكانت معروضة أمام مبنى البلدية. ربما يكون جديراً بالذكر كذلك، كما يشير حزب الشعوب الديمقراطي، إلى أن "النسخة الأصلية من هذه التماثيل تعرضت للتدمير بالجرافات في الرقة على أيدي تنظيم داعش"^{٣٦}.



الوفد بصحبة محمد أمين أكثر من رابطة حقوق الإنسان في دياربكر، وعائلة سيرا بوكاك كوجوك نائب رئيس بلدية دياربكر إلى أن تمت السيطرة على المجلس البلدي وسجن رؤساء البلديات. دياربكر/آمد، فبراير ٢٠١٧.

لاحظنا كذلك أن الإجراءات المستخدمة لاستبدال رؤساء البلديات الذين تمت إقالتهم لم تكن متوافقة مع الدستور التركي. تحدد المادة ١٢٧ أنه يجب أن يتم تنظيم "تشكيلات ومهام وسلطات الإدارات المحلية وفقاً لمبادئ الإدارة المحلية" (اتحاد المجالي البلدية لجنوب شرق الأناضول (GABB). تقرير بشأن الديمقراطية المحلية وتعيين مفوضي الدولة على مجالس البلديات في تركيا. ١٣ فبراير ٢٠١٧، ص ١٠).

خلال زيارتنا، تصاعدت الاعتقالات التعسفية ضد حزب الشعوب الديمقراطي وحزب السلام والديمقراطية. وفقاً لوزارة الداخلية، اعتُقل ٨٣٤ عضواً في الفترة ما بين ١٣ و١٥ فبراير ٢٠١٧. خلال صبيحتنا الأولى في دياربكر، قدم إلينا رمضان تونج من مكتب العلاقات الخارجية بحزب السلام والديمقراطية، تفسيراً معقولاً ومزعجاً للهجمات الأخيرة التي كانت تجري في ذلك الوقت:

استفتاء أبريل/نيسان هو الأجمدة الرئيسية للحكومة. "أردوغان" عازم على اعتقال كل من يعملون على إحباط التصويت لصالح التعديلات الدستورية، وحتى من يحضرون فقط المؤتمرات (وليس المتحدثين فقط). حتى وجودكم هنا قبل بعداوة من جانب سلطات الدولة. حضرت الشرطة لتحذرننا من أنه لا يمكننا عقد مؤتمرات صحافية خارج هذا المبنى. هناك أحكام عرفية في تركيا وكذلك حالة

طوارئ. نحن نمر بأحلك الأوقات، وقد تسوء الأمور بشكل أكبر مع اقتراب الاستفتاء.

وعلى نفس المنوال، حذر هشيار أوزسوي النائب البرلماني ونائب الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي المسؤول عن العلاقات الخارجية، من أن:

حزب العدالة والتنمية و"أردوغان" سيستخدمون كل الوسائل الممكنة لترسيخ النظام الرئاسي بشكل غير قانوني، وهو ما يعني أن سياسات الحكومة من إرهاب وترهيب ضد كل المعارضة الديمقراطية، ستزايد خلال الشهرين المقبلين. الهدف بالتأكيد هو منع المعارضة من تنفيذ حملات فعالة ضد النظام الرئاسي.

مع مرور كل يوم، يصبح أوضح أن رؤساءنا المشتركين والنواب ورؤساء المجالس البلدية، يقعون في السجن ليس لأنهم ارتكبوا بعض الجرائم في الماضي، وإنما بسبب أن حزب الشعوب الديمقراطي عرقل طموحات "أردوغان" في ترسيخ النظام الرئاسي في يونيو ونوفمبر عام ٢٠١٥، ويمكنه عرقلة من جديد خلال الاستفتاء المقرر له أبريل ٢٠١٧.^{٣٧٢}

كان يوم الخامس عشر من فبراير ٢٠١٧ مثيراً للتوتر بشكل خاص في دياربكر (آمد). خلال فترة الظهيرة، توجه الوفد إلى أجزاء من حي "سور"، وكان الوجود العسكري والشرطي مكثفاً وأوقفت نقاط التفطيش معظم الحافلات التي كانت تسير في المنطقة. حاول مترجمنا إقناعنا بالعدول عن التوجه إلى هناك "خصوصاً في ذلك التاريخ". تجدر الإشارة إلى أن مترجمنا لم يكن شخصاً يبدو عليه التوتر بسهولة، ولا شخصاً لا يرغب في تحمل أعباء المخاطر. وقد ذكر خلال حديثه أن واحدة من أكثر لحظاته فخراً، كانت حين ساعد بعض المواطنين على الهرب من منطقة حظر التجوال أثناء الحصار. حين نجحنا في الدخول بدون أن يتم توقيفنا، تنفس الصعداء وقال: "نحن محظوظون". لم تقتصر التوترات المتصاعدة على دياربكر. في اليوم التالي، سردت الصحافية غوناى أكسوي روايتها مع قمع الدولة في إسطنبول في الساعات الأولى من صباح ١٥ فبراير:

تعرض منزل إحدى صديقاتنا، وهي رئيس نقابة المعلمين، للمداهمة في الساعة الثانية فجرا. اقتحمت القوات الخاصة منزلها، وفتشت في أنحاء المنزل وقلبت كل شيء رأسا على عقب، لم يتم ترك باب واحد إلا وقد تم اقتحامه. ذهبت بصحبة إحدى الأصدقاء إلى المنزل لأننا كنا قلقون. كان المنزل محاصرا بشاحنات القوات الخاصة. في البداية لم يسمحوا لنا بصعود السلالم، ولكنهم بعد ذلك أرادوا تسليم المنزل إلي. وقد استدعوا فنياً لإصلاح الباب حتى يمكنهم مغادرة المنزل. كان سلوكهم غير قانوني بالكامل.

سألت: "لماذا تعتقلون صديقتي؟". وجاء في أمر اعتقالها، أن الاعتقال يجري لكونها عضوة في "بي.كا.كا" تحضر لتفجير قنبلة أو مولوتوف. وكان هناك ١٠ أشخاص آخرين على القائمة، جميعهم أعضاء في حزب الشعوب الديمقراطي.

كانت هناك المئات من العمليات في أنحاء البلاد في نفس اليوم. اعتُقل ألف شخص بهذه الطريقة خلال اليومين الماضيين. نحن نعتقد أن هذه العمليات ستستمر. من الممكن جدا أن يتم اتهامنا أيضا، حتى أنت قد تتعرض لاتهامات. في مثل هذا الوضع، لا يمكن لأحد أن يقول "لست أنا".

أنا متأكدة إلى حد ما أن موجة الاعتقالات الأخيرة لا تتعلق بـ ١٥ فبراير فقط، ومع ذلك، كان عليك أن ترى ساحة "تقسيم" بالأمس، كانت هناك ثلاث طبقات من المتاريس العسكرية! ما يحدث هو أمر مرعب.

إن أهمية تاريخ الخامس عشر من فبراير تكمن في أنه يتوافق مع الذكرى الـ ١٨ لاختطاف عدالله أوجلان في كينيا عام ١٩٩٩، وهو حدث تحييه حركة الحرية الكردستانية رسميا، ويشار إليه على أنه "مؤامرة دولية". على الرغم من عقوبة السجن مدى الحياة ضده، فإن "أوجلان" هو قائد حركة الحرية الكردستانية بلا منازع وهو الملهم الإيديولوجي لمشروع "الحكم الذاتي الديمقراطي/الكونفيدرالية الديمقراطية" الذي تناضل من أجله الحركة الأعم. في ٢٠١٥، جمعت توقيعات ١٠ ملايين و٣٢٨ ألف و٦٢٣ شخص، للتعبير عن رغبتهم في إطلاق سراح "أوجلان" والمعتقلين السياسيين الآخرين في تركيا.

تتزايد جاذبية "أوجلان" الكاريزماتية بسبب ظروف عزلته غير الآدمية والمشددة. على مدار ١٨ عاما حتى الآن، كان "أوجلان" - وفقا لكلماته هو نفسه- "مقيداً في صخرة إمرالي"، التي كان السجين الوحيد على متنها في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٩. أدت هذه الظروف إلى المقارنة في أكثر من مرة بوضع نيلسون مانديلا، من قبل عديدين من بينهم محامي "مانديلا" القاضي الراحل عيسى موسى، الذي ترأس أول وفد دولي للسلام إلى "إمرالي" في ٢٠١٦. وقد أخبرت فاطمة غول ممثلة حزب السلام والديمقراطية، وفدنا بأن "الحرية والاستقرار والسلام.. جميعهم يرتبط بمصير أوجلان". ومع انهيار "عملية الحل"، فإن الحكومة جرمت ذكر اسمه بأي شكل إيجابي، ناهيك عن رفع صورته. ومن بين الاتهامات الموجهة إلى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، تهمة "تشكيل تنظيم غير قانوني بهدف ارتكاب الجرائم". وتستند هذه التهمة على التحية التي وجهها "أوجلان" في احتفالات عيد النوروز في دياربكر (آمد) في ٢٠١٣، وهي تهمة مثيرة للسخرية، حيث إن هذا الخطاب وجهه "أوجلان" للکرد لقراءته في عيد النوروز، لإعلان "عملية الحل"، باعتبارها "بادرة لإنهاء النزاع المسلح وبداية عصر جديد من الديمقراطية"^{٣٨}.

أرسل وفدنا خطاباً إلى وزير العدل التركي لطلب زيارة الرئيسين المشتركين لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ. وحين فشلت الوزارة في الرد (كما فعلت في السابق مرتين بشأن مطالبنا بزيارة أوجلان)، قررنا التوجه إلى السجن الذي يحتجز فيه "دميرتاش" حالياً وإجبارهم على الأقل على إصدار قرار رسمياً. وبصحبة جورج هنري بيوتير (وهو محام بالمحكمة العليا في بروكسل) والناشطة عن حزب الشعوب الديمقراطي هدى كايا، توجهنا إلى "إدرين" بالحافلة على بعد حوالي ٢٤٠ كيلومتر شمال غرب إسطنبول، بالقرب من الحدود اليونانية، فقط من أجل أن يتم رفض طلبنا بشكل رسمي، وهو أمر لم يكن مفاجئاً. بعد ذلك عقدنا مؤتمراً صحافياً مفتوحاً أمام السجن، وهو أمر محظور من الناحية العملية خلال تطبيق حالة الطوارئ ولكن تم التسامح معه في هذه الحالة. لم يكن هذا يشبه تجربتنا في دياربكر (آمد) على الإطلاق، حيث كانت هناك دبابات الشرطة المدرعة تنتظر خارج المبنى الذي كان سيتم عقد مؤتمرا الصحافي الأول فيه. في الواقع، خلال هذا الحدث، التقطت قوات الأمن الكثير من الفيديوهات والصور لأعضاء وفدنا. كان المبنى الذي عقدنا فيه مؤتمرا الصحافي يضم مؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK)^{٣٩}، وفي الواقع، اتهم سياسيو حزب الشعوب الديمقراطي بالانتماء إلى تنظيم إرهابي، فقط بسبب التقاط صور لهم وهم يدخلون المبنى ويتواجدون فيه.

ولكن في "إدرين"، كانت الأجواء أكثر أريحية، ربما لأن عناصر الدولة شعروا بأمان أكثر مما يشعرون به في كردستان. حضر أحد الصحفيين المنتمين إلى وكالة إخبارية تدعمها الدولة إلى المؤتمر الصحفية وسأل السيدة جولي وارد عضوة البرلمان الأوروبي من بريطانيا، عما كانت تعنيه حين أشارت إلى مفهوم "كردستان". زعم الصحفي التركي أن هذا المكان ليس موجوداً، وقال: "أين يوجد هذا المكان بالضبط؟". ورغم أن الأجواء بدت مريحة نسبياً من بوابات سجن "إدرين"، فإن الواقع ظل كما هو بأن "دميرتاش" ونواب حزب الشعوب الديمقراطي الآخرين وجدوا أنفسهم منعزلين تماماً وفي سجون أخرى بعيدة عن نطاق قواعدهم الشعبية، ومحتجزين في ظروف غير آدمية لا تختلف كثيراً عن ظروف احتجاز عبدالله أوجلان على جزيرة "إمرالي". في الواقع، كانت هذه الظروف متشابهة إلى حد أن محامي "أردوغان" أعربوا عن قلقهم البالغ تجاه ما أسموه بـ"تمديد نموذج إمرالي" على كل نواب حركة الحرية الكردستانية.

في الليلة السابقة على رحلتنا إلى "إدرين"، حظي الوفد بفرصة لقاء فرحات إنجو نائب حزب الشعوب الديمقراطي الذي تم إطلاق سراحه قبل يومين فقط، بعد ٣ أشهر من الاعتقال في سجن "كانديرا"، واعتقل مرة أخرى في اليوم التالي. خلال فترة الحرية الوجيزة التي نعم بها، حضر "إنجو" إلى بهو الفندق الذي كنا نقيم فيه بالقرب من ساحة "تقسيم" في إسطنبول، وتحدث بهدوء بينما كان يصف ظروف اعتقاله. وحين طلب منه أحد أعضاء الوفد تفصيل "الانتهاكات" التي تعرض لها، أجاب:

في البداية، تعرضتُ للحبس الانفرادي لمدة تزيد على ٧٠ يوماً. كنا جميعاً بمفردنا، ولم نكن قادرين على التواصل مع أي شخص. في السجن، هناك ٣ غرف في كل ممر. ومن أجل عزلنا، قاموا بإفراغ الغرف الأخرى. لم يكن بإمكانني سماع أي أصوات. إضافة إلى ذلك، كان السجن قديماً وبارداً جداً. كان علي أن أرتدي معطفي بشكل مستمر. لا أزال أشعر بالبرد. كل ما تم تقديمه لي هو سرير وكرسي وطاولة. كان من الصعب العثور على الأشياء الأخرى التي نحتاجها. حتى الملاعق والشوك البلاستيكية التي أعطوها لنا لنأكل بها، كانت ضعيفة جداً وتنكسر بسرعة، والاطراف الحادة فيها تجرح الفم من الداخل.

منعنا من أي تواصل مع العالم الخارجي. كانت الخطابات تخضع للمراقبة، وكان تسليمها يتأخر لأوقات طويلة. لم يكن بإمكاننا الشراء

من المقصف سوى مرة واحدة بالأسبوع. الأشياء التي قدموها إلينا لم تكن تفي بمتطلباتنا. كانت المياه التي تخرج من الصنابير قذرة، ولونها أصفر. لم يكن لدي أي مياه نظيفة خلال الأيام الثلاثة الأولى. وحين طلبت الماء، قالوا لي إنه علي أن أنتظر ليوم الشراء من المقصف.

كان علي أن أكتب طلبات التماس من أجل أبسط وأصغر الأشياء. كان يحق لي الاتصال بعائلي مرة واحدة كل أسبوعين. في ظل الظروف العادية، كان يسمح بزيارة ٣ أشخاص. ولكن تم إلغاء هذا بسبب حالة الطوارئ. حين طالبنا بأن يتم توفير ما نريده، لم يكن بإمكان السجن أن يقرر، وكان يجب أن يتم نقل الطلب إلى وزير العدل. بشكل عام، تم رفض مطالبنا.

بعد أن انتهت العزلة، تم نقلنا إلى زنازين يعيش فيها اثنان. ولكن لم تنته العزلة إلا بعد ٧٠ يوما، من خلال النضال الحقيقي لرئيسي الحزب المشتركين والحزب. بالنسبة للمرأة، انتهت العزلة هذا الأسبوع. بعض نوابنا البرلمانيين في ظروف صحية سيئة، والطعام الذي يتم تقديمه لهم ليس جيدا بما فيه الكفاية نظرا إلى حالتهم.

هذه هي الطريقة التي عوملنا بها، على الرغم من حقيقة أننا نواب في البرلمان.

ما حدث هو تمديد لـ"نموذج إمرالي" بطرق عديدة، خصوصا ما يتعلق بالعزلة غير الآدمية وغير القانونية، والحظر والمنع من الزيارات لفترات طويلة، ومصادرة وثائق المحامين والتسجيلات الصوتية والمرئية لزيارات المحامين، ووجود ضابط خلال تلك الزيارات. هذا النموذج هو تمديد لـ"إمرالي" بطريقة حاسمة تهدف، من حيث القصد، إلى إسكات أصوات السلام.

عزلة وإسكات عبدالله أوجلان

ما يعيدنا مرة أخرى إلى موضوع "أوجلان"، هو واحد من المكونات الرئيسية لسياسات الاستقطاب التي تتبعها السلطات التركية ضد حركة الحرية الكردستانية على مدار العام ونصف العام الماضي، وهو الإسكات المتعمد لصوت عبدالله أوجلان. منذ أن أنهت الحكومة التركية بشكل مفاجئ محادثات السلام في ربيع ٢٠١٥، خضع "أوجلان" مرة أخرى إلى نظام شبيه بالعزلة التامة.

مع دخوله العام ١٩٩٠ على اعتقاله، فإنه يعيش حياة منعزلة. اثنان من بين السجناء الخمسة الذين كانوا على جزيرة "إمرالي" في السابق، نُقلوا إلى سجون أخرى مشددة. التواصل البشري الوحيد لـ "أوجلان" مع حراسه، ومع السجناء الثلاثة المتبقين بصورة متقطعة. كان الاستثناء الوحيد هو زيارة لمدة ساعة واحدة لشقيقه في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١٦، وقد كانت هذه الزيارة امتيازاً تطلب الدخول في إضراب عن الطعام من جانب نواب حزب الشعوب الديمقراطي ومحامي "أوجلان" للحصول عليه، وعملت الحكومة على موازنته من خلال السيطرة على عشرات المجالس البلدية التي يسيطر عليها الكرد في اليوم نفسه. تقدم محاموه، الذين لم يتمكنوا من زيارته منذ عام ٢٠١١، بأكثر من ٦٠٠ طلب لزيارته ويتم رفض تلك الطلبات بشكل مستمر، بسبب أعذار غريبة مثل تعطل القارب. باستثناء شقيقه وزيارة من لجنة مناهضة التعذيب بالمجلس الأوروبي، لم يُسمح لأي شخص بزيارة "أوجلان" منذ أن غادر الوفد الأخير لحزب الشعوب الديمقراطي في ٥ أبريل ٢٠١٥. وعدا رسالة قصيرة نقلها شقيقه، لم يكن هناك أي تواصل من جانبه منذ ذلك الحين.

لم تكن عُزلة "أوجلان" التامة خلال فترة انهيار عملية السلام من قبيل المصادفة. على النقيض من ذلك، كان إجراءً متعمداً ويشكل واحدة من أخطر العناصر المكونة لسياسات التجريم والاستقطاب التي تتبعها السلطات التركية ضد حركة الحرية الكردستانية على مدار العام الماضي. وبسبب جاذبيته وقبوله الواسع، كان لكلماته ثقل بالغ في أوساط حركة الحرية الكردستانية. تمارس كلماته نفوذاً قوياً في تشكيل ملامح الذاتية السياسية بين عدد كبير من أنصاره. على مدار العقدين الماضيين، وخصوصاً منذ وقوعه في الأسر، كان "أوجلان" مثابراً وواضحاً وغير غامض فيما يتعلق بالحاجة إلى عملية سلام تستتبع التضحية والتحول على كل الجوانب. في الواقع، كان صوت يدعو دائماً إلى ضبط النفس والالتزام بالحل السياسي السلمي للقضية الكردية في تركيا.

تعدّ رؤية "أوجلان" عن "الحكم الذاتي الديمقراطي" أو "الكونفيدرالية الديمقراطية" - والتي عمل على تفصيلها بشكل موسع من داخل محبسه - تعد إعادة تفسير واضحة لمبدأ الحق في تقرير المصير، كما توفر خارطة طريق للسلام للشرق الأوسط بشكل أعمّ. يتألف نمودجه من (١) توسيع منافذ اتخاذ القرارات المحلية والتشاركية، و(٢) وجود ضمانات مؤسسية لاستيعاب التنوع العرقي والديني المحلي، و(٣) التأكيد على المساواة بين الجنسين، و(٤) احترام الحدود القائمة للدولة بما في ذلك التخلي الواضح والصريح عن هدف "كردستان الكبرى"^{٤٠}. إن هذا الشق الأخير من نمودجه السياسي يستحق اهتماماً خاصاً، نظراً للصراعات والاتهامات التي تحيط بإعلانات الحكم الذاتي منذ أغسطس/آب ٢٠١٥، في أنحاء المنطقة الكردية.



وفد السلام في "إمرالي" يلتقي الرئيسة المشتركة لمؤتمر الشعوب الكردستاني جولستان جيليك كوجيغيت والنائب البرلماني أرطغرل كوروشو الرئيس الشرفي لحزب الشعوب الديمقراطي. إسطنبول، فبراير ٢٠١٦. يعتبر مؤتمر الشعوب الكردستاني منظمة مجتمع مدني ومظلة مهمة تمثل مجموعة من المنظمات الكردية والتركية المنخرطة في حركات العمل والإيكولوجيا والمرأة والسلام وحقوق الإنسان.

كان استئناف العنف والتدهور الحاد في أوضاع حقوق الإنسان مأساوياً إلى حد كبير، نظراً إلى حقيقة أن السلام الأبدي كان يبدو قريباً جداً قبل عامين فقط. خلال احتفالات النوروز في مارس/آذار ٢٠١٣، قُرئت رسالة من "أوجلان" دعا فيها القائد الكردي إلى وقف إطلاق النار (المرّة السابعة التي يعلن فيها وف إطلاق النار منذ ١٩٩٣)، وللمرة الثانية دعا حزب العمال الكردستاني إلى الانسحاب من الأراضي التركية إلى جبال قنديل. كانت المرة الأولى التي يطلب فيها من "بي.كا.كا" الانسحاب من الأراضي التركية في أغسطس/آب ١٩٩٩، خلال محاكمته. وقد أطاع الحزب مطلبه، ولكن قوبل انسحابهم بـ"عملية عسكرية ضخمة من جانب الجيش التركي نتج عنها مقتل المئات من عناصر الكريلا"^{٤١}. من بين كلمات "أوجلان" التي أُلقيت في الاحتفال التاريخي بـ"النوروز" في دياربكر (أمد) ٢٠١٣، وهو الاحتفال الكردي بالعام الجديد، أنه "يجب أن نُسكت الأسلحة ونفصح المجال للسياسة. وصلنا إلى المرحلة التي يجب أن تنسحب فيها قواتنا المسلحة إلى ما وراء الحدود... هذه ليست النهاية، إنها بداية عصر جديد".

في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠١٥، التقى مسؤولو حكومة "أردوغان" بممثلي حزب الشعوب الديمقراطي في مكتب رئيس الوزراء في "دولمة بهجة"، وهناك قُرئت رسالة "أوجلان" التي ترسم الخطوط العريضة للسلام الأبدي (سُميت لاحقاً باتفاقية دولمة بهجة). ووفقاً لـ"أوجلان":

في مساعيها لإنهاء ٣٠ عاماً من الصراع وتحويلها إلى سلام دائم، هدفتنا الرئيسي هو الوصول إلى الحل الديمقراطي. وعلى أسس تشكل على الأقل قواسم مشتركة، أدعو حزب العمال الكردستاني إلى الإعلان عن مؤتمر استثنائي في الربيع بهدف اتخاذ قرار تاريخي واستراتيجي على أساس إنهاء الصراع المسلح. هذه الدعوة هي إعلان تاريخي للنوايا يهدف إلى استبدال السياسات الديمقراطية بالصراع المسلح^{٤٢}.

بعد ذلك، انتقل ممثل حزب الشعوب الديمقراطي إلى قائمة عناوين من ١٠ بنود مدرجة في إطار الاتفاقية: (١) السياسات الديمقراطية، تعريفها ومحتواها. (٢) تعريف الأبعاد الوطنية والمحلية للحل الديمقراطي. (٣) ضمانات قانونية وديمقراطية للمواطنة الحرة. (٤) العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسات الديمقراطية والتوجه نحو إضفاء الطابع المؤسسي عليها. (٥) الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية الحل. (٦) معالجة العلاقة بين الديمقراطية والأمن بطريقة تحمي النظام العام والحريات طوال العملية. (٧)

الحلول القانونية والضمانات لمشكلات النساء والثقافة والمشكلات الإيكولوجية. (٨) تطوير نهج ديمقراطي تعددي فيما يتعلق بالاعتراف بمفهوم وتوصيف وتعريف الهوية. (٩) تعريف الجمهورية الديمقراطية والوطن المشترك والأمة على أساس المعيار الديمقراطي وتقديم ضمانات قانونية ودستورية في إطار النظام الديمقراطي التعددي. (١٠) دستور جديد برؤية تهدف إلى استيعاب كل هذه الخطوات والتحولت الديمقراطية^{٤٢}.

أشار نائب رئيس الوزراء التركي، الذي كان حاضراً خلال قراءة الرسالة، إلى "الاعتراف بأهمية هذا البيان فيما يتعلق بتسريع الجهود نحو نزع السلاح، وبلوغ حالة انعدام العنف تماماً، ووضع السياسات الديمقراطية كوسيلة وأولوية"^{٤٤}. من جانبه، أشار رئيس الوزراء آنذاك أحمد داود أوغلو، إلى بيان "أوجلان" باعتباره إشارة على بداية مرحلة جديدة في مفاوضات السلام^{٤٥}.

ولكن، بحلول نهاية الأسبوع الأول من مارس ٢٠١٥، كان الرئيس "أردوغان" يتراجع بسرعة هائلة، ونفى تماماً وجود قضية كردية في تركيا^{٤٦}. وبعد ذلك بفترة قصيرة، في ٥ أبريل ٢٠١٥ سُمح لممثل حزب الشعوب الديمقراطي بزيارة "أوجلان" للمرة الأخيرة. منذ ذلك الحين، كان مصيره هو العزلة التامة، وكذلك اضهاد وسجن وعزلة أغلب ممثلي حزب الشعوب الديمقراطي كذلك. ومع عَزلة "أوجلان" وحزب الشعوب الديمقراطي، أُسكتت أصواتُ أطراف حاسمة في طريق صعب تجاه السلام، وهو سلام كان قريباً جداً في ٢٠١٥، ولكنه الآن يبدو بعيداً جداً.

مع ذلك، ربما لا يكون السلام بعيداً بقدر ما يبدو عليه الوضع. في الرسالة الوحيدة التي صدرت عن "أوجلان" منذ انهيار عملية الحل، والتي نقلها شقيقه بعد زيارة استغرقت ساعة واحدة في ١١ سبتمبر ٢٠١٦، جدد "أوجلان" التزامه بالحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية، ودعا بشكل عاجل إلى العودة لمفاوضات السلام. وكما صاغ القاضي الراحل عيسى موسى الوضع من قبل: "الكرد لديهم مانديلا خاص بهم، ولكن أين دي كيرك التركي؟".

تواطؤ الاتحاد الأوروبي وصمت المجلس الأوروبي

هناك في الواقع تاريخٌ طويل جداً للنزاع بين الدولة التركية وحركة الحرية الكردستانية، وهو تاريخٌ موحدٌ بإرهاب الدولة، لا يمكن بدونه فهم الحلقة الأخيرة من هذا النزاع^{٤٧}.

خلال عملية انضمام تركيا، نجح الاتحاد الأوروبي في إخضاع تركيا لضغوط هائلة، بهدف المساهمة في تطبيق بعض الحريات، إن لم يكن الالتزام الكامل للقوانين الأوروبية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بالتعامل مع الأقليات العرقية، وأهمها الكرد. ولكن منذ حملات التطهير الأخيرة والانتهاكات، تم سحبُ جزرة الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي من على الطاولة. ومع صعود تيار اليمين المعادي للأجانب والهوس المرتبط بـ"بناء الحصون"، تحولت ديناميات العلاقات بين تركيا وأوروبا إلى حد كبير في اتجاه أكثر إشكالية. لم يعد يبدو أن الاتحاد الأوروبي قادرٌ على ممارسة مثل هذا النفوذ الليبرالي على السلطات التركية. في الواقع، في قضية "أزمة اللاجئين"، انقلبت الطاولة رأساً على عقب، وانعكس توازن النفوذ تماماً. الآن، باتت حكومة "أردوغان" تُكافأ من جانب الاتحاد الأوروبي حتى في ظل قمع حرية التعبير وعصفها بالكرد.

قبل أسبوعين فقط من انتخابات تركيا المبكرة في ١ نوفمبر ٢٠١٥، سافرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي واجهت ضغوطاً محلية هائلة لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، سافرت إلى إسطنبول للقاء الرئيس "أردوغان"، وتعهدت هناك بدفع عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي التي تأخرت كثيراً، في مقابل التعاون على إبقاء اللاجئين خارج أوروبا. لم تكن "ميركل" وحدها في هذه الرغبة في تهدئة الأوضاع مع تركيا. في الواقع، نشرت مجلة "تايم" الأمريكية تقريراً، قالت فيه: "انطلاقاً من رغبة يائسة في ضم أنقرة في أزمة اللاجئين، أجلت بروكسل إصدار التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية بشأن طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي إلى ما بعد انتخابات نوفمبر، وهو تقريرٌ كان من المتوقع أن يتضمن انتقادات هائلة لحكم أردوغان الاستبدادي والتغاضي عن مبادئ حريات التعبير الأوروبية"^{٤٨}. في مارس ٢٠١٦، بدأت المستشارة "ميركل" في تنفيذ وعودها حين أبرم الاتحاد الأوروبي صفقة مع تركيا خلال قمة، ووفقاً لتلك الصفقة يتم إعادة كل اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون اليونان إلى بلادهم، في مقابل "إعادة تنشيط" محادثات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، و٣ مليارات يورو مساعدات مالية لحكومة "أردوغان"، تهدف اسماً إلى "مساعدة اللاجئين السوريين في تركيا"^{٤٩}. ومن الجدير بالذكر

أنه لم يتم تخصيص يورو واحد حتى لمساعدة اللاجئين الإيزيديين الذين جاؤوا عبر الحدود البرية، وإنما دعتهم فقط منظمات الإغاثة الكردية وبلديات المدن القريبة مثل دياربكر (آمد).

خضعت تلك الصفقة لفحص دقيق من قبل مناصري حقوق الإنسان. في أكتوبر ٢٠١٥، بمناسبة زيارة "ميركل" لـ"أردوغان" حين بدأ يتم الإعلان عن تلك الخطة، احتج الباحث بمنظمة العفو الدولية بشأن تركيا أندرو جاردنر، من أن "الصفقة التي تركز على إبقاء اللاجئين في تركيا تتجاهل بشكل جوهري التحديات التي يواجهونها هناك، والحاجة الواضحة للاتحاد الأوروبي لتوفير الحماية لحصة أكبر من عدد اللاجئين في أنحاء العالم".^{٥٠} في أبريل ٢٠١٦، اتفق المجلس الأوروبي مع هذا الرأي، وأصدر تقريراً يعتبر "لوماً لازعاً" للصفقة، حذر خلاله من أنها قد "تتجاوز الحدود المسموحة في القانون الدولي". ووفقاً للتقرير، فإنه "حتى على الورق، فإن هذه الصفقة تثير الكثير من التساؤلات بشأن مدى الالتزام بالمعايير الاعتيادية بشأن حقوق اللاجئين والمهاجرين. وقد وفرت حتى الآن كل الأدلة التي تشير إلى أنها أكثر إشكالية عملياً".^{٥١}

كان هذا التقرير يمثل لحظة مظلمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، على الأقل، وأزمة فعلية لصورته الذاتية باعتباره منارة لحقوق الإنسان والديمقراطية. لم ينظر الاتحاد الأوروبي فقط إلى الاتجاه الآخر بينما كانت حكومة "أردوغان" ترتكب انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وإنما كافأ الاتحاد الأوروبي كذلك تلك الحكومة لالتزامها بإبقاء اللاجئين بعيداً، خارج "الحصن". وهكذا، يبدو أن المنطق الخادع بشأن "الحرب على الإرهاب" وضع المشروع الأوروبي في دائرة مغلقة. وقد ارتد الأمر عليهم، حيث إن اللامبالاة الوحشية للسلطات الأوروبية تجاه التصاعد الأخير لإرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، يساعد على توضيح ما أصبحت "القيم الأوروبية" تعنيه، من جديد.

دعوة عاجلة للتحرك

لا يزال هناك أملٌ في المؤسسات الأوروبية، خصوصاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب، حيث يمكنهما ممارسة ضغوط كبيرة على الرئيس "أردوغان" والدولة التركية من أجل وقف والتخلي عن الحملة الجارية من إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الكرد. في الواقع، كثيرون ممن التقاهم الوفد لديهم رسالة

مهمة أرادوا نقلها إلى السلطات الأوروبية بشأن مسارات العمل ذات الصلة التي يجب أن يتم اتباعها من أجل المساعدة على وقف العنف. على سبيل المثال، في إدانته للعديد من الانتهاكات التي وقعت تحت الحصار التام وحظر التجوال، دعا رئيسُ رابطة "بار" بدياربكر (آمد) أحمد أوزمير، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمجلس الأوروبي إلى التحرك. ووفقاً لـ"أوزمير":

كانت هناك مناشداتٌ من المواطنين في أقبية جزيرة بوطان، تصاعدت الحربُ فيما بعد. مئات الأكاديميين الذين وقعوا على عريضة السلام أوقفوا عن أعمالهم، وبعضهم أُقيل. حالياً، تقابل كل تلك الانتهاكات من جانب الدولة التركية بالحصانة. إذا كانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ستتخذ قراراً بشأن هذه الانتهاكات، حتى ولو في حالة تجريبية، فإن هذا سيكون له تداعيات كبيرة. قد يؤدي هذا إلى وقف الانتهاكات. وهناك سابقة في التسعينيات، حين أُشعلت النيران في ٣ آلاف قرية كردية، وقررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن شخصاً واحداً تأثر بهذه الأعمال، ونتيجة لذلك، بدأت الدولة التركية في دفع تعويضات.

لقد زار المفوض السامي لحقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي تركيا. إذا وجد المجلس طريقة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة، بهدف تكوين مهمة، فإن هذا الأمر سيكون مفيداً. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فليس لدي إيمانٌ كبير به حالياً، حيث يبدو أن الفكرة السائدة في الاتحاد الأوروبي هي النظرُ في الاتجاه الآخر حتى لا يخسر تركيا.

أعدّ محامو عبدالله أوجلان مناشداتٍ عاجلة لمخاطبة المجلس الأوروبي، ولجنة وزرائه والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب، فيما يتعلق بالعزلة غير الآدمية لـ"أوجلان". وقد بدأت تلك المناشداتُ بفرضية معقولة، لخصها إبراهيم بيلديز بشكل جيد، بأن "كل التطورات- السلبية والإيجابية- المتعلقة بإمرالي لها أثر على الدولة. ولهذا، فإن وضع السيد أوجلان هو العامل الرئيسي لما يحدث في الدولة". وقد أضاف "بيلديز" أن "اليوم، تركيا تزعم أنها دولة قانون، وتلتزم بالقوانين الأوروبية. نحن

سنطالب بسيادة القانون. أنا أقول هذا لأنني أرفق الكثير من المعاني للجنة مناهضة التعذيب".

في ١٨ مارس/آذار ٢٠١٤، حكمت المحكمة الأوروبية بالإجماع في قضية "أوجلان" ضد تركيا (طلبات رقم: ٠٣/٢٤٠٦٩ و ٠٤/١٩٧ و ٠٦/٦٢٠١ و ٠٧/١٠٤٦٤) بأنه كانت هناك انتهاكات للمادة الثالثة من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية (منع المعاملة المهينة أو غير الآدمية) فيما يتعلق بعقوبة السجن مدى الحياة ضد "أوجلان" بدون إمكانية إطلاق السراح المشروط. وقد حكمت المحكمة أيضاً أنه خلال أغلب فترة احتجازه على الجزيرة، تعرض "أوجلان" لدرجات مهينة وغير آدمية من العزلة. ومع ذلك، بعد ٣ سنوات من الحكم، لم تكن هناك أي متابعة حقيقية. باعتباره واحداً من محامي "أوجلان"، شدد ريزان ساريكا على أنه "وفقاً للمادة ٤٦ من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية، فإن اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي ملزمة بمراقبة تطبيق قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان".

على هذا النحو، ناشد فريق محامي "أوجلان" المجلس الأوروبي لـ"مطالبة تركيا برفع كل القيود التشريعية في هذه المسألة". وقد نصحوا بأنه "يجب على اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي أن تحدد الانتهاكات... المشار إليها في القضية والانتهاكات الأخرى التي لا تزال مستمرة". كما سلطوا الضوء على "الحاجة إلى مبادرة لتحديد سياسات أكثر فاعلية لمراقبة المسألة وإصدار البيانات العلنية بشأنها". وفي خطاب مكتوب أُعد من أجل وفدنا، كان المحامون يؤكدون بشكل خاص على مناشداتهم للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب الأوروبية. وجاء على لسانهم:

بعد استنفاد العلاجات المحلية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، قدمنا طلباً إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (٧٤٧٥١/١١). لم يتم إحراز أي تقدم بشأن هذا الطلب على الرغم من أن الطلب قُدم منذ فترة طويلة. إن نظام العزلة في إمرالي، والذي ليس له أي أساس قانوني، ترسخ لفترة طويلة وانتشر في أنحاء البلاد الآن. قد يكون هذا هو السجن الوحيد في العالم الذي لا تخرج منه أي معلومات. لم نحصل على أي تواصل مباشر أو غير مباشر بشأن سجن "إمرالي" على مدار الـ ١٥٠ يوماً الماضية. وعلى هذا، فإننا نعرب عن قلقنا العميق بشأن موكلنا.

بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦، قرر المكتب الأول لقاضي التنفيذ في "بورصة"، في المجلد، بأن "كل أشكال التواصل والزيارات ممنوعة على سجن جزيرة إمرالي خلال فترة تطبيق حالة الطوارئ". ولا يزال الطعن على هذا الحكم (الذي قدمناه في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦) مثل آلاف الطعون الأخرى التي قدمناها، لا يزال في انتظار قرار المحكمة الدستورية للجمهورية التركية.

أحطنا لجنة مناهضة التعذيب بالوضع في سجن جزيرة إمرالي وبشأن وضع السيد "أوجلان". أرسلنا تقاريرنا إلى لجنة مناهضة التعذيب بشكل دوري. هذه التقارير تشمل العديد من التوصيات والمطالب. ورغم ذلك، لم تتخذ لجنة مناهضة التعذيب أي خطوات مرضية تجاه العزلة في "إمرالي" خلال الأشهر الستة الأخيرة. وكذلك لم تتدخل لجنة مناهضة التعذيب بشأن هذه العزلة. لم تحدث لجنة مناهضة التعذيب أي أثر إيجابي على قضية "إمرالي" على الرغم من أن حظر التعذيب أمرٌ مؤكد. تشاركنا المعلومات التي نمتلكها وأعربنا عن قلقنا خلال اجتماعات مباشرة... زارت لجنة مناهضة التعذيب سجن إمرالي ٧ مرات منذ ١٥ فبراير ١٩٩٩ ونشرت كل تقاريرها بعد أن طلبت الحكومة التركية نشر تلك التقارير. ومع ذلك، لم تنشر لجنة مناهضة التعذيب تقريرها بشأن الزيارة التي استغرقت يومين في (٢٨ و ٢٩ أبريل ٢٠١٦) إلى جزيرة "إمرالي"، على الرغم من أنها أنهت التقرير. لم تنفذ الحكومة التركية أي من توصيات لجنة مناهضة التعذيب التي قدمتها اللجنة في تقاريرها السابقة بشأن زيارات العائلة والمحامين وكذلك الجوانب الأخرى للعزلة في السجن. إن عدم اتخاذ خطوات ضرورية لتطبيق التوصيات بشأن هذه المشكلات التي جذبت التقارير الانتباه إليها، تشير إلى أن تركيا تعمل بسلوك مخالف لمبدأ حظر التعذيب والتعاون في اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية. وفي هذا الشأن، إذا كانت سلطات لجنة مناهضة التعذيب تظن أنه ليس في يدها ما تفعله (وهو ما نلاحظه من جانب اللجنة)، فإن هذا الأمر غير صحيح تماما. المادة ١٠/٢ من الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب، والتي تعد الأساس في عمل اللجنة، تشير إلى إجراءات. تشير المادة إلى أنه في

حالة عدم تحسن الوضع خلال فترة معينة، فإن اللجنة يمكنها إصدار بيانات علنية بهذا الشأن، كنوع من التحذير. إن الظروف الراهنة أسوأ مما كانت عليه الأوضاع في عام ٢٠٠٧، حين أصدرت اللجنة بياناً علنياً. لم يتم تنفيذ أي من توصيات لجنة مناهضة التعذيب في تقاريرها عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. وعلى النقيض من ذلك، تفاقمت الأوضاع سوءاً في سجن "إمرالي".

لقد خضع السيد "أوجلان" لهذه الظروف على مدار ١٨ عاماً. ولم تتخذ الحكومة التركية أي إجراءات تشريعية أو إدارية يمكن اعتبارها اتساقاً مع هذا الحكم. لقد تم إبلاغ اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي بشأن الوضع في ١٦ يونيو ٢٠١٦. وبما أن الحكومة التركية لم تتخذ أي خطوات حتى الآن، فنحن نعتقد أنها لن تتخذ أي خطوات في المستقبل كذلك.

وكما لخص السيد ريزان ساريكا الوضع بمصطلحات بسيطة لوفدنا، فإننا "ندعو لجنة مناهضة التعذيب إلى التحرك بشأن عزلة أوجلان في سجن إمرالي. لم يتم تنفيذ أي من توصيات اللجنة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، بل إن ظروفنا أسوأ حلت في السجن". وبشكل أكثر صراحة، خلص إبراهيم بيلديز إلى أنه "حين تواصل الحكومة انتهاك المعايير، فإن لجنة مناهضة التعذيب يمكنها إصدار بيان صحفي وإعلان هذه المسألة إلى العالم كله. يمكنها ويجب عليها أن تقول: (القوانين الأوروبية تُنتهك، ويجب أن يتوقف هذا على الفور)". إن الصمت يرمز إلى التواطؤ.

الوفد

تضمن الوفد: اثنين من الممثلين الحاليين من اللجنة البرلمانية للمجلس الأوروبي ميرين إدريين جوروتشتيج (دول الباسيك، إسبانيا) وأولا ساندبيك (الدانمارك)، بالإضافة إلى عضو حالي في البرلمان الأوروبي جولي وارد (المملكة المتحدة)، وكذلك العضو السابق بالبرلمان الأوروبي فرانسيس وارتنز (فرنسا)، ووزير العدل السابق والنقابي أوجمندور جوناسون (آيسلندا)، ومراسل الشؤون الخارجية المخضرم جوناثان ستيل (المملكة المتحدة)، ورئيس لجنة السلام والعدالة في ويستمنستر القس جو ريان (المملكة المتحدة)، ورئيس المعهد الدولي للإيكولوجيا الاجتماعية (TRISE) ديميتري روسوبولس (كندا)، وعضو المجلس الاستشاري بالمعهد والباحث بجامعة "ليدز" فيديريكو فانتوريني (إيطاليا)، والمحاضر بجامعة كمبريدج توماس جيفري ميلي (الولايات المتحدة).

قائمة بالمنظمات والممثلين الذين التقاهم الوفد

مؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK):

ليلي غوين (الرئيسة المشتركة)
ديليك أركان (عضو المجلس التنفيذي)
موسى فاياسولاني (عضو المجلس التنفيذي)

حزب الأقاليم الديمقراطية (DBP):

رمضان تونج
فاطمة غول
صالح يلديز
عائشة سيرا بوكاك

رابطة "بار" في دياربكر:

أحمد أوزمير (الرئيس)
نوجين أويسال (الأمين العام)
داركيت إرين (عضو المجلس التنفيذي)
محمد أمين أكتار (الرئيس السابق)

حركة المرأة الحرة (TJA):

فاطمة كاسان
عائشة جوكخان
ميوسا جيليك
روكير يلماز
زوكال تكينير

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP):

ليلي برليك (نائبة برلمانية)
ضياء بير (نائب برلماني)
سيبيل يغيطال (نائبة برلمانية)
فرحات إنجو (نائب برلماني)

سيريل كيماالباي (اللجنة المركزية)
هدى كايا (نائبة برلمانية)
برفين بولدان (نائبة برلمانية)
إسينغول ديمير (الرئيسة المشتركة لمكتب الحزب بإسطنبول)
عائشة إرديم (نائبة برلمانية)
جولستان أجوغلو (اللجنة المركزية)

اتحاد النقابات الثورية في تركيا (DISK) واتحاد عمال القطاع العام (KESK):

فاطمة كيليج
أوزير إيفرينك
حسن آراغلو

صحافيون من وسائل الإعلام المحظورة في ديار بكر:

محمد علي إرتاس (ديكل خبر)
باريس باريستيران (قناة أوزغور غون)
إبراهيم أصلان (جيانتو)
جولستان كورهان (قناة آزادي)
فرات ياسر (قناة وان)

منظمات الإغاثة في روج آفا:

شريف كامشي
مصطفى أوكاليك
حسين دورماز
داينت كيسين

محامو "أوجلان" (مكتب أسرين للمحاماة):

إبراهيم بلديز
ريزان ساريكا
سيرباي كوكلو

مؤتمر الشعوب الديمقراطي (HDK):

جولستان كيليج كونيجيت (الرئيسة المشتركة)
شيغدن كيليجغون أوتشار (عضو المجلس التنفيذي)
إركان تيبلي

مؤتمر الإسلام الديمقراطي (DIK):

هدى كايا
يوسف إنال
ديديم آيدين
سهيلة إنال
نورتين أرطغرل
تولاي يلدريم إدي

صحافيون من وسائل الإعلام المحظورة في إسطنبول:

غوناي أكسوي (أوزغور غونديم)
ياسين كوبولان (داي خير)
ديريا أوكاتان (راديو أوزغور)
فيلي بويوكشاهين (قناة ١٠)

كتلة السلام:

عائشة إرزان (الرئيسة المشتركة)

الأكاديميون الداعمون للسلام:

أصلي أودمان

جمعية حرية المرأة:

زليخة غولوم

رابطة حقوق الإنسان:

جولسان يولير (الرئيسة المشتركة)
أورتورك توركدوجان (الرئيس)

ملاحظات المراجع المتوفرة على الإنترنت:

١. "World Report ٢٠١٧: Turkey." human Rights Watch. Accessed April ٢٨, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢tJV٠pu>.
٢. "Turkey: hundreds detained over alleged links to PKK." Turkey News | Al Jazeera. February ١٤, ٢٠١٧. Accessed February ٢٨, ٢٠١٧. <HTTP://bit.ly/٢KijL٥W.>; "More than ٨٣٠ PKK suspects detained in anti-terror operations." Daily Sabah. February ١٤, ٢٠١٧. Accessed February ٢٨, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢N٩VQVW>.
٣. "Reports on Curfews in Turkey." Kaynak Tipleri | hafiza Merkez. Accessed April ٢٠, ٢٠١٨. http://hakikatadalethafiza.org/en/kaynak_tipi/reports-on-curfews/.
٤. "Report on the human rights situation in South-East Turkey." Office of the United Nations high Commissioner for human Rights. March ١٠, ٢٠١٧. Accessed April ١٠, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tQPtvW>.
٥. "World Report ٢٠١٧: Turkey." op. cit.
٦. "Turkey: Curfews and crackdown force hundreds of thousands of Kurds from their homes." Amnesty International. December ٦, ٢٠١٦. Accessed January ١, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tFcqmF>; "Damage Assessment & Forced Migration Report Aftermath the urban Armed Conflicts in Southeast of Turkey." hafiza Merkezi. Accessed January ١, ٢٠١٧. <Http://bit.ly/٢tP٤rmi>; Jonathan Steele. "Turkey's own refugees: Now Kurds turn to Europe for help." Middle East Eye. ٢٨ February ٢٠١٧. Accessed ٢٨ February ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢IVZape>.
٧. "٧٩ days of Curfew: Cizre Review Report." human Rights Association (IHD). Accessed January ١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢u٣omhr>.
٨. "SuR (Amed) Report April ٢٠١٦." Diyarbakir Metropolitan Municipality. Accessed January ١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢KAgsqY>.
٩. "İHD: Families cannot reach their children in blockaded Koruky." Turkey Purge. February ٢٧, ٢٠١٧. Accessed February ٢٨, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢uV٤Al٤>.
١٠. "Turkey: authorities must allow residents of Cizre access to basic needs during prolonged curfew," Amnesty International, ١١ September ٢٠١٥, Index number: EuR ٤٤/٢٤٣٨/٢٠١٥. <https://bit.ly/١SONIcN>.
١١. "World Report ٢٠١٧: Turkey." op. cit.
١٢. "Turkey Freedom and Democracy Year in Review," Peoples' Democratic Party, (March ١٤, ٢٠١٧). <https://bit.ly/٢luDEdA>.
١٣. المرجع نفسه.

١٤. "Turkey: Freedom of the Press ٢٠١٦." Freedom house. Accessed January ١, ٢٠١٧. <https://freedomhouse.org/report/freedom-press/٢٠١٦/turkey>.
١٥. "World Report ٢٠١٧: Turkey," op. cit.
١٦. "Turkey Freedom and Democracy Year in Review." op. cit.
١٧. المرجع نفسه.
١٨. "Memorandum on freedom of expression and media freedom in Turkey," Commissioner for human Rights, the Council of Europe, ١٥ February, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢KnAwN٩>
١٩. Jonathan Steele. "Turkish opposition MPs sit in jail as president seeks more power." Middle East Eye. ٢٢ February ٢٠١٧. Accessed February ٢٨, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tDMjMZ>.
٢٠. "The Lifting of Legislative Immunities at the Parliament of Turkey: An Assessment Report." People's Democratic Party. Accessed June ١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢tSZXvu>. p. ١٣.
٢١. المرجع نفسه، ص ٥.
٢٢. المرجع نفسه، ص ٣.
٢٣. المرجع نفسه، ص ٤.
٢٤. "Turkey Freedom and Democracy Year in Review." op. cit.
٢٥. "The Lifting of Legislative Immunities at the Parliament of Turkey: An Assessment Report." op. cit., pp. ٦-٧.
٢٦. المرجع نفسه، ص ٧.
٢٧. المرجع نفسه، ص ٩-١١.
٢٨. المرجع نفسه، ص ١٠.
٢٩. المرجع نفسه، ص ١١.
٣٠. المرجع نفسه، ص ١١.
٣١. المرجع نفسه، ص ٣.
٣٢. المرجع نفسه، ص ١٢.
٣٣. المرجع نفسه، ص ١٢.
٣٤. المرجع نفسه، ص ١٣.
٣٥. "Increasing Pressures on the hDP in the Lead-up to the Referendum." Peoples' Democratic Party. Accessed March ١٢, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tPz٣ux>.
٣٦. "Turkey Freedom and Democracy Year in Review." op. cit.
٣٧. "Increasing Pressures on the hDP in the Lead-up to the Referendum." op. cit.

٣٨. "Towards a Resolution: An Assessment of Possibilities, Opportunities, and Problems." Turkey Peace Assembly. November ٢٠١٥. Accessed January ١, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tEBoTh>. p. ١٠.
٣٩. "DTK." People's Democratic Party. Accessed January ٢, ٢٠١٧. http://en.hdpEurope.com/?page_id=٩١٢.
٤٠. Abdullah Ocalan. "Democratic Confederalism." International Initiative. ٢٠١١. Accessed January ١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/١CA٨DVA>.
٤١. "Towards a Resolution: An Assessment of Possibilities, Opportunities, and Problems." op. cit. p. ٩.
٤٢. المرجع نفسه، ص ١٠٦.
٤٣. المرجع نفسه، ص ١٠٦.
٤٤. المرجع نفسه، ص ١٠٧.
٤٥. "Turkish government and Kurds in bid to revitalise peace talks," Financial Times, February ٢٨, ٢٠١٥. <https://on.ft.com/٢yINxeA>
٤٦. "Towards a Resolution: An Assessment of Possibilities, Opportunities, and Problems." op. cit. p. ١٠٩.
٤٧. "Introducing State Crime In Turkey." International State Crime Initiative. Accessed ٢٨, ٢٠١٨. <https://bit.ly/٢u٣pzoZ>; "Building Peace in Permanent War: Terrorist Listing and Conflict Resolution." International State Crime Initiative. ٢٠١٥. Accessed January ١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢h١ze٦S>
٤٨. Naina Bajekal. "Why the E.u. Is Offering Turkey Billions to Deal With Refugees." Time. October ١٩, ٢٠١٥. Accessed January ١, ٢٠١٦. <https://ti.me/١QSKE٩x>
٤٩. Jennifer Rankin. "Eu strikes deal with Turkey to send back refugees." The guardian. March ١٨, ٢٠١٦. Accessed March ٣٠, ٢٠١٦. <http://bit.ly/٢NaDxOA>.
٥٠. Naina Bajekal. المرجع نفسه.
٥١. Jennifer Rankin. "Council of Europe condemns Eu's refugee deal with Turkey." The Guardian. April ٣٠, ٢٠١٦. Accessed April ٢٠, ٢٠١٦. <http://bit.ly/٢N٨٩mhK>.



وفد المفوضية الأوروبية التركية بعد لقاء تليفزيوني مباشر خلال رحلة إلى المجلس الأوروبي في ستراسبورج، أبريل ٢٠١٦. من اليسار إلى اليمين: إيلي فان روسيل، توماس جيفري ميلي، القاضي عيسى موسى، المفكرة الكردية ديلر ديريك، الصحفي حسين إلمالي، كارين ويسترهايم، شخص غير معروف، الأب جو ريان، وفيديريكو فينتوريني. لمتابعة الزيارات التي جرت إلى تركيا، نظمت المفوضية الأوروبية وفدا إلى المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي في بروكسل.

المجلس الأوروبي ووفاء عملية السلام:

تقرير من وفد "إمرالي" إلى "ستراسبورج"

(٢٥-٢٧ أبريل ٢٠١٧)

ملاحظة المحرر: ما يلي هو تقرير توماس جيفري ميلي عن زيارة الوفد الرابع للمفوضية الأوروبية التركية إلى "إمرالي"، الذي تم تقديمه إلى "ستراسبورج". نُشر للمرة الأولى في "The Region".^١

توفي القاضي عيسى موسى في نهاية فبراير ٢٠١٧. وقد بدا توقيت وفاته رمزياً. لقد كان صوتاً مثابراً يدعو إلى التفاؤل والأمل في السعي إلى السلام والحل السياسي للصراعات الدامية طويلة الأمد بين الدولة التركية وحركة الحرية الكردستانية.

كان القاضي موسى يمتلك عقوداً من الخبرات في النضال من أجل السلام والعدالة في الصراع ضد نظام الفصل العنصري، وقد كان رفيقاً مقرباً لـ"نيلسون مانديلا"، وعمل محامياً له حين كان الزعيم الجنوب إفريقي معتقلاً على جزيرة "روين". كان "موسى" مغرمًا بقص الحكاية التالية علينا: "قبل أن يتم حظر المؤتمر الوطني الإفريقي وحلفائه، كان أحدُ الشعارات التي نرددّها بشكل متكرر في اللقاءات السياسية هو: (الحرية في حياتنا). وبما أنني كنت طالباً وقتها، اعتقدت أن هذا حلمٌ كاذبٌ".^٢ ومع ذلك، عاش "موسى" ليرى حرية "مانديلا" ونهاية نظام الفصل العنصري. خلال الكثير من اللقاءات والمؤتمرات الصحفية التي حضرتها معه باعتباره عضواً في وفود "إمرالي" التي ترأسها خلال السنوات الأخيرة من حياته، كان يؤكد بثبات: "أمل أن أرى حرية عبدالله أوجلان في حياتي كذلك".^٣

كانت وفود "إمرالي" هي ذروة ما يقرب من عقدين من عمل والتزام القاضي "موسى" بقضية الحرية الكردية. حين اختطف عبدالله أوجلان في ١٩٩٩، كان في طريقه إلى جنوب إفريقيا، وكان القاضي "موسى" هو من أقنع الرئيس "مانديلا" بعرض اللجوء على "أوجلان".^٤ بعد اختطافه، كان القاضي "موسى" ناشطاً في محاولات كسب المحاكمة والمعاملة غير القانونية لـ"أوجلان"، بالإضافة إلى العزلة غير الآدمية التي تعرض لها على جزيرة "إمرالي"، وكذلك ناشطاً في الحملات الداعية إلى تحريره.

منذ فترة قريبة، بدا أن القاضي "موسى" سينال مراده. ولكن نافذة الفرصة التي انفتحت لتحقيق السلام والحل السياسي للنزاع بين الدولة التركية وحركة الحرية الكردستانية أُغلقت في يوليو ٢٠١٥.

انطلقت وفودُ "إمرالي" كمبادرة من المفوضية الأوروبية التركية، وكان القاضي "موسى" بالأساس هو صاحبُ الدور القيادي، في مسعى أخير لممارسة ضغوط دولية للمساعدة في إنعاش عملية السلام التي كانت تحتضر. إلى يومنا هذا، كانت هناك أربعة وفود، ولكن الحالة الصحية للقاضي "موسى" لم تمكنه إلا من المشاركة في أول وفدين، إسطنبول في فبراير ٢٠١٦ ثم ستراسبورج في أبريل ٢٠١٦.

خلال زيارة الوفد الأول إلى "إسطنبول"، التقينا السياسي أرطغرل كوروشو الذي تقلد منصبَ الرئيس الشرفي لحزب الشعوب الديمقراطي منذ عام ٢٠١٤. إن حزب الشعوب الديمقراطي هو حزبٌ جامع يسعى إلى إعادة توحيد اليسار التركي مع حركة الحرية الكردستانية. وقد كان نجاحه التاريخي في الدورة الانتخابية الأخيرة، بالإضافة إلى انهيار مفاوضات السلام، عاملاً رئيسياً في تشجيع الدولة على تنفيذ موجة عنيفة من القمع بحلول الوقت الذي وصل فيه وفدنا إلى إسطنبول في فبراير/شباط ٢٠١٦.

حين التقينا "كوروشو"، كان هناك حصارٌ عسكري على المراكز الحضرية في أنحاء المنطقة الكردية، وهو ما أدى إلى تشريد ما يقرب من نصف مليون كردي. وكما هو مفهوم، لم يكن "كوروشو" يتمتع بنظرة تفاؤلية تجاه الوضع. وبعد اللقاء، اقترب من القاضي "موسى" وعانقه قبل أن يشير إلى مقارنته بين نظام الفصل العنصري والدولة التركية، بالقول: "من حسن حظك أن حركة مناهضة الفصل العنصري كانت تحظى بتأييد الأغلبية، في حين أن الكرد هم الأقلية. علاوة على ذلك، بحلول الثمانينيات، كان من السهل بشكل كبير عزل حكومة جنوب إفريقيا سياسياً واقتصادياً. نحن الذين نناضل مع الكرد، للأسف، لا نتمتع بهذه المميزات الحاسمة". لقد كانت النقاط التي أشار إليها "كوروشو" صائبة تماماً، إلى درجة أن القاضي "موسى" الذي كان ينظر بتفاؤل كبير إلى الأمور، لم يجد مفراً من أن يتفق معه صمتاً.

لدى "كوروشو" خبرة عقود من النضال السياسي مرتفع المخاطر. وقد وُلد في مدينة "بورصة" في شمال غرب الأناضول، وظهر إلى العلن كناشط طلابي في الستينيات، وانتُخب في السبعينيات رئيساً لاتحاد الشباب الثوري التركي. وبعد "الانقلاب العسكري"

في ١٩٧١، انضم "كوروشو" إلى المقاومة المسلحة، وفي مارس ١٩٧١، شارك إلى جانب عشرة نشطاء آخرين في اختطاف ثلاثة من الفنانين التابعين لحلف "ناتو". وفي مقابل إطلاق سراح الرهائن، طالبت المجموعة بألا يُعدم المجلس العسكري دينيس غيزميس أحد الأعضاء المؤسسين لجيش التحرير الشعبي التركي. وقد حُكم على "جيفارا التركي" بالإعدام بسبب اختطاف واحتجاز ٤ جنود أمريكيين كرهائن^٥.

لم تكتف السلطات التركية بعدم تلبية مطالب هذه المجموعة فقط، وإنما قامت بقصف المنزل الذي كان يختبئ فيه عناصر المجموعة الـ ١١ بصحبة الرهائن الثلاث. وكان "كوروشو" هو الناجي الوحيد من هذا القصف، وخضع للمحاكمة في إطار الأحكام العرفية وحُكم عليه بالإعدام، ولكن بعد العفو العام في ١٩٧٤، تم تخفيف العقوبة إلى السجن ٣٠ عاماً، قضى منها ١٤ عاماً. منذ التسعينيات، كان "كوروشو" ناشطاً في عدد من المحاولات المتعاقبة لتوحيد اليسار التركي والكردي. وقد انتخب إلى البرلمان التركي في ٢٠١١، وفي ٢٠١٣-٢٠١٤ عمل رئيساً مشتركاً لحزب الشعوب الديمقراطي قبل أن يصبح رئيساً شرفياً للحزب. يُمثل "كوروشو" كذلك حزب الشعوب الديمقراطي في الجمعية البرلمانية بالمجلس الأوروبي في "ستراسبورج"، وقد التقيناه هناك مرة أخرى في أبريل الماضي، بعد شهرين فقط من وفاة القاضي "موسى".

وصل وفدنا إلى "ستراسبورج" في صباح يوم الخامس والعشرين من أبريل، ليشهد نقاش الجمعية وتمير مشروع قرار لصالح إعادة فتح عملية مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في تركيا. وقد حظي مشروع القرار باهتمام بالغ من قبل الصحافة الغربية، حيث نشرت "ذي غارديان" في اليوم التالي تقريراً بعنوان: "تصويت المجلس الأوروبي يضغط على تركيا بشأن حقوق الإنسان". وقد اعتبر مشروع القرار تعبيراً عن "القلق العميق" بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتُبر التصويت لصالحه "قراراً غير مسبوق" يعني "ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي لإعادة تقييم العلاقات مع أنقرة"^٦. ولكن، فيما يتعلق بمسألة إنهاء عملية السلام والصراع المستمر بين الدولة التركية محركة الحرية الكردستانية، فإن قرار المجلس "لم يكن غير مسبوق"، حيث تبني حسابات خاطئة وسقط في فخ قيود وتناقضات النموذج الخبيث لـ "الحرب على الإرهاب".

كان "كوروشو" من بين أعضاء مجموعة اليسار الأوروبي الموحد التي تقدمت بتعديلات رسمية على الفقرة الخامسة، التي تتناول مسألة "الإرهاب". وتحديداً، كانت الفقرة الخامسة من مسودة القرار تتضمن:

واجهت تركيا هجمات إرهابية عنيفة ومتكررة نفذها ما يسمى بـ"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)"، وحزب العمال الكردستاني "بي.كا.كا" وحركة "صقور الحرية الكردستانية" المنتمية إلى الحزب. تسببت هذه الهجمات في سقوط مئات الضحايا في أنقرة وسروج وإسطنبول وبورصة ودياربكر وقيصري، بالإضافة إلى مدن أخرى في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، استُهدف معبر "كيليس" بالقتائف من الأراضي السورية. إن الجمعية تدين بشكل لا لبس فيه تلك الهجمات وكل الأعمال الإرهابية والعنف الذي يرتكبه "بي.كا.كا" و"داعش" وأي تنظيمات أخرى، وهو أمر لا يمكن التسامح معه بأي شكل.

وقد اقترح التعديل الذي قدمه "كوروשו" وزملائه ما يلي:

إن الجمعية تدين بوضوح كل الهجمات الإرهابية على تركيا. لقد ارتكب كل من تنظيم "داعش" و"صقور الحرية الكردستانية" هجمات ضخمة ومتكررة تسببت في سقوط مئات الضحايا في أنقرة وإسطنبول وسروج ودياربكر وبورصة وقيصري ومدن أخرى في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، استُهدف معبر "كيليس" بالقتائف من الأراضي السورية. إن الجمعية تعرب عن أسفها لانتهاء عملية السلام بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، ما أدى إلى دائرة مفرغة من العنف والعديد من الضحايا. إن الجمعية تحث كل أطراف النزاع على استئناف عملية السلام بهدف الوصول إلى حل سلمي للنزاع.

لم يتم الموافقة على هذا التعديل. من الواضح، بالنسبة للجنة المسؤولة عن صياغة القرارات وكذلك بالنسبة للأغلبية في الجمعية البرلمانية، فإن أي ربط رسمي بين "بي.كا.كا" و"داعش" لا يزال غير مستساغ. إن وضع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي حركة الحرية الكردستانية، يعكس حقيقة أن الإرهابي بالنسبة لشخص ما هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة لشخص آخر. في الواقع، بات مقاتلو حزب العمال الكردستاني وحركة الحرية الكردستانية- في أعين نفس الأشخاص- مقاتلين من أجل الحرية على أحد جانبي الحدود (في سوريا) ولكنهم إرهابيين على الجانب الآخر من الحدود (في تركيا). لقد رُفضت صراحة الإشارة إلى "الدائرة المفرغة من العنف"، حتى في ظل موجة إرهاب الدولة

الوحشي التي أدت إلى تشريد نصف مليون كردي ومقتل مئات المدنيين، بما في ذلك النساء العجائز والأطفال، وإحراق العشرات أحياء في الأقبية. حين يتعلق الأمر بحرب الدولة مع "بي.كا.كا" وعلى الشعب الكردي، فإن المجلس الأوروبي لا يزال يحتفظ بـ"إدانتته الواضحة" للأطراف الأخرى التي ليست دولة. ماذا عن الضغط لإعادة إطلاق "عملية السلام" مع حزب العمال الكردستاني؟ لا يزال الأمر غير مطروح على الأجندة حالياً، و يتجاوز بوضوح ولاية وآلية الجمعية.

مع ذلك، كان المجلس الأوروبي "واضحاً" في التعبير عن قلقه الواضح بشأن تصاعد السلطوية التي تمارسها حكومة "أردوغان" في أعقاب الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦. وقد أدان المجلس اضطهاد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، مع التركي بشكل خاص على رفع الحصانات البرلمانية والاعتقالات بحق نوابه في البرلمان، بما في ذلك الرئيسين المشتركين صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ، بالإضافة إلى سجن رؤساء البلديات الكرد وكبت الإدارات المحلية التي كانت تسيطر عليها القوى الكردية (الفقرات ٩-١١). إن عملية السلام باتت غير مطروحة حالياً، ولكن الديمقراطية لا تزال على الأجندة. لقد انقطع الرابط بين الاثنين بطريقة ما، وكأن اضطهاد حزب الشعوب الديمقراطي والإدارات المحلية المؤيدة للکرد ليس لها علاقة بانهيال السلام وتصاعد الحرب. إن مصير "دميرتاش" وحزب الشعوب الديمقراطي يختلف، إن لم يكن منفصلاً، عن مصير "أوجلان" وحزب العمال الكردستاني.

التقى وفدنا بالأمين العام للمجلس السيد ثوريون جاغلاند، بعد ساعات قليلة من تمرير مشروع القرار. إن أوراق اعتماد وخبرات السيد "جاغلاند" هائلة، فقد كان رئيساً سابقاً للوزراء في النرويج ورئيساً سابقاً للجنة الاجتماعية الدولية بشأن الشرق الأوسط وعضو لجنة "ميتشيل" والرئيس السابق لمركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان وعضو لجنة "نوبل" النرويجية، بمعنى أنه يتمتع بسيرة مهنية مذهلة، وهو خبير ممارس لعمليات السلام الفاشلة إن كانت موجودة في أي وقت مضى.

قدمنا إلى السيد "جاغلاند" نسخة من تقريرنا الأخير "إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان والسلطوية في تركيا"^٧. وقد شددنا على قناعتنا بأن غزلة "أوجلان" وانهيار مفاوضات السلام هي المكونات الرئيسية للتحول السلطوي لحكومة "أردوغان"، ودعونا إلى أن تكون دعوة كل الأطراف للعودة إلى عملية السلام عنصر رئيسي على أجندة أعمال المجلس.

أصغى "جاغلاند" جيداً إلى مطالبنا، وكان هناك اثنان من المستشارين يكتبون الملاحظات. وقد خلص بالقول: "أُتفق تماماً أن القضية الكردية هي محور مشكلات تركيا. لقد كانت تلك القضية هي الحجة. ومن المهم أن نعود إلى عملية السلام". ومع ذلك، أضاف "جاغلاند" سريعاً: "أهمية أوجلان لا يمكن إنكارها، ولكن بنية وهيكـل حزب العمال الكردستاني تمثل مشكلة. دعونا لا نكون سُذجاً بشأن حزب العمال الكردستاني". وبالنظر إلى مساره، ربما لم يكن مفاجئاً أن تكون المقارنة في عقل السيد "جاغلاند" هي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد أضاف: "يذكرني الأمر بكثير من المرات التي التقيت فيها ياسر عرفات والنقاشات التي خضتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. لقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على وجود إسرائيل، ولكن على الجانب الآخر، كانوا يتأرجحون ذهاباً وإياباً تجاه السلام، والآن الحرب. لم يثق بهم أحد حين كانوا يقولون إنهم ملتزمون بالسلام".

التوجهات المثالية.. انعدام الصدق.. الالتزام غير المتناسق بالسلام.. انعدام الثقة، كانت تلك هي الاتهامات التي وجهها الأمين العام صراحة ضد "بي.كا.كا" حين تم الضغط عليه لتبرير صمت المجلس بشأن انهيار عملية السلام.

وفقاً لـ"جاغلاند"، فإن الفكرة الكردية الموازية للرفض الفلسطيني للاعتراف بإسرائيل كانت "فكرة كردستان الكبرى المستقلة"، وهي فكرة أدانها ووصفها بـ"خيال ومثالية وغير واقعية". إما أنه لم يكن يعرف أو ببساطة لم يصدق أن حركة الحرية الكردستانية تخلت عن هذا الهدف وقررت السعي نحو بديل هو نموذج "الكونفيدرالية الديمقراطية". وعلاوة على ذلك، في عقله، كان "أوجلان" يشبه دور "عرفات" بشكل كبير، وحزب العمال الكردستاني يلعب دور منظمة التحرير الفلسطينية، وليس "مانديلا" والمؤتمر الوطني الإفريقي. أما بالنسبة للالتزام حركة الحرية الكردستانية بالسلام، فإن "جاغلاند" كان متشككاً. انتقد الأمين العام للمجلس حزب العمال الكردستاني بسبب ما رأى أنه دوره في إعادة إنتاج دائرة مفرغة من العنف والقمع، بسبب مساره نحو "الإرهاب". وبحسب ما جاء على لسانه، فإنه: "بالطبع، الإرهاب مشكلة كبيرة، في تركيا وفي أنحاء العالم، من حيث احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. إنه يعطي ذريعة للسلطات". ذريعة لأي شيء؟ لانتهاكات حقوق الإنسان، والتي كان هو على استعداد لقبولها باعتبارها "تشريعات مكافحة الإرهاب تؤدي إلى الانتهاكات".



بعد الاجتماع الحاسم مع أرفع ممثل للمجلس الأوروبي، الأمين العام ثوريون جاغلاند. ستراسبورج، أبريل ٢٠١٧. أعضاء الوفد المشاركين هم أولا ساندبيك وميرين جوروتشتيغ وتوماس جيفري ميلي وفيدريكو فينتوريني.

في الواقع، كان "جاغلاند" أكثر استعداداً لتوجيه الانتقادات للطرفين، وبدأ أنه يقول إن ما يجري هو وباءٌ أصاب الطرفين. ورغم ذلك، اجتهد لتأكيد أنه من يعتقد أن من الخطأ توجيه اللوم كله لـ"أردوغان" نفسه. وقال إن "أردوغان فعل الكثير، أذكر قبل عهده، كان موقفُ الدولة الرسمي من الكرد هو أنهم أتراكٌ يعيشون في الجبال". بدلاً من ذلك، يقول الأمين العام إن "القوميين الأتراك وليسوا أردوغان هم من يجب توجيه اللوم لهم، حيث إنها قوى لم تكن ترغب في محادثات مع حزب العمال الكردستاني"، الذين كان بعضهم- بحسب الأمين العام- "يقف وراء محاولة الانقلاب". في الواقع، كان "جاغلاند" مستعداً للتأكيد على أنها "نفس القوى القومية التركية التي سريت محادثاتٌ أوصلو السرية لتدمير العملية، بهدف تضيق مساحة المناورة لـ(أردوغان). وقد نجحوا في ذلك". كان حزبُ العمال الكردستاني على جانب، والدولة التركية على جانب آخر ولها ارتباطات عضوية مفترضة بما يسمى بـ"الدولة العميقة" (رغم ذلك، كان جاغلاند حريصاً على تجنب استخدام هذا المصطلح). لقد كان الجانبان محتجزان داخل دائرة مفرغة من العنف والقمع اللانهائي، وباتت مساحة السلام والسياسات تتقلص.

مع ذلك، في عقل وخطاب الأمين العام المفوض المخضرم للسلام، كانت العلاقة بين السلام والعدالة- رغم أنه لم ينكرها أبداً- كانت قليلة الأهمية بشكل واضح. كان الخلط السفسطائي لما هو حقٌ يتم تحاشيه وافترضه في نفس الوقت. لم يكن السيد "جاغلاند" متفائلاً بشأن قدرة المؤسسات الأوروبية على ممارسة نفوذ كبير على ديناميات السياسات في تركيا في هذه المرحلة. وقد تمت الموافقة على مشروع القرار من جانب الجمعية البرلمانية، وبدا أنه يقول إن هذا إشارة على الضعف وليس القوة، وإجراء ربما يؤدي بنتائج عكسية. وقال: "لقد رأيت النقاش في الجمعية في نهاية اجتماعنا. من جديد تركيا تخضع لعملية مراقبة. ولكن لست متأكداً من تأثير هذه المراقبة على الحكومة التركية. لم يعد بالإمكان التنبؤ بالأمر الآن".

كان واضحاً أن الأمين العام متشائم ومتشكك، إن لم يكن متشائماً إلى أبعد الحدود. كان متشككاً بشأن "أوجلان" وحزب العمال الكردستاني، وكان متشككاً بشأن القوميين الأتراك والحكومة والدولة. وكذلك كان متشككاً بشأن كفاءة عملية المراقبة، وبشأن وفدنا أيضاً. حين انتهت النصف ساعة المخصصة لنا، وفي طريقنا إلى الباب، استجاب لطلبنا بالتقاط صورة جماعية، بشرط واحد، هو ألا "نضع أي كلام على لسانه".

في يومنا الأخير في ستراسبورج، التقى وفدنا بالمفوض العام لحقوق الإنسان بالمجلس الدكتور نيلز موزنيكس. حين يتحدث "موزنيكس"، يبدو عليه أنه ليس مرشحاً محتملاً لهذا المنصب. ليس بسبب ما يقوله، وإنما بسبب لكنته الإنجليزية الأمريكية المميزة. "موزنيكس" لاتيفي أمريكي وُلد وتربى في "لوس أنجلوس"، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة "بيركلي". وبعد أن أنهى أطروحة الدكتوراه الخاصة به عن حركات استقلال البلطيق وتفكك الاتحاد السوفييتي، انتقل في ١٩٩٣ إلى لاتيفيا للحصول على زمالة ما بعد الدكتوراه، ولم ينظر خلفه أبداً. كان "موزنيكس" عضواً مؤسساً في مركز لاتيفيا لحقوق الإنسان والدراسات العرقية، ومدير مؤسسة "سوروس" في لاتيفيا، وعمل وزيراً للتكامل الاجتماعي بحكومة لاتيفيا، وكذلك عضواً ثم رئيساً للمفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب.

توجه الدكتور "موزنيكس" إلى تركيا مرتين في عام ٢٠١٦، الأولى قبل انقلاب يوليو الفاشل في أبريل، والثانية بعده مباشرة في أغسطس، وكان من الواضح أنه يتابع الأحداث هناك عن كثب منذ ذلك الحين. في الواقع، قبل يومين من اجتماعنا، وفي نفس اليوم الذي تمت الموافقة فيه على مشروع القرار، نشر تقريره الثالث عن أوضاع حقوق الإنسان في

تركيا. اثنان من بين تلك التقارير الثلاثة ركزت على إجراءات مكافحة الإرهاب وحصار البلديات في أنحاء المنطقة الكردية وواحد عن قمع حكومة "أردوغان" لحريات التعبير ووسائل الإعلام^٨. قُدم هذا التقرير الثالث إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باعتباره مشاركة من طرف ثالث، فيما يتعلق بـ ٣٤ قضية مرتبطة بإجراءات مكافحة الإرهاب والحصار، ويتضمن التقرير إدانات واضحة لانتهاكات "حماية الحق في الحياة، وعدم وجود تحقيقات فعالة ومشكلة الحصانة، والقيود على الأقارب الذين يزورون أفراد عائلاتهم الموتى للمرة الأخيرة، والتدخل دون مبرر في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان"^٩.

رغم ذلك، خفف تقريرُ المفوض من هذه الإدانة إلى حد ما خلال الإشارة أيضا إلى "التهديد الإرهابي الخطير الذي تواجهه تركيا"، والاعتراف بـ "حق وواجب الدولة التركية في القتال ضد الإرهاب بكل أشكاله"، وكذلك بالإشارة إلى "تدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب الشرقي لتركيا، والذي يتضمن بناء خنادق وثكنات محصنة من جانب الجماعات الإرهابية المسلحة في بعض الأحياء"، وهو الأمر الذي سبق الإعلان عن حصار وحظر التجوال في المراكز الحضرية. علاوة على ذلك، انتهى التقريرُ باعتراف بـ "مأزق السلطات التركية وقات الأمن التركية التي لديها واجب بالقتال ضد الإرهاب"، قبل أن يشير إلى أنه "في هذه المعركة، يجب أن يظهروا المزيد من الاعتبار لحقوق الإنسان للمواطنين الذين يتأثرون بهذه الإجراءات التي يتخذونها، وكذلك عليهم ضمان التحقيق في كل الادعاءات بشكل عادل وفعال من جانب السلطات القضائية بهدف تطبيق القوانين والحفاظ على مبادئ سيادة القانون"^{١٠}. في الواقع، إن التقريرَ بهذا الشكل يدعو إلى المزيد من الأدمية والتناسب في شن الحرب على الإرهاب. ولكن رغم أن التقرير يشير إلى "إرث المواجهات المسلحة بين الانفصاليين الكرد وقوات الأمن التركية"، فإنه ليس هناك أي إشارة من جانب مفوض حقوق الإنسان للأسباب الكامنة من انعدام العدالة التي حفزت الحركة الكردية.

كان الدكتور "موزنيكس" متحمساً ومنخرطاً في الحديث خلال اجتماعنا، حتى أنه اتفق مع وجهة نظرنا بشأن كل الدور الحاسم الذي يلعبه كل من "دميرتاش" و"أوجلان" في السعي نحو السلام. ولكن على غرار الأمين العام، سجل "موزنيكس" بعض الشكوك حول آفاق السلام في المستقبل القريب. وكان قد استشهد في البداية باحتجاجات "جيزي بارك" باعتبارها نقطة تحول حاسمة في تصاعد سلطوية حكومة "أردوغان"، ولكنه اتفق مع رأينا بأن "كوباني" كانت حاسمة كذلك في هذه المسألة. وقد أقر "موزنيكس" بأن الدفاع الناجح عن "كوباني" من جانب القوات الكردية في "زوج آفا"، امتد "إلى تركيا"

و"تداخل بشكل وثيق مع الشؤون الداخلية"، و"وهو تشابك يقودني إلى أن أكون أكثر تشاؤماً بشأن تركيا".

على عكس الأمين العام، لم يشكك "موزنيكس" في مصداقية التزام "أوجلان" بالسلام، ولكنه رغم ذلك أعرب عن بعض الشكوك، وتساءل: "هل صحيح أن أوجلان لديه السلطة للسيطرة على الجيل الشاب؟"، وحين أجبنا بالقول إن "أوجلان" ربما يكون الشخص الوحيد الذي يمكنه السيطرة على الشباب، أجاب علينا: "سمعت أن الجيل الشاب الذي حفر الخنادق ليس مهتماً بالاستماع إلى دعوات أوجلان لعملية السلام والحل السياسي". وحين ضغطنا عليه بشأن أهمية تأكيد مركزية السلام والحل السياسي في القضية الكردية بالنسبة لآفاق الديمقراطية في تركيا، أجاب هو: "إلى أي حد قد يكون من المعقول التشديد على القضية الكردية بشكل خاص بدلاً من قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير بشكل عام؟ لست مقتنعاً بأنه من المعقول الإشارة إلى القضية الكردية بشكل خاص، لأن هناك الكثيرين من الشعب التركي لا يود سماع أي شيء عنها". هل تكون إجابته حذراً تكتيكياً أو تهرباً من الحقيقة؟ لكن على أي حال، بدا أننا نشهد محاولة لموازنة صعبة بين منطق الحق ومنطق القوة، من جانب مفوض حقوق الإنسان هذه المرة.

قبل أن نغادر "ستراسبورج"، حظينا بالفرصة لنتلقى السيد "كوروשו" لنسأله عن بعض ردود الفعل تجاه الظرف الحالي، وكي نعرف رأيه بشأن ما يجب أن تكون عليه أولويات وفود "إمرالي" الدولية المستقبلية. كان الرئيس الشرفي لحزب الشعوب الديمقراطي بليغاً وقاطعاً في رده، فقد بدأ في الإشارة إلى الأهمية البالغة للصمت المحيط بعزلة "أوجلان"، حتى كمسألة مطروحة للنقاش. ووفقاً لـ "كوروشو"، فإنه "يبدو أن قضية أوجلان عادت لتحتل المركز الثاني أو الثالث حالياً". وقد أقر أن ظهور "دميرتاش"، وخصوصاً بعد اعتقاله، له علاقة ما بالصمت بشأن "أوجلان". وقال: "حظي وضع دميرتاش بالأولوية.. لقد حظي بسمعة كبيرة- وخصوصاً في الدوائر الدولية- باعتباره ممثلاً شرعياً للکرد. على سبيل المثال، يُعتبر هنا بالنسبة للكثيرين متحدثاً رسمياً باسم الكرد. وقد باتت عملية إطلاق سراحه أولوية للجميع".

بهذا الشكل، كان مصير ووزن "أوجلان" في وضع مقارنة مع مصير وحجم "دميرتاش"، قبل أن يضيف "كوروشو": "هذا للأسف ناتج أيضاً عن دفع قضية أوجلان إلى الظلال". ورغم ذلك، أشار الرئيس الشرفي لحزب الشعوب الديمقراطي إلى نقطة

مهمة، هي أن "لم تكن هذه نية دميرتاش أبداً. لا هو ولا أي شخص في حزب الشعوب الديمقراطي يمكن أن ينكر أن أوجلان هو زعيم الكرد. إنها الصورة وليست الواقع". أو لنكن أكثر وضوحاً، صورة تحولت إلى جزء من الواقع، حيث إن "الواقع هو أن الدوارة الدولية أكثر ارتياحاً في الحديث لصالح دميرتاش". من هذا المنطلق، استخلص "كوروشو" أول استنتاج عملي لوفدنا: "التحدي الذي يواجه وفدكم هو إعادة تقديم أوجلان وإظهار دوره، وفي نفس الوقت عدم الإضرار بقضية دميرتاش". وأصر مرة أخرى على أن "دور أوجلان ليس محل إنكار بين الكرد. ولكن شرح هذا الوضع، ودوره المتفرد، وزعامته التي لا ينافسها فيها أحد، أكثر صعوبة في شرحها للمجتمع الدولي".

شدد "كوروشو" على أن هذا التحدي صعب جداً، خصوصاً في ظل انهيار مفاوضات السلام وتصاعد الحرب. وقد قارن الرئيس الشرفي للحزب بين تغطية وسائل الإعلام لزيارة وفدنا إلى تركيا في فبراير ٢٠١٦، وتغطيتها لزيارة الوفد في فبراير ٢٠١٧، قائلاً: "وفد إمرالي هذا العام لم يحظ بتغطية إعلامية في تركيا، في حين أنه كانت هناك تغطية إعلامية خلال العام الماضي". ما الذي يفسر تناقض هذا الاستقبال؟ "أكثر عامل مهم هو الحظر المطلق على وسائل الإعلام التركية". ومع ذلك، أضاف: "لكن الوضع أيضاً تغير. حين كانت هناك عملية للسلام كانت هذه هي المسألة الملحة. أما الآن، فإن رفع الحصار عن المدن هو أكثر ما يثير قلق الجميع بشكل ملح. إن اهتمامات الحركة الكردية، والشعب الكردي على نطاق أوسع، مرتبكة".

إضافة إلى هذه الحيرة، وربما تكون نتيجة لها، أشار "كوروشو" إلى وجود اختلافات في الحساسيات، مرتبط بالأولويات التكتيكية والاختلافات التنظيمية في إطار الحركة نفسها، أي الاختلافات بين حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني. وبحسب ما جاء على لسان "كوروشو": "هناك أيضاً مسألة أخرى. على جانب، أصر "دميرتاش" منذ البداية على أن حملة حزب الشعوب الديمقراطي يجب أن تكون منفصلة عن حملة حزب العمال الكردستاني. وقد رفض أن يكون جزءاً من حملة (بي.كا.كا). لطالما أراد الوضع على هذا النحو، وهو يؤمن بأنه يجب ألا يتم خلط الاثنين سوياً". وماذا عن حزب العمال الكردستاني؟ "على الجانب الآخر، لا يتبنى حزب العمال الكردستاني وضع أوجلان باعتبارها مسألة فورية. من الناحية التكتيكية، حذر الحزب نواب حزب الشعوب الديمقراطي المعتقلين من الدخول في موجة الإضراب عن الطعام. وبعد ذلك، أصدر (بي.كا.كا) بياناً كتابياً طالباً فيه بوقف الإضراب عن الطعام". بعد ذلك، طرح "كوروشو"

التساؤل التالي: "ماذا يقبلون؟ لا أعرف. ما هي أولوياتهم؟". توقف "كوروشو" للحظات قبل أن يضيف: "لكن أيا كان ما يريدونه، فإن هذا نطاق محلي يتطلب أن يبدأ حملة جديدة مع التركيز على حرية أوجلان". على سبيل المثال، يقول "كوروشو": "اليوم، تحدثت بشكل وجيز إلى الرئيس السابق لحزب الشعب الجمهوري. هو لا يريد أن يسمع شيئاً بشأن هذه القضايا. ولكنه منفتح على الحديث عن الكرد بشكل عام. إن الوقت ليس مناسباً بعد لإعادة فتح المسألة، وإعادة الهجوم على هذه النقطة".

اختتم "كوروشو" ردّه فعله بالإشارة إلى التمييز بين "القضايا الأبدية والقوية" والقضايا "الملحة"، حيث يعد قول هذا في أجواء الطوارئ التي تعيشها تركيا، فإنه من السهل أن يختلط الاثنان سوياً. وأضاف "كوروشو": "ضعوا في اعتباركم، أنه هناك اختلاف بين القضية القوية والقضية الملحة"، مؤكداً أن "حرية أوجلان لا تزال القضية الأولى للحركة الكردية. وقد ساعدت عملية السلام كثيراً. ولكن حين لا يكون هناك عملية سلام، لا يُسمع صوتُ أوجلان كثيراً. بالتأكيد ستساعد مرحلة جديدة من عملية السلام على تسليط الضوء على قضية أوجلان". وقد أشار بالطبع إلى أنه لا يجب فصل القضيتين عن بعضهما، أي قضيتي أوجلان والسلام. وبدلاً من ذلك، سيكون من المعقول أن يتم وضع القضيتين في إطار واحد باعتبارهما قضية واحدة: "أوجلان هو صانع للسلام... السلام وأوجلان هما قضية واحدة. ولكنكم شهدتهم جدلاً في الجمعية، وشهدتم رفضاً لتعديلنا المقترح على الفقرة الخامسة. إن اقتراح عملية سلام جديد سيتم فهمه على أنه أمر غير صحيح. ليس الآن. علينا أن نعيد طرح الفكرة من جديد". سادت لحظة من الصمت المطلق، قبل أن يتوصل "كوروشو" إلى استنتاجه وسؤاله الأخير: "الوقت ينفد. بات عمرُ أوجلان الآن ٦٩ عاماً، أي أنه أكبر مني بعام واحد فقط. كم بقي من السنوات في عمره؟".

ملاحظات:

١. Jeffrey Miley. "The Council of Europe and the death of the peace process in Turkey." The Region. September ٨, ٢٠١٧. Accessed September ٣٠, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tQ٩٣sn>.
٢. "Judge Moosa: عىcalan is the undisputed Leader of Majority of Kurds." Kurdish Info. February, ٢٠١٦. Accessed March ٢٨, ٢٠١٦. <http://bit.ly/٢NauPjt>.
٣. "Essa Moosa: We Want Turkish government to Resume Peace Talks with Ocalan." KurdishQuestion.com. April ٢٠, ٢٠١٦. Accessed. April ٢٨, ٢٠١٦. <http://kurdishquestion.com/video/٩>.
٤. "Essa Moosa: human rights lawyer, judge and activist—١٩٣٦–٢٠١٧." Sunday Times. March ٥, ٢٠١٧. Accessed March ٢٨, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢MMRCRq>
٥. "Ertuğrul Kürkçü." Wikipedia. Accessed January ١, ٢٠١٨. <http://bit.ly/٢NauPjt>.
٦. Jennifer Rankin. "Council of Europe vote puts pressure on Turkey over human rights." The guardian. April ٢٦, ٢٠١٧. Accessed April ٣٠, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢tQms٣x>.
٧. Kariane Westrheim. "State Terror, human Rights Violations, and Authoritarianism in Turkey: Report of the Third İmralı Peace Delegation, Based on its Visit to Turkey, Feb. ١٣–١٩, ٢٠١٧." The Third Eu-Turkey Civic Commission. March ١٨, ٢٠١٧. Accessed April ٣٠, ٢٠١٧. <https://www.mbl.is/media/٩٩/١٠٢٩٩.pdf>.
٨. "The Commissioner intervenes before the European Court of human Rights in cases concerning the freedom of expression and right to liberty and security of parliamentarians in Turkey." Council of Europe Commissioner for human Rights. October ١١, ٢٠١٧. Accessed January ١, ٢٠١٨. <https://bit.ly/٢MNVOC>.
٩. "The Commissioner intervenes before the European Court of human Rights in a group of cases concerning anti-terrorism operations in South-Eastern Turkey." Council of Europe Commissioner for human Rights. May ٥, ٢٠١٧. Accessed May ٢٨, ٢٠١٧. <http://bit.ly/٢KIQhe١>.
١٠. "Third party intervention by the Council of Europe Commissioner for human Rights." Council of Europe Commissioner for human Rights. ٢٥ April ٢٠١٧. Accessed May ٢٨, ٢٠١٧. <https://rm.coe.int/١٦٨٠٧٠cff٩>.

الجزء الرابع:

تأملات (ردود فعل) مبعوثي المفوضية الأوروبية التركية إلى "إمرالي"

معركة مع الأسد داخل القفص

جانيت بيهل

كاتبة ومحركة ومتعاونة مع المُنظر موراي بوكشين

صباح يوم الخامس عشر من فبراير ٢٠١٦، التقى وفدنا في إسطنبول بالسيد أرطغرل كوروشو الرئيس المشترك لمؤتمر الشعوب الديمقراطي (HDK)، وهو تجمعٌ للقوى اليسارية الديمقراطية من الحركات الثقافية والإيكولوجية والسياسية والاشتراكيين الديمقراطيين والنقابات المهنية وحركات المرأة. خلال ذلك الاجتماع، شرح لنا "كوروشو" أن الحركة الكردية وحلفاءها يعملون على تعزيز الحكم المحلية في أنحاء تركيا، وتحويل البلاد من دولة وحدوية غير ديمقراطية إلى دولة ديمقراطية شاملة. ومن أجل تحقيق هدف "الحكم الذاتي للجميع"، يعمل مؤتمر المجتمع الديمقراطي بالتوازي مع حزب الشعوب الديمقراطي، الذي كان ثالث أكبر حزب سياسي في تركيا في ذلك الوقت.

في المقابل، استهدفت حكومة العدالة والتنمية حزب الشعوب الديمقراطي ومؤتمر المجتمع الديمقراطي بالقمع. وبحسب "كوروشو"، فإن الدولة تعتبر الدعوة إلى الديمقراطية "إرهاب"، وأن الجماعات التي تدعو لها "إرهابية"، بهدف قمعها والقضاء عليها. وأشار كذلك إلى نواب حزب الشعوب الديمقراطي تم تجريدهم بالفعل من حصاناتهم الدبلوماسية.

كان توقيت زيارتنا بعد الانتخابات العامة في نوفمبر ٢٠١٥، ولكنها سبقت الانقلاب في يوليو ٢٠١٦. ومن خلال إصرار حكومة العدالة والتنمية على أنه "ليست هناك مشكلة كردية وإنما مشكلة إرهاب"، شنت الحكومة حرباً دعائية هستيرية ضد الشعب الكردي والمنظمات، واستخدمت الهجمات التي نُفذت ضد التجمعات الثورية للتأثير على النتيجة. بعد الانتخابات، نفذت الدولة هجماتٍ عسكرية وحشية على المواطنين في مدن مثل جزيرة بوطان، واضطهدت الأكاديميين الذين دعوا إلى السلام، وشنّت حرباً شاملة على كل ما هو كردي. تحولت المدن إلى مناطق حرب تُقصف بالمدفعية الثقيلة والدبابات. وحصلت قواتُ الشرطة والقوات الخاصة المرتبطة بالرئيس بشكل مباشر على الحصانة الكاملة، واضطُهد كل الأكاديميين الذين دعوا إلى السلام، واندلعت حربٌ شاملة ضد كل ما هو كردي.

في خضم كل هذه التطورات، ظل زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان محتجزاً في سجن جزيرة "إمرالي" الذي تم تشييده من أجله "بهدف عزله عن العالم تماماً"، بحسب ما قال أحد محاميه لنا. مرت ١٨ عاماً على اعتقال "أوجلان"، وهو يعاني من انتهاكات خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. لا يُسمح له بالتواصل مع أي شخص باستثناء حراسه. إن هذه الدرجة من العزلة، بحسب ما وصف أحد محاميه، تعد "تعذيباً وحشياً... الظروف التي يواجهها أوجلان خطيرة وعنيفة. لا يمكن لأي شخص أن يتحملها".

حتى محامو السيد "أوجلان" لم يكن مسموحاً لهم زيارته، وكانت آخر زيارة لهم في الخامس من أبريل عام ٢٠١٥. إن حق الإنسان في لقاء محاميه هو أمر طبيعي، خصوصاً أن "أوجلان" لديه فريق كبير من المحامين في إسطنبول. قال أحد هؤلاء المحامين: "تقدمنا بطلبات لزيارته أسبوعياً على مدار السنوات الخمس الماضية"، مضيفاً: "قدمنا ما يزيد على ٦٠٠ طلب تقريباً". في فبراير ٢٠١٦، قدم المئات منهم طلباً جماعياً لزيارة "أوجلان"، ولكن الدولة رفضت منحهم الإذن. وقال المحامون: "الأعذار سخيفة.. القارب معطل، الطقس سيئ.. ليست هناك أسباب أخرى. مررنا به أعوام من الطقس السيئ والقارب المعطل".

سألنا: "هل يعدّ أوجلان سجيناً سياسياً؟". وأجاب أحدهم: "لا.. هذا المصطلح ليس مستخدماً. هو يخضع للمحاكمة جنائياً". وفقاً للمحاماة الحقوقية مارجریت أوين، فإن "تركيا تزعم أنه ليس لديها أي سجناء سياسيين". وبدلاً من ذلك، تستخدم الدولة قانون مكافحة الإرهاب الفضفاض، بهدف "تدمير كل جهود الشعب الكردي من أجل الحصول على حقوقه الأساسية، حقه في المساواة أمام التعبير، حق حرية الانتماء والتعبير، وحقوق استخدام لغتهم وتمثيلهم في الحكومة المحلية وحكومة الدولة". الشعب الكردي ينظر إلى "أوجلان"، الذي حُرّم من حقوقه القانونية، على أنه انعكاسٌ لهم في حرمانهم من حقوقهم الثقافية والإنسانية والسياسية.

قال أحد المحامين: "أوجلان يرمز إلى الهوية الإيديولوجية.. من هو محتجز كرهينة في إمرالي ليس فقط جسد أوجلان، وإنما إرادة شعبنا".

حين التقينا المحامين الحقوقيين في ١٥ فبراير ٢٠١٦، أردنا أن نساعدهم وعرضنا عليهم ما كنا نأمل أن تكون اقتراحات مفيدة.

"ماذا عن تقديم تقارير لمفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بشأن أن عملية إبادة تجري هنا؟".

"نعم.. علمنا أنه كانت هناك طلبات وتقارير سبق تقديمها".

"ماذا عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي؟".

أجابوا بالرد: "تركيا لم توقع على اتفاقية المحكمة، ولهذا فإنها ليست مقيدة بقوانين المحكمة الدولية ولا يمكن محاكمتها هناك".

"ماذا عن موثيق جنيف؟".

"مرة أخرى، تركيا لم توقع الميثاقين الأول والثاني، ولهذا فإنها ليست ملتزمة بهما. ولكن الثالث المتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، ينطبق عليها حتى وإن لم توقعه".

"ماذا عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؟".

قالوا لنا: "دائماً ما تتخذ قرارات في صالح الحكومة وليس في صالح الكرد أبداً. في عام ٢٠١٤، قرر قضاة محكمة العدل الأوروبية أن القيود المفروضة على زيارات المحامين إلى أوجلان وتنصت الدولة على محادثاته، هي (تدابير أمنية مشروعة)". وبحسب مبادرة "الحرية من أجل أوجلان"، فإن "هذا القرار المؤسف يبرر حظر زيارات المحامين إلى جزيرة إمراي، وبالتالي قبول المنطق الأساسي لتشريعات تركيا لمكافحة الإرهاب".

سألنا: "وماذا عن اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب؟"، فأجابوا: "أبلغناهم شهرياً على مدار الـ ١٥ عاماً الأخيرة. هم يسمعون جيداً، وهم يقولون إنهم يحاولون، ولكن لم تكن هناك نتائج".

مع ذلك، كان فريق المحامين الشباب الأذكياء الذين يمثلون أمامنا مفعمين بالأمل والتفاؤل والعزم. كانوا ينظرون إلى المدى البعيد، ويعرفون جيداً أن نضالهم سيكون طويل الأمد. لقد رؤوا أن دورهم، على الأقل، هو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. "ربما يتم محاكمة تركيا على أفعالها أمام المحكمة يوماً ما، نحن نستعد لهذا الأمر أو لإعداد محكمة خاصة. نحن نحفظ بالسجلات عما يحدث. ربما لا نتذوق ثمار عملنا، ولكننا نأمل أن يكون هذا العمل هو الأساس الذي تُدان تركيا عليه بسبب جرائمها ضد الإنسانية".

لقد اعتبروا أنفسهم جزءاً من النضال الديمقراطي في تركيا، بحسب ما قالوا لنا. في الواقع، هم لا يوثقون فقط تلك الانتهاكات، وإنما هم جزء من النضال على طريقتهم الخاصة، فقد تعرض فريقُ "أوجلان" القانوني للمحاكمات ١٥ مرة. في عام ٢٠١١، اعتقلت الشرطة التركية عشرات المحامين الكرد ووجهت لهم اتهامات تحت قانون مكافحة الإرهاب، بـ"الانضمام إلى تنظيم محظور"، وهذا كونهم محامو الدفاع عن "أوجلان"، وتم إدانتهم بـ"دعم الإرهاب". ولكنه مبدأ قانوني أساسي أن يحظى كل من يتم اتهامه بجريمة ما، بحق أن يمثلته محام.

تعرض المحامون في عام ٢٠١١ كذلك إلى اتهامات بـ"نقل التعليمات من عبدالله أوجلان"، وهذا بسبب نقل كلمات "أوجلان" إلى حزب العمال الكردستاني. ليس هناك أي دليل على الإطلاق يدعم هذه الاتهامات. في الواقع، كان مسؤولو الدولة يعلمون جيداً أنها اتهامات زائفة، فالدولة التركية لم تكثف بالتنصت على محادثات "أوجلان" ومحاميه فقط، وإنما قامت بتسجيلها أيضاً، وهو خرق واضح لحق خصوصية العميل. لقد كانت سلطات الادعاء تحاول جعل تمثيل "أوجلان" جريمة يُحاكم عليها من يرتكبها.

خلال محاكمتهم في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، توجه طاهر إيجي رئيس رابطة "بار" في دياربكر (آمد)، إلى القضاة نيابة عن محامي "أوجلان". وقال: "هم يُعاقبون ببساطة لأنهم يمارسون عملهم كمحامين". يعد "إيجي" واحداً من المدافعين المتمرسين عن حقوق الإنسان والحقوق الكردية. قبل ثلاثة أشهر فقط من لقاء وفدنا بهذا المحامي الكرد الشاب في إسطنبول، تعرض "إيجي" للاغتيال في أحد شوارع دياربكر (آمد) خلال مؤتمر صحفي. وقد كان لقاءنا مع المحامين الشباب على خلفية هذه الجريمة المريعة، وهم يعلمون أن المصير نفسه قد يلاقيهم. ومع ذلك، لم يذكر أي منهم الأمر لنا، ناهيك عن أن لم يظهروا أي خوف.

كان هؤلاء المحامون مجردَ قلة من بين عشرات الشخصيات الشجاعة التي التقاها وفدنا في فبراير. وكما ذكرنا من قبل، التقينا الرئيسَ المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي أرطغرل كوروشو، وهو أحد المتشددين لليसार التركي منذ جيل ١٩٦٨. وكشّاب آنذاك، شارك في حركة جيش التحرير الشعبي التركي (THKO)، والتي أُدين بسبب مشاركته فيها وسُجن لمدة ١٤ عاما في أحد السجون التركية (١٩٧٢-١٩٨٦). وبعد ذلك، قاتل بلا هوادة من أجل تحرير اليسار الاشتراكي التركي، بأشكال عدة كمحرر وصحافي سياسي وبرلماني. ويعتبر عمله الحالي مع الحزب الشعوب الديمقراطي ومؤتمر المجتمع الديمقراطي، استمرارا لمسيرته المهنية الاستثنائية.



جانيت بيهل الكاتبة والمحرة بصحبة إيريك إيجلاد الناشر بدار "نيو كومباس"، خلال اجتماع مع المحامين من رابطة "بار" في إسطنبول. فبراير ٢٠١٦.

التقينا برفين بولدان عضوة حزب الشعوب الديمقراطي الذي كان زوجها رجل الأعمال يدعم "بي.كا.كا". وبسبب ذلك، في عام ١٩٩٤، تعرض للتعذيب والقتل من قبل الدولة. انضمت "بولدان" إلى حركة "أمهات السبت"، وهي جماعة لجأت إلى العصيان المدني من أجل لفت الانتباه إلى قضايا "الاختفاء خلال الاعتقال". وبشكل أسبوعي، كن يقمن باحتجاجات لمطالبة الدولة بالاعتراف بـ"واقع من اختفوا". دخلت إلى مجال

السياسة، وفي عام ٢٠١٣ باعتبارها نائب رئيس حزب السلام والديمقراطية، زارت "أوجلان" في "إمرالي" كجزء من "لجنة التفاوض" وكانت أكثر من شاركوا في هذه اللجنة حيث شاركت في "الاجتماعات الـ ٣٣ جميعها". في عام ٢٠١٥، بعد ثلاثة أعوام، توقفت المحادثات بشكل مفاجئ. وبعد ذلك، جددت تركيا حملة الحرب والمذابح ضد الكرد. وقالت: "كان الهدف من المذابح التي تجري في المناطق الكردية، هو إجبار الكرد على ترك موطنهم. تركيا في حاجة ماسة إلى السلام. ومن أجل هذه الغاية، فإن المفاوضات أمرٌ ضروري. وقبل أن تبدأ أي مفاوضات، لا بد من أن يكون أوجلان حراً".

التقينا بكثيرين آخرين جعلوني أعتقد بأن الصلابة والالتزام التام والبراعة العملية، هي أمر روتيني في الحركة الكردية. في ظهيرة أحد الأيام، على سبيل المثال، أجرت صحافية من صحيفة "أوزغور غونديم" لقاءً معي، واستغللت الفرصة لسؤالها عن كيفية عملها في ظل ظروف يمكن أن يتم اعتقال الصحافيين فيها تعسفياً. سألتها: "هل يجعلك هذا الوضع أكثر حذراً؟"، فأجابتنني: "لا.. هذا يجعلنا أكثر جرأة".

لقد جعلوا نشاطي السياسي في الولايات المتحدة يبدو أليفاً بالمقارنة معهم. ولكن بعد ذلك، التقيت العديد من الكرد الشجعان منذ المرة الأولى التي انخرطت فيها مع الحركة الكردية في خريف ٢٠١١. وقد زرت دياربكر، وبعد ذلك روج آفا عدة مرات، وحضرت عدداً من المؤتمرات في أوروبا. ولكن رغم ذلك، لم أشعر أبداً بهذا القدر من المواجهة المحمومة بنفس القدر الذي شعرت به في إسطنبول. من داخل منزلي المريح في الولايات المتحدة، عملت على ترجمة كتب (من الألمانية إلى الإنجليزية) عن الحركة الكردية، ولكنني بهذا الشكل كنت أقاوم الأسد من خارج القفص. وها أنا أستخدم مصطلحاً مستعاراً تعلمته ذات مرة من الناشطة الكردية نيلوفر جوج، التي قالت إن "الكرد يناضلون من أجل العدالة بينما هم محتجزون داخل القفص مع الأسد".

خلال العام ونصف العام التالية على زيارة وفدنا في ٢٠١٦ إلى تركيا، أصبح "أردوغان" أكثر شراسة من السابق، خصوصاً في أعقاب محاولة الانقلاب والقمع التالي لها: شهدنا الاستفتاء يمنح "أردوغان" صلاحيات رئاسية واسعة، وشهدنا المزيد من الاعتقالات والاحتجاز لأغلب النواب البرلمانيين عن حزب الشعوب الديمقراطي، وشهدنا كذلك استمرار قمع المعارضين واضطهاد آلاف المواطنين. إن حرب حزب العدالة والتنمية على الكرد أصبحت أكثر وحشية. في عام ٢٠١٦، سألت "كورشو" عما إذا كانت

تركيا دولة فاشية أم لا، وقد أجابني: "نحن نقول دولة استبدادية سلطوية تتجه نحو الفاشية". واليوم، باتت تتوجه أكثر وأكثر نحو الفاشية.

حين سألنا عما يمكننا أن نقدمه لمساعدة الحركة الكردية، أجابتنا مجموعة من النساء بالقول:

نضالنا لا يكفي دون الدعم الخارجي... لا يمكننا رفع أصواتنا في تركيا لأنه حين نفعل ذلك، نتعرض للاعتداءات والتعذيب أو القتل. ارفعوا أصواتنا في دولكم. أخبروهم ما الذي يحدث للشعب الكردي. إن جرائم حرب ترتكب هنا. اضغطوا على العالم من أجل وقف هذا العنف. ٤٠ مليون كردي يواجهون خطر الإبادة. الأطفال يقتلون في أيادي أمهاتهم، وجثث الأجداد ملقاة في الشوارع دون محاسبة. نحن نطالبكم بحث دولكم على سماع أصواتنا وإيجاد طريق لوقف هذا. دولكم التي تفضل الانحياز إلى المصالح الاقتصادية.. اجعلوهم يأخذون حقوق الإنسان بجدية في اعتباراتهم.

لقاءي مع النضال الكردي من أجل الحرية

رادها دسوزا - باحثة في القانون بجامعة "ويستمنستر"

تعثرتُ في حركة "السلام في كردستان PIK" في لندن بالمصادفة. دفع الارتفاع الهائل لأعداد السجناء السياسيين في الهند- خصوصاً بعد بدء عملية "الصيد الأخضر" العسكرية التي استهدفت الشعوب الأصلية في وسط الهند عام ٢٠٠٩ والسجن الجماعي لـ"التاميل" في معسكرات الاعتقال بعد الإبادة في سريلانكا في العام نفسه- دفع الكثير من الآسيويين الجنوبيين والتاميل مثلي، إلى التوجه نحو المنظمات والأشخاص في لندن الذين يمكن يكونوا على استعداد لتدويل حملة إطلاق سراح السجناء السياسيين. لا يزال السجناء السياسيون يملؤون السجون في الهند بشكل أكبر من طاقاتها بكثير. طُلب مني التواصل مع حركة السلام في كردستان باعتبارها داعم محتمل. وللعجب، بدأ لقاء الحب الذي جمعني بالنضال الكردي من أجل الحرية في اللحظة الأولى التي التقيت فيها نشطاء حملة السلام في كردستان.

حين دعيتني "السلام في كردستان" للانضمام إلى وفد "إمرالي" الدولي الذي نظمته المفوضية الأوروبية التركية، كنت مترددة. ما الذي يمكنني- باعتباري مواطنة هندية يعاني بلدها من العديد من المشاكل المتعلقة بالسجناء السياسيين- أن أفعله لإطلاق سراح عبدالله أوجلان ورفاقه؟ في البداية، لم يكن لدي الكتيب السحري- جواز السفر الأوروبي أو البريطاني أو الغربي- الذي يمكنه فتح بوابات الهجرة بسهولة في مطارات العالم. لم أكن في موقع تأثير أو قوة في المؤسسات البريطانية والأوروبية والغربية، حتى أكون قادرة على التأثير على أي شيء. لم أكن حتى واحدة من "طبقات صناعة الرأي" - صحافية في صحيفة مرموقة أو شخصية إعلامية أو ممثلة أو محامية أو قاضية أو أكاديمية مؤثرة أو كاتبة، ولا حتى كوميديان- القادرة على فعل شيء حقيقي للتأثير على أي شخص لصالح إطلاق سراح السجناء السياسيين في تركيا، ومن بينهم "أوجلان"، الذي يعني الأبرّر من بينهم. علاوة على ذلك، وبعيداً عن كل تلك الاعتبارات السطحية، كان لترددي سبباً أكثر عمقاً.

باعتباري شخص شارك في حركة الحقوق الديمقراطية في الهند وجنوب آسيا على مدار ما يزيد على أربعة عقود، فإنني أعتقد أن مشكلة السجناء السياسيين من بين

المشكلات الغربية في "الديمقراطيات" المعاصرة. إن قدم مشكلة السجناء السياسيين تعود إلى قدم مؤسسات الدولة نفسها. كان السلاطين والملوك يلقون بالمعارضين في غياهب السجون. أنا أعلم ذلك. كان هؤلاء الحكام يعتبرون أنهم وُهبوا "الحقوق الإلهية" أو ينظر إليهم على أنهم "حماة الإيمان"، وكانت أفعالهم- على الأقل- تتفق مع النظرية السائدة بشأن الحكم المطلق. بعد ذلك جاء الاستعماريون. حين ألفت شركة "إيست إنديا" بآخر أباطرة المغول في الهند محمد بهادر شاه ظفر في المنفى في "رانكون" مدى الحياة في ١٨٥٧، كانت شركة تجارية هي من ألفت به في السجن وليس سلطاناً أو ملكاً على الإطلاق. بعد ذلك، أسس الحكم الاستعماري الجهاز القانوني بالكامل، الذي زخر بالتصنيفات وإجراءات المحاكمة وقوانين السجن وأدلة لسجن المعارضين السياسيين. ولكن آنذاك، كان هؤلاء استعماريون. يتوقع المستعمرون أن يسجن مستعمروهم معارضي الحكم الاستعماري. ولهذا السبب انضم جيلٌ أجيادي والأجيال السابقة عليه إلى النضال من أجل الحرية ضد الاستعمار على مستوى القارة.

لقد أريكت الديمقراطية، إيديولوجية الحداثة، مشكلة السجناء السياسيين. خلقت الديمقراطية توقعات للمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية للمعارضة حتى حين تستمر الدولة في ضبط هذه المجالات وتسجن المعارضين. إن الدستور الهندي الذي حظي بتأييد كبير، يضمن حرية الفكر والتعبير والمعتقدات، ومع ذلك على مدار فترة ما بعد الاستقلال، لم تخلُ السجون الهندية من المعتقلين السياسيين. بالمعنى الحرفي للكلمة، هناك تناقضٌ في المصطلحات بين المعتقلين السياسيين والديمقراطية.

إذا، كيف يمكنني رفض الانضمام إلى الوفد في الوقت الذي كنت أنا أيضاً أسعى فيه إلى الحصول على الدعم لقضيتنا من أجل المعتقلين السياسيين في الهند. ولهذا انضمتُ إلى الوفد. في أبريل ٢٠١٦، سافرنا إلى "ستراسبورج" للقاء عضو أمانة لجنة مناهضة التعذيب في مجلس أوروبا. كان هدفنا بسيطاً: لقد زار مسؤولو لجنة مناهضة التعذيب عبدالله أوجلان في ٢٠١٣. ولم يتمكن أحدٌ من الوصول إلى "أوجلان" أو لقائه- حتى محاموه- منذ أبريل ٢٠١٥. إن الحبس الانفرادي وحظر الزيارات الأسرية وحظر التواصل مع المحامين، هو خرقٌ واضح للتوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في ٢٠١٣. هل تقوم لجنة مناهضة التعذيب بزيارة أخرى للتأكد من ظروف احتجاز "أوجلان" والتحقق ما إذا كانت السلطات التركية امتثلت لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب عام ٢٠١٣؟

حين جلست في قاعة الاجتماعات في "ستراسبورج"، لم أتمكن من مقاومة مقارنة زعماء الجانبين. كان وفد السلام الدولي إلى "إمرالي" تحت قيادة القاضي الراحل عيسى موسى، القاضي الجنوب إفريقي الملهم والمحامي السابق لسجين سياسي شهير، هو نيلسون مانديلا. وعلى الجانب الآخر، كانت لجنة مناهضة التعذيب عينت أكاديمياً أوكرانياً رئيساً لها في ذلك الوقت، وقد كانت أوكرانيا هي بؤرة الاهتمام بسبب التعذيب الواسع وانتهاكات حقوق المعتقلين السياسيين. تباغت الحكومة الأوكرانية بشأن تعيين هذا الأكاديمي رئيساً للجنة مناهضة التعذيب، وزعمت أن "الانتخابات هي دليل على التطور العلمي الواضح للقانون الدولي في أوكرانيا بشكل عام"^١. ولكنها في الوقت نفسه، رفضت السماح للجنة الفرعية للأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بزيارة والتحقيق في مزاعم التعذيب وانتهاكات حقوق المعتقلين السياسيين في أوكرانيا^٢. تساءلت.. ما الذي فعله رئيس لجنة مناهضة التعذيب بشأن زيارة اللجنة الفرعية للأمم المتحدة إلى دولته^٣، إن كان قد فعل أي شيء من الأساس؟ ولكن الاجتماعات من النوع الذي كنت فيه، ليست هي اللحظة المناسبة للتفكير بشأن الحقيقة، وبالتأكيد ليست للحظات المناسبة لإعلان ما في نفس المرء. لقد عرفت هذا الأمر جيداً، ولذلك شعرت بالارتياح لأن لدينا القاضي "موسى" الذي كان متحدثاً لبقاً لطيفاً كريماً وصاحب مبادئ، ليتحدث باسمنا جميعاً.

بحلول نهاية الاجتماع، وكنوع من رد الفعل الاستنتاجي، قلت: "أدرس القانون في إحدى الجامعات، وعادة ما يسألني طلابي سبب عدم تحقق الأهداف المعلنة للقانون بشكل متكرر. أنا أحب أن أكون قادرة على إخبار طلابي أن القانون يوفر العدالة والأمل للكثيرين". على الفور اختفى السلوك الدمث لمسؤول لجنة مناهضة التعذيب، وسألني بجدّة: "هل تتحديني؟ عليك أن تتذكري أنه بسبب المفوضية الأوروبية والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان وحظر عقوبة الإعدام في تركيا.. لا يزال أوجلان حياً حتى اليوم". تذكرت أمراً ما قاله لي مفوض شرطة "مومباي" ذات مرة حين انضمت إلى مهنة القانون كمحامية شابة، قبل عدة عقود. قال لي وقتها: "تذكري دائماً.. ليس كافياً أن تكوني تعرفين القانون جيداً. يجب أن يكون سلوكك جيداً. عليك أن تتعلمي كيف تتحدثين إلى ضباط الشرطة بطريقة مناسبة واحترام". منذ ذلك الحين، ظلت تلك العبارات في ذاكرتي وعادت إلى السطح من جديد في مكتب "ستراسبورج". هل قلت شيئاً ينم عن عدم الاحترام؟ هل موقفي شديد الشفافية؟ لا زلت أطرح نفس السؤال رغم مرور عام ونصف العام. بعض المحادثات لا تزال محفورة في ذاكرتنا، وسيظل رد فعل مسؤول لجنة مناهضة التعذيب محفوراً في ذاكرتي لفترة طويلة. في الماضي، كانت هناك بروتوكولات متقنة كان على الناس

العادية اتباعها في حضور السلاطين أو الملوك. كانوا يعلمون أن عليهم أن يتملقوا الحكام ويقسموا بالطاعة والولاء لهم وأن يكونوا تابعين. لقد وعدت الديمقراطيات الحديثة بالمساواة بين الحاكم والمحكوم، والشفافية والانفتاح، ومساءلة الحاكم أمام المحكوم. ومع ذلك، في الواقع، فإن هذه الأشياء في حد ذاتها تجعل وجود البروتوكولات والممارسات التي تتم في حضور أصحاب السلطة، أمراً مبهماً. ربما يحتاج شخص ما إلى كتابة دليل تحت عنوان "كيف تتصرف في حضور المسؤولين حين تدعو لحملات من أجل حقوقك!".

لا يزال الواقع هو أنه بعد عام ونصف العام من لقاء وفد السلام إلى "إمراي" بلجنة مناهضة التعذيب، وبعد أربعة أعوام ونصف العام من التوصيات الأولى للجنة مناهضة التعذيب بشأن معاملة "أوجلان" في السجن، فإن الزعيم الكردي لا يزال محتجزاً بشكل انفرادي دون إمكانية الوصول إلى عائلته أو أصدقائه أو محاميه. في هذه الأثناء، لا يزال الوضع في تركيا يتدهور سريعاً، ولا تزال أعداد المعتقلين السياسيين ترتفع بسرعة شديدة، كما هو الحال في أنحاء العالم في الهند وسريلانكا والفلبين ورواندا وأوغندا، ودول عديدة أكثر من أن يتم ذكرها بالكامل هنا. لا يزال موميا أبوجمال محتجزاً في السجن بسبب آرائه عن الأمم السوداء في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨١، قضى أغلبها في الحبس الانفرادي، ولا يزال النشطاء في عاصمة "العالم الحر" - الولايات المتحدة - يقدمون الالتماسات إلى المحاكم بسبب احتياجاته الصحية. لا يزال يتعين علينا أن نفهم النطاق العالمي لقمع المعارضة السياسية والأعداد الهائلة للمعتقلين السياسيين في أنحاء العالم. إن كان هناك وقت في التاريخ هناك حاجة فيه إلى حملة دولية دائمة للإفراج عن المعتقلين السياسيين، فإن هذه اللحظة هي الآن.

إن عشقي لنضال الكرد من أجل الحرية أكثر من مجرد لقاء مع مسؤول في "ستراسبورج"، على الرغم من أهمية تلك اللقاءات. في الهند، كنت أعلم أن النضال الكردي هو واحد من "الحركات القومية"، كما هي معروفة في جنوب آسيا: كشمير وناجaland وتاميل إيلا مانيبور وآسام وبلوشستان وكارين، وغيرهم الكثير. إن مقاومة الاحتلال العسكري للأوطان ولقوانين السلطات الخاصة للقوات المسلحة لعام ١٩٥٨ في الهند، والطموحات الشعبية للتحرر، وأسباب قمع الدولة وحبس القادة، هي أمور مألوفة للكثيرين في المنطقة. وبالحديث عن نفسي، فإن النضال الكردي يبرز من بين الحركات القومية الأخرى لسبب مهم: المستويات الاستثنائية للحشد الدولي من قبل الشتات

الكردى. من خلال عملهم المتواصل والطاقة التي لا تنضب، جلب الشتات الكردى "القضية الكردية" إلى انتباه المسؤولين والرأى العام والمفكرين والخبراء والقادة السياسيين، بشكل لم تنجح سوى حركات قليلة أخرى فيه. فى عالم تحكمه عولمة الرأسمالية الدولية، تصبح النضالات والحركات المحصورة فى الحدود الوطنية غير مرئية لبقية العالم. إن عدم ظهورها للعالم يعزز أيدي الدول القمعية.

هناك الكثير مما يمكن للمهجرين فى أنحاء العالم تعلمه من الشتات الكردى. لا يمكن لأي شتات تنظيم أو حشد الرأى العام فى الخارج دون حركات قوية فى الداخل تمثل بديلاً سياسياً جاداً للشعب هناك. لقد تجاوز النضال الكردى الحركات القومية التقليدية وحول نفسه إلى حركة ديمقراطية واسعة النطاق تطالب بالتغيير من أجل الجميع فى المجتمع: الكرد وغير الكرد.. الرجال والنساء.. وكل الأعراق والإثنيات والديانات. لقد دمرت الحروب الاستعمارية الجديدة فى الشرق الأوسط البنية الثقافية والاجتماعية والطبيعية والمادية، اللازمة لحياة البشر. وفى خضم الفوضى والدمار الذى نشهده فى الشرق الأوسط اليوم، فإن وجود النضال الكردى من أجل الحرية يوفر احتمالات الأمل والمستقبل الإنسانى. وفى هذا الصدد أيضاً، هناك حركات قومية أخرى فى أماكن أخرى لديها الكثير لتتعلمه من النضال الكردى من أجل الحرية. هناك اعترافٌ بطيء ولكنه مستمر، فى الهند على الأقل، بأن النضال الكردى من أجل الحرية من بين أهم الحركات فى وقتنا الحاضر.

بالنسبة لى شخصياً، فتح النضال الكردى من أجل الحرية عالماً جديداً تماماً من البشر المذهلين والملهمين والصدقات الجديدة والتضامن الذى لم أكن لأجده لو لم أتمكن بالمصادفة من اكتشاف حركة "السلام فى كردستان" فى المملكة المتحدة. وبعيداً عن الصداقات الشخصية والتضامن، فتح النضال احتمالات إمكانية دولية جديدة. لقد اختفى التضامن الدولى مع الشعوب المقهورة من آفاق العديد من الحركات على مدار السبعين عاماً الماضية. ورغم ذلك، فإن الرأسمالية كعادتها دائماً، دولية فى نطاقها ولها دينامية عالمية وتواصل عالمى. نجحت الحركات المناهضة للاستعمار فى الماضى إلى أقصى حد ممكن فى ظروف تلك الأوقات، على الأقل جزئياً بسبب توجهاتها الدولية. إن الحركة الكردية تعيد من جديد احتمالات إعادة إحياء التضامن الدولى من جديد. سعت إلى حركة "السلام فى كردستان" فى لندن من أجل الحصول على دعم الحركات المختلفة لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين فى الهند، وانتهى بي الأمر أن أسأل نفسى عن كيفية

جعل الحركات الأخرى في الهند أكثر وعياً بالحركة الكردية. ومن هنا، جاء عشقي للنضال الكردي من أجل الحرية.

ملاحظات:

١. "Ukrainian lawyer Mykola gnatowskyy elected Chairman of European Committee of Torture Prevention," Embassy of Ukraine in the Republic of Latvia, March ٠٩, ٢٠١٥. <https://bit.ly/٢u١hl٠F>
٢. "UN torture prevention body suspends ukraine visit," human Rights house Foundation. May ٣١, ٢٠١٦. <https://bit.ly/٢IP٢QcD>.

سياسية من دول الباسيك في كردستان

ميرين جوروتشتيغ، محامية وعضوة بمجلس الشيوخ الإسباني وعضوة بالجمعية
البرلمانية بمجلس أوروبا (PACE)

ترجمة: جوزيه هوكر

انضممتُ إلى الوفد الثالث إلى "إمرالي" قبل أسابيع من الموعد المقرر له لإجراء زيارته التي استغرقت أسبوعاً واحداً إلى تركيا في فبراير/شباط ٢٠١٧. قبل شهل من هذا الموعد، تحديداً في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، أصبحتُ ممثلاً لـ"بوديموس" - لجنة تنسيقية تعمل ببرنامج اليسار الاجتماعي ضد الفساد السياسي والاقتصادي في إسبانيا وتحولت إلى حزب سياسي في يناير ٢٠١٤- في الوفد الإسباني للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. باعتباري أستاذةً للقانون الدستوري في جامعة إقليم الباسيك، فإن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا كانت دوماً محل دراسة بالنسبة إلي كلما توليت عملاً يرتبط بحقوق الإنسان. إن هذه الجمعية البرلمانية هي هيئة عابرة للجنسيات غرضها ليس تجارياً، وإنما تعمل وتركز على حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان. لدى الجمعية تحت تصرفها محكمة تكون أحكامها ملزمة، وبالتالي فهي مؤسسة تحمل أهمية كبيرة بالنسبة إلينا نحن الذين يسعون إلى توسيع مجال العدالة والمساواة باستخدام القانون كأداة.

خلال حياتي السياسية الجديدة التي بدأتها مؤخراً، فإن العملَ بشكل مباشر في مجلس أوروبا كان بمثابة فرصة عظيمة بالنسبة لي، حيث إنني كنت عازمةً على استغلال كل الفرص المتاحة لي للانضمام إلى مشاريع جديدة ولكسب المعرفة وفعل شيء ما.

حين دُعيت للمشاركة في وفد "إمرالي"، كانت معرفتي بالقضية الكردية ضئيلة إلى حد ما. لم يكن لدي سوى انطباعات ضبابية بشأن وجود نزاع في الشرق الأوسط، وضع أمة- الأمة الكردية- في مواجهة دولة مثل تركيا وجيرانها، إلى جانب الفكرة الضبابية بأن الشعب الكردي هو شعب يخضع لعنف الحرب وإذلال الإنكار كموضوع سياسي وثقافي. بدت فرصة زيارة منطقة خاضعة لتلك الظروف كعضو في وفد أوروبي، من أجل الاستماع إلى شهادات هؤلاء الناس والتأثير على مسارات أفعال (المظلمة وغير الديمقراطية بشكل

كبير) الحكومة التركية ونقل ما تعلمناه إلى مواطني بلدي ومؤسسات مجلس أوروبا، بدت بالنسبة لي وسيلة لا منازع لها لإعطاء معنى لنشاطي السياسي.

بتواضع شخص لا يعرف سوى القليل، ولكن بتفاؤل شخص أراد أن يفعل ما بوسعه، انضممتُ إلى وفد المشاركين ذوي الخبرة. وقد كنت واعية تماماً لظروفي الشخصية وكيف يمكن أن تؤثر على تصوري للمشاكل المطروحة أمامنا. في الواقع، كان لدي حدسٌ بأن هذه الظروف تحديداً هي السبب الذي دُعيت من أجله للمشاركة: كوني امرأة من إقليم الباسك ومحامية وبرلمانية.

آرائي كمحامية وبرلمانية

باعتباري برلمانية في مجلس أوروبا، تعلمت ببطء قدرة تركيا على التأثير على النقاشات في الجمعية، ولم يكن هذا فقط بسبب الإدانات التي وجهها بعض البرلمانيين الأتراك إلى الجلسة العامة فيما يتعلق بانتهاكات حكومتهم لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية ورفع الحصانات عن النواب البرلمانيين. كعضوة مميزة في الجمعية البرلمانية بمجلس أوروبا (تركيا تقدم مساهمات تطوعية إضافية إلى ميزانية المجلس)، تكشف نفوذ تركيا على المجلس إلى الرأي العام بشكل فاضح، حين أُلغيت إحدى جلسات النقاش بشأن تركيا على الرغم من أنه كان قد جرى تضمينها في الإجراءات الرسمية، خلال جلسة الجمعية في يناير ٢٠١٧. على الرغم من المعارضة الكبيرة داخل الجمعية (٩٤ صوتاً مؤيداً و٦٨ صوتاً معارضاً، وامتناع ١٩ عضواً عن التصويت)، قررت الهيئة التنفيذية للجمعية - بأغلبية صوت واحد فقط - تعليق جلسة النقاش وتحييد إرادة الأغلبية.

إن ممارسة الاستبداد وإساءة استغلال السلطات من جانب الحكومة التركية، لهو أمر شهدته بشكل مباشر منذ اليوم الأول لزيارتنا إلى تركيا. خلال اللقاءات الأولى مع عدد من الأحزاب السياسية الكردية في دياربكر (آمد)، كانت عدة عربات مدرعة تابعة لقوات الشرطة "تحمي" الاجتماع: توقفت المدرعات على الجهة المقابلة للمبنى بشكل مباشر، وكانت مسلحة كما لو أنها تستعد لحرب، وقام عناصرها بالتقاط صور لنا عدة مرات فيما يوجي بنزعة ترهيب. لم تكن هذه هي المواجهة الوحيدة التي خاضها وفدنا مع الشرطة، وهي دليل على كيفية تصرف الدولة التركية من خلال قواتها الأمنية.

إن كانت هذه الأفعال وهذا السلوك الترهيبى ظاهرةً بقوة خلال اجتماع مغلق لوفد سياسي أوروبي سيعود أعضاؤه إلى دولهم خلال أسبوع، فما الذي قد يحدث للمرأة أو الرجل الكردي حين يحاولون طرح معارضة سياسية دائمة لنظام الحكم؟ كل من التقيناهم في تركيا كان بإمكانهم تقديم معلومات عن الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. إن هذه المعلومات هي النتيجة المرجحة لأفعال دولة- كما شهدت بنفسى- تتعامل بوحشية مع مواطنيها، وتتسلح لاستخدام القوة ضدهم وضد التعددية. في وقت لاحق، حظينا بفرصة لنعلم- من خلال شهادة محامييه- عن وضع العزلة التامة الذي يُحتجز فيه القائد الكردي عبدالله أوجلان في سجن "إمرالي".

آرائى كامرأة من إقليم الباسيك

على الرغم من أننى عشت حياتى كبالغة تحت حكم أنظمة سياسية تأسست على الديمقراطية، فإننى وُلدت حين كان الديكتاتور الفاشى فرانثيسكو فرانكو لا يزال على قيد الحياة. وبالتالي، فإن تأثيرات الديكتاتورية علىّ ليست حديثة وحسب وإنما أشعر بها مباشرة في بعض الحالات.

المثال على ذلك هو اسمى، فحين وُلدت كان استخدام اللغة الباسكية (البشكنشية) محظوراً، وكذلك كانت الأسماء الباسكية. وقد سجلني والداي- اللذان أرادا دوماً أن يطلقا علىّ اسماً باسكياً- في السجلات القانونية باسم إسباني. وقد كان هذا الوضع حتى بات من الممكن تغيير الأسماء المسجلة في السجلات الرسمية، وتطويعها مع لغة الباسك، بعد تبني الديمقراطية. وعلى غرار الكثيرين، لدي اسمين: اسمٌ حقيقى واسم رسمى.

إن مسألة اسمى هي مجرد مثال واحد، ولكن هذا الأمر نموذجى بالنسبة للأنظمة التي تنكر حق الأقليات الثقافية في خصوصياتهم الثقافية، وترفض استخدام أو الاحتفاظ بلغتهم أو مراجعهم التاريخية وعاداتهم. هذه الأنظمة تعارض أشكال الثقافة التي تميز الجماعات المختلفة، إنها أنظمة تستخدم القوة ضد جهود الأقليات من أجل نيل مجالاتهم السياسية والمؤسسية الخاصة. خلال عهد ديكتاتورية "فرانكو"، تعرض عددٌ كبير من تلاميذ المدارس إلى الضرب بسبب التحدث باللغة الباسكية، وأجبروا على خوض معاناة أكبر إذا كانوا من مناطق ريفية. كل الإشارات التي تبرز هذا الاختلاف ألغيت من

الكتب الدراسية. تحت حكم "فرانكو"، فرضت السلطات غرامات على استخدام اللغة الباسكية، وحُرم الناس من حق التجمع. كان مجرد الطموح إلى الحكم الذاتي يعد جريمةً جنائية، وقد اكتظت السجونُ بمئات المعتقلين من سجناء الضمير.

في دياربكر، التقيت شخصاً يشاركني نفس قصتي في أن لديه اسمين، مع اختلاف بسيط هو أنه لا يزال غير قادر على تسجيل اسمه الكردي رسمياً. كان نفس التاريخ من الإنكار والازدراء والإذلال والقمع، حاضراً بقوة في الشهادات التي استمعنا إليها من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات والصحافيين، بشأن احتمالات ممارسة الشعب الكردي حق تقرير المصير.

لقد جعل ترسيمُ الحدود في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى، الشعب الكردي مقسماً بين أربع دول: العراق وسوريا وإيران وتركيا. النصف منهم تقريباً- تحديداً ٢٥ مليون- يعيشون كمواطنين أترك في تركيا كـ"أمة بلا دولة". لديهم لغتهم الخاصة (ولهجتها) وعاداتهم وتاريخهم. إن الحركة الكردية تطالب بالاعتراف بحقوقهم كأقلية ثقافية: وهذا يعني الاعتراف باللغة الكردية كلغة للدراسة والتواصل، بالإضافة إلى الاعتراف الدستوري بمنحهم وضع قانوني خاص في إطار الدولة التركية والسماح لهم بالدفاع عن قيمهم الثقافية. ومع ذلك، فإن تصوّر الحكومة التركية عن السلام الاجتماعي باعتباره نتيجة لانتصارها ضد التمرد الداخلي -من وجهة نظرها- يتحدى وحدة الأمة التركية، التي تُفهم في إطار المصطلحات المركزية والاستيعابية.

لهذا السبب، فإن الوضع الحالي للکرد في تركيا هو وضعُ حرب، بالمعنى الحرفي للكلمة. هذا هو الوضع على الرغم من حقيقة أن المطالبَ الحالية للحركة الكردية (باستثناء النضال المسلح كوسيلة بالطبع)، يمكن ترجمتها بسهولة إلى حقوق للأقليات الثقافية في إطار مجتمع ديمقراطي متنوع، حيث إن حقوقَ الأقليات مُعترفٌ بها في ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات، وأيضاً من جانب معاهدة مجلس أوروبا لحماية الأقليات القومية.

كل هذا يقودنا إلى أن نستنتج أن حكومة "أردوغان" هي حكومة سلطوية تستخدم الإرهاب والانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦، كذريعة لعدم احترامها المبادئ الأساسية للدولة الديمقراطية أو نظام القانون.

الطريق إلى السلام لا يزال طويلاً:

تغيير الآراء بشأن القضية الكردية

آندريه هانكو

عضو البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

من خلال عضويتي في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في "ستراسبورج"، تعاملتُ بشكل مكثف مع القضية الكردية والنزاع الكردي-التركي. وباعتبار مجلس أوروبا هو أقدمُ وأكبر مؤسسة أوروبية تعمل على حقوق الإنسان، فإن المجلس دائماً ما كان يجذب الكثيرين من الذين عانوا نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان إلى "ستراسبورج". وقد كان ممثلو الحركة الكردية، ومن بينهم محامو "أوجلان"، زواراً دائمين هنا.

منذ أن عُينت في مجلس أوروبا، استغللت كل الفرص التي سنحت لي لتعزيز معرفتي بتطور النزاع الكردي-التركي، وفي عدة مناسبات- إلى جانب أعضاء آخرين بالجمعية البرلمانية- تقدمتُ بطلبات إلى السلطات التركية لزيارة "أوجلان" في السجن. وبسبب هذا الانخراط، كان واضحاً بالنسبة لي أنه يجب أن أشارك في وفد "إمرالي".

إنه لمن المثير أن أصف المناقشات بشأن القضية الكردية في الجمعية البرلمانية، ففي بداية نشاطي هناك في السنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، لم تلعب القضية الكردية دوراً كبيراً في هذه الدورة البرلمانية للدول الأوروبية. لا أزال أذكر كيف أن مستمِعاً أخبرني بعد خطاب في قاعة الجمعية العامة في ٢٢٠١١، أنني الشخصُ الأول على مدار سنوات طويلة الذي أستخدم مصطلح "الكرد" في الجمعية البرلمانية. حين تحدثت عن حزب العمال الكردستاني وقوانين مكافحة الإرهاب التركية في اجتماع اللجنة في باريس ٢٠١٢، كان الحضور هادئاً إلى حد أنه كان بالإمكان سماع صوت دبوس يرتطم بالأرض. وقد فسرت هذا الموقف على أنه خليط من القمع والخوف من إمكانية ارتباط المرء بهذا الموضوع.

قد يوضح أحدُ الأمثلة في عام ٢٠١٢ مدى هذا الخوف المنتشر: تقدمت بطلب إلى زيارة نواب حزب السلام والديمقراطية المعتقلين: سلمى إرماك في دياربكر (آمد)، وفصيل

ساري يلديز في ماردين (ميردين). بالمصادفة، كان تاريخ الزيارة المقترحة هو الرابع من أبريل/نيسان ٢٠١٢. عادة ما كان يتم الموافقة على هذا النوع من الطلبات في غضون أسبوعين من جانب السلطات التركية. ولكن في هذه الحالة، لم أحصل على الإذن بعد أسبوعين، ولكنني كنت قد سافرت بالفعل إلى "إسطنبول" لإجراء مناقشات سياسية. حين ذكرت لممثلة منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن طلبي لم يتم الموافقة عليه بعد وعرضت عليها الوثائق، تحول وجهها إلى الشحوب وقالت لي: "أنت قدمت طلب زيارتهم في يوم ميلاد أوجلان". وقد نصحت بسحب الطلب، وإلا فإنني سأواجه تهمة التعاطف مع "أوجلان". بعد وقت قصير من محادثتنا، حصلت على الإذن رغم ذلك. لم يشر أي ممثل للسلطات التركية إلى هذه المسألة. من خلال هذا المثال، أود أن أوضح وجهة نظر حول كيفية استخدام مصطلح "الإرهاب" لإثراء البرلمانين والصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان عن هذا النوع من الأنشطة.

تغير هذا المزاج السائد بوتيرة بطيئة مع تأسيس حزب الشعوب الديمقراطي واحتجاجات "جيزي بارك". وبدأ المزيد من البرلمانين من المجموعات السياسية المختلفة، النظر إلى الحركة الكردية ليس على أنها مصدر للأنشطة الإرهابية وإنما باعتبارها قوة محتملة نحو الديمقراطية في تركيا. وقد كانت ذروة هذا التطور في مجلس أوروبا في أبريل/نيسان ٢٠١٣، حين تبنت أغلبية أعضاء المجموعة البرلمانية تعديلاً اقترحته بعدم الإشارة مرة أخرى إلى حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية. وبدلاً من ذلك، يجب أن يتم قصر التركيز في الوصف على النزاع من حيث الوفيات الـ ٤ ألف التي نتجت عنه، وبذلك كان المصطلح أكثر حيادية. في ذلك الوقت، كانت هناك آمال واسعة بأن مفاوضات السلام الرسمية، بين ممثلي السلطات التركية وعبدالله أوجلان، ستقود إلى النجاح.

المشكلة الرئيسية المتعلقة بتصنيف الإرهاب، في مقابل طرف مسلح في النزاع، هي أن محادثات السلام مع "تنظيم إرهابي" مستحيلة تقريباً، لأن أي تواصل مع مثل هذه التنظيمات سيكون محظوراً. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك تعريف دولي متفق عليه للإرهاب، وهو ما يفتح الباب أمام التعسف في إلصاق هذا الوصف بالأطراف المختلفة.

خلال رحلتي إلى تركيا، أشارت منظمات حقوق الإنسان مثل "هيومن رايتس ووتش" بشكل متكرر إلى الاستخدام المفروط والممنهج لمصطلح "الإرهاب" في تركيا. ولسوء الحظ، تبنت الحكومة الألمانية بشكل خاص النسخة التركية الرسمية للنزاع مع حزب العمال

الكردستاني: كانت ألمانيا هي أول دولة أوروبية تصنف "بي.كا.كا" كتنظيم إرهابي، وقد حدث هذا في عام ١٩٩٣ حين كان مانفريد كانتر (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي) وزيراً للشؤون الداخلية. وقد توسع هذا التصنيف آنذاك، بتضمين حزب العمال الكردستاني في لائحة الإرهاب الأوروبية. هناك العديد من الانتقادات تجاه الأساليب التي يتم وضع لوائح الإرهاب بها. إن تضمين منظمات على اللائحة هو قرار يتم اتخاذه في إطار مجموعات عمل تابعة للاتحاد الأوروبي بشكل غير شفاف، وغالباً ما يكون الأمر بمشاركة أجهزة الاستخبارات. ليست هناك إجراءات قانونية لرفع اسم منظمة ما من هذه اللائحة. وقد أشارت الجمعية البرلمانية بمجلس أوروبا بالفعل إلى هذه العيوب في النظام القانوني في ٢٠٠٧.

لقد تزامن وفد "إمرالي" في فبراير ٢٠١٦، الذي قاده القاضي عيسى موسى المحامي السابق لـ"نيلسون ماندبلا"، مع لحظات كان النجاح في الحصول على زيارة لـ"أوجلان"، غير مرجح بسبب التطورات السياسية الداخلية، على الرغم من المستويات الرفيعة المشاركة في الوفد. ومع ذلك، كان ولا يزال من الحق أن تجري محاولات لجذب انتباه الرأي العام إلى شخص يُنظر إليه من جانب قطاعات عريضة من الحركة الكردية على أنه القائد الأهم بالنسبة إليهم. قبل نحو عام ونصف العام من زيارة الوفد، وبعد انتكاسته الانتخابية في يوليو ٢٠١٥، قرر الرئيس "أردوغان" أن يحقق هدفه في النظام الرئاسي السلطوي من خلال رفع حالة الاستقطاب في المجتمع. وقد ألغيت محادثات السلام وعادت الحرب إلى المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا.

لم أكن متفاجئاً إلى حد كبير بأن السلطات التركية المختصة لم تستجب حتى لطلب الوفد، والذي سعى أيضاً إلى إعادة استئناف محادثات السلام وعرض الحوار. وفي الوقت نفسه، كان من المهم بالنسبة إليّ كعضو في البرلمان الألماني، أن أظهر دعمي لهذا الوفد.

لسنوات طويلة، لعبت ألمانيا دوراً مشيناً في النزاع الكردي التركي. كان اعتقال "أوجلان" في ١٩٩٨ في إيطاليا، مستنداً على مذكرة اعتقال ألمانية. في الوقت نفسه، تخلت الحكومة الألمانية التي تكونت آنذاك من الخضو والديمقراطيين الاشتراكيين، عن أي رغبة في تسليمه إليها وبالتالي فتحت الباب أمام احتمالات تعرضه للاختطاف غير القانوني في "نيروبي" من جانب الاستخبارات التركية، ونقله إلى تركيا. في وقت سابق، كان سبق له أن تقدم بعدة طلبات لم تنجح للجوء في عدد من الدول الأوروبية.

حتى يومنا هذا، لا تزال ألمانيا واحدةً من بين المصدرين الرئيسيين للأسلحة إلى تركيا، وهي أسلحة تستخدم أيضاً ضد السكان الكرد في تركيا. في ألمانيا، يتم تجريم الروابط الكردية أيضاً في تعاون وثيق مع السلطات التركية لا يزال مستمراً على الرغم من تدهور العلاقات الألمانية التركية على المستوى الدبلوماسي. حتى الآن، لم يؤد الإدراك المتزايد في الدوائر الحكومية التركية بشأن مسار "أردوغان" غير الديمقراطي، إلى أي تغيير في السلوك تجاه الحركة الكردية، والتي تعتبر الأكثر تأثراً بهذا المسار.

إن مستقبل "أوجلان" والحل السلمي المحتمل للنزاع الكردي التركي مرتبطان بشكل وثيق من خلال التطورات السياسية الداخلية في تركيا. من خلال التلاعب فقط، نجح "أردوغان" بصرامة في الحصول على الأغلبية في استفتاء أبريل ٢٠١٧ بشأن نظامه الرئاسي السلطوي. في كل المدن الرئيسية، وفي إسطنبول تحديداً، لم ينجح في الحصول على الأغلبية رغم التلاعب والتزوير في الأصوات. في الوقت نفسه، هناك مناخٌ من الخوف والترهيب يخنق الحياة العامة بشكل مكثف. إن ضرورة استئناف محادثات السلام يجب أن تكون متزامنة مع كسر مناخ القمع. ومن المهم أن تنتبه الأطراف الدولية إلى هذا الوضع. ويجب أن يتضمن هذا الانتباه إلى وضع عبدالله أوجلان.

تدريب على الإدراك

أوغموندور جوناثان

وزير آيسلندي سابق تولى وزارات الصحة والعدل والداخلية

عضو سابق بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

موطني هو دولة صغيرة، آيسلندا، لدينا فقط ٣٣٠ ألف نسمة من السكان. ولهذا، فإن حضور حشد إلى جانب ما يقرب من مليون شخص كان بمثابة خبرة كبيرة لي، وهو ما شهدته في دياربكر (آمد) في كردستان، في مارس/آذار ٢٠١٤. كانت تلك هي زيارتي الأولى إلى هذه الأجزاء، وقد كنت متحمسا لفهم سياسات العلاقات التركية الكردية.

قرأتُ عن محادثات السلام التي جرت على مدار عامين، وكنت قد شعرت بالحيرة لسماع نغمة عدوانية على ما يبدو عبر مكبرات الصوت في الحشد الذي أقيم للاحتفال بعيد النوروز. كانت النبرة السياسية واضحة تماما. كانت هناك خطابات عدة، ولافتات وشعارات يتم التلويح بها في الهواء، ومن بين الحشد كان يمكن رؤية أسراب من الرجال كانوا- بحسب ما قيل لي- مقاتلين جاؤوا عبر الحدود من سوريا من أجل الاحتفال بعيد النوروز إلى جانب رفاقهم الكرد، ومن أجل استغلال الفرصة للتعبير عن التضامن: التضامن الكردي. كانت الأجواء حماسية.

كان واضحا للمراقب أن هذه الحشود تعبر انتباهها خاصاً إلى رسالة يتم قراءتها أرسلها عبدالله أوجلان. كل هذا كان يتم ترجمته لي. وبشكل تدريجي، كان يتبدى لي أن اللهجة التي بدت عدائية كانت تسير كلها في اتجاه واحد: الدعوة إلى السلام، والسلام التفاوضي. "دعونا نتمسك بالتزامنا بعملية السلام. هذا يتطلب الشجاعة.. دعونا نكون شجعاناً". كانت هذه هي الرسالة التي تبث عبر المنصة. لم تكن هذه الرسالة في خطاب واحد بل كانت في كل الخطابات التي ألقيت. كانت الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ هي فترة ذوبان جليد العلاقات بين الحكومة المركزية والكرد. آنذاك، كان هناك إيمانٌ صادق بأنه تلوح في الأفق احتمالية تحقيق المزيد من الحقوق الديمقراطية والاعتراف بالاستقلال الثقافي، بما في ذلك ليس التحدث باللغة الكردية فقط وإنما تعزيزها وتطويرها كذلك. أينما ذهبت،

كانت هناك أجواء إيجابية تفاؤلية سائدة. ولكن هذا التفاؤل كان قد ذهب حين زرتُ دياربكر (آمد) في فبراير/شباط ٢٠١٧ كعضو في وفد "إمرالي". بعد انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، ومع انتصار حزب الشعوب الديمقراطي وخسارة "أردوغان" أغليبيته، كانت التطورات قد أخذت منعطفًا حادًا.

كل من وقع العرائض التي تدعو إلى دعم عملية السلام بين الكرد وأنقرة- وقد التقينا هؤلاء الأشخاص- أصبحوا يصنفون الآن على أنهم "متعاطفين مع الإرهابيين". أُقيل العديد منهم من وظائفهم وكانوا ليصبحوا بلا أي وسيلة للعيش لولا الدعم المجتمعي غير الرسمي. كثيرون منهم انتظروا المحاكمات بنوع من الخوف والترقب، فقد كانوا يعلمون أن مصيرهم في السنوات المقبلة سيتم تقريره داخل غرفة المحاكمة، وما يتم تقريره داخل غرف المحاكمات كان يعتمد على النزوات السياسية. لم يكن أي من هذا مفاجئًا بالنسبة لي، فقد كنت أتابع- بالتأكيد- الأوضاع التي تتدهور وتزداد سوءًا. لقد شرحت لي منظمات حقوق الإنسان- مثل منظمة العفو الدولية- في مناسبات عدة، كيف أن القوات المسلحة التركية والمجموعات شبه العسكرية المرتبطة بالحكومة، ترتكب فظائع وانتهاكات تعتبر خرقًا خطيرًا لحقوق الإنسان. وقد كانت هناك تقارير قُدمت إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في هذا الشأن، حين كنت عضوًا. تلك التقارير أشارت إلى أن مئات الآلاف من الأشخاص أجبروا على ترك منازلهم، وحُرموا من الكهرباء والماء وخضعوا لحصار عسكري دام لأشهر طويلة. كانت هناك تقارير مستقلة موضوعية لا يمكن الشك في مصداقيتها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الضخمة في تركيا، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب. كل هذا شهدته بنفسه.

مع ذلك، وعلى الرغم من أن المرء قد يكون مدركًا لتلك الانتهاكات الخطيرة، فإن الوضع مختلف تمامًا حين يشهد المرء هذه الانتهاكات بنفسه من خلال لقاء الضحايا: الضحايا الذين عانوا من الاضطهاد بأنفسهم أو تعرضت عائلاتهم للأذى، أو المضايقات أو القتل. إن هذا الأمر يعد مختلفًا تمامًا وله أثر مختلف تمامًا عن مجرد قراءة التقارير. وبالمثل، فإن حضور المحاكمات التي يخضع فيها الأشخاص المنتخبون ديمقراطيًا الذين سُجنوا لفترة طويلة للاتهامات على أسس زائفة ومفبركة، يعد تجربة مرعبة تمامًا.

لماذا سميت هذا المقال تحت عنوان "تدريب على الإدراك"؟ إن المشاركة في وفد "إمرالي" ساعدتني على فهم وإدراك محنة الكرد بشكل أكبر وأعمق من ذي قبل. وسأعطيكم ثلاثة أمثلة تعمق فيها إدراكي للمسألة.

المثال الأول، أود أن أذكر المعلومات الضخمة المعقدة التي تلقيناها- معلومات لا يتم الإشارة إليها بشكل عام في في وسائل الإعلام الرئيسية. كان من المفيد لنا أن يتم تقديم المعلومات بشكل منظم، وهي معلومات عن مدى حدوث عمليات الاضطهاد- من قتل وتعذيب للأبرياء وحرمان المواطنين العاديين من الحقوق الأساسية وإغلاق وسائل الإعلام وتقييد المناقشات الحرة والمفتوحة. لقد أخبرتنا المعلومات التي يتم نشرها في وسائل الإعلام الدولية بشأن اعتقال السياسيين والمحامين والمدرسين، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تجري ضد فئات أخرى غير هذه الفئات، لم يكن يتم الحديث عنها كثيراً. بعد زيارتنا، كانت لدينا صورة أوضح عن شعب يتعرض للإرهاب بالكامل: الديمقراطية يتم تقييدها، والمجتمع يتعرض للخنق.

المثال الثاني، أنني تلقيت درساً مهماً عن الطريقة التي يلعب فيها العالم الخارجي بشكل غير نظيف ضد الكرد. جميعنا شهدنا اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى لحلف "ناتو" في بروكسل في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٥، والذي تجاهل تماماً تصاعد العنف الدولة وإرهابها ضد الكرد. قبل زيارتنا، تعرض بعضنا لطرق خفية للانحياز إلى جانب السلطات التركية. بعض أعضاء فريقنا تم تحذيرهم من جانب وزارات الخارجية في دولهم لعدم الذهاب إلى الأجزاء الكردية في تركيا، حيث إنهم لن يكونوا في أمان كامل هناك. ووفقاً لذلك، قالت شركات التأمين إنها لن تؤمن على حياة من يسافر إلى الأجزاء الكردية في تركيا. كانت تلك التصريحات بالطبع مشحونة سياسياً، حيث إن الغرض كان واضحاً جداً وهو إثناء الناس عن المشاركة في مثل هذه المهام التي نشارك فيها. وقد تبين أن المرات الوحيدة التي شعرنا فيها بالتهديد، كانت حين التقينا المجموعات شبه العسكرية- مثل الشرطة وغيرها- التي كانت تعمل عند وصولنا إلى دياربكر، في طريقنا إلى مركز المدينة. وحين التقينا مجموعات حقوق الإنسان وممثلي النقابات العمالية، ذكرنا الجيش التركي من خلال تواجده المكثف وعرضه لأسلحته، بأن أي خروج عن النص من جانبنا لن يتم التسامح معه. وقد فهمنا هذا نصاً كما لاحظناه، أي أنه كان تهديداً مباشراً.

الدرس الثالث الذي اكتسبته من هذه الزيارة، كان التجربة الاستثنائية بلقاء السجين السياسي فرحات إنجو، والحصول على المزيد من التفاصيل بشأن قضيته. لماذا هو؟ السبب هو ما يلي: حين حضرت مؤتمر المفوضية الأوروبية التركية في بروكسل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، أبلغنا أن عدداً كبيراً من رؤساء البلديات المنتخبين ديمقراطياً تعرضوا للاعتقال، وبالمثل تم اعتقال عدد كبير من أعضاء البرلمان المنتخبين ديمقراطياً.

بتشجيع من أصدقائي وزملائي، قررت اختيار سجين واحد ووضعت في اعتباري فكرة أخذه كنموذج أساسي، وكنت أعلم تمام العلم أن الأمر الوحيد الذي يمكنني فعله من أجله، هو أن أحاول فهم قضيته وأجعل أكبر قدر ممكن من الناس يدركها أيضاً. من خلال هذا، فإنه سيكون بمثابة مثال على مصير آلاف المعتقلين الآخرين.

إن السجين الذي اخترته لكي أعلم عنه كل شيء- وتحديدًا الظروف التي أدت إلى اعتقاله وبعدها ظروفه في السجن- كان نائباً كردياً شاباً في البرلمان التركي، وهو فرجات إنجو. علمت أنه كان في أوائل الثلاثينيات من العمر، وقد وُلد في عام ١٩٨٥ في حي "شرناق"، ودرس هندسة التعدين وانخرط في هذا العمل حتى تم انتخابه إلى البرلمان التركي في يونيو ٢٠١٥ عن حزب الشعوب الديمقراطي.

ومن أجل أن أفهم مصيره، كان لزاماً علينا العودة عدة سنوات إلى الوراء، قبل تحسن العلاقات مباشرة. في ٢٨ ديسمبر ٢٠١١، هاجمت القوات الجوية التركية مجموعةً من الأشخاص في منطقة الحدود الجبلية بين تركيا والعراق. قُتل في ذلك الهجوم أكثر من ٣٠ شخصاً - تحديداً ٣٤- أغلبهم مراهقون لا يزالون في العقد الثاني وأوائل العشرينيات، وهو ما عُرف لاحقاً باسم مذبحة "روبوسكي". كان أغلب هؤلاء القتلى أعضاءً في عائلة "إنجو"، ومن بينهم شقيقه الشاب وابن أخيه. تعرضت الجثث لنيران شديدة بعد الهجوم القاتل، إلى درجة أنه كان من الصعب التمييز بين الجثث والتعرف عليها. لا أود أن أترك هؤلاء الشباب والأطفال على أنهم مجرد أرقام. كانوا في مقتبل عمرهم، وهذه هي أسماؤهم حتى لا يتم نسيانهم ولتذكيرنا جميعاً بأن الأمر يتعلق بما هو أكثر من مجرد أرقام: صالح أوريك، بدران إنجو، آدم آنت، إركان إنجو، شيفان إنجو، محمد إنجو، بلال إنجو، أصلان إنجو، محمد علي طوسون، سافاش إنجو، أورهان إنجو، نادر آلم، جلال إنجو، فاضل إنجو، محسن إنجو، شيرفان إنجو، يوكسل أوريك، جمال إنجو، جيهان إنجو، فيدات إنجو، سرحد إنجو، صالح إنجو، أوزكان يوسال، حسين إنجو، نيفذات إنجو، حمزة إنجو، سليم إنجو، زيدان إنجو، سيدان إنجو، حوسنو إنجو، صلاح الدين إنجو، عثمان كابلان، عبدالسلام إنجو، شرف الدين إنجو.

ما السبب الذي أعلنت عنه الحكومة التركية لتبرير هذه الجريمة؟ السبب هو القضاء على عمليات التهريب. تم الكشف عن مجموعة من المهربين، بحسب ما قيل آنذاك، وبالتالي تم تنفيذ الهجوم. كان هذا هو التفسير الرسمي، بينما اعتبر آخرون أن هذا الأمر كان عملاً إرهابياً. كان معروفاً على نطاق واسع أنه تجري عمليات تجارة في الجبال في هذه المنطقة عبر الحدود. وحتى إذا كان الأطفال ينقلون النفط والسجائر على الحمير، كما ادعت السلطات التركية في هذه القضية، فإن هذا لا يمكن أبداً أن يكون تبريراً لإعدام أطفال فقراء لم يؤذوا أحداً بالحمير التي يستخدمونها.



**لقاء مع عضو البرلمان التركي عن حزب الشعوب الديمقراطي فرحات إنجو
عشية إطلاق سراحه من السجن. وقد اعتقل مرة أخرى بعد ساعات
معدودة من هذا اللقاء. إسطنبول، فبراير ٢٠١٧.**

كان الحزن والغضب والحاجة الملحة لتطبيق العدالة مصاحبين دوماً للشباب فرحات، وقد طالب بإجراء تحقيق عادل في هذا الهجوم، ولكن دون فائدة. وقد دفع نضال "إنجو" في النهاية إلى انخراطه سياسياً ومجتمعياً، إلى أن تم انتخابه عضواً في البرلمان التركي في عام ٢٠١٥. وبعد ما يزيد على عام بقليل، في ٤ نوفمبر ٢٠١٦، اعتُقل "إنجو" في مطار إسطنبول بينما كان في طريقه لحضور اجتماع في بروكسل. تم سحب كل وثائق التعريف الخاصة به ووضعه في السجن، وقد تم احتجازه منذ ذلك الحين، مع وجود استثناء واحد سأتطرق إليه فيما بعد.

مع ذلك، دعوني أخبركم أولاً أنه وجّهت ١٧ تهمة ضد فرحات إنجو، واحدة من بينهم عقوبتها الإعدام. هذه التهمة تتعلق بزيارة حاكم أولوديري إلى القرية التي كان يعيش فيها ضحايا المذبحة. أراد الحاكم من عائلات الضحايا قبول التعويض والموافقة على عدم رفع الدعاوى ضد الدولة التركية. ولكن القرويين نظموا مظاهرة احتجاجية لرفض محاولات الحاكم والمطالبة بتحقيق شامل. خلال هذه المظاهرة، اعتدى جنود الحكومة على القرويين، الذين ردوا في المقابل بمحاولة الدفاع عن أنفسهم، وكان من بينهم "إنجو". كانت تلك هي "جريمته". هذا الفعل الديمقراطي والدفاع المدني، يُسمى الآن من جانب النائب العام التركي، بـ"مقاومة سلطات الدولة".

بالانتقال سريعاً إلى فبراير/شباط ٢٠١٧، حين كان وفد "إمرالي" في طريقه إلى إسطنبول، ووصلتنا أنباءً لم تكن متوقعة على الإطلاق بأن "إنجو" قد أطلق سراحه من السجن تزامناً مع وصولنا تقريباً. كنت على تواصل مع محاميه وتم ترتيب لقاء معه في الفندق الذي نقيم فيه. أخذت بعض الصحف من آيسلندا كانت تحتوي على مقالات كتبتها بشأن "إنجو"، على أمل نقلها إليه. ولكن ها هو الآن ألتقيه شخصياً، وبات بإمكانني أن أعرض عليه هذه التغطية الإعلامية خلال لقائي معه شخصياً. ولكن لم تدم هذه البادرة طويلاً، ففي اليوم التالي، أُعيد "إنجو" إلى السجن من جديد. وقد تم اعتقاله في المطار بينما كان في طريقه إلى موطنه للقاء عائلته وأحبائه في شرق تركيا، كردستان.

بالتأكيد هناك دروسٌ كثيرة يمكننا أن نتعلمها من الكرد غير التي ذكرتها في هذا المقال: الأهمية التي يعلقونها على الديمقراطية، ليس فقط بالقول وإنما بالفعل، وكذلك تأكيدهم على المساواة بين الجنسين وليس بالقول فقط، وكذلك- وهنا أشير إلى عبدالله أوجلان قائداهم المعتقل- إرادته وتصميمه على إعادة تقييم معتقداته وأساليبه السابقة. في الواقع، هذا درسٌ يجب أن يتعلمه العالم بأكمله.

من داخل السجن، أرسل "إنجو" رسالة عُرضت في المؤتمر سابق الذكر في "بروكسل" الذي عقدته المفوضية الأوروبية التركية. وفي هذه الرسالة، دعا إلى التضامن ضد القمع، وذكرنا بأن التضامن سيسود في النهاية. ومن آيسلندا أرسلُ إليه مرة أخرى هذه الرسالة، بأن أحداً لن ينساه هو أو الكرد الذين يناضلون، حتى تسود العدالة في النهاية.

"من فضلك.. انقل للناس حكايتي"

الأب جوريان

قس كاثوليكي ورئيس لجنة العدالة والسلام في "ويستمنستر"

هذه الكلمات.. "من فضلك أنقل للناس حكايتي"، تلخص الكثير عن أسباب انخراطي في القضية الكردية التركية وفي حركة السلام والعدالة بشكل عام. بعض الناس ليس لديهم صوت يتحدث بلسانهم، وهو يحتاجون من ينقل عنهم حكاياتهم.

بالعودة إلى عام ٢٠٠٣، حين وصلتُ إلى الغرب الأخضر في حي "هارينجي" في لندن، أصبحت على دراية بالمركز الكردي في الأبرشية التي عُينت عليها ككاهن كاثوليكي. دُعيت لزيارة المركز الذي يقع في شارع "جرين لاينز". وبينما كنت أجلس في مقهى صغير ملحق، تحدثت مع أعضاء ينتمون إلى المركز. قدموا أنفسهم إليّ وسرعان ما أصبح لدي فكرة جيدة عن حكايتهم. كل واحد من هؤلاء الشباب الذين كانوا في العشرينيات من عمرهم، قضى بعض الوقت في السجون التركية يتراوح ما بين ٣ أشهر و٣ سنوات. لقد انخرطوا في الاحتجاجات والمظاهرات الطلابية، أو ربما فقط كانوا مرتبطين بآخرين تعرضوا للاعتقال. قلت لنفسي: "لا يمكن أن يكون هذا حقيقياً. يبدو كما لو أن ماضي تركيا القومي يتكون من وضع الناس في السجون. لا بد لي أن أعرف المزيد عن هذا". وهكذا، تواصلت القصة.

كوني رئيساً للجنة العدالة والسلام في "ويستمنستر"، تمت دعوتي لأكون جزءاً من الوفد الدولي الذي يحضر المحاكمة الجامعية ١٥١١ من المحامين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان الكرد. بدأت المحاكمة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ في دياربكر (آمد) في تركيا. وقد حضرنا في يناير/كانون الثاني ٢٠١١: محامو حقوق الإنسان عمر موري وسنية كاراكس، والسياسي الديمقراطي الليبرالي وناشط حقوق الإنسان ناصر بوت، وأنا باعتباري رئيساً للجنة العدالة والسلام، كنا نحضر المحاكمة كمراقبين في إطار الوفد البريطاني.

شهدنا الإجراءات في قاعة المحكمة، والتي قد أنشأت خصيصاً لمحاكمة هؤلاء ١٥١١ شخصاً المشار إليهم. كان قد تم اختيار هؤلاء الأشخاص من بين مئات المعتقلين

الذين اعتقلوا منذ انتخابات مارس ٢٠٠٩ التي فاز فيها المرشحون الكرد. حُصص جزءٌ كبير من هذه المحاكمة لعرض ما يقرب من ٧٥٠٠ صفحة من الاتهامات الموجهة ضد الشجناء. وقد توقفت الأمور حين حرمت المحكمة السجناء من حق الدفاع عن أنفسهم بلغتهم الكردية الأصلية. وحين أجاب السجناء على دعوة أسمائهم باللغة الكردية، رد القاضي: "هذه المحكمة لا تعترف بهذه اللغة". كانت الإجراءات الأمنية المطلوبة للدخول إلى المحكمة مشددة جداً، وقد انتظرنا وقتاً طويلاً لوصول القضاة. وقد وجدت هذا الوقت قيماً للغاية للتمكن من مقابلة عائلات السجناء. كانت الأمهات والآباء والأشقاء والشقيقات يشرحون: "نحن أشخاص بسيطون. أبنائي شاركوا في مظاهرة أو فقط ارتبطوا فقط بآخرين شاركوا في المظاهرات، لم يتسببوا في أي مشاكل. ما الذي علي فعله؟"، وقد وجهوا لنا الشكر للحضور إلى المحاكمة.

بعد حوالي أربعة أعوام، حين عدت إلى تركيا ضمن وفد "إمرالي"، التقيت اثنين من المحامين الذين كانوا من بين الـ ١٥١١ معتقلاً الذين خضعوا لتلك المحاكمة. وقد أعربا لي عن وجهات نظر مثيرة للاهتمام، حيث قالوا: "لم تكن حقيقة أننا تعرضنا للاعتقال هي الأمر الصعب في التعامل معه، وإنما شعور أننا كنا منسيين لا يذكرنا أحد". كان هذا هو المنطق الصعب، وهو ما يعزز المسعى الذي بدأته تحت عنوان: "انقل عني حكايتي".

انعقد مؤتمرٌ صحفي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في بروكسل، من أجل إطلاق حملة "الحرية من أجل أوجلان". كان المنخرطون في هذه الحملة هم نائبة حزب السلام والديمقراطية آيلا أكات عطا، والنائب الألماني آندرية هانكو، وأنا نفسي، وممثل المبادرة الدولية لـ "الحرية من أجل أوجلان - السلام من أجل كردستان" ريميار حيدر. لقد تم هذا الجهد من خلال عدة حركات تدعم القضية الكردية. وبعد أقل من عامين، قدمت هذه المجموعة ١٠٣ ملايين توقيع على عريضة تطالب بالحرية لـ "أوجلان" إلى مجلس أوروبا في "ستراسبورج". وللأسف، لا يزال معتقلاً في السجن وليس هناك معلومات كثيرة تقدمها الحكومة التركية بشأن وضعه المؤسف داخل السجن. هنا تكمن المشكلة: السيد "أوجلان" على لائحة الإرهاب مثلما هو الحال بالنسبة لـ "بي.كا.كا". على الرغم من حقيقة أن أسلحة حزب العمال الكردستاني كانت صامته في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات ومفاوضات السلام، فإنه لم تكن هناك إشارات بشأن أن تحريره سيكون قريباً. إن حقيقة أن "أوجلان" يُنظر إليه على أنه نيسلون مانديلا الشعب الكردي، تحظى بمصداقية ضئيلة في الأعين التركية.

كنت سعيداً كوني جزءاً من وفد "إمرالي" الأول الذي ترأسه القاضي الجنوب إفريقي عيسى موسى في ٢٠١٦. لقد اعتمدنا كثيراً على حكمته وخبرته ليرشدنا. كانت لديه استراتيجية بسيطة للتواصل مع السلطات التركية، مع تقديم الطلبات المباشرة بأن يتم السماح لبعض أعضاء وفدنا بزيارة عبدالله أوجلان على جزيرة "إمرالي". هذا يبدو وكأنه طلب بسيط، أن نزور شخصاً ما في السجن هو أمر اعتيادي وبسيط جداً، ولكن حقيقة أن عائلته نفسها محرومة من زيارته تفسر الكثير. إن رفض السماح لمحامييه بزيارته يشير إلى حرمان شخص محتجز في السجن من حقوقه الإنسانية، ولكن هذا ليس سوى قمة جبل الجليد حين يتعلق بإنكار حقوق المجتمع الكردي ككل.

قدم "أوجلان" خطةً للسلام والمصالحة بين السلطات التركية والمجتمع الكردي. وقد كان هناك تقدم، ولكن ما إن كان التوصل إلى اتفاق وشيك، حتى تراجعت السلطات التركية تماماً. ولم تكن نتائج الاستفتاء في ١٦ أبريل ٢٠١٧ في تركيا عاملاً مساعداً لإحراز تقدم. لقد كان الاستفتاء نقطة تحول حقيقية في التاريخ السياسي التركي. لقد منحت نتيجة هذا الاستفتاء لـ "أردوغان" - الرئيس الحالي لتركيا - الحرية المطلقة في إملاء كل السياسات في تركيا والاحتفاظ بكافة السلطات والصلاحيات. الآن، بات ممكناً أن يستمر قمع وترهيب وسجن الأقليات، وخصوصاً الشعب الكردي، إلى الأبد. ليس هناك إمكانية لمحاسبة مرتكبي هذه الأعمال حيث إن "أردوغان" بات مسؤولاً عن النظام القضائي أيضاً. إن الديمقراطية التي نعرفها تتعرض للطمس، بينما يتم حرمان الناس من حقوق الإنسان. إن الدعم الذي يحصل عليه "أردوغان" من قبل الأغلبية تمنح المصادقية لنظام ظالم. لم يعد ممكناً التنبؤ بما يحمله المستقبل في تركيا.

لقد تشرفتُ بالقدرة على الاستجابة على مر السنين بطرق أخرى، وأن أظهر التضامن مع النضال الكردي من أجل السلام والديمقراطية والاعتراف بهم كشعب له حقوقه: من خلال كوني مشاركاً في بعض المسيرات والاحتجاجات التي نُظمت في ميدان ترافالجر في لندن، ومن خلال حضور الاجتماعات في مقر هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" من أجل السعي إلى تغطية عادلة في وسائل الإعلام، ومن خلال إعداد تقارير للاجتماعات التي تجري في مجلس العموم البريطاني، وأيضاً من خلال المشاركة في احتفالات عيد النوروز في "فينيزيري بارك" في شمال لندن.

في نوفمبر ٢٠١٧، كنت سعيداً لحضور مأتم مجد أكسوي صانع الأفلام والناشط من أجل السلام. وقد لخصت خطبَ الرثاء التي أُلقيت في المأتم، كيف أنه كان نموذجاً وملهماً- كشاب- بالنسبة للمجتمع الكردي. يجب ألا تضيع رؤاه وأحلامه أبداً.

أود كذلك أن أشكر هؤلاء الذين التقيتهم في طريقي. أذكر إعجابي وتأثري الشديدين بالقاضي عيسى موسى الذي توفي مؤخراً. حين كان "موسى" محامياً شاباً، انخرط بقوة في عملية إطلاق سراح نيلسون مانديلا وكل الأحداث التي تبعت ذلك في جنوب إفريقيا. نجحت في عقد صداقات رائعة من خلال انخراطي في النضال من أجل حقوق الإنسان. لا نزال نناضل مع الشعب الكردي، في ضوء الإلهام الذي منحه لنا القاضي عيسى موسى من أجل السلام والعدالة.

أعتقد أن كلمات القس أوسكار روميو ماصر الفقراء والمقهورين في السلفادور، ملهمة بشكل هائلة. تعرض "روميو" للاغتيال في مارس ١٩٨٠، ولكن جهوده ومثاله لا يزالان على قيد الحياة كإلهام للآخرين. وقد كتب:

خطوة على الطريق

من المفيد، بين الحين والآخر، أن نتراجع خطوة لننظر إلى الصورة الأشم.

ليس الهدف أبعد من جهودنا فقط، وإنما أبعد من رؤانا كذلك.

نحن نحقق في حياتنا جزءاً صغيراً فقط من مشروع رائع هو عمل الرب. ليس هناك شيء كامل نفعله.

ليس هناك بيان يمكن أن يتضمن كل ما يمكن أن يقال.

ليست هناك مجموعة أهداف وطموحات يمكنها أن تشمل كل شيء.

نحن نغرس البذور التي ستنبث يوماً ما.

نحن نروي البذور التي زرعناها بالفعل، ونحن نعلم أنها تحمل معها
وعود المستقبل.

نحن نضع أسساً تحتاج إلى المزيد من التطوير.

نحن نوفر الخميرة التي تنتج ما هو أكبر من قدراتنا.

لا يمكننا فعل كل شيء، وهناك شعورٌ بالتححرر في إدراك هذا الأمر.

هذا الأمر يمكننا من فعل شيء ما، وفعله على وجه جيد.

قد يكون فعلنا هذا غير كاملٍ، ولكنه بداية، خطوة على الطريق.

قد لا نرى أبداً النتائج النهائية، ولكن هذا هو الفرق بين المصمم الرئيسي
والعامل.

نحن أنبياءٌ لمستقبلٍ ليس لنا.

لقد مكنتني رحلتي مع الشعب الكردي من لقاء أشخاص رائعين ومخلصين.
وباعتباري إيرلندي وكاهن، يمكنني التماهي مع النضال من أجل العدالة. إنه من المدهش
كيف أن الشعب الكردي كان قادراً على التماهي مع النضال من أجل الحرية الإيرلندية
بالتوازي مع حقوقهم الخاصة. إن التحدي الآن هو حرية التعبير، والقدرة على الحصول
على الثقافة والتراث الخاصين بالمرء، والقدرة على العيش في سلام مع الآخرين. إن الشعب
الكردي محروم من هذه الحقوق، وخصوصاً في تركيا. ولهذا، يجب أن تتواصل الجهودُ.

قمع الكوميديين والصحافيين والسياسيين

أولا ساندبيك

عضوة البرلمان الدانماركي وعضوة سابقة بالبرلمان الأوروبي (١٩٨٩-٢٠٠٤)

خلال جلسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا- التي كنت عضوة فيها- في يناير ٢٠١٧، سألت ما إذا كنت على استعداد للذهاب إلى تركيا للمشاركة في الوفد الثالث لـ"إمرالي". كان هذا قبل الاستفتاء الذي جرى في أبريل/نيسان، والذي خطط الرئيس "أردوغان" من خلاله إلى تغيير الدستور التركي بطريقة تمنحه السلطة المطلقة. كان من المهم، باعتباري عضواً في الجمعية البرلمانية، أن أشاهد وأشهد بنفسني على ما يجري في تركيا. ولهذا، وافقتُ على المشاركة في زيارة الوفد.

علمت للمرة الأولى بما قد يحدث في تركيا تحت حكم رجب طيب أردوغان حين انتقد عددٌ من الوزراء الألمان المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، بسبب قبولها طلباً من جانب "أنقرة" لمحاكمة الكوميديان يان بوهميرمان الذي ألقى قصيدة "مسيئة" عن الرئيس التركي. أُلقيت القصيدة في مقطع فيديو قصير بأحد البرامج التي تُعرض على التلفزيون الألماني الرسمي (زد.دي.إف)، في نهاية مارس/آذار ٢٠١٦. جلس "بوهميرمان" أمام العلم التركي تحت صورة صغيرة لـ"أردوغان"، وألقى القصيدة التي اتهمت الرئيس التركي بعدة أشياء، من بينها "قمع الأقليات وضرب الكرد وصفع المسيحيين".

كان هناك تعمدٌ لوضع قصيدة "بوهميرمان" في إطار معين كاختبار لحدود الهجاء، لأنه تم إذاعتها بعد وقت قصير من إعلان أن تركيا طالبت بحذف أغنية ساخرة من برنامج كوميدي أسبوعي ألماني يُدعى "إكسترا ٣". كان الفيديو الغنائي الساخر، الذي يسمى "إردوي.. إردوو.. إردوغان"، يظهر الرئيس التركي بينما يلعب بكرة القدم ويسقط عن ظهر حصان ويرتدي شعراً أشقر مستعاراً، بينما تظهر لقطات من الاحتجاجات الأخيرة والعنف في تركيا. من بين أبيات هذه الأغنية- المترجمة من الألمانية- بيت يقول: "حرية الصحافة تجعل رقبته متضخمة.. ولهذا يحتاج إلى كل هذه الأوشحة لإخفائها"، مضيفة: "من خلال الغازات المسيلة للدموع ومدافع المياه، يقفز طوال الليل". لقد كانت الأغنية تشير إلى القيود الأخيرة على حرية الصحافة في تركيا، بما في ذلك السيطرة على صحيفة "زمان"

وقمع احتجاجات اليوم العالمي للمرأة. وتواصل الأغنية أبياتها بينما تعرض لقطات للاحتجاجات النسائية التي تتعرض للقمع بالعصي من جانب قوات مكافحة الشغب: "حقوق متساوية للنساء... يتعرضن للمساواة في الضرب". كما يكرر الفيديو الانتقادات بشأن حملة الجيش التركي ضد المجموعات الكردية التي تقاتل "داعش" على الحدود في سوريا، ويؤكد أن "أردوغان" يفضل قصفهم على قصف ما يسمى بـ"داعش". أدان المسؤولون الأتراك هذا الفيديو وطالبوا بوقف عرضه على الفور لكن التلفزيون الألماني لم يستجب أبداً لمطالب محو هذا الفيديو، بل ظل يواصل نشر رابط الأغنية بكثافة على موقع "تويتر".

لقد كانت هاتان الواقعتين بمثابة جرس إنذار بالنسبة لي، وهو ما أثار بداخلي قلقاً بشأن مستقبل تركيا تحت حكم الرئيس "أردوغان". وقد كان قلقي بشأن نهاية الديمقراطية في تركيا مع وصول "أردوغان" إلى منصب الرئاسة كبيرة، إلى حد أنني كنت آمل أن تنجح محاولة الانقلاب- خلافاً لكل ما أؤمن به في المعتاد- لأنه كان يبدو بالنسبة لي أن السيطرة على السلطة من جانب الجيش قد تحافظ على الديمقراطية بشكل أو بآخر بعد فترة. هذا على الأقل ما أدركته من خلال الحلقات السابقة في التاريخ التركي حين سيطر الجيش على السلطة.

لقد صُدمت إلى حد كبير حين رأيت رؤساء الدول يشجعون "أردوغان" بدون أي تحفظ باعتبار أنه يحمي الديمقراطية. بالنسبة لي، كان واضحاً تماماً أنه كان حراً ليواصل طريقه المؤدي إلى الاتجاه المعاكس تماماً، ولكن لم يحذره أحد من هذا.

مع ذلك، لم أكن مستعدة للاستماع إلى كل التفاصيل، من جانب هؤلاء الذين شهدوا تلك الأحداث عن كثب، بشأن الفظائع التي ارتكبتها الجيش التركي في جزيرة بوطان وسيلوي في "شرناق"، وفي "سلوان" و"سور" في دياربكر (آمد). وبالمثل، لم أكن مستعدة لأعلم أن السبب في سجن النواب المنتخبين لحزب الشعوب الديمقراطي لهذه الأقاليم، كان اتهامهم بـ"دعم الإرهاب".

من بين هؤلاء، النائبة بيسي كونكا التي كانت "جريمته" هي أنها حضرت مأتم أحد العناصر المسلحة الذين قُتلوا خلال الاشتباكات التي جرت في منطقة "سور" في محافظة دياربكر خلال الحصار. وقفت تحية صمت له في المقابر، وألقت خطاباً قالت فيه:

"سنبقي شهداءنا على قيد الحياة.. سنسير على خطاهم". وقد قالت "كونكا" دفاعاً عن نفسها:

باعتباري امرأة، ناضلت من أجل حرية المرأة. ناضلت من أجل حرية الكرد وكل الشعوب التي تعيش في تركيا. وباعتباري علوية، ناضلت من أجل حرية كل المعتقدات في تركيا. تعهدت أن أكون مع الناس في السراء والضراء. حضرت ذلك المآتم لأشارك الناس ألمهم، ولم أحضر ذلك المآتم وحده وإنما المئات منهم لأن هذا هو السبب الذي منحوا لنا أصواتهم من أجله.

حين حضرت جلسة الاستماع للنائبة ليلي بيرليك، التي اتُهمت على غرار كل النواب البرلمانيين، بالتعاون مع تنظيم إرهابي، شهدت بنفسي كيف أن أحد القضاة كان بلا شك طالباً شاباً صغير السن، بينما كان هناك قاضٍ آخر متقدم في العمر واستغرق في النوم طوال أغلب وقت جلسة الاستماع. كان الوضع مهزلة كاملة. لم يكن بإمكاننا الجلوس حتى نهاية جلسة الاستماع، ولكن أُبلغنا بأنه لم يتم إطلاق سراح ليلي بيرليك من السجن وأنه كان عليها انتظار محاكمتها، لأنه "يمكنها ممارسة مهامها كنائبة برلمانية من داخل السجن".

من بين الأمور التي تركت أثراً بالغاً في نفسي، اللقاء الذي أجريته مع بعض الصحفيين الذين كانوا يعملون بإحدى محطات التلفزيون التي تعرضت للإغلاق. لقد أخبرونا أنه جرت مصادرة كل ممتلكاتهم في البنوك، بالإضافة إلى مصادرة منازلهم وسياراتهم. كان هذا الوضع كارثياً بالفعل، ولكن ما زاده سوءاً هو مصادرة ممتلكات عائلاتهم أيضاً. لو لم أسمع هذه الأمور بنفسي، لما صدقت أبداً أن "أردوغان" قد يتمادى إلى هذا الحد من أجل إسكات أي صوت معارض ضده.

ما يثير المزيد من الحزن، هو حقيقة أن آلاف الموظفين العوام أقيلا من مناصبهم بدون أي إمكانية للحصول على وظائف أخرى وبدون أي دعم من أي نوع. وقد تمت مصادرة جوازات سفرهم حتى لا يتمكنوا من مغادرة تركيا. لا يمكنني أبداً أن أتخيل كيف يمكن لهؤلاء أن يعيشوا.

إن أكثر ما يثير الدهشة والغضب في آن واحد هو أن- في البداية- "أردوغان" كان يدعم في البداية عملية السلام في "إمرالي"، ولكنه قرر بعد ذلك أنه سيحصل المزيد من المزايا بالتخلي عن تلك العملية لإشباع شهواته في السلطة.

كل آمالي الآن هي أن ينتهي كل ما يفعله حالياً إلى أن يصبح غير مقبول من قبل الأغلبية من الشعب التركي، إلى درجة أنه لن يتم إعادة انتخابه حين يأتي موعد الانتخابات في ٢٠١٩، بينما هو يفترض أنه سيحصل ثمار الاستفتاء الذي قضى على الديمقراطية في تركيا. هذا أمرٌ يمكننا جميعاً أن نساعد على حدوثه، أنا بالتأكيد سأعمل على ذلك. وعلى الأرجح لن أكون قادرة على إيصال صوتي في تركيا لأن فرصَ اعتقالي هناك عند وصولي كبيرة. على الأقل قد أكون قادرة على توصيل صوتي إلى الأتراك الذين يعيشون في أوروبا، والذين ساهموا في فوز "أردوغان" في الاستفتاء، لأنهم صدقوا أن التصويتَ يتعلق بدعم "أردوغان"، وليس بشأن تحويله إلى ديكتاتور.

باحث وناشط في مهمة عمل كموفد للسلام

فيديريكو فينتوريني - خبير في الجغرافيا البشرية والإيكولوجيا الاجتماعية

حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ليدز

ما يلي هو الانطباع الشخصي لناشط وباحث عن تجربته كموفد للسلام. وكما الحال مع كل القصص الأخرى، دعونا نعود إلى البداية.

أؤمن بالحرية وأعمل بكثافة على إلغاء كل أشكال السيطرة. ومن أجل هذا السبب، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عدد كبير من الحركات الاجتماعية ومن حملات مختلفة- من المراكز الاجتماعية وحتى البيئية- ومن الحركات الطلابية إلى الإجراءات النقابية. وبالتالي، فأنا أؤمن أن البحث يمكن أن يكون أداة قيمة لتعزيز النضالات السياسية والاجتماعية. من خلال البحث، يتحقق فكرٌ نقدي يمنح الحركات الاجتماعية معرفةً محددة وعامة لفهم المجتمع الذي نعيش فيه، وفي الوقت نفسه، يطور آليات تساعد على تحوله. إن البحث هو عمل مهم بهدف تنظيم وترتيب هذه المعرفة، وهو يسمح لنا كذلك بتطوير أدواتنا الأسلوبية والتحليلية التي تدعم وتطور أداء الحملات والحركات. في عصر مظلّم من القومية والرأسمالية، يبدو أن اليسار ضل طريقه. إن هدف البحث لبناء ثقافة المقاومة، يبدو حاسماً من أجل تحليل وإعادة خلق الممارسات التي يمكن أن تقود إلى التغيير الاجتماعي. لهذا السبب أطلق على نفسي لقب باحث ناشط، فأنا لست مجرد أكاديمي منفصل عن الواقع، بل إن التغيير الاجتماعي هو نواة جهودي.

بدأ اهتمامي بالقضية الكردية من خلال الإيكولوجيا الاجتماعية. انخرطت- منذ سنوات دراستي في الجامعة- في المركز الاجتماعي في "أوديني" موطني في إيطاليا، وهناك تعرفت على أفكار وممارسات الإيكولوجيا الاجتماعية، وهي فلسفة أسس لها موراي بوكشين تستند إلى مفاهيم الديمقراطية والحرية والإدارة الذاتية. في عام ٢٠١١، انتقلت إلى "ليدز" في المملكة المتحدة لدراسة الدكتوراه عن الحركات الاجتماعية البرازيلية من خلال استخدام الإيكولوجيا الاجتماعية كمرجع فلسفي. انطلاقاً من المصالح السياسية، بدأت في تطوير بحث عن إسهام "بوكشين" في الإيكولوجيا الاجتماعية وتأثيره على عبدالله أوجلان. في أبريل/نيسان ٢٠١٥، تم اختياري لتقديم ورقة أمام مؤتمر تحت عنوان

"تحدي الحداثة الرأسمالية ٢" في مدينة "هامبورج"، والذي نظمته شبكة البحث عن البديل، وهي شبكة من عدة منظمات كردية. وقد ركز إسهامي، الذي جاء تحت عنوان "الإيكولوجيا الاجتماعية والعالم غير الغربي"، على الحاجة إلى الإيكولوجيا الاجتماعية من أجل التطور من خلال التعلم من خارج العالم الغربي.

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تلقيت رسالة بريد إلكتروني غير متوقعة من المفوضية الأوروبية التركية، تدعوني للانضمام إلى وفد السلام إلى "إسطنبول" من أجل لقاء "أوجلان" واستئناف الحوار بين المسؤولين الأتراك والحركة الكردية. وغالباً ما كانت هذه الدعوة بسبب إسهامي في مؤتمر "هامبورج" وسيرتي الأكاديمية.

مع ذلك، تبادر سريعاً إلى ذهني تساؤل: "كيف يمكنني المساهمة في مثل هذا المسعى كباحث ناشط؟".

في البداية كنت متشككاً، ولكن بعد ذلك أدركت كيف يمكنني المساهمة. أولاً، السيرة الأكاديمية التي أحملها (كما الحال بالنسبة لآخرين في الوفد)، تفتح الأبواب التي يمكن أن تظل مغلقة لولا هذه السيرة. وبالطبع، يعتمد الأمر بعد ذلك على المهارة الفردية في إبقاء هذا الباب مفتوحاً لإجراء نقاش مثمر. مع ذلك، فإن السيرة الأكاديمية تفيد في بدء نقاش، أو ليتم اختيار صاحبها لإجراء مقابلة صحفية، أو لكتابة مقال. إذا، لماذا لا نستخدم هذه السيرة؟ ثانياً، إن المعرفة التي تحصلتُ عليها خلال دراستي ومهارات الوساطة التي طورتها على مر السنين من خلال اجتماعات الناشطين التي لا حصر لها، قد تكون مفيدة كذلك.

بعد ذلك، تبادرت إلى ذهني مجموعة أخرى من الأسئلة: ناشطٌ يتحول إلى موفد للسلام؟ هل سيغلب الطابع المؤسسي على الأمر؟ هل ألوث يداي بالعمل على المستوى المؤسسي؟

باعتباري ناشط، اعتدت العمل مع أشخاص "من القاع ومن اليسار" على حد قول الزابيين، ولم أشعر بالارتياح في استخدام القنوات المؤسسية. مع ذلك، اكتشفت سريعاً أنه لن يشارك أي موفد من المفوضية الأوروبية التركية في الرحلة (الرئيسة كارين ويستراهيم، تعتبر شخص غير مرغوب فيها في تركيا)، وأن المشاركين سيكونون- على الأغلب وليس حصراً- أكاديميين ومفكرين. كانت تلك العوامل سبباً في اطمئنانني لاستقلالية الوفد، وبعد

التفكير لبعض الوقت- وانطلاقاً من دوافع الفضول والثقة في المنظمين- قررتُ المشاركة في الوفد.

استغرقنا شهرين في التحضيرات، وخلال هذه الفترة لم أعلن عن مشاركتي في الرحلة لأي شخص، لأسباب أمنية. وقد علمت أن الوفد المكون من ١٠ أشخاص، يقوده الراحلُ عيسى موسى رئيس المحكمة العليا السابق في جنوب إفريقيا، والذي كان مشاركاً في عملية التفاوض في جنوب إفريقيا في نهاية عهد نظام الفصل العنصري. في وقت لاحق، التقيت "موسى" شخصياً. وقد قاد الوفد بحماس ومعرفة، وأرشدنا في الاتجاه الصحيح وقدم لنا النصائح القيمة. لقد كان شرفاً عظيماً أن ألتقي "موسى".

لزاماً علي أن أعترف أنني- خلال الوفد الأول- كنت ساذجاً فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تصريح لزيارة "أوجلان" المعتقل على جزيرة "إمرالي" منذ عام ١٩٩٩. باعتباري أحمل الجنسية الإيطالية، شعرت بشكل ما أنني مسؤول عن اعتقاله، حيث إن الحكومة الإيطالية كانت متورطة في اعتقاله، وكذلك رفضتُ منحه اللجوء السياسي حين كان في إيطاليا عام ١٩٩٩.

بعد الوفد الأول، زار وفدٌ آخر تركيا، وبعدها زار وفد آخر مجلس أوروبا في "ستراسبورج". كان الهدف من الوفد دائماً واحد: دفع الحكومة التركية نحو طاولة التفاوض. وخلال كل وفودنا، التقينا قطاعاً واسعاً من السياسيين والمحامين والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والصحافيين والنشطاء. ومع ذلك، إن كان الوفد الأول يتضمن عدداً قليلاً من السياسيين كأعضاء في الوفد، فإن الوفودَ اللاحقة ضمت المزيد من السياسيين بهدف زيادة الضغط السياسي على مجلس أوروبا وفي البرلمان الأوروبي والمؤسسات التي لها دور حاسم في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا.

من بين أكثر ما أقدره من بين كل المعلومات التي حصلنا عليها على مدار الوفدين، أود التأكيد على نقطتين تبدوان تافهتين بسبب بساطتهما.

النقطة الأولى، أن النزاع بين الكرد والأتراك لا يمكن حله عسكرياً: هناك ١٤ مليون كردي يعيشون في تركيا، ويمثلون ١٨% من إجمالي السكان ولا يمكن القضاء عليهم ببساطة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمسلحين الكرد القضاء على الدولة التركية وهي قوة تابعة لحلف "ناتو". إن الحل الوحيد هو الجلوس إلى طاولة التفاوض، والعرض الكردي

المطروح للكونفيدرالية الديمقراطية يتوافق مع هذا الاتجاه: لم يعودوا يطمحون إلى دولة كردية مستقلة، وإنما تركيا كونفيدرالية يمكن لكل المجموعات الاجتماعية تحقيق الحكم الذاتي وحرية الإدارة الذاتية. من هذا المنظور، يمكن تسمية القضية الكردية على أنها "الإجابة الكردية". (فيراسامي ٢٠١٥).

إن العامل الرئيسي في عملية السلام هو القائد عبدالله أوجلان، الذي أصبح رمزاً موحدًا لكل الكرد في تركيا. وعلى غرار الكثير من النشطاء، غالباً ما تكون لدي شكوك في القادة. ومع ذلك، وبفضل هذا الوفد، تفهمت أهمية قيادة "أوجلان". أنا مقتنع تماماً أنه لن يحدث أي تقدم تجاه الحل بدون "أوجلان"، القائد المعترف به للشعب الكردي، والذي أصبح رمزاً لحركة التحرر. منذ نهاية محادثات السلام الأولية في ٢٠١٥ / لم يحظ "أوجلان" إلا بعدد قليل من الزيارات سواء من السياسيين أو المحامين أو أفراد عائلته، وهو ما يزيد من عزله. إنه من اللافت للنظر أن محامي "أوجلان" لم يتمكنوا من رؤية موكلهم منذ عام ٢٠١١. هناك أنباء تتوارد عن تدهور حالته الصحية. ومن هذا المنطلق، فإن الوضع التركي الكردي يشبه إلى حد ما نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا: نيلسون مانديلا قائد حركة الحرية السوداء، اعتُقل في السجن ٢٧ عاماً. قبل أن تبدأ أي مفاوضات تركية كردية حقيقية، يجب أن تطلق الدولة التركية سراح "أوجلان"، تماماً كما أُطلق سراح "مانديلا" قبل - وليس بعد أو خلال - مفاوضات جنوب إفريقيا. وطالما بقي "أوجلان" في السجن، فإنه لن يكون هناك مجالٌ سوى للمحادثات الأولية، وليس لمفاوضات حقيقية. وقد أشار "مانديلا" نفسه إلى أن الأفراد الأحرار وغير المعتقلين هم فقط من يمكنهم التفاوض على حل سياسي نيابة عن شعوبهم. ولهذا السبب، فإن حرية "أوجلان" هي شرطٌ أساسي مسبق لعملية السلام.

النقطة الثانية، هي أن تركيا على حافة حرب أهلية شبيهة بما يجري في سوريا. إن الحرب الأهلية هي واقع مؤلم في الجزء الجنوب-شرقي من البلاد- كردستان الشمالية- وأصبحت فرصُ تزايد الاشتباكات وانتشار النزاع في أنحاء البلاد، تزايد يوماً تلو الآخر. إن الرئيس التركي "أردوغان" يضغط من أجل فرض إجراءات ديمقراطية في كل أنحاء المجتمع- من بينها إحكام قبضته على وسائل الإعلام- حيث يُجبر الأهالي على النزوح من مناطقهم، وتُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الشعب التركي، ويُحرم الكرد من لغتهم وثقافتهم ويُجبرون الهجرة ويتعرض المدنيون لمذابح عشوائية مستمرة. لقد استغل "أردوغان" حالة الطوارئ التي أعلنت بعد الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦ / من أجل

تكثيف القمع ضد أي معارضة (ليس ضد من اتهموا بتنفيذ الانقلاب فقط)، وهو ما أثر بشكل مباشر على الاستفتاء الدستوري في ٢٠١٧. علاوة على ذلك، منذ صيف عام ٢٠١٦، احتلت تركيا أجزاءً من سوريا ولا تزال تهدد الفيدرالية الديمقراطية في شمال سوريا. إن الفيدرالية الديمقراطية في شمال سوريا تمر بتجربة مجتمع جديد يتأثر بشكل مباشر بأفكار "أوجلان"، ويستند بشكل أساسي إلى القيم المناهضة للسلطوية مثل المساواة بين الجنسين والإيكولوجيا ورفض الدول القومية، بالإضافة إلى الكونفيدرالية وتعدد الثقافات. لا يمكن أن تحيا الديمقراطية في تركيا بدون حل سياسي للقضية الكردية، وعملية السلام في تركيا متداخلة مع عملية السلام في سوريا.

لنعد إلى دوري كباحث ناشط في وفد السلام. كان لهذا الوفد أهداف واضحة تماماً، في إطار مجال سياسي محدد، وهذا مجرد شكل واحد لدعم النضال من أجل الحرية. لن تحقق حركة الحرية الكردستانية أهدافها بسبب مجلس أوروبا. ومع ذلك، فإن مجلس أوروبا هو الساحة التي تستحق أن يجري فيها النضال من أجل القضية الكردية. وكما هو الحال مع الآخرين، فإن هذا النضال يتكون من عدد لا يحصى من قطع مختلفة للغز معقد. علاوة على ذلك، كانت المعلومات التي جمعناها من خلال هذه الوفود مفيدة في تحقيق هدف آخر: اكتساب المعرفة بهدف نشرها في تركيا وفي الخارج من أجل خلق تأثير في وسائل الإعلام لصالح عملية السلام. وفي هذه الحالة، كانت النتيجة إيجابية، حيث عقد الوفد عدة مؤتمرات صحفية وأصدر عدداً من البيانات الصحفية التي نُشرت في تركيا وفي الخارج. على سبيل المثال، خلال إقامتي في "إسطنبول"، شاركت في مائدة مستديرة عن الإيكولوجيا الاجتماعية روج لها المعهد الدولي للإيكولوجيا الاجتماعية، وتخللها النقاش عن فلسفة الإيكولوجيا الاجتماعية والطبيعة الجدلية. إضافة إلى ذلك، عقدت منظمة العمل الأناركي الأناركية اجتماعاً عاماً، عرضت فيه موضوع "الإيكولوجيا الاجتماعية والأناركية". وفي المملكة المتحدة، دُعيت مرتين للمشاركة في نقاشات عامة في مجلس العموم، وفي إيطاليا شاركت في فعاليات عامة نظمتها منظمات المحامين ونادي "روتاري" والحركات الاجتماعية، وكانت كل مشاركاتي من أجل الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا.

إن العالم الغربي بأكمله يشاهد بصمت عملية إبادة تجري ضد الكرد، ومن المهم أن نرفع الوعي على كل المستويات. إن صمت الاتحاد الأوروبي تحديداً أمرٌ مهم: بعيداً وراء الإشارات البلاغية والهامشية لحقوق الإنسان، فإن الاتفاقيات مع تركيا بشأن اللاجئين

تمنح "أردوغان" الحرية الكاملة لردود فعله الإجرامية بشأن القضية الكردية. كل من التقيناهم خلال زيارة وفودنا، أعربوا عن صدمتهم جراء صمت الراي العام ووسائل الإعلام الغربية مما يجري في المناطق الكردية. إن المساعدة التي يسعى إليها الكرد، هي ألا نتركهم في عزلة وبدون دعم، وأن نرفع أصواتنا عالياً بشأن ما يجري هناك، ولهذا فإن الوفد يعمل على تلبية هذه الدعوة.

باعتباري ناشط، غالباً ما أتساءل عن ضرورة واتساق المشاركة في هذه المبادرات. إن تلك الوفود هي وسيلة فعالة لجمع المعلومات على الأرض، كما ذكرنا من قبل. حتى المعلومات التي نقدمها هنا، يمكن فهمها على أنها استمرارٌ لعمل وفد السلام: إنها جزء من الجهود المطلوبة لكسر الصمت ومحاولة بناء ضغوط على المستوى الدولي - وتحديدًا من جانب الدول الغربية- حتى تقتنع تركيا بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. إن المهمة التي تقع على عاتقنا كنشطاء من مختلف أجزاء العالم، هي كسر حواجز وقيود الصمت، وبناء جسور حقيقية للتضامن بين الحركات التحررية في كل أنحاء العالم. بالتأكيد لا يمكن أن يقتصر الالتزام الثوري الصارم والقاطع على وفود مؤسسية متفرقة، ولكن هذا ليس سوى جزء صغير من دعمنا لحركة التحرر الكردية.

بصفتي شخصية دولية، أدعو إلى الوحدة والتعاون بين جميع المضطهدين في العالم، وأن نساعد بفاعلية في النضال من أجل الحرية في جميع أنحاء العالم. هناك حاجة إلى تضامن حاسم بين النضالات المختلفة، تضامن ينبغي بناؤه على أساس احترام السياق التاريخي لكل صراع، ويكون منعكساً من خلال نظرية قادرة على استيعاب خصوصية وتعلم التجارب المختلفة. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار جانبين مهمين. أولاً، إن كون المرء متضامناً لا يعني القبول المطلق دون نقد:

إن التضامن يركز على الاحترام المتبادل والفهم، وليس على التوافق من أجل التوافق فقط. إذا هناك تضامن حقيقي، فإنه النقد البناء والخلاف في الرأي أمر حيوي. (تشاتايرون وآخرون ٢٠٠٧: ٢١٩).

إن تجنب أي تحركات مثالية أمرٌ ضروري للحفاظ على موقف نقدي تجاه نظرياتهم وممارساتهم، وعلى وجه التحديد حتى نتمكن من المضي قدماً.

ثانياً، إن وجودَ تضامن حاسم هو أمرٌ بالغ الأهمية لأنه يسمح لنا بالتعلم من تجارب أخرى، مما يساعدنا على عدم التحجر في نضالنا والتظاهر بأن طريقنا هو الطريق الصحيح أو الأفضل للقيام بالأمور. إنه يساعدنا على إبقاء عقولنا مفتوحة ومقبولة. إنها فرصة للنمو. عندئذٍ من الضروري أن نعمل على تفصيل وإعادة ابتكار أنفسنا في سياقات وأزمان مختلفة، وبناء ثقافة مقاومة قادرة على التحدث عن نضالاتنا.

وكما يذكرنا "هاندلر" (٢٠٠٧)، فإن النشاط في مجال التغيير الاجتماعي ليسوا مجرد "أوفياء" لأمة أو حزب أو جماعة أو منظمة، وإنما أوفياء لفكرة التغيير الاجتماعي، أي ضد كل أشكال الهيمنة: في النهاية، ولاؤنا قد يكون شاعرياً- ولكنه حقيقي أيضاً- ويصل إلى عنان السماء. إن النضال من أجل التغيير الاجتماعي موجودٌ في كل مكان، ويجب علينا أن نكون قادرين على التحرك والعمل والمساهمة في أي مكان وبأي شكل نقدر عليه.

أعتقد أن مساهمتي كناشط وباحث في وفد السلام كانت مثمرة، ومثال على ما وصفه سوزا بـ"معا إلى جانب الدولة، رغم أنف الدولة، ضد الدولة". وبشكل حاسم، ساهمت في جهود الوفد. بعد ذلك، أصبحت قادراً على التفكير والتعليق وتحليل الأحداث التي شهدتها وشاركت فيها، والتحدث في عدة فعاليات مختلفة وتجسيد الدروس التي تعلمتها في نظريتي وممارساتي.

كوني عضو في وفد السلام ليس مقصوداً على أيام الاجتماعات والنقاشات. هذا يعني أيضاً مواصلة العمل في التضامن مع هذا النضال والاستمرار في بناء نضالاتنا الخاصة بنا.

لدينا الكثير لتتعلمه من الكرد.

المراجع:

- Chatterton, P. et al. ٢٠٠٧. "Relating Action to Activism: Theoretical and Methodological Reflections." In: Kindon, S. et al. Participatory Action Research Approaches and Methods: Connecting People, Participation and Place, ٢١٦-٢٢٢. London: Routledge.
- Handler, M. ٢٠٠٧. *Loyal to the Sky: Notes from an Activist*. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.
- Souza, M. L. ٢٠٠٦. "Together with the State, Despite the State, Against the State: Social Movements as 'Critical urban Planning' Agents," *City*. ١٠ (٣), ٣٢٧-٣٤٢.
- Virasami, J. ٢٠١٥. "Rojava's revolution is roaring—Are we listening?" *Contributoria*. [Online]. March ٢٠١٥. [Accessed ١٠ September ٢٠١٧]. Available from: <https://bit.ly/٢KJkYCy>.

تجربة سياسية أوروبية جاهلة

جولي وارد - عضوة بريطانية في البرلمان الأوروبي (حزب العمل)

زرتُ تركيا للمرة الأولى كجزء من مشروع الإدارة الثقافية لعموم أوروبا قبل أن أدخل إلى مجال السياسة. كنت أعمل آنذاك مديرة لتعاونية الفنانين الريفيين في شمال إنجلترا. بالتعاون مع مركز الفنون للأطفال في "جاناكلي"، شاركت في تنظيم مشروع حول إعادة التدوير. تحول معرضنا إلى مهرجان في "إسطنبول" تضمن مسرحاً جريئاً في الشارع، وفناً إعلامياً استفزازياً، وغير ذلك. بأثر رجعي، يبدو أن عالم الحرية المبدعة والمرح الحضري والتحليلات النقدية، على بعد قرون مضت.

مع ذلك، حتى في ذلك الحين عام ٢٠١٢، لم تكن الدولة التركية ديمقراطية ليبرالية بقدر ما كان يوحى البعض. وافق البرلمان التركي على تعديلات في النظام التعليمي تعزز من العناصر الإسلامية في المدارس الحكومية، حيث إن "أردوغان" قال إنه يريد تنشئة "جيل تقي"^١. أذكر أن شابة تركية كانت تدرس العلاقات الدولية، أخبرتني أنه لم يكن مسموحاً لهم في جامعتها بالتشكيك في الوضع الراهن. وقد كان "أردوغان" آنذاك رئيساً للوزراء، وكان يفكر بالفعل في خطوته المقبلة.

بعد ٦ أشهر، حفزت الاحتجاجات البيئية في "جيزي بارك" رد فعلٍ عنيف من جانب الدولة. كان واضحاً تماماً أن "أردوغان" قرر أن يسلك منعطفاً. ووفقاً للباحث في العلوم السياسية بجامعة البوسفور كوراي جاليشكان، فإن "أردوغان سياسي سلطوي جداً وواثق من نفسه إلى حد كبير، ولم يعد يستمع لأحد على الإطلاق"^٢.

بدأ أصدقاؤني الأتراك في إرسال رسائلٍ تعبر عن خيبة الأمل واليأس والإحباط، وبعضهم توقف عن إرسال أي رسائل لي. لقد كان إغلاق المجال العام- سواء على الإنترنت أو في الواقع- إلى جانب الهجوم على وسائل الإعلام المستقلة، كان سمة مميزة لأسلوب "أردوغان" الاستبدادي.

في مايو/آيار ٢٠١٥، بعد عامين من احتجاجات "جيزي"، عدت إلى تركيا- تحديداً إلى مدينة "إسكي شهر"- بعد أن أصبحت سياسية منتخبة، تلبية لدعوة أستاذة علوم

إنسانية للحديث عن فرص التعاون الخلاق. خلال مسيرتنا في المدينة، التقينا وقفة احتجاجية لذكرى الذين قُتلوا أثناء الاحتجاجات. انضمتُ إلى الوقفة الاحتجاجية، لكن صديقتي أستاذة العلوم الإنسانية، ابتعدت وراقبت الوضع من مسافة آمنة. في وقت لاحق، أخبرتني بأنها كموظفة حكومية، فإن عملها سيكون في خطر إذا شاركت في أي نوع من الإجراءات التي تنتقد السلطات. لقد كان هذا دليلاً على أشياء كثيرة في الطريق (على سبيل المثال، في أعقاب انقلاب يوليو/تموز ٢٠١٦، تم اعتقال كل عمداء الجامعات في البلاد).

في أبريل/نيسان ٢٠١٦، عدت إلى إسطنبول بصحبة حركة مناهضة العنصرية الأوروبية (EGAM) للمشاركة في برنامج فعاليات تذكارية بمناسبة الإبادة الجماعية للأرمن^٣ عام ١٩١٥. بالإضافة إلى إعادة تعقب الجزء الأول من الرحلة التي خاضها ٢٧٠ المثقفون الأرمن الذين تم جمعهم ونقلهم إلى الموت شبه المؤكد، حضرنا نصباً تذكاريًا للجندي الأرميني التركي سيفاج باليكي، الذي تعرض لإطلاق النار من قبل زميله المجند في الذكرى ٩٦ للإبادة الجماعية في عام ٢٠١٢، وفي وقت لاحق تم إعلان أن القاتل يتبنى الفكر القومي المتطرف. في مارس/آذار ٢٠١٥، حُكم على زميله المجند كييفانج آغا أوغلو، بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف، بعد عملية قضائية معيبة. وبعد بضعة أشهر، نُشر تقريرُ الجريمة الذي كشف عن أن الزيّ العسكري للضحية يحتوي على ٤١ ثقباً لرصاصات أطلقت عليه، وليس اثنين فقط كما كان في التقرير الأولي للقائد العسكري. زرت قبر الشاب، وقابلت والديه الحزينين.

خلال عطلة نهاية الأسبوع نفسها في إسطنبول، نظمت EGAM اجتماعات مع مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان، وعدد قليل من السياسيين من الحزب الشعب الجمهوري، لمناقشة هجوم حزب العدالة والتنمية على الأصوات المعارضة وتضييق الخناق على المجتمع المدني. وقد تأثرت بشدة من لقاء مع شاب أرميني من المثليين جنسياً، كان يخشى على نفسه وأقرانه. وتجدر الإشارة إلى أنه تم حظر مسيرة للمثليين لمدة ثلاث سنوات في إسطنبول. وذكرت صحيفة "بينك نيوز" في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧: "من المعروف أن مسيرات LGBT في تركيا هي واحدة من أخطر المهرجانات. المئات من ضباط شرطة مكافحة الشغب يحيطون بالمظاهرات، ويتم إطلاق الرصاص المطاطي واستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق هذه المسيرة"^٤.

على خلفية هذا القمع والاستبداد من جانب الدولة، هل فوجئ أي منا عندما حدثت محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦؟ نظريات المؤامرة كثيرة، لكن أياً كان من يقف وراء العنف والفوضى في تلك الليلة، استخدم "أردوغان" الموقف لاحقاً لإنشاء جدار حوله، مما زاد من الشعور القومي والأصولي في الوقت الذي واصل فيه قمع الأصوات المنتقدة، سواء في السياسة أو الأوساط الأكاديمية أو وسائل الإعلام أو المجتمع المدني. ووفقاً لافتتاحية صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في يوليو/تموز ٢٠١٦، فإن الرئيس "أصبح أكثر انتقامية ومهووساً بالسيطرة أكثر من أي وقت مضى، مستغلاً الأزمة ليس فقط لمعاقبة الجنود المتمردين، ولكن لتحطيم أي معارضة لا تزال موجودة في تركيا".

في هذه المرحلة، كان انخراطي مع القضية الكردية على التحديد محدوداً. وبعد ذلك، في سبتمبر ٢٠١٦، اتصل بي الصحفي المستقل جون هانت، بخصوص طالب كردي في جامعة مانشستر في دائرتي الانتخابية. كان لقائي مع الطالب روني ديجير، سبباً في تغير كل شيء. أخبرني عن الجيش التركي الذي سحل جثة الممثل الكردي البالغ من العمر ٢٤ عاماً حاجي لقمان بيرليك، خلف عربة مدرعة. وأخبرني عن قريته "إيديل" في مقاطعة "شرناق" التي تعرضت لهجمات وحشية من قبل الجيش التركي، ما أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص، ومن بينهم شباب كانوا أقرباء لـ "روني". وأخبرني أن ثلث الجثث الـ ١٢ الذين يطلق عليهم "إرهابيين" لم يتم إعادتها إلى عائلاتهم. أخبرني عن ابن عمه البالغ من العمر ١٥ سنة "سيفيلاي"، الذي انضم إلى حركة مقاومة الشباب وكان أحد القتلى. أخبرني كذلك أن أسرته هجرت بالقوة من قبل السلطات التركية في عام ١٩٩٠، وأن نفس الشيء كان يحدث مرة أخرى. هذه القصص لم تكن منتشرة في وسائل الإعلام الرئيسية.

بعد وقت قصير من لقائي "روني"، دُعيت من قبل EGAM للمشاركة في زيارة تقصي الحقائق في دياربكر (آمد) ونصيبين. أقنعت جون هانت بالانضمام لي. ومع ذلك، في الطريق احتجزتني الشرطة التركية في مطار "أناطورك" وتم استجوابي لعدة ساعات. تم أخذ هاتفي وجهاز الكمبيوتر المحمول مني وتعرضت رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بي للاختراق. قررت عدم إظهار جواز سفري الدبلوماسي، حيث كنت أخشى - أكثر من أي شيء آخر - أن أي معلومات حول مهمتي ستمنح المحققين إمكانية الوصول إلى منظمي (EGAM)، وبعضهم ناشطون محليون. كنت أعرف أن مهمتنا المخطط لها بعناية ستعرض للخطر، وأن ما كان ذا أهمية قصوى هو ملاحظتنا التي ستكون الأساس لتقرير مفصل عن ما يحدث هناك^١.

تم إطلاق سراجي بعد عدة ساعات، ربما لأن الجدول الذي كنت أحمله أظهر أننا سنلتقي بالممثلين المحليين لحزب العدالة والتنمية الحاكم. هذه الدبلوماسية المتوازنة الظاهرة هي سمة من سمات نهج EGAM وربما أنقذت المهمة وربما الأرواح أيضاً.

تضمنت المهمة التي استغرقت أربعة أيام، اجتماعاتٍ مع نواب حزب الشعوب الديمقراطي، ورؤساء البلديات ومنظمي الأحزاب ومنظمات حقوق المرأة والصحافيين وممثلي المجتمع المدني والمحامين، وغير ذلك. وقد تجولنا في محيط منطقة "سور" التي تعرضت للقصف، وهي منطقة تاريخية على ضفاف نهر الفرات، وقد أشعلت النيران في عدد كبير من الشباب بينما كانوا على قيد الحياة، حين علقوا داخل أحد الأقبية تحت قصف القوات الحكومية. التقينا بالآباء الثكالي الذين عرضوا لنا صوراً لأطفالهم أحياء وأموات. كانوا يريدون العدالة وعملوا مع أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي المحليين من أجل توثيق الدمار والعنف المدعوم من الدولة. وحتى عندما كنا نتحدث، واصلت الجرافاتُ تسطيح المنطقة بالكامل. وقد أخبرنا ممثلو حزب العدالة والتنمية أن هذا كان بهدف ضمان أمن السكان وأن هؤلاء النشطاء الكرد الشباب كانوا يسببون المشاكل لمجتمعهم.

قمنا بزيارة نصيبين على الحدود مع سوريا، حيث تم قصف أحياء بأكملها من قبل القوات الجوية التركية، ما تسبب في نزوح جماعي من المنطقة. في مركز مجتمعي هناك، التقينا بالأمهات اللواتي كن يتشبثن بصور أطفالهن المفقودين، الذين يفترض أنهم ماتوا. عُثر على أجزاء من الجثث في أماكن مختلفة تنتشر بين الأنقاض، مما يشير إلى تشويه الجثث. تجولت الكلاب من خلال الأنقاض، تلتقط بقايا اللحم البشري. كأم، كان من الصعب أن أكون في غرفة واحدة مع مثل هذا الحزن والألم الشديدين، وقد تذكرت اجتماعاتي مع أمهات ضحايا مذبحة "سريبرينيتسا" في البوسنة والهرسك.

قمنا بزيارة أحد مخيمات اللاجئين الإيزيديين، والذي تم الحفاظ عليه بالكامل من قبل الإدارة المحلية لحزب الشعوب الديمقراطي، التي لا تجد أي دعم لها من قبل الدولة. هناك، تحدثت مع اللاجئين من جميع الأعمار الذين انفصلوا عن عائلاتهم، وقد أعربوا عن شكرهم للاستجابة الإنسانية ولكن أعربوا عن أسهم من أجل العثور على منازل دائمة، ليكونوا مع أحبائهم، وأن يذهبوا إلى العمل وإلى المدرسة، ولمواصلة تعليمهم الجامعي، وأن يكونوا مكتفين ذاتياً، وأن يساهموا في المجتمع. كان المعسكر نظيفاً ومنظماً، على عكس ما رأيته في شمال فرنسا، حيث تجاهلت السلطات البريطانية والفرنسية بشكل كبير

حقوق الإنسان للأشخاص الذين سافروا على بعد آلاف الأميال للهروب من النزاع والاضطهاد والفيضان والمجاعة وغيرها من الظروف التي جعلت الحياة غير ممكنة. في مخيم اللاجئين هذا، أدهشتني الإنسانية والشمولية التي تكمن في قلب حزب الشعوب الديمقراطي.



عضوة البرلمان الأوروبي جولي وارد بصحبة عائشة بركتاي خلال مؤتمر صحفي خارج سجن "إدرين" بعد رفض منح الإذن بزيارة الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش. فبراير، ٢٠١٧.

كان اللقاء الأهم والجدير بالذكر، هو اللقاء مع نقابة المعلمين. كانت الغرفة مكتظة بالأشخاص الذين تعرضوا لصدمة شديدة، وكانوا ضحايا لمستوى من المضايقات الحكومية التي كانت مقتصرة حتى ذلك الوقت على السياسيين والأكاديميين والصحافيين والمجموعات المسلحة. أدركت أنني كنت أجلس في غرفة واحدة مع مدرسي الحضنة والمدارس الابتدائية والموسيقا والدراما والرياضة، ومعلمي الاحتياجات الخاصة والمتخصصين في تعليم تكنولوجيا المعلومات، وهم أشخاص مثل شقيقي يعتبرون التدريس مهنة وليس مجرد وظيفة. كل شخص لديه قصة يحكيها. لقد استمعنا إلى شهادات من المعلمين وأزواجهم وزوجاتهم وأمهاتهم وآبائهم وأطفالهم وتلاميذهم. فقد العديد منهم وظائفهم، وتمت إقالتهم بسبب جرائم مثل إدارة النوادي المدرسية وتعليم الأغاني التقليدية والرقصات والألعاب. تحدث البعض نيابة عن أفراد أسر كانوا يقبعون في

السجن أو خائفين جداً من الحضور. لم يعرفوا كيف يمكنهم كسب قوتهم وقد تم تجميد رواتبهم وتدمير آفاقهم المستقبلية. كانت قوات الشرطة تنتظر في الخارج وتلتقط صوراً للجميع عند مغادرتهم. ويسعدني القول إن نقابات المعلمين في المملكة المتحدة وفي أماكن أخرى، قد أصدرت قرارات تضامن وساهمت في توفير أموال تبرعات لصالح الأسر المتضررة. ومع ذلك، فإن الوضع لم يتحسن، حيث تم استبدال رؤساء البلديات التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي، والذين كانوا قد تم انتخابهم ديمقراطياً، بـ"أمناء" معينين من قبل الدولة، وبات تعليم الأطفال الكرد الآن تحت سلطة المديرين المعادين لهم بشكل واضح.

أصدرت EGAM تقريراً مفصلاً عن الزيارة. وقد عقدنا عدة مؤتمرات صحفية في دياربكر (آمد)، وتم نشر تقرير عن واقعة الاعتقال والاستجواب في مطار "أتاتورك"، في موقع "ميدل إيست آي"^٧. تعرضت لضغط لتقديم شكوى إلى السفارات التركية في المملكة المتحدة و/أو بلجيكا لكنني قرر، بنوع من التوازن، أنه إذا أنا أردت الاستمرار في زيارة تركيا للتعرف مباشرة على انتهاكات حقوق الإنسان- لا سيما في كردستان- فإنه يجب عليّ ألا ألفت الأنظار حولي. هذه الاستراتيجية أثمرت بعد ثلاثة أسابيع، حيث عدتُ إلى دياربكر مع المحامية ميلاني جينغيل من منظمة "السلام من أجل كردستان" البريطانية. لقد صُدمت بكم التغييرات التي وقعت في مثل هذه الفترة الوجيزة. كان كلا رئيسي البلدية محتجزين لدى الشرطة، وكان مبنى البلدية مطوقاً بالكامل بالحواجز والمركبات المدرعة والجنود. إذا أخذت بلديتي هذا الشكل، فسيكون السكان غاضبين جداً. لا يمكن إدارة أعمال الحكومة المحلية على أفضل وجه في ظل هذه الظروف.

لقد أوليتُ أنا وميلاني اهتماماً خاصاً لقضايا المرأة خلال مهمتنا القصيرة. أصبحت "JINHA" وهي منظمة إعلامية نسائية، محظورة وتعمل إلى حد كبير عبر الإنترنت، وتجتمع في أماكن خفية مع منظمات حقوق المرأة الأخرى. تجولتُ أمام المبنى حيث وقفنا على الدرج لالتقاط صورة جماعية مع بعض أشجع النساء اللائي التقيتهن على الإطلاق. أغلقت البوابات ووضعت شريحة فولاذية ضخمة فوقه. كنت أعلم أن إغلاق منظمات المجتمع المدني يجري في جميع أنحاء البلاد. هذه هي العلامة الظاهرة لدولة في حالة إنكار للقيم الليبرالية المعاصرة، وحكومة تخشى الجدل والنقاش. هذه إشارة على وجود قائد ضعيف. أنهينا أنا وميلاني مهمتنا في دياربكر في مؤتمر تضامن المرأة الكردية، إلى جانب شقيقتان من إيرلندا وألمانيا وإسبانيا وصربيا^٨. وبينما كنا نتشابه الأيدي ونرقص

داخل فندق في وسط المدينة، تمركز الجيش التركي في الخارج. كانت كثير من الراقصات يعلمن أنها مسألة وقت قبل أن يتعرضن للاعتقال. إن روحهن الاستثنائية في مواجهة كراهية النساء والفاشية، لأمر ملهم حقاً.

خلال تلك الفترة، كانت الحكومة التركية تناقش مقترحاً جاداً من شأنه تشريع الاعتداء الجنسي على الأطفال، من خلال سنّ قانون للعفو عن المدانين في جرائم الاغتصاب وإطلاق سراحهم في حال موافقتهم على الزواج من ضحاياهم. كان هذا المقترح مثيراً للغضب وتسبب في مظاهرات حاشدة داخلياً وخارجياً، ولهذا تم التخلي عنه، في ذلك الوقت على الأقل^٩.

مع استمرار حملة التطهير التي شنها "أردوغان" في أعقاب الانقلاب الفاشل، انضمت إلى حملة التضامن من أجل دعم السياسيين المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي، الذين تعرضوا للاعتقال. اخترت التواصل مع ليلي بيرليك، وهي إحدى سياسيات حزب الشعوب الديمقراطي اللاتي اعتقلن، وبدأت في الحديث عنها في البرلمان الأوروبي وعرض حكايتها في مدوناتي. بعد أن غادرتُ دياربكر، التقيت مساعدة "ليلي" البرلمانية وشقيقها ومحاميها في "إسطنبول". وضعنا خطة لزيارة سجن "سيليفري" في اليوم التالي، على أمل أن نحصل على إذن بالدخول إليها. وقد تم استيقاف سيارتنا عشوائياً في الطريق، وتعرضنا للتفتيش وتعرض السائق لبعض التأييب بسبب بعض الأضرار الداخلية في السيارة، وهو الضرر نفسه الذي حدث- للمفارقة الساخرة- بسبب استيقافه في وقت سابق من قبل قوات الشرطة وتفتيش السيارة بطريقة عنيفة. جلسنا خارج بوابات السجن نحتمي القهوة من مقهى متنقل حتى جاء الحراس لاستجوابنا وفحص جوازات سفرنا. كنت على تواصل مع السفارة البريطانية، التي كانت تتحدث نيابة عني. وكما هو متوقع، لم نحصل على التصريح أبداً، وعدنا إلى السجن بخطاب مكتوب بخط يدي إلى "ليلي". والتقطنا صوراً لي بينما أحمل الخطاب أمام مدخل الزوار. وبعد فترة قصيرة، تم إطلاق سراح "ليلي" من سجن "سيليفري"، على الرغم من أنها لا تزال تواجه اتهامات، وهناك احتمالات بتوقيع عقوبة السجن عليها.

في فبراير/شباط ٢٠١٧، دُعيت للمشاركة في الوفد الثالث للمفوضية الأوروبية التركية إلى "إمرالي". كان عبدالله أوجلان رمزاً أسطورياً بالنسبة لي، وربما وجهاً مألوفاً على علمٍ لوحث به في المظاهرات والمسيرات، ولكنني لم أستوعب قصة الرجل والحركة التي ألهمها. وقد مكنتني المشاركة في وفد "إمرالي" من وصل النقاط ببعضها أخيراً، من أجل

فهم سبب أهمية حرية "أوجلان" بالنسبة لعملية السلام: ليس للكرد وحدهم، وإنما للإنسانية بأكملها.

المراجع:

١. Lüküslü, D. ٢٠١٦. "Creating a pious generation: youth and education policies of the AKP in Turkey." Southeast European and Black Sea Studies ١٦, no. ٤ (٢٠١٦): ٦٣٧-٦٤٩.
٢. Letsch, C. ٢٠١٣. "Turkey protests spread after violence in Istanbul over park demolition." The Guardian, June ١, ٢٠١٣. <https://bit.ly/٢KuYAgu>
٣. Agos ٢٠١٦. "Genocide commemorations in Istanbul: racism and war policies are not destiny." Agos, April ٢٤, ٢٠١٦. <https://bit.ly/٢tRvBcu>
٤. Rizvi, h. ٢٠١٧. "The world's most dangerous Pride Demonstrations." Pink News, September ١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢KhXM٤h>
٥. The New York Times Editorial Board ٢٠١٦. "The Counter-Coup in Turkey." The New York Times, July ١٦, ٢٠١٦. <https://nyti.ms/٢u٠hdtx>
٦. European grassroots Antiracist Movement (EgAM) and Elie Wiesel Network ٢٠١٦. "Report on the International Fact-Finding Mission to Investigate Rights Violations of the Population in South-East Turkey Committed in and by Implementation of the Country's Security Policy." <https://bit.ly/٢fFREdK>
٧. MacDonald, A. ٢٠١٦. "British MEP detained and equipment confiscated while entering Turkey." Middle East Eye, October ٢٢, ٢٠١٦. <https://bit.ly/٢IP١Vcb>
٨. Ward, J. and gingell, M. ٢٠١٦. "Fear of genocide in south-east Turkey." Peace in Kurdistan Campaign, December ١٢, ٢٠١٦. <https://bit.ly/٢MJUE٩٠>
٩. Pasha-Robinson, L. and Withnall, A. ٢٠١٦. "Turkey scraps plans for law that would have pardoned rapists who marry underage victims." The Independent, November ٢٢, ٢٠١٦.

١٠ لحظات قوية في تجربة غاضبة

فرانك وارتر

عضو فرنسي سابق في البرلمان الأوروبي (١٩٧٩-٢٠٠٩)

ترجمة: جوزيه هوكر

قبل أن أبدأ في سرد تجربتي في مهمتنا التي قمنا بها في فبراير/شباط ٢٠١٧، أود أن أعرض بعض الانطباعات الفورية التي شعرت بها، والتي لا تزال طازجة كما لو أنها حدثت للتو. أكتب هذه الكلمات من "ستراسبورج" في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، في وقت تنتشر فيه الشائعات المقلقة بشأن الوضع الصحي وربما فرص نجاة عبدالله أوجلان. إلى جانب جولي وارد عضوة البرلمان الأوروبي، وفايق يوجيسيائي ممثل حزب الشعوب الديمقراطي في "ستراسبورج"، أنا على وشك مغادرة مكاتب اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب، وهي كيان أوروبي مهم في مجلس أوروبا. هناك، تقدمنا بمناشدات- نيابة عن كل أعضاء وفد "إمرالي"- بأن تقوم اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب بزيارة عاجلة إلى قائد الشعب الكردي، بهدف إرساء الحقائق بشأن وضعه. وخلال اجتماعنا، جرت مظاهرة سلمية من قبل بعض الناشطين الكردي الذين كان يبدو عليهم القلق، خارج المبنى.

بعد هذا الاجتماع- الذي كان ودياً ولكن حذراً بسبب القيود المفروضة سراً على اتفاقية لجنة مناهضة التعذيب- استنتجت نقطتين. الأولى، أن حالة سجن "إمرالي" فريدة في العالم: وأنا هنا أذكر القارئ بأنه- باستثناء الزيارة التي استغرقت ساعة واحدة لـ"أوجلان" من جانب شقيقه في سبتمبر ٢٠١٦- لم يكن هناك أي تواصل مسموح من جانب السلطات التركية مع عبدالله أوجلان منذ عام ٢٠١٥، لا من جانب عائلته ولا محامييه ولا حتى أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي. إن لجنة مناهضة التعذيب هي القناة الوحيدة التي لا تزال مفتوحة جزئياً فيما يتعلق بـ"إمرالي". ورداً على تساؤلاتنا وإصرارنا فيما يتعلق بالتوقعات بشأن الوضع الصحي الحرج لـ"أوجلان" وما إذا كانت صحيحة، ردت لجنة مناهضة التعذيب بأنها تراقب الوضع عن كثب، وأنها- في حالة تطور الأمور بشكل خطير- ستتدخل على الفور. نحن نفهم هذا التصريح الدبلوماسي على أنه تأكيد بأن "أوجلان" لا يزال على قيد الحياة. ومع استعدادنا للمغادرة، حين ذكرنا ما ورد في الاجتماع

للمتظاهرين، كان الارتياح يبدو واضحاً على وجوههم، حتى إذا كان المطلب الأساسي في ظل الظروف الطارئة، بطبيعة الحال، هو تحرير القائد التاريخي للشعب الكردي.

على نحو أكثر عمومية، منذ عودتي في فبراير الماضي من البعثة التي تشرفت بأن أكون جزءاً منها، من خلال وفد "إمرالي" الثالث، كانت هناك سلسلة من الأخبار السيئة حول الشخصيات الكردية والتركية التي التقينا بها خلال زيارتنا إلى اسطنبول وأنقرة ودياربكر (آمد). ومن أحدث الضحايا المعروفين، عثمان كافالا وهو رجل مثقف ومحرر مخضرم وديمقراطي يحظى باحترام دولي يتجاوز كل الشكوك، حيث تم اعتراضه أثناء نزوله من طائرة، وتم حبسه احتياطياً لفترة غير محددة. إن انحدار تركيا إلى الجحيم من ناحية حقوق الإنسان يدعو كل واحد منا لاتخاذ رد فعل، وإعلام مواطنينا وتحدي حكوماتنا، وإظهار أن روح التضامن لا تزال حية!

وبهذه الروح، أود أن أروي ما كان- في رأيي- من بين أبرز عشر لحظات أثناء زيارة وفدنا لتركيا.

إحدى أقوى تلك اللحظات، كانت بالتأكيد الاجتماع الذي عقدناه مع محامي عبدالله أوجلان. صُدمت بشكل كبير حين علمت أنه منذ يوليو/تموز ٢٠١١، لم يعد بإمكانهم الوصول إلى سجن "إمرالي". ٦ سنوات كاملة مرت بدون أي تواصل معه! وقد عانى الوفد الصغير الذي نظمه حزب الشعوب الديمقراطي، والذي مُنح الإذن لإجراء بعض الزيارات خلال محادثات السلام، من المصير نفسه منذ عام ٢٠١٥. أما بالنسبة إلى الزيارة الوحيدة والقصيرة جداً التي أجراها شقيق "أوجلان" له، فإن السلطات لم توافق عليها إلا بعد إضراب مذهل عن الطعام قام به المجتمع المدني الكردي. وقد شجّعنا المحامون بقوة على مناشدة لجنة مناهضة التعذيب بعد عودتنا. في الواقع، إن لجنة مناهضة التعذيب الأوروبية هي الكيان الوحيد الذي لا يزال مسموحاً له بالحفاظ على بعض التواصل مع كل من عبدالله أوجلان أو السلطات التركية، أو تأمين أي راحة لـ"أوجلان" في ظروف احتجازه. للأسف، كما سيتم الشرح لنا خلال اجتماعنا الأول مع أعضاء هذه المؤسسة في فبراير/شباط الماضي، فإن الحكومة التركية وحدها من يمكنها نشر تقارير لجنة مناهضة التعذيب فيما يخص الدولة التركية.

كانت هناك لحظة أخرى مؤثرة خلال زيارتنا، وهي أمسية قضيناها مع عدد كبير من البرلمانيين المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي. لم يظهر أي منهم الهزيمة أو يلجأ إلى الاستقالة. ومع ذلك، فإن كل واحد منهم كان يواجه تهديدات التعرض للاعتقال في أي

لجظة. وماذا عن العقوبات! أخبرني أحدهم: "قرر المدعي ١٨ عاما من السجن في قضيتي"، بينما رفع الآخر الرهان، وقال: "أما أنا فالحكم ضدي ٢٣ عاما بالسجن!"، في حين أن الثالث قال: "أما أنا.. ٢٨ عاما!". هل كانوا يشعرون بالخوف! إن الرجال والنساء الذين يتمتعون بهذا القدر الهائل من الشجاعة، والأبرياء من أي جريمة، باتوا عملة نادرة في هذا العالم!

بعد عدة أيام، في دياربكر (آمد)، كنا نشارك في نقاش مع مجموعة من الممثلين من حركات ثورية اجتماعية متعددة، في مقر إحدى المجموعات المشاركة. وبشكل مفاجئ، وعبر النافذة، أدركنا أن سيارتي شرطة وصلت إلى المكان، واحدة من اليسار والأخرى من اليمين. تمركزت السيارتان أمام المبنى الذي عقدنا فيه الاجتماع. ظهر الرجال المسلحون. وبشكل طبيعي، سألت نفسي عن نواياهم، ولم يكن لدي شك في أن باقي وفدنا كان يسأل نفسه السؤال ذاته. ومع ذلك، لاحظت هدوء تام يسود نفوس زملائنا الكرد. لم يقل أي شخص كلمة واحدة في هذا الشأن، ولم ينظروا حتى إلى النفاذة. تواصلت مشاركتهم وكأن شيئاً لم يحدث. وحين هممنا في النهاية بمغادرة المبنى، لم تتحرك الشرطة خطوة واحدة. في هذه المناسبة تحديداً، كان الأمر ببساطة هو إجراء ترهيب. أدرك أصدقائنا الكرد بخبرتهم أنه، عاجلاً أم آجلاً، قد تنتهي مثل هذه الفعالية نهاية مختلفة تماماً. ومع ذلك، لم يؤثر شيء في شجاعتهم ومهابتهم. كان الأمر مثيراً للإعجاب.

من بين الحلقات الأخرى الجديرة بالذكر دوماً، هي الأمسية التي قدمنا فيها بعض أصدقائنا- الذين يشعون بسعادة- إلى نائب برلماني آخر منتمي إلى حزب الشعوب الديمقراطي. كان الرجل قد أطلق سراحه للتو من السجن، ولم يحظ سوى بتفسيرات ضئيلة عن أسباب إطلاق سراحه بنفس القدر الذي حصل عليه من أسباب ضئيلة لاعتقاله في المقام الأول. احتفلنا بهذه المناسبة بتناول الشراب. وفي اليوم التالي، علمنا أنه اعتقل مرة أخرى حين كان في طريقه للعودة إلى دائرته الانتخابية. إن هذا النوع من القمع لا يمكن التسامح معه ويعتبر تعسفياً بشكل كامل: إن هذا الإجراء هو إجراء تعسفي واستثنائي من جانب الحكومة. وقد اعترف أحد المدعين العوام حين سأله نائب آخر منتمٍ إلى حزب الشعوب الديمقراطي بشأن الاتهامات التي يواجهها، بأنه: "لا أعلم شيئاً في الوقت الحالي.. القرار في يد أنقرة!".

هناك لحظة أخرى قوية مررنا بها، وهي لقاء مع بعض الصحفيين الذين أقبلوا تعسفياً من وظائفهم. كنا نعرف بالفعل أن رئيس تحرير صحيفة "جمهوريات" التركية،

وهو رجلٌ معروف ويحظى باحترام واسع في أنحاء العالم، تعرض للاعتقال. وبعد ذلك، علمنا أنه تم فصل ١٠٠٠ صحفي آخرين من أعمالهم، وتم اعتقال العشرات منهم، وأُغلقت ١٥٠ مؤسسة صحافية. وفقا لمضيفينا، فإن هذه السلسلة الشيطانية من الأحداث كانت تتسارع يوماً تلو الآخر. كانت شهاداتهم التي أدلوا بها لنا كفيلة بأن توقف الدم في عروقي. منذ ذلك الحين، وكلما نعلم أن هناك موجات جديدة من الاعتقالات ضد الصحفيين، أذكر كلماتهم حيث إنه في الوقت الحالي يقبع ١٥٥ صحافياً في السجون، بينما أُغلقت ٦٠٠ وسيلة إعلامية متنوعة ما بين صحف ووسائل إعلامية أخرى. هذا هو الجنون الذي اجتاحت تركيا بالكامل.

تعرضنا لصدمة أخرى حينما علمنا- في الخامس عشر من فبراير- أنه منذ وصولنا إلى دياربكر قبل يومين، جرى اعتقال ٨٣٤ شخص. وقد أبلغنا أنه لم يُنَجِّ قطاع واحد حتى من "المطاردة المحمومة" ضد من يُزعم أنهم "إرهابيين"، وهو تصنيف بات يشمل كل المعارضين للنظام: ١٠ آلاف معلم و٣ آلاف مسؤول صحي فقدوا وظائفهم! أعتقدون أن هذا جنونٌ مطلق! لقد أُقيل ٤ آلاف قاضي من مناصبهم وحل محلهم، بين ليلة وضحاها، محامون لا يزالون تحت التدريب ولكنهم يحظون بسمعة أنهم قريبين من النظام الحاكم. لم أرَ في حياتي أبداً فضيحة بمثل هذا الشكل.

على المستوى الشخصي، تأثرت كثيراً بقضية نائبة برلمانية شابة منتمة إلى حزب الشعوب الديمقراطي، تُدعى فيليكسانس أوجا. قبل عام ٢٠٠٩، كانت- بحكم الواقع- عضوة في البرلمان الأوروبي تحمل الجنسية الألمانية وتنتمي إلى جماعة سياسية كنت أترأسها أنا في ذلك الوقت داخل البرلمان الأوروبي. وفي وقت لاحق، قررت أن تذهب لتعيش في بلاد عائلتها ونجحت في الحصول على أصوات الناخبين لتصبح نائبة برلمانية عن دياربكر. من خلال التخلي طوعاً عن الظروف المستقرة والمريحة نسبياً التي كانت تعيشها في حياتها السابقة، اختارت "أوجا" أن تهب نفسها لمشروع الديمقراطية الواعد لحزب الشعوب الديمقراطي الثوري. حين علمتُ بوجودي في المدينة، جاءت لزيارتي. كنا نرى بعضنا البعض للمرة الأولى من جديد. وبهدوء مثير للإعجاب، أخبرتني أن المدعي العام هدهدا بالسجن ١٥ عاماً. وكانت قضيتها تحديداً بمثابة تذكير واضح لي، بأنه من وراء الأرقام المجردة التي نسمع عنها يومياً عن الاعتقالات في تركيا خلال زيارتنا، كان هناك أشخاص من لحم ودم يعيشون مأساة فردية وكارثة جماعية.

من بين الشهادات التي تسببت في صدمة هائلة بالنسبة لي، هي شهادة رئيس رابطة "بار" في دياربكر، والذي سرد لنا عملية القتل الوحشية التي تعرض لها سلفه طاهر إيجي، الذي قتلته قوات القمع في الجزء الجنوبي التاريخي للمدينة خلال المعارك العنيفة التي اندلعت في ٢٠١٦. كان المحامي البارز يقرأ بهدوء أمام المسجد، حين استهدف بالرصاص. كنت قد التقيت هذا الرجل المخلص الذي يخدم العدل وسيادة القانون، خلال زيارة سابقة إلى المنطقة كجزء من وفد "إمرالي". وخلال تلك المناسبة، كان بصحبي القاضي الراحل عيسى موسى قاضي المحكمة العليا في جنوب إفريقيا السابق ومناصر حقوق الإنسان الذي يحظى باحترام دولي والذي تُوفي في فبراير الماضي، وكذلك عثمان كافالا المعروف دولياً بالتزامه بالحوار وانفتاحه واحترامه لحقوق كل البشر، والذي سبق أن ذكرت اعتقاله مؤخراً بشكل مثير للقلق في بداية هذا المقال. حين علمت بمقتل "إيجي"، والذي يمكننا اعتباره بحكم الأمر الواقع عملية اغتيال أو إعدام، تذكرت أجواء هذا اللقاء الذي حظينا بشرف إجرائه مع هذا القاضي المحترم.

لن أنسى أبدا محاكمة السيدة تشاغلا ديميريل الرئيس المشتركة للمجموعة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان التركي (٦ ملايين صوت ذهبوا لحزب الشعوب الديمقراطي، ما يجعله ثالث أكبر حزب في الدولة). اعتُقلت "ديميريل" قبل ٤ أشهر، في خضم التصويت على الموازنة التركية، إلى جانب ٢٨ آخرين من مجموعة النواب المنتخبين إلى حزب الشعوب الديمقراطي، ومن بينهم الرئيسان المشتركان للحزب صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ. في فبراير الماضي، أُجبرت على المثول أمام المحكمة في دياربكر من خلال تقنية "فيديو كونفرانس" من داخل محبسها على بعد ألف كيلومتر من دائرتها الانتخابية. وعلى غرار الكثيرين من زملائها، لم تسمح لنفسها بالهزيمة وحولت حرفياً المحاكمة التي كانت معدة لها، إلى محاكمة ضد هذه المحاكمة. وقد اتهمت المحكمة، ودحضت الاتهامات الموجهة إليها واحدة تلو الأخرى، قائلة: "من خلال اعتقالكم عدداً كبيراً من النواب البرلمانيين من مجموعتي البرلمانية باتهامات مختلفة، فإنكم تؤكدون تماماً أن هذا قرارٌ سياسي". وخلال هجومها على المحكمة، سردت قائمة الأسباب الحقيقية لاضطهاد "أردوغان" لهذا الحزب الديمقراطي التوحيدي: "حزبي يدافع عن كل الأقليات، ويدافع عن التنوع الثقافي والحقوق الأساسي. بفضل حزبي، لدينا عددٌ كبير جداً من النساء في البرلمان للمرة الأولى. نحن نخضع للمحاكمات لأننا نناضل من أجل المساواة". ولم يعرف القضاة - وهم مجرد أتباع مثيرين للشفقة للنظام - كيف يردون على هذه الحقائق. كان الوضع مثيراً للإعجاب في الواقع.

أود هنا الإشارة كذلك إلى حدث أخير، وهو حدث أثر في نفسي كثيراً، وتحديدًا وجودنا أمام بوابات سجن "إدرين" الذي يقبع فيه أكبر مخاوف "أردوغان" الحقيقية وراء القضبان. هذا هو الرجل الذي من خلال قدرته على توحيد الديمقراطيين من كل الشرائح، يجسد الرؤية نحو تركيا متسامحة ومنفتحة للجميع، وهو أيضاً الرجل الذي بوسعه إعادة إشعال الحماس والأمل في نفوس كل المقهورين. وقد نجح هذا الرجل في منع الرئيس التركي- خلال آخر انتخابات حرة ونزيهة في تركيا في يونيو/حزيران ٢٠١٥- من تحقيق حلم جنون العظمة الذي يسيطر عليه بأن يصبح قائداً يتمتع بكل السلطات لـ"تركيا العظمى" بشكل قانوني. اسم هذا الرجل هو صلاح الدين دميرتاش. وكما كنا نشك، لم يتم منحنا الإذن لدخول السجن. ولكن على الأقل، حظينا بالفرصة للتحدث مع محامي زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، وحظينا بالفرصة التي استغللتها جيداً، للتواصل معه عبر خطاب مكتوب بخط اليد للإعراب عن تضامننا معه. كنت قد حظيت بشرف لقائه بالفعل في البرلمان الأوروبي، وقد أعجبت كثيراً برؤيته التعددية والديمقراطية الحازمة لتركيا جديدة تدير ظهرها لأساليب "أردوغان". من بين القصائد التي كتبها "دميرتاش" من داخل محبسه، قصيدة تحت اسم "الشجاعة المُعدية". ليس هناك طريقة أفضل لتلخيص الشعور المغروس بداخلي من خلال التجربة القيمة والفريدة التي قدمتها لي المشاركة في وفد "إمرالي": إن المحاكمات الرهيبة التي يعاني منها الشعب الكردي- وبشكل أعم- الأتراك الذين يتمتعون بروح ديمقراطية، لا تخدم سوى في تعزيز شجاعتهم المثيرة للإعجاب. هؤلاء الرجال والنساء يمثلون المستقبل. وهم يستحقون المزيد من التضامن من جانبنا.

الجزء الخامس:

تحليل الكونفيدرالية الديمقراطية

الباحث عن الحقيقة

عبدالله أوجلان

٢٠١١

ملاحظة المحرر: ما يلي هو مقتطفات موجزة من الدفاع القانوني الذي أعده قائد حركة الحرية الكردستانية عبدالله أوجلان، في أوائل عام ٢٠١١. وقد تم إعداد هذا الدفاع من داخل سجنه شديد الحراسة على جزيرة "إمرالي" الذي يقبع فيه منذ عام ١٩٩٩، وقد كان السجين الوحيد على هذه الجزيرة في أغلب الأوقات، على الرغم من أن ١٠٠٠ جندي تركي يعملون على حراستها. تم تضمين هذه المقتطفات كمساهمة في مؤتمر نظمته شبكة المبادرة الدولية للبحث عن البديل، تحت عنوان: "تحدي الحداثة الرأسمالية: المفاهيم البديلة والمسعى الكردي"، والذي انعقد في "هامبورج" في ألمانيا، في الفترة ما بين ٣ إلى ٥ فبراير/شباط ٢٠١٢. وقد تمت ترجمة هذه المقتطفات من جانب المبادرة الدولية "الحرية من أجل أوجلان- السلام من أجل كردستان"، وقد تم تحريرها من أجل توضيحها من جانب ناثن ماكدونيل.

ليس هناك ما هو أهم في حياة المرء من أن يدرك الحقيقة التي يعيشها. إن هذا المسعى هو أقيم الأفعال الإنسانية، لأننا وحدنا قادرون على جعل الحقيقة واقعا.

لم أكن مستعداً تماماً للمغامرة التي خضتها في حياتي. كان من الصعب أن أولد وأترعرع في عائلة منحلة أخلاقياً كانت تقف بالكاد على قدميها في مجتمع متمزق. بسبب افتقار العائلة العميق إلى الشعور الذاتي بالحقيقة والأخلاق، لم يكن هناك الكثير لنقله إلى طفل ولید. وقد كانت نتيجة هذا عقلية فارغة من جوهرها تكون عرضة للخداع اللانهائي من قبل حكام المجتمع.

بات محتوماً أن تقبل المجتمعات الواقعة تحت الاستعمار (أو ما هو أسوأ) - في نهاية المطاف سواء بالقوة أو بالإقناع- الأكاذيب التي تُقدم لها. لقد طور حكام العالم حالياً مجموعة كبيرة من الخبرات في فعل هذا. هم يعرفون جيداً كيف ينقلون أكاذيبهم بفعالية

كبيرة. ولا يمكن لعملية الثورة أن تبدأ، إلا من خلال تخطي المواطنين العقبة التي تشكل ضعفهم أمام مثل هذه الأوهام.

أنا شخص لا يعرف حدوداً ولا قيوداً. قادتني رحلتي في الحياة في النهاية لأن أرى ما وراء الأوهام وأواجه حقيقة المجتمع. وكما واجهتني ظروف صعبة خلال فترات معينة من حياتي، حاولت أن أفهم واقع القمع الاجتماعي إيديولوجياً وعملياً. وقد واصلتُ فعل هذا حتى في ظل إنكار القوى التي تفعل هذا، لآدميتي وهويتي الاجتماعية، وحاولت عدة مرات عقابي كما لو أنني هارب، وحاولت كذلك القضاء عليّ تماماً، وقد كان هؤلاء المسؤولون الأوائل عن هذا هم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجمهورية التركية، والمتعاونون معهم.

رغم أنني كنت قادراً التطور من الناحية النظرية والعملية قبل أن يتم أسري في هذا السجن المفتوح، فإنه لم يكن لدي متسع من الوقت لتطوير إدراكي للحقيقة. بالنسبة لأولئك الذين يواجهون تحديات خطيرة في حياتهم، فإن ظروف الاحتجاز في سجن شديد الحراسة تربوية بشكل جوهري. السجنون ليست أماكن للنضال النظري والعمل، وإنما هي أماكن إذا لم تُسحق إرادة المرء فيها، فإنه يكون بإمكانه أن يطور إدراكاً عميقاً للحقيقة والوسائل الضرورية للنضال من أجلها. يسمح السجن للأشخاص الذين يناضلون في سبيل قضايا استثنائية بالسعي يومياً لبلوغ الحقيقة. إن الوقت الذي يقضيه المرء في هذا الأمر - وأنا على يقين من ذلك - يستحق الاهتمام.

كما هو معلوم، وصلتُ إلى السجن على جزيرة "إمرالي" نتيجة عملية قانونية ناجحة من جانب قوات الأمن التركية، هذه هي القصة التي قيلت للعالم كله. ولكن في الحقيقة، كان اعتقالي وسجني نتيجة مؤامرة تمت من خلال نظام الحداثة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبشكل أكثر تحديداً، تم تنسيق العملية الضخمة من قبل قوة حلف شمال الأطلسي غير التقليدية وغير الشرعية التي تُسمى بـ"جلاديو" (ملاحظة المحرر: جلاديو هو مصطلح يطلق على شبكة سرية من المنظمات اليمينية المتطرفة في أوروبا يدعمها حلف الناتو). وقد تم إحضاري هنا في الخامس عشر من فبراير ١٩٩٩. قبل ٧٤ عاماً من هذا التاريخ، في ١٥ فبراير ١٩٢٥، أطلقت الجمهورية مؤامرتها ضد الشيخ سعيد. وبعد عدة أشهر من اعتقالي، قضت محكمة هزلية بالحكم بالإعدام ضدي في الخامس والعشرين من يونيو، وهو نفس التاريخ في عام ١٩٢٥، الذي تم إعدام

الشيخ سعيد وعددٍ قليل من المتعاونين معه. منذ ذلك الحين، ولمدة تقرب من ثلاثة أرباع قرن، واصلت الدولة التركية سياسات الإبادة والإنكار التي اتبعتها.

كانت محاكمتي على جزيرة "إمرالي" مؤامرةً تهدف إلى تدمير آخر قطرة من الآمال لدينا. وقد كان هذا هو السبب وراء الحكم ضدي بالإعدام والغموض بشأن مصيري. إن تأخير عملية إعدامي كان إجراءً مقصوداً، وهو أسلوب مستخدم في إطار الحرب النفسية الدائرة. في البداية، كنت أنا نفسي متشكك بشأن المدة التي يمكنني أن أظل متمسكاً خلالها في ظل تلك الظروف، كان يبدو لي أن النجاة لمدة عام واحد فقط هو أمرٌ مستحيل. ولكن قلت في نفسي: "كيف بإمكانهم سجن الملايين من شعبي في مثل هذه المساحات الضيقة؟". كقائد للشعب الكردي، رأيت نفسي ممثلاً للملايين. لا يمكن لأغلب الأشخاص تحمل أن يكونوا بعيدين عن عائلاتهم، فكيف يفترض بي أن أتحمل أن أكون منفصلاً عن إرادة الملايين من شعبي إلى الأبد؟ لم يتم السماح لي حتى بتلقي الخطابات من الخارج. حتى الحين، بات مسموحاً لي تلقي خطابات قليلة خاضعة للمراقبة من زملائي المساجين، ولم أكن قادراً على إرسال الخطابات. إن مثل هذه الحقائق تساعد على تجسيد نطاق العزلة التي أعيش فيها.

في سجنني في "إمرالي"، حتى لو كانت الظروف الخارجية- الدولة والإدارة والسجن نفسه- تشبه القصرَ وأعيش فيه بالشكل الأمثل، فإن هذا وحده لا يمكنه تفسير كيف أنني تحملت العزلة المفروضة عليّ. لم يكن العامل الحاسم هو ظروف أو استراتيجية الدولة، ولكن قدرتي على أن يكون واضحاً في ذهني ظروف احتجازي. كنت في حاجة إلى أسباب قوية جداً حتى أكون قادراً على تحمل العزلة ولإثبات أنه بإمكانني أن أحيا حياة عظيمة حتى في ظل تلك الظروف. وفي هذا الشأن، يجب علي أن أشارككم فكرتين.

الأولى عن وضع المجتمع الكردي. كانت الأفكارُ تسير في ذهني كالتالي: إذا كنت أريد أن أحيا حياة حرة، فإنه يجب أن يكون المجتمع الذي أنتمي إليه حراً. ولكي أكون أكثر دقة، لا يمكن بلوغ الحرية الفردية بشكل منفصل عن المجتمع. مجتمعياً، حرية الفرد تعتمد بشكل كامل على مستوى حرية المجتمع. وحين نطبق هذه الافتراضات والنظريات على الكرد، الذين تنقصهم الحرية، فإنه سيكون لازماً علينا أن نخلص إلى أن حياة الشعب الكردي تشبه سجنًا مظلماً من القمع.

النقطة الثانية هي ضرورة الإخلاص للمبادئ الأخلاقية بهدف أن نكون قادرين على إدراك الواقع. يجب على الفرد أن يكون واعياً بالضرورة المطلقة لأن يحيا كجزء من

المجتمع. لقد نجحت الحداثة في خلق وهم أنه بإمكاننا أن نعيش دون التقيد بالمجتمع، ولكن هذا نهج خاطئ يظهر فقر المبادئ اليوم. وكما أن الحقيقة والأخلاق هما جزء لا يتجزأ عن الآخر، فإن فكرة الليبرالية الفردية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تفكيك المجتمع الأخلاقي وفك ارتباطه بالحقيقة. حقيقة أن الفردية الليبرالية تُقدم على أنها أسلوب الحياة الأبدي، اليوم، لا تعني أنها صحيحة؛ وإنما هي تمثل النظام الرأسمالي المسيطر الذي تقوم عليه. لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج نتيجة تجربتي مع الظاهرة الكردية.

هنا، يجب عليّ أن أسلط الضوء على التوتر الداخلي في نفسي، وتحديدًا.. رغبتني في الهرب من الكردية ورغبتني في إظهارها في آن واحد. بسبب الإبادة الثقافية الجارية، هناك فرص في كل مكان للكرد للهرب من هويتهم الثقافية، ويمكن أن يتم تشجيع هذا. ولكن هنا، لا بد أن تغلب المبادئ الأخلاقية علينا. ما مدى صحة أو فائدة أن يهرب المرء من المجتمع من أجل إنقاذ نفسه؟ كان بإمكانني أن أفعل هذا، فقد كنت قد أنهيت دراستي الجامعية للفور وكان من السهل لي أن أفعل هذا، وهو ما كان سيضمن لي عملياً وظيفة مناسبة والنجاة بذاتي. ولكن في ذلك الوقت، انجذبت إلى الهوية الكردية، التي أشارت إلى عودتي إلى الطريق الصحيح. يجب على المرء أن يكون مرتبطاً بقضية أكبر من نفسه بهدف أن يعيش حياة أخلاقية. كان من الواضح بشكل متزايد أنني لم أكن لأخون شعبي. كان خياره هو إظهار هويتي الكردية، بكل مشاكلها المتعددة، وقد كان هذا خياراً أخلاقياً اتخذته إدراكاً لحقيقة أن الاستعباد المستمر لشعبي، يجعل من المستحيل بالنسبة إليّ أن أحقق حلمي في حياة حرة.

هذا العالم ليس بعالم يمكنني أن أحيا فيه بحرية، حتى ولو كنت أعيش خارج السجن. هناك سجونٌ موجودة خارج سجنني كما هي موجودة داخله. في الواقع، أنا أدرك الآن أن السجون في الخارج أكثر خطورة من سجنني. إن الشخص الكردي الذي يعيش في العالم الخارجي ويعتقد أنه أو أنها يعيش بحرية، ما هو إلا أسيرٌ لأوهام حقيقية. إن الحياة التي نحياها من رغم الأوهام والأكاذيب، ما هي إلا حياة فقدناها وخسرناها. في رأيي، لا يمكن أن نحيا خارج السجن بحق إلا في إطار شرط واحد: النضال على مدار ٢٤ ساعة يومياً من أجل حرية المجتمع. بالنسبة لشخص كردي، لا يمكن أن تكون الحياة أخلاقية ومشرفة سوى من خلال أن أصبح مقاتلاً من أجل الحرية على مدار الساعة.

على هذا الأساس، حين أفكر في حياتي السابقة قبل السجن، أعتبر أنها كانت حياة أخلاقية. كنت مسؤولاً عن الكثير من الاختراقات لصالح شعبي. هذه الإنجازات كانت مكتملة جزئياً، ولكنها بدايات حياة حرة ومجتمع حر. لقد ضحيت بنفسي من أجل النضال في سبيل مجتمع حر، ولم يتبق من حياتي شيء لنفسي. بمجرد أن تغلبت على نفسي بهذه الطريقة، تعرضت للسجن في هذه اللحظة من حياتي. من المرجح أن يؤدي العيش في نضال إلى عواقب الموت أو السجن، ولكن العيش بدون نضال هو عيش غير صادق وغير شريف، ولهذا فإنه سيكون ضد كل مبادئ أن أجد نفسي غير قادر على تحمل عقوبة السجن. إن التضحية والتحمل أمران ضروريان لمن يقاتلون من أجل ما يؤمنون به. وبالنسبة لأولئك الكرد المشبعين بالفكر الاشتراكي، الذين لم تأسر الليبرالية أو بعض الطوائف الدينية الملتوية عقولهم، فإن الحياة الأخلاقية في مثل هذا العالم، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال النضال المستمر. لمثل هؤلاء الأشخاص، ليس هناك سبل أخرى.

النقطة الثانية، وهي ذات صلة بالنقطة الأولى، هي تطوير شهية المرء تجاه الحقيقة. هذه هي الطريقة الوحيدة للنجاة في السجن. حتى في ظروف الحياة العادية، فإن امتلاك تصور قوي عن الحقيقة يمكن المرء من تجربة أكثر اللحظات متعة في الحياة وتمكنه من إدراك معنى الحياة. بالنسبة إلى شخص أدرك الغرض من حياته أو حياتها، فإن ظروفه الخاصة لن تشكل مشكلة بالنسبة إليه. أما الحياة التي تتشابك مع الأكاذيب والأخطاء، فإنها تفتقر إلى المعنى وهي انتكاسة ستؤدي بطبيعة الحال إلى عدم الارتياح والاكتهاب والعنف والتدهور. ولكن بالنسبة إلى أولئك الذين بلغوا إدراكاً واقعياً للحقيقة، فإن العالم يبدو وكأنه معجزة. إن الحياة في حد ذاتها هي مصدر المتعة والإثارة. إن مغزى الكون يقع في الحياة. بمجرد أن يدرك المرء هذا السر، حتى وإن كان في السجن، فإن الحياة لا تصبح مجرد شيء يمكن أن نتحملة. في الواقع، إذا كان الشخص في السجن في سبيل قضية الحرية، فإن إدراك المرء للحقيقة يمكن أن يتطور أكثر. حتى أكثر المشاعر إيلاماً، قد تتحول إلى سعادة إذا تأسست على إدراك الحقيقة.

لقد أصبح سجن "إمرالي" بمثابة ساحة للسعي إلى الحقيقة بهدف الوصول إلى إدراك أفضل لظاهرة القضية الكردية وإيجاد الحلول لها. في العالم الخارجي، الممارسة والنظريات أمر مهم- ولكن هنا في السجن، المعنى هو الأهم. إن الفلسفة السياسية التي طورتها هنا من خلال دفاعاتي القانونية، كان من الصعب تماماً أن يتم تطويرها فكرياً لو كنت أعيش خارج السجن. تتطلب كتابة الفلسفة السياسية مجهوداً قوياً وتصوراً قوياً للحقيقة. استطعت أن يعتريني شعور عميق بأنني كنت في الواقع واقعياً عقائدياً- لقد

توصلت إلى هذا الفهم بسبب ظروف عزلي. هنا تمكنت من التمييز بشكل أفضل بين مفاهيم الحداثة المختلفة- أنه يمكن أن يكون هناك نماذج مختلفة لبناء الأمم- ومن هنا أدركت أن البنى الاجتماعية هي إبداعاتٌ بشرية، وبالتالي مرنة بطبيعتها.

كان التغلبُ على إيديولوجية الدولة القومية أمراً مهماً بالنسبة إلي. على مدار فترة طويلة، كان يبدو أن هذا المفهوم هو مبدأ ماركسي لينيني صارم. ومع ذلك، علمتني أبحاثي عن طبيعة المجتمع والحضارة والحداثة، أن الدولة ليس لها علاقة بالاشتراكية، بل هي مجرد بقايا لمجتمع منفصل طبقياً، ليست سوى حكم اجتماعي حصل على شرعيته من قبل الرأسمالية. ولهذا، لم أتردد في رفضها. إن كنا سنبلغ الاشتراكية العلمية في أي وقت، فإنه سيكون لازماً على حكام المجتمعات الاشتراكية الحالية أن يغيروا جوهرها من منطقهم: قبولهم الدولة- المفهوم الرأسمالي- كان الخطأ الأكبر الذي شكل ضربة قاصمة لقضية الاشتراكية في حد ذاتها.

لقد ساعدني إدراكي للهيمنة الإيديولوجية القوية لليبرالية الرأسمالية، على فهم وتحليل الحداثة. إن الحداثة الديمقراطية، التي وجدتها، ليست فقط ممكنة ولكنها أيضاً أكثر واقعية من الحداثة الرأسمالية، وأكثر عصرية منها، وأكثر قابلية للحياة منها. لسوء الحظ، لم يكن الاشتراكيون قادرين على تجاوز مفهوم الدولة القومية، وكذلك اعتبروها عنصراً جوهرياً للحداثة. وقد نتج عن هذا الأمر عدمُ قدرتنا على تصور احتمالية وجود نوع آخر من الأمم- أمم ديمقراطية. كنا نعتقد أنه يجب أن تمتلك الأمة دولة لها: إن كان مقدراً للكرد أن يكونوا أمة، فإنه يجب أن يكون لهم دولة! ولكنني حين تأملت هذا السؤال، أدركت أن الدولة القومية هي واحدة من أقبح الحقائق التي مررنا بها على مدار القرنين الماضيين، وقد تشكلت إلى حد كبير من خلال الرأسمالية، وهي ليست أكثر من مجرد قفص حديدي للمجتمعات. بعد ذلك أدركت أن نظريات مثل النضال من أجل دولة قومية هو نضال من أجل الهيكل السياسي الرأسمالي، وهكذا كانت هناك تحولاتٌ ضخمة في فلسفتي السياسية. إن الصراعات الضيقة التي تدور حول الأمة والطبقة، ستنتهي في النهاية إلى تعزيز الرأسمالية وتقويتها وليس أكثر من ذلك.

لقد توصلت كذلك إلى أن العلوم الاجتماعية التي أنتجتها الحداثة ليست أكثر من مجرد أسطورة معاصرة، وقد عمّق هذا التصور وعي التاريخي والمجتمعي، وأدخل نظرة ثورية على مفهومي للحقيقة. وبينما كنت أتجاوز كل العقائد الرأسمالية، استمتعت بإدراك التاريخ والمجتمع وكذلك الحقيقة التي كنا يحتويان عليها. ومن هذه النقطة، بدأت أنظر

إلى نفسي على أنني "باحث عن الحقيقة". حين يتطور إدراك الحقيقة كجزء شامل من تجربتنا مع العالم، فإنه يحقق لنا تأثيراً معنوياً كبيراً لا يقارن بتجاربنا الماضية. يومياً، وفي ظل ظروف احتجازي في السجن، فإنه بإمكانني الحصول على أكبر قدر من الحقائق الثورية. لم يكن هناك شيء آخر بإمكانه أن يمنحني كل هذه القوة من أجل المقاومة.

لقد ساهم تعزيزُ تصوري عن الحقيقة كذلك في تشكيل حلول أفضل للمشكلات المختلفة. لطالما كان اللاهوت والوحدوية ينسبان إلى العقلية الدلوية التركية التي تتصور أن الشكلَ الوحيد الممكن للإدارة هو الدولة. لهذه العقلية أصول سومرية، وتمتد من خلال الثقافات العربية والإيرانية عن السلطة. إن جذورَ فكرة الإله الأعلى الوحيد في حد ذاتها، مرتبطة بشكل وثيق بأصول أفكارنا المجتمعية عن السلطة. وبينما كانت النخبُ السياسية تتشكل، طورت الطبقة التركية الحاكمة تبريراتها الثيولوجية للسلطة السياسية، والتي دائماً ما تتشكل من خلال وضعها التاريخي والانتهازية السياسية، وليس من خلال الجذور الثيولوجية البحتة. خلال فترات حكم السلجوقيين والعثمانيين، أصبحت كل الأبعاد الأخلاقية لمفاهيم الإله والسلطة بلا معنى تماماً، ومن أجل الحصول على السلطة، كان يتم إعدام الأخوة والأخوات والأقارب على الفور دون تفكير. ومع ظهور الجمهورية التركية، اتخذ هذا الوضع شكلاً جديداً. أصبحت السيادة الوطنية ونموذجُ الدولة القومية اللذين تطورا في البداية في أوروبا، أصبحا متجسدين هنا بشكل مكثف للغاية. ولهذا، أصبحت الدولة التركية القومية أشدَّ خطراً إلى حد بعيد. كل من تجرأ على التشكيك فيها كان يتم إعدامه. كانت هذه الدولة القومية مصممة ليتم عبادتها، وهي ضرورة كانت تفرض تحديداً على الموظفين في الهيكل الحكومي. وعلى هذا، أصبحت مشكلة السلطة والدولة هي أكثر المشاكل المجتمعية تعقيداً في التاريخ.

في "إمرالي"، طبقتُ تحليلاتي للسلطة والدولة على مشكلة العلاقات التركية والكردية. رأيتُ ماهية الدور الذي لعبه التسلسل الهرمي للسلطة، وأنه كانت هناك حاجة إلى حلول، ولهذا أردت فحصَ التطورات التاريخية للسلطة وترتيبات الدولة على مدار آلاف السنين الماضية، وصولاً إلى عصر الحثيين. لقد فهمت بشكل راسخ الروابط الجيوسياسية بين سلطات وثقافات الدولة بين بلاد ما بين النهرين والأناضول. وحين طبقت هذا على العلاقة بين الكرد والأتراك، أدركت على الفور أن تجاهلَ مسألة السلطة كان خطأ فادحاً. رأيت كيف أن التخلي عن كل الصلاحيات للحكام أسفر عن خسارة فادحة للمجتمع، ولهذا رفضت الدولة كمفهوم تطور ضد الديمقراطية. وحين فعلت ذلك، أدركت بشكل أفضل جوهر الديمقراطية وأهميته.

على الرغم من أنني لا أتفق مع دور السلطة في المجتمع، فقد أدركت- على الجانب الآخر- أن الرفض المطلق لمؤسسات السلطة الموحدة وثقافة الدولة، بدون فهم جوانب تلك المؤسسات التي يمكن مشاركتها بشكل جيد من أجل الصالح العام، كان يمثل عقبة في طريقة إيجاد حلول عملية. وهكذا، أدركت أن مفهوم السلطة المشتركة كان مهماً من أجل تحول الدولة.

على مر التاريخ، تجلت الهيمنة وسياسات الدولة بشكل كبير في الأناضول وبلاد ما بين النهرين، ولكن كانت هناك كذلك محاولات عدة للنماذج المشتركة للحكم. في العلاقات التركية الكردية، كانت النماذج المماثلة هي الأكثر تفضيلاً في كل المراحل الحرجة، والتي تعد حرب الاستقلال أحدث مثال عليها. وقد التزمت بإجراء تحليل مفصل لهذا الأمر في دفاعي الأخير. وعلى الرغم من أنني قدمته كنظرية، فإن تطبيقه عملياً لن يؤدي إلى حل المشكلة الكردية التركية فقط، وإنما قد يساعد كذلك على حل الكثير من المشكلات الأخرى في الشرق الأوسط، والتي وصلت إلى طريق مسدود حالياً. إن هذا النموذج لا يعد منسجماً مع الحقائق التاريخية على النقيض من الدوغماتية الوضعية التي تفرضها الحداثة الرأسمالية، بل إنه يحتوي كذلك على عناصر قريبة بطبيعة الحال من مُثل الجميع في إيجاد حل عملي. وعلى ضوء التطورات التاريخية، اقترحت مفاهيم مثل الحداثة الديمقراطية والأمة الديمقراطية والحكم الذاتي الديمقراطي، باعتبارها مفاهيم معارضة للسلطة والدولة.

هناك إدراك آخر توصلت إليه، وهو أن الحكم المركزي- من الناحية التاريخية- ما هو إلا استثناء وأن الحكم المحلي هو المعيار الأساسي. إن كان مقدراً لنا أن نفهم السبب وراء تقديم الرأسمالية نموذج الدولة القومية المركزية لنا على أنه النموذج الوحيد والأبدي، فإنه علينا أن ننظر كيف أن هذه الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية والقوة الوحيدة المهيمنة للدولة، متقاطعة ومتداخلة باعتبارها أشكال من السيطرة المجتمعية. وهكذا، أدركت أهمية الحلول الديمقراطية المحلية، باعتبارها البديل لسيطرة الدولة.

في النهاية، توصلت كذلك إلى استنتاج متعلق بالعلاقة بين العنف والسلطة. كان واضحاً أن الحصول على السلطة والدولة من خلال العنف، لا يمكن أن يكون استراتيجيتنا. إن استخدام السلاح- باستثناء حالات الدفاع عن النفس- ليس له أي علاقة بالاشتراكية، ولا يمكن للأسلحة إلا أن تكون أداة للقمع. لقد منحني هذا الإدراك الأسس النظرية لطرح

مسألة السلام بشكل أفضل وذا مغزى من الناحية الأخلاقية. وبهذه الطريقة، تراكت لدي أسباب مفاهيمية ونظرية كافية لإبطال التسمية "الانفصالية" أو "الإرهابية"، التي استخدمتها نخب الدولة والسلطة ليس ضد الكرد وحدهم وإنما ضد جميع الشعوب المُستَغَلَّة.

بعيداً عن بعض المشاكل الصحية التي سببتها الظروف المادية في السجن، يمكنني تحملُ الحياة في السجن على جزيرة "إمرالي". معنوياتي وضميري وقوة إرادتي لم تتراجع أبداً، بل على العكس من ذلك، تعززت هذه المعنويات والضمير وقوة الإرادة. كلما زادت العلوم والفلسفة والجماليات من تنويرنا بالحقائق الاجتماعية، كلما زادت قدرتنا واحتمالات بلوغنا حياة أفضل وأجمل.

لكي أخلص الأمر: بالنسبة لي، الحياة لا تكون ممكنة إلا إذا عشناها بشكل حر. إن الحياة غير الحرة والعدالة والسياسية، ليست حياة تستحق أن نعيشها بأي معنى اجتماعي. في العموم، إن الحضارة والواقع الرأسمالي الحديث يستخدمان الضغط الإيديولوجي من أجل استعباد الفرد بالأكاذيب والديماغوجية والفردية. هذه هي الطريقة التي تتشكل من خلالها المشاكل الاجتماعية. يجب على الثوريين- أيا كانوا يطلقون على أنفسهم، سواء اشتراكيين أو أناركيين أو ديمقراطيين أو شيوعيين- عليهم جميعاً أن يقفوا في مواجهة الأسلوب المهيمن للحضارة التي بُنيت على القمع والاستغلال الطبقي. ليس هناك طريق آخر يمكننا من خلاله أن نطور ونحيا حياة حرة وعادلة وديمقراطية. من ناحية أخرى، هذه حياة بُنيت على أسس خاطئة لا يمكن أن تزدهر فيها إلا الأكاذيب والفحشاء. على مدار حياتي كلها، كنت أنت هذا النوع من الحياة وكنت أرفضه بالكامل.

هناك جانب آخر لهذه المسألة، وهو يحمل مصلحة كبيرة، وهو دور المرأة في المجتمع. إن هذه المسألة هي جوهر العديد من المشاكل الاجتماعية. في عصرنا الحاضر، وفي ظل ظروف الحداثة الرأسمالية، يتطلب الأمر مسؤولية جادة وإدراك أخلاقي عميق وذكاء مبدع، من أجل أن يعيش الرجل والمرأة بشكل مشترك تحرري وجميل. أيا كان نوع العلاقة التي يدخلها المرء، فإن عليه أن يكون لديه إدراك واضح لوضع المرأة في تاريخ الحضارة وفي العالم البطريكي الحديث. بدون هذا النوع من الشعور، فإن كل الحس، فإن كل العلاقات المماثلة ستؤدي إلى حيوات مليئة بالأخطاء وانعدام الأخلاق والقبح.

إن الأخلاق الحضارية القائمة على السلطة الحداثية، والتحيّر الجنسي الذي تفرضه على المرأة، تسببا في ظهور أسلوب حياة ينتج عنه قبح رهيب وفجور كبير. أنا- إلى جانب

العديد من الرجال والنساء الذين يتمتعون بحس المسؤولية- نقاتل في معركة كبرى من أجل التحرر في سبيل التغلب على هذا الأمر والسعي إلى نوع جديد من المجتمعات الحرة. هناك حاجة كذلك إلى صقل وعي مستنير من خلال الحس الفلسفي والأخلاقي والجمالي والعلمي، وإلى العمل بكد من أجل نشر هذا الوعي في عقلية ومؤسسات المجتمع الديمقراطي الجديد.

سواء كنت داخل أو خارج السجن، في الرحم أو في أي مكان آخر في الكون، لا يمكن أن يعيش البشر حياتهم بصدق إلا في مجتمع حر ويساوي بين الأنواع المختلفة التي تعيش فيه، وديمقراطي في جوهره. إن الوجود خارج هذه الظروف هو انحراف عن الطبيعي، ولهذا لا يمكن وصفه إلا أنه مقزز. يمكننا استخدام كل أشكال الحركات الاجتماعية والفعلية والبلاغية، من أجل تصحيح هذا الأمر، وكذلك من أجل الثورة عليه، ولكن علينا أولاً أن نبني وعياً قوياً للإرادة وأكثر استنارة.

في هذه تلك المسألة، ومنذ اللحظة التي أدركت فيها أنني حين يُطلق سراحي من السجن (هذا إن تم إطلاق سراحي)، فإنه سيكون من الطبيعي أنه أينما أحياء، سأناضل بلا كلل من أجل خلق أمة ديمقراطية للشعب الكردي، وبعد ذلك، خلق اتحاد ديمقراطي بين الأمم في الشرق الأوسط. هذا هو النموذج الحقيقي لتحرير الشعوب. في ظل وجود حس فلسفي وأخلاقي وعلمي وجمالي يرشدني كباحث عن الحقيقة، فإنني سأفوز في نضال حياتي، وسأشارك هذا النصر مع الجميع.

سجن جزيرة "إمرالي"، ٢٠١١

الرأسمالية وحركة الحرية الكردستانية

ريميال حيدر، المبادرة الدولية

هامبورج، فبراير/شباط ٢٠١٢

ملاحظة المحرر: ما يلي هو مقترح من مداخله ريميال حيدر الذي ينتمي إلى المبادرة الدولية، في مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي عقدته شبكة السعي نحو البديل، والذي انعقد في جامعة "هامبورج" في الفترة ما بين ٣ إلى ٥ فبراير. جاء المؤتمر تحت عنوان: "تحدي الحداثة الرأسمالية: المفاهيم البديلة والمسعى الكردي". تحدث "حيدر" أمام لجنة ركزت على موضوع "الرأسمالية باعتبارها أزمة للحضارة". ويعد "حيدر" واحد من أبرز المترجمين والناشرين في أوروبا بشأن الفكر السياسي لـ"أوجلان". نُشرت هذه الورقة للمرة الأولى في كتاب المؤتمر: "تحدي الحداثة الرأسمالية: المفاهيم البديلة والمسعى الكردي". (كولونيا، ألمانيا: المبادرة الدولية، ٢٠١٢)، الصفحات: ١٠١-١١١، وهي متاحة أيضاً على الإنترنت عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/٢٧٥TVYr>.

على مدار السنوات الـ ٣٠ الماضية، كانت حركة الحرية الكردستانية مهووسة بالتاريخ. منذ الخطابات غير القانونية الأولى حتى اليوم، يفسر التحليل المفصل للعمليات التاريخية الكتيبات والكتابات الأخرى المنبثقة عن الحركة. في السبعينيات، قبلت الحركة بالتسلسل التاريخي الماركسي الكلاسيكي الحرفي للشيوعية البدائية ومجتمع الرقيق والإقطاعية، وبعد ذلك بالمجتمع الرأسمالي الذي حل محل الأول، وفي النهاية، بالمجتمع الاشتراكي. لقد مر هذا الفهم للتاريخ بتغيير أود أن أوضحه هنا.

كانت نقطة الانطلاق بالنسبة لـ"ماركس"، هي الثورة الصناعية وعواقبها في إنجلترا: الإنتاجية المرتفعة والتراكم المذهل للثروة من جهة، وظهور بؤس كبير من جهة أخرى. درس "ماركس" آليات تراكم الثروة وجمع أفكاره واستنتاجاته في أهم أعماله "داس كابتال".

ومع ذلك، كانت نقطة الانطلاق للحركة الكردية هي الوضع الاستعماري في كردستان. هناك، لم تكن هناك تقريباً رأسمالية. في الواقع، لم يتم تطبيق الرأسمالية في

جميع أنحاء العالم إلا في السنوات الأخيرة. هذا لا ينطبق فقط على المناطق التي كانت تهيمن عليها الاشتراكية، ولكن أيضاً في منطقة ثانوية نسبياً مثل كردستان التي كانت ولا تزال غير صناعية في الواقع. بطبيعة الحال، هناك بعض الإنتاج السلي، وترتبط كردستان بالسوق العالمية، ولكن في السبعينيات لم تتخللها الرأسمالية بالكامل. وفي هذا الصدد، يمكننا القول إن نقطة البداية كانت حالة استعمارية أجبر فيها النظام من يخضعون لاستعمارهم على التماهي مع الظالم. وقد شمل ذلك إنتاج "حقائق" سخيفة مثل كيف أن الأكراد، في خيال الدولة التركية، هم من الأتراك في الأساس حتى لو كانوا لم يتم استيعابهم وكانوا لا يتكلمون اللغة التركية.

ولذلك، لم تتمحور نقطة انطلاق العديد من المناقشات بشكل أساسي حول تداعيات الرأسمالية، وإنما حول كيف أن النظام يؤثر على المجتمع ويحول أفراده إلى عناصر مُستعمرة. في البداية، كان ينظر إلى كردستان على أنها منطقة في حاجة إلى التنمية، وأنها منطقة غارقة في الهياكل الاجتماعية المتخلفة تسودها العديد من عناصر ما قبل الرأسمالية، بما في ذلك الهياكل القبلية والملكية الإقطاعية للأراضي. وقد امتلك ملاك الأراضي الكبار قرى كاملة وأراضي كحكام مطلقيين لها. منذ البداية، كان هناك دافع مهم لحركة التحرر، وهو تحدي هذه الهياكل الإقطاعية السابقة على الرأسمالية. كانت تلك أيضاً هي الأهداف الأولى في المعركة، ليس ضد مؤسسات الدولة والممثلين العسكريين للدولة التركية وحسب، وإنما الأهم من ذلك، ضد المؤسسات الإقطاعية وملاك الأراضي الكبار الذين كانوا يتمتعون بسمعة سيئة. إن الإيديولوجية الكامنة كانت تعكس الإيديولوجية الاشتراكية الحقيقية للتقدم. وهذا يتضمن فكرة أن التنمية هي شيء إيجابي، وأن بنى أخرى يجب بناؤها، وأن الاقتصاد في حاجة إلى التنمية، وأن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية ومن ثم ربما إلى الاشتراكية، يمثل خطوة إلى الأمام. وقد أثر كل هذا على فهم الحركة للرأسمالية.

بعد أن تطورت الحركة الكردية عبر ٣٠ عاماً من الخبرة القتالية ومن دروس تعلمتها من الحركات الأخرى في جميع أنحاء العالم، أعادت الحركة الكردية النظر بعمق في رؤيتها منذ أوائل التسعينات. وبالفعل، فإن الحركة تتميز بعدم الإخلاص للعقيدة أو الوثائق أو المعتقدات، وما يصاحب ذلك من بحث مستمر عن إجابات جديدة للقضايا التاريخية والمحلية والعالمية. على سبيل المثال، درس نشطاء الحركة كتابات عن اشتراكية الدولة، وإنهاء الاستعمار في آسيا وإفريقيا والقومية والديمقراطية الاجتماعية. نشأت أسئلتهم من التجربة التاريخية المدروسة لهذه المشاريع. لقد طرح التحليل الذي لم تقم به الاشتراكية

"الحقيقية"، سؤالاً: ما الذي لم ينجح؟ لماذا لم تنجح اشتراكية الدولة، وبالتالي محاولة تثبيت مجتمع اشتراكي ونظام اقتصادي اشتراكي؟ كانت حركات التحرير الوطنية ناجحة في إنهاء استعمار فيتنام. فلماذا إذن أصبح الحال في جميع أنحاء قارة إفريقيا والعديد من الدول الأخرى، أن حركات التحرر الوطني فشلت في إقامة مجتمعات محررة حقاً؟ لماذا فشلوا في تقديم بدائل توفر تصوراً عن التحرر الاجتماعي أثناء قيامهم ببناء دولهم "المحررة"؟ ولماذا، على الجانب الآخر، كانت الديمقراطية الاجتماعية التي لا تهدف إلى أكثر من إصلاح متواضع للرأسمالية، غير قادرة على تحقيق نجاح مدوي؟

كان تحليل الحركة الكردية هو أن كل هذه الحركات حاولت تحقيق أهدافها من خلال الدولة. حاولت اشتراكية الدولة بناء دولة اشتراكية من أجل ترسيخ الاشتراكية بينما، من ناحية أخرى، حاول الديمقراطيون الاجتماعيون الحصول على السلطة في النظام الرأسمالي من خلال الانتخابات. هذه قصة مألوفة، خاصة في ألمانيا. مع ذلك، سعت حركات التحرر أيضاً إلى تحقيق التحرر من خلال النضالات التي تفوز بسلطة الدولة. رغم أنه في جميع الحالات التي تم فيها الفوز بسلطة الدولة، فإنه لم يتم بلوغ الحرية الحقيقية إلا إلى على مستوى محدود.

في هذه المرحلة، أعادت الحركة الكردية النظر في علاقتها بمؤسسة الدولة. هل الهدف من إقامة دولة كردية، حتى لو كان المقصود منها فقط أنها خطوة نحو كونفدرالية الدول- كونفدرالية الشرق الأوسط في المقام الأول، يمثل في الواقع خطوة متوسطة المدى؟ هل من الممكن أن تعمل الدولة كوسيلة للتحرير؟ واليوم، تؤكد أكبر أجزاء المجتمع الكردي وجميع المجموعات تقريباً في شمال كردستان وأجزاء أخرى من كردستان، أن الدولة لا يمكن أن تكون قاطرةً للتحرر. لهذا السبب، فإن الدولة الكردية ليست خياراً حقيقياً وكذلك ليست هدفاً يتم السعي إليه. وقد احتضنت هذه الفكرة الأجزاء المتقدمة من حركة الحرية الكردستانية، وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني، الذي أعاد مراجعة هدفه من تثبيت سلطته الخاصة في دولة كردية جديدة، إلى تحرير المجتمع بالكامل.

إن ما جعل مثل هذا التنقيح الراديكالي ممكناً هو الالتزام بفهم الأسباب العميقة للظلم وليس الطبقة السطحية فقط. لقد دفعت الطريقة الديالكتيكية إلى ما وراء أخطاء الاتحاد السوفياتي في الثمانينيات أو ما شابه، وانتقلت إلى الأسئلة المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسلطة وأصول التسلسل الهرمي وديمومته، والهيمنة في المجتمع البشري

بشكل عام، وقد تم العثور على الجواب في الآلية القمعية البارزة، وهي قمع النساء من قبل الرجال في النظام والمجتمع الذكوري، وهي أقدم آليات القمع وأعمقها تجذراً كذلك.

كشفت الحركة أن النظامَ البطريكي تخفيه طبقات كثيرة من الخطابات الإيديولوجية التي يصعب ملاحظتها، مما يسمح بتجاهلها واستيعابها في الخلفية خلف قضايا أخرى. على سبيل المثال، إذا أعلن المرء أن التناقض الاجتماعي الرئيسي يكمن بين رأس المال والعمالة أو بين البرجوازية والطبقة العاملة، فعندئذ يتم دفع النظام البطريكي إلى الخلفية. ومع ذلك، حددت الحركة الكردية التناقض الرئيسي للبشرية بشكل مختلف، حيث كانت تؤكد أن التناقضَ الأعَمَق والأقدم والأهم - عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الحر - هو تناقض المساواة المجتمعية بين الجنسية وتأسيس النظام الذكوري.

اختلف هذا الخطابُ بشكل جذري عن الحركات التحررية والحركات الاشتراكية الأخرى التي حافظت عموماً على خطاب "الدم والأرض" القومي. منذ منتصف التسعينيات، تركزت إجابة الحركة الكردية على سؤال "ما هي كردستان الحرة؟"، على حرية المرأة أولاً من أجل تحرير المجتمع الأوسع. وأكدوا أن السيطرة على منطقة ما سياسياً من خلال وسائل بناء دولة لا ينتج عنها كردستان حرة. وبالتالي، فإن المبدأ التوجيهي منذ منتصف التسعينيات هو أن تحرير كردستان لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحرير المرأة.

من الأسئلة التي تفسر لماذا خذلت اشتراكية الدولة والتحرير الوطني أهداف تأسيس مجتمع حر، ستتطور المناقشة لتضع المجتمع ككل تحت التركيز. ما الذي يشكل مجتمعاً محرراً؟ كيف تؤثر الرأسمالية على مجتمعنا؟ ما هو طريق المقاومة؟ ما هي الأفكار الأيديولوجية الأساسية وما هي الموضوعات والمجموعات الرئيسية التي يمكن أن تقود التقدم إلى مجتمع حر؟ وهكذا، في السنوات العشر الأخيرة من هذا الخطاب، تطور نظام مرجعي سياسي جديد كما أفضل أن أسميه. التسلسل الكلاسيكي للتكوينات الاجتماعية، من الشيوعية البدائية إلى مجتمع تملك العبيد إلى النظام الإقطاعي ثم الرأسمالية، قد تم استبداله الآن من خلال النظر في آله آلاف الماضية، بحسب ما يقول فاضل يلدريم (٢٠١٢).

تمتد حضارة الدولة إلى ٥٠٠٠ عام. بدأ التسلسل الهرمي للمجتمعات في العصر الحجري الحديث. حدث هذا في جنوب بلاد ما بين النهرين، في ما يعتبر الآن جنوب العراق، في الدول المدن السومرية. وقد خدمت هذه الدول كنموذج إيديولوجي وتنظيمي

لحضارات الدولة التي استمرت حتى الوقت الحاضر. إن هذا النموذج هو نموذج عقائدي في أساسه، وليس نموذجاً اقتصادياً، على الرغم من أن الدول الأولى لديها بالفعل درجة معينة من التكوين الاقتصادي. يقوم هذا النموذج الإيديولوجي على إضفاء الشرعية على حكم وهيمنة جماعة أو طبقة معينة أو جماعة دينية معينة. ونتيجة لذلك، تتمثل المهمة الرئيسية للحاكم في خلق بعض الأساطير والإيديولوجيات و/أو الأفكار الدينية التي تؤسس وتدافع عن هيمنتهم الإيديولوجية.

غالباً ما ستسمي الحركة الكردية و"أوجلان" القومية على أنها دين- دين دولة الأمة والحادثة الرأسمالية. القومية هي آلية أساسية لتمويه التناقضات، وكذلك لإقناع الناس بارتكاب فظائع لا تصدق باسمها. يقودنا ذلك إلى الخطاب النسوي: إن السيطرة الإيديولوجية للنظام الذكوري قوية لدرجة أنه يصعب تجاوز الدوائر النسوية، وتطبيق الأفكار على المجتمع بأكمله حتى يكون الجميع متحمساً لتنظيم أنفسهم للتغلب على النظام الذكوري.

ومن ثم، فإن النظام المرجعي التاريخي يشجعنا على التطلع إلى ما بعد ٥٠٠ سنة من حضارة الدولة، لنسأل: "ما الذي كان عليه الوضع قبل ذلك؟" هل كانت الدولة أو النظام الأبوي موجودة دائماً؟ الجواب واضح "لا". إذن، فالسؤال التالي هو: أين نجد نقاط انطلاق لمجتمع غير مؤسس على نظام الدولة، وغير هرمي، وغير منحاز من الناحية الجنسية، وغير أبوي؟ قدم فيليكس باديل (٢٠١٢) مثلاً رائعاً للمجتمعات التي لا تزال تعيش بشكل حر. وقد وضعت تلك المجتمعات قواعدها الخاصة بها، وهي ليست قوانين مكتوبة لأي شكل من القوانين أي دولة، ولكنها تسترشد بنظام أخلاقي يكون بمثابة الأساس الذي تبنى عليه الحياة في المجتمع. على سبيل المثال، يصف "باديل" المجتمعات التي تفتقر إلى نظام العقوبات، حيث إن الأساس الأخلاقي لهذه المجتمعات هو المصالحة. وبالتالي، فإن المجتمع يعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية التي تقوم على التضامن الذي يتم الإعراب عنه من خلال مختلف أشكال الإنتاج المشترك والمزارع المشتركة والحياة المشتركة والتعليم المشترك. النقطة الحاسمة هي التناقض الأساسي، وفقاً لهذا النموذج الجدلي، بأن مجتمع الدولة قد برز كنفيز للمجتمعات الطبيعية الموجودة، كما يسميها "أوجلان". سابقاً، كانت هذه المجتمعات الطبيعية على مستوى العالم كله، و فقط كانت هناك دولتان أو ثلاث كجزر في بحار المجتمعات، يتم تنظيمها من خلال العيش المشترك. ولذلك يجب على حضارة الدولة أن تؤسس لنفسها كنفيز لمجتمعات حرة مزدهرة ومنتشرة.

اليوم، نحن نعتبر الهيمنة العالمية للدول أمراً مُسلّماً به. ومع ذلك، فإن وضع اليوم الراهن نشأ تاريخياً على أنه نتاج لصراع من أجل الهيمنة. وهكذا، تشير الحركة الكردية إلى وثائق محددة من تاريخ وأساطير السومريين ومجتمعات أخرى مبكرة، لفهم كيف تغلب "المجتمع المتحضر" و "مجتمع الدولة" ضد المجتمع الطبيعي. الانتقاد الذي توجهه الحركة الكردية للمفهوم الماركسي الكلاسيكي لتسلسل الأشكال المجتمعية، هو أنه يتجاهل الأساس التضامني لـ "المجتمع الطبيعي". المجتمع الطبيعي، الذي يطلق عليه أوجلان "الخلية الجذعية" للمجتمع بشكل عام، لديه فهم عام عن التضامن، وهو أن: الناس يريدون التعاون، وأنهم لا يريدون حقاً التنافس ولا يكرهون بعضهم البعض.

لم تتوقف عقلية التضامن تلك عن الوجود قبل ٥٠٠٠ عام مع صعود الحضارة. على العكس، فهي لا تزال موجودة في أماكن محددة لم تتجذر فيها حضارة الدولة حتى الآن ولم تدمر هذه المجتمعات الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذه العقلية موجودة أيضاً في خيالاتنا. إنها مثالية للعديد من الحركات الاجتماعية والدينية التي تسعى إلى السلام والتعايش المشترك، والحركات الفلسفية المعنية بطبيعة الحياة، والحركات الاشتراكية التي تتصور اليوتوبيا الشيوعية أو الفوضوية. وبالتالي، فإن المجتمع الطبيعي موجود في الواقع وفي أذهان الناس. إن مبدأ "المنافسة للجميع ضد الجميع" ليس هو الحالة الطبيعية. إنه لأمر غير طبيعي أن يبحث الإنسان عن الحياة في عزلة عن المجتمع كفرد كامل تماماً، لأن الحالة الحقيقية للطبيعة متجذرة في التعاون. المجتمع الطبيعي هو أيضاً عدو للرأسمالية. تسعى الرأسمالية إلى تدمير المجتمعات القائمة في المجتمع الطبيعي أينما وجدت، من أجل تعزيز هدف التراكم الخاص اللانهائي، والذي يتعارض بوضوح مع الأخلاقيات القائمة على التضامن في جذور المجتمعات الطبيعية.

يحدد "أوجلان" ثلاثة عناصر رئيسية للحدثة الرأسمالية، وهي الشكل التاريخي الحالي للنظام العالمي الرأسمالي. الأول هو ما يسميه "المجتمع الرأسمالي". في المجتمع الرأسمالي، ينعكس أساس الرأسمالية في النظم الاجتماعية والقانونية. يعتمد النظام القانوني للمجتمع الرأسمالي على قوانين مجردة، على النقيض مما يشير إليه "أوجلان" بـ "المجتمع الأخلاقي". لكل مجتمع نظام أخلاقي يكون أساساً أخلاقياً للمجتمع الإنساني. سيكون من الخطأ الادعاء بأنه حيثما لا توجد دولة، فإن القتل والمذابح سيسودان. يتم تدمير الأساس الأخلاقي للمجتمع الأخلاقي من قبل الدولة الرأسمالية من خلال نظام قانوني، وعادة ما يكون هذا النظام في خدمة الحكام. الجانب الآخر لهذا "المجتمع الرأسمالي"، هو اختلاطه بالرأسمالية والاقتصاد. في مجتمع أخلاقي، تعمل الرأسمالية على

تدمير سبل العيش الاقتصادية الحقيقية سواء تم تحديدها من خلال اقتصاد الكفاف أم لا، وتضع في محله مجتمعاً جديداً ينتج السلع وليس أكثر، مما يؤدي إلى عواقب مجتمعية وبيئية مدمرة. علاوة على ذلك، في ظل المجتمع الرأسمالي، تعمل الفردية على تدمير "السلوك الاجتماعي" والإحساس القوي بالجماعية أو العمل الجماعي للناس، وهي السمات التي تميز ما يسمى بالشعوب البدائية أو المجتمعات القبلية. طور المجتمع الكردي هذا الخطاب أولاً من خلال النظر إلى الاختلافات بين الأشخاص الذين يشكلون الحركة من أوروبا، وأولئك في المدن الكبرى في تركيا، وأولئك القادمين من القرى الكردية. يحمل كل منهم خصائص مختلفة تمامًا ويتصرف بشكل مختلف تمامًا في المجتمع. أما أولئك الأكثر انغماساً في الحداثة الرأسمالية، فإنهم يميلون إلى أن يكونوا أقل ارتباطاً بالتزاماتهم وتقاربهم مع "المجتمع".

الركن الثاني لـ "الحداثة الرأسمالية" هو الركن الصناعي الذي يدمر سبل العيش وينفر الناس في عملية الإنتاج، وهو المسؤول عن الكثير مما هو متأصل في النقد الموجه للرأسمالية.

الركن الثالث هو الدولة القومية، وهو الشكل الأكثر "ملاءمة" لتنظيم السلطة في الرأسمالية الحديثة. الدولة القومية هي المستوى الذي تقرر فيه السلطة الرأسمالية القوانين وتخوض الحروب وتبني الأيديولوجيات الداعمة للذات. تستند جميع القوميات على البناء المخطط للأمة، الأمر الذي يستلزم انقراض العديد من القيم الثقافية الأخرى التي لا تتوافق معها. في الخطاب التركي، دائماً ما تكون فرنسا- الأمة الكبرى الممتازة- بمثابة نموذج للدولة القومية التركية. لكن بطبيعة الحال، لم يكن من الممكن تأسيس "فرنسا" سوى من خلال انقراض اللغات والثقافات المختلفة، سواء الباسكية أو البريتونية أو الأوكيتانية. لقد تم القضاء على تقاليد ثقافية واسعة لخلق هذه الدولة القومية. من خلال جيشها وشرطتها، تعمل الدولة القومية كأداة لجميع السياسات التدميرية التي أدت إلى الحروب الحديثة والاستعمار والإبادة الجماعية. الدولة القومية هي التكوين الرئيسي الذي يتراكم ويجمع السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

على النقيض من الحداثة الرأسمالية، تقترح الحركة الكردية مفهوم "الحداثة الديمقراطية"، وهي مستمدة من البحث عن عناصر ديمقراطية في المجتمع الطبيعي، ليس فقط خلال ٥٠٠٠ عام من التاريخ، ولكن كذلك في المجتمعات التي أفلتت من الحداثة

الرأسمالية ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. الحداثة الديمقراطية هي التعبير الجديد عن المجتمع الحديث كمجتمع خال من الهيمنة.

هناك ثلاثة عناصر مؤسسية للحداثة الديمقراطية. أولهما هو "المجتمع السياسي والأخلاقي". وهذا يعني مجتمعاً يهتم فيه الناس بأنفسهم ويحققوا مصالحهم وشواغلهم بشكل جماعي. تجسد حركة الحرية الكردية هذه السمة الاجتماعية. أعتقد أنه لا يكاد يوجد حركة مماثلة في أوروبا والشرق الأوسط تكون منظمة بدرجة عالية، وتقاتل على جميع المستويات، ولديها ثقافة نقاش سياسي قوي، مثل ما هو موجود لدى الشعب الكردي. نأمل أن تتحول هذه الحركة إلى مجتمع يتصرف سياسياً، وليس عسكرياً فقط في سياق الحرب. يشير مصطلح "أخلاقي" في "المجتمع السياسي والأخلاقي" إلى العمل الاجتماعي القائم على الأخلاق والقيم. لا يعتمد المجتمع الأخلاقي على القوانين، بل على الأعراف الثقافية والأشكال المختلفة للنظم الأخلاقية التي تم وضعها من قبل المجتمع نفسه من أجل العيش معاً.

النقطة الثانية هي "الإيكولوجيا" أو "المجتمع البيئي الصناعي". الهدف هنا هو التغلب على الصناعة التدميرية واستبدالها بطريقة أكثر إيكولوجية للإنتاج. يلعب التركيز على المجتمع والمجال المحلي دوراً قوياً للغاية في تركيز التفكير الاقتصادي على البيئة. تخللت الرأسمالية كردستان في وقت متأخر من التاريخ. لم تكن هناك تقريباً بروليتاريا صناعية في السبعينيات، وحتى اليوم لا يوجد سوى القليل جداً من البروليتاريا الصناعية. إنه مجتمع زراعي في الغالب يعمل أساساً من خلال تربية الماشية- خاصة في المناطق الجبلية. الأمل هو بناء أشكال جديدة أو مختلفة من اقتصاد الكفاف في أماكن لم يحدث فيها التصنيع الكامل بعد. والهدف ليس محاولة فرض تنمية "للحاق بالركب" والتأقلم مع التصنيع. وبدلاً من ذلك، فإن الهدف هو الاستفادة من "عوائق" التخلف، وتحويلها إلى فرصة للنهوض بنماذج إيكولوجية بديلة للتنمية الاقتصادية.

العنصر الثالث للحداثة الديمقراطية هو "المجتمع الكونفيدرالي الديمقراطي". وقد وصف أشون فانيك هذا بشكل جميل، على أنه "تعميق للديمقراطية وتوسيعها". ويعني "تعميق الديمقراطية" إنشاء هيئات وأشكال تضمن المشاركة المباشرة في عمليات صنع القرار. الكونفيدرالية الديمقراطية موجودة بالفعل في أجزاء من كردستان، على مستويي الحكم السياسي والاقتصادي للمجتمعات والتعاونيات. يصف المجتمع الكونفيدرالي كيف ترتبط المجتمعات في منطقة معينة ببعضها البعض وتشارك في صنع القرار الديمقراطي

دون محو انتماءاتها المختلفة. هذا على النقيض من الدولة القومية، التي تدعو في نهاية المطاف إلى مواطنة موحدة، وتتحدث بلغة مهيمنة، وتتبع أيديولوجية مهيمنة، ولديها طريقة معينة للقيام بأعمال تجارية، أو- كما في حالة تركيا بشكل في غاية الأهمية- تتبنى مجموعة من العقائد المهيمنة. في مجتمع كونيديرالي، يتم تنظيم المجتمعات وفقاً للارتباطات المتنوعة القائمة على أساس اللغة أو الهوية العرقية أو الثقافية أو المعتقدات الدينية أو المهن. النموذج الكونفدرالي لا يهدده هذا التنوع، والتنوع لا يؤدي إلى صراع في نظام يحترم ويتوقع الاختلافات. ومن الناحية المثالية، تسمح هذه الهياكل بشبكة متناغمة يمكن في نهاية المطاف أن تكون قادرة على استبدال الدولة.

لا يقتصر الأمر على مجرد الترويج لفكرة "يجب أن تسقط الدولة"، بل أن يكون هناك بديل. أهداف الحداثة الديمقراطية هي توسعها خارج الحدود، أولاً داخل كردستان ثم الشرق الأوسط ثم العالم الأوسع. ومع ذلك، سيتم ذلك دون إعادة تعريف الحدود أو بناء دولة قومية كردية. يتم تصور مشروع الحداثة الديمقراطية على أنه تعاون، ليس فقط بين المجتمعات الكردية، ولكن أيضاً مع المجتمعات داخل الدول المضطهدة من أجل تحطيم الدولة على جميع المستويات وفي جميع أنحاء العالم.

المراجع:

Padel, F. (٢٠١٢). "Capitalism as the Arch-Enemy of Ecological Societies," in Network for an Alternative Quest, Challenging Capitalist Modernity. Alternative Concepts and the Kurdish Question (Cologne: International Initiative, ٢٠١٢), pp.٨٦-٩٣.

Vanaik, A. (٢٠١٢). "Capitalist Industrialization and the Nation State," in Network for an Alternative Quest, Challenging Capitalist Modernity. Alternative Concepts and the Kurdish Question (Cologne: International Initiative, ٢٠١٢), pp.٧٦-٨٥.

Yıldırım, F. (٢٠١٢). "The unchanging Character of State-Based Civilisation: Sexism," in Network for an Alternative Quest, Challenging Capitalist Modernity. Alternative Concepts and the Kurdish Question (Cologne: International Initiative, ٢٠١٢), pp.٦٧-٧٥.

الكونفيدرالية الديمقراطية والحكم الذاتي الديمقراطي

هافين جونيسر، المبادرة الدولية

هامبورج، أبريل/نيسان ٢٠١٥

ملاحظة المحرر: ما يلي هو مداخلة هافين جونيسر المنتمية إلى المبادرة الدولية "الحرية من أجل أوجلان- السلام من أجل كردستان" في مؤتمر ٢٠١٥ بشأن تحديات الحداثة الرأسمالية، والذي انعقد في جامعة "هامبورج" في ٣-٥ أبريل ٢٠١٥. تحدثت "جونيسر"، وهي مترجمة وباحثة رائدة في الفكر السياسي لـ "عبدالله أوجلان"، في جلسة خصصت لموضوع "الحداثة الديمقراطية". في ورقتها البحثية، ترسم "جونيسر" ملامح فهمها لتعابير "أوجلان" عن نظرية وتطبيق الكونفيدرالية الديمقراطية والحكم الذاتي الديمقراطي. نُشرت هذه الورقة البحثية للمرة الأولى في كتاب المؤتمر الذي جاء تحت عنوان: تحدي الحداثة الرأسمالية ٢: تحليل الحداثة الرأسمالية وبناء الكونفيدرالية الديمقراطية (كولونيا، ألمانيا ٢٠١٥).

الأصدقاء الأعزاء.. الحضور الكرام.. السيدات والسادة، أهلاً بكم في مؤتمرنا.

دعوني أولاً أبدأ بتوجيه الشكر إلى المواطنين الكرد والألمان الذين فتحوا منازلهم لنا وسهّلوا علينا عقد هذا المؤتمر من خلال توفير مساكن مجانية ومريحة ودافئة. هناك بالطبع عدد كبير من الأشخاص عملوا على تحضير كل الأشياء التي نتمتع بها الآن، بداية من القهوة وحتى وجبات الغداء والتسجيل وبرنامج المؤتمر الذي تحملونه في أيديكم، بالإضافة إلى السماعات المخصصة للاستماع إلى الترجمة الفورية، وغير ذلك الكثير. وكذلك، أتوجه بالشكر إلى فريق المترجمين الذين يبلغ عددهم ٣٠ شخصاً تقريباً. بدون هؤلاء الأشخاص، لما كان من الممكن أن نعقد هذا المؤتمر. إن هذا هو النموذج الأمثل للتعبير عن تضامن القطاعات المختلفة من المجتمع والجماعات المختلفة، حيث تحقق هذا المؤتمرُ بقدر الإمكان من خلال الاعتماد على العمل التطوعي. وأخيراً، أتوجه بالشكر

إليكم جميعاً لقطعكم تلك المسافات لنجتمع جميعاً ونركز على الأمور التي ننتقدّها، وكذلك لنناقش كيف نريد أن نبني الأشياء المختلفة. لذلك، أشكركم جميعاً.

حين تخاطرت إلينا في البداية فكرة عقد هذا المؤتمر، لم يكن الكثيرون من الناس قد سمعوا- بطبيعة الحال- عن النموذج البديل الذي كان الشعب الكردي يناقشه ويحاول تطبيقه. ولكن اليوم، وبشكل مفاجئ في بلدة لم يسمع عنها أحدٌ أبداً من قبل- وهي "كوباني/عين العرب"- نشهد أمراً ثورياً استثنائياً، في وقت كان يعتقد البعض أن الثورات لم تعد ممكنة، وحتى إن كان الوضع كذلك، فإن هذا الوضع لا ينطبق على الشرق الأوسط ولا على كردستان.

بطبيعة الحال، إذا لم نبحث ماضي "كوباني" أو "روج آفا" بشكل عام، فإننا سننظر إلى الأمر على أنه معجزة. اليوم، أريد أن أنظرَ بعمق إلى الكيفية التي تحققت بها تلك "المعجزة". في الواقع، هذه ليست معجزة على الإطلاق، وإنما هي رؤية لحياة حرة كان الشعب الكردي وحركة الحرية الكردستانية وعبدالله أوجلان، يتصورونها على مدار السنوات الأربعين الماضية. ولكن إدراك كيفية تحقيق هذه الرؤية لحياة حرة لم يكن أمراً سهلاً. وقد تحولت الأجوبة عن هذا السؤال وتبدلت كثيراً وبشكل مستمر على مدار السنين.

بدأ عبدالله أوجلان ورفاقه نضالهم بمنظور ماركسي لينيني في السبعينيات. وفي عام ١٩٧٨، أسسوا حزب العمال الكردستاني باعتباره تنظيمًا ماركسيًا لينينيًا يهدف إلى تأسيس كردستان اشتراكية موحدة. وعلى الرغم من أن نقطة انطلاق الحركة كانت الوضع الاستعماري لـ "كردستان"، فإنها لم تحصر نفسها على هذه النقطة فقط، خصوصاً فيما يتعلق بحرية المرأة والصراع الطبقي. دعوني أولاً أشير إلى عدة أسباب تجعل من القضية الكردية قضية متفردة في خصائصها:

١- انقسمت كردستانُ نتيجة اتفاقيات دولية، وقد تم ضمان وتأكيد إنكار دولة كردستان على المستوى الدولي.

٢- انطلاقاً من حقيقة أنها تعرضت للتقسيم بين أربعة دولة، اثنتان من بينهما- هما تركيا وإيران- لديهما تقليد من الهيمنة في المنطقة والعالم ككل، فإنه كان من الصعب تحقيق أي تقدم في أي من الأجزاء الأربعة، في وقت تتحد فيه الدول الأربع ضدها.

٣- كانت الهياكلُ الإقطاعية في إطار المجتمع الكردي تميل إلى حد كبير إلى التعاون مع الدولة. وقد وفر هذا نوعاً من أدواء السيطرة الاجتماعية.

٤- بناءً على ذلك، كان يتم شيطنة أي حركة تحاول النضال من أجل الحقوق الكردية منذ البداية، أو يتم إخضاعها لقيود خارجية بحيث لا تخرج عن الأدوار التقليدية.

لقد مرَّ عبدالله أوجلان- باعتباره المخطط الاستراتيجي الرئيسي لـ"بي.كا.كا"- وحزب العمال الكردستاني نفسه، بعدة تحولات. ويمكن تلخيص الأسباب باختصار، على النحو التالي:

١- اجتمعت كل النقاط سالفة الذكر لتشكل مصاعب هائلة في وجه "بي.كا.كا" لتنظيم نفسه، خصوصاً لأن الشعب الكردي كان قد وصل إلى نقطة الاستيعاب الذاتي. ومن هذا المنطلق، توصل "أوجلان" إلى استنتاجات بشأن كيفية تطبيق النظام هيمنته الثقافية.

٢- بسبب كون كردستان مستعمرة دولية، كانت المناقشات بشأن المعنى الحقيقي للاستقلال والتبعية مطروحة على الطاولة منذ المراحل الأولى. كانت القوى الإقليمية والدولة تسعى إلى السيطرة على الحركات الكردية المختلفة، واستغلالها ضد بعضها البعض من أجل تعزيز وإحكام سياساتها. وهكذا، تم تحليل سياسات الاتحاد السوفييتي وغيرها من الدول الاشتراكية الحقيقية، فضلاً عن القوى المختلفة، في وقت مبكر.

٣- خلال ٤٠ عاماً من النضال، لم يكن "أوجلان" و"بي.كا.كا" قادرين فقط على تقييم ممارسات الاشتراكية الحقيقية والحركات النسوية والليبرالية القومية وممارسات الحركات البديلة فقط، وإنما كذلك عملوا على تقييم تطبيقاتهم الذاتية لمحاولة إدراك ما هو خاطئ. لماذا انتهى الجميع إلى تكرار نفس الأشكال من النظم السياسية القمعية.

٤- في نهاية التسعينيات، حاول "أوجلان" تقديم مجموعة من الإصلاحات داخل "بي.كا.كا" بهدف كسر السلوك المركزي والسلطة المركزية وتزايد البيروقراطية في إطار الحزب. ومنذ عام ١٩٩٣، حاول إيجاد حل سياسي للقضية الكردية مع تركيا. وقد تجاهلت أوروبا بالكامل محاولات "أوجلان" لحل القضية الكردية حين وصل إلى أوروبا في عام ١٩٩٨. انتهت هذه المحاولة بمأساة اختطافه من كينيا، نتيجة عملية نفذها حلف "ناتو".

كل ما سبق أوحى إلى "أوجلان" بأن هناك أمراً خاطئاً في جوهر سياساته وأفكاره. لم يحدد "أوجلان" المشكلة ويحصرها في مدى صدق الثوار، وإنما بحث عن المشكلات في

تحليلاتهم واستراتيجياتهم وخططهم، بما في ذلك تحليلاته واستراتيجيه وخططه الشخصية. وهكذا، توصل إلى الاستنتاجات التالية:

١- أدرك "أوجلان" أن هناك مشكلة منهجية رئيسية: وهي أن الأسلحة الإيديولوجية للنظام تلعب دوراً تحريمياً أكبر من الدور الذي تلعبه الأسلحة المادية. وبما أن الفهم العالي للعلم يركز على السجلات المكتوبة فقط، فإن تاريخ الشعب والمرأة إما أنه غير موثق بشكل جيد أو أنه مدفون تحت الأنقاض. هكذا، أسس النظام احتكاره للسلطة من خلال السيطرة على ماهية وكيفية ما نتعرف عليه، وكذلك على حقيقة أن إسهامات الشعوب والمرأة لا وجود لها بقدر ما يذهب علم التاريخ. المشكلة المنهجية المحددة هنا، هي المنهج التجريبي والكمي.

٢- تتشابك الأساطير والدين والفلسفة والهياكل العلمية الوضعية بشكل مُحكم مع تاريخ تراكم رأس المال والسلطة. لذلك، ترتبط الإيديولوجيا ارتباطاً وثيقاً بالسياسة والسلطة، وهي تحمي بشكل تكافلي مصالح بعضها البعض.

٣- تعرضت النظرية الوضعية والوظيفية للمجتمع، وخاصة النهج التنموي الخطي للمجتمع من البدائية إلى ملكية الرقيق إلى الإقطاع، ومن ثم إلى الرأسمالية، تعرضت لانتقادات شديدة. فيما يتعلق بهذا، ابتعد "أوجلان" عن مساواة المجتمع بفترة معينة، وبالتالي من مساواة المجتمع مع حكامه. كلا التحليلين مبسّطان ومحددان بشكل صارم، ومختزلان جداً في ضوء مسارات التنمية الاجتماعية المتنوعة إلى حد كبير.

٤- من خلال تحليل ممارسات الحركات البديلة، توصل "أوجلان" إلى استنتاج أن الحياة الحرة لا يمكن تأسيسها من استخدام نفس الأدوات التي تُستخدم لاستعباد المجتمع والطبيعة والمرأة وكل الآخرين. وهكذا، يجب أن تستبدل هياكل الدولة والسلطة تماماً، وتحل محلها أساليب مختلفة تماماً، ويجب ألا نسقط في فخ إجراءات استخدام أسلحة النظام نفسها- كما فعل ثوريون آخرون في الماضي- حيث إن هذا قد يؤدي إلى إفساد أهدافنا الثورية.

٥- إن الرأسمالية ليست فريدة من نوعها، بل هي استمرارٌ لمجتمع بطريكي عمره ٥ آلاف عام، كان حاضراً بشكل متواصل على مدار عهود مختلفة من التاريخ. لم تتح الفرصة للرأسمالية نفسها لأن تصبح النظام المهيمن على عالماً، سوى في السنوات الـ ٤٠ الأخيرة.

لهذا السبب، توصل عبدالله أوجلان إلى استنتاج أن الشذوذ عن القاعدة كانت الرأسمالية في حد ذاتها. لقد جعلونا نصدق أنه لا يمكن أن نحيا خارج الرأسمالية أو أي

شكل آخر من النظام البطريكي. ولكن "أوجلان" خاض في عمق التاريخ، ليكشف عن حقيقة وجود أشكال أشكال تاريخية أخرى للمجتمع.

الحضارة الديمقراطية

ساهم عبدالله أوجلان كذلك في نقد الحداثة الرأسمالية. رأى "أوجلان" أن مختلف النماذج التحليلية السائدة التي تطورت فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي، كانت بعيدة تماماً عن أن تفسر ما حدث:

١- الوحدة الاجتماعية الأكثر شهرة هي الدولة، وعلى الأخص الدولة القومية. في هذا النموذج، يتم بحث التاريخ والمجتمع على أنهما مجرد عمليات بناء الدولة والتدمير والانفصال. الهدف الحقيقي من هذا هو منح الشرعية الإيديولوجية للدولة. وبدلاً من الكشف عن المشاكل المعقدة للتاريخ والمجتمع، فإنها تعمل على إخفائها فقط.

٢- على الجانب الآخر، اختار المنهج الماركسي الطبقة والاقتصاد كنقطة انطلاق لتحليلاته، حيث رأى فيها نموذجاً بديلاً في مقابل المنهج القائم على الدولة. ولكن هذا المنهج كان يعاني من عدة عيوب رئيسية، خصوصاً في تعريفه للعمل، وهو أمر انتقدته النسويات في وقت لاحق، وكذلك فشلها في الاعتراف بالنماذج المختلفة للمجتمع، وكذلك أشكال القمع غير الطبقي.

من خلال تأسيس نموذج على المجتمع الأخلاقي والسياسي، فإن "أوجلان" يرسم خطوط العلاقة بين الحرية والأخلاق والسياسة. من أجل تطوير الهياكل التي توسع مجال الحرية لدينا، يتم تعريف الأخلاق على أنها الوعي الجماعي للمجتمع، ويتم تعريف السياسة على أنها الحكمة المشتركة. وبهذا، فإن المجتمع الأخلاقي والسياسي هو الحالة الطبيعية لمجتمع لم تفسده الهرمية المؤسسية وهياكل السلطة.

في حين أن الروايات الدينية تؤكد أيضاً على أهمية الأخلاق، فإنها تحيل الجانب السياسي منها إلى الدولة وتجعل المجتمع أكثر أهمية من الفرد. لا يقتصر النهج الليبرالي البرجوازي على مجرد إخفاء المجتمع الأخلاقي والسياسي حين تسنح له الفرصة، وغنما يعلن الحرب ضده أيضاً. إن الليبرالية هي أكثر الإيديولوجيات والممارسات المعادية

للمجتمع، حيث إن الفردية هي حالة حرب ضد المجتمع، بقدر ما هو الوضع بالنسبة للدولة والسلطة.

خلص "أوجلان" إلى أن العبودية كانت بناء إيديولوجي- قبل كل شيء- تعززه استخدام القوة والعنف والسيطرة على الاقتصاد. لقد تأسست مراكز القوى والتسلسل الهرمي على تلك الأمور. وقد رأى من خلال تجربته الخاصة، في ظل غياب تطوير نهج جديد، أن أي جهود لتغيير هذه القوى محكوم عليها بالفشل.

من أجل حياة ونضال أولئك المهمشين من قبل النظام، مثل النساء والشعوب والثقافات والعاملين في الصناعات الحرفية، صاغ "أوجلان" مصطلح "الحضارة الديمقراطية". وقد أطلق على العلوم الاجتماعية التي ستطور منظور التحرر، اسم "علم اجتماع الحرية". يستند "أوجلان" في تحليلاته للحضارة الديمقراطية، على ما يسميه بـ "المجتمع الأخلاقي والسياسي" أو "المجتمع الديمقراطي"، وهو النسخة الحديثة من هذا المجتمع التاريخي. ولذلك، فإن "أوجلان" يستند في وضعه للحضارة الديمقراطية على الخصائص التالية:

١- فيما يتعلق بحرية المرأة. يقول إنه يجب أن تكون الحضارة الديمقراطية نسوية في صفاتها. وانطلاقاً من أعمال البروفيسورة الألمانية ماريا ميس، يقول "أوجلان" إن النساء هن الطبقة الأولى والأمة والمستعمرة. العيب الأكبر الذي يشوب الاشتراكية هو تعريفها للعمل، وهو: كيف يتم تحليل عمل النساء والناس بدون أجر، وكذلك الاستغلال الكامل للطبيعية. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتراكم بها رأس المال. وحيث إنه ليس هناك من هو على استعداد للاستسلام لهذا النظام بمحض إرادته، يظهر هنا دور العنف الهيكلي وربما كذلك العنف المادي. هذا الأمر يميز كل العلاقات الاستعمارية. وهكذا، فإن العلاقة بين النساء والرجال أيضاً- هي علاقة استعمارية بالأساس. لقد تم إخفاء هذه الحقيقة من خلال إعلان أنها مجال خاص منطقة استغلال تحصل على الحماية بشكل جيد من خلال استخدام العواطف وألعاب الحب. ولهذا السبب، فإنه من بالغ الأهمية كشف هذا الأمر وإعادة تعريف هذه العلاقة. ليس هناك حلول غير حكومية وغير سلطوية يمكن تحقيقها، في حين أن كل فرد يعيد إنتاج هذا النوع من علاقات السلطة، من خلال طرق حياتهم التي تبدو غير ضارة.

٢- يجب أن تستند الحضارة الديمقراطية إلى الصناعة الإيكولوجية. وينبع هذا من منطق مماثل لما هو سالف الذكر، وربما يكون هذا هو المجال الأكثر صعوبة في التغلب عليه، بسبب الثنائية والطريقة التي نعيش بها.

٣- يجب أن تطوّر الحضارة الديمقراطية فهمها الخاص عن الدفاع الذاتي. لقد احتكرت الدولة وهياكل السلطة استخدام القوة، بهدف جعل المجتمع الأخلاقي والسياسي دون حماية. أي محاولة من جانب المجتمع للدفاع عن نفسه، تصطدم بمزاعم الإرهاب والتجريم. ولكن، من ناحية أخرى، لقد سقطت جميع نضالات الحرية تقريباً في فخ تفسير استخدام القوة بما يتلاءم مع تشكيلات الدولة. وبالتالي، يجب ربط الدفاع عن النفس بالهياكل الجذرية، ويجب ألا يكون مهنيّاً، أي أنه لا يجب أن يكون قطاعاً مستقلاً عن المجتمع.

٤- أخيراً، إن اقتصاد الحضارة الديمقراطية هو اقتصاد مجتمعي. تحت حكم الرأسمالية، أصبح الاقتصاد تحت السيطرة، وبات كل الأفراد يعتمدون على هياكل الدولة من أجل توفير المطالب الأساسية لحياتهم. ولم يعد الحصول على المسكن أو الطعام أو التعليم، وتقريباً كل ما يمكن أن يفكر فيه المرء، إلا من خلال الأموال، وعلاوة على ذلك، تم تجريد الكل من المعرفة الضرورية من أجل تلبية هذه تلك الاحتياجات بدون الأموال. ولهذا السبب، فإن إعادة ربط وتدريب كل فرد على تلبية احتياجاته الخاصة بطريقة مجتمعية، من شأنه أن يُمكن الفرد والمجتمع ويمنع استنساخ الآليات الرأسمالية.

الحدثاء الديمقراطية

إذن، ما هي "الحدثاء الديمقراطية"؟ يقول عبدالله أوجلان، وأنا أقتبس على لسانه: "أنا لا أكتشف أو أخترع الحدثاء الديمقراطية. وكما سُميت الحدثاء على نحو فريد بأنها حقبة هيمنة الرأسمالية التي كانت على مدار القرون الأربعة الأخيرة من الحضارة الكلاسيكية، فإن الحدثاء الديمقراطية يمكن أن ينظر لها على أنها الاسم الفريد للقرون الأربعة الأخيرة من الحضارة الديمقراطية". إن الأبعاد الأساسية للحدثاء الديمقراطية، هي:

١- المجتمع الأخلاقي والسياسي.

٢- الصناعة الإيكولوجية.

٣- الكونفيدرالية الديمقراطية.

الكونفيدرالية الديمقراطية:

تجتمع مناطق الحكم الذاتي الديمقراطية على المستويات المحلية، لتشكل سوياً الكونفيدرالية الديمقراطية على مستوى أكبر. إن الكونفيدرالية الديمقراطية هي البديل السياسي للدولة القومية، وتستند إلى:

١- الأمة الديمقراطية.

٢- السياسات الديمقراطية.

٣- الدفاع الذاتي.

لن تكون الكونفيدراليات الديمقراطية قاصرةً على تنظيم أنفسها في إطار منطقة واحدة بعينها، وإنما ستكون كونفيدرالياتٌ عابرة للحدود، حين ترغب المجتمعاتُ المعنية في ذلك.

هنا، يمكن لكل مجتمع وعرق وجماعة دينية وحركة فكرية ووحدة اقتصادية، تهيئة أنفسهم بشكل مستقل كوحدة سياسية، وبالتالي يعبرون عن أنفسهم. إن العنصر الأساسي للوحدات السياسية على المستوى المحلي، هو قدرتهم على السماح بوجود نقاشات حرة واتخاذ القرارات على مستوى القاعدة الشعبية.

علاوة على ذلك، فإن الكونفيدرالية الديمقراطية منفتحةٌ على التكوينات السياسية المختلفة ومتعددة الطبقات. هناك حاجةٌ لوجود تشكيلات سياسية أفقية ورأسية، بسبب الهياكل المعقدة للمجتمع اليوم. إن الكونفيدرالية الديمقراطية تعمل على إحداث توازن بين التشكيلات السياسية المركزية والمحلية والإقليمية.

نحن في حاجة إلى إعادة الأبعاد السياسية والأخلاقية للحياة إلى المجتمع. لقد تم حصر الفكر في الأغلب على الجامعات، ويجب أن يتم إعادته إلينا جميعاً. وقد تم استبدال موضوع الأخلاق بالقانون الوضعي. وعلى الجانب الآخر، وصلت السياسة إلى وضع شبه مستقر تحت إدارة بيروقراطية الدولة القومية المتخفية في شكل برلماني. وهكذا، فإنه هناك حاجة إلى خلق هياكل من الكونفيدرالية الديمقراطية- أي مجتمع ديمقراطي إيكولوجي ومتحرر جنسياً، من أجل وقف استدامة تراكم رأس المال والسلطة، وكذلك إعادة استنساخ التسلسل الهرمي. ومن أجل تحقيق هذا، فإن هناك عدة أمور يجب وضعها في الاعتبار، مثل:

- الواجبات الفكرية والتعليم.
- التعليم.
- الاقتصاد والصناعة والإيكولوجيا.
- العائلة والعلاقات بين الرجال والنساء.
- الدفاع الذاتي.
- الثقافة والجمال والجماليات.
- تفكيك السلطة والتسلسل الهرمي.

نتيجة لذلك، نرى أننا نحن "الـ ٩٩%" -وهي العبارة التي يُقال إن ديفيد جريير هو من صاغها- كنا دائماً موجودون. ولكن من أجل النضال والحصول على حياة حرة، يجب علينا أولاً أن نطور رؤيتنا للحياة الجيدة التي تختلف تماماً عما هو ممنوح لنا من قبل الرأسمالية أو البطريركية بشكل عام. وهذا يعني أنه يجب علينا ألا نعزّز رغبتنا في امتلاك سلع لا نهائية أو زيادة ثرواتنا الشخصية أو قياس كل شيء وفقاً لقيمتها المالية. وبدلاً من ذلك، علينا أن ننتج فوراً حياةً جميلة وجيدة في مركز كل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك أن نصبح أكثر تحمساً في البحث عن الحقيقة. وهذه، يا أصدقائي، رسالة مفتوحة النهاية بأن مؤتمرنا يتمنى أن يناقش المزيد في الأيام المقبلة.

أنا أنضم إلى كل من سبقوني وأعربوا عن توقعاتهم بأن "أوجلان" سينضم إلينا شخصياً في المؤتمر المقبل، حتى نتمكن من تعميق هذه النقاشات سوياً.

مراجعة لـ "مانيفستو الحضارة الديمقراطية" الذي وضعه عبدالله أوجلان

دونالد ه. ماثيوز وتوماس جيفري ميلي

سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

ملاحظة المحرر: ما يلي هو مقالٌ لعرض ومراجعة الجزء الأول من "مانيفستو الحضارة الديمقراطية" الذي أعده عبدالله أوجلان، تحت عنوان: "عصر الآلهة المقتنعة والملوك المتسترين"، والذي نشرته دار نشر "نيو كومباس بريس" بالتعاون مع المبادرة الدولية (بورشغرون، النرويج: نيو كومباس بريس، ٢٠١٥). القراءة التي أعدها د. ماثيوز ود. ميلي، نُشرت للمرة الأولى على موقع "السلام من أجل كردستان" (المملكة المتحدة). وقد تُرجمت لاحقاً إلى اللغتين العربية والسورانية.

مقدمة

كل الاحترام والتقدير لقائد حركة الحرية الكردستانية المعتقل في تركيا عبدالله أوجلان، الذي يعيش "حبساً في إمرالي". يعد "أوجلان" رمزاً للمقاومة والثبات والصلابة، وهو قائدٌ مسؤول ورسولٌ صاحب رؤية سياسية قوية، وهي رؤية ألهمت الثوريين في "روج آفا" في سوريا، وتشعل حماس المقاومة الكردية ضد طغيان "اردوغان" في جنوب شرق تركيا.

لقد جذبت المقاومة البطولية في "كوباني" انتباه العالم بأسره، من خلال إرادة الحركة على النضال وقدرتها على حشد الشعب من أجل الدفاع الذاتي الجماعي والتضحية بالنفس والموت من أجل القضية. إن هذه القضية هي مشروع "الكونفدرالية الديمقراطية"، وهو مشروع يمثل البديل الوحيد للفرضية الجدلية السلبية للطغيان والفوضى الراهنة التي تمزق الشرق الأوسط إرباً، وكذلك يعدّ هذا المشروع - بحسب ما يسميه "أوجلان" - هو البديل الوحيد "للحضارة الهرمية والمهيمنة".

يعتبر مشروع "الكونفدرالية الديمقراطية" الذي يجري تأسيسه في "روج آفا"، تجربة قائمة على الديمقراطية المباشرة والجزرية، والتي تعتمد على تجمعات المواطنين التي تتلقى الحماية بدورها من القوات المكونة من المواطنين أنفسهم. إن هذا هو مشروع ديمقراطي جذري يؤكد على التحرر بين الجنسين، من خلال تطبيق نظام الرئاسة المشتركة ونظام المحاصصة الذي يعزز بدوره المساواة بين الجنسين في جميع أشكال التمثيل السياسي، من خلال تنظيم جمعيات وأكاديميات المرأة، وكذلك من خلال التعبئة النسائية في قوات نسائية خاصة بهم من أجل الدفاع الذاتي.

هذه الكونفدرالية هي مشروع ديمقراطي جذري يعيد صياغة حق "تقرير المصير" باعتباره ديمقراطية مباشرة ضد الدولة، التي تنبذ معادلة النضال سعياً وراء الحرية الوطنية بهدف إقامة دولة قومية مستقلة باعتبارها معادلة "مثيرة للخلاف ومثالية"، والتي تسعى بدورها إلى التغلب على خطر طغيان الأغلبية عبر إرساء نظام "ثوري توافقي". يضمن العقد الاجتماعي لمثل هذا النظام التوافقي، حماية التعدد العرقي والتعدد اللغوي والديني من خلال تطبيق نظام المحاصصة في التمثيل السياسي (بشكل ملموس، للعرب وكذلك للسرياء المسيحيين)، من خلال التجمعات المباشرة للمكونات المختلفة، ومن خلال حشد تلك المجموعات في قوى عسكرية خاصة بها للدفاع الذاتي. هذه الكونفدرالية هي مشروع ديمقراطي جذري يشدد على أهمية "البيئة الاجتماعية" والاستدامة البيئية على أرض تنزف ترتبها نفطاً وتجوب سماءها وحوشُ الإمبراطوريات الطامعة. باختصار، هذه الكونفدرالية تمثل بديلاً لمنطق الطغيان والفوضى، وبديل للمكائد الاستعمارية القائمة على سياسة "فرق تسد"، وهي مشروع يتكون من الديمقراطية الجزرية والدفاع عن النفس والتحرر الجنسي والتعدد الثقافي والتعدد الديني، وكذلك الإيكولوجيا الاجتماعية. إن هذه الديمقراطية هي خارطة طريق حقيقية من أجل السلام.

لقد رسم ملامح خارطة الطريق هذه قائد مسجون لديه رسالة نبوية، وهو رجل استطاع أن يكون بليغاً ومثمراً في شرح نموذج لـ "الكونفدرالية الديمقراطية" - وخصوصاً منذ اختطافه وحتى في ظل أقسى الظروف التي مر بها - كجزء من دفاعه عن نفسه خلال محاكمته في البداية. من المفارقة أن السجن أثبت أنه مساحة للحرية الفكرية بالنسبة لـ "أوجلان"، كما كان الحال من قبله بالنسبة لـ "تروتسكي" و "غرامشي" و "مالكولم إكس"، وحتى "مانديلا". بينما كان خلف القضبان، قضى "أوجلان" أغلب وقته في القراءة (رغم

محدودية قدرته على الحصول على الكتب)، والكتابة والتفكير بشأن المأزق الذي يعاني منه شعبه والعالم المعاصر كذلك.

تُرجم المجلد الأول من "مانيفستو الحضارة الديمقراطية" الذي يتكون من ٥ مجلدات، إلى اللغة الإنجليزية على يد "هافين جونيسر". في هذا المجلد، الذي يحمل عنواناً فرعياً هو: عصر الآلهة المثلثة والملوك المتسترين"، يشرع "أوجلان" في كشف الجذور التاريخية العميقة للمشكلات الهائلة التي تعاني منها "الحدائث الرأسالية"، ويشرع في استعادة المصادر التاريخية الأكثر عمقاً للبديل الديمقراطي الذي يقترحه. وبالنظر تحديداً إلى الظروف التي كتب "أوجلان" من خلالها تلك النصوص، وهي ظروف غير آدمية وموحشة بشبب العزلة، ناهيك عن محدودية إمكانية الحصول على الكتب، فإن النتيجة هي إنجاز وجودي وفكري على مستوى عالٍ.

ضد نظام التسلسل الهرمي

في المجلد الأول من "المانيفستو"، يشن "أوجلان" هجوماً على نظام التسلسل الهرمي في كل أشكاله. يواجه "أوجلان" القيم الداروينية الاجتماعية العلمية الزائفة المهيمنة، التي تجسد الأنانية التنافسية والولع بنظام التسلسل الهرمي. تضع تلك القيم الأمراض الاجتماعية في موقع قريب من جوهر الطبيعة الإنسانية، كمنتجات لعملية "الانتقاء الطبيعي"، باعتبارها "متأصلة" في أدمعتنا وكذلك مُشفرة في جيناتنا. وعلى الجانب الآخر، يصير "أوجلان" على العكس، وهو أن جذور نظام التسلسل الهرمي ليس عميقة إلى هذا الحد. يضع "أوجلان" تلك الجذور في موقع بعيد عن قلب الطبيعة الإنسانية، وإنما على بعد ٥ آلاف عام فقط في الماضي، أي أنها ظهرت مع "مولد الحضارة" في العصر الحجري الحديث. ويمضي "أوجلان" برسم خطوط القيم الجدلية بين الهيمنة والمقاومة، وبين نظام التسلسل الهرمي والحرية، الذي بدأ منذ ذلك الحين ولا يزال مستمرا إلى يومنا هذا.

على غرار الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، الذي ينظر إليه "أوجلان" - إلى جانب "نيتشه" - باعتباره "فلاسفة الحرية"، يشدد "أوجلان" على "الجهد الاستثنائي" المبذول في دفع الأفراد نحو عقائد وأساطير من أجل تبرير السكون والخضوع التام لنظام

التسلسل الهرمي والهيمنة. "لا يمكن تحقيق الاندماج الاجتماعي إلا من خلال الجهود المتواصلة"، وفي الواقع، من المستحيل على أي فرد أن "ينجو بنفسه من أن يوضع في قالب وفقاً لإملاءات المجتمع". ومع ذلك، يقول "أوجلان" إن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تنجح بالكامل أبداً. قد يكون من الممكن قمعُ الاندفاع نحو "الحرية" والحث على مقاومة "المجتمعات الطبقية والهرمية والظالمة والاستغلالية"، ولكن لا يمكن إخمدَ هذا الاندفاع أبداً. لن يقبل الأفراد أبداً "المجتمعات التي تؤسس للعبودية"، على الرغم من "المحاولات المستمرة ليس فقط لتحويلهم من خلال المؤسسات التربوية القمعية، بل كذلك للقضاء عليهم". (ص ٧٢ في مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الأول). الفكرة هي أنه كل هذه القوة والإقناع يصدران عن رجل قضى ما يقرب من عقدين في الحبس الانفرادي.

إن نهج "أوجلان" ليس سوى نهج طموح. نهجه يتطابق مع وعيه وحساسيته، تجاه نقد الإيمان الحداثي في ثالوث العلم والتكنولوجيا والتقدم، وهذا النهج مصحوبٌ بتقييم رصين بأن الاعتقال في سجون "الحداثة الرأسمالية" ليس له علاقة بقوة "أسلحتها أو أموالها"، بقدر ما لها علاقة بالقدرة على تضيق آفاق وعينا. إذا ما كنا سنؤمن "أوجلان"، فإنه يمكننا تفسير القول المأثور لرئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر: "ليس هناك بديل"، إلى جانب إعلان "فوكوياما" حينما قال: "بلغنا نهاية التاريخ"، على أنهما "تنبؤات تتحقق ذاتياً"، حيث إن "القوة الحقيقية للحداثة الرأسمالية" - بحسب ما يزعمونه - تكمن في "قدرتها على خنق كل المدن الفاضلة (من خلال ليبراليتها)، بما في ذلك المدينة الفاضلة الاشتراكية التي تعتبر الأخيرة والأقوى من كل شيء" (ص ٢٨).

علاوة على ذلك، فإن نتائج إفقار مخيلاتنا ليست سوى نتائج كارثية. تحت واجهة المثل الليبرالية المنتصرة، يصر "أوجلان" على أن "الأشكال الرأسمالية الحديثة" أدت إلى زيادة انتشار ثقافة العدمية، مما يجعل "الثنائية المتضادة للموت والحياة بلا معنى"، بينما "تفصل الحياة عن كل جوانبها الساحرة والشاعرية". والنتيجة هي: "عصر الموت الدائم، على غرار يوم القيامة" (ص ٣٧)، إن هذا العالمَ يتميز بالأمراض مثل "انتشار الأسلحة النووية، والانفجار السكاني، واستنفاد الموارد، وتدمير البيئة، والنمو المفرط للصراعات الاجتماعية، وتفكك الروابط الأخلاقية"، ناهيك عن ذكر "حياة مرهقة فقدت بريقها"، وهي أمور جميعها "تثبت أن نظمنا للحقيقة فشلت" (ص ٥١).

كيف يمكن الهرب من هذا الطريق المسدود، ومن هذا المصير المأساوي؟ بتنا في حاجة إلى ثورة في الوعي. يقول "أوجلان" إن هذه الثورة ممكنة، ببساطة لأن "السمة الرئيسية لأذهانها هي بنيتها المرنة" (ص ٧٣). ولكن من أجل الوصول إلى "العقلية الجديدة" التي نحتاجها، يتطلب الأمر- في المقابل- وضع نقد جذري مفصل، يكشف الأسباب الجذرية وأصول أمراض "الحدثة الرأسالية"، بهدف استعادة وإعادة إحياء الإمكانيات البشرية بشكل أقوى وأكثر استدامة، حيث غابت تلك الإمكانيات لفترات طويلة، وفي الواقع، تم قمعها عمداً.

يُعرف "أوجلان" عبادة السلطة والتسلسل الهرمي وعبادة الدولة، على أنها تقاليد متأصلة بعمق تُكيف أذهاننا وتُقيّد ردود أفعالنا الإيديولوجية، وهذه التقاليد قادرة على استمالة حركات المقاومة، كما اتضح- ربما على نحو مفاجئ- من خلال تجربة الدولة الاشتراكية. إذا ما فسدت عبادة السلطة، فإن ممارساتها أيضاً تفسد بشكل أكبر. في الواقع، يقول "أوجلان": "إحدى الأمثلة الصارخة على القوة المفسدة للسلطة، يمكن إيجادها في تجربة الاشتراكية الحقيقية" (ص ١٦٥). هذه هي الصعوبات الماثلة أمام كل من يحاول مقاومة ديناميات التسلسل الهرمي. يواجه هؤلاء "ثقافة الهيمنة" الراسخة بعمق، بعد أن أعدّ لها "المئات من الأباطرة المتوحشين وعدد هائل من القوى المهيمنة الأخرى". في الواقع، يخلص "أوجلان" إلى أنه "هنا تكمن الأهمية الحقيقية للقول المأثور المقتبس عن ميخائيل باكونين: (إذا ما وضعنا أكثر الثوريين حماسة في السلطة وخولنا له السلطة المطلقة، فإنه خلال عام سيصبح أسوأ من قيصر نفسه" (ص ١٦٤ و ١٦٥).

كيف يمكن مقاومة ردود الفعل الهرمية المتأصلة بعمق بشكل ناجح؟ يؤكد "أوجلان"- على غرار جرامشي- أن "ناشطي ومنظري الحرية والاشتراكية، عليهم أن يجهزوا حقولهم"، وأن عليهم أن "يعملوا على تشخيص وعلاج الأمراض المعدية الناتجة عن علاقات السلطة، بشكل مستمر"، وأنه يجب أن "يحافظوا على مسافة بينهم وبين علاقات السلطة وكل مؤسساتها وسماتها". لكن "أوجلان" يتجاوز "غرامشي"، ويصر كذلك على تأسيس أشكال ديمقراطية مباشرة وجذرية للحكم الذاتي، مثل النموذج الذي حدده "أوجلان" في كتاباته عن الكونفيدرالية الديمقراطية. إذا لم تغرس الأشكال الديمقراطية الغنية وتمت رعايتها في الوقت نفسه، فإنه يحذر من هؤلاء الذين ينخرطون في المقاومة "لن يتمكنوا من مقاومة السلطة، ولكنهم سيكررون آلاف المحاولات الفاشلة

التي لم تكن مختلفة في النهاية عن أنظمة السلطة التي كانوا يسعون إلى الهروب منها" (ص ١٦٦).

تخلى "أوجلان" عن وهم وجود فكرة أدق عن "التقدم". بالنسبة إليه، يتطلب إيجاد الطريق "نحو الأمام"، العودة أولاً إلى الماضي السحيق، فقط من خلال توفير "تفسير تاريخي ملائم لمشاكلنا"، يكون واسعاً في نطاقه مع "إسناده إلى أصوله التاريخية"، يمكننا "تنوير مستقبلنا" (ص ٩٤-١٠٢). فقط بعد أن يتم الكشف عن هذه الأصول التاريخية واستيعابها، سنصبح مستعدين لتجاوز ثقافة الكراهية والموت، ونحقق "الانتقال إلى حياة يسود فيها الحب" (ص ٩٤). ومع ذلك، ورغم الإشارات إلى فرنان بروديل، فإن لجوء "أوجلان" إلى الماضي السحيق وشرطه بـ "تفسير تاريخي ملائم لمشاكلنا"، لم يأخذ في الاعتبار بحجة أنه مؤرخ محترف يسعى إلى هدف غامض وبعيد المنال من "الموضوعية العلمية". ولهذا السبب يجب ألا يُقرأ اعتراف "أوجلان" بأن كتاباته "غير احترافية وغير مصقولة" على أنه إخلاءً للمسؤولية وإشارة للتواضع فقط (ص ٢٧٩). وبما أن "أوجلان" من دعاة "المنهج الميثولوجي"، فإنه يصرّ على أنه "يجب إعادة الهبة لهذا المنهج".

لهذا السبب، من الأفضل تفسير "التفسير التاريخي" لـ "أوجلان" على أنه يقدم "ميثولوجيا نبيلة" من نوع ما، وهو وصف لخريف الإنسانية واحتمال خلاصها في هذا العالم، وهي في الوقت نفسه "مانيفستو" انعكاسي لصالح الميثولوجيا وضد العقيدة، سواء العقيدة الدينية أو العقيدة العلمانية العلمية. يقارن "أوجلان" طريقة الأساطير وطريقة كل من "العقيدة الدينية التوحيدية" و "العلم" اللتان جاءتا بعدها. وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه "الأنظمة المتعاقبة للحقيقة"، فإن "أوجلان" يصرّ على أنها متشابهة بالرغم من ذلك، على الأقل من حيث أن كليهما "قبل الإدعان أمام القوانين المطلقة" (ص ٤٢).

يرثي "أوجلان" تحول العلم إلى "دين جديد" يأخذ "شكل الوضعية" الذي يحمل "قوانين موضوعية" لا تمثل سوى "المرادف الحديث لـ (كلمة الرب) في العصور القديمة" (ص ٩٠ و ٥٣). يشكل العلم إلى جانب السلطة ورأس المال "التحالف الجديد المقدس للحدثة" (ص ٩١). تحول العلم إلى عبادة وبات مؤلها ويشكل عقيدة جديدة، وتحول إلى كلمة عبر إضافة اختصار (ism) إليه. هؤلاء الذين يتبنون عقيدة "المذهب العلمي"، يهتمهم "أوجلان" بـ "الخطورة". من خلال تظاهروهم المستمر بأن "العلم وحده يمكنه

تقديم الحقيقة بشأن العالم والواقع"، فإنهم يستخفون ويرفضون وينكرون "كل ما لا يمكن تفسيره من خلال الأساليب العلمية" (ص ٧٩، الهامش: ١٦). يؤكد "أوجلان" على الوظيفة الإيديولوجية لللاحقة الحديثة السائدة حالياً (ism)، ويصر على أن "عالم العلوم أصبح القوة التي تؤسس وتشرع وتحمي أساليب ومحتوى النظام" (ص ٤٨)، ليس فقط نظام "الحدثة الرأسمالية"، وإنما نظام الدولة الاشتراكية كذلك. ولكن في النهاية، ستكون هناك بذور لإنكار هذا البديل الكاذب.

في الواقع، وفقاً لـ "أوجلان"، فإن "المنهج العلمي الموضوعي لعب دوراً حاسماً في فشل الاشتراكية العلمية" (ص ٤٨). وهذا يرجع إلى أن الإيمان بالعلم مرتبط بقوة بالحكم من قبل الخبراء. "أحد أكبر أخطاء المنهج الماركسي" كان الاحتفاظ الدائم بهذه القنوات النخبوية. من خلال هذا، أثبت المنهج الماركسي "العقلية الثورية" المتطلوبة من أجل التأسيس الديمقراطي لمجتمع جديد، يكون بديلاً حقيقياً للتحرر الجماعي (ص ٥٣). وما هو أسوأ من ذلك، بحسب ما يقول "أوجلان"، هو أن "العقلانية والوضعية" المتضمنة في العقيدة العلمية الجديدة "مهتد الطريق لقطيع من الفاشيين". وقد حدث هذا من خلال تنمية "بشر ميكانيكيين وآليين"، بالإضافة إلى "التصورات الزائفة عن الحياة"، وبهذا دفعنا نحو دمار "البيئة وتاريخ المجتمع" (ص ٨٠).

إن الدوغمائية، سواء أكانت دينية أو علمية، هي عدو التحرر. تقود "الدوغمائية" نحو إضفاء الطابع المادي على الأشياء، ونحو تقديم ترتيبات اجتماعية قمعية وظالمة وهرمية ليس كهياكل اجتماعية، وإنما كـ "قوانين غير قابلة للتغيير، ومقدسة، وإلهية" (ص ٧٠-٧١).

التركيز على النظام البطريكي

من بين أكثر الأجزاء المقنعة في سردية أوجلان، الاهتمام الوثيق الذي يوليه لقضية النظام البطريكي والروابط التي يقيمها بين قمع المرأة بشكل خاص والقمع بشكل عام. ويوازن "أوجلان" بين النظام البطريكي و"استعباد النساء"، وشخص الأمر بالقول إنه "المجال الاجتماعي الأكثر عمقاً وتكرراً، حيث يمكن إدراك جميع أنواع الاستعباد والقمع والاستعمار" (الكونفدرالية الديمقراطية، ص ١٧). في المجلد الأول من "مانيفستو الحضارة الديمقراطية"، يتوسع "أوجلان" في شرح هذه النقطة. والمفارقة تكمن أنه

يستشهد بـ"نيتشه" لهذه الغاية، حيث يشير إلى حديث الفيلسوف الألماني عن "كيف تبنى المجتمع السمات المشابهة للزوجة الخانعة، وتعرض للاستعباد من قبل الحداثة" (ص ٨٢). وعلى نحو أوسع، يعتمد "أوجلان" على الباحثة النسوية ماريا ميس، في رسم تحليلات وتقديرات للروابط بين النظام البطريكي ونظام التسلسل الهرمي، وفي تتبع أصولهما المشتركة.

وفقاً لـ"أوجلان"، فإن المرأة تعان بشكل ممنهج من الحالة القمعية المسماة بـ"اختزال المرأة في المنزل"، ويطلق عليها في وقتنا الحالي: "أكثر أشكال الرق تقدماً". ولكن لتزيد الأمور سوءاً، تضاعفت هذه العبودية ضد المرأة في الحداثة الرأسمالية، وربما تأججت أيضاً، بفعل "اختزال الرجل في المنزل -بعد إخصائه عبر المواطنة" (ص ٩١). تتميز الحداثة الرأسمالية بسعيها الحثيث لإخضاع الجميع في "المجال العام"، وهي عملية إخضاع صيغت ببراعة في صورة ومظهر إخضاع المرأة في "المجال الخاص" في المنزل. يصّر "أوجلان" على أن البديل الديمقراطي يتطلب استبدال النظام العائلي الحالي، الذي يستند "على الجذور العميقة لاستعباد النساء"، وإقامة نظام جديد كلياً "قائم على الحرية متجذرة العروق ومساواة المرأة". إن استيفاء هذا الشرط قد يبشر في المقابل بـ"المساعدة على إلغاء نظام التسلسل الهرمي الذي يستند على الرجل، وكذلك إلغاء النظام الدولاني" (ص ٩٤).

فيما يتعلق بأصول "اختزال المرأة"، وهي "الشكل الأقدم للعبودية"، يقول "أوجلان" إنه "جرى التأسيس لهذه العملية كنتيجة لهزيمة المرأة من قبل الرجل القوي ومريديه"، وهي هزيمة "تطلبت حرباً طويلة وشاملة"، وفي الواقع كان صراعاً "شديداً وشرساً" تم "محوه من ذاكرتنا، إلى جانب عواقبه التي نتجت عنه". وفقاً لـ"أوجلان"، كانت النتيجة أن: "المرأة لم يعد بإمكانها تذكر ما خسرت، وأين وكيف خسرت. وباتت تعتبر الوضعية الخانعة على أنها الحالة الطبيعية لها. لهذا السبب لم تصبح أي عملية استعباد أخرى عملية شرعية طيلة التاريخ بقدر ما كان الحال بالنسبة لاستعباد المرأة" (ص ١٦٣). إن حالة فقدان الذاكرة الجماعية المرتبطة بالصدمة الناتجة عن الإخضاع التي تفاقمت بسبب الأسس البطريكية المبنية على السجل التاريخي، والذي نتج عنه إضفاء الطابع المادي والوجودي وحالة الكينونة الثابتة من قبل النساء، إلى درجة الاعتراف الطبيعي بوضعها الخانع في المجتمع.

بطبيعة الحال، لا يعتبر هذا التوصيف غير مثير للجدل، حتى في أوسط الحركات النسوية. وقد كان هذا موضع احتقار بالنسبة لـ"نيتشه" - إن لم يكن بالنسبة للنساء، فعلى

الأقل بالنسبة للحركات النسوية- ويمكن رصد هذا الاحتقار لدى "أوجلان" في استخدامه القيمة الوظيفية لتصنيف "ربة المنزل". هذا الاحتقار ينعكس في إدراج "أوجلان" لـ"البكاء" ضمن قائمة أعراض الخضوع واختزال المرأة في المنزل.

قد يبدو أن أخلاقيات الرعاية، ناهيك عن ذكر أخلاقيات الحداد، تقبع خارج أو وراء الآفاق النظرية التي تطلعننا على رؤية "أوجلان" للنسوية على أنها دفاع ذاتي رصين. ومع ذلك، فإن هذا هو تصنيف للدفاع الذاتي النسوي الرصين الذي نحتاجه، وهو يتجسد ويظهر بقوة في حركة المرأة الكردية الحرة.

دعونا نعود إلى معالم السردية الكبرى لـ"أوجلان" حول أصول نظام التسلسل الهرمي. إن التحيزات البطريركية عميقة الجذور والخبيثة التي تعصف بالسجلات التاريخية، تساعدنا على فهم تفسير "أوجلان" البدعي- في الواقع، الميثولوجي- حول المساواة بين الجنسين في فترة العصر الحجري الحديث، وهي فترة أساسية في سردية "أوجلان" الأوسع بشأن ظهور نظام التسلسل الهرمي.

وفقاً لـ"أوجلان"، فإنه قبل سقوط الإنسانية، أي قبل انحدارها المحتوم نحو القمع وانعدام المساواة، كانت هناك "لحظة خلق" و"لحظة كم" و"فترة من الفوضى"، وقد كانت بؤرة هذا الأمر في الهلال الخصيب، الذي حدث فيه ما أطلق عليه جوردون تشايلد اسم "الثورة النيوليتية". أشارت هذه الفترة إلى نهاية "الحياة الرتيبة القائمة على الصيد والتجمع والدفاع" لـ"مجتمعات العشائر التي تعود أعمارها إلى مئات الآلاف من السنين". مع الانتقال إلى "الحياة المستقرة والزراعة"، أفسح المجتمع العشائري المجال لـ"تركيبات أوسع"، من بينها مولد "الروابط الإثنية". كانت تلك حقبة مليئة بالاضطرابات الهائلة والخصوبة الخلاقة، شهدت "آلاف الثورات العقلية". من أبرز هذه الثورات العقلية، إدخال وابتكار "عدد كبير من الأذية ووسائل النقل والنسيج والطحين والهندسة المعمارية"، وكذلك الأشكال الرمزية المعقدة للتعبيرات "الدينية والفنية" (ص ١٢٢-١٢٤).

كانت الإلهة الأم "إنانا" تعتبر "رمزاً لمجتمع النيوليتيك/العصر الحجري الحديث". وقد تزايدت عبادتها بشكل منهجي مع انحدار عبادة "الطوطم" الذي كان يعتبر "هوية المجتمع العشائري القديم"، والذي تراجع بشكل كبير (ص ١٢٢). وفي المقابل، عكست عبادة "إنانا" الدور البارز للمرأة في هذه الفترة. في الواقع، وفقاً لـ"أوجلان"، فإنه "خلال فترة العصر الحجري الحديث، كانت الأم هي القوة الدافعة" (ص ١٣٩)، وبالتالي، تم إضفاء القدسية عليها.

لا تزال بقايا هذه "اللحظة الكمية" متأصلة في شكل رواسب تعيش في نفس الإنسان، وبالإمكان إعادة إحيائها من أجل أن ترسخ العلاقات الاجتماعية من جديد، وليس فقط العلاقات بين الجنسين. في الواقع، المجموعة الكاملة لـ"القيم الأخلاقية الثمينة... أغلى وأثمن" من القيم الحداثية الرأسمالية، ومن بين تلك القيم الثمينة "الاحترام والمودة وعلاقات الجوار وعلاقات التضامن"، وهي منتجات وبقايا تلك الحقبة الزمنية (ص ١٢٣). وبالتالي، فإن هذه القيم لها أسس تاريخية عميقة، وهي تدعم الإرادة غير القابلة للتمييز لمقاومة القمع والأشكال الاجتماعية الهرمية. لقد تم تجميدها ونقلها في الذاكرة الجماعية التي لم تتعرض للقمع الكامل. وكمثال على ذلك، يتضح الأمر في "سرديات الكتب المقدسة" التي تسمو فيها ذاكرة تلك الفترات، إلى "فكرة الجنة" (ص ١٢٤). لم نفقد تلك الجنة تماماً، وبالإمكان استعادتها مرة أخرى.

وفقاً لسردية "أوجلان"، فإن الانحدارَ إلى التسلسل الهرمي والبطيركية وانعدام المساواة بين الطبقات، ظهر مع صعود السومريين إلى الحكم، حيث تسرد أساطيرهم الأساسية "الخصومة بين إله الذكور إنكي والإلهة الأم إنانا"، وهي خصومة كونية بين الآلهة يفسرها "أوجلان" على أنها تعكس وتظهر التحول في العلاقات المادية والاجتماعية بين البشر. وعلى وجه الخصوص- التحول "من مجتمع القرية النيوليتية الذي لم يسمح بالاستغلال، إلى المجتمع المدني الذي تأسس حديثاً من قبل الكهنة، والذي كان منفثاً على فكرة الاستغلال" (ص ١٣٩). بهذا الشكل، يوظف "أوجلان" تفسيراً مادياً للمعتقد الديني. وفي حين أن بروز "إنانا" في التعبيرات الدينية للهِلال الخصب خلال فترة العصر الحجري الحديث، يعتبر دليلاً وانعكاساً على "قوة المرأة الاجتماعية في السلطة القيادية والإبداعية في العصر الحجري الحديث، فإن الخصومة مع عبادة الإله الذكر إنكي، أشارت إلى صعود طبقة اجتماعية جديدة، وهي طبقة الكهنة"، التي تعالت وسمت "في الدين الجديد" (ص ١٤٠).

الدين والتوحيد والنظام الهرمي

تلعب "طبقة الكهنة" السومرية دوراً شائناً بشكل خاص في سردية "أوجلان"، فهي لا تمثل فقط مولد لانقسامات الطبقيّة، بل يقع على عاتقها اللوم في قضية إخضاع المرأة والتحول من أنظمة المعتقدات الميثولوجية إلى المعتقدات الدوغمائية. وفقاً لـ"أوجلان"، فإن مهمة الكاهن الرئيسية- المهمة العلمانية التامة- كانت "إدارة متطلبات المجتمع

الحضري المتنامي" (ص ١٤٢). ولكن في نفس الوقت، احتكرت تلك الطبقة إمكانية الوصول لعالم الآلهة، حيث إن "أي شخص يريد الاستماع لكلمة الله، كان عليه إطاعة الكاهن الأعلى." هذا الاندماج بين هذين الدورين، جعل طبقة الكهنة "المجموعة التي تحمل المسؤولية الأكبر لتشكيل حضارة الحداثة والحضارة بشكل عام" (ص ١٤٠-١٤١).

مع تعزز سلطة الكهنة، انتصرت كفة الإله "إنكي" في تنافسه مع الإلهة "إنانا". "مع مرور الوقت تقلصت أعداد تماثيل الآلهة المرأة بشكل تدريجي"، ومع "بداية الفترة البابلية، دُمِرت الإلهة المرأة" بشكل تام، وقد كانت تلك إشارة أخرى على القمع المتزايد للمرأة، والمتمثل بإخضاعها اليوم "عبر الدعارة الرسمية العامة والخاصة فضلاً عن العبودية" (ص ١٤٦).

الكهنة السومريون كانوا سبّاقين في إخفاء سلطتهم، وتمكنوا من تشريع عمليات السلب وتجريد الملكية التي نفذوها عقب ظهور الآلهة المقنعة التي قام هؤلاء الكهنة بتأدية الطقوس الدينية لها وتنظيمها. ولكن سرعان ما تعلم الملوك تلك الخدعة المفيدة من الكهنة (ص ١٤٩). تمكن هؤلاء الرجال المقنعون من إلقاء تعويذة على أولئك المُستغلين والشريحة الكادحة الذين بدوا وكأنهم يعيشون تحت تأثير المخدر، وقبلوا بشكل متزايد دورهم الخدمي الذي شرعته "الآلهة الجديدة المُصنَّعة" (ص ١٥٩).

لم ينفصل قطّ اهتمام "أوجلان" بالتاريخ العميق نسبياً عن مخاوفه بشأن الحاضر. في الواقع، يُصر "أوجلان" إلى أن التحليل السليم وفهم عملية الانحدار نحو النظام الهرمي الذي حققه المجتمع السومري، يُبشر بـ "تعزيز فهمنا لمجتمعنا الخاص"، وذلك لأن تحليلات كهذه تساعدنا في تعريف و"إزالة الأقنعة التي تغطي هذا النظام" لرؤية الاستعارات الغامضة المُشرعنة والمُهيمنة في التاريخ، ولرؤية "الوجوه الصحيحة والمنافع الحقيقية والوضع الحقيقي لمختلف الأطراف" في المجتمع المعاصر (ص ١٥٤).

يجزم "أوجلان" بأن لعنة الإخضاع للنظام الهرمي التي تشكلت في البداية على يد طبقة الكهنة السومرية، لم يتم كسرها حتى الآن. في الواقع، قام أولئك الذين "زعموا أنهم يتمردون لنصرة القبيلة أو الأمة أو الدين"، بالاستيلاء على "تاج السلطة" (ص ١٥٧). بقي الانقسام الطبقي الذي أحدثه الكهنة السومريون "سمة أساسية للحضارة" منذ ذلك الحين. على نحو استفزازي، يُصر أوجلان على أنه "في القليل من الحالات التي أطاح فيها الرعايا والطبقة الكادحة بأنظمة السلطة، غالباً ما كانت الإدارة الجديدة أسوأ بكثير من النظام الاستغلالي والقمعي السابق" (ص ١٦٠). وإضافة إلى ظهور النظام الهرمي، تكرر

ظهور الدولة من خلال عبادة حكامها الذين تقنعوا بأفئعة الآلهة. يُعرف "أوجلان" الدولة على أنها "وحدة علاقات السلطة التي من خلالها يتم تمكين الإكراه العام واستغلال المجتمع المُصنّف طبقياً" (ص ١٥٨). يميل تطور الحداثة الرأسمالية إلى صهر الدولة مع الأمة في "إله جديد غير مقنع، هو الدولة القومية" (ص ٥٤). لا تزال عبادة النظام الهرمي قائمة في العبادة المعاصرة للدولة القومية، ويخلص "أوجلان" إلى أن "الإله أزال قناعه"، ويتم "تقديسه... في كل المجتمعات المعاصرة" (ص ٨١).

وبالتالي، فمن أجل التخلص من تلك اللعنة، يتطلب الأمر الانفصال عن الدولة، وكذلك استراتيجية منضبطة لمقاومة القوى المخدرة الناعمة لطبقات الكهنة المعاصرة. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، هي عملية فك تشفير وفهم مصدر تلك القوى المخدرة، وهنا يأتي دور تصنيف الدوغمائية.

سعت طبقة الكهنة السومرية إلى تشريع حالة عدم المساواة الناشئة وتشكيل الطبقات الاجتماعية وانقسام المجتمع إلى طبقتي المُستغلين والمُستغلين عبر الإشراف والتشجيع على التخلي عن "المنهج الميثولوجي" والاستعاضة عنه بـ "التصور الديني الدوغمائي". وفقاً لـ "أوجلان"، فإن: "العلاقة بين الطبقات المُشكلة حديثاً من المُستغلين والمُستغلين تتطلب وجود عقائد غير قابلة للجدل"، قادرة على "التنكر وتشريع الاستغلال وسلطة التسلسل الهرمي والمصالح الطبقية". تخفى المستبدون الناشئون، المهيمنون، وراء أقنعة الآلهة، وليس أي آلهة، بل آلهة "وُهبّت ميزات وخصائص لا جدال عليها"، وكشفوا عن نصوص مقدسة تحتوي ظاهرياً على "كلمات معصومة عن الخطأ" (ص ٤٣). وبالتالي، فإن الانتقال من "المنهج الميثولوجي" إلى "العقيدة القاطعة والمجردة" التي يطلق عليها مصطلح "الدوغما" يرتبط باختراع اللغة المكتوبة، وكانت سلطة الطبقة الكهنوتية قائمة على لعب دور المُفسر لكلمات الآلهة المعصومة الواردة في النصوص المقدسة. لقد كان تعزيز دور الطبقة الكهنوتية كقناة ومُفسر لكلمة وإرادة الآلهة، يعني استحداث عملية إخضاع جديدة "شبيهة بالعبودية" و"تصور قسري" لدى الجانب المُستغل. وبالتالي، "تأسست جدلية القطيع الديني" (ص ٤٤).

يُشخص "أوجلان" الدوغمائية على أنها مرض رَوّج له في بداية الأمر طبقة الكهنة السومرية، ولا تزال هذه الدوغمائية نواةً للتشريع الإيديولوجي في النظام الهرمي. على عكس انتقادات الملحنين الأرثوذكسيين للدين، فإن نقد "أوجلان" لا يندرج تحت إطار القيام بـ "إزالة الغموض"، وإنما يركز على عملية استيلاء طبقة الكهنة وعلى نشرهم

لـ"العقائدية". يوضح "أوجلان" أنه ليس عدواً للصوفية أو المقدسات أو الإلوهية بحد ذاتهم. في الواقع، من بين الأسباب التي يقدمها لإعجابه بمجتمع العصر الحجري الحديث بالمقارنة مع الحداثة الرأسمالية المعاصرة، يشير "أوجلان" إلى وجود تناغم بين المجتمع النيوليتيكي (العصر الحجري الحديث) وبين الطبيعة، وهو ما ينعكس في نظرته إلى الطبيعة على أنها "مليئة بالقدسية والإلوهية". وفقاً لـ"أوجلان"، فإنه في العصر النيوليتيكي "ليس للإلوهية علاقة بالإكراه أو الاستغلال أو الاستبداد" (ص ٢٣٩). بدلاً من ذلك، فإن مشكلته مع هؤلاء الذين يتقنعون بأقنعة الآلهة ويدعون أنهم رسل الإله حين يبررون الاستغلال والاستبداد.

كانت طبقة الكهنة السومرية هي من أدخلت تلك العلاقة، من خلال ولعهم بالدوغماتية وإسنادهم غير المألوف لـ"العقاب والخطيئة إلى مفهوم الإله"، بهدف تنمية "حسن الطاعة". لقد سمحت تلك الابتكارات لفكرة أن الإله يندمج ببطء مع الدولة ويتحول إليها. هذا هو مفتاح "الإصلاح الذي أحدثه الكهنة السومريون" (ص ١٦٧).

كانت فكرة الخطيئة والعقاب مرتبطة بوعد الحياة الآخرة، وهو ارتباط يُقال إنه ظهر في البداية في "سومر"، وبعدها في مصر، ثم ورثه التقليد الإبراهيمي. كان هذا نموذج "الجنة والنار والحياة الآخرة". يُجزم "أوجلان" بأن ذلك النموذج وفر "أداة تشريعية حاسمة وقوية كانت مطلوبة من أجل إقناع العبيد الذين لم تكن حياتهم سهلة بالتأكيد" (ص ١٩٤). لقد كانت تلك "الأداة التشريعية القوية" قادرة على استحضار الخضوع والسكون في هذه الحياة من خلال الوعد بالمكافأة في الحياة المقبلة. ويضيف "أوجلان" أن كل هذا "الإسقاط الطوباوي" و"الوعد بالجنة" و"الحديث عن آلاف السنين من السعادة"، يذكره بـ"الحنين إلى الواحة". وبالتالي، فإنه يتكهن، بأن هذا "انعكاس لنقيضها.. الحياة العقيمة". تتردد أصداً عبارة بوب مارلي: "لو كنت تعرف قيمة الحياة، لبحثت عن نفسك على الأرض". ولكن "أوجلان" يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، ويخلص- في إطار علماني محكم- إلى أن "السعي نحو الجنة ليس إلا مجرد وعد بمستقبل في عالم جديد"، وهو "مرفأً شديداً حتماً هؤلاء الذين فقدوا الأمل" (ص ٢٧٤). لا شك أن هذه النقطة جدلية، حيث إن الإيمان بالجنة يمكن بسهولة أن يستحضر الشجاعة من أجل النضال والاستعداد للموت من أجل قضية، أكثر مما يساعد على السكون والخضوع تجاه الوضع الراهن.

إن سجلات التاريخ تمتلئ بالأمثل على التلاعب السياسي بالدين، وهي أمثلة يدركها "أوجلان" جيداً. في الواقع، يشير "أوجلان" بصراحة إلى "العديد من الحروب التي شُنت باسم الإسلام والمسيحية واليهودية"، على الرغم من أنه يفسرها على أنها كانت "في جوهرها حروب من أجل السيطرة على الحضارة الشرق أوسطية"، خدم فيها الدين باعتباره مجرد ذريعة ووسيلة لحشد الدعم و"قناع من أجل إخفاء الأسباب الحقيقية وراء الحروب الدامية". أصبحت الفعالية الهائلة للمعتقدات الدينية أكثر شفافية عندما تم اعتمادها لاحقاً بشكل مباشر من قبل الدولة و"تم إعلانها إيديولوجية رسمية للدولة". على النقيض من ذلك، في إطار وعلى خلفية الهيمنة الدينية والمشاريع القومية التي ترسخت في دول بعينها، فإن تعبئة المشاعر والولاءات "الطائفية" عكست ووجهت "الصراع الطبقي" وعززت من "السلوك الثوري للمجتمعات الهامشية المقصاة من المجتمعات المتحضرة". وكما هو الحال بالنسبة لجميع الحروب الدينية التي خاضتها الدول، فإن "أوجلان" يصر على أن النزاعات الطائفية داخل الدول، تُفسر بشكل أفضل باعتبارها مجرد "ذريعة" تخفي الأسباب "الحقيقية"، وفي الواقع، تُفسر على أنها "نوع من القومية" (ص ١٦٩).

هنا يظهر "أوجلان" التأثير العميق والمستمر للفكر المادي على تأويلاته، ويبدو حتى أنه يسرف في الإقصاء المزدوج المميز واليساري للوعي الديني، باعتباره تصالحياً ومثيراً للخلاف وبشكل خطير في نفس الوقت. ولنكون أكثر دقة، ينظم "أوجلان" هذا التأثير والدافع التاريخي المادي، بشكل متنسق إلى حد ما مع تفسيره للإسلام، في الماضي والحاضر. في حديثه عن مولد الإسلام، ينكر "أوجلان" سيادة ما فوق الطبيعة لصالح القوى السببية الدنيوية، ويقول إن المولد "لم يكن معجزة في الصحراء، وإنما نتاج ظروف تاريخية ومادية قوية" (ص ٢٦٩). وبالمثل، عند الحديث عن انتشار "التطرف الإسلامي أو السياسي" في الوقت الحاضر، فإنه يؤكد "الحاجة إلى فهم الجانب البنيوي لهما" (ص ٢٧٢).

انسجماً مع تأييده للمنهج الميثولوجي، يقصّر "أوجلان" نقده للدين على نقده للدوغمائية الدينية. يرفض "أوجلان" ثنائية "الروح والمادة"، وينكر أن "تراء الحياة... يمكن تفسيره من خلال عقيدة الخالق الخارجي". وحتى مع ذلك، فإن "أوجلان" يصرّ على موقفه بأنه "لا معنى أبداً لادعاء أنه ليس هناك شيء إلى جانب الحياة المادية" (ص ٦٢ و ٧٦-٧٧). ولعل ما هو أهم، أنه يعتبر أن الدافع الديني أقرب إلى الدافع الفني، أو حتى الدافع لغرس المعرفة، وهو يقول إن أهم "الخصائص الميتافيزيقية" ضرورية ولا يمكن

الاستغناء عنها، من أجل "تحمل الحرب والموت والشهوة والشغف والجمال، وما غير ذلك" (ص ٧٦-٧٧).

بالنسبة لـ"أوجلان"، فإن المعتقدات الدينية مرتبطة بشكل وثيق بالذاكرة الجمعية. هذا يساعد على تفسير دوامها حتى الآن. لا تزال الكتب الدينية المقدسة تحظى بالوقار، ليس بسبب جاذبية معتقداتها وعقائدها حول "الإله المجرد" أو حتى "الطقوس المرتبطة" بها، بل لأن "البشر يمكنهم أن يشعروا بمعنى وآثار حياتهم وحكاياتهم من خلال تلك الكتب". تحتوي تلك الكتب على "ذاكرة المجتمع الحي"، التي "لن تتخلى عنها الإنسانية بسهولة" (ص ١١٧).

تطورت رؤية "أوجلان" عن الدين على مدار العقد الماضي. في كتابه "جذور الحضارة" (صدرت النسخة الإنجليزية عام ٢٠٠٦)، كان "أوجلان" أكد على العلاقة بين الدوغمائية والأديان الرسمية المكرسة لشرعنة وإدامة نظام التسلسل الهرمي. ومع ذلك، في هذا العمل، كان "أوجلان" أكثر ودية تجاه التوحيد، ويقول إن الديانات التوحيدية "ظهرت في فترة شهدت أزمات عميقة في التنمية الاجتماعية، وفي الواقع، أن تلك الديانات التوحيدية أطلقت ثورة في السمة الأخلاقية والعقلية للجنس البشري" (ص ٥٦). بالمقارنة مع المفاهيم "الوثنية" و"المشركة" التي سبقت ذلك، أكد "أوجلان" أن التوحيد "مثّل شكلاً أسمى من التفكير المنطقي"، وربما يكون أكثر جذباً "لل بشرية بأكملها"، ومرتبطة بـ"مرحلة أكثر تعقيداً من تاريخ الفكر البشري" (ص ٦٢). علاوة على ذلك، في مناقشاته بشأن تاريخ المسيحية والإسلام، ميّز "أوجلان" صراحة بين الدافع الثوري الأصيل والدافع الديني التحرري، والذي اختاره الحكام فيما بعد وحولوه إلى أداة للهرمية والسيطرة.

مع ذلك، في المجلد الأول من "مانيفستو الحضارة الديمقراطية"، يبدو أن "أوجلان" أعاد النظر في رؤيته. وهو الآن يرثي زوال المنهج الميثولوجي واستبداله وإحلال الدوغمائية الدينية التي تساعد على تبرير النظام الهرمي محل المنهج الميثولوجي، ويربط "أوجلان" الآن بين ذلك وبين قضية التوحيد بشكل مباشر. علاوة على ذلك، يبدو "أوجلان" أكثر تعاطفاً الآن مع مرحلة تعدد الآلهة ومفاهيم اللاهوت المتأصلة. بل إن "أوجلان" يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، ويقول إن "تعدد الآلهة حدث في فترة المساواة القبلية"، وبأن "تناقص أعداد وترتيب الآلهة وفقاً لتفوقها، مرتبط بشكل وثيق بالبروتوكول الإداري" (ص ١٦٨). في أحسن الأحوال، يعتبر هذا التعميم مشكوكاً فيه، نظراً إلى أن "الوثنية" أو تعدد الآلهة ميزت وخدمت في شرعنة البطريكية الإغريقية ودولة المدينة التي

شرعت ملكية العبيد، ناهيك عن الإمبراطورية الرومانية. في الحقيقة، كان التوحيد قوة للعبودية والتحرر في نفس الوقت. والأمر نفسه ينطبق على الوثنية، كما هو الحال في اليونان وروما في التحرك نحو الديمقراطية والهيمنة. إن السردية الكبرى للتوحيد في مقابل الوثنية، تنهار بالكامل تحت التدقيق التاريخي المكثف.

في بعض التقاليد التوحيدية المحددة، تكشف نظرة معمقة للطبقات المضهدة عن وعي يُقدر تعدد الوجود الإلهي سواء كان موجوداً في القبالة اليهودية (קַדְשָׁה) أو الصوفية أو الكويكرز، أو الجماعات المتصوفة الأخرى في اليهودية والإسلام والمسيحية. إن التوجه نحو التوحيد المتجرد من الطابع الروحي، قادته النخب المجتمعية منذ إخناتون ويوشيا وزرادشت، الذي جعلوا من القبول الفكري والشعائري للتوحيد، سلاحاً أساسياً ضد طبقات الفلاحين "المؤمنة بالخرافات" الذي كانوا على تواصل مستمر مع عدد لا يحصى من التعاير التي تدل على واحد، ولكن من دون الحاجة إلى تقليص تعاير الآخرين. مع ذلك، حتى في أقوى المجتمعات التوحيدية المُعلنة ذاتياً، وجد الفلاحون وقلة من المحظوظين من الطبقات الأخرى، أنفسهم في مواجهة أرواح تتجاوز المحرمات الفقهية للعقيدة الدينية التوحيدية. إن مثل هذه الحرية خالية حتى من محددات وأطر القائد التوحيدي. لقد مر كل من نات ترنر وفريدريك دوغلاس وهاريت تابمان ومارتن لوثر كينغ ومالكولم إكس وسورجونر تروث وجون براون، والكثيرون غيرهم، بحضور روحي حثهم على التوجه نحو الحرية.

هذه النقطة من شأنها أن تشكل ثنائية بين التوحيد والشرك، حاسمة وتستحق المزيد من الاهتمام. في الواقع، أحد زملائي المشاركين (دونالد)، قضى أغلب الصيف الماضي في البحث عن أصول التوحيد وأهميته بالنسبة إلى الغرب. لم يكن هذا البحث معداً له مسبقاً، وإنما لأننا وجدنا أكثر من مرة رؤى مختلفة فيما يتعلق بأصول التوحيد ومكانه في التاريخ، كان لزاماً علينا أن نبحث بشكل أعمق في الأمر. إن التوحيد هو الكأس المقدسة بالنسبة للإيديولوجية الدينية الغربية. وقد أعرب الباحثون عن خلافات عميقة في الرأي، ولكنهم امتنعوا بحذر عن توجيه تعليقاتهم النقدية لرفاقهم الباحثين.

تعود أصول التوحيد إلى الفرعون إخناتون (١٣٠٠ ق.م)، عندما ادعى أنه ليس هناك آلهة أخرى سوى إله الشمس (آتون)، وأنه الإله الواحد الذي لا شريك له. وقد قاده هذا إلى تغيير اسمه (اسم الأصلي "إمنحوتب")، وإلى تدمير الصور الأخرى للآلهة الأخرى (ومن بينهم الإله آمون)، وإغلاق المعابد التي أعلنت الولاء لأولئك الآلهة الآخرين. ومع ذلك،

كان "إخناتون" عاشقاً أكثر من كونه "مقاتلاً"، وقد تعرضت مملكته لهزيمة عسكرية، وهو خطأ فادح إذا كنت تريد أن يكون إلهك في منزلة عالية. توفي "إخناتون" بشكل غامض، ويعتقد عدد كبير من الباحثين أنه تعرض للاغتيال على أيدي كهنة المعابد التي أغلقها. ولم تبد أبداً عبادته لـ "آتون" تحظى بالقبول الشعبي الواسع.

يعتقد باحثون آخرون في المصريات، أن المصريين أظهروا إيماناً كبيراً بالتوحيد من خلال فهمهم اللاهوتي بأن الله الواحد القدير الغامض، الذي يتكون من عناصر ذكورية وأنثوية، بدأ الخلق من خلال عملية جدلية قادت إلى الثالوث أو "الهيكल الثلاثي" الذي تعبر عنه أشكال مختلفة عبر التاريخ المصري. يسمي آخرون هذا الأمر بـ "الهيكل الهينوتي"، أي وجود إله على رأس الخلق يرتبط بشكل وثيق بآلهة أقل مقاما منه، وهو على عكس "الوثنية" التي يوجد فيها عدة آلهة يعملون بشكل مستقل عن بعضهم البعض.

كما يمكنكم أن تلاحظوا، بدأت مسألة "التوحيد" بأكملها تصبح أكثر تعقيداً بالنسبة للباحثين عن تعريف محدد. ومع ذلك، فإن يُنظر إلى تطور التوحيد "الحقيقي" على أنه تطور هام في الوعي الإنساني. هذا التطور ينزع القدسية عن العالم إلى حد أن احتمالات البشر على الابتكار تتزايد. ولكن لهذا التوجه أهمية سياسية كبيرة، لأنه يستخدم لتمييز المجتمعات "الإلهية" عن المجتمعات الأقل، أي "الوثنية وغير المؤمنة بآله واحد". وهكذا، فإن تطور التوحيد أصبح نقطة تقسيم سياسية بين الحكمة والحماقة، وبين الخير والشر، وبين المتحضر وغير المتحضر.

ينبع التوحيد من تعاليم زرادشت (٦٠٠-٥٠٠ ق.م). اعترف اليهود المنفيون في بابل بهذا الأمر وأدرجوه في فهمهم الديني لمرحلة ما بعد السبي، كشكل من أشكال المعرفة المفقودة التي استُعيدت خلال عهد يوشيا قبل سبي الدولة اليهودية مباشرة. في هذه النسخة، اكتشف "يوشيا" النصوص التثنوية التي أصرت على أن الإله هو إله واحد، وحيث إن اليهود كانوا يعبدون آلهة أخرى زائفة، وعظهم بأنهم سيتعرضون للعقاب بوقوعهم في السبي البابلي. وعلى الرغم من من الجذور المصرية والفارسية لمعتقداتهم التوحيدية، لم يعزُ الكهنة اليهود الفضل أبداً إلى تلك الثقافات في معتقداتهم التوحيدية.

مع ذلك، لا توجد أدلة تاريخية تثبت أن شعب إسرائيل ويهوذا قد قاموا بممارسة العبادة التوحيدية للإله "يهوه" باعتباره الإله الوحيد. تثبت الأدلة التاريخية أن الفلاحين اليهود أقاموا العبادات لآلهة أخرى على مدار فترة صعود اليهود إلى السلطة في فلسطين. ومع ذلك، فإن إيمانهم بالوحدوية أصبح علامة مميزة للدين اليهودي عن ديانات الآخرين.

انتقل هذا المعتقد إلى المسيحيين وإلى المسلمين، الذين جعلوا بدورهم هذا المعتقد اختباراً للمصادقية بعد أن وصلوا إلى الحكم. وكان يتعرض من يفشلوا في اجتياز هذا الاختبار إلى الاضطهاد. وبما أن التعبيرات الثلاثة الرئيسية للتوحيد كان لها معاني مختلفة عما كانت تبدو عليها في مضمونها الظاهري، كانوا يضطهدون بعضهم البعض بسبب "معتقداتهم غير التقليدية". على المستوى الاجتماعي واللاهوتي، يعتبر هذا المعتقد في التوحيد ضعيفاً، حيث أن اليهود والمسيحيين والمسلمين لا يختلفون فقط عن بعضهم البعض في كيفية تصور وممارسة "التوحيد"، بل إن كانت هناك ولا تزال تعبيرات متنافسة للمعتقد التوحيدي داخل تقاليدهم الخاصة.

لنعود من جديد إلى طرح "أوجلان". في "مانيفستو الحضارة الديمقراطية"، لا يزال "أوجلان" على استعداد للاعتراف بالجوانب الإيجابية للتوحيد. على سبيل المثال، يؤكد "أوجلان" أنه في حالة العبرانيين، فإن "معتقدهم التوحيدي ربما كان على علاقة كبيرة بمقاومتهم محاولة استيعابهم القسري في الحضارة" (ص ٢٠٢). على الرغم من ذلك، فإنه ينتقد "الشكلانية المتطرفة للقبلية العبرانية"، ويلقي باللوم على تلك الشكلانية في ظهور "مفهوم عدم قابلية القوانين للتغيير"، ومعها كذلك تحول الإله إلى صورة الملك صاحب السيادة والمُسَرَّع، الذي يصدر "أوامر وقوانين أبدية" (ص ٢٧٠).

"أوجلان" عن الإسلام والمسيحية

فيما يتعلق بالإسلام، يُصر "أوجلان" على أن مصطلح "الله" نفسه واسع جداً من الناحية النظرية، بحيث أن علم الاجتماع يتحدث بأنه يمتلك القدرة على دمج الإله في الطبيعة مع الإله في المجتمع، ولكن "القضايا التي يريد الأتباع فهمها على أنها أوامر وقوانين أبدية، غامضة إلى حد كبير". يقول "أوجلان" إن مثل هذا "الفهم للقوانين على أنها غير قابلة للتغيير، قد يكون له نتائج مفيدة في التغلب على الفوضى القبلية، ولكن- في القرون اللاحقة- أدى هذا الفهم إلى نزعة محافظة إلى حد كبير في المجتمع الإسلامي" (ص ٢٧٠).

يظهر "أوجلان" الاحترام للنبي مُحَمَّد، ويثني عليه لأنه "نجا من الإصابة بالمرض المألوف بأن يصبح إلهاً"، ولكنه سرعان ما يضيف أن "أحد أخطاء النبي محمد، تمثلت في عدم القدرة على التغلب على الصرامة اليهودية" (ص ٢٧٠). ومع ذلك، فإنه لا يزال يشيد

بـ"مجد" بسبب "تأكيده على الأخلاق" وهو ما يشير إلى أنه "كان على دراية بالمكشلات المتأصلة في المجتمع المتحضر". في هذا السياق، يشير "أوجلان" إلى النبي مُحَمَّد بوصفه "مُصلحاً عظيماً، وحتى ثورياً"، وباستحسان يبدي ملاحظاتٍ على "مبادئ مجد حول المصلحة"، بالإضافة إلى "نزعاته المعروفة المؤيدة لإبطال الرقيق" وموقفه الودود والمؤيد لـ "الحرية"، ويذكر حتى أنه "على الرغم من أن مُحَمَّدًا لم يكن بأي حال من الأحوال يرغب في أن تحصل المرأة على المساواة والحرية، فإنه رغم ذلك كان يحتقر ويرفض استرقاق النساء". وأخيراً، يثير "أوجلان" باستحسان إلى أن مُحَمَّدًا "اعترف بالاختلافات الطبقية والملكية في المجتمع"، على الرغم من أنه يبدو وكأنه يعاقبه لأنه يشبه "اشتراكياً ديمقراطياً"، ويحاول أن يمنع "تشكل الاحتكارات وهيمنتها الاجتماعية عبر استخدام الضرائب المفرطة" (ص ٢٧١).

وفقاً لـ "أوجلان" فإن "السمة الأقوى للإسلام"، هي التوازن الذي أقامه "بين الثقافة المادية والثقافة الإيديولوجية"، على عكس المسيحية، التي يُزعم أن "الجانب الأخلاقي" هو الذي يسود فيها. وفي هذا السياق، يقتبس "أوجلان" أحد أحاديث النبي مُحَمَّد: "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً. واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً"، وهو الحديث الذي يشير "أوجلان" إلى أنه يسلط الضوء على التوازن بين المخاوف في هذا العالم والعالم الآخر (ص ٢٧١).

ويتابع "أوجلان" بالتعليق على "علاقة صدام حسين بالقرآن الكريم قبل اعتقاله"، حيث يصفها بـ"المثيرة للاهتمام"، ويخلص بالقول إن "القرآن يوفر قوة استثنائية لبناء عقول من لم يعد لديهم آمال". ويعود "أوجلان" إلى مسألة الجنة، ويصر مرة أخرى على أنها إسقاط للأمل في ظروف ميؤوس منها، وآلية ملائمة في الاستجابة للقمع الموجود في كل مكان والعبودية والاستعباد، أي أنه "لا يمكن للمرء أن يفهم جيداً الرسائل الواردة في الكتب المقدسة بدون أن يفهم ظروف الرق". ومع ذلك، يضيف "أوجلان" - بشكل عابر - أن الظروف الاجتماعية الجائرة ليست الوحيدة التي جعلت من يوتوبيا الجنة (ونقيضها - النار) وكذلك اليوتوبيات الأخرى، أمراً حتمياً، حيث إنه "بدون الكفاح لمستقبل أفضل، لا يمكن أن تستمر الحياة" (ص ٢٧٥).

من المشكوك فيه ما إذا كان الكفاح من أجل الجنة والسمو، يمكن أن يتقلص أو يُختزل في "السعي إلى مستقبل أفضل"، والسبب في ذلك - إذا ما تحدثنا بدقة - ليس فقط لأنه وفقاً للتقاليد الإبراهيمية تُعتبر الجنة خارج وقت الفراغ المتجانس، ولكن ربما ما هو

أهم من ذلك، أن السعي إلى الجنة على الأقل، يعكس غالباً رغبة وتوق عميقين إلى التوحد مع الماضي، وبشكل أكثر تحديداً، مع أحبائهم الذين فقدوهم. هذا ناهيك عن الرغبة في الخلود لأنفسنا ولأحبائنا، وهي رغبة يساويها "أوجلان" بـ"الخوف من الموت"، ويؤكد أنها "مجرد بناء اجتماعي"، مضيفاً -من منطلق هيدجيري عفوي بحث، أن "أثمن جوانب الحياة هو إدراك الموت" (ص ٢٧٥).

وفقاً لـ"أوجلان"، فإن الإسلام والمسيحية قد "تعهدا بإنهاء العبودية". ويضيف "أوجلان"، ولكن مسألة تقديم البديل للعبودية والقهر "تم التملص منها من خلال وعود حياة تشبه العيش في الجنة"، أي أن الانسحاب من العالم العلماني إلى "مجتمعات الأديرة والمدارس" كان مرادفاً لها أن تكون نماذج على "تشكيل مجتمع جديد"، وفي وقت لاحق، يؤكد "أوجلان" أن الهدف من تلك المجتمعات المثالية "لم يكن خلق حضارات جديدة، وإنما إعناق الحياة وإعادتها إلى ما هو جميل". ومع ذلك، تعرضت الإمكانيات الثورية لتلك الأديان لمزيد من التقويض عبر استقطابهم وتحويلهم إلى أدوات في أيدي "رؤساء الكنائس المسيحية، وكذلك قادة الفتح الإسلامي"، الذين "شكلوا بسهولة نظام رق معدل ومحدث". والأهم من ذلك، يضيف "أوجلان" أنه "على الرغم من أنه كانت هناك أنظمة معدلة ومراجعة لملكية العبيد"، فإن اعتبارها "إسلامية" أو "مسيحية"، يمثل "تحريفاً إيديولوجياً" (ص ٢٧٦).

يخلص "أوجلان" إلى أنه "على الرغم من أهدافهم"، انتهى الأمر باليوتوبيا المسيحية والإسلامية على حد سواء "في خدمة ظهور الرأسمالية"، حتى إذا "لم يكن بالإمكان وصف الصراع بين عناصر المسيحية والإسلامية التي أصبحت دولة في حد ذاتها، باعتبارها صراع بين الإسلام والمسيحية". في الحقيقة، ترجع أصول مثل تلك الصراعات إلى ديناميات النظام الهرمي والحضارة، و"لم يستخدم الدين إلا للتمويه فقط" (ص ٢٧٩). من جديد، استُخدمت استعارات وأفكار الدين باعتبارها قناعاً للتخفي. لم تخدم تلك اليوتوبيا في ظهور الرأسمالية فقط، بل إنها "لم تمتلك المهارة لإعادة أسر العالم في الحياة الرأسمالية"، الأمر الذي يؤكد "أوجلان" بأنه "لا يمكن الحصول عليه أو تحقيقه إلا عبر قوة ومهارة علم اجتماع الحرية"، وهو نوع جديد من علم الاجتماع لا يمكننا إلا أن نبدأ في تخيله، حيث إنه وقع في فخ -كما وقعنا نحن- آفاق الحداثة الرأسمالية، ولكنه نوع يعد "أوجلان" بأن يساهم فيه ضمن عمله القادم (ص ٢٧٧). وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لتفكيكه الأدائي للعقيدة الإسلامية القائمة على أن "مجد هو خاتم الأنبياء".

إن هذا تقليص من نوع ما للإسلام والمسيحية، على الأقل فيما يتعلق بالتأثير المزعوم لتلك التقاليد على شؤون هذا العالم. ولكنها في الوقت نفسه، تبرئة جزئية للرسائل الأساسية الجديرة بالاهتمام للإسلام والمسيحية، حيث إن "أوجلان" يميز بمهارة تلك الأمور عن التاريخ الطويل للممارسات الفاسدة، وفي الواقع، عمليات الاستيلاء على السلطة من قبل رجال الدين والحكام الذين سعوا إلى تبرير النظام الهرمي والاستغلال والظلم، عبر تشويه معنى الإسلام والمسيحية.

عادة ما يعتبر الإسلام واحدا من المصادر الرئيسية لثقافة الشرق الأوسط، كما هو الحال بالنسبة للمسيحية عند تناول الثقافة الغربية. ومع ذلك، يعارض "أوجلان" هذا التعريف ويصر على أن "المصدر الحقيقي للثقافتين، هو الهياكل الدولتية الهرمية التي يمتد عمرها إلى ٥ آلاف عام" (ص ٨٨).

وبالتالي، إذا كان "أوجلان" يظهر احتراما كبيراً للرسائل الثورية الأصلية الأساسية للإسلام المبكر والمسيحية المبكرة، فإنه يظهر احتراماً أقل بكثير تجاه الممارسات المعاصرة الفاسدة من جانب أولئك الذين يتحدثون باسم الله. يستند موقف "أوجلان" على الازدراء حين يتعلق الأمر بـ "الإسلام السياسي" أو "الإسلام الراديكالي". يرفض "أوجلان" تلك الحركات ويعتبرها "مزيفة"، ويؤكد أنه على الرغم من أن تنظيماتها "تنتقد الحداثة الأوروبية" و"تعارضها بقوة"، على الرغم من أنهم قد "يرتدون الملابس واللحي التقليدية"، فإنه في الحقيقة "أرواحهم وأجسادهم مثقلة بالبقايا الأكثر تخلصاً للحداثة" (ص ٨٩). باختصار، يعتبر "أوجلان" أن ما يسمى بـ "الإسلام الراديكالي" أو "الإسلام السياسي"، ما هما إلا مقاومة زائفة، وإنهما حركتان تجسدان وترسخان القيم ذاتها اللتان تدعيان أنهما تقاومانها. وفي الواقع، هذا يمثل شكلاً من أشكال القومية في نظر "أوجلان" (ص ٨٧).

ضد الاستشراق؟

ما سبق يجعلنا نطرح بالضرورة مسألة الاستشراق. يُصر "أوجلان" على أن نهجه "مناهض للاستشراق". لكن كان من الأفضل له أن يدرس عن كثب النقد الموجه للاستشراق، وربما بالأخص عمل إدوارد سعيد الذي ينتقده "أوجلان" بشكل غريب على أنه منجسم مع الإسلام الراديكالي، بل إنه يقول -على غرار "حزب الله" أن "سعيد يبدو

مناهضاً للاستشراق وعدواً للحدثاثة الغربية"، ولكنه في الواقع محاصرٌ "في حدود تلك الحدثاثة" (ص ٨٩). وعلى أقل تقدير، فإن هذا تفسيرٌ غير مبرر لخطاب "سعيد".

يوضح "أوجلان" ما يمكن أن نطلق عليه اسم "السرديات المتمحورة حول الهلال الخصيب" بشأن منحنى التاريخ البشرية، بما في ذلك قصة بشأن صعود الحضارة ومساها. تعتمد هذه السردية بشكل أساسي على التأريخ الأوروبي المركزي، والذي- في بعض الأحيان- أعاد إنتاج مجازاتٍ خام ومشكوك فيها بشأن الآرين في مقابل الساميين. في الواقع، وعلى غرار الكثير من التأريخ الأوروبي المركزي الذي يعتمد عليه "أوجلان" في سدره، يُظهر أسلوب "أوجلان" في التعامل مع الإثنية غالباً، ميولا نحو المفارقة التاريخية والجوهرية وإضفاء الطابع المادي على الأشياء، وكذلك تجاهل للمساحات الفاصلة وانتشار التهجين.

كذلك، تعيد سردية "أوجلان" إنتاج بعض الاستثناءات المميزة. أي أنه بالنسبة لـ"أوجلان"، فإن قصة التاريخ البشري تبدأ بالخروج من إفريقيا. في روايته، ينفي "أوجلان" عن مصر سمتها الإفريقية تماماً. وهذا الأمر يعد إشكالياً، حيث إن "أوجلان" أعرب عن طموح كبير لتقديم سردية كبرى قادرة على تعزيز ودعم المقاومة ضد الحدثاثة الرأسمالية، لصالح بديل "الحدثاثة الديمقراطية". وقد أكد سيدريك روبينسون بشكل صحيح، أن "محو الماضي الإفريقي من الوعي الأوروبي كان ذروة عملية امتدت لآلاف السنين، وتعود إلى جذور الهوية التاريخية الأوروبية" (الماركسية السوداء، ص ٨٢).

للأسف، "أوجلان" ليس معصوماً عن الخطأ، ولكن تظل سرديته قوية بالرغم من ذلك. إن الهدوء والرضا تجاه ظلم الرأسمالية النيوليبرالية، ناهيك عن دعم العنف المتصاعد وجرائم الحرب المرتكبة من قبل الحرب الأوروبية العالمية على "الإرهاب"، تعززوا جميعاً وطال أمدهم من خلال نشر الأساطير الميهمنة. تتطلب المقاومة الفعالة للتخلص من تلك الخرافات، ما هو أكثر من مجرد تفكيكها. ويجب أن يتم دعم وتشجيع الاعتقال والرغبة بوجوب وجود بدائل للنظام الحالي.

في هذا السياق، لا ينبغي الاستهانة برؤية "أوجلان" التاريخية الكاسحة للنضال الجدلي بين الهيمنة والمقاومة باعتبارها محرك التاريخ. في الواقع، فإن جهوده الجدلية المناصرة للطبيعة (المستمدة من أفكار بوكشين) الرامية إلى إزالة التسلسلات الهرمية وتحديد أصولها وحتى كشف بدائل أكثر مساواة وتحرراً وهو الأمر الذي يستحق الثناء والتقدير، لا سيما إذا نظرنا إلى ظروف الضغط التي نشأت فيها.

ولكن المعرفة دوماً اجتماعية، و"مانيفستو أوجلان" بالطبع ليس الكلمة الأولى ولن تكون الأخيرة. بالتأكيد يشير "أوجلان" على الأقل إلى بعض الاتجاهات الصحيحة: سواء إلى الأمام أو الوراء (إن لم يكن للأعلى)، رغم حكم الإجماع الآن بأن "نيتشه" تُوفي، لم تصدر هيئة المحلفين بعد قرارها بخصوص إله إبراهيم.

الكفاح جنباً إلى جنب مع حركة الشباب الكردي: رسائل من المسيرة الطويلة لحرية "أوجلان"

(فبراير ٢٠١٧)

محمد النعيم

كُتبت في يونيو/حزيران ٢٠١٧

ملاحظة المحرر: ما يلي هو مقتطفات من أطروحة الدكتوراه الخاصة بـ"محمد النعيم"، والتي أعدها في قسم علم الاجتماع بجامعة كمبريدج في يونيو ٢٠١٧ تحت إشراف توماس جيفري ميلي. تستند هذه الأطروحة إلى عمل ميداني إثنوغرافي دقيق وشامل وحقيقي، ويشكل نموذجاً مثاليا لفئة "البحث المُعمَّق"، الذي يستند على مناقشاته وتجاربه حين كان منخرطاً في حركة الشباب الكردي في أوروبا على مدار عام ٢٠١٦-٢٠١٧ الأكاديمي. صدرت الأطروحة الكاملة تحت عنوان: "الحقيقة لن تغفل من أيدينا: تحقيقات معمقة في حركات التحرر الكردية والسوداء".

مقدمة

أنا طفل ينتمي إلى الطبقة البرجوازية السوداء الصغيرة الناضجة العابرة للحدود الوطنية. التقى والداي في حركة "الجمهوريين": وهي حركة دينية لها جذور في المقاومة ضد الاستعمار في السودان. تعرض قائدُ الحركة للإعدام شنقاً بتهمة الردة بسبب مقاومته لمؤسسات قوانين الشريعة، وأجبراً على مغادرة إفريقيا من قبل قادة ما بعد الاستعمار الذين يشبهوننا. انتقل والداي إلى المملكة المتحدة حتى يتمكن والدي من تلقي تدريبه كطبيب، وهي الوظيفة التي جعلتنا نجوب العالم كله.

لاحقاً، وبينما كنت طالباً في ماليزيا، واجهني عبءٌ كوني أسود البشرة. كنت أبلغ من العمر ١٧ عاماً فقط، ولكن كان عليّ التنقل بين العصابات الفاشية والشرطة حتى أتمكن من النجاة. كان الطلابُ الأفارقة يتعرضون للكرهية من جانب الطرفين. بعد مداومة مهينة تستهدف الأفارقة، حاولت وفشلت في تنظيم الطلاب ضد رد الفعل المؤسسياتي

تجاه ما أسماه العامة بـ"الخطر الإفريقي". كان الطلاب خائفين إلى حد كبير: "أنا هنا للدراسة فقط، ولا أريد الخوض في أي مشاكل"، هكذا كان ردهم على الأغلب. وبحلول الوقت الذي غادرت فيه البلاد، كنت قد أصبت بالإحباط.

وصلتُ إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٣ لاستكمال دراستي، ولم يكن هناك ارتياحٌ بل مزيد من الغضب. كانت النساء ذوات البشرة السوداء من المتحولين جنسياً يتعرضون للقتل، بينما كان الشباب ذوو البشرة السوداء يتعرضون للخنق والقتل على أيدي الشرطة بسبب بيع السجائر غير القانونية. لم يكن لوسائل الإعلام اليمينية أي وعي، حيث كانت تهرق مقتل أطفال يبلغون من العمر ١٢ عاماً. شاهدنا- ونحن يعترينا الخوف والرعب- كيف كانت المحاكم الأمريكية تستجيب لعمليات القتل على يد الشرطة من خلال العفو عن القتلة. خرجنا إلى الشوارع وأصبحنا أكثر تشدداً.

تطور هذا المشروع من خلال مأزق استراتيجي، حيث تحتاج حركات التحرر حول العالم أن تعيد النظر في دول ما بعد الاستعمار، والطريق المقترح لحق تقرير المصير الذي تعد به. لقد سعيت إلى التحقيق في العلاقات المحتملة بين الحركة الكردية وحركات التحرر السوداء، بهدف تقييم ما إذا كان من الممكن التغلب على تلك المشكلة أم لا. إن هذا المأزق ببساطة ما هو إلا نتيجة للعالم القائم الذي يواجه المتشددون ذوي البشرة السوداء حالياً. لقد وجد المتطرفون ذوو البشرة السوداء دافعهم تاريخياً من خلال النظرة المثالية إلى أراضٍ أخرى. لقد تخطى هذا البعد الدولي للحركات السوداء عموماً جهود التضامن (على سبيل المثال في فيتنام)، ورأى أن النضال من أجل تحرر ذوي البشرة السوداء متداخلٌ مع الحركات الأخرى المقاومة للإمبريالية. أين يمكن أن يجد المرء إلهاماً له، في عالم- بعد فوكوياما- وصل فيه التاريخ إلى النهاية؟

أنا أتساءل ما إذا كانت كردستان قد تكون هي تلك الأرض الموعودة. في خضم الحرب الأهلية السورية، أسس شعبُ غرب كردستان أو ما يعرف باسم "روج آفا"، ثورة مختلفة قد تكون- في حال نجاحها- أكبر ديمقراطية ليست بلا جنسية في العالم. إن القادة المسؤولين عن ترسيخ هذا المشروع- مشروع "الكونفيدرالية الديمقراطية"- هم ثوارٌ ملتزمون يستلمون إيديولوجيتهم من أفكار قائد حزب العمال الكردستاني (بي.كا.كا) عبدالله أوجلان. لقد أسسوا ديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى، تركز في أساسها على مجالس الأحياء التي تتحد على أسس مجتمعية وإقليمية وكنتونية. هم يدافعون عن مشروعهم ويعملون على تمديده، بينما في الوقت نفسه يقاتلون تنظيم "داعش". تتشارك المرأة

السلطة بالتساوي مع الرجل على كل مستويات الحكم والإدارة. جميع الأقليات العرقية والدينية مخولة بالحصول على الحكم الذاتي، ولها حق متساوٍ في صنع القرار. إلى جانب الحكومة التقليدية الموجودة جنباً إلى جنب مع مؤسسات الحداثة الديمقراطية (التي تلعب دوراً رئيسياً في الدبلوماسية الدولية)، فإن كل مجالات الحياة يتم دمجها بشكل جذري. تحولت المصانع التي تمت مصادرتها إلى تعاونيات، وتحولت الأحياء إلى كومينات لها الحق المؤسسي في الدفاع عن النفس. تحولت قوات الشرطة إلى وحدات للدفاع عن النفس. تدفق الشيوعيون والأناكيون إلى "روج آفا" بهدف مساعدتها، وكانت أوجه الشبه مع الثورة الإسبانية في ١٩٣٦ (مثل القتال ضد التنظيم الإسلامي الفاشي "داعش"، والتجربة شبه الأناركية)، عاملاً رئيسياً في تدفق الدعم الذي تلقوه.

هل يمكن أن تكون التجربة الكردية بمثابة "هيتروتوبيا" للتقاليد السوداء المتشددة؟ نظراً إلى النظرة المثالية إلى الأراضي الأخرى، أدت "الهيتروتوبيا" إلى إضفاء الحيوية على التقليد الذي تم تصوره لفترة طويلة. تاريخياً، كانت هايتي وإفريقيا والاتحاد السوفيتي وحتى الصين الماوية، أساطير (عادة ما تكون مبسطة)، من أجل إثراء تطلعات أصحاب البشرة السوداء. كانت تلك الدول بمثابة "هيتروتوبيا" ومساحات أخرى، يتم تخيلها على أنها أراضٍ خالية من العبودية والقتل والتفرقة العنصرية ووحشية الشرطة. في حقيقة الأمر، على مدار القرن العشرين، يمكن للمرء أن يرى نمطاً واضحاً للحركات السوداء التي تسعى إلى زرع تلك "الهيتروتوبيا" أينما وجدت. نجحت أول امرأة من ذوات البشرة السوداء يتم انتخابها في إدارة المدينة، وهي جريس بي. كامبيل، في فعل هذا على لائحة مرشحي الحزب الاشتراكي الأمريكي في مايو/آيار ١٩٢٠. وقد أعرب مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) عن بعض القلق تجاه جهودها لإرساء "البلشفية بدلا من الحكومة الحالية".

ولكن آنذاك كان عصرُ الهيتروتوبيا، فأين نحن الآن؟ أولاً وقبل كل شيء، نحن محظوظون بالتأمل التاريخي. في عام ١٩٥٥، كشف "خروتشوف" أن "ستالين" كان يرتكب جرائم ذات أبعاد هائلة، في وقت كان قد بدأ إرسال المفكرين أصحاب البشرة السوداء إلى الاتحاد السوفييتي في رحلات حج ساحرة. وفي عام ١٩٩١، أصبحنا قادرين على فصل الحقائق عن الخيالات (مع نهاية حرب المعلومات الباردة)، ونؤكد بشكل نهائي أن الإرث الثقيل لـ"الاشتراكية الحقيقية الحالية" كان متخماً بالأخطاء والقمع والقتل. سيكون من العبث أن نقول إن الثوار الشباب أصحاب البشرة السوداء، يسعون إلى إحياء الماضي.

نحن أمام حالة من التناقض: الشباب الراديكالي لم يعد مهتماً بالسيطرة على آلية الدولة. تطاردنا أشباح أسلافنا، الذين- بدلا من أن "ينتحروا كطبقة"- أصبحوا بمثابة الوجه الأسود لمثيل الهيمنة النيوليبرالية "المتنوعة". إن كان مقدراً أن تكون هناك "هيتروتوبيا" ذات يوم، فإنه من غير المرجح أن تكون دولة قومية.

هنا في هذه المرحلة، يقدم فكر "أوجلان" طريقاً واحداً للخروج من هذا المأزق. في حين أنه يكتب في إطار التقليد الثوري الاشتراكي، فإنه "أوجلان" يسعى أيضاً إلى تجاوزه. بشكل تقليدي- في أوساط الدوائر الماركسية والاجتماعية الديمقراطية وبقدر ما ظهرت القاعدة الصناعية والقوى الإنتاجية للرأسمالية في بريطانيا- فإن الثورة الصناعية هي التي تمثل بداية تاريخ الرأسمالية. وبعبارة أخرى، فإن هذا هو الحدث الذي يفترض بؤس الجماهير الكادحة في العالم، وكذلك مفتاح تحريرها.

لذلك، لم يكن من الصعب على قادة ما بعد الاستعمار مثل "نيكروما" في غانا و"نهر" في الهند، أن يعتقدوا بأن الاستيلاء على الدولة سيؤدي إلى "الاستقلال الاقتصادي"، الذي كان مفتاحاً لتقرير مصيرهم. وقد افترضوا، على نحو خاطئ، أنه إذا كان لكل بلد ثورتها الصناعية الخاصة بها، فإن التحرر والاشتراكية سيحدثان بشكل طبيعي. كان فشلهم في النظر إلى ما وراء المجال الاقتصادي، هو الخطأ الأكبر الذي وقعوا فيه، وبدون انتقاد النظام البطريكي، فإن تقاليد الهيمنة الدينية- بل وحتى الرأسمالية- فتحت أنفسها على بناء دول قومية تهيمن عليها البرجوازية القومية الناشئة، والتي أصبحت الآن تعمل على تسهيل تطور النيوليبرالية في عالم ما بعد الاستعمار.

يطالب "أوجلان" بأن نضع مولد الدولة قبل ٥ آلاف عام في اعتبارنا، على أنه الحدث الذي يجب أن نتصارع معه. بالنسبة لـ"أوجلان"، لا يتوافق مولد الدولة مع مولد البطريكية وإخضاع المرأة فقط، بل وكذلك النظام الهرمي والهيمنة التي ستحتم بالضرورة مولد الرأسمالية في قرون لاحقة. إن الكشف عن هذا المفتاح، من خلال استكشاف التاريخ والميثولوجيا و"علم اجتماع الحرية" وحتى التقاليد الدينية، هو مهمة يعتقد "أوجلان" أنه يجب على الثوار في المستقبل أن يحملوها على عاتقهم. جديلاً، دائماً ما كان هناك صراع بين ما يسميه بـ"الحدثة الرأسمالية"- وهي مشروع يمثل الظهور المعاصر للنظام الهرمي والهيمنة التي تعيد ترسيخ وجودها على المجتمع- وبين "الحدثة الديمقراطية"- وهي صراع من الأسفل إلى الأعلى يقاوم هيمنة الحدثة الرأسمالية في الحياة اليومية، وقد نجحت تلك التقاليد الديمقراطية في النجاة بين شقوق الحدثة الرأسمالية.

بالنسبة لـ"أوجلان"، فإن المرأة- أولُ كائن يتم إخضاعه- هي من تتقدم الصراع من أجل حل التناقض الرئيسي للمجتمع: هيمنة الدولة القومية. لن يركز هذا الفصل على المواقف النظرية للحركة الكردية، بل سيركز على كيف أنهم ترجموا هذه المواقف النظرية في الحياة العملية اليومية لحركة الشباب الكردي في أوروبا. سيكون هذا العمل بمثابة عمل إثنوغرافي يستند إلى العمل الذي قمت به لمدة عام كسفير لنضال ذوي البشرة السوداء. وسيعقب ذلك مقال رأي عن كيفية تعامل حركة التحرر السوداء تاريخياً مع مسألة الهوية والتنظيم الاجتماعي.

الهوية والتنظيم الاجتماعي

من بخس القول أن نقول إن سياسات الهوية واحدة من أكثر المناقشات إثارة للجدل في عصرنا. إن التوتر بين الهوية (الإشارة على الاختلاف) وبين التحالفات التحررية (وهي مجموعة من الأطراف الفاعلة المختلفة تنضم إلى بعضها البعض من أجل هدف مشترك)، هو توترٌ تحتاج الحركات اليسارية إلى التوافق بشأنه إذا ما كانت ترغب في بناء برامج سياسية تروق للجميع. إن هذه المقالة الصغيرة هي انعكاس قصير للعلاقة بين الهوية والتنظيم في إطار حركة الشباب الكردي. تبدأ تلك القصة بتعريفي على الحركة الكردية في معرض الكتاب الأناركي، وستنتهي بمؤتمر يجمع سويًا نشطاء من ٧ دول مختلفة من أجل تأسيس مشروع الكونفيدرالية الديمقراطية في أوروبا. وسأشرح فيما بعد ذلك لمحة سريعة عن تاريخ الحركة السوداء، بهدف تقييم العلاقة المعقدة بين الهوية والتنظيم وبناء البرامج السياسية.

اللقاء

التقيت بالحركة الكردية في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧. في وقت مبكر من ذلك اليوم، وجدت نفسي عالقاً في جدل، فقد تزامن اليوم مع المسيرة السنوية لعائلات الضحايا الذين قتلوا بينما كانوا قيد الاحتجاز لدى الشرطة، وكذلك مع الموعد السنوي لمعرض الكتاب الأناركي. شعرت بأنني ممزقٌ بين تطلعات ذوي البشرة السوداء وتعاطفي الاشتراكي التحرري. كان على المتشددین في لندن أن يقرروا أي حدث منهما سيحضرون، وأغلب الأشخاص قرروا أن يحضروا الاثنين. هناك، التقيت "جوش" وهو عضوٌ مؤسس في حركة

"حياة ذوي البشرة السوداء مهمة" في المملكة المتحدة. كان يرتدي سترَةً صفراء، ولديه لحية مشذبة ورأس حليق. كان "جوش" من ذوي البشرة السوداء ويشعر بالفخر من أجل ذلك. وعلمت لاحقاً أنه (أنا أشعر)، يتعاطف مع النضال من أجل إلغاء العرق، كما أفعل أنا تماماً.

كنا نعرف بعضنا البعض عبر "فيس بوك" بالفعل، وكان كلانا مهتمً بالثورات المتوالية في كردستان. قبل عام من لقائنا، ساهمتُ في حملة لتمويل رحلته الصحافية إلى "باكور كردستان". وجدته حين كان يجلس وحيداً إلى زاوية الطريق يدخن السجائر. سعدنا برؤية بعضنا البعض. وقد سألتني عما أفعله في بريطانيا، فأخبرته أنني هناك لكي أجري بحثاً معمقاً للكشف عن العلاقة المحتملة بين الحركة الكردية وحركة التحرر السوداء.

قال لي: "هذا رائع. وأين ستذهب بعد ذلك؟".

أجبت: "سأذهب إلى معرض الكتاب الأناركي".

فأجابني: "يجب أن تذهب. ولكنني أخبرك مسبقاً.. سيكون الأمر سيئاً".

وصلت إلى معرض الكتاب الأناركي الذي كان ينعقد ذلك العام في مدرسة ثانوية صغيرة في "توتنهام"، قبل الغروب مباشرة. وقررت أن أحضر نقاشاً عن "روح آفا" في المعرض. وبعد هذا الاجتماع، حدث أول تواصل لي مع الحركة الكردية، من خلال محمد أكسوي، وهو صحافي كردي شاب له ابتسامة أسرة وحضور طاغ وملهم. كان "أكسوي" يرتدي سترَةً جلدية سوداء، وبدأ أنه يقدر مساهمتي في النقاش بشأن "روح آفا".

أنا: مرحباً.. اسمي محمد وأنا أريد ربط الحركة الكردية بحركة التحرر السوداء. وكنت أتساءل عما إذا كان هذا أمرٌ يمكنك أن تساعدني على تحقيقه. هل لديك أي اتصال بالحركة الكردية هنا؟

محمد: بالطبع.. كنت في انتظار شيء كهذا. أتعرف.. حتى قبل أن أقرأ أي من كتب عبدالله أوجلان، فإنني كنت أقرأ عن حركة الفهود السوداء وكتابات جورج جاكسون التي كتبها في السجن. لقد تشكل فكري الجذري أولاً من خلال الحركة السوداء، حين كنت أدرس في الكلية، وبعد ذلك من خلال الحركة الكردية. لقد نشأت في أسرة كردية أكثر انسجاماً مع اليسار التركي، ولذلك لم أكن أعني هويتي الحقيقية. كان نضال ذوي البشرة السوداء مهما في جعل فكرة الهوية محورية بالنسبة لي.

لم يكن هو الوحيد الذي أخبرني بتأثير حركة التحرر السوداء على معتقداته السياسية الشخصية. كان "جيران" أيضاً يقيم روابط مع حركة "حياة ذوي البشرة السوداء مهمة" في الولايات المتحدة. وقد آمنت "إليف" وهي إحدى قادة برلمان الشباب الكردي وجيوانن آزاد (حركة الشباب الكردي الحر)، بأنه كانت هناك إمكانية كبيرة لتوحيد الحركتين.

كلما زادت زيارتي إلى مركز المجتمع الكردي، كان أوضح بالنسبة لي كيف أنه على مدار سنوات طويلة، طور المهاجرون الكرد وذوي البشرة السوداء روابط قوية، وعملوا سوياً على عدة مشروعات مختلفة. لكنني أيضاً كنت قد وصلت إلى مشهد تنظيمي في وقت لم يكن من الممكن أبداً أن يكون أكثر ملاءمة بالنسبة لي. ومن خلال فهم تضامنها المؤسس حديثاً، كانت حركة الشباب الكردي تعيد تعريف نفسها لتصبح منارة للنشطاء الشباب الآخرين في جميع أنحاء أوروبا.

المنارة

لم أكن وحدي من أسعى إلى البحث في الحركة الكردية. بدا أن ثورة "روج آفا" تقدم بارقة أمل بالنسبة للعديد من المجموعات المختلفة. بحلول الوقت الذي تقاربت فيه إلى حركة "جيوانن آزاد" في لندن، كانت حركة الشباب الكردي في أوروبا قد مدت أذرعها إلى كل مكان من لندن وحتى دول الباسيك. ومن هذا السياق، دُعيت إلى إنشاء تنظيم جديد. كانت تلك هي المرة التي الأولى التي ألتقي فيها "إليف"، وهي إحدى قادة "جيوانن آزاد" في المملكة المتحدة، وهي ستتحول تدريجياً لتصبح مرشدي في هذا النضال. أخبرني على الفور بشأن مجموعة من الناشطين الدوليين الذين كانوا يسعون إلى اللقاء في سويسرا من أجل وضع مخططات التأسيس للديمقراطية الجذرية في جميع أنحاء أوروبا. وقد دعتني للانضمام، وقد وافقت بدون أي تردد.

التقيت "إليف" و"جيران" للمرة الأولى في محطة "كينجز كروس"، وقد كان هذا يوماً مهد الطريق لصداقة عميقة. وعلى غراري، كانا يعيشان وهما يحملان في داخلهما تناقضات داخلية بشأن هوية الشتات، وقد كان كلاهما ملتزماً بقضية الانتحار الطبقي. كان ولائي الأول لحركة التحرر السوداء، وهما كانا ملتزمان بالنضال الكردي من أجل الحرية. ومع ذلك، جميعاً كان يلتزم- أولاً وأخيراً- بتحرر الجنس البشري.

بعد عام، كنت أعمل معهما في جميع أنحاء أوروبا. مجد، على الرغم من التزامه بالقضية الثورية الكردية، فقد قرر أن يقيم مؤقتاً في "روج آفا" في مسعى من أجل توثيق الحقيقة بشأن حملة تحرير "الرقّة" من تنظيم "داعش" الإرهابي. في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، تعرض "مجد" للقتل في كمين أعده مسلحو "داعش" بينما كان يعمل لصالح المكتب الإعلامي لوحدة حماية الشعب (YPG). بحلول الوقت الذي انضمت فيه إلى مؤسسة "ذا ريجين - The Region"، وهي خليفة "KOM News" (وسيلة إعلام أسسها مجد)، كان هو قد غادرها بالفعل. وكلما كنت أسأل عن موعد عودته، كانوا يقولون لي إنه قد لا يعود أبداً.

قال "مجد" لأحد أصدقائنا: "اشترت تذكرة ذهاب بلا عودة إلى موطني". لم يكن أحدٌ من بيننا يتوقع أبداً أن الرجل الذي غيّر حياتنا سيموت شهيداً، ولكن بطريقة ما، لم يكن هناك ما يناسبه سوى ذلك. مات "مجد" وهو سعيد. وأنا أدين بالفضل لـ "مجد"، بالإضافة إلى ديلر ديريك، لتعريفه بحركة التحرر الكردية.

حين التقيتُ "جيران" و"إليف"، لم أكن أدري كيف سيكون هذا اللقاء العابر في "كينجز كروس" سبباً في تغيير حياتي بهذا الشكل. سألتها عن السبب الذي ألهمهما الشغف تجاه قضيتهم، فأجاب "جيران" - وهو طويل القامة في الثلاثينيات من العمر - بثقة وبراعة كما لو أنه اعتاد على هذا السؤال الذي بات واضحاً أنه شائعٌ إلى حد كبير. تحدث بطريقة مؤثرة وعاطفية، وقال: "بالنسبة لي.. حين كنت طفلاً، سألت والداي عن موطني، وقالوا لي إنه كردستان، ولكن حين ذهبت إلى المدرسة وأخبرت أصدقائي، قالوا لي إن كردستان ليست بمكان. كان هذا غريباً جداً، أن أكبر وبدخلي إحساس أنني لست إنساناً بما يكفي لأنه ليست لدي دولة. أذكر أنني كنت أريد دولة، ولكن بعد ذلك كبرت وأصبحت أمقت فكرة الدولة نفسها".

عرف "جيران" عن كتابات "أوجلان" حينما كان يدرس في الكلية، وقال: "كنت أريد أن أخلق عالماً بلا دول، حتى تتمكن كل الشعوب الديمقراطية في العالم من التوحد سوياً". لقد بدأ "أوجلان" التحول النموذجي - في الأساس من خلال محاولته لإعادة تعريف حق تقرير المصير باعتباره مشروع ضد الدولة بدلاً من أن يكون مشروعاً من أجلها - وقد كان هذا التحول النموذجي هو الترياق المناسب لقلق "جيران" اليافع.

كانت "إليف" أكثر استلهاماً من تفاني "أوجلان" وإخلاصه تجاه نضال المرأة، وما شعرت بأنه نظرة إنسانية من جانبه. قالت لي: "لم أفخر أبداً بكوني كردية من الناحية

الوطنية. وهذا لا يعني أنني لست فخورة الآن، ولكن يعني فقط أنه ليس هناك جدوى من كوني قومية". وبدلاً من ذلك، انجذبت "إليف" إلى العالمية التي وجدتتها في إيديولوجية الحركة:

لقد نشأت في مجتمع لا أود الخوض في تفاصيله، ولكن هنا في لندن، عانت الكثييرات من النساء اللاتي أعرفهن من العنف المنزلي والاعتداء الجنسي. أعتقد أن حركة الحرية الكردستانية هي نضال من أجل الإنسانية، وليس فقط من أجل الشعب الكردي. إذا كان هدفها الشعب الكردي فقط، فإنها لن تكون كافية. في الحقيقة، مع عودة السياسات الكمّية، فإن الحركة الكردية هي نضال من أجل العالم. أعلم أن هذا قد يبدو غريباً عليك، ولكن الأمر كذلك فعلاً.

غالباً ما كنت أخشى الشباب الذين ألتقي بهم في رحلتي. كانوا يتحدثون عن قضية "الوطنية"، ولكن إيديولوجيتهم كانت معارضة للقومية، وهو مصطلح غالباً ما يستخدمونه حين يتحدثون بسخرية. إن الوطنية تعني، على الأقل بالنسبة للأشخاص الذين أعرفهم، الالتزام بالتححرر وليس الشعب الكردي فقط.

مسألة الذاتية الثورية

لقد كان وعي الشتات الموجه نحو كردستان، والذي غمرته المخاوف اليومية التي يواجهونها كشباب في أوروبا، بمثابة بُعدٍ مُذهِل لحركة الشباب الكردي. لكن ما هو أكثر إثارة للاهتمام، هو كيف أن كتابات "أوجلان" قدمت مكاناً لهؤلاء الشباب ليضعوا أنفسهم في إطار تاريخ أوسع من النضال، وكيف أن فعل إخبار الناس بالتاريخ أصبح طريقة لبناء الذاتية الثورية.

بعد وصولنا إلى "زيورخ" بالطائرة، استقلينا أنا وسارة واثنان آخران من الطلاب، قطاراً صغيراً إلى قرية نائية في المنطقة الناطقة باللغة الألمانية في سويسرا. كان هناك رجل ألماني طويل في انتظارنا، وقد رافقنا إلى منزل كبير مستأجر، وقال لي: "ستائرُ هذا المنزل مغلقة اليوم، لأن لدينا أعلام أوجلان، ولا نريد أن نفزع السكان المحليين". وأنا لم أفعل سوى أنني ضحكت.

وصلنا في وقت متأخر من الليل إلى منزل يمتلئ بالنشطاء من مختلف دول العالم. كان هناك السويسريون (الذين جاؤوا من جنيف)، وكذلك الإيطاليون والألمان ونحن. ذهبنا لننام على أسرة من طابقين في غرف منفصلة: الرجال في غرفة، والنساء في غرفة أخرى. وعلى مدار الأيام القليلة التالية، ناقشنا طبيعة مشروعا، والعلم الذي كنا نريد استخدامه، وكذلك اسم المشروع. بشكل يومي، عقدت النساء اجتماعات مستقلة وكان لهن حق النقض لتعديل كل القرارات التي تم اتخاذها. أكلت مهابم المطبخ إلى الرجال لإعداد الفطور والعشاء، وكان اثنان يستيقظان في المساء لنوبة الحراسة الليلية في كل ساعة.

لم أشهد من قبل على مدار الفترة التي انخرطت فيها في النشاط، شباباً يتناقشون حول الذاتية الثورية لـ"الشباب" من خلال عمل البناء التاريخي. كلما صادفت مصطلح "الشباب" في دوائر الناشطين، كان دائماً ما يتم التعامل معهم على أنهم في موقف "المفعول" وليس "الفاعل". ولكن هنا، في ذلك المنزل المهجور في مكان ناءٍ في سويسرا، قضى الشباب والشابات ساعاتٍ طويلة في تطوير قصة نضال الشباب ضد الرأسمالية والدولية على مدار فترة طويلة، وقد فعلوا ذلك من خلال تحليلات "أوجلان". وعلى غرار كيفية إزاحة المرأة في بلاد ما وراء النهرين مع مولد معبد "زقورة"، فقد قالوا إن مولد البطيركية أيضاً كان اللحظة التي تم تهميش الشباب فيها لصالح الـ"غيروتوقراطية" الشامانية (حكم الشيوخ وكبار السن)، والنخب الحاكمة. واصل الرجال اللذان جلسا إلى زاوية الطاولة الطويلة في سردهما: "لقد بدأ الشباب معظم الصراعات البطولية في القرن العشرين، ولكنهم تعرضوا للتهميش والإدانة من قبل القادة الثوريين الأكبر سناً".

تناولت المحاضرة التي ألقاها الاثنان على المجموعة الكاملة كل شيء من النضالات القديمة ضد الإمبراطوريات الشيوعية، وحتى انتفاضات ١٩٦٨، ولكن امتعض البعض من التغاضي عن نضالات المرأة الشابة.

بعد المحاضرة، عرضت شابة ألمانية نقدها للتحليلات التي أعدها الشباب من الذكور. وقالت: "تحدثت عن لينين وكروبوتكين، ولكنني لم أسمعك تتحدث عن روزا لوكسمبورج وكلازا زيتكين. كيف تدعي أنك ضد الغيروتوقراطية، إن كانت تحليلاتك نفسها بطيركية؟".

اتفق الرجال معها وفتحوا المجال لنقاش أوسع. اقترحت التوجه نحو تحليلات أكثر تعقيداً: "الكثيرون هنا يعتقدون أنه كي تكون إنساناً كاملاً، يتطلب الأمر أن نعرف من

نحن، لأن شعباً بلا تاريخ لا يمكن أن يكون له مستقبل. ولكننا ارتكبنا خطأ، حيث أننا حاولنا تفسير موقف الشباب، ولكننا افترضنا أن الشباب جميعهم سيان. ماذا عن الشباب ذوي البشرة السوداء أو الشباب ذوات البشرة السوداء، وما إلى ذلك. هل كل الشباب يتشابهون؟".

بعبارة أخرى، إذا اعترف "فانون" بأن "التحليل الماركسي يجب أن يكون ممتداً/مطوياً إلى حد ما في كل مرة يتعين علينا التعامل مع المشكلة الاستعمارية"، فعندئذ سيتحدى العديد من الشباب الأيمنين نظراءهم الكرد أن يفعلوا الأمر نفسه. هم اعتقدوا، ونحن اعتقدنا، أن فكر "أوجلان" يوفر إطاراً أوسع لتفسير الصراعات والتدخل في التاريخ. ولكنهم أيضاً اعتقدوا أن هذه الإمكانية لم تتحقق بالكامل بعد.

كان هذا نقطة خلاف طرحها "جوش" في مؤتمر تحدي الرأسمالية الثالث في ١٤-١٦ في "هامبورج" الألمانية. تشارك الأكاديميون من "باكور" وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، المسرح مع ناشطين شباب يعملون في حركات مختلفة. عرض علماء الآثار النتائج التي توصلوا إليها حول العمارة القديمة التي بدت أنها تدعم أطروحة "أوجلان" عن الديمقراطية المباشرة في مرحلة مبكرة من بلاد ما وراء النهرين. وقد خاض نشطاء من "روج آفا" وحركة العمال البرازيلية "MST" ومؤتمر الشعوب في كولومبيا، محادثات استراتيجية بشأن الطريق إلى الديمقراطية الشعبية العالمية. وقد كان صالح مسلم الرئيس المشترك السابق لإدارة "روج آفا"، ليلقي كلمة حول مخاطر النزعة العسكرية.

لكن "جوش"، وهو ناشط زميل في حركة التحرر السوداء، تساءل عن سبب استبعاد ذوي البشرة السوداء- ولا سيما النساء منهم- من المشروع الأوسع لبناء القصة الإنسانية للمقاومة.

قال "جوش": "إذا كنت بعض أخواقي هنا، لم يكن ليسعدن بالصمت في ذلك التاريخ.. ليس الأمر وكأنه ليس لدينا عمل النساء ذوات البشرة السوداء. ليس الأمر كما لو أننا لا نملك تقاليدنا الخاصة لنعمل بها. سيكون من المثير للاهتمام أن نرى أكثر من محادثة". وبالطبع سيكون الأمر مثيراً للاهتمام، رغم أنني أذكر أنني كنت أفكر أنه علينا نحن النشطاء في نضال تحرر ذوي البشرة السوداء أن نبدأ مشروعاً كهذا، وشعرت أن نقده كان مفيداً جداً. ومع ذلك، فإن وضع المرء نفسه في إطار فكر "أوجلان" كان أمراً فعله الكثيرون، وخاصة الكرد.

أتذكر حينما التقيت "آجيت" خلال مسيرة طويلة للمطالبة بالحرية من أجل أوجلان في أوروبا. "آجين" هو شاب صغير في السن متزوج، كان يرتدي رداء عناصر وحدات "الكريلا" التي تعيش في الجبال. كان عضواً في الفريق الأمني ويحمل عصاً للتحذير من وجود أي عضو محتمل من الذئاب الرمادية (وهي حركة من الأتراك الفاشيين الذين غالباً ما كانوا يعتدون علينا حينما نخرج في مسيرة)، وكان يلوح بتلك العصا ليحث رسالة أننا كنا جادين بشأن الدفاع عن أنفسنا إذا قرروا الاعتداء علينا. استيقظت ذات صباح ورأيت أنه يؤدي صلاة الصباح التي يؤديها المسلمون. كان المشهد مفاجأة سارة بالنسبة لي، فقد افترضت - بسذاجة - أن العمود الفقري لهذه الحركة كان علمانياً (قبل كل شيء)، كان أغلب عناصر القيادة من الاشتراكيين والملحدين). وفي اليوم التالي، ناقشت أنا و"آجيت" مسألة تدينه:

أنا: لاحظت أنك تصلي. إذا لم تكن تمنع لدي بعض الأسئلة، فقد افترضتُ دوماً أن "أوجلان" يتجاهل الدين. أنا أعلم أنه في كتبه يربط بين الروح الديمقراطية والإسلام، ويدعو إلى حركة ليبرالية مبكرة، ولكنه يواصل بعد ذلك إعلان أن الإسلام تحول إلى مشروع إمبراطورية. هل تشعر أن "بي.كا.كا" يجسد الإسلام؟

آجيت: أتعلم ما قاله الرئيس أبو (أوجلان)؟ قال: "الناس يظنون أنني أكره الإسلام، ولكن هذا ليس صحيحاً. الشيخ سعيد الذي قاد أول انتفاضة كردية ضد الدولة التركية في ١٩٥٢، جاء وأظهر لنا حقيقة الإسلام". أأمل أن يذكر المسلمون إرث الشيخ سعيد.

أنا: "داعش" يزعم أنه يقاتل من أجل الإسلام، وقوات سوريا الديمقراطية (الجناح المسلح لإدارة روج آفا في شمال سوريا)، تقول إنها تحارب الإسلامية من أجل البشرية. كمسلم، كيف ترى هذا المشهد؟

آجيت: بالنسبة لي، تقاتل قوات سوريا الديمقراطية من أجل المثل العليا للإسلام الحقيقي، ومن أجل حرية المرأة وجميع البشر. حتى أنا، أنا فقط ضمن هذه الحركة، وأنا هنا لكي أحميكم جميعاً. هذا هو الإسلام الذي أؤمن به.

اختلف العلوي في الرأي معي. آمن أحد منظمي المسيرة، والرجل الذي التقيته قبل أن أتوجه إلى "لوكسمبورج"، أن هذه القضية علمانية وأنها معركة ضد القمع، سواء كان ثيوقراطياً أم لا. ناقشا الأمر بلباقة لفترة وجيزة، وبعد ذلك سرنا إلى المسيرة معاً. حينها

أدركت أن "إيديولوجية أوجلان" تعني أموراً كثيرة مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين. بقدر ما يمكن أن يرى مؤيدو هذه الإيديولوجية أنفسهم في التوجه التحرري للحدثة الديمقراطية، فإن المسلمين الأتقياء يمكنهم أن يجدوا أنفسهم في إطارها، بينما يمكن أن يجد الإيزيدي العلماني (والمتدين) مهرباً من الثيوقراطية، ويمكن للطلاب الموهوم أن يجد تنظيماً ليبرالياً، حيث يمكن للفكر الثري لـ"أوجلان" أن يقدم أجوبة لجميع أتباعه. حين عدت إلى "لندن" لأبلغ بما حدث، قالت "إليف": "ما فعلته الحركة الكردية هو أنها جحت في توحيد الكرد من كل الخلفيت. إذا نظرت إلى التاريخ، ستدرك أن العديد من الثورات الكردية كانت منقسمة وفقاً لأمور عرقية فرعية أو دينية، وهذا لا يحدث في هذه الحالة".

هكذا، منحت كتابات "أوجلان" نوعاً من الذاتية على نضال المرأة في كل مكان، خصوصاً في "روج آفا". أذكر أنه بينما كنا نختتم المؤتمر في سويسرا، اجتمع النشطاء حول نيران أشعلت لإحياء ذكرى الشهداء الذين سقطوا في ثورة "روج آفا" ونظموا أغانٍ مناهضة للفاشية. أجريت محادثة مع ناشطة نسوية ألمانية كانت قد ذهبت إلى "روج آفا"، وسألته عما كان شعورها بأن ترى نساء مُسيسات في كردستان يتحدثن إرث البطيركية الممتد إلى آلاف السنين. توقفت للحظات، لكي تدفئ يديها، وأجابت ببساطة أنها تجربتها كانت "سريالية".

أخبرتني هذه الناشطة عن عملها مع لجان علم المرأة، والصعوبات التي واجهتها في ضم النساء المترددات، وكذلك التحديات التي تواجهها في جذب النساء إلى الكومينات المُشكلة حديثاً.

"كنت أتبع قيادات الحركة، أتعرف ما هو سر جذب النساء المسنات المرتبطات بمفاهيم البطيركية القديمة؟ عليك فقط أن تناقشن في أن هذا هو ما يؤمن به (أوجلان)، وأن هذا هو ما يقوله حزب العمال الكردستاني". أخبرتني الناشطة عن يوم ذهبت فيه للقاء القوات النسائية من "الآسايش"، وهي قوة أمن مؤلفة من النساء بالكامل: "عملن على العصف الذهني من أجل تطوير مفهوم الدفاع الذاتي الذي يجرد نفسه تماماً من التفكير الذكوري. لم تكن هذه مجرد حجة غريبة من قبل بعض الأكاديميين، وإنما كان نقاشاً شمل سيدة عمرها ٥٠ عاماً وأخرى عمرها ٢١ عاماً، وضعن حياتهن على المحك يومياً. شعرت بأنني على وشك البكاء".

كل ما سبق يعني أنه على الرغم من أن الحركة الكردية- مثل كل معاصريها- لديها ما تصمت عنه، فإنها أيضاً لديها رؤية لتوسيع منظورها التاريخي. لقد أعادت تعريف الذاتية

بطريقة مكنت الكثيرين، وقد فعلت ذلك بدون أن ينتج عنها التجزئة والتفتت. سواء كنت مسلماً كردياً أو علوياً أو امرأة أي شخص آخر، فإن هويتك ليست "وجهاً" لشخصيتك، بل إنها جزء من قصة إنسانية تضع نفسك في إطارها.

تأملات نظرية

في أوروبا، يميز النشطاء الكرد أنفسهم عن اليساريين الغربيين الآخرين المتعصبين تجاه كيفية نسج الهوية في إطار تنظيم الحركة الاجتماعية. على سبيل المثال، على عكس "الخلية ١٦" التي دعت في عام ١٩٦٨ إلى التبتل (الامتناع عن الزواج) في صفوفها وسعت إلى العمل بشكل مستقل، أو خلافاً لـ "كومين فيوريز" الذي لم يسمح سوى للنساء المثليات بالانضمام إلى صفوفه، فإن حركة المرأة الكردية تعمل وتناضل في إطار أوسع هو حركة الحرية الكردستانية، سواء في الوطن أو في الشتات (كرو، ٢٠٠٠). باختصار، أي أنهم ليسوا انفصاليين.

في عام ١٩٦٩، حاول حزب الفهد الأسود تبني- لفترة وجيزة- ما أطلق عليه "أوجلان" اسم "الأمة الديمقراطية". كان هذا التحالف ضد الفاشية هو مفهوم يستند إلى فكرة مواجهة انفصال ذوي البشرة السوداء، وقد كان هذا بعد سنوات من بناء الجبهة الشعبية التي ضمت لوردات الشباب البورتوريكيين والحرس الأحمر الصيني الأمريكي و"الوطنيون الشباب" والقوى الديمقراطية السورية التي قادها الطلاب، وكذلك جبهة تحرير المثليين (وهي أول منظمة من ذوي البشرة السوداء تدعم تحرر المثليين جنسياً). يصيغ بوبي سيل الأمر على النحو التالي: "العنصرية السوداء أمر خطير وسيئ بنفس قدر العنصرية البيضاء" (بلوم، مارتن، ٢٠١٣. ص ٣٠٠). ولكي يميزوا أنفسهم عن القوميين من ذوي البشرة السوداء، سعوا إلى تشكيل تحالف ملون ضد الفاشية، وقالوا إن هذا يجسد الصراع الطبقي. تبني حزب الفهد الأسود مفهوم غريب عن الصراع الطبقي ليس له سابقة في الولايات المتحدة. وفقاً لهم، فإن الأمر كان يتعلق بالتوافق بين (السود ومثلي الجنس وما إلى ذلك) مع العالم. وقد كان لهذا المفهوم طابع متناقض: في حين ينظر إليه على أنه صراع طبقي، فإنه في نفس الوقت يرفض الاختزال الطبقي. في خطابه الذي قال فيه: "إنه صراع طبقي بحق الجحيم!"، أعرب فريد هامبتون عن امتعاضه من "الذين يرتبطون بالحزب لأن الحزب يتحدث عن الصراع الطبقي. هم يقولون إنهم لا يمكنهم الانخراط أكثر مع حزب الفهد الأسود، بحجة أن الفهود يتعاملون مع الظالمين أو مع أصحاب البشرة

البيضاء أو أيا يكن" (هامبتون ١٩٦٩). أصر "هامبتون" على أن الحزب يدرك أن "أصحاب البشرة السوداء هم الأكثر تعرضاً للقمع"، وإلا فما السبب وراء "تنقلهم من مكان إلى آخر للحديث عن نضال التحرر لأصحاب البشرة السوداء، والذي كان في طليعة كل نضالات التحرر"، ولكنه لم يكن من مهووسي الهوية السوداء، ولم يتظاهر بأن الاختلافات غير موجودة.

وبينما نجحوا في بناء نظام حكم عالمي، فقد فشلوا بشكل هائل عندما وصل الأمر إلى نقطة النوع الجنسي. في عام ١٩٦٩، خلال مؤتمر الجبهة الموحدة ضد الفاشية، قالت روبرتا ألكسندر المنتمة لحزب الفهد الأسود، إن المرأة في حزب الفهد الأسود غير معترف بها ومحرومة من إمكانية الوصول إلى السلطة، على الرغم من أنها تحمل أغلب عبء العمل (ويمثلون ثلثي الأعضاء). كما قالت إن "النساء ذوات البشرة السوداء يتعرضن للقمع كطبقة، وهذا جزء من طبقة العمال المضطهدين والعاطلين عن العمل في هذا البلد. تتعرض المرأة السوداء للقمع لمجرد أنها سوداء، وعلاوة على ذلك، تتعرض النساء السوداوات للقمع على أيدي الرجال أصحاب البشرة السوداء. يجب أن يتوقف هذا الأمر. ليس فقط إنه يجب أن يتوقف، بل إنه سيتوقف تماما" (بلوم، مارتن، ٢٠١٣، ص ٣٠). من نواحٍ كثيرة، كانت "ألكسندر" تعتمد على أسلافها مثل كلوديا جونز التي سعت إلى دفع الموقف ذاته داخل الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة.

مع ذلك، كانت المشكلة هي أن قمع الجنس لم يتوقف بل إنه تعزز وأصبح أكثر حصانة. حين فشل هيوي نيوتن في مواجهة الاعتداء الجنسي في الحزب ودوره في هذا الوباء، اضطرت إلين براون في النهاية إلى الاستقالة من منصبها القيادي. وقد رفض حزب الفهد الأسود التخلي عن البطيركية والشوفينية الذكورية داخل صفوفه، وقد انهار داخليا -في الواقع- بسبب هذه الحقيقة. وبحلول الوقت الذي نجحت فيه الحكومة الأمريكية في إضعاف وتحييد حزب الفهد الأسود، كانت مسألة الجنس قد أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل.

في عام ١٩٧٤، أصبحت "مجموعة كومباي ريفر"، وهي مجموعة من النسويات والسحاقيات ذوات البشرة السوداء، أصبحت أول منظمة تصبغ مصطلح الهوية السياسية. مثلت تلك الجمعية مجموعة ممن خاب أملهن. وقد شجبوا عنصرية النسويات ذوات البشرة البيضاء، والتمييز بين الجنسين في حركة تحرر ذوي البشرة البيضاء، وابتعدوا عن الأوساط المثلية في اليسار الجديد. لقد شعرن أن "الصراع الطبقي" الذي رفض أن يتبنى

حاجة أكثر من يتعرض للقمع في برنامجه، هو مشروع محكوم عليه بالفشل. وبدلاً من ذلك، دعوا إلى مفهوم جديد للنضال يعتبر أن "النظم الرئيسية للقمع تتشابه".

يتجسد هذا التركيز على اضطهادنا في مفهوم سياسات الهوية. نحن نؤمن بأن السياسة الأكثر عمقا واحتمالا بأن تكون الأكثر جذرية، تنبع مباشرة من هويتنا الخاصة، بدلاً من العمل على إنهاء اضطهاد شخص آخر (البيان التأسيسي لمجموعة كومباهي ريفر، ١٩٧٤).

كان لدى "كومباهي ريفر" اتفاق أساسي مع نظرية ماركس، حيث إنها تنطبق على العلاقات الاقتصادية المحددة التي يحللها، ولكنهم آمنوا أن "تحليلاته يجب أن تمتد بشكل أكبر لنفسهم وضعنا الاقتصادي الخاص باعتبارنا نساء ذوات بشرة سوداء" (المرجع نفسه). كانوا يعتقدون إنه إذا لم تكن منظمات الحركات الاجتماعية ستغير أي شيء، فإن عليهن أن يعلن استقلالهن الذاتي.

كان بيان تلك المجموعة بياناً برامجيا (وليس أخلاقياً)، وهو يشبه بيان نويل إغناطييف وثيودور آلن. في إطار حركة "طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي"، قالوا إنه إذا رفضت الطبقة البيضاء العاملة التنصل من "امتيازات ذوي البشرة البيضاء"، أي "اتفاقية الرجل النبيل" مع البرجوازية البيضاء بدلاً من طبقة ذوي البشرة السوداء العاملة، فإن برنامجهم الثوري سيكون محتوماً بالفشل. يمكن تعقب امتيازات ذوي البشرة البيضاء وسياسات الهوية، وصولاً إلى تلك الحركات الثورية.

من نواحٍ عدة، أدى فشل اليسار في مواجهة تعقد مسألة العرق والجنس، إلى ظهور سياسات الهوية والتركيز على امتيازات البشرة البيضاء. ولكن، لا يحمل أي من تلك المصطلحات الدلالات نفسها حالياً. لقد استحوذت الرأسمالية النيوليبرالية على الخيال السياسي حتى لأكثر الأشخاص راديكالية. هناك قول مأثور عن مارغريت ثاتشر، تقول فيه: "ليس هناك ما يسمى بالمجتمع. هناك أفراد من الرجال والنساء، وهناك عائلات". إذا كان هذا هو الحال، فإن الأجيال الجديدة من الراديكاليين يؤمنون بأن دور السياسة هو تغيير الأفكار والمعتقدات لدى كل من الرجال والنساء. لقد أخذ تفكك تنظيمات اليسار الجديد في السبعينيات، سياسات الهوية إلى خارج تنظيمات الحركات الاجتماعية وإلى داخل المجال النيوليبرالي.

إن هذا الأمر يفسر التحول النوعي من مفهوم "إغناطييف وآلن" عن "امتياز البشارة البيضاء" إلى مفهوم حقيبة "الامتياز الأبيض" الذي وضعته الكاتبة النسوية بيجي مسينتوش. على عكس الحتمية البرمجية لبناء سياسة قائمة على اقتلاع التفوق الأبيض والرأسمالية، فإن مفهوم "مسينتوش" عن الامتياز الأبيض يشير إلى قائمة من ٢٦ عبارة "أنا". "قد أكون على يقين تام أنه إذا دخلت في مناقشة مع زميل من عرق آخر، فإن هذا الأرجح سيعرض فرصه أو فرصها للتقدم للخطر، أكثر مما يعرض فرصي للخطر". (مسينتوش ١٩٨٨، ص ٣٠).

كان هناك تحولٌ تاريخي، خرج بمناهضة العنصرية والنسوية من إطار منظمات الحركات الاجتماعية، وضمها إلى إطار الأخلاق والشعوب الأبيض بالذنب. حلت "ورش عمل التنوع" محل التنظيمات الثورية في الجامعات والشركات. أعتقد أن جيلنا من الراديكاليين لم يتعافَ بعد من هذه المشكلة.

ما الذي يمكن أن يغيره التحول النموذجي في فكر عبدالله أوجلان من أجل اختراق هذا الطريق المسدود؟ أعتقد، أولاً، أن الإجابة تكمن في بناء القوة الشعبية من خلال الجمعيات الديمقراطية الراديكالية. هذا الأمر ينزع قدرة "القادة" على تجاهل وعرقلة الشكاوى التي تصدر عن أكثر المجموعات اضطهاداً التي تعمل في إطار منظمات الحركات الاجتماعية. ثانياً، فإن المبدأ الأساسي للحكم الذاتي لا يوفر فقط الآليات المؤسسية لمعالجة الهيمنة داخل المنظمات، ولكنه أيضاً يوفر القوة لأكثر المجموعات المهمشة لإحداث التغيير. لا تزال هذه العملية غير كاملة، حتى في إطار الحركة الكردية. وعلى سبيل المثال، لم يتمتع المثليون جنسياً بالقوة ذاتها التي تتمتع بها النساء. وهذا أيضاً نوع من الاضطهاد يجب مواجهته، ولكن لا يمكن تحقيقه من خلال الإدانة الأخلاقية من الخارج، بل إنه يجب أن يتم من الداخل.

إذا كان هناك درس مهم يجب أن نتعلمه هنا، فهو السؤال عن كيفية إعادة سياسات الهوية إلى موقعها الصحيح داخل منظمات الحركات الاجتماعية. وبطبيعة الحال، فإن هناك العديد من الحركات الاجتماعية الموجودة فعلياً -بعضها ثوري والبعض الآخر محاصر في إطار صناعي غير ربحي- ولكن ليس هناك أي مثيل لحركة الحرية الكردستانية في أوروبا. إن حل هذه المشكلة تحديداً يكمن في داخلها.

المراجع:

- Bloom, J. and Martin, W.E., ٢٠١٣. Black Against Empire: The History and Politics of the Black Panther Party. university of California Press.
- Crow, B. A. (Ed.). (٢٠٠٠). Radical Feminism: A Documentary Reader. NYU Press.
- Kelley, R.D., ٢٠٠٢. Freedom Dreams: The Black Radical Imagination. Beacon Press.
- Küçük, B. and Özselçuk, C., ٢٠١٦. The Rojava Experience: Possibilities and Challenges of Building a Democratic Life. South Atlantic Quarterly, ١١٥(١), pp. ١٨٤–١٩٦.
- McDuffie, E.S., ٢٠١١. Sojourning for Freedom: Black Women, American Communism, and the Making of Black Left Feminism. Duke university Press.
- McIntosh, P. (١٩٨٨). White Privilege: Unpacking the Invisible Knapsack.
- Combahee River Collective. “The Combahee River Collective Statement,” in Home Girls: A Black Feminist Anthology (١٩٨٣).
- Öcalan, ٢٠١١. Prison Writings: The PKK and the Kurdish Question in the ٢١st Century. Transmedia Publishing.
- Öcalan, A., ٢٠١١. Democratic Confederalism. London: International Initiative Edition.
- Öcalan, A., ٢٠١٣. Liberating Life: Woman’s Revolution. International Initiative Ed.
- Öcalan, A. and happel, K., ٢٠٠٧. Prison Writings: The Roots of Civilization. Pluto Press.
- Özcan, A.K., ٢٠١٢. Turkey’s Kurds: A Theoretical Analysis of the PKK and Abdullah Öcalan. Routledge
- Von Eschen, P.M., ١٩٩٧. Race against Empire: Black Americans and Anti-Colonialism, ١٩٣٧–١٩٥٧. Cornell university Press.

مخاطر وبشائر تقرير المصير:

من كردستان إلى كتالونيا

توماس جيفري ميلي – محاضر علم الاجتماع السياسي بجامعة "كمبريدج"

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

ملاحظة المحرر: ما يلي هو محاولة من جانب توماس جيفري ميلي لتفسير ونقد الديناميات السياسية المحيطة باستفتاء تقرير المصير في إقليم كتالونيا الإسباني وإقليم كردستان العراق، من خلال نموذج "الكونفيدرالية الديمقراطية". نُشر المقال للمرة الأولى في مجلة "ROAR"^١، وتم نشره في وقت لاحق باللغات العربية والإسبانية والتركية.

كانت الصور المُلتقطة من أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الشرطة ضد المتظاهرين السلميين في "برشلونة" في إسبانيا، وكذلك الاحتلال العسكري لـ"كركوك" في العراق على يد الجيش العراقي، كانت مثيرة للصدمة. لقد تعرضت مؤسسات الحكم الذاتي للتقويض بشدة بسبب التدخل الوحشي لقوات الدولة في تلك المؤسسات: إن هذا العنف والقمع مثير للاشمئزاز. كيف أصبحت تلك الصراعات القومية على هذا القدر من الاستقطاب؟ ما الذي أطلق ردود الفعل العنيفة من جانب الدولة؟ كيف من المرجح أن تتطور تلك النزاعات؟ وما هي آفاق توسع نطاق الحقوق والنتائج التحريرية في كل حالة؟

لقد مضى أكثر من قرن منذ أن أصرت روزا لوكسمبورغ على ضرورة تقييم جميع الادعاءات بشأن المبادئ المجردة والمثالية مثل مبدأ حق تقرير المصير، من حيث تأثيرها الملموس على كل من علاقات القوى المحلية والعالمية. ومع ذلك، فإن تحذيرات "لوكسمبورغ" القديمة غرقت منذ فترة طويلة في بحر انتصار الماركسية-اللينينية وتأثيرها على ظروف وآفاق الكثير من الصراعات المناهضة للاستعمار. بعد ما يقرب من جيل على زوال الشيوعية في الدولة، وما يقرب من ٦٠ عاماً على الانتقال من الاستعمار إلى الاستعمار الجديد، حان الوقت لنا أن ننتبه إلى النصيحة الحكيمة لـ"روزا"، حتى نضرب على وتر مشابه لصالح المثل الثورية الدولية. إن النطاق العالمي للمشاكل الملحة التي تعاني منها البشرية والتي تهدد مستقبلها بشدة، تتطلب أشكالاً من المقاومة التي يتم تنسيقها على

مستوى عالمي. إن النطاق العالمي لنظام التسلسل الهرمي "التقاطعي" وغير العادل -أنظمة الهيمنة الطبقية والعرق والجنس المترسخة- يعني أن الصيغة القاتلة للاشتراكية في أي بلد الآن، لن تكون كافية ببساطة. ومع ذلك، فإن "اليسار الأممي" لا يزال مرتبكا ومتشبثا بالعقائد الفارغة بشأن مبدأ تقرير المصير، والتي تتعرض في كثير من الأحيان للإرباك من خلال رؤى أساسية متأصلة وجوهرية وقومية وانقسامات العالم الاجتماعي. نادرا ما تكون هذه الرؤى قادرة على تقديم تحليلات واقعية وصارمة لديناميات الحشد والحشد المضاد في العمل على صراعات بعينها على السلطة و"المشاريع الشعبية"، ناهيك عن كون هذه المشاريع والصراعات بعينها مرتبطة بالاتجاهات العالمية الأوسع نطاقا.

لسنا في حاجة إلى النظر إلى ما هو أبعد من حالي كتالونيا وكردستان، اللتان تسيطران على العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام في الآونة الأخيرة، حيث جرت في الاثنتين استفتاءات مثيرة للريبة وأحادية الجانب بشأن "تقرير المصير"، وهي استفتاءات تعكس- وكذلك تُوْجج- تفاقم ديناميات الاستقطاب والقمع. إن مناقشة تلك الصراعات في الدوائر اليسارية، ولا سيما باللغة الإنجليزية، يتركنا أمام الكثير لنبحث فيه. في كلتا الحالتين، يميل أغلب المحللين إلى الرضوخ أمام المبدأ المقدس لـ"تقرير المصير"، وبالتالي، فهم يميلون إلى تجنب تقييم وتفسير الأساليب الانفصالية في مصطلحات "النقد الصارم"، من حيث تأثيرها على المجموعة المحلية والعالمية لعلاقات السلطة. في كلتا الحالتين، يميل "الكرد" و"الكتالونيون" إلى أن يُشار إليهم على أنهم أطراف فاعلة وحدوية. وفي كلتا الحالتين، غالبا ما كان يتم تجاهل أو خلط الاختلافات والانقسامات الشديدة بشكل منهجي، داخل تلك "المجتمعات القومية" المتجسدة ولا سيما على هامشها. وقد تم تناسي حقيقة وجود مشاريع متنافسة لـ"تقرير المصير". ويمكن قول الأمر نفسه بشأن الاختلافات والانقسامات الشديدة في إطار خصومهم القوميين، وهذه هي الآثار الخبيثة لإضفاء الطابع المادي القومي على الأمور.

في حالة كتالونيا، كانت هناك حماسة شديدة لصالح تكتيكات واستراتيجيات حزب "الوحدة الشعبية" المناهض للراسمالية. وفي الواقع، فإن تأكيدات حزب "الوحدة الشعبية" في برامج الانتخابية على دعم حقوق النساء والإيكولوجيا الاجتماعية والديمقراطية المباشرة، هي أمور جديرة بالثناء. ومع ذلك، فإن قوة الحزب النسبية في صفوف الانفصالية كانت تميل إلى أن يتم المبالغة فيها، حيث إن التزامه الحصري بأساليب الانفصال أحادي الجانب، وإيمانه العقائدي بصيغة "الاستقلال القومي" باعتبارها طريق الانفصال عن الرأسمالية، يجب أن يتم التحقق منها بشكل حقيقي. أدت

تلك الصيغة العقائدية- كما هو متوقع- إلى دفع حزب الوحدة الشعبية نحو التحالف مع القوى الانفصالية البرجوازية الناهبة، وحصلت على الشرعية من خلال تصويت يُمثل معجزة في انتخابات المجلس التأسيس. وبهذا الشكل، صوت حزبُ الوحدة الشعبية في عام ٢٠١٥ لصالح الخطة التقشفية الإقليمية. كما أن إصرارَ حزب الوحدة الشعبية على ضرورة الانفصال أحادي الجانب، أدى- كما هو متوقع- إلى نجاح ضئيل في جذب الدعم من جانب الحزام الصناعي القديم. في الواقع، لم يقال إلا القليل جداً حول حدود مدى قبول المشروع الانفصالي في كتالونيا، أو حول تأثيره على النطاق الأوسع للمنافسة السياسية في كل أنحاء إسبانيا. كبدائية- وهو ما أكد عليه أنطونيو سانتاماريا- فإن النظر إلى نسب المشاركة في البلديات المختلفة، يثبت بالتفصيل الحدود المحددة لقبول الانفصال في أوساط الطبقة العاملة في كتالونيا. على سبيل المثال، بلغت نسبة المشاركة والإقبال على التصويت في الاستفتاء في نطاق البلدة الصناعية "سانتا كولوما دي جرامانيت"، أقل من ١٨% من إجمالي عدد الناخبين، في حين أنه في مدينة "سانت كوغات ديل فاليس" الثرية، كانت النسبة تتجاوز ٥٤%.

ما زاد الأمور سوءاً، هو أن الاستقطاب بشأن المسألة القومية أدى إلى إضفاء الشرعية على سياسة التقشف وإبقاء الفساد وعدم محاسبة السياسيين الفاسدين على جانبي نهر "إبير". وفي الوقت نفسه، أدى إلى تحول ظروف النقاش التي فرضتها حركة مناهضة التقشف على الأجندة، حيث وضعت العداء الأساسي في إطار الظروف الطبقيّة بالأساس، باعتباره صراع بين من يملكون ومن لا يملكون، بدلاً من أن يُنظر إليه على أنه صراعٌ بين المناطق أو صراع بين "الأمم". وبالنظر إلى المجموعة الملموسة للعلاقات الاجتماعية في شبه الجزيرة الإيبيرية، فإنه من الصعب للغاية بالنسبة لصراع يندرج في المقام الأول تحت ظروف "قومية"، أن يتجنب "الأمر الواقع" بشأن تقسيم وغزو الطبقة العاملة، ليس في كتالونيا فقط- وإنما ربما على وجه التحديد- في بقية إسبانيا أيضاً. وبالنظر إلى التوازن بين كل من القوى القانونية والغاشمة، فإن الاستقلالَ أحادي الجانب لـ"كتالونيا" هو أمرٌ أشبه بالحلم، ويجب أن تجري مفاوضات مع القوى السياسية في "مدريد"، بهدف تحقيق نتائج انفصالية ناجحة. بطبيعة الحال، فإن التوجه الإيديولوجي للكتلة المهيمنة على امتداد إسبانيا- التي سيضطر الانفصاليون إلى التفاوض معها- مهمٌ إلى حد ما. لذلك، وحتى انطلاقاً من المصلحة الذاتية، على المرء أن يتوقع أن تعمل الكتلة الانفصالية على تعزيز آفاقها لتعبرَ عن اليسار الإسباني بشكل أوسع. ولكن بدلاً من ذلك، فإن أساليبهم الانفصالية أحادية الجانب دفعهم مباشرة إلى اليمين الإسباني.

لا يعني هذا أن اليسار الإسباني لا يقع عليه اللوم، حيث إن "البلاهة البرلمانية" وانتهازية "تنسيقية بوديموس"، وعلى الأقل بعض المنصات الأخرى مثل "الكوميونات" (ائتلاف مبادرة الخضر في كتالونيا ICV)، وكذلك اليسار المتحد والبديل (EUiA) وغيرهم، تسببت من خلال الاستقطاب واغتصاب السلطة والتفويض الجزئي للمطالب الشعبية والمنطق الديمقراطي المباشر لحركة مناهضة التقشف، في الحد من قبول وإمكانات مشروعهم الجديد لمقاومة الهيمنة، وهو مشروع "اليسار الجديد". وبالتالي، ساعد اليسار الإسباني في تمهيد الطريق لإحلال الصراع القومي محل الصراع الطبقي، مع وجود آفاق استقطابية للتنافس ليس ضد السياسات التقشفية المؤلمة، وإنما حول ما يسمى بـ "عملية الاستقلال الكتالوني". لقد بذل بابلو إغليسييس وآدا كولارو عمدة "برشلونة" وزعيم الكوميونات، قصارى جهدهما للحفاظ على وضع الغموض المحسوب، من أجل الحفاظ على آفاق "الطريق الثالث" بين الانفصال أحادي الجانب وقمع الدولة، ولكن تلك الجهود غرقت في بحر الموجات المتعاقبة من المواجهات الاستقطابية بين القوميات الإسبانية والكتالونية. وفي هذه الأثناء، انسجم النيوليبراليون "الديمقراطيون الاجتماعيون" المفلسون سياسيا- حزب العمال الاشتراكي الإسباني PSOE- مع الأساليب السلطوية للقمع التي تتبعها السلطات الإسبانية. وقد عصفت الصراعات بالحزب نفسه على مدار العام الماضي، حيث إن زعيمه الحالي بيدرو سانشيز سبق وأن تم عزله، ولكنه عاد من جديد، وبشكل هامشي بات أكثر قبولاً للتسوية والتوافق الديمقراطي بشأن المسألة القومية أكثر من أعدائه داخل الحزب، حيث يفضل هؤلاء الخصوم محاكاة اللغة الإسبانية العدائية بشأن "الانقلاب" الكتالوني المزعوم الذي نشرت عنه صحيفة "إل بايس" الإسبانية، ويبدل هؤلاء الخصوم قصارى جهدهم لإضفاء الشرعية والاستحسان على قمع الدولة وعنق الشرطة، حين لا ينكرون تلك الوقائع.

توازنات القوى في الصراع

إذا كانت "لوكسمبورج" على حق في تأكيدها على أهمية التقييم النقدي للمطالبات المجردة بشأن "تقرير المصير" من حيث تأثيرها على مجموعة ملموسة من علاقات السلطة، فإن "لينين" أيضا كان على حق في الرد بحجة معاكسة حين تحدث عن مخاطر شوفينية "الأمة الكبيرة"، وأنه لا يجب الاستهانة بها عند إجراء تلك التقييمات. في الواقع، كانت شوفينية الأمة الكبيرة الإسبانية واضحة بقوة في الأشهر والأسابيع الأخيرة. على

مواقع التواصل الاجتماعي وفي الصحافة الإسبانية، كان يتم الاحتفاء بكل عدوان تقوم به السلطات الإسبانية، وكلما كان القمع والعنف أكبر، كلما كان الوضع أفضل بالنسبة إليهم. وهكذا، برز الجوهر البطريكي للقومية الإسبانية من جديد بروح الانتقام. وكزوج معندي، تم استخدام الأعداء نفسها لتبرير العنف ضد الزوجة التي ترغب في المغادرة. اتحدوا بالقوة، لأنه- كما تعلمون- نحن نحبكم جداً.

أثبت اليمينُ الإسباني قدرةً مذهلة على الحشد الشعبي المضاد، حيث امتلأت شوارعُ "برشلونة" بما يقرب من مليون شخص خلال عطلة نهاية الأسبوع بعد الاستفتاء المتنازع عليه، وقد احتشد هؤلاء حول العلم الإسباني الغارق في الدماء، وبرروا بشكل ساخر الدفاع القسري عن الدستور باعتباره "سيادة القانون" أو حتى "الحقوق المدنية". في هذه الأثناء، اندمجت العناصرُ اليمينية المتطرفة بشكل غير محسوس، وكأنها تسبح بحرية في بيئتها الطبيعية كسمكة في المياه. إن مثل هذا الحشد الشعبي المضاد يقوده رسمياً "المجتمع المدني"، رغم أنه مرتبط- بطبيعة الحال- بالقوى السياسية الإسبانية اليمينية، التي تتحكم في الدولة الإسبانية. إن القدرة على حشد المؤيدين في الشوارع تعتبر بدعة حديثة نسبياً في المرجع القومي الإسباني، على الأقل في كتالونيا. وفي الوقت نفسه، فهي انعكاس لدوامه الاستقطاب التي يبدو النظامُ السياسي محاصراً فيها. قد تكون بدعة حديثة نسبياً، ولكنها بدعة تحاكي وتعكس الأساليب التي مورست لفترة طويلة من قبل خصومهم السابقين، السلطات الكتالونية.

لا تخطئوا الظن، حيث إن صورة الصراع الجاري باعتباره صراع يؤلب "الدولة" الإسبانية ضد "الشعب" الكتالوني، هو تبسيط مفرط للوضع في أحسن الأحوال. كثيراً ما يتم تجاهل الدور الحاسم الذي لعبته السلطات المحلية الكتالونية ووسائل الإعلام المحلية في الدفع نحو عملية تقرير المصير، وكذلك الروابط العضوية بين الحكومة الكتالونية والأجهزة الإدارية الإقليمية مثل منظمات "المجتمع المدني"، مثل الجمعية الوطنية الكتالونية والرابطة الثقافية، اللتان تعرض زعمائهما للحبس التعسفي دون إمكانية الخروج بكفالة. وكذلا يجب ألا نتجاهل التملق تجاه الشرطة الإقليمية الكتالونية بسبب مطاردتها "المهنية" و"المذهلة" للمشتبه بهم المراهقين من حملة الجنسية المغربية- الكتالونية، والقضاء عليهم وقتلهم خارج نطاق القانون، وسط تحيز شديد واستحسان من جانب عدد كبير من الدوائر الانفصالية. هذا الأمر يظهر كيف أن الكتالونيين على مقربة من أن يكون لديهم دولة خاصة بهم. ومع ذلك، يجب أن نصر على أن استنساخ أجهزة الدولة "المستقلة"، لا يماثل تحطيم الدولة.

إن الصراع الدائر بين الأجهزة الإقليمية والمركزية للدولة في إسبانيا، هو صراعٌ استفادت منه الجانبان من خلال الاستقطاب والديماغوجية اليوتوبية. وهذا لا ينكر أن كلا الجانبين يتمتع بقبول شعبي حقيقي، خصوصاً في صفوف القوى الشعبية الانفصالية، التي يمكن العثور على جمهورها الرئيسي الطبقات الوسطى الناطقة بالكتالونية والمهددة والتي عانت كثيراً بسبب سياسات التقشف. ومع ذلك، فإن التقييم الواقعي لتوازنات القوى في إطار الصراع الحالي، يتطلب اعترافاً صريحاً بدور النخب السياسية في السيطرة على أجهزة الدولة على جانبي الصراع. وحتى لا يكون هناك أي التباس، فإنه إذا كان يتم فهم الصراع المتصاعد على أنه مواجهة بالأساس بين النخب السياسية المركزية والإقليمية وأجهزة الدولة، فإن الجانبين على استعداد وقادرين بشكل متزايد على حشد درجة معقولة من الدعم "الشعبي"، ورغم ذلك يظل توازن القوى القانونية والقسرية مقصوراً لدى الدولة الإسبانية، كما هو الحال بالنسبة لتوازن القوة الاقتصادية. لطالما أعربت القيادة العليا للاقتصاد الكتالوني تفضيلها التوصل إلى حل تفاوضي للمأزق الحالي، وأكدت- بطبيعة الحال- الحاجة إلى تقديم تنازلات من أجل المزيد من الاستقلال المالي. ومع ذلك، فإن معارضتهم الواضحة لإعلان الاستقلال أحادي الجانب من جانب السلطات الكتالونية، قد ينتهي به المطاف كعامل حاسم في تحديد خاتمة الصراع. بشكل حاسم، باعت السلطات الكتالونية مشروعها اليوتوبي الانفصالي بثمن بخس، ووعدت مراراً بأن الانفصال يعني المزيد من الرفاهية لجميع مواطني كتالونيا، بمجرد أن يتم تقويض أركان "مدريد". وقد تحرر على الأرجح عددٌ كبير من الكتالونيين من هذه الأوهام في الأسابيع التي تلت الاستفتاء المتنازع عليه.

تفاعل مجتمع الأعمال في كتالونيا مع الأمر على وجه السرعة، حيث أن الشركات الكبرى كان لديها أمورٌ كثيرة يمكن أن تخسرها، خصوصاً بالنظر إلى الإمكانية الحقيقية للاستبعاد القسري من الاتحاد الأوروبي في حال نجاح الإعلان أحادي الجانب للاستقلال، وهو ما أصرت عليه السلطات الأوروبية مراراً. وهكذا، فإن مجتمع الأعمال الكتالوني تصرف بموجة من تخارج الشركات، وهو ما وجه ضربة مدمرة وربما حاسمة لخارطة الطريق الانفصالية، بعد أن نقلت ما لا يقل عن ٤٥ شركة كبيرة ومتوسطة الحجم مراكزها إلى مناطق أخرى في إسبانيا، ومن بينها ٦ من بين أكبر ٧ شركات مدرجة في البورصة الإسبانية Ibex، حيث يتألف هذا المؤشر من ٣٥ شركة إسبانية تمتلك أكبر سيولة نقدية^١. قد تكون أو لا تكون هذه الضربة السريعة من جانب قطاع الشركات في الاقتصاد الكتالوني حاسمة، ولكنها بالتأكيد كانت عنصراً حاسماً إلى حد كبير في دفع الانفصاليين إلى نبرة

تصالحية تجاه السيدات المسنات اللواتي كن يحاولن التصويت، أو تجاه احتجاز السجناء السياسيين أو تعليق الحكم الذاتي الكتالوني، على الرغم من هذه الضربة الاقتصادية لم تكن مرضية إلى حد كبير لهؤلاء الذين كانت لديهم شهية إسبانية قومية، والذين بدا أنهم يطالبون بأشكال أكبر من القمع من جانب الدولة. إن الميول تجاه الاستبداد قد يؤدي بنتائج عكسية على المدى القريب، وبالتأكيد لن ينساه أحد قريباً، وفي الواقع، لن يفعل هذا الاستبداد سوى أنه سيعزز من الشعور بالظلم الذي يتغلغل ويحفز الخيالات والقناعات الانفصالية.

في هذه الأثناء، فإنه يبدو أن الكثيرين من اليسار المتشكك تجاه أوروبا- وخصوصاً في بريطانيا- على استعداد لدعم الحركة الانفصالية والإشادة بأي شيء يفاقم من التناقضات في النظام السياسي. وهذا يعني، أي شيء يبشر بتزايد عدم الاستقرار في مشروع الاتحاد الأوروبي، بدون قدر كبير من التقييم الواقعي الذي تستفيد فيه القوى الاجتماعية الملموسة من مناخ الاضطرابات المتزايدة والخلافات القومية. قد يكون هذا "هوس حرائق" يتم وصفه على أنه "شجاعة ثورية". وعلينا ألا ننسى حقيقة أن الغالبية العظمى من الانفصاليين أصروا دوماً على قناعاتهم الأوروبية العميقة، وحتى التزامهم بالتقشف رغم الموقف الرسمي لأقلية حزب الوحدة الشعبية. ما هو أهم من ذلك، هو أن اليسار المتشكك تجاه أوروبا يبدو أنه يتجاهل الخطر بأن- في حالة إسبانيا- اليمين الإسباني قد ينتصر في النهاية، وكذلك خطر أن رد الفعل الاستبدادي حقيقي جداً. إن الحلم الانفصالي لإنشاء جمهورية كتالونية يسارية مستقلة، محكومٌ عليه أن يبقى حلمًا يوتوبياً، خصوصاً ما دامت لم تجد الكثير من الدعم في أوساط الطبقة العاملة في منطقة العاصمة "برشلونة"، حيث إن هؤلاء- بسبب التاريخ العميق وإرث الهجرة الداخلية من جنوب إسبانيا- هم من يعتبرون أنفسهم ممزقين وعالقين في مرمى النيران ومغتربين عن الجانبين اللذين يطالبانهم بالولاء الحصري لهما.

الصراع في كردستان العراق

بالحديث عن "هوس الحرائق"، دعونا نلفت الانتباه بشكل وجيز إلى منطقة من العالم أشعل فيها اثنان من مجرمي الحرب، هما "بوش" و"بليز"، النيران على مدار ما يقرب من عقد ونصف حتى الآن، بمساعدة صديقهما الجيد خوسيه ماريا آثناز رئيس وزراء إسبانيا الأسبق، حيث إننا يجب ألا ننسى إنه كان بمثابة الكلب الوفي والشريك

المبتدئ في كارثتهما المزعزعة للاستقرار التي أسموها بـ"تحالف الراغبين". في كردستان العراق، هناك استفتاء آخر متنازع عليه يعد مثلاً على النزاع المتفاقم والمواجهة بين السلطات المركزية والإقليمية. وهي أيضاً حالة أخرى، تعاني من رئيس إقليمي محاصر هو مسعود بارزاني، وهو بطل الرواية هنا، وكان خاضعاً بشكل أكبر للحصار من الشكل الذي كانت عليه النخبة الحاكمة الفاسدة في كتالونيا. في الواقع، وجد "بارزاني" نفسه متشبثاً بالسلطة بشكل غير دستوري بعد أن شغل منصب رئيس الإقليم لما يقرب من عامين ونصف العام، زيادة على المدة المحددة دستورياً. وقد ظلت الإدارة الإقليمية والأجهزة القسرية منقسمة بين من يدينون بالولاء للحزب الديمقراطي الكردستاني، وبين من يدينون بالولاء للرئيس العراقي الأسبق الذي رحل عن عالمنا مؤخراً جلال طالباني ومنافسيه في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. في هذه الأثناء، تم تجميد المدفوعات من جانب السلطات المركزية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، بسبب الخلافات القائمة بشأن توزيع موارد النفط. وقد كان هذا، إلى جانب تراجع أسعار النفط، يعني المزيد من المصاعب الاقتصادية الهائلة بالنسبة لسلطات الإقليم. وللتعويض عن الاستياء المتزايد المتوقع، رد "بارزاني" بتصعيد القمع السياسي، وكذلك قمع قوى المعارضة في برلمان الإقليم. ولكن بما أن الموافقة لا يمكن الحصول عليها بالأساليب القسرية وحدها، فقد قرر الجمع بين ذلك وبين تحريك القوى الشعبية نحو مسار الاستفتاء. وقد كان الاستفتاء أحادي الجانب على "تقرير المصير" - وهي حيلة غوغائية وخيالية - يهدف إلى إضافة الشرعية وضمان وتعزيز قبضته على السلطة. بل إنه - على غرار نظرائه في كتالونيا - بالغ في اللعب بأوراقه، وعلى الأرجح قلل من شأن التيارات المضادة التي ستطلقها محاولته للانفصال أحادي الجانب.

جذب الاستفتاء الذي أجري في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، إقبالاً مثيراً للإعجاب إلى حد كبير من جانب الناخبين بنسبة بلغت ٧٣%، وصوّت ما يقرب من ٩٣% منهم لصالح الاستقلال. لم يكن هذا الدليل الواضح على رغبة الأغلبية الكاسحة في الاستقلال الكردي على الأرجح، نظراً إلى العنف والإبادة الجماعية التي عانوا منها. ومع ذلك، فقد حذر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني - حزب "طالباني" - من إجراء الاستفتاء. وبطبيعة الحال، حذر مؤيدو "بارزاني" الأمريكيين كذلك من إجراء الاستفتاء، وبعد أن فشلوا في إقناعه بالتراجع عن إجراءاته، وأصبح الأمريكيون أقل ميلاً تجاه الدفاع عن عميلهم اللص الذي يجري استفتاء على "تقرير المصير" في منطقة غنية بالنفط. ليس مفاجئاً، أن أكثر الغاضبين من هذا الاستفتاء كانوا مؤيدي "بارزاني"، وهي السلطات التركية. أثار استفتاء "بارزاني" - كما هو

متوقع- هواجسَ عديدة في أنفس اليمين التركي المتطرف الذي يعتمد عليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الوقت الحالي. لا يمكن أبداً أن ننسى أن تواطؤ "بارزاني" مع السلطات التركية، وكذلك التعاون والتنسيق في العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، كان جزءاً جوهرياً من مشروع "بارزاني" منذ البداية. في أعقاب الاستفتاء، هددت السلطات التركية بحجب صادرات النفط وإغلاق الحدود، وهي تهديدات- إن كان تم تنفيذها- من شأنها أن تجعل نظام "بارزاني" يجثو على ركبتيه راضخاً.

أما بالنسبة لمعارضي "بارزاني" في بغداد، فقد استجابوا على الفور من خلال وقف الرحلات الدولية من وإلى "إربيل" و"السليمانية"، وكذلك مطالبة سلطات الإقليم بتسليم المطارات. وقبل أن ينتهي الأسبوع، كانت القوات المسلحة العراقية والإيرانية تنفذان تدريبات مشتركة على الحدود الإيرانية مع إقليم كردستان. في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول، سيطر الجيش العراقي على "كركوك" بدون أي معركة، بعد أن أبرم صفقة- كما هو مفترض- مع قوات الاتحاد الوطني الكردستاني التي كانت تسيطر على حقول النفط المتنازع عليها منذ تصاعد نفوذ تنظيم "داعش" في صيف ٢٠١٤. في المقابل، أطلق انسحاب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من "كركوك" حملة انسحابات أخرى مما يزيد على ٤٠% من الأراضي المتنازع عليها والتي سبق السيطرة عليها واستخدمها "بارزاني" كجزء أساسي من إقليم كردستان خلال الاستفتاء. وقد مثّل هذا الأمر انقلاباً مذهلاً-نتيجة المبالغة- وكارثة لحقوق إنسان في حد ذاتها، فعلى الرغم من تجنب الحرب، كانت هناك تقارير عن فرار ما يزيد على ١٠٠ ألف شخص من منازلهم من كركوك.

البديل الكونفيدرالي الديمقراطي

كانت المناقشات بشأن الأحداث في كردستان العراق في الدوائر الغربية اليسارية تتسم بالانقسام، ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار الشكوك حول التحالفات الجيوسياسية التي تربط "الكرد" وتلزمهم تجاه الأمريكان، وربما في بعض الروايات تجاه "الإسرائيليين". ومع ذلك، فإن مثل هذه المناقشات كانت مفرطة في التبسيط وأكثر تضليلاً من المتناقشات المتعلقة بكتالونيا. في المقاوم الأول، كان يتم اختزال الإشارات بشأن القوى التي تقف وراء الاستفتاء، عن جهل، وربطها بـ"الكرد" وحدهم، وبهذا الشكل يتم التغاضي عن الانقسامات العميقة في إطار إقليم كردستان، ناهيك عن الانقسامات بين حكومة إقليم كردستان وأجزاء أخرى من كردستان. ربما أكثر المسائل إشكالية، هي تجاهل

الاختلاف الجذري بين مشروع "بارزاني" القومي لـ"تقرير المصير" وأساليب واستراتيجيات حركة الحرية الكردستانية، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني والقوى الثورية التي تسيطر على الأرض في "روج آفا"، والتي تستلهم فكرها من القائد الكردي المعتقل عبدالله أوجلان وبرنامجه ونموذجه لـ"الكونفيدرالية الديمقراطية".

إن الكونفيدرالية الديمقراطية هي مشروع ديمقراطي جذري يستند إلى تجمعات المواطنين وتدافع عنها وحدات حماية شعبية من المواطنين. وتعد الكونفيدرالية الديمقراطية أيضاً برنامجاً يشكل إعادة تصور جذرية لحق تقرير المصير، ليتم إعادة تعريفه من حيث الديمقراطية المباشرة في مواجهة الدولة. إن الكونفيدرالية الديمقراطية تعيد تصور "تقرير المصير"، بطريقة تتخلى عن معادلة النضال من أجل الحرية القومية بهدف الوصول إلى دولة قومية مستقلة، باعتبارها مثيرة للانقسام ويوتوبية إلى حد كبير، كما أن الكونفيدرالية الديمقراطية تسعى إلى التغلب على خطر استبداد الأغلبية من خلال التأسيس لنظام "ثوري دستوري". يضمن "العقد الاجتماعي" للكونفيدرالية الديمقراطية التعايش وتعدد الأعراق واللغات والديانات، من خلال تطبيق نظام المحاصصة في التمثيل السياسي (بشكل ملموس، في "روج آفا"، للعرب والمسيحيين الآشوريين)، من خلال التجمعات المباشرة لمختلف المجموعات المكونة، ومن خلال حشد تلك المجموعات في وحداتها المسلحة للدفاع الذاتي عن نفسها. في الوقت نفسه، فإن الكونفيدرالية الديمقراطية هي مشروع ديمقراطي جذري يشدد أيضاً على التحرر من الجنس، ويطبق نموذجاً للرئاسة المشتركة ونظام محاصصة يفرض المساواة بين الجنسين في كل أشكال التمثيل السياسي، من خلال تنظيم الجمعيات والأكاديميات النسائية، وكذلك تعبئة النساء في وحداتهن المسلحة الخاصة بهن للدفاع عن أنفسهن. وأخيراً، فإن الكونفيدرالية الديمقراطية هي مشروع ديمقراطي جذري يشدد على أهمية "الإيكولوجيا الاجتماعية" والاستدامة البيئية، في مكان تنزف فيه التربة نفطاً. في الواقع، وعلى النقيض الصارخ من مشروع "بارزاني" لـ"تقرير المصير"، فإن المشروع الكونفيدرالي الديمقراطي لـ"أوجلان" وحركة الحرية الكردستانية، يشكل البديل المادي الوحيد للجدل السلبي هو الاستبداد والفوضى الذي يحتاج المنطقة حالياً. إن هذا المشروع يجمع بين الديمقراطية الجذرية والدفاع الذاتي والتعايش المشترك متعدد الثقافات والديانات والتحرر الجنسي والإيكولوجيا الاجتماعية. إن هذا المشروع يمثل خارطة طريق حقيقية للسلام في الشرق الأوسط وما هو أبعد من ذلك، وربما حتى يمثل خارطة طريق للسلام في كاتالونيا وإسبانيا، حيث يمكن لحزب الوحدة الشعبية والكومينات واليسار الإسباني بشكل عام، أن يتعلموا

أمرأ أو اثنين من هذا المثل الباسل من إخوانهم وأخواتهم في حركة الحرية الكردستانية. وقد صاغ عبدالله أوجلان هذا الأمر بقوة، في لحظة نقد ذاتية حين كان يحاول تفسير الدوافع وراء تخليه المبدئي عن هدف إقامة دولة قومية مستقلة، حيث يقول:

إن كنت مذنباً في شيء، فإنني مذنب في حقيقة أنني قبلت ثقافة السلطة والحرب. أصبحت جزءاً منها، حيث إنني كنت مقتنع دينياً تقريباً بأننا في حاجة إلى دولة حتى نكون أحرار، وأنه من أجل هذه الغاية كان علينا أن نخوض الحرب. قلة من الذين يقاتلون من أجل الحرية ومن أجل المقهورين يمكنهم إنقاذ أنفسهم من هذا المرض. وهكذا، فإنني لم أكن مذنباً فقط في أعين النظام الحاكم، بل أيضاً فيما يتعلق بالنضال من أجل الحرية التي قدمت لها كل ما أمتلك^٣.

المراجع:

١. Thomas Jeffrey Miley, "The perils and promise of self-determination," ROAR Magazine, October ٢١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢to٢zl٩>

٢. Más de ٣.٠٠٠ empresas han llevado su sede fuera de Cataluña desde el referéndum [More than ٣,٠٠٠ companies have moved their headquarters out of Catalonia since the referendum], El País, December ٣١, ٢٠١٧. <https://bit.ly/٢IkwXkl>

٣. Abdullah Öcalan, In Defence of the People, ٢٠٠٤.

الجزء السادس:

الجغرافيا السياسية والمعضلات.. والاندفاع نحو الشرق الأوسط

مجموعة من المداخلات التي تم اختيارها، وأغلبها من المائدة المستديرة تحت عنوان "تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان بعد الرقة: آفاق المنطقة والكرد"

المؤتمر السنوي الرابع عشر لـ"المفوضية الأوروبية التركية"، البرلمان الأوروبي،

ستراسبورج، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧

(مقطع الفيديو الكامل للمؤتمر بأكمله متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/٢h٥Rz٦Q>)

سياسات القوى الإقليمية والعالمية في النزاع السوري

جوناثان ستيل، مراسل للشؤون الخارجية

ألقى الخطاب في المؤتمر الرابع عشر للمفوضية الأوروبية التركية

بروكسل، ٧ ديسمبر ٢٠١٧

إذا تجاهلنا النزاع العربي الإسرائيلي للحظات، فإن التاريخ الحديث للشرق الأوسط كان خالياً من الحروب بشكل ملحوظ. صحيح أن التوترات بين الدول الإقليمية كانت حادة إلى حد كبير، ولكن المنافسات والخصومات بين القوى المختلفة لم تصل إلى حد إطلاق حرب صريحة. وكان الاستثناءان الوحيدان من تلك القاعدة، هما اللذان تسبب فيهما الديكتاتور العراقي صدام حسين، وهما غزو "صدام" لإيران في عام ١٩٨٠ وغزوه للكويت في عام ١٩٩٠، إضافة إلى هجماته على الكرد في العراق. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣، وهي حربٌ حرضت عليها وأدارتها قوة خارجية ضد دولة عربية ذات سيادة، ولكن لم يكن هناك انخراط مباشر من جانب الجيوش العربية نفسها.

في عام ٢٠١١، تبدلت الأحوال تماماً. فتح النزاع السوري صفحةً جديدة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط. وما بدأ على أنه ثورة داخلية، تحول- للمرة الأولى- إلى حرب تسيطر عليها التدخلات الخارجية بشكل مفرط، وهو ما أدى إلى ظهور مصطلح "الحرب بالوكالة". لم تنخرط الجيوش الأجنبية بشكل علني أو مباشر في سوريا، ولكن العديد من الحكومات الأجنبية رأت الفرصة في عسكرة وتوسيع النزاع من خلال دعم وتسليح المرتزقة وأطراف أخرى غير حكومية.

ما حدث هو سابقة خطيرة تنذر بخطر وشيك على سلام المنطقة بأكملها، وتشكل صعوبات هائلة وتعقيدات لا تحصى في وجه أولئك الذين يسعون إلى إيجاد حلول دبلوماسية.

كانت هناك ٥ مراحل مرت بها التدخلات الخارجية الكارثية في سوريا. المرحلة الأولى، تضمنت انخراط المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، في تمويل ودعم المقاتلين الأجانب للانتقال إلى سوريا منذ عام ٢٠١٢ وما بعده، لمواجهة

الجيش الحكومي السوري. وقد كانت تركيا تدعم هذه التحركات، حيث سمحت للمقاتلين بالانتقال بحرية عبر حدودها الممتدة مع سوريا.

صاغ نائبُ الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن الأمر في أكتوبر/تشرين الأول، على النحو التالي: "الأتراك والسعوديون والإماراتيون وآخرون.. ما الذي كانوا يفعلونه؟ كانوا عازمين على الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، ولديهم بالأساس حرب سُنّية-شيعية بالوكالة، فماذا فعلوا؟ ضخوا مئات الملايين من الدولارات وعشرات الآلاف من الأطنان من الأسلحة، في أيدي كل من يقاتل ضد الأسد".

كانت تعليقات "بايدن" تأكيداً مهماً لما كان الصحافيون ينشرون تقارير عنه لفترة طويلة، ولكنها أيضاً كانت تعليقات مأكرة، فقد تحدث نائب الرئيس الأمريكي السابق كما لو أن الولايات المتحدة مجرد مشاهدٍ بريء في النزاع السوري. في الحقيقة، كانت الولايات المتحدة منخرطة في تلك الحرب بنفس القدر الذي انخرطت به تركيا ودول الخليج. وإلى جانب فرنسا وبريطانيا، دعم الأمريكانُ التمردَ المسلح منذ بدايته، وقد حاولوا اختيار مجموعات من المقاتلين السوريين الذين يمكن وصفهم بالعلمانيين أو غير العلمانيين ولكن ليسوا جهاديين. وقد تضمنت تلك المجموعات ما يُسمى بـ"الجيش السوري الحر"، على الرغم من أنه كان يشمل مؤيدين للإخوان المسلمين والجماعات السُنّية الأخرى التي عارضت لفترات طويلة نظام "الأسد" العلوي. وبالإضافة إلى دعمهم عسكرياً، شكلت الولايات المتحدة وحلفاؤها مجموعة الدعم الدولية "أصدقاء سوريا"، والتي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع "دمشق" ودعت "الأسد" إلى إعلان استقالته. وقد أدى هذا إلى سابقة لم تحدث من قبل، حيث إنه منذ الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك شيء مماثل يمكن مقارنته مع وجود مجموعة من الدول الغربية تدعم بلا خجل الجانب المعارض في حرب أهلية في دولة عربية.

لم يكن مفاجئاً أنه من أجل مواجهة التدخل الغربي، عززت روسيا التي تعتبر المورد الرئيسي للدبابات والمقاتلات والمعدات العسكرية لسوريا، من عملية تسليم الأسلحة إلى "الأسد". وقد أرسلت إيرانُ أيضاً ترسانة عسكرية ضخمة. منذ عام ٢٠١٢ فصاعداً، أرسلت إيران وميليشيا "حزب الله" اللبنانية أيضاً، مقاتليهم لمساعدة الجيش السوري، في البداية كان هؤلاء المقاتلون يعملون على تدريب الجيش السوري، ولكن انخراطهم في الدور القتالي تزايد بعد ذلك.

بدأت المرحلة الثانية من التدخل الأجنبي في سوريا في صيف عام ٢٠١٤، حين أمر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما سلاح الجو الأمريكي، بالبدا في قصف أهداف في سوريا، وتشكيل تحالف من الدول الأوروبية والعربية للمشاركة في الحملة الجوية إلى جانب الأمريكان. كان الهدف هو مقاتلو تنظيم "داعش"، وليس قوات الحكومة السورية أو أصولها، ولكن إقحام القوة الجوية الأمريكية مثل تصعيداً درامياً آخر للحرب في سوريا. لم يعد النزاع السوري مجرد حرب بالوكالة، وإنما تطور إلى انتهاك غير قانوني ومباشر لسيادة دولة أجنبية، حيث إن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لم يتدخل بدعوة من الحكومة السورية، ولم يحصل كذلك على دعم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أولت الولايات المتحدة كذلك اهتماماً بالمجموعات الكردية المسلحة في "روج آفا" في شمالي سوريا، ورأت في تلك المجموعات أفضل "مقاتلين على الأرض" لمواجهة تنظيم "داعش" في الرقة والمناطق الأخرى على طول وادي الفرات. كان تنظيم "داعش" قد بدأ باعتباره حركة مناهضة للولايات المتحدة خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، ولكن مع مغادرة الجنود الأمريكيين في نهاية عام ٢٠١١، طوّر "داعش" طموحاته ليصبح المدافع الأول عن مصالح السنة ضد الحكومة التي يقودها الشيعة في "بغداد". وبعد عام ٢٠١٢، اتخذ لنفسه هدفاً جديداً هو تعزيز سيطرته على سوريا أيضاً.

وقعت الولايات المتحدة في أزمة صنعتها بنفسها. هل يجب عليها أن تضع في أولوياتها القتال ضد "داعش" أم عزل "الأسد"؟ على مدار عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق الهدفين، وبدأت في دعم وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، باعتبارها حليفاً قوياً يؤدي الغرضين. منذ صيف عام ٢٠١٥ فصاعداً، بدأت الولايات المتحدة في نشر قوات خاصة على الأرض في سوريا من أجل تسليح وتدريب وحدات حماية الشعب.

بدأت المرحلة الثالثة للنزاع السوري في نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، حين أرسل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سلاح الجو الروسي للانخراط في المعركة من أجل مساعدة الجيش السوري في مقاومة تقدم قوات المتمردين في قلب سوريا، على طول الخط الشمالي الجنوبي للمدن الذي يمتد من حلب عبر حماة وحمص، إلى دمشق.

مثل التدخل الروسي إسهاماً حاسماً لحسن حظ "الأسد"، وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، استعاد الجيش الحكومي السوري- بمساعدة حزب الله والمليشيات الإيرانية-

السيطرة على المناطق التي استولى عليها المتمردون في حلب وحمص. وقد عادت أغلب ضواحي "دمشق" كذلك إلى سيطرة الحكومة السورية.

ما بدأ على أنه صراع واسع- على الأقل من جانب المتمردين- من قبل الأطراف غير الحكومية، أصبح نزاعاً هجيناً. كانت هناك قواتٌ خاصة تابعة لحكومات أجنبية تعمل على الأرض إلى جانب أطراف غير حكومية من المتمردين، بينما كانت القوات الخاصة الروسية والإيرانية وكذلك "حزب الله"، يعملون على مساعدة الجيش السوري. وفي السماء، كانت القوات الجوية الأجنبية تعمل هي الأخرى. وما جعل هذا النزاع أكثر تعقيداً وخطراً، هو أنه بينما كانت القوات الجوية الأمريكية والروسية يعملان ظاهرياً من أجل الهدف نفسه، وهذا الهدف هو تحديداً تدمير تنظيم "داعش"، فإن الولايات المتحدة كان لها هدفٌ آخر. وقد كانت الولايات المتحدة تأمل في الإطاحة بـ"الأسد". ولا تزال مخاطر واحتمالات وقوع صدام بين القوات الجوية الروسية والأمريكية، قائمة حتى الآن.

لننتقل إلى المرحلة الرابعة من النزاع السوري، وهي إقحام القوات التركية في المعركة. في أغسطس/آب من عام ٢٠١٦، تدخلت القوات التركية في شمال سوريا وسيطرت على مدينة "جرابلس". وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تحركت تركيا للمرة الثانية من خلال الطائرات والمدفعية، لمساعدة قوات المتمردين على السيطرة على مدينة "الباب". لم يكن الهدف الرئيسي من الغزو التركي هو دعم المتمردين في صراعهم ضد نظام "الأسد"، وإنما كان الهدف هو منع وحدات حماية الشعب الكردية من ربط "روج آفا" بمنطقة "عفرين" الكردية في شمال غرب سوريا، حيث إنهم إذا نجحوا، فإن الكرد سيكون لهم قوات على طول الحدود التركية الجنوبية مع سوريا.

بفضل عملية مفاوضات "أستانا"، التي تجمع روسيا وتركيا وإيران بهدف العمل على وقف إطلاق النار، فإن الأتراك حصلوا على موطئ قدم ثالث في الأزمة السورية. وقد حصل الأتراك على تصريح لإنشاء ما يسمى بـ"المناطق العازلة" في محافظة "إدلب" في شمال غرب سوريا، وهو ما يمنحهم السلطة لنشر قوات الشرطة العسكرية هناك.

أخيراً، وكما لو أن دور الحكومات الأجنبية لم يكن كبيراً بالفعل في النزاع السوري، ظهر تهديد جديد في عام ٢٠١٧، حيث وصلت التوترات الحادة الطويلة بين السعودية وإيران بشأن عدد من القضايا الإقليمية، إلى ذروتها. تدخل الجيش السعودي في اليمن في عام ٢٠١٥ تحت حجة أن هذا التدخل كان ضرورياً من أجل وقف تمدد النفوذ الإيراني هناك. في نوفمبر ٢٠١٧، تدخلت المملكة العربية السعودية بشكل مباشر في السياسات

اللبنانية. وتحت ضغوط سعودية، أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته من منصبه، وهو ما أغرق المجال السياسي للبلاد في أزمة جديدة مضطربة. كانت الحجة السعودية هي أن حليف إيران في لبنان "حزب الله"، يسيطر على البلاد وأنه لا يجب التساهل مع هذا الأمر. وفي وقت لاحق، تحدى "الحريري" السعودية من خلال تعليق استقالته.

باختصار، أقول إن التناقض في الصراع السوري هو أنه حتى عندما أصبحت التدخلات من جانب القوى الخارجية أكثر حدة، أصبح المسار الفعلي للقتال على الأرض أكثر بساطة. تراجعت قوة "داعش" أو ما يُسمى بـ"الدولة الإسلامية" إلى حد كبير، وخسر التنظيم السيطرة تقريباً على كل المناطق التي استولى عليها منذ عام ٢٠١٤. وقد كانت وحدات حماية الشعب والكردي "روج آفا" هم المستفيد الأساسي، حيث حملوا على عاتقهم مهمة النضال ضد "داعش". وفي هذه الأثناء، كان هناك تقدم كبير في باقي مناطق سوريا ضد القوات المعارضة غير المنتمية إلى "داعش"، من جانب الجيش الحكومي السوري وحلفائه.

من المحتمل أن يفتح هذا الطريق إلى صفقة سلام بين المعارضة السورية والحكومة، شريطة أن يكون كلا الجانبين مستعداً لتقديم التنازلات. باتت المعارضة في الموقف الأضعف على أرض المعركة ومن الناحية الدبلوماسية كذلك، وسيكون عليها أن تقبل ببقاء "الأسد" في السلطة، على الأقل حتى الانتخابات المقبلة المقررة في عام ٢٠٢١. من جانبه، على "الأسد" أن يعرض مشاركة السلطة على بعض أعضاء المعارضة، فيما يشبه حكومة وحدة وطنية.

تدعم روسيا أي تنازلات في هذا الإطار والتوجه، أما احتمالات أن تكون المعارضة مستعدة لدعم مثل هذه الصفقة، فإنها تعتمد على الولايات المتحدة وحلفائها من دول الخليج. قد يفضلون الاستمرار في حرب الاستنزاف ضد "الأسد" بدلاً من الاعتراف علناً بأنهم فشلوا في هدفهم الرئيسي للإطاحة به. دائماً ما يكون الاعتراف بالهزيمة أمراً صعباً.

يواجه الكردي ديناميكية منفصلة، حيث إن مخاوفهم لا تتعلق بمن يحكم في "دمشق"، وإنما ماهية السياسات التي تتبعها الحكومة السورية، أي كانت هوية من يمثل الحكومة. هل تقبل "دمشق" بأن الدستور السوري يحتاج إلى إصلاحات من أجل السماح بدرجة من اللامركزية تسمح بالحكم الذاتي للأقاليم المختلفة للدولة على أسس فيدرالية؟ أوضح "الأسد" بما لا يدع مجالاً للشك، أنه يرغب في استعادة سيادته على كل أنحاء

الدولة، ولكن وزير خارجيته وليد المعلم، تحدث أيضاً عن خيار الحكم الذاتي المحلي. لقد تسبب هذا الأمر في غضب تركيا، وعلى الأرجح لن يلقى قبولاً في إيران أيضاً. هل كان تصريح "المعلم" مجرد ورقة مساومة لدفع الكرد نحو الانسحاب من "الرقعة"؟ هل سيكون لإدارة "ترامب" رد فعل؟ كانت هناك تقارير بالفعل عن أن الولايات المتحدة تنوي قطع مساعداتها لوحدة حماية الشعب الكردية، فهل ستضغط "واشنطن" على وحدات حماية الشعب من أجل إعادة "الرقعة" إلى نظام "الأسد"، أم أنها ستصر على تقديم تنازلات حقيقية من جانب "دمشق" قبل تسليم "الرقعة"؟

أعتذر عن طرح العديد من الأسئلة دون تقديم إجابات حقيقية لها، ولكن علينا أن نكون واقعيين. إن تعقيدات النزاع السوري تجعل التنبؤ بما سيحدث أمراً شبه مستحيل. ليس أمامنا إلا ثلاث حقائق مؤكدة: "داعش" تعرض للهزيمة.. نظام "الأسد" ينتصر في الحرب في قلب سوريا الحضري.. والحقيقة الثالثة المؤكدة هي أنه بالرغم من أن السياق الدولي قد تغير خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، فإن المأساة الإنسانية التي يواجهها السوريون لا تزال قائمة. نزح الملايين من منازلهم، والدمار المادي في القرى والمدن كبير ويصل إلى درجة هائلة.

الحرب على الإرهاب وأزمة اللاجئين في أوروبا

توماس جيفري ميلي – محاضر في علم الاجتماع السياسي بجامعة "كمبريدج"

ألقى الخطاب في المؤتمر الرابع عشر للمفوضية الأوروبية التركية

بروكسل، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧

أود أن أتوجه إليكم بجزيل الشكر لمنحي الفرصة للحديث في هذا المنتدى بشأن تلك القضية بالغة الأهمية، وهي مسألة الحرب على الإرهاب وعلاقتها بأزمة اللاجئين وأزمة القيم الأوروبية كما أود أن أسميها. تحدث أشخاص بالأمس عن حلف شمال الأطلسي "ناتو"، باعتباره مجتمع من القيم. يفضل الاتحاد الأوروبي أن ينظر إلى نفسه على أنه مجتمع من القيم يدعم حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكنني أعتقد أن الأحداث الأخيرة أظهرت وجهها قبيحا لما أصبح عليه المشروع الأوروبي، وما هو الهدف الحقيقي من مشروع "ناتو"، وما معنى أن يناضل الناس من أجل تقرير المصير. إن حق "تقرير المصير"، بالشكل الذي تناضل من أجله الحركة الكردية ببسالة، هو البديل عن الاستبداد والفوضى في الشرق الأوسط، وكذلك للعالم كله، وهو البديل لما يطلق عليه "أوجلان" اسم "الاستبداد الذي أطلقته تناقضات الحداثة الراسمالية".

ولكنني هنا أود التركيز على ما يحدث في أوروبا، لأن ما يحدث في أوروبا يعد حاسماً بشكل كبير بالنسبة لمحنة الكرد في تركيا، ومحنة الكرد في أوروبا.

أول خبر أود الإشارة إليه، وأنا أعتقد أنه مؤشر كبير على ما يجري، هو خبر طعن عمدة إحدى المدن الصغيرة في ألمانيا قبل أقل من شهر. كانت هناك دوافع سياسية وراء عملية طعن العمدة، وكان الدافع هو حقيقة أن هذا العمدة اتخذ موقفاً مؤيداً للاجئين. يأتي هذا في أعقاب النجاح غير المسبوق لليمين الفاشي في ألمانيا في الانتخابات، وهو حدث منعزل تماماً في السياق الأوروبي. ما هو مائل أمامنا هو أن لدينا يميناً قومي متطرف متعصب معادٍ للاجئين، وهذا اليمين ينبعث بقوة في الدانمارك وفرنسا والمجر وبولندا وفنلندا والمجر والسويد واليونان، ناهيك عن ذكر المملكة المتحدة التي أعيش فيها والتي تشهد عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي حالياً، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بوصول دونالد ترامب إلى الرئاسة.

إذا نحن أمام موجة عالمية، وهي موجة انبعاث لليمين الفاشي في قلب تلك المجتمعات التي تقدم نفسها باعتبارها حاملة لواء حقوق الإنسان والديمقراطية. لكن الأزمة هي أن هذا الأمر يمثل مشكلة منهجية، فهي ليست حدثاً منعزلاً، وإنما يحدث في أوروبا وما ورائها، وهي كذلك مرتبطة بمسألتين- سياستان ترسختا بقوة- الأولى هي سياسات النهب البلوتوقراطية، بمعنى أن الأثرياء يتآمرون لتقويض التسوية الطبقية التاريخية التي تميزت بها حقبة ما بعد الحرب في أوروبا، من خلال الجانب الخيري للمشروع الأوروبي الهادف إلى توسيع الحقوق الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، وما إلى ذلك. إذن، نحن أمام حدث تتعرض فيه هذه الصورة الخيرية عن الدول الأوروبية وما تمثله أوروبا، للتقويض من خلال سياسات التقشف النيوليبرالية، أي في الواقع من خلال الأثرياء للصوص.

هذا على جانب.. أما على الجانب الآخر، وبشكل حاسم، فهناك الحرب المستمرة الدائرة على مدار عقدين حتى الآن على الأقل، وهي الحرب على الإرهاب. إنها حرب أوروبية على الإرهاب، وأريد هنا أن أتوسع لأتحدث عن تداعيات المنطق الخفي من الحرب على الإرهاب، وكيف أنها تؤثر على حركة الحرية الكردستانية على وجه الخصوص.

لذا، فيما يتعلق بأزمة اللاجئين، فإن ما نراه هو مؤشرٌ بشكل أساسي إلى الصفقة القذرة بين الاتحاد الأوروبي والرئيس "أردوغان"، وهي صفقة عمرها الآن عام ونصف العام، وهي صفقة قذرة تقوض- من نواحٍ عدة- رواية الاتحاد الأوروبي الذي يحمل جزرة انضمام تركيا إليه ويحثها على التقيد بالمعايير الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان وما إلى ذلك. أعتقد أن هذا تبسيط مفرط للأمور، ولدي المزيد لأقوله بشأن ماهية السجل الحقيقي للاتحاد الأوروبي في ديناميات تركيا.

ولكن مع ذلك، هناك بعض الحقيقة في هذا، وقد انعكس هذا إلى حد كبير، حيث نرى وجود صراع كبير بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ولكن لدى الرئيس "أردوغان" القدرة على ابتزاز الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بهذه المسألة، نظراً إلى المناخ الإيديولوجي السام في أوروبا، وكذلك فكرة أنه لا يمكن أن يكون هناك المزيد من اللاجئين في أوروبا رغم حقيقة أن هناك عددٌ قليل جداً من اللاجئين حول العالم في الدول الغنية بشكل عام، وفي الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. أعتقد أن ٨٥% من اللاجئين حول العالم يعيشون فيما يسمى بـ"الدول النامية". إذاً، ما يعنيه هذا هو أن الدول التي تسببت في الكثير من المشاكل في

المناطق التي يفر منها السكان، وكذلك البلدان التي لديها أكبر قدر من الموارد، ليست لديها رغبة سياسية كبيرة للتعامل مع أزمة اللاجئين.

في الواقع، في لحظة نرى فيها تحولاً سلطوياً حاداً في السياسة التركية، فإن الرئيس التركي "أردوغان" لديه نوعٌ من العصا يمكن أن يستغلها ضد الاتحاد الأوروبي.

إذا، ما الذي تعنيه هذه الصفقة القذرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عملياً؟ هناك خبرٌ آخر تداولته وسائل الإعلام خلال الأسابيع الماضية. هناك أزمة تتعلق بحقوق الإنسان في جزر اليونان، حيث أعربت منظمة "هيومن رايتس ووتش" و ٢٠ منظمة حقوقية أخرى- في الأسبوع الماضي- عن إدانتها لأوضاع حقوق الإنسان في هذه المخيمات المثقلة بالأعباء. تقع مخيمات اللاجئين تلك في قلب أوروبا، وقد اقتبست صحيفة "ذي غارديان" البريطانية قبل أسبوع عن منسقة "هيومن رايتس ووتش"، قولها: "لا تزال هذه المسألة مسألة حياة أو موت. ليس هناك أي عذر على الإطلاق للظروف التي تمر بها الجزر حالياً. الآلاف من الأشخاص يتم دفعهم إلى مرافق مكتظة وغير مؤهلة على الإطلاق. نحن في سباق مع الوقت. سنفقد المزيد من الأرواح هذا الشتاء، ما لم يتم السماح لهؤلاء الأشخاص بالانتقال إلى بطريقة منظمة وطوعية إلى البر الرئيسي".

هذه الوضع الفظيع لحقوق الإنسان يحدث داخل أوروبا فيما يتعلق بالتعامل مع اللاجئين هو جزءٌ لا يتجزأ من هذه الصفقة مع تركيا، وهي مرتبطة بمحاولة إبعاد اللاجئين عن أوروبا بأي ثمن في نهاية المطاف. ما الذي يعنيه إبعاد اللاجئين عن أوروبا؟ هذا يعني أن اللاجئين سيكونون في أي مكان آخر، وفي تركيا أيضاً كما هو واضح، حيث هناك ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ في تركيا.

ما هي أزمة اللاجئين في تركيا؟ أعدت المفوضية الأوروبية تقريراً عن هذا الأمر، أعربت فيه عن قلقها على الأقل- وهو نوع من المداهنة والرياء- بشأن وضع حقوق الإنسان بالنسبة لهؤلاء اللاجئين. تشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي إلى أن واحداً من بين كل ٣ لاجئين في تركيا يعيشون تحت مستوى عتبة البقاء على قيد الحياة. وهذا يعني أن اللاجئين غير قادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك ضوابط صارمة على مدار العامين الأخيرين في تركيا، على الحدود بهدف وقف تدفق اللاجئين إلى تركيا. وقد تسببت هذه الضوابط في تعريض المدنيين الفارين من انتهاكات حقوق الإنسان إلى فظائع أكبر متعلقة بأوضاع حقوق الإنسان، وكذلك إلى مخاطر المعابر غير النظامية وشبكات التهريب.

كذلك، هناك أمر آخر مثير للاهتمام تشير إليه المفوضية الأوروبية، وهو أنه حين نتحدث عن اللاجئين في سوريا، فإننا لا نتحدث عن اللاجئين السوريين في تركيا وحدهم، وإنما هناك أيضاً- خلال العامين الأخيرين- موجات ضخمة من اللاجئين الكرد في تركيا، وهم لاجئون يفرون من منازلهم في جنوب شرق تركيا ومن المناطق الكردية في تركيا، بسبب الحرب التي أطلقتها الدولة التركية على سكانها الكرد. وتشير التقديرات إلى أن ٥٠٠ ألف شخص على الأقل نزحوا. وبطبيعة الحال، يؤثر هذا الأمر أيضاً على اللاجئين السوريين، الذين فروا من حربٍ، ليجدوا أنفسهم محاصرين في حرب أخرى.

إذا، ما نراه هو أن الحرب على الإرهاب- هذه الحرب الكارثية- التي جلبت الكثير من الفوضى إلى الشرق الأوسط، تمتد الآن إلى تركيا وتقوض أيضاً عملية السلام في تركيا، ولها عواقب خطيرة على أوضاع حقوق الإنسان، ليس بالنسبة للسوريين وحدهم، بل أيضاً للضحايا الذين يفرون من إرهاب الدولة، أي إرهاب الدولة التركية ضد مواطنيها.

لقد استمعنا بالفعل إلى التحية الموجهة إلى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين ديميرتاش. دعوني فقط أن أقول لكم المزيد بشأن اضطهاد ومحنة حركة الحرية الكردستانية، ليس فقط في تركيا وإنما في أوروبا أيضاً. ولأننا حين نتحدث عن الاتحاد الأوروبي باعتباره مجتمع من القيم، فإنه علينا ألا ننسى أنه على مدار عقود تعرضت حركة الحرية الكردستانية للاضطهاد في أوروبا أيضاً. هذا الأمر يرتبط بالمنطق الخبيث للحرب على الإرهاب، حيث تجد الحركة الكردية نفسها في قلب هذا المنطق للحرب على الإرهاب، وتجد نفسها ضحية لمنطق الحرب على الإرهاب في أوروبا.

في العام الماضي، وباعتباري عضو في وفد "إمراي"، ذهبت إلى "ستراسبورج" بصحبة أعضاء الوفد الآخرين لمحاولة التدخل وتقديم إفاداتنا وإبلاغ أعضاء مجلس أوروبا بشأن الوضع. أود فقط أن أختتم كلمتي بأن أجعل الجميع يفكر قليلاً بشأن القضايا الأكثر عمقا، حيث إننا عندما نفكر في هذا الأمر، نجد تاريخاً طويلاً ثم نجد ما نشهده يحدث حالياً. وسأوضح فكري في نقطتين.

التاريخ الطويل: في الجانب الخيري من قصة الاتحاد الأوروبي الذي يلوح بالجزرة لضم تركيا إليه بهدف الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، غالباً ما ننسى في الوقت ذاته أن هذه الأمور تحدث منذ التسعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحالي، ولكن في التسعينيات على وجه التحديد، كانت الأسلحة والدبابات الألمانية هي التي تدمر القرى الكردية. وهكذا، فإنه في الوقت نفسه الذي يتحدثون فيه عن حقوق الإنسان ويطالبون

بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان، هناك تاريخٌ طويل من التواطؤ مع إرهاب الدولة الذي تتم ممارسته ضد حركة الحرية الكردستانية.

أريد أن أختتم كلمتي بنقطة بشأن الحدود التي تجعل الاتحاد الأوروبي حبيساً، وتجعل من الصعب بالنسبة إليه أن يتحدث بطريقة قريبة إلى الوضوح الأخلاقي حول ما يحدث في كردستان، وهي نقطة مرتبطة بهذا المنطق الخبيث للحرب على الإرهاب. وبدلاً من ذلك، فإننا نرى خلطاً بين منطق القوة والمنطق الصحيح، ومساواة خاطئة بين مختلف الجماعات، فضلاً عن إخفاء الواقع الحقيقي لإرهاب الدولة. وهذا، حسبما أعتقد، جزءٌ لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والدول "الغربية"، حيث إنهم جميعاً عالقين في هذا النموذج للحرب على الإرهاب، وهو نموذج يرتد على الاتحاد الأوروبي، ويساهم أيضاً في الحرب الدائرة ضد حركة الحرية الكردستانية.

الرقص مع الشيطان

دارنيل ستيفان سامرز - أحد قدامى المحاربين الأمريكيين وناشط مناهض للحرب

ألقى الخطاب في المؤتمر الرابع عشر للمفوضية الأوروبية التركية

بروكسل، ديسمبر ٢٠١٧

مرحباً.. أنا دارنيل ستيفان سامرز، وأنا عضو في منظمة "لواء أوقفوا الحرب" وكذلك "قدامى محاربي فيتنام المناهضين للحرب". نحن نعمل على تنظيم الجنود العاملين والقدامى من كل الجيوش، والذين يعارضون كل الحروب العدوانية وحروب النهب والهيمنة.

إنه ليشرمني أن أكون هنا في هذا الحدث الذي تنظمه قوى في حركة الحرية الكردستانية. باعتباري من ذوي البشرة السوداء، لدي تعاطفٌ أخوي خاص مع المقيهورين من الشعوب الأخرى، وخصوصاً مع الكرد الذين أُخضعوا بوحشية وعنف من قبل قوى "جلاديو" التابعة لحلف "ناتو". أنا نفسي انخرطت مع "جلاديو" حلف الناتو، وهي الشبكة السرية التابعة لحلف شمال الأطلسي.

لن أنسى أبداً الضيافة والترحيب اللذين حصلت عليهما من قبل الناشطين الكرد والأتراك في عام ١٩٨٢، بعد عودتي إلى ألمانيا لزيارة عائلتي، بينما كنت لا أزال متهماً بشكل خاطئ بقتل أحد رجال الشرطة.

من خطابات من سبقوني هنا لإلقاء كلماتهم، يبدو كما لو أن الحركة الكردية والولايات المتحدة أصدقاء. دعونا لا ننسى "جلاديو" حلف الناتو ودور هذه الشبكة السرية التابعة لحلف شمال الأطلسي في القمع وانتهاكات حقوق الإنسان على مدار عقود.

وكما أكد عبدالله أوجلا، فإن: "الشبكة السرية التابعة لحلف الناتو (جلاديو) هي الحاكم الفعلي". وليس هذا وحسب، بل علينا أيضاً ألا ننسى أن تلك الشبكة السرية كانت وراء اختطاف عبدالله أوجلان في كينيا. في عام ١٩٩٩، بعد أن رفضت عدة دول منحه اللجوء السياسي وتعرضه بعد ذلك للاختطاف من قبل "ناتو"، بدأ "أوجلان" يدرك حقيقة أن تركيا ليست هي العدو، بل النظام الرأسمالي العالمي. لقد أدرك أن اعتقاله تم ترتيبه من جانب روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي. وفي هذه الأثناء، لم يكن

للدولة التركية سوى دور ثانوي. وكما يفسر "أوجلان" في المجلد الأول من كتابه "مانيفستو الحضارة"، فإن "الدور الذي أُسند إلى تركيا هو دور الشرطي المبتذل، ودور كلب الحراسة وحارس السجن لكل شعوب الشرق الأوسط، بهدف جعلهم خاضعين للقهر والاستغلال من جانب النظام الرأسمالي".

إن واجبي ومهمتي كأحد قدامى حرب فيتنام، هو أن أنقل للجميع- بعبارات لا لبس فيها- الطبيعة الحقيقية والرعب الذي تمثله الصراعات التي تحرض عليه الولايات المتحدة وحلف الناتو، والمعاناة التي لا تطاق التي فرضها الاثنان بشكل وحشي على البشرية بأكملها. هذه معركة من أجل بقائنا على قيد الحياة على هذا الكوكب، موطننا الوحيد.

هناك اقتباس أود أن أشاركه معكم، وأنا أقتبسه عن الجنرال بالبحرية الأمريكية سميدلي باتلر، وهو جنرال حاز مرتين على "ميدالية الشرف"، التي تُمنح لأشجع المقاتلين:

قضيت ٣٣ عاما وأربعة أشهر في الخدمة العسكرية الفعلية، وخلال تلك الفترة قضيت أغلب وقتي كرجل يتمتع بعضلات كبيرة لحراسة الشركات الكبيرة، أي حارس لـ"وول ستريت" والعاملين في البنوك. باختصار، كنت بمثابة شخص يعمل على ابتزاز الآخرين، أو كرجل عصابات لصالح الرأسمالية. لقد ساعدت على جعل المكسيك، وخصوصا "تامبيكو"، آمنة من أجل المصالح النفطية الأمريكية في عام ١٩١٤. لقد ساعدت في جعل هايتي وكوبا مكانا جيدا، حتى يتمكن موظفوا بنك "ناشيونال سيتي" من جمع الضرائب والأموال من هناك. ساعدت في اغتصاب ٦ دول من جمهوريات أمريكا الوسط لصالح "وول ستريت". ساعدت على تطهير نيكاراغوا لصالح البنك الدولي للإسكان التابع لمؤسسة "براون برازرز" منذ عام ١٩٠٢ وحتى ١٩١٢. أدخلت الضوء إلى جمهورية الدومينيكان لصالح مصانع السكر الأمريكية في ١٩١٦. ساعدت على جعل هندوراس مكانا مناسباً لشركات الفاكهة الأمريكية في ١٩٠٣. وفي الصين في عام ١٩٢٧، ساعدت في التأكيد للسلطات الصينية أن شركة "ستاندرد أويل" النفطية الأمريكية غادرت أراضيها إلى غير رجعة. وحين أنظر إلى الوراء، ربما أكون قد منحت "آل كابون" بعض التلميحات. كان أفضل

ما يمكن أن يفعله هو أن يجعل مضربه يعمل في ٣ مناطق، أما أنا فعملت في ٣ قارات.

كانت كلمات جنرال البحرية الأمريكية "سيمدي" قوية وخطيرة. تخبرنا تلك الكلمات بالحقيقة التي لا يريد البعض أن يسمعها. وهذا يترك لنا خيارين، إما أن نتصرف وفقا لهذه الحقائق أو نتجاهل الحقيقة المؤلمة. كانت رسالة الجنرال "سيمدي" واضحة بالنسبة لي. لا يجب على أي شخص أن يتعاون مع مثل هذه الحكومة. أنت تضع إيمانك بقضيتك على المحك حين تقترن بهم. لا يمكن أن نثق بهم، وقد أظهروا هذا مرارا وتكرارا عبر التاريخ.

كان الجنرال "سيمدي" يتحدث عن وقائع حدث بعضها منذ أكثر من ١٠٠ عام. وبالانتقال سريعا إلى يومنا هذا، فإننا نشهد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة "كركوك" الغنية بالنفط، واحتمالات استغلال الموارد المعدنية الضخمة الأخرى في المنطقة وخارجها. إن الاستعماريين في حاجة إلى المواد الخام حتى تتمكن آلاتهم من العمل للحفاظ على أسلوب حياتهم. الفائز يحصل على كل شيء. علينا أن نذكر هذا بينما نواصل طريقنا.

لدى الجيش الأمريكي تاريخ طويل من الانتقادات الداخلية من صفوفه، ويناضلون بجد ضد السياسات الوطنية والخارجية للولايات المتحدة. هذا هو ما يحدث حاليا، وأنا فخور بالقول إنني أنتمي إلى هذه المجموعة من الجنود والقدامى. يمكنني القول دون تحفظ إنني أمثل مشاعر ومصالح أولئك الذين يخدمون في الجيش، وكذلك قدامى المحاربين بالطبع. ابتداءً من مجزرة "ماي لاي" في فيتنام وحتى معتقل "أبوغريب" في العراق، كان الجنود هم أول من فضح جرائم آلة الحرب الأمريكية، وهي الجرائم التي وصلت إلى حد القتل والتعذيب الوحشي واغتصاب السجناء وكذلك الجنود من زملائهم.

وصلت أعداد المنشقين والفارين من العسكرية الأمريكية إلى عشرات الآلاف وفي تزايد مستمر. من منا يريد أن يموت من أجل قضية إجرامية وغير عادلة؟ "الحرب على الإرهاب" ما هي إلا مهزلة. التحالف يضم في صفوفه أعضاء يرهبون مواطنيهم بشكل يومي، ويحرمونهم من حقوقهم الأساسية. لقد تم تحريف الرواية التاريخية منذ البداية لتبرير عمليات القتل الجماعي والاغتصاب والنهب والسلب. وكما يمكننا أن نشهد اليوم، فإن معظم الناس في الولايات المتحدة وفي العالم الغربي، لديهم وعي مشوه وطفولي ومعيب وغير صحيح تجاه التاريخ العالمي، بسبب هذا التحريف.

هذا الظرف يضعنا في موقف معيب تماما حين نحاول فهم عالم اليوم ومشاكله. وإذا أضفنا إلى ذلك شبّح احتكار وسائل الإعلام، فإنه ستكون لدينا الوصفة المناسبة للتلاعب والخداع على نطاق أوسع.

لقد اندلعت حرب فيتنام في وقت شهد الكثير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة وخارجها. كانت المدن الأمريكية تحترق بنار التمرد واليأس، ولا تزال تلك الظروف موجودة حتى وقتنا الراهن. كانت الحركة المناهضة للحرب وحزب الفهد الأسود وحركة "طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي" وحركة المرأة، على قدم وساق، وهناك حركات كثيرة لا يتسع الوقت لذكرها الآن. لقد امتدت حركات التحرر الوطني إلى أنحاء العالم، وواجه سادة الاستعمار الأوروبي تحدّي يتحدث عن التغيير الجوهري. لقد كانت تلك الفترة مثيرة، وكنت أمر بها في وقتها الفعلي، حيث كان العالم بأكمله غاضب يُدين الإبادة الجماعية للشعب الفيتنامي.

كان الوقوف معا ضد الإمبريالية الأمريكية على الصعيد الدولي هو نقطة الاتفاق. ولكن مع استمرار الحرب، بدأ الكثير من الجنود الأمريكيين في التعرف على أكاذيبهم وبدأوا في التمرد عليها. قُتل أكثر من ألف ضابط وضابط صف على أيدي جنودهم خلال حرب فيتنام، وهي حقيقة لا يعرفها أو يتحدث عنها الكثيرون. وبالتأكيد هناك سببه وجيه لذلك، فهم لا يريدون أن يعرف المجندون الجدد خيانتهم واستهتارهم الكامل بحياة الإنسان وحيواتهم على وجه الخصوص. يريدون ألا يسجلنا التاريخ، ولكنهم لا يستطيعون. يريدون إسكاتنا، ولكننا كثيرون جداً وأقوياء جداً. نحن هناك لنتشارك في وجهات نظرنا ونُدلي بإفاداتنا.

السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: أين نحن اليوم في معركتنا ضد الاستعمارية الأمريكية والحرب المستدامة والتهديد المستمر بالكوارث بكل أنواعها. إن الخيانة هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية. يجب أن يدرك كل من له عين ومصلحة هذا الأمر. وإذا لم تدركوا هذا، فأنتم في ورطة.

سألني أحد الأصدقاء قبل بضعة أسابيع سؤالاً صعباً: "ما هي البدائل الأخرى المطروحة للتعاون مع الائتلاف الأمريكي في معركة كوباني؟". بالنسبة لي، فإن أي تعاون مع اللصوص والقتلة ليس خياراً مطروحاً من الأساس، ولكن يبدو أن قلة قد تجد مسوغات لتبرير التعاون مع عصابة المجرمين الأمريكية. ما الذي يمكن أن يكون أسوأ من معرفة أنك ستتعرض للخيانة وتدرك أنه ليس بيدك حيلة تجاه الأمر، ولكنك رغم ذلك ترضخ

للخداع؟ والأسوأ من ذلك هو عدم معرفة أن خيانتك هي أمرٌ حتمي، وأنها ستحدث وأنه ليس لديك أي فكرة عن الأزمة الوشيكة، وليس لديك أي فكرة عما يجب أن تفعله. أنت تتجاهل التاريخ فقط. في النهاية، أنت تنظر إلى المشكلة من قاع زجاجة المياه الغازية، ولذلك، فإن كل شيء مشوهٌ وغير واضح.

لقد وُلدت في "ديترويت" بولاية "ميتشيغان" الأمريكية عام ١٩٤٧. طفلٌ من ذوي البشرة السوداء في مجتمع عنصري بكل ما تحمله الكلمة من معنى. الحديث عن الأمر قد يبدو من زمن طويل نسبياً، ولكنه بالنسبة لي يبدو وكأنه كان بالأمس. نشأتُ في مجتمع يحتقري. نشأتُ في مجتمع يمتلئ بالكراهية والنفاق.. مجتمع لم يقدر أو يقبل قيمتي باعتباري إنسان، لمجرد أن لونَ بشرتي مختلف. لم يشعر الجميعُ بهذا، النظام هو من منح الحياة لتلك المحنة المروعة. هذه الظروف إما أنها ستدمرك حرفياً- وقد دمرت الكثيرين بالفعل- أو أنها ستلهمك للقتال لإنهاء البؤس ونظام القمع.

لدينا في الولايات المتحدة مصطلح "المانح الهندي"، وهو مصطلح يعني حرفياً أن تمنح بيد وتستعيد ما منحته باليد الأخرى. سمعتُ هذا المصطلح للمرة الأولى حين كنت طفلاً، وقد كان جزءاً من حصيتي اللغوية والمفرداتية. استخدمت أنا، وبعض زملائي الصغار، هذا المصطلح الديني. وقد كان هذا المصطلح جزءاً من الثقافة، فقد سمعناه في أحد الأفلام عن رعاة البقر وعلى شاشات التلفاز، حين كنا نشاهد الرجال ذوي البشرة البيضاء يصورون أنفسهم على أنهم منقذين صالحين وهم يذبحون الشعوب الأصلية من أجل خير الإنسانية. هذه هي الطريقة التي قُدم الأمر بها. وعلمنا أن ننظر بتمعن.. إذا لم يف أحدٌ بكلمته وسرق من أصدقائه، فإنه سيكون "مانحاً هندياً". لم نكن نعرف هذا آنذاك، ولكن لم يمضِ وقتٌ طويل قبل أن نعلم، من خلال تجاربنا الشخصية، أن "المانح الهندي" هو الحكومة الأمريكية.

تحتضن الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ٢٥% من سجناء العالم، والغالبية منهم من أصحاب البشرة الملونة، حيث يقبع في السجون الأمريكية حوالي ١.٥ مليون من ذوي البشرة السوداء و ٦٠٠ ألف من اللاتينيين و ٢٠٠ ألف من أصحاب البشرة البيضاء، بحسب التعداد الأخير. هذه الأعداد تمثل على الأقل ٢٥% من إجمالي عدد السجناء في العالم، في حين أن الولايات المتحدة تمثل ٥% فقط من سكان العالم. كيف يمكن أن يكون هذا ممكناً؟ تتصدر الولايات المتحدة دوماً العالم في عدد القتلى بالأسلحة سنوياً. يتعرض حوالي ١٠٠ ألف شخص للقتل أو الإصابة الخطيرة نتيجة هذا الوضع. إن الولايات

المتحدة هي مجتمع دائم الحرب مع نفسه. ولذلك، فإنه ليس من العجب أن ينتشر هذا الوضع في بقية أنحاء العالم، ليرتك من ورائه الموت والدمار. من الناحية المنطقية، تستهلك الولايات المتحدة نصف موارد العالم من أجل الحفاظ على القوة الطائشة. وأنا أذكر هذه الحقائق لكي أمهد لفهم طبيعة الكيان الذي يقدم ويعلن نفسه كمُدافع وقائد لـ"العالم الحر"، وهو أمر أبعد ما يكون عن الحقيقة.

إذاً، ما الدور الذي يلعبونه؟ من المثير للاهتمام أن نلاحظ التحليلات التي ينشرها البعض في وسائل الإعلام الغربية. على سبيل المثال، كتب ترودي روين وهي كاتبة رأي نقابية: "يمكن أن يطارد الخائن سجله في التخلي عن حلفائه، والحديث هنا عن الولايات المتحدة. لذلك، فإن الوقت المناسب للتعامل فيه واشنطن مع القضية الكردية هو الوقت الراهن. يحلم الكرد العراقيون بالاستقلال، وقد أقر الاستفتاء الكردي هذا الأمر، ولكن هذا الحلم وصل إلى نقطة تحطم فيها. وهذا الأسبوع، استعادت حكومة بغداد العدائية السيطرة على مدينة كركوك النفطية من القوات الكردية، إلى جانب مناطق أخرى متنازع عليها بين الجانبين. والأهم، هو كيفية تعامل واشنطن مع القضية الكردية في المستقبل، سواء في سوريا أو العراق، حيث كان المقاتلون الكرد حلفاء فاعلين إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم (داعش)... ومع ذلك، فإن الإشارات الصادرة عن واشنطن تشير إلى اهتمام ضئيل بمصير الكرد بمجرد أن تنتهي الحاجة إلى مقاتليهم".

تتحكم النظرة العالمية لـ"روين" في الطريقة التي تصيغ بها وجهة نظرها، وهي تقترح بوضوح أن تكون الولايات المتحدة وسيطا نزيها في أي حوار بين "الكرد" والحكومة العراقية. هذا أمر يثير الغضب، وكما قال "مالكولم إكس" ذات مرة، فإن "المرء لا يأخذ قضيته ليعرضها على المجرم، بل إنه يأخذ المجرم ليقدمه إلى المحكمة".

مع ذلك، هناك حقيقة واحدة لا يمكن دحضها. لقد تعرض الشعب الكردي للخيانة من كل الأطراف. هل كانت الخيانة عن قصد أو غير قصد؟ لن يحدث هذا فارقاً، حيث أن الضرر قد حدث بالفعل. ما نمرّ به هو لحظة حاسمة من نواح عدة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بعض القوى تريد أن تصطف إلى جانب النظام المجنون الذي يحكم البيت الأبيض. إن القيادة التي تحكم البيت الأبيض لا يمكن التنبؤ بتحركاتها، كما أن لديها رئيساً أحمق عنصرياً فاشياً متحيزاً ضد النساء ومهووس بالحرب. أعاد الرئيس "ترامب" مؤخراً نشر تغريدة من حساب "بريطانيا أولاً"، وهي مستنقع يميني فاشي متطرف. أخبروني: "ما

الذي يدور في ذهن ترامب؟ ما هي رسالته؟". احذروا.. الأمر مثير للاشمئزاز، ففي كل يوم يشحذون سلاحهم.

إن الحجة القائلة بأن "عدو عدوي هو صديقي"، هي حجة معقدة، ففي بداية حرب الخليج، ذكرت الولايات المتحدة بشكل واضح أن تكلفة النزاع سيتم دفعها من النفط المنهوب في المنطقة المصادرة: "سنهاجمكم.. والضحايا سيدفعون مقابل ذلك".

من بإمكانه أن يشكك في معاناة شعوب العراق وأفغانستان، وكذلك الموت والدمار و"الأضرار الجانبية" كما توصف كنوع من الحُبث؟ لم أنس كل هذا، وعليكم أيضاً ألا تنسوا هذا. كانت الولايات المتحدة دوماً هي من تقرير من يحيا ومن يموت في أنحاء العالم. يتفخرون ويتباهون بشبكتهم العسكرية العالمية، التي تسمح لهم بضرب أي مكان على وجه الأرض بسهولة نسبية. بالتأكيد هناك حدود لقوتهم، ولكن ما لديهم من قوة تمثل تهديداً دائماً لأي إمكانية للسلام العالمي وتهديد مطلق لنجاة الإنسانية وبقاء على قيد الحياة على هذا الكوكب. بالتأكيد ليدعم حلفاء يساعدونهم ويحرضونهم، ولكن الولايات المتحدة هي من تقود المجموعة بأكملها.

ليس هناك الكثير من النقاش بين حركة "السلام ومناهضة الحرب" والمنظمات السياسية التي تناضل من أجل حقها في الاعتراف بها كشعب له وطن. كيف تتوافق كل تلك النضالات مع روح حركة "السلام ومناهضة الحرب"؟ هناك من يحرضنا ضد بعضنا البعض، ونحن نحذر من ذلك. إن مجموعة "لواء وقف الحرب" تدعو الجنود إلى "الرفض والمقاومة والتمرد". إن حركة "السلام ومناهضة الحرب" تعارض بفعالية خطط الحرب التي يعدها تحالف الولايات المتحدة وحلف "ناتو"، الذين يدعون أمام العالم أنهم جديرون بالثقة وأنهم حلفاء مسؤولون لبعض نضالات التحرر. تلك القوى تقاتل من أجل تقرير المصير، وهي قضية نبيلة، ولكنها ليست على لائحة خطط حلفائهم.

من بإمكانه أن ينكر حقهم في العيش بسلام دون خوف من الحرب والاضطهاد والاستغلال، وأن يكون لهم الحق في تقرير مستقبلهم العادل؟ ومع ذلك، فإن حلفاءهم من حلف "ناتو" والولايات المتحدة، هم أنفسهم من وضعهم في ذلك الموقف في المقام الأول. هذا هو التناقض بعينه.

قد يتبنى المرء حججاً مختلفة لتبرير دعمهم الرقص مع الشيطان، ولكن تلك الحجج ليست مقنعة. ستدفع للشيطان عاجلاً أم آجلاً، وهذا هو الخيار الوحيد المتاح

أمامك إذا تعاملت معهم، ودائماً ما يدفع الفاتورة دماءً شخص ما. هذه هي المخاطر المرتبطة بهذا النوع من الاتفاقات. دائماً ما تؤدي رقصة الموت دون أن تدري ما يحمله المستقبل لك.

لقد لعبت موسيقا "الهييب هوب" دوراً كبيراً في ثقافتنا على مستوى العالم. وبالنسبة للعديد من الفنانين، فإنها منصة يمكنهم من خلالها الكشف عن أمراض المجتمع، وتقديم الحلول وإلهام وتنوير الناس وانتقاد الخطأ والتفكير والدعوة إلى التحرك. سأختتم كلمتي بمقطع من أغنية، يقول: "حين يريد الشيطان أن يرقصَ معك.. من الأفضل أن ترفض، لأن الرقصَ مع الشيطان قد يدومُ إلى الأبد".

رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب والمنافع المتوقعة

ملاحظات تم إعدادها لصالح المؤتمر الرابع عشر للمفوضية الأوروبية التركية

مايكل إم. جانتر - باحث وأمين عام المفوضية الأوروبية التركية

جامعة "تينيسي" التكنولوجية

بروكسل، ٧ ديسمبر ٢٠١٧

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الرئاسية في عام ٢٠١٦: "أنا من أشد المعجبين بالقوات الكردية. في نفس الوقت، أعتقد أن لدينا علاقات ناجحة للغاية مع تركيا على الأرجح. وسيكون من الرائع إذا استطعنا جمع الطرفين سوياً". كان لجوء الولايات المتحدة إلى العمل مع الكرد في سوريا تحركٌ ذكي للغاية، ولكنه كان تكتيكياً على المدى القصير. من الناحية الاستراتيجية، وعلى المدى الطويل، تسببت الولايات المتحدة بتحركاتها هذا في إبعاد تركيا التي تعد حليفاً مهماً للولايات المتحدة في حلف "ناتو". وهكذا، كما أشار "ترامب"، فإن الولايات المتحدة في حاجة إلى استراتيجية للتوفيق بين تركيا والكرد. ولكن هذا الأمر صعب جداً، حيث إن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري/وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، هي أحد أصدقاء حزب العمال الكردستاني. بدت الولايات المتحدة كما لو أنها تناقش العالم، من خلال مزاعمها بأن قوات سوريا الديمقراطية ليست وحدات حماية الشعب الكردية، حيث إن قوات سوريا الديمقراطية أكبر وأوسع نطاقاً. وبالتأكيد، بدت تركيا منافقة هي الأخرى بالنظر إلى دعمها السابق لتنظيم "داعش".

إذا، ما الذي يمكن أن تفعله الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا والكرد من أجل توفيق الرؤى، والتوفيق بين تركيا والكرد في "بي.كا.كا" و"ب.ي.د"؟ تظهر محادثات أوصلو بين تركيا وحزب العمال الكردستاني منذ عام ٢٠٠٨ وحتى مايو ٢٠١١، إلى جانب الانفتاح والانغلاق الكردي بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، ووقف إطلاق النار منذ عام ٢٠١٣ وحتى يوليو ٢٠١٥ - على الرغم من أنه لم ينجح في نهاية المطاف - تظهر أنه ليس من المستحيل الجمع بين الطرفين. في الواقع، خلال وقف إطلاق النار بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، صنفت مجلة "تايم" الأسبوعية الأمريكية في عددها الصادر في ٢٩ أبريل ٢٠١٣، "أوجلان" الغامض على أنه واحد من بين "أكثر ١٠٠ شخصية مؤثرة في العالم"،

ووصفته بأنه "صوت السلام". في السابق، لم يكن ممكناً تصور مثل هذا الثناء تجاه "أوجلان".

من أجل تعزيز مشروع السلام، يجب على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة المنظمات الإرهابية وتشجيع تركيا على القيام بالأمر ذاته. قبل كل شيء، فإن الهدف من إدراج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحزب العمال الكردستاني على لائحة التنظيمات الإرهابية، هو إرضاء لتركيا. بمجرد أن تدرك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كيف أن هذا الأمر يمنع السلام، سيكون لديهما حافز لرفع اسم حزب العمال الكردستاني من اللائحة وتشجيع تركيا على القيام بالأمر نفسه، وذلك من أجل مصلحتها الخاصة وإعادة إحياء عملية السلام. في النهاية، لا يتفاوض المرء عادة مع إرهابيين أو يتوقع أن يفعل هذا الأمر بجدية حينما يطلق على الطرف الآخر صفة الإرهابي. في كثير من الأحيان، يستخدم مصطلح "إرهابي" بشكل أساسي لأسباب سياسية لوصف الخصم بأنه غير حاصل على الشرعية، وهذا هو السبب في هذه الحالة. على سبيل المثال، وصفت الولايات المتحدة على مدار أكثر من ربع قرن نيلسون مانديلا وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي على أنهم إرهابيين. في الواقع، على الرغم من أن الولايات المتحدة تصنف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، فإنها لا تزال تدعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري التابع لحزب العمال الكردستاني، في حربه ضد تنظيم "داعش" في سوريا، وقد عملت "واشنطن" أيضاً بشكل مباشر مع حزب العمال الكردستاني في منطقة "سنجار" في العراق ضد "داعش" من أجل إنقاذ الإيزيديين في صيف عام ٢٠١٤. في الماضي، أدرجت الولايات المتحدة فيدل كاسترو في كوبا، ومجاهدي خلق، وحتى "بارزاني" و"طالباني"، على لائحة الإرهاب، لأسباب سياسية بعينها. من جديد، الطبيعة السياسية لاستخدام مصطلح "الإرهابي" واضحة جداً.

إن رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب سيعمل على تشجيع تركيا وكذلك "بي.كا.كا" على استئناف مفاوضات السلام، والتي إذا ما نجحت ستعمل على تخفيف المشاكل السياسية الاجتماعية الاقتصادية الأمنية التي طال أمدها في تركيا. وبمجرد أن يتم رفع اسم "بي.كا.كا" من لائحة الإرهاب، فإن كلا الجانبين سيكونان أمام تحدٍ لتولي عبء المفاوضات بشكل أكثر جدية ومسؤولية. ومع ذلك، فإنه في حال عدم نجاح المفاوضات، يمكن إعادة إدراج "بي.كا.كا" على لائحة الإرهاب.

ما الخطأ الذي جرى خلال وقف إطلاق النار السابق؟ حين فاز حزب الشعوب الديمقراطي بـ ١٣% من الأصوات في انتخابات البرلمان التركي التي جرت في ٧ يونيو ٢٠١٥، ساهم هذا الفوز في حرمان حزب "أردوغان" من الأغلبية الحاكمة الجديدة. وقد أدرك "أردوغان"، على المدى القصير على الأقل، أن بإمكانه استعادة أغلبيته من خلال الانقلاب على الكرد والتقارب إلى القوميين المتطرفين في تركيا. وهنا، يتحمل زعيم حزب الشعوب الديمقراطي "دميرتاش" اللوم جزئياً على ما حدث، لأنه حرّض "أردوغان" دون داعٍ، من خلال إعلان أن حزب الشعوب الديمقراطي لن يسمح لـ "أردوغان" بتحقيق طموحاته في الصلاحيات الرئاسية الواسعة. إذا استعدنا الأحداث، كان من الأفضل ألا يقول زعيم حزب الشعوب الديمقراطي هذا، ولكن بدلاً من ذلك كان عليه أن يعمل مع "أردوغان" بينما كان يعزز سلطته. وبدلاً من ذلك، نظر "أردوغان" إلى تصريحات "دميرتاش" على أنها تهديد، وقد ساهمت تلك النظرة في الانقلاب على حزب الشعوب الديمقراطي، وسجن زعيمه وقادته في نهاية المطاف، وكذلك تجدد الحرب ضد حزب العمال الكردستاني.

قد يشجع رفع حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب أيضاً، تركيا على عدم النظر إلى وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي بمثل هذا العداء، لأنه بمجرد أن تبدأ المفاوضات التركية مع "بي.كا.كا" من جديد، فإن تركيا ستكون أيضاً عرضة للتعامل بشكل أكثر سلمية مع وحدات حماية الشعب الصديقة لحزب العمال الكردستاني. قد يساعد هذا أيضاً على تخفيف حدة التوترات التركية الأمريكية بشأن الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب. وبالنسبة للكرد، فإن هذا الأمر سيؤتي ثماره لأن "داعش" تعرض للهزيمة- وبات قريباً من الهزيمة النهائية في سوريا- وعلى الأرجح ستتخلى الولايات المتحدة عن دعمها لـ "روج آفا" وحزب الاتحاد الديمقراطي. على المدى الطويل، تحتاج "روج آفا" وحزب الاتحاد الديمقراطي إلى تفاهات مع تركيا، لأن الولايات المتحدة لن تكون موجودة على الدوام لتقديم المساعدة. ويجب أن يكون التناظر مع ما حدث لحكومة إقليم كردستان واضحاً!

كما ذكرنا من قبل، عملت الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب التي تعد صديقة لحزب العمال الكردستاني، كما أنها عملت مع "بي.كا.كا" نفسه للمساعدة على إنقاذ الإيزيديين في منطقة "سنجار" العراقية، على الرغم من أن الولايات المتحدة تصنف حزب العمال الكردستاني رسمياً كمنظمة إرهابية. وبالتالي، فإن رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب، من شأنه أن يساعد على استئناف مفاوضات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وإضفاء المزيد من الأمل على الآفاق المستقبلية على

المدى الطويل بالنسبة لـ"روج آفا"، وكذلك المساعدة على إنهاء أزمة حلف "ناتو" بين تركيا والولايات المتحدة. سيكون رفع اسم "بي.كا.كا" من لائحة الإرهاب خطوة جريئة ومبتكرة من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وسيكون من شأنها أن تسهم في عملية السلام الكردية التركية.

كيف يمكن أن تستمر تلك المفاوضات الجديدة بين حزب العمال الكردستاني وتركيا؟ في حين يجب الحفاظ على وحدة الأراضي التركية، فإن بعض اللامركزية على نظام الحكم التركي، من شأنها إرضاء الحق الكردي المشروع في الإدارة الذاتية المحلية، أو ما يسميه "بي.كا.كا" بـ"الحكم الذاتي الديمقراطي". يجب الاعتراف بالكرد كشعب له كل الحقوق المشروعة، ويجب أن يكون هذا مكتوباً في الدستور التركي. في الواقع، فإن الإفراط في المركزية في الدولة هو عقبة سعت العديد من الدول الحديثة إلى التكيف معها. لجأت معظم الدول الكبرى إلى اللامركزية في الوقت الحالي، من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة. وقد نجح هذا بشكل فعال في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، وحتى فرنسا وإسبانيا (على الرغم من أن الأزمة الحالية تشمل كتالونيا).

بالتأكيد لن تؤدي تلك البنود الممنوحة إلى الكرد إلى تدمير تركيا، بل إنها ستصبح أقوى من خلال تعزيز ولاء سكانها من الكرد، الذين يعيش الأغلبية منهم في غرب أنقرة بالفعل، وتعتبر إسطنبول أكبر مدينة كردية في العالم. معظم الكرد في تركيا لا يرغبون في الانفصال عن تركيا. ويجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحلف "ناتو" وحكومة إقليم كردستان، في نهاية المطاف، أن يكونوا شهوداً وضامنين لهذه المبادئ الدستورية التركية الجديدة. ومع ذلك، فإن تركيا في الوقت الراهن لا ترغب في الاعتراف بالحقوق الجماعية للكرد، وعلى استعداد لمنح حقوق فردية محدودة مثل اللغة الأم في المدارس وقناة تلفزيونية كردية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة كما حدث في جنوب إفريقيا. وينبغي أيضاً الوضع في الاعتبار وقف دائم للأعمال القتالية والنظر في مصير مقاتلي حزب العمال الكردستاني وبنود تتعلق بالمسألة الأمنية لمرحلة ما بعد النزاع، وكذلك أمور أخرى. وعلى الجانب الآخر، فإن الدعم الأمريكي لتركيا لمحاولة اغتيال القيادي في "بي.كا.كا" جميل باييك، وهي فكرة تم طرحها في صيف ٢٠١٧، ليس فكرة جيدة مُحبذة. من الناحية التاريخية، حافظ حزب العمال الكردستاني على سياسة ثابتة في النأي إلى حد ما عن

استخدام العنف ضد الأطراف الثالثة، وبالتأكيد ستنتهي تلك السياسة تماماً إذا ما ساعدت الولايات المتحدة في اغتيال "باييك".

في الوقت الحالي، تدعم وزارة الخارجية الأمريكية تركيا بشكل أساسي للحفاظ على إبقاء حليفها في "ناتو" ضمن الحلف، في حين أن وزارة الدفاع الأمريكية تدعم إلى حد كبير وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا. وأنا، أعتبر داعماً للكرد نظراً إلى الأسباب المعروفة جيداً بشأن الديمقراطية والعدالة وحق تقرير المصير، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن كتاباتي أيضاً تشهد على دفاعي عن تركيا. وكما قال السفير الأمريكي الأسبق لدى تركيا والعراق جيمس إف. جيفري، فإن "تربينا على دفاعي عن تركيا". ومع ذلك، فكما قال الرئيس "ترامب" أيضاً: "يجب أن نجلب الأتراك والكرد ليعملاً معاً". وبقدر صعوبة الأمر، فقد اقترحت عدة وسائل لبدء هذه العملية من خلال رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب.

تعزير السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الرقة: آفاق المنطقة والكرد

جلسة نقاش خلال المؤتمر الرابع عشر للمفوضية الأوروبية التركية

البرلمان الأوروبي، بروكسل، ٧ ديسمبر ٢٠١٧

عضو البرلمان الأوروبي تاكيش هادجيورجيو، المجموعة الكونفيدرالية اليسار الأوروبي الموحد، الخُضر اليساريين في الشمال (مدير الجلسة): يعتقد من ليسوا على اطلاع واسع بهذه القضية- وربما هم سُدَّج أيضا في هذا الشأن- أنه على الكرد أن يطلقوا حملة جديدة باعتبارهم كرد من تركيا ومن إيران ومن العراق ومن سوريا، بحيث تكون حركة جديدة نحو إقامة دولة واحدة، لأننا نعلم جميعا أن الانقسامات العميقة تضرب الكرد حاليا. لدى الكرد في العراق وجهاتُ نظر مختلفة بشأن مستقبلهم تختلف عن وجهات نظر الكرد في تركيا، كما أن وجهات نظر الكرد في إيران بشأن مستقبلهم مختلفة عن وجهات نظر الكرد في سوريا. هل هناك احتمال لهذه الحركة الجديدة التي- في رأيي- ستخلق مناخاً وروحاً مطلوبين لجمع تلك القوى بهدف السعي نحو مستقبل أفضل لهم جميعاً؟

هذا هو السؤال الأول، أما السؤال الثاني فهو، هل تعتقدون أن هناك مراكز أبحاث في الولايات المتحدة تؤمن بتقسيم تركيا، تحديداً تجاه فكرة إقامة دولة جديدة للكرد داخل تركيا أو بدونها أو خارجها؟ أعتقد أنه في بعض الأحيان يكون الأمريكيان، وأنا هنا أقصد الحكومة الأمريكية وليس من في الحكم حالياً فقط وإنما من سبقوهم أيضاً، أعتقد أنهم لا يعملون على فكرة تقسيم تركيا، ولكنني أعتقد رغم ذلك أنهم سيرحبون بمثل هذا التطور.

مايكل جانتر: حسناً، لا أعلم ما إذا كنت قد فهمت السؤال بشكل كامل أم لا، ولكن بشأن فكرة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبيرة، ولدينا- كما تعلم من خلال هذا النقاش- مجموعة واسعة من الآراء المختلفة بين الأمريكيين، لذلك قد تكون هناك مراكز أبحاث ترغب في تقسيم تركيا. ولكن من خلال ملاحظاتي على مراكز الأبحاث الرئيسية التي تعاملت معها مؤخراً في "واشنطن"، وهم كثيرون، أقول: أولاً، لم أر أي مؤشر أبداً على الرغبة في تقسيم تركيا. المشكلة التي تعاني منها مراكز الأبحاث في "واشنطن"، بحسب ما سمعنا من ديفيد فيليبس بالأمس، هي أنه

هناك شعور عميق بالخيانة في الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالدعم التركي الذي قدمته السلطات التركية إلى "داعش" في السنوات الماضية.

هناك أيضاً ما لم يذكره "فيليبس"، وهو حقيقة الانزعاج العميق الذي يعتري الجيس الأمريكي والسلطات السياسية، هو كشف صحيفة "صباح" التركية- وهي واحدة من الصحف القلائل التي لا تزال تصدر- عن مواقع التمرکزات الأمريكية العسكرية في شمال سوريا، والتي يفترض بها أنها سرية، وهو ما يعرض تلك التمرکزات إلى احتمالات وقوع هجمات من جانب الأعداء، وقد يتسبب حتى في سقوط قتلى من الأمريكيين. الشعب الأمريكي يقول: أي نوع من الحلفاء هذا؟

كما أن تركيا بالتأكيد عضو في حلف "ناتو"، فما هو نوع الحليف الذي يشتري معداته العسكرية من روسيا، في حين أن كل معدات "ناتو" يفترض بها أن تكون متوافقة ومتكاملة بين الحلفاء داخل الحلف؟ إذا، ما رأيته داخل مراكز الأبحاث الأمريكية هو حالة من الإحباط العميق في أفضل الأحوال، وربما حالة يأس تجاه ما فعلته تركيا، وهناك بعض المناقشات حول طرد تركيا من "ناتو". لست متأكداً من إمكانية أو كيفية فعل ذلك. لا أعتقد أن "ناتو" لديه إجراءات يمكن اتباعها لطرد أحد أعضائه. ولكن على أي حال، تلك هي انطباعاتي عن المسألة.

توماس جيفري ميلي: حسناً، أنا لست خبيراً فيما يتعلق بالرأي داخل مراكز الأبحاث الأمريكية، ولكنني أعتقد أن هناك قلقاً بشأن مستقبل تركيا، وقد سمعناه بالأمس هنا من جانب أشخاص أكثر تقارباً مع مؤسسات السياسة الخارجية. أعتقد أن هذا يعود في نهاية المطاف إلى القرار، الذي اتخذته "أردوغان" في عام ٢٠٠٢، حين قرر أنه ليس بإمكان الولايات المتحدة استخدام القواعد التركية في غزوها غير القانوني والإجرامي للعراق. لذا، أعتقد أن بعض المخاوف بشأن تركيا مرتبطة بهذا النوع من الأسئلة، والتي أعتقد أنها مهمة ولا يجب أن نغفل عنها. ليست جميع الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى معارضة تركيا شرعية أو عادلة، حتى برغم حقيقة أن حركة الحرية الكردستانية تتعرض لقمع وحشي من جانب السلطات التركية.

لكن، فيما يتعلق بمسألة كردستان الموحدة، أعتقد أننا هنا لكي نتحدث عن بديل للاستبداد والفوضى في الشرق الأوسط. وأعتقد أنه من المهم التأكيد على بعض الأمور بشأن رؤية عبدالله أوجلان لما يمكن أن يعنيه "تقرير المصير الكردي" في القرن الحادي والعشرين، على غرار نموذج الكونفيدرالية الديمقراطية. أعتقد أن "أوجلان" سيدخل

التاريخ باعتباره قدم إسهام مهم جداً لإعادة التفكير في ما يمكن أن يعنيه "تقرير المصير" في القرن الحادي والعشرين، وإعادة صياغته.

لماذا الكرد تحديداً؟ لماذا يشكلون محور أغلب هذه المناقشات؟ لماذا هم الطرف الذي يتلقى عنف هائل من جانب الدولة؟ هذا الأمر له علاقة بوضعهم- من نواحٍ عدة- في تلك الحدود التاريخية غير الشرعية التي رسمتها القوى الاستعمارية في نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد خلص "أوجلان" إلى استنتاج بأن حلم كردستان الكبرى، وحلم دولة كردستان الكبرى القومية، لم يكن سوى مجرد انعكاس- إن جاز التعبير- لنفس عقلية الدولة القومية التي ألحقت الكثير من المعاناة بالكرد.

لذا، فقد أعاد "أوجلان" صياغة معنى "تقرير المصير"، بحيث لا يكون متعلقاً بتغيير الحدود، ولا متعلقاً بمحاولة الحصول على دولة قومية للكرد، وإنما يكون متعلقاً بتحقيق الديمقراطية الجذرية ضد الدولة، وإضفاء الطابع الديمقراطي الجذري على الدولة كلها، ونحن نتوجه نحو شيء يشبه كونفيدرالية الشعوب في الشرق الأوسط، بحيث يحكمون أنفسهم ديمقراطياً بدلاً من التفكير في الأمر على أنه كل مجموعة عرقية في حاجة إلى تأسيس دولة خاصة بها، وبعد ذلك يتم تكرار نفس الفظائع ضد مجموعة أقليات مختلفة على نطاق أضيق إلى حد ما. لذلك، فأنا أعتقد أن إعادة صياغة مفهوم "تقرير المصير" بالطريقة التي تجعله يتوجه بعيداً عن هدف كردستان الكبرى، هو إسهام مهم أقر به الآخرون.

أعتقد أننا أمام أمر مهم، وهو أن الكثيرين لا يفهمون الأمر كما ترون، فمثلاً يتحدث مفوض حقوق الإنسان عن قوى "انفصالية" في تركيا. من المهم أن نفهم أن حركة الحرية الكردستانية، على مدار ما يزيد على عقد، تخلت عن فكرة إقامة دولة كردستان الكبرى القومية أو ما يعنيه تحقيق تقرير المصير باعتبارها هدفاً لها، وهذا يعود إلى أسباب تكتيكية وأيضاً أسباب أوضحناها جيداً باعتبارها مسألة مبدأ.

فيدريك جيردينك (صحفي، هولندا): سؤال يتركب بنتائج الاستفتاء في جنوب كردستان. كانت هناك فروق مهمة جداً بين أجزاء مختلفة، فبعض تلك الأجزاء صوت بـ "نعم" بنسبة ٩٠% والبعض الآخر بنسبة ٨٠%. أتساءل ما إذا كان الكثيرون رفضوا الاستفتاء كنوع من الاحتجاج على العملية بأكملها التي أطلقها الحزب الديمقراطي الكردستاني. وأتساءل أيضاً عن عدد الذين لم يصوتوا أو صوتوا بـ "لا" لأنهم ضد الدولة القومية، وأنهم لا يريدون أن يحدث ذلك في "باشور".

مايكل جانتر: بالنسبة لي، فإن الاستفتاء كان مثيراً للقلق إلى حد ما. أعتقد أن هناك سوء فهم هنا. هذا الاستفتاء لم يكن لإعلان الاستقلال، بل إنه كان نوعاً من إعلان صوت الناس الذين أوصوا بأن تواصل حكومة إقليم كردستان مساعيها في المفاوضات مع "بغداد". لم يكن هذا إعلاناً تاماً للاستقلال. حتى الآن، كان إقليم كردستان، أي الكرد، بدون دولة على مدار ما يزيد على ١٠٠ عام، بعد تأسيس نظام الدول الحديث بعد الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط. وقد قال "بارزاني" تحديداً على مدار السنوات الأربع الماضية، أنه يفكر في الدعوة إلى الاستفتاء.

بصراحة تامة، أعتقد أنه لم تكن حكومة "بغداد" قد وجدت في الاستفتاء عذراً لها، لكنك وجدت سبباً آخر لكي تتدخل. حالياً، صحيح تبين أن الاستفتاء تحول إلى كارثة، ولكن كيف يمكن أن يصبح الكرد مستقلين في أي وقت من الأوقات؟ الكثيرون يقولون: "متى ستمنحونا الاستقلال؟". ساخبركم أمراً ما، لن يمنحكم أحد استقلالكم، بل إن عليكم أن تبحثوا عن استقلالكم بأنفسهم وتحصلوا عليه. أنا نفسي ارتكبت خطأ إلى حد ما وأقر به، حيث إنني اعتقدت أن الوقت كان مناسباً للتحرك نحو الاستقلال.

أما الآن، فقد تبين أن الوقت لم يكن مناسباً، وأن "بارزاني" ارتكب أخطاء فادحة. كانت هذه الأخطاء نابعة من القلب.. ونابعة من الإهمال كذلك. لم يكن هذا النوع من الأخطاء ناتجاً عن خطأ في التفويض، بمعنى أنه لم يكن عليه أن يفكر في الفكرة القذرة للاستقلال. الكرد يستحقون الاستقلال، وسيحصلون عليه. وما حدث هو مجرد نكسة مؤقتة. ولكن، دائماً ما كان الكرد يتسلقون الحفرة ليخرجوا من المأزق، ويعودون من جديد ليسعدونا.

سؤال من أحد الجمهور: سؤالاً موجه إلى السيد مايكل جانتر: أنت تريد أن يتم رفع اسم حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب. ولذلك، سأضرب مثالاً للمقارنة بمنظمة أخرى كانت على لائحة الإرهاب الأمريكية ولكن تم رفعها من الحظر، وهي منظمة "مجاهدي خلق"، والتي كانت قد ارتكبت أعمالاً تضر بالمصالح الأمريكية بشكل مباشر، في حين أن حزب العمال الكردستاني على سبيل المثال، لم يتورط أبداً في أي عمليات اغتيال أو أي شيء آخر ضد الأفراد الأمريكيين في أي مكان. ولكن على الجانب الآخر، لدينا مشكلة الازدواجية على الجانب الآخر من الحدود، حيث إن الأمريكيين يدعمون أصدقاء حزب العمال الكردستاني، بحسب المصطلح الذي وصفت أنت به الوضع. إذا، كيف يمكننا معالجة الوضع؟ كيف يمكنك أن تعمل مع الولايات المتحدة لكي تجعلها ترفع اسم حزب

العمال الكردستاني من لائحة التنظيمات الإرهابية لأنه إذا فعلت الولايات المتحدة ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سيتبعها على الفور؟

مايكل جانتر: فيما يتعلق برفع اسم التنظيمات الإرهابية، أعتقد أنه يجب أن تجري العملية تبعاً واحدة تلو الأخرى. لست مؤهلاً للحديث عن إرهاب مجاهدي خلق، ولكنني أعتقد أن وجهة نظري في هذا الشأن صحيحة، وهي أن الولايات المتحدة استخدمت تلك القائمة مراراً وتكراراً لأسباب سياسية ضيقة وليس لأسباب مشروعة. وقد سمعنا ذلك اليوم، فالإرهابي بالنسبة لشخص هو مقاتل من أجل الحرية بالنسبة لشخص آخر. ليس هناك تعريف للإرهاب، وإنما هو مصطلح دعائي سياسي استخدم مراراً - وليس دائماً لأننا نتفق على الإرهاب في حالة "داعش". هناك حالات عديدة كان مصطلح "الإرهاب" فيما هو مصطلح سياسي ضيق يستخدم لأسباب دعائية سياسية. وأعتقد إلى حد كبير أن هذا الوضع ينطبق على حزب العمال الكردستاني. بكل بساطة، أنا أقترح أنه إذا كنا حقاً نرغب في إعادة إطلاق مفاوضات سلام جادة مرة أخرى، فإن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هي رفع اسم "بي.كا.كا" من لائحة الإرهاب. أعتقد أنه على الولايات المتحدة أن تكون في الطليعة، لأنه إذا ما أزالنا الولايات المتحدة اسم الحزب من لائحة الإرهاب، فإن تركيا ستصبح أكثر شجاعة لاتخاذ الإجراء نفسه. إذا انتظرنا أن تقوم تركيا بذلك أولاً، فإننا سننتظر إلى الأبد.

دارنيل ستيفن سامرز: أود أن أعلق على النقاط التي أدلى بها البروفيسور جانتر. بالتأكيد هناك تعريف للإرهاب، والطريقة التي أفسر بها البيان الذي ألقينته، تبدو وكأنها باب خلفي للولايات المتحدة. أنا أفترض أنك لن تصنف الولايات المتحدة كتنظيم إرهابي. كما قلت من قبل، أنا أحد قدامى الحرب الفيتنامية، وبالتأكيد ما حدث في فيتنام وما أشرت إليه وتحدثت عنه على وجه الخصوص، يمثل نوعاً من الإرهاب في كل الأحوال. أنا، بالإضافة إلى عدد كبير من قدامى الحرب الفيتنامية، تقدمنا بطلب للتعويض عن تعرضنا لـ "العامل البرتقالي" (العامل البرتقالي أو عامل أورانج هو الاسم الحركي لمبيد أعشاب ونازع ورق الشجر الذي كان يستخدمه الجيش الأمريكي أثناء حرب فيتنام كجزء من برنامج الحرب السامة). لم يكتفوا برش العامل البرتقالي على أوراق النباتات، والهدف ظاهرياً هو كشف طرق الإمداد الخاصة بالعدو المزعوم، بل إنهم قاموا بنثرها علينا نحن أيضاً، دون علمنا. سأقرأ عليكم تعريف الإرهاب: "استخدام العنف والتهديدات بهدف الترهيب أو الإخضاع، وخصوصاً للأغراض السياسية". هناك تعريف عملي للإرهاب، ولا يمكن لأحد أن يقول إنه ليس لدينا تعريف للإرهاب أو أنه ليس بإمكاننا تعريف الإرهاب. أنا أعني أن

هذا التعريف موجود بالفعل في حصيلتنا اللغوية العامة وفي قاموسنا اللغوي وفي مقالاتنا وفي كل مكان. نحن نتحدث عن الحرب على الإرهاب، ما هو هذا؟ قد تتفقون أو تختلفون معي، ولكن الولايات المتحدة هي أكبر تنظيم إرهابي على وجه هذا الكوكب، وفي تاريخ هذا الكوكب. لقد ارتكبت جرائم هائلة منذ نشأتها. العبودية هي نوع من أنواع الإرهاب. الإبادة الجماعية نوع من أنواع الإرهاب. الحرب هي إرهاب.. والاستغلال إرهاب.. والقائمة لا تنتهي. لن نسمح لهم بأن يجدوا مهرباً لهم من الباب الخلفي، لأنه يبدو أن هذا هو المفهوم الأساسي لبيانك الذي أدليت به. وأتمنى منك أن توضح الأمر.

مايكل جانتر: باختصار شديد، هذا المؤتمر يتحدث عن الكرد وليس الولايات المتحدة، وبالتأكيد لا يتحدث عن حرب فيتنام. لذلك، لن أخوض في هذا الأمر. وأنا أعتقد أن الفيلم الوثائقي الذي أعده "كين بيرنز" عن حرب فيتنام كان رائعاً، وهو يظهر جانبي القصة. لا شك أن دولتي ارتكبت العديد من الخطايا في الماضي. ولكن حين ننظر بشكل عام إلى تاريخ الولايات المتحدة على مدار ما يزيد على ٢٠٠ عام، فأنا لا أعتقد أن هناك قوة أفضل منها تعمل لصالح حقوق الإنسان والإنسانية والنزاهة في العالم، ولن أراجع عما قلته بكل تأكيد.

سؤال من أحد الحاضرين: بالحديث عن توحيد الكرد، علينا أن نعمل على جمع الكرد جميعاً سوياً. ولكننا ذكرنا أنه حين نقاتل الإرهاب يكون الكل سوياً ومتساوين، ولم نر أي عمليات إرهابية في المنطقة الكردية. وسؤالي هو: أنا أتفق مع أحد المتحدثين الذي ذكر أننا نرقص مع الشيطان. الولايات المتحدة تدعم الكرد السوريين، وربما تظهر بعض التعاطف مع صلاح الدين ديميرتاش في تركيا، ولكنها على الجانب الآخر تستهدف حزب العمال الكردستاني. علينا ألا نرقص مع الشيطان.. هذا هو ما أعتقد.

توماس جيفري ميلي: أيمكنني أن أقول شيئاً فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتحدثون بشأن الوحدة بين الكرد؟ أولى الخطوات الملموسة لتحقيق هذا الأمر، هو أن يتم رفع الحصار الوحشي المفروض على "روج آفا"، والذي -على حد علمي- لا تزال حكومة إقليم كردستان مستمرة فيه. إذا، فإن القبول المجرد لدعوات الوحدة بين الأمة الكردية هو شيء، ولكن الوضع على الأرض شيء آخر، حيث إننا هنا نتحدث عن البدائل الديمقراطية، وعلينا أن نسأل أنفسنا: ما السبب الذي يدفع حكومة إقليم كردستان إلى عدم التصرف بطريقة ديمقراطية؟ الأمر يتعلق إلى حد كبير بالطريقة التي باتوا منخرطين بها في الحداثة الرأسمالية. أنا أعتقد أنه من المهم أن نحافظ على رؤية "أوجلان" لما يجب أن يكون عليه

البديل الديمقراطي، وحين يصبح الحديث متعلقا بكيفية تنظيم العمل من أجل تحقيق إقامة دولة كردية، فإننا حينها نكون نتحدث بطريقة تتعارض مع جوهر فكرة "أوجلان" عن الديمقراطية باعتبارها بديل للحدثة الرأسمالية، ونحن في حاجة إلى بديل ديمقراطي يتجاوز ما يسميه "أوجلان" بـ"القومية الإقطاعية".

سؤال من أحد الحاضرين: في الواقع، كان دافعي لطلب الوقت لطرح سؤال هو تعليق أدلى به السيد "جانتر" بشأن ما كان من الممكن أن يحدث إذا اختار "دميرتاش" التعاون أو العمل مع "أردوغان". سيظل هذا السؤال مفتوحا بلا إجابة، ولكنه دفعني إلى التساؤل عما إذا كان هناك أي احتمال لأن يتخيل الكرد مستقبلاً لهم في الأجزاء الأربعة من كردستان، وحتى في تركيا، من خلال إيجاد شريك للعمل معه. السؤال ذو شقين: أولاً، هل يمكننا أن نتصور وضعاً يعود فيه "أردوغان" إلى مسار الديمقراطية مرة أخرى وأن يتحول إلى شريك قانوني يعمل مع الكرد، نظراً إلى الآفاق المحيطة بالمنطقة؟ وإن لم يكن الأمر ممكناً، فإلى أي وجه يمكن أن يتحول الكرد؟ بمعنى، من يمكن أن نتوقع أن يعمل معه الكرد في الشرق الأوسط، بهدف تأسيس السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط؟

جوناثان ستيل: فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي على "دميرتاش" أن يعمل مع "أردوغان" أم لا، أعتقد أنني أختلف بشكل طفيف مع البروفيسور "جانتر" حول توقيت هذا الأمر، لأن معاهدة "دولمة بهجة"- بحسب ما فهمت- انهارت في فبراير/شباط ٢٠١٥، أي قبل أربعة أشهر من انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، التي قلت إنها كانت السبب في تحول "أردوغان" ضد حزب الشعوب الديمقراطي. أعتقد أن "أردوغان" انقلب على عملية السلام قبل الانتخابات بفترة طويلة، قبلها بأربعة أشهر. ربما كان يشعر بالقلق من أن حزب الشعوب الديمقراطي كان ينمو بقوة وقد يؤدي بشكل جيد في الانتخابات، وهذا ممكن بالطبع. لذلك، قد يكون هناك صلة محتملة بين ما حدث وبين الانتخابات، ولكن تسلسل الأحداث كان مختلفاً بعض الشيء عن الطريقة التي وُصف بها. كيف يمكن تغيير هذا الوضع؟ لا أدري.

أعتقد أيضاً أن "دميرتاش" أدلى فعلاً ببعض التصريحات الاستفزازية بعد الفوز بنسبة ١٣% من الأصوات في يونيو ٢٠١٢، وربما كان من الأفضل أن يكون أكثر دبلوماسية ويقول إنه سيعمل مع "أردوغان" بطريقة ما، ولكنه لم يتفق مع فكرة الرئاسة الاستبدادية وكان معارضاً لفكرة الاستفتاء. إذاً، هناك فروق دقيقة بين الدبلوماسية واللباقة التي كان من الممكن أن يستخدمها بشكل أفضل. ولكن، الفكرة الأساسية- بحسب ما أعتقد- هو أن

"أردوغان" كان قد قرر لأسباب عدة أن يتوقف عن السعي من أجل السلام، وأعتقد أنه رأى أنها لن تكون مثمرة من وجهة نظره.

من من الممكن أن يعمل مع الكرد؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال. عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم، وقد سبق أن أظهروا مبادرة رائعة ومثال وطاقة رائعة، في خلق هذا النظام الديمقراطي الكونفيدرالي في "روج آفا"، وهم يحاولون أن يطبقوا النظام نفسه في جنوب شرق تركيا، حين كانوا قادرين على فعل ذلك قبل أن يتزايد القمع ضدهم. أعتقد أنه يجب أن يعتمد الكرد على أنفسهم بالأساس، وقد فعلوا هذا بشكل أكثر فاعلية من غيرهم من الأقليات الصغيرة حول العالم.

توماس جيفري ميلي: هل بإمكانني أن أضيف شيئاً فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين حزب الشعوب الديمقراطي والانعطف الاستبدادي في تركيا؟ أعتقد أنه سيكون من المريع بالنسبة لحزب الشعوب الديمقراطي أن يتواطأ مع هذا التحول الاستبدادي في تركيا، لأن الأمر لا يتعلق بالكرد وحدهم، بل إنه يتعلق بالسياسة.. سياسات اليسار في مواجهة سياسات اليمين. إن مستقبل المشروع الكردي، مشروع حركة الحرية الكردستانية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الحرية في تركيا، ومستقبل الحرية في الشرق الأوسط بشكل عام، ويجب أن تكون هناك تحالفات وائتلافات مع اليسار التركي والعربي وإعادة تنشيطه، على غرار ما فعل حزب الشعوب الديمقراطي ببسالة.

السؤال الأخير من "راهيلا غوبتا": هذا سؤال مطروح أمام الجميع. لدي سؤال تأملي إلى حد ما بشأن مستقبل سوريا. "الأسد" يريد تأكيد سيادته على كامل أنحاء البلاد، ومن المحتمل أن يلجأ إلى شن هجوم على الفيدرالية الديمقراطية في شمال سوريا أو "روج آفا"، وقد فهمت من المحادثات غير الرسمية مع أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي أنهم مستعدون لخوض التحدي وقتال "الأسد". إن حدث هذا، هل من المحتمل أن تتدخل الولايات المتحدة؟ لأنه دائماً ما كان هدفهم هو التخلص من "الأسد"، ولكنهم لم يكونوا حلفاء يمكن الاعتماد عليهم على الأرض إلى درجة أنهم تخلوا عن هذا الهدف وأن روسيا بات لها اليد العليا في المعركة. لكن، هل من المحتمل أننا قد نكون في الطريق إلى مرحلة أخرى أكثر خطورة من الحرب في سوريا؟

مايكل جانتر: حسناً، باختصار شديد.. كانت سوريا حرباً وأعدة يقاتل فيها الجميع ضد بعضهم البعض، ولذلك فإن كل شيء ممكن. ما قلتيه صحيح: الولايات المتحدة ترغب في التخلص من الأسد، ولكن لا أعتقد أن هذا هو هدف "ترامب" الأول. أعتقد أن

النفوذ الإيراني أيضاً قد يكون من الأسباب التي تجعل الوضع أكثر احتمالاً لأن يزيد الانخراط الأمريكي في سوريا. الإيرانيون باتوا أصحاب نفوذ قوي في سوريا في الوقت الراهن، وقد قالت الولايات المتحدة- و"ترامب" أيضاً بشكل متكرر- إنها تنوي معارضة الوجود الإيراني في سوريا. "ترامب" لا يتحدث باللهجة نفسها عند الحديث عن "الأسد". وهناك أيضاً إسرائيل التي لن تتساهل أبداً مع وجود قوات إيرانية على الحدود الإسرائيلية. لذلك، فإن أي شيء محتمل في سوريا، ولكن أعتقد أن الوضع الإيراني هو الأمر الفوري الذي قد يستدعي المزيد من الانخراط من جانب روسيا وتركيا والولايات المتحدة، حيث إن تركيا أيضاً تعارض الوجود الإيراني. ولذلك، نعم.. كل شيء ممكن.

جوناثان ستيل: كنت في "دمشق" في سبتمبر الماضي، قبل ثلاثة أشهر، وقد أخبرني سمير سليمان نائب رئيس الإدارة السياسية للجيش السوري، أن "سوريا لا تعترف بالقوات الكردية"، وقد كان شديد الرفض لهذا الأمر، وقال: "ليس لدينا أي تنسيق معهم. ولكنهم موجودون والولايات المتحدة تدعمهم". ولذلك، فإن التلميحات التي فهمتها من كلامه هي أن الجيش السوري لن يدخل في مواجهة مع الكرد، لأن الولايات المتحدة تدعمهم. كذلك، التقيت بثينة شعبان وهي مسؤولة أخرى في نظام "الأسد"، وقالت: "هذه القوى الصغيرة- وهو نوع من الإهانة تجاه وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة- لا تعبّر عن رأي كل الكرد في سوريا. هناك ملايين من المواطنين الكرد الأحرار في سوريا، ويريدون الوحدة مع سوريا، ويريدون وحدة أراضي وسلامة وسيادة الأراضي السورية". الواقع هو أن الخطاب العام معادٍ لوحدة حماية الشعب، ولكن الحقيقة هي أن الحكومة السورية لن تدخل في مواجهة في الوقت الراهن معها. كذلك، لا أعتقد أن روسيا ستسمح للحكومة السورية بالدخول في هذه المواجهة. صحيح أن روسيا لا تتخذ القرارات نفسها، وهناك حالات عدة لم يفعل فيها "الأسد" ما كانت روسيا تريده منه، كما أننا لا نعرف بعد ما إذا كان سيقبل أي نوع من الحلول السياسية التي تحظى بالتأييد الروسي أم لا. ولكنني أعتقد، في مثل تلك المسائل العسكرية الكبيرة، أن روسيا قادرة على ممارسة حق الرفض بشكل كامل فيما يتعلق بتحويل القوة العسكرية بالكامل لاستهداف وحدات حماية الشعب.

جوناثان سباير (مدير مركز روين للبحوث في الشؤون الدولية، مدير الجلسة الثانية): أعتقد أن القضية الرئيسية هنا بالتأكيد هي ما ذكرته "راهيلا"، من وجهة نظري على الأقل، وقد قضت هي فترة طويلة في "روج آفا". القضية هي: ما الذي سيحدث الآن، سنكون أمام مفترق طرق عندما تنتهي الحرب ضد "داعش"، وسواء انسحبت الولايات المتحدة من سوريا أم لا. عندئذ، إذا ما غادرت الولايات المتحدة، فإن السؤال سيكون:

هل سيكون "الأسد" ضد القوات الكردية التي ستصبح بلا دعم جوي هذه المرة؟ بدون الدعم الجوي، سيكون من الصعب حتى على تلك القوات الشجاعة والقوية أن تواجه من يهاجمها بالقوات الجوية.

الخاتمة

جهاد حمي

يتناول هذا الكتابُ بشكل أساسي، كما يوحي عنوانه، القضية الكردية في تركيا. يقدم هذا الكتابُ انعكاساً عميقاً للأبعاد الاجتماعية التاريخية والاقتصادية والنظامية العالمية التي برزت من خلالها القضية الكردية للمرة الأولى وتطورت من خلالها أيضاً فيما بعد. إن أي نهج يتجاهل تلك الأبعاد في البحث عن حل للقضية الكردية، سوف يزيد من حدتها ويدخل بها إلى طريق مسدود بدلاً من أن يوفر حلولاً حقيقية.

نتج هذا الكتاب عن وفد السلام الدولي الذي نظّمته المفوضية الأوروبية التركية. وقد تألف ذلك الوفد من ١٠ أعضاء من أوروبا وأمريكا الشمالية، ومن بينهم أعضاء في البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا وأكاديميين وصحافيين، زاروا جميعاً تركيا مرتين و"ستراسبورج" مرتين، في الفترة ما بين ٢٠١٦ و ٢٠١٧. لقد تطلع ذلك الوفدُ إلى المساعدة في إحياء عملية السلام من خلال البحث عن سبل إعادة إطلاق تلك العملية ومن خلال إنهاء العزلة المفروضة على قائد حركة الحرية الكردستانية عبدالله أوجلان. وفي هذا السياق، تقدم الوفدُ في عام ٢٠١٦ إلى وزير العدل التركي بطلب للقاء "أوجلان" الذي يتعرض للاحتجاز في على جزيرة "إمرالي" في ظروف غير آدمية وعُزلة تامة، لمدة ١٩ عاماً حتى الآن. يلعب "أوجلان" دوراً حاسماً في عملية السلام، ولكن لسوء الحظ، لم يكن هناك استجابة لمطالب الوفد. خلال زيارتهم إلى تركيا، التقى الوفد بممثلين عن حركة الحرية الكردستانية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمحامين والأكاديميين والصحافيين وممثلين عن كل منظمات المجتمع المدني في ديار بكر وإسطنبول. ومن خلال ذلك، جمع الوفدُ معلومات قيمة بشأن عملية السلام التي استمرت منذ عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥. ومن خلال لقاء عدد كبير من الأشخاص في ديار بكر، كان الوفد شاهداً على إفادات عديدة تتعلق بعام ونصف العام من التجارب التي مروا بها مع الاعتداءات العسكرية والحصار والانتهاكات الهائلة للحقوق المدنية وانتهاكات حقوق الإنسان، بعد انتهاء عملية السلام. وإصراراً على محاولة إيجاد فرصة سانحة لتحقيق السلام، حاول الوفد أيضاً زيارة الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، المسجون حالياً بصورة غير قانونية في "إدرين"، وقد قوبل هذا الطلب بالرفض أيضاً.

كُتب هذا الكتابُ من قبل أكاديميين وسياسيين ومحامين وطلاب ونشطاء دوليين، وجميعهم كانوا جزءاً من الوفود التي تسعى إلى إعادة استئناف عملية السلام بين حركة الحرية الكردستانية والدولة الكردية. ويقدم هذا الكتاب وجهات نظر غنية ومتنوعة وجذابة ومثيرة للإعجاب وشاملة، بهدف إلقاء الضوء على القضية الكردية والنزاع الدائر في تركيا.

مشاكل هيكلية تعيق الديمقراطية والسلام في تركيا

يرتبط وجود القضية الكردية بشكل وثيق بالأسس الهيكلية المتجذرة تاريخياً للدولة التركية، والتي تخنق أي محاولة لإرساء الديمقراطية والسلام في تركيا. وقد عززت تلك الهياكل التاريخية من تركيا الحديثة، وتحديدًا عززت من القومية التركية والدولة القومية المركزية، ولا تزال هذه الهياكل التاريخية تطاردنا حتى اليوم. إن المجازر وعمليات الإبادة الجماعية- الإبادة الجماعية ضد الأرمن ضمن عدة فئات وانتهاكات أخرى- التي ابتلي بها تاريخ تركيا الحديثة، يرجع سببها بشكل مباشر إلى تلك الهياكل الكامنة. وإضافة إلى ذلك، كان دور القوى العظمى، وتحديدًا الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، مثيراً للفرقة في تلك المسألة، وأدى إلى منع التحرك نحو الديمقراطية والاستقرار في تركيا، حيث إنهما يحافظان على مصالحهما من خلال التكتيك الاستعماري القديم "فرق تسد".

كانت حركة الشباب الأتراك وجمعية الاتحاد والترقي هي من قادت إيديولوجية القومية التركية وظهور الدولة القومية في تركيا خلال فترة انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وكانت الشخصيات القيادية للشباب الأتراك ومؤسسي الجمهورية، هم مجموعة من المفكرين وضباط الجيش الذين تعلموا في الجامعات الأوروبية، وفي فرنسا على وجه الخصوص. تمكنت تلك الشخصيات من فرض النموذج المركزي للدولة القومية الفرنسية، المدعوم بالعلمانية والفلسفة الوضعية، على تركيا. ومن الجدير بالذكر أن هذا النموذج صنعته الطبقة العليا، أي النخب المسيطرة على الدولة، وتم تطبيقه من خلال العنف أو السياسات التربوية التي تمت السيطرة عليها. ولهذا، فإن ذلك النموذج هو نموذج مصطنع لدولة غريبة على النسيج الغني والمتنوع والأشكال التقليدية للمجتمع في تركيا. وعلاوة على ذلك، صاغت الدولة التحول إلى الرأسمالية وخلقت طبقة برجوازية تابعة. وقد تغلغلت القومية التركية ومعاداة الأجانب

والإقصاء والرأسمالية في فكر ومؤسسات الجمهورية الأولى التي قادها مصطفى كمال أتاتورك.

منذ أن تأسست، استهدفت الأمة التركية المركزية الإسلام واعتبرته رجعيا وبشكل تهديدا للعلمانية. وقد لاحقت أيضا اليساريين والشيوعيين، وأطلقت عليهم وصف "المخربين"، وبعد ذلك استهدفت الكرد على وجه التحديد وأطلقت عليه لقب "الانفصاليين". إن الهدف من وراء كل هذا كان الاحتكار المطلق للحياة الاجتماعية تحت لواء الدولة التركية شديدة المركزية والبيروقراطية والمتجانسة. وهكذا، حظرت الدولة الكمالية الحزب الشيوعي وقتلت قاداته خلال حرب الاستقلال في عام ١٩٢١، وسحقت ثورة الشيخ سعيد في عام ١٩٢٥، واركتبت مجزرة ديرسيم في ١٩٣٨. لم يستطع اتباع نظام الانتخابات متعددة الأحزاب عام ١٩٤٦ في دفع تركيا نحو الديمقراطية الحقيقية، حيث إن هذا التحول لم يغير من البنية الأساسية للدولة، وهي الدولتية المركزية القومية والقومية التركية. بداية من الستينيات، عززت سلسلة من الانقلابات الإرث الكمالي وعملت على حمايته ضد تهديدات التحركات الإصلاحية الديمقراطية. وفي أعقاب الانقلاب الأول في عام ١٩٦٠، تمت صياغة دستور جديد نتجت عنه الجمهورية الثانية. ومع ذلك، فكما كان الحال في الجمهورية الأولى، استمر إنكار الحقوق الكردية.

انخرطت الجمهورية التركية في النظام الرأسمالي العالمي تحت هيمنة الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وباعتبارها عضوا في حلف "ناتو" وحليفا للولايات المتحدة، عززت الدولة التركية من اضطهادها الشديد والاعتقالات الجماعية للجماعات اليسارية. وقد أسفرت تأثيرات الرأسمالية وسياسات التصنيع والاقتصاد السياسي، عن أزمة اقتصادية للشعبين الكردي والتركي على جانب، وقمع وحشي وتهديدات اجتماعية سياسية شكلت تهديدات بالإبادة على جانب آخر، وهو ما أثار انتفاضات هائلة من اليسار ومن جانب الشعب الكردي. وقد عززت موجة حركات التحرر الوطني والصراعات الطبقيّة التي حدثت خلال السنوات نفسها، من هذه الانتفاضات.

وفي هذا السياق، ظهر تمرد حزب العمال الكردستاني ضد الاضطهاد التركي. ومنذ عام ١٩٨٤، انخرط حزب العمال الكردستاني في نزاع مسلح مع الدولة التركية، نتج عنه ما يزيد على ٤٠ ألف قتيل. وقد كانت معظم هذه الوفيات ناتجة عن العقاب الجماعي وسياسات الإرهاب التي انتهجتها الدولة التركية ضد الشعب الكردي. ومنذ ذلك الحين، انغمست تركيا في دوامة من العنف لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

الهياكل نفسها بأشكال مختلفة

بعد الانقلاب الثالث، فتح دستور عام ١٩٨٢ الطريق أمام طبقة من النيولبراليين من رجال الأعمال الذين لم يحملوا نفس النمط الغربي والعلماني المتشدد على غرار أسلافهم الكماليين. وكما يقول "ميلي"، فإن: "بذور المنافسة الإسلامية المستقبلية مع الهيمنة الكاملة كان يتم غرسها في ذلك الوقت^١". في الواقع، ظهر عصر "التركية الخضراء" -وهي عبارة "أوجلان" التي استخدمها لوصف مزيج القومية التركية مع السلطوية الإسلامية التي تسعى إلى الحفاظ على الدولة القومية المركزية التي تتخفى في لباس ديني. لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف "ناتو" هذا النموذج منذ الثمانينيات، بهدف تحقيق أهداف معينة في ذلك الوقت. وكان الهدف الأول هو عرقلة التوسع الروسي، بينما كان الهدف الثاني هو تدمير اليسار، وبالتالي منع مجتمعات الشرق الأوسط من تحقيق الاشتراكية. ويعتبر حزب العدالة والتنمية هو نسل هذه التركية الخضراء.

على الرغم من التنوع الحزبي داخل البرلمان والحكومة، سواء كان حزب الشعب الجمهوري أو حزب الحركة القومية أو حزب العدالة والتنمية، في التاريخ الحديث لتركيا، فإن القومية التركية لا تزال محفوظة بقوة في سياسات الدولة. وقد تعرقلت محاولة جادة للسلام بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية من خلال الديمقراطية في عهد تورغوت أوزال، بفعل العناصر القومية غير الديمقراطية المدعومة من حلف "ناتو" أو "جلاديو"- بحسب ما يسميه "أوجلان"- داخل الدولة التركية. من خلال اغتيال "أوزال"، نجحوا بشكل فعال في القضاء على عملية السلام. ولا تزال الجهود المبذولة لتحقيق السلام وإرساء الديمقراطية، تتعرض للعرقلة بفعل البنى غير الديمقراطية للدولة التركية، ومن خلال عدم رغبتها في الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعب الكردي. هذا يتضمن أيضا عملية السلام التي جرت في ٢٠٠٣، وعملية السلام في أوسلو منذ ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١١، وكذلك عملية السلام الأخيرة منذ عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥. وما دامت الدولة التركية مستمرة في عقليتها الإبادية تجاه الكرد، فإن المقاومة وتصعيد العنف وحمام الدماء ستظل مستمرة.

إن السلام العادل يتطلب تجاوز البنى غير الديمقراطية للدولة القومية التركية المؤسسة على علم واحد وأمة واحدة ولغة واحدة. وعلى النقيض من هذه العقلية القومية المركزية، يقترح "أوجلان" مفهوما لـ"الأمة الديمقراطية" باعتباره نموذجا وحلا يسعى ديمقراطيا إلى منح الحقوق الفردية والجماعية إلى كل الأعراق والديانات، ويسعى أيضا إلى

ضمان المساواة بين الجنسين في تركيا. يمكن لهذا النموذج أن يعمل في إطار الجمهورية الديمقراطية التركية، أو في "جمهورية الثالثة" كما يسميها "أوجلان". لقد وضع "أوجلان" خارطة قد تؤدي إلى هذا الطريق في أحد كتبه "خارطة طريق إلى المفاوضات".

ملاحظة بشأن العنف

إن الدولة التركية القومية، من خلال مؤسساتها المركزية المحككة للسلطة والعسكرية والبيروقراطية، تقن العنف تحت مسمى حماية "الأمن القومي". ومن خلال ذلك، فإنها تسمح لنفسها بسحق أي حركة تهدد البنية الأساسية للدولة القومية التركية.

في مواجهة القمع المطلق وعقيدة الإبادة الجماعية الراسخة بقوة في قلب الدولة التركية، فإن المقاومة والدفاع عن النفس لسوا مجرد خيارا حتميا، بل واجب في الواقع. يجب على الناس أن يسعوا بكل الوسائل الممكنة إلى الدفاع عن وجودها اجتماعيا وثقافيا وسياسيا. وكما قال "أوجلان"، فإن "المجتمعات التي لا تمتلك آلية للدفاع عن النفس تفقد هويتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الديمقراطية وطبيعتها السياسية"^٢.

يُميز الفيلسوف الألماني والمنظر بكلية "فرانكفورت" هيربرت ماركوس، بين نوعين مختلفين من العنف: العنف المؤسسي للنظام القائم وعنف المقاومة. وبحسب ما قال: "كل من هذين الشكّلين له وظائف تتعارض مع الأخرى. هناك عنف القمع وعنف التحرر، أي أنه هناك عنف الدفاع عن الحياة وعنف الهجوم والعدوان". وعلاوة على ذلك، فإن واجب المقاومة بالنسبة لـ"ماركوس"، هو "قوة دافعة في التطور التاريخي للحرية، وهو عنف تحرري محتمل"^٣.

وعلى غرار "ماركوس"، قدمت الفيلسوفة والناشطة والأستاذة الجامعية أنجيلا ديفيس، رؤية ثاقبة حين كانت تنفذ حكما بالسجن في كاليفورنيا بسبب جريمة لم ترتكبها. وقالت "ديفيس"، في مناقشتها لحزب الفهد الأسود وصراعهم مع الحكومة وتفوق العرق الأبيض في الولايات المتحدة، إنه "بما أن العنف يتم ممارسته وأصبح متغلغلا في كل خلية من المجتمع بسبب قوى الدولة، فإن العنف في المقابل يصبح رد فعل لا مفر منه"، على حد قولها.

بسبب الطريقة التي تم تنظيم هذا المجتمع بها، وبسبب العنف الموجود في كل مكان، فإنه علينا أن نتوقع أنه ستكون هناك انفجارات. وسيكون علينا أن نتوقع أن تكون هناك ردود فعل^٤.

وبالمثل، في مخطوطته الأخيرة "اللاهوت الأسود للعنف الإلهي"، يؤكد عالم اللاهوت الأمريكي من أصول إفريقية والذي تدرب في جامعة "شيكاغو" الإكليريكية دونالد

هـ. ماثيوز، أن هناك ثلاثة مبادئ للدفاع الأسود عن النفس كواجب لحماية النفس وكذلك كرد فعل إلهي على الظلم. وهو يحدد تلك المبادئ كما يلي:

١- الدفاع الذاتي: أصحاب البشرة السوداء وُهبوا حقاً إلهياً للدفاع عن النفس.

٢- العنف هو رد فعل إلهي تجاه القمع.

٣- حين لا يكون العنف مجدياً في الحصول على الحرية من القمع، فإن استخدام العنف يصبح مبرراً.

حين سُئل ثيودور أدورنو الذي كان يتمسك بمبدأ المقاومة غير العنيفة عما يجب أن يفعل المرء في ظل الديكتاتورية الفاشية، أجاب: "بالنسبة إلى الفاشية الحقيقية، لا يمكن للمرء إلا أن يستجيب لها بالعنف^٦". وفي نفس السياق، اقتبس "ميلي" عن بوينافينتورا دوروتي الثوري الأناركي في الثورة الإسبانية، في مخطوطة مفصلة عن مسألة العنف:

أجرى بوينافينتورا دوروتي مقابلة صحفية قبل بضعة أشهر من سقوطه في معركة الدفاع عن "مدريد". وقد طرح محاوره سؤالاً جريئاً وقوياً، وهو سؤال نابع على الأرجح من تشاؤم الفكر المتعمد من جانب الصحافي بيير فان باسن. وهو سؤال يعيد التذكير بإشارة بنجامين إلى "الكارثة التي تبقي حطام السفن طافياً". قال "فان باسن": "سوف تجلس على كومة من الأنقاض إذا انتصرت"، لكن الشهيد الثوري دوروتي لاحقه بالقول: "لا نخشى على الإطلاق من الخراب. سنرث الأرض. ليس هناك أدنى شك في ذلك. قد تنفجر البرجوازية وتدمر عالمها الخاص قبل أن تترك هذه المرحلة من التاريخ. نحن نحمل عالماً جديداً، هنا في قلوبنا. هذا العالم ينمو في هذه اللحظة^٧".

ويواصل "ميلي": "حالة الوعي لديه في أرض المعركة عشية استشهاده، أظهرت إشارات السمو إلى عالم الأبدية^٨".

علينا ألا نلقي باللوم بشأن العنف الثوري الذي مارسه عدة جماعات يسارية في الستينيات والسبعينيات، ومارسه حزب العمال الكردستاني منذ الثمانينيات، على تلك الجماعات نفسها، حيث إنها تستند إلى واجب الدفاع عن النفس. وبدلاً من ذلك، علينا أن نسلط الضوء على الأسباب الهيكلية التي أدت إلى العنف، وهي ضرورة سياسية وأخلاقية من أجل العمل على القضاء على تلك الأسباب بطريقة حرة وعقلانية، بهدف التحرك نحو تركيا ديمقراطية.

ما الذي يجعل "أوجلان" مهماً؟

لكي نفهم أهمية "أوجلان"، علينا أن نتجاوز الفردية والاستشراق. تستند الفردية إلى الانفصال الخام للفرد عن المجتمع، وبالتالي تمجيد الفرد على حساب المجتمع، وفي الوقت نفسه إلغاء السياقات التاريخية والاجتماعية التي يولد فيها فرد معين. علاوة على ذلك، يميل المدافعون عن هذا التوجه الإيديولوجي إلى تقويض أهمية الشخصية الكاريزماتية دون محاولة فهم سبب وكيفية أن هذه الشخصية ضرورية للواقع السياسي والاجتماعي للناس.

يميل العديد من اليساريين الغربيين الذين يعانون من الميول الاستشراقية إلى التقليل من قيمة كتابات "أوجلان" أو رفضها، عن وعي أو بدون وعي. ومع ذلك، دعونا لا ننسى أن كتابات "أوجلان" ألهمت الثورة الأكثر ديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، ثورة "روج آفا".

وانطلاقاً من هيمنة الفلسفة الوضعية التي تحصر التحليل في مظهر ضحل، ينتقد الليبراليون وبعض اليساريون في الغرب حركة الحرية الكردستانية بسبب انتشار صور "أوجلان"، بدون إجراء تحليلات عميقة لما تمثله تلك الصور بالنسبة للذاكرة السياسية والاجتماعية للشعب الكردي. وفي الوقت نفسه، فإن حصر فلسفة "أوجلان" في الصور هو مجرد شكل آخر من الظلم ضده.

من خلال التغلب على الإيديولوجيات التي تركز على الرأسمالية والاستعمار، يمكن للمرء أن يدرك أنه لا غنى عن "أوجلان" - باعتباره فيلسوفاً سياسياً وقائداً كردياً - في حل القضية الكردية أو في أي محاولة نحو عملية السلام السياسية. انطلاقاً من إدراك هذا الواقع، تحاول الدولة التركية إقصاء "أوجلان" من أي حل كردي عادل بهدف تفرغ وتجريف الحقوق والمطالب السياسية والثقافية للشعب الكردي. وفي هذا السياق، قال "أوجلان" ذات مرة عن اعتقاله في عام ١٩٩٩: "هم يستهدفون الواقع الاجتماعي الكردي من خلالي". وبالعودة إلى السبعينيات والثمانينيات، في الوقت الذي مر فيه الشعب الكردي بكل أنواع الإقصاء والإنكار من قبل السياسات المنهجية للدولة التركية، فإن حركة الحرية الكردستانية التي كان "أوجلان" يقودها، كانت هي الحل لإنقاذ الهوية الكردية من الاندثار.

ما فعلته حركة الحرية الكردستانية، بقيادة أوجلان، من خلال نضالها وعملها الثوري، هو تأكيد وحفظ وجود الكرد ثقافياً واجتماعياً وسياسياً. وكما قالت هانا آرندت، فإن: "العمل.. بقدر ما ينخرط في تأسيس الكيانات السياسية والحفاظ عليها، فإنه يخلق ظروف لتذكرها، أي، للتاريخ"^٩.

بعبارة أخرى، أصبح "أوجلان" وحركة الحرية الكردستانية بمثابة الذاكرة السياسية والاجتماعية للشعب الكردي المضطهد. وبالتالي، يمكن أن نفهم أن الوجود الكردي في "باكور" على الأقل، مرتبط بحركة الحرية الكردستانية وقائدها الموقر على نطاق واسع، وهو "أوجلان". يمكننا أن نلاحظ ذلك بسهولة من خلال الأدب والفن والموسيقى الكردية. وهكذا، فإن أي حل يقضي "أوجلان" من حل القضية الكردية في "باكور"، يشير إلى إقصاء الذاكرة الاجتماعية والسياسية للكرد. وفي هذه الحالة، تبرز المقاومة وتبدأ الحرب.

وبما أن أي مشروع ثوري هو مشروع تربوي، فقد قضى "أوجلان" أغلب وقته في "باكور" و"روج آفا" في تعليم وبناء الهوية والشخصية الكردية. تركزت تعاليم "أوجلان" على خلق شخصية كردية حرة وقوية مدعومة بالإرادة الحرة وعلى استعداد للانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية. وبعبارات أخرى، كان يسعى إلى خلق شخصية كردية مسيسة إلى حد كبير ونشطة، تناضل من أجل الحصول على الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية بطريقة حرة وعادلة. وعلى أساس يومي، كان "أوجلان" يعلم آلاف الأشخاص في "باكور" و"روج آفا" وجهاً لوجه على مدار عقود. وقد علمهم التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع والتقاليد الثورية، وكذلك التاريخ الخفي للمرأة. وعلمهم أيضاً كيف يصبحوا ثوريين. ولذلك، فإن "أوجلان" ليس قائداً كردياً وحسب، بل أيضاً مفكراً ثورياً ومدرّباً ومعلماً. وبالتوازي مع التزامه بالتعليم، كان كاتباً غزير الإنتاج ألف أكثر من ٤٠ كتاباً. بالنسبة إليه، لا يمكن الفصل بين النظرية والممارسة. كان "أوجلان" يتخيل الأفكار ويضعها في نطاق الممارسة العملية، بينما لم يكن الحبر قد جفّ بعد. يرتبط "أوجلان" بالشعب الكردي بقوة ضاربة في جذورها إلى الأعماق.

من بين الأمور التي حققها "أوجلان"، هو تزويد النساء بالأدوات السياسية والفلسفية لتحويل أنفسهن من مواطنين سلبيين وعاجزين إلى ثوريات ناشطات وأقوياء ومثقفات للغاية. تمكن من القيام بذلك في منطقة لا يزال النظام البطريركي متأصلاً فيها بعمق في كل خلق في المجتمع. وبعد عملية طويلة من تثقيف الشعب الكردي وإعلانه ضرورة "قتل الذكر المهيمن" الذي يمثل الأبوية داخل كل فرد من أفراد المجتمع، تركت

النساء حياتهن المنزلية واشتركن في الحياة العامة والسياسية. وما يثير الاهتمام، هو أنه قبل ظهور حركة الحرية الكردستانية بقيادة "أوجلان"، لم يكن بوسع النساء مغادرة منازلهن بدون إذن الرجال المهيمنين. وفي المجتمع نفسه، وبفضل حركة الحرية الكردستانية وقيادتها، أصبحت النساء ثوريات ومقاتلات ضد فاشية الدولة. وعلى الرغم من أن "أوجلان" قدم الأدوات الفلسفية لتمكين المرأة، فقد قام أيضاً بحماية استقلالهن الذي أدى إلى الثورة. هؤلاء النساء هن اللائي يقدن ثورة "روج آفا"، وهن أيضاً من حررن "الرقعة" التي كانت تُسمى بـ "عاصمة الدولة الإسلامية"، وهن يطبقن ويتبعن إيديولوجية "أوجلان" بهدف حماية وتعزيز حرية المرأة في كل أجزاء المجتمع. هذا يدل على أن المرأة الثورية الكردية لا يمكن اختزالها في "أوجلان" أو أي شخصية خارجية أخرى، بل في تمكينهن الذاتي. إن طريق "أوجلان" إلى الاشتراكية يمرّ عبر قتل الهيمنة الذكورية. وكما يصف "أوجلان" الأمر، فإن "قتل الهيمنة الذكورية هو مبدأ جوهرى لتحقيق الاشتراكية". بالنسبة إليه، فإن قتل الهيمنة الذكورية تعني "قتل الفاشية والديكتاتورية والاستبداد".^{١١} ما يعنيه هذا هو تحول وتطور المجتمع الكردي نحو الحرية، عبر تعزيز حرية المرأة وتدمير النظام الأبوي. ولهذا، تربط النساء الثوريات الكرديان حريتهن دوماً بـ "أوجلان".

حينما كنت أكتب هذه الخاتمة، وصلت إلى نقطة أسعى فيها إلى الكتابة عن دور "أوجلان" في تحرير النساء. جاءت أمي البالغة من العمر ٥٠ عاماً إلى غرفتي، وقد كانت مشغولة في البحث في حقيبتها. سحبت عن غير قصد صورة صفراء لـ "أوجلان" تحمل شعار: "الحرية لـ (أوجلان)". دائماً تحتفظ بتلك الصورة في حقيبتها. كانت أمي لا تعرف القراءة والكتابة، لأن- وفقاً لها- والدها لم يسمح لها بالذهاب إلى المدرسة لأن هذا الأمر كان مخزياً آنذاك. كانت تود لو أنها ذهبت إلى المدرسة، وقضت أياماً طويلة تبكي بعد أن حُرمت من الذهاب.

سألتها: لماذا تحتفين بصورة أوجلان في حقيبتك يا أمي؟

أجابتنى وهي تبتسم: "لأنني أحبه".

فسألتها: "لماذا؟".

فقلت لي: "كانت النساء تخشى الحديث أمام الرجال. ولكن بعد عملية التعليم المكثفة التي خاضتها المرأة في ظل الحركة الكردية، واجهت النساء الرجال بشجاعة وتحدثن بشجاعة. لقد قتل (أوجلان) الخوف داخل المرأة. قتل الضعف والخوف

بداخلنا". بعبارة أخرى، كان لـ"أوجلان" دورٌ أساسي في تحويل النساء من مفعولٍ به إلى فاعل.

بعد اختطاف "أوجلان" واحتجازه في الحبس الانفرادي في جزيرة "إمرالي"، بدأ يقضي معظم وقته في قراءة الكتب السياسية والفلسفية، حيث قرأ ما يزيد على ٣٠٠٠ كتاب في العلوم الاجتماعية والطبيعية، حتى يبقى عاقلاً ولكي يحاول إيجاد حل سلمي للقضية الكردية، ولإرساء الديمقراطية في تركيا أيضاً. في "إمرالي"، على الرغم من المعاملة القاسية واللاإنسانية في السجن، طور "أوجلان" أفكاره حول الطريق نحو الحرية والديمقراطية. في السجن، أجرى نقداً ذاتياً عميقاً، ورفض بعض الأفكار العقائدية والأساسية، مثل الدولة القومية والدولية. وقال في كتابه: "دفاعاً عن الشعب":

إن كنت مذنباً في شيء، فإنني مذنبٌ في حقيقة أنني قبلت ثقافة السلطة والحرب. أصبحت جزءاً منها، حيث إنني كنت مقتنعاً دينياً تقريباً بأننا في حاجة إلى دولة حتى نكون أحراراً، وأنه من أجل هذه الغاية كان علينا أن نخوض الحرب. قلة من الذين يقاتلون من أجل الحرية ومن أجل المقيهورين يمكنهم إنقاذ أنفسهم من هذا المرض. وهكذا، فإنني لم أكن مذنباً فقط في أعين النظام الحاكم، بل أيضاً فيما يتعلق بالنضال من أجل الحرية التي قدمت لها كل ما أمتلك^{١١}.

هناك، توصل "أوجلان" إلى استنتاج مفاده أن الدولة القومية المركزية ليست الحل للقضية الكردية، وبدلاً من ذلك اقترح "الأمة الديمقراطية"، وهو مشروعٌ طوره تحت تأثير المجال البلدية الليبرالية التي وضعها "موراي بوكشين". وباعتبارها رؤية سياسية، فإن الأمة الديمقراطية تقف على النقيض من الدولة القومية. في حين تسعى الدولة القومية المركزية إلى إنشاء أمة مهيمنة واستيعاب جميع الثقافات واللغات من خلال العندسة الاجتماعية والعنف في حالة الضرورة، فإن الأمة الديمقراطية تهدف إلى نشر الأخوة والديمقراطية والسلام والحرية ليس في إطار الحكم السياسي في كردستان فقط، ولكن في جميع أنحاء الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن الأطراف السياسية الفاعلة في إطار الأمة الديمقراطية، تستعيد السياسات الثورية والسلطة من أجل إدارة حياتها من خلال الانخراط في المؤسسات والتجمعات التي يقيمها الناس على المستوى المحلي. هذه التجمعات والبلديات تتحد مع بعضها البعض على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

وبسبب دور "أوجلان" الذي لا غنى عنه في عملية السلام، كانت الأهداف النهائية للوفود هي "مراقبة الوضع السياسي وأوضاع حقوق الإنسان في تركيا، وتسليط الاهتمام على وضع عبدالله أوجلان في سجن إمرالي من خلال طلب الإذن لزيارته"، بهدف المساهمة في "استئناف محادثات السلام"^{١٢}.

فيما يتعلق بالعزلة التامة المفروضة على "أوجلان" خلال انهيار عملية السلام، اعتبرت وفود المفوضية الأوروبية التركية- في هذا الكتاب- أن تلك العزلة كانت "عملاً متعمداً يشكل واحدة من أخطر المكونات للسياسات الإجرامية والاستقطابية التي اتبعتها السلطات التركية ضد حركة الحرية الكردستانية على مدار العام الماضي". وقد شرع الوفد في تفسير السبب الكامل وراء هذا الإجراء، وهو: "لأن أوجلان لا يزال رمزاً للأمة الكردية بالنسبة للكثيرين من الكرد. وبسبب جاذبيته الكاريزماتية، فإن كلماته تحمل ثقلًا كبيراً داخل حركة الحرية الكردستانية. وتمارس تلك الكلمات تأثيراً قوياً على ملامح الفاعلية السياسية في أوساط مؤيديه"^{١٣}.

في خطاب أرسله مكتب القاضي عيسى موسى إلى أعضاء اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب، شدد القاضي "موسى" على الدور الحاسم لـ "أوجلان"، قائلاً:

خلص الوفد الدولي للسلام الذي ترعاه المفوضية الأوروبية التركية، إلى أنه بهدف أن تجري محادثات سلام حقيقية لحل القضية الكردية في تركيا، فإنه يجب إطلاق سراح عبدالله أوجلان الذي يلعب دوراً حاسماً في القضية، بدون أي شروط من محبسه. هذا الأمر سيمكنه من المشاركة في موقعه الطبيعي على طاولة المفاوضات من أجل حل دائم للقضية الكردية في تركيا ولإرساء الديمقراطية في تركيا^{١٤}.

باختصار، يجب أن يكون "أوجلان" هو اللاعب الرئيسي والناشط في أي حل سلمي. وبدونه، فإنه لن يكون هناك حلٌ بسبب الرابط العضوي الذي يجمعه بالشعب الكردي وحركة الحرية الكردستانية. وكذلك، هو من أطلق المشروع التحرري الذي يهدف إلى إرسال الديمقراطية في تركيا وحل القضية الكردية بطريقة حرة وعقلانية. علاوة على ذلك، "أوجلان" وأفكاره لهما تأثيرٌ ومغزى كبير بالنسبة لحركة الحرية الكردستانية. وفي هذا السياق، فإن دوره يعتبر حاسماً ومهماً في دفع حركة الحرية الكردستانية نحو الحرية والديمقراطية، وفي تعزيز قوة الشعب في "تقرير المصير" الذاتي الحقيقي.

المراجع:

١. Thomas Jeffrey Miley, "A history of the Conflict between the Turkish State and the Kurdish Freedom Movement," in Part One of this volume.
٢. Abdullah Öcalan, Democratic Confederalism (International Initiative and Mesopotamian Publishers: Cologne, Neuss, ٢٠١٧) p.٢٦.
٣. herbert Marcuse, "The Problem of Violence and the Radical Opposition," ١٩٦٧. (<http://bit.ly/٢KuEupB>).
٤. Angela Davis, "Talking about Revolution," (Video: ٤:١٧ min), April ١٠, ٢٠١٨, (<http://bit.ly/٢KrBF١٧>).
٥. Donald h. Matthews, A Black Theology of Divine Violence, (PARE: Program Against Racist Education, Kindle Edition, ٢٠١٧) p.٥٥.
٦. Theodor Adorno, "A Conversation with Theodor W. Adorno" Der Spiegel, ١٩٦٩, (<https://bit.ly/٢gX٢٧j٧>).
٧. Thomas Jeffrey Miley, Reflections on Revolution and the Spiral of Violence, (unpublished).
٨. المرجع نفسه.
٩. Hannah Arendt, The Human Condition, (university of Chicago Press: ١٩٩٨) pp.٨–٩.
١٠. PKKOnline.net. (Broken link.) <https://bit.ly/٢yQCAYt>.
١١. Öcalan, In Defense of the People, (٢٠٠٤) p.٢.
١٢. Kariane Westheim, "My Encounter with the Kurdish Movement." In Part Two of this book.
١٣. "State Terror, human Rights Violations, and Authoritarianism in Turkey." In Part Three of this volume.
١٤. Essa Moosa, "Addendum: Letter of request of Judge Moosa to the Minister of Justice Mr. Bekir Bozdag dated ٣ February ٢٠١٦," in "Joint Statement of the First International İmralı Peace Delegation," in Part Three of this volume.

ملاحظات بشأن المشاركين

جانيت بيهل: ألفت عدداً كبيراً من الأعمال عن علم البيئة الاجتماعية والمُنظَر الاجتماعي الشهير موراي بوكشين. بعد الاجتماع في معهد الإيكولوجيا الاجتماعية في ولاية فيرمونت، تعاوننا لمدة عقدين من الزمن لتطوير وشرح علم البيئة الاجتماعية. خلال هذا الوقت، كتبت "بيهل" العديد من الكتب بمفردها أو بالتعاون مع "بوكشين". ومنذ عام ٢٠١١، كتبت في كثير من الأحيان عن "روج آفا" والحركة الكردية في تركيا.

ديلر ديريك: طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع بجامعة "كمبريدج". تستند في أبحاثها عن كردستان إلى مفاهيم مختلفة للحرية في السياسات الكردية المعاصرة، مع التركيز على نضال المرأة ضد البطيركية. تكتب "ديلر" لجمهور دولي بشأن حركة الحرية الكردستانية في مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام.

رادها ديسوزا: عملت كمحامية في المحكمة العليا في "بومباي" وعملت في مهنة التدريس في جامعات أوكلاند وإيكاتو في نيوزيلاند، قبل أن تنتقل إلى جامعة ويستمنستر. "ديسوزا" كاتبة وناقدة ومعلقة بشأن قضايا العالم الثالث وناشطة في مجال العدالة الاجتماعية. حصلت "ديسوزا" على شهادة في القانون من جامعة "مومباي" وحصلت على درجة الدكتوراه في الجغرافيا والقانون من جامعة أوكلاند.

سايمون دابينز: المدير الدولي لمؤسسة "UNITE" في المملكة المتحدة. عمل في اتحاد الإعلام، وشغل منصب الرئيس الدولي لاتحاد نقابات "AMICUS". وهو يعمل الآن على تنسيق أعمال "UNITE" على المستويين الأوروبي والدولي في جميع قطاعاتها.

محمد النعيم: محرر في "The Region" وناشط في حركة تحرر ذوي البشرة السوداء، ويكتب عن التقاليد الراديكالية السوداء، مع التركيز على الأهمية وتاريخ الفكر الاشتراكي الأسود. في عام ٢٠١٧، حصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع السياسي والاقتصادي من جامعة "كمبريدج".

ميرين جوروتشتيغ: سياسية من إقليم الباسيك وعضوة في تنسيقية "بوديموس". عضوة في مجلس الشيوخ الإسباني من مقاطعة "بسكاي" منذ ديسمبر ٢٠١٥، في البرلمان الحادي عشر والثاني عشر. منذ أبريل ٢٠١٦، انخرطت في العمل مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وكذلك أصبحت عضوة في مجموعة اليسار الأوروبي الموحد، بالإضافة إلى حصولها على عضوية كاملة في لجنة المساواة وعدم التمييز.

هافين جونيسر: كاتبة وصحافية كردية وناشطة في مجال حقوق المرأة، وهي المتحدثة الرسمية للمبادرة الدولية "الحرية من أجل أوجلان - السلام من أجل كردستان". وهي مترجمة وناشرة لعدد من أعمال "أوجلان". ومن بين عدة مبادرات، أطلقت "جونيسر" حملة لتوقيع عريضة جمعت من خلالها ١٠.٣ مليون توقيع تدعو إلى "حرية أوجلان".

مايكل م. جانتر: باحث بشأن الكرد في تركيا والعراق. عضو مجلس إدارة مركز الدراسات الأوراسية "AVIM"، وهو محلل مخضرم للأخبار العاجلة في الشرق الأوسط. كتب "جانتر" ما يزيد على ٧٥ مقالة في مجلات علمية، وألف ٩ كتب عن الكرد، من بينهما اثنيان كانا من بين التحليلات الأولى التي تُكتب باللغة الإنجليزية بشأن الاضطرابات الكردية في الشرق الأوسط. حصل على جائزة خدمة حقوق الإنسان الكردية في عام ١٩٩٨.

جهاد حمي: وُلد في "كوباني" عام ١٩٩١. درس الأدب الإنجليزي في جامعة دمشق، لكنه ترك دراسته بسبب الحرب في سوريا. منذ عام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤، عمل مترجماً للإدارة الذاتية الديمقراطية في "كوباني". وهو يقيم حالياً في ألمانيا.

آندريه هانكو: عضو البرلمان الألماني (البوندستاغ)، وهو المتحدث الرسمي للشؤون الأوروبية لحزب اليسار (DIE LINKE). "هانكو" أيضاً عضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وقد عمل نائباً لرئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والتنمية المستدامة، وعضواً في لجنة المراقبة. في أبريل عام ٢٠١٧، كان "هانكو" جزءاً من مهمة عمل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لمراقبة الاستفتاء الدستوري التركي المثير للجدل.

ريمار حيدر: طبيب وناشط في مجال حقوق الإنسان يعيش في "كولونيا" في ألمانيا. هو المتحدث الرسمي للمبادرة الدولية: "الحرية من أجل أوجلان - السلام في كردستان"، وهو ما دفعه إلى ترجمة العديد من الكتب التي ألفها "أوجلان"، وتنظيم مؤتمر ينعقد مرة كل عامين في "هامبورج".

أوغمندور جوناثان: محاضر غير متفرغ في جامعة "آيسلندا" في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٩. منذ عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦، شغل "جوناثان" منصب عضو في البرلمان الأيسلندي، وكان رئيس المجموعة البرلمانية لحركة اليسار الأخضر لمدة ١٠ سنوات. شغل "جوناثان" أيضاً مناصب وزير الصحة والعدل والداخلية في آيسلندا، وكان عضواً في اللجنة الدستورية

والإشرافية في البرلمان الآيسلندي، وكان عضوا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وفي عام ٢٠١٧، أصبح زميلا فخريا للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

القس دونالد هـ. ماثيوز: هو الوزير الميثودي الذي حصل على درجة الدكتوراه من كلية اللاهوت في جامعة "شيكاغو". كتب العديد من الكتب والمقالات والأوراق البحثية، وقام بالتدريس في عدة جامعات ومعاهد دينية، من بينها جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز، وجامعة سانت لويس، وكلية "كولجيت روشستر-كروزير" لللاهوت، وجامعة "بوجيه ساوند". أخرج برنامج الدراسات السوداء في جامعة "ميزوري" في كانساس سيتي.

توماس جيفري ميلي: محاضر في علم الاجتماع السياسي في جامعة "كمبريدج". تتناول أبحاثه الدين والقومية والسياسات ونظرية الديمقراطية التجريبية. كتب على نطاق واسع بشأن ديناميكية الصراع القومي والتسوية في إسبانيا، وبشكل متزايد في تركيا. يركز مشروعه البحثي الحالي على الصراعات المقارنة من أجل تقرير المصير في القرن الحادي والعشرين. وقد شارك في العديد من الوفود إلى تركيا وأجزاء مختلفة من كردستان، بما في ذلك إلى "روج آفا"، وهو عضو في المجلس التنفيذي للمفوضية الأوروبية التركية.

عبدالله أوجلان: مؤسس حزب العمال الكردستاني "بي.كا.كا" وزعيم حركة الحرية الكردستانية. منذ اختطافه واعتقاله في ١٩٩٩، احتُجز في عُرلة تامة في سجن على جزيرة "إمرالي"، حيث كان السجين الوحيد لفترات طويلة هناك، على الرغم من أنه يحرسه مئات الجنود. كتب "أوجلان" بشكل مكثف عن الشرق الأوسط والتاريخ الكردي والسياسة، وغالبا ما يُعرف باسم "مانديلا الكردي". ويعتبر على نطاق واسع الشخصية الرئيسية في الوصول إلى حل سياسي للقضية الكردية.

ديميتريوس روسوبولوس: ناشط سياسي وكاتب وناشر ومتحدث عام. منذ أواخر الخمسينيات، قاد حملات من أجل السلام ومراقبة المجتمع وعدالة الإسكان والحركات الإيكولوجية والحركات المحلية وحركات الديمقراطية التشاركية. وهو أحد مؤسسي دار نشر "بلاك روز بوكس" والمعهد الدولي للإيكولوجيا الاجتماعية الذي يتخذ من أوروبا مقرا له، بالإضافة إلى عدد من المنظمات السياسية والفكرية الأخرى. ويقيم "روسوبولوس" حاليا في حي "ميلتون بارك" في "مونتريل"، "كيبك"، كندا.

الأب جو ريان: كاهن كاثوليكي من أبرشية ويستمنستر بالمملكة المتحدة، وعلى مدار السنوات العشر الماضية، شغل منصب رئيس لجنة وستمنستر للعدالة والسلام. وقد

انضم إلى فرق تقصي الحقائق في الزيارات إلى بلدان مختلفة مثل الفلبين والسلفادور وباكستان وغانا ونيجيريا، كما نظم حلقات دراسية حول المهاجرين وطالبي اللجوء والتشرد والبيئة وتغير المناخ.

أولا ساندبيك: عضوة سابقة في البرلمان الأوروبي (١٩٨٩-٢٠٠٤). يركز عملها بشكل أساسي على حقوق المرأة الإنجابية، وهي حاليا عضو في البرلمان الدانماركي في "كوبنهاجن". تعد "ساندبيك" ناشطة مع حزب الخضر السياسي (البديل)، وهي تعمل محدثة رسمية له بشأن التعاون التنمي والشؤون الإكليريكية. انخرطت "ساندبيك" في قضية الأراضي الفلسطينية، حيث عقدت دورات تدريبية في ممارسات التنفس واليوغا والتأمل للسجينات السياسيات السابقات. وقد حصلت "ساندبيك" على درجة الماجستير في اللاهوت، وعملت كاهنة على مدار ٣٠ عاما.

جوناثان ستيل: مراسل أجنبي مخضرم قضى معظم حياته المهنية في العمل مع صحيفة "ذي غارديان". تلقى تعليمه في جامعات "كمبريدج" و"يال". عمل رئيسا لمكتب الصحيفة في "موسكو" و"وواشنطن". وقد عمل "ستيل" على تغطية حروب أفغانستان والعراق وسوريا والبلقان وأمريكا الوسطى، فضلا عن شرق وجنوب إفريقيا. حصل مرتين على جائزة "مراسل العام" من الصحافة البريطانية، وحاز عدة جوائز صحفية دولية من بينها جائزة جايمس كامرون وجائزة مارثا جيلهورن وجائزة حقوق الإنسان عن منظمة العفو الدولية، وجائزة نادي "لندن" للصحافة. ومنذ عام ٢٠٠٢، ركز عمله على سياسات الشرق الأوسط.

دارنيل ستيفن سامرز: انخرط في الجيش الأمريكي في عام ١٩٦٦، وبعد أن خدم في عدة مناطق من بينها ألمانيا وفيتنام، تحول ليصبح متحدث نشطا مناهضا للحرب وناشطا سياسيا. أسس مجموعة "مركز مالكولم إكس الثقافي"، وهو عضو في مؤتمر العمال ذوي البشرة السوداء، وارتبط بحزب الفهد الأسود في الولايات المتحدة. في عام ١٩٦٨، استُهدف "دارنيل" من قبل عملية سرية نفذها مكتب التحقيقات الفيدرالي عُرفت باسم "COINTELPRO"، بتهمة قتل محقق شرطة تابع لشرطة "ميتشغان" الحمراء.

آدم أوزن: ترأس الاتحاد التركي TOD بينما كان لا يزال يدرس الهندسة في ألمانيا، ومن ثم ترأس الاتحاد الطلابي الكردي YXK. منذ أوائل التسعينيات، شارك في السياسة الكردية وكان ينتمي إلى العديد من المنظمات والروابط الكردية، وعمل أيضا في المجال

الدبلوماسي خاصة بين الكرد في سوريا والعراق. وهو حاليا عضو المجلدس الإداري للمؤتمر الوطني الكردستاني (KNK).

فيدريكو فينتوريني: باحث مستقل ناشط. في عام ٢٠١٦، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة "ليدز" حول العلاقات بين المدن المعاصرة والحركات الاجتماعية الحضرية. يحمل "فينتوريني" كذلك ماجستير من جامعة "تريستي" وماجستير في التاريخ والثقافة الأوروبية من جامعة "أودين" في إيطاليا. عمل عضواً بالمجلس الاستشاري للمعهد الدولي للإيكولوجيا الاجتماعية منذ عام ٢٠١٣.

جولي وارد: عضوة في البرلمان الأوروبي عن العمال في شمال غرب إنجلترا. وهي أيضا كاتبة وشاعرة وناشطة ثقافية كانت عاملة في مصنع قبل أن تصبح عاملة في الفنون المجتمعية. "وارد" عضوة في لجان البرلمان الأوروبي المعنية بالثقافة والتعليم وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية الإقليمية. وقد شاركت في تأسيس مجموعة حقوق الطفل المشتركة، وكذلك ترأست لجنة سياسة الأطفال والتعليم التابعة لحزب العمل. وعلاوة على ذلك، فإن "وارد" عضوة في مجلس إدارة منتدى الإنترنت الأوروبي، وعضو مؤسس في المجموعة الأوروبية للمرأة في البرلمان.

كارين ويسترهايم: أستاذة العلوم التربوية في جامعة "بيرغن" بالنرويج. انخرطت في العمل على الحركة الكردية منذ عام ٢٠٠٢، سواء على المستوى المهني أو كداعم للحركة. تتناول أطروحة الدكتوراه التي أعدتها وجهات النظر والممارسات التعليمية في حزب العمال الكردستاني (PKK)، وقد أجرت عملا ميدانيا في "باكور وباشور وروج آفا". ومنذ عام ٢٠٠٤، ترأست المفوضية الأوروبية التركية.

فرانسيز وارتز: عضو البرلمان الأوروبي في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ٢٠٠٩، بالإضافة إلى توليه رئاسة مجموعة اليسار الأخضر الأوروبي الموحد في الشمال، وكذلك نائب رئيس الاتحاد الإفريقي الكاريبي. عمل "وارتز" نائبا لرئيس لجنة التنمية وعضوا في اللجنة البرلمانية الأوروبية المتوسطة، والجمعية البرلمانية الأوروبية اللاتينية، ولجنة البرلمان الأوروبي للشؤون الخارجية. عمل مدرسا في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس، وشغل منصب نائب رئيس مؤسسة "جابريل بيري"، وكذلك رئيس معهد الدراسات الأوروبية في جامعة "باريس".

